وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله
كلية العلوم الإنسانية
قسم التاريخ

دور القِيّاد في تفعيل السُّلطة العُثمانية في الجزائر(1519-1837م)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب:
سعيد شريدي

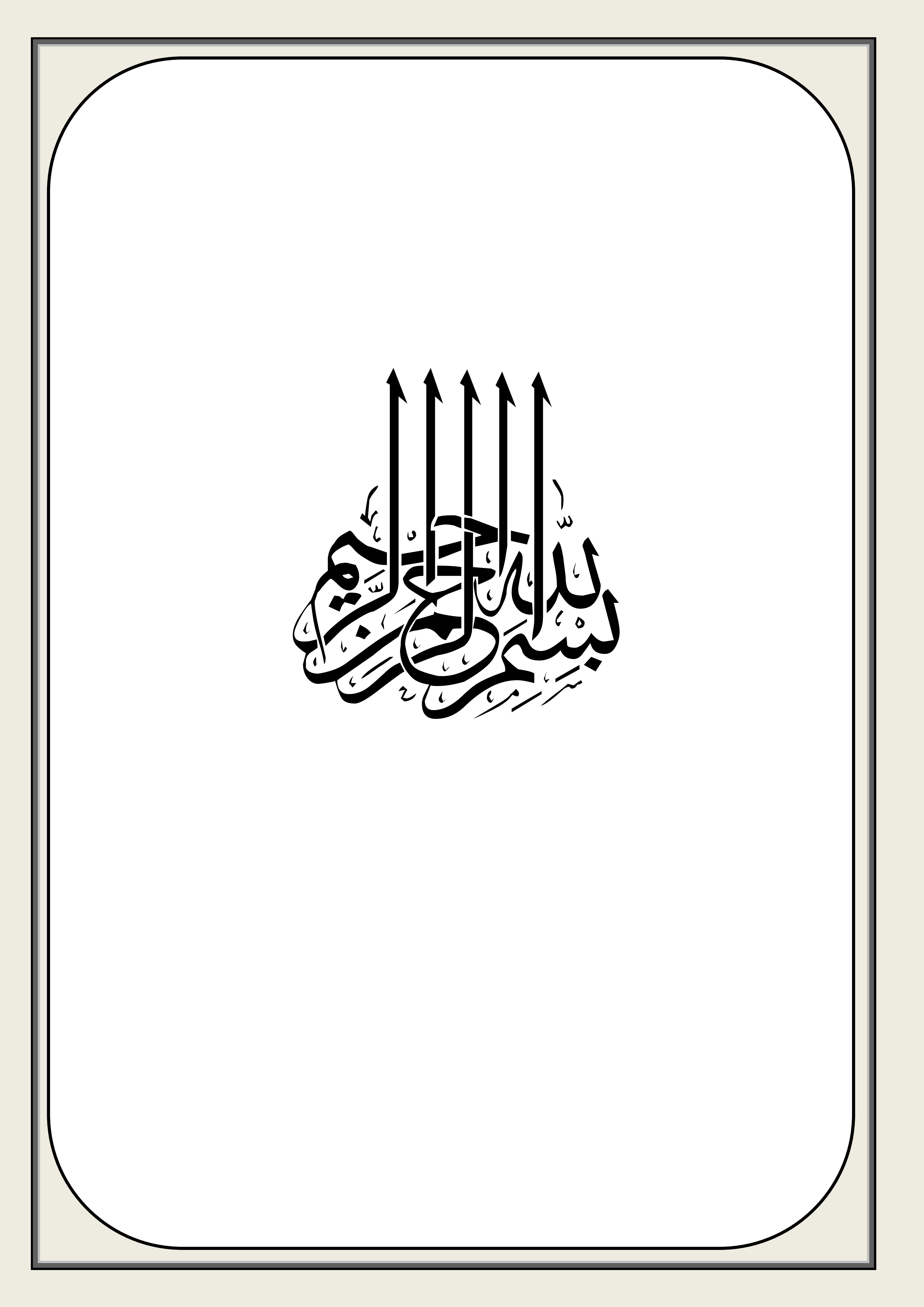
إشراف:
أ. د: فلة موساوي القشاعي

لجنة المناقشة:

الرقم	الأستاذ	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
01	مختار حساني	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر2	رئيساً
02	فلة موساوي القشاعي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر2	مشرفا ومقررا
03	رابح كنتور	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر2	عضوا
04	توفيق دحماني	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر2	عضوا
05	حمدادو بن عمر	أستاذ محاضر أ	جامعة وهران1 - أحمد بن بلة	عضوا
06	شايب قدادرة	أستاذ التعليم العالي	جامعة قالمة - 08 ماي 1945م	عضوا

السنة الجامعية:2017-2018م

دور القيّاد في تفعيل السُّلطة العُثمانية في الجزائر(1519-1837م)



شكر وعرفان:

-اللهم إنَّ شُكْركَ نعمة؛ فعلمني كيف أشكرُكَ، سُبحانكَ كما ينبغي لجلال وجهكَ وعظيم سلطانكَ، ثم الحمدُ لكَ أن علمتني شكركَ على أفضالك، وشكرِ عبادكَ.

جزيل الشكر وكامل العرفان للأستاذة المشرفة، أستاذتي الفاضلة فلة موساوي القشاعي على نُبلها وصبرها وروحها العلمية العالية، وعلى تحمُّلها مشاق الإشراف على هذا البحث من بدايته إلى نهايته.

الشكر الجزيل إلى جميع الذين قدموا لي عونا لأجل إتمام هذا العمل، وأخص بالذكر صديقي الأستاذ فاتح بوفروك، والأستاذ الفاضل لزهر بديدة.

الشكر لأساتذة قسم التاريخ بجامعة الجزائر2، ولجميع موظفيه الإداريين على خدماتهم وتوجيهاتهم طيلة مسار دراستي في الدكتوراه.

الشكر الجزيل للسادة الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، واللجنة العلمية للقسم، ومجلس الكلية العلمي، على تكلفهم قراءة هذا العمل المتواضع، لأجل تقويمه.

شكرا جزيلا

سعيد شريدي

إهـــداء:

إلى الوالدين الكريمين...

أمي العزيزة الغالية ...وأبي المكافح.

إلى أخوي وأخواتي.

إلى زوجتي وابناي؛ أميمة وإياد.

إلى كل من علمني حرفا...

إلى كل الذين يعيشون هم الوطن في حلهم وترحالهم.

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع.

سعيد شريدي

قائمة المختصرات:

المختصرات باللغة العربية:

أ.و.ت: الأرشيف الوطني التونسي.

أ.و.ج: الأرشيف الوطني الجزائري.

ج: جزء.

د.ت: دون تاريخ.

د.ط: دون طبعة.

د.م.ج: ديوان المطبوعات الجامعية.

س.م.ش: سجلات المحاكم الشرعية.

ش. و. ن.ت: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

ص: صفحة.

ط: طبعة.

ع: عدد.

ع: علبة.

م.ت.م: المجلة التاريخية المغربية.

م.د.و.ع: مركز دراسات الوحدة العربية.

م.و.ف.م: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.

م.و.ك: المؤسسة الوطنية للكتاب.

م: ملف.

م: ميلادي.

مج: مجلد.

هـ: هجري.

و: وثيقة.

و: ورقة

Abbreviations:

A.L*: L'Afrique Latine.*

C.T*: Les Cahiers de Tunisie.*

E.I*: Encyclopédie de l'Islam.*

E.N.L*: Entreprise Nationale du Livre.*

Éd*: Edition, Editeur.*

I.A*: Initiation à L'Algérie.*

Imp*: Imprimerie.*

M.A*: Moniteur Algérien.*

O.P.U*: Office des Publications Universitaires.*

P.E.L.O.V*: Publication de l'Ecole des Langues Orientales Vivantes.*

Pré*: Présentation.*

R.A*: Revue Africaine.*

R.H.A.E.O*: Revue d'Histoire Arabe pour les Etudes Ottomanes.*

R.H*: Revue Historique.*

R.I.S.S: *Revue International des Sciences.*

R.M.O*: Recueil de Mémoires Orientaux.*

R.M*: Revue de la Méditerranée.*

R.O.M.M*: Revue de L'Occident Musulman et de la Méditerranée.*

R.T: *Revue Tunisienne.*

S.N.E.D*: Société Nationale D'Edition et de Diffusion.*

T.S.E.F*: Tableau de la Situation des Etablissements Français dans L'Algérie.*

Trad*: Traduction*



مقدمة

مقدمة:

ظلت الأبحاث التاريخية المتعلقة بالنظام الإداري في الجزائر خلال العهد العثماني قليلة، لا تعكس طول مدتها التي تتجاوز ثلاثة قرون كاملة، بغموض تحولاتها السياسية، وتعدد مظاهرها الاقتصادية، وديناميكية تفاعلاتها الاجتماعية؛ إذ لم تحظ النُّظُم الإدارية وأجهزتها بالعناية الكافية مثل التي حظيت بها الفعاليات الاجتماعية مثلا، خصوصا منها تلك التي تخص الفضاء الريفي. وبقيت معلوماتنا حول هذا الجانب الحضاري المحوري محكومة بكتابات المؤرخين الفرنسيين، هواة ومحترفين، والتي تعود في أغلبها إلى أوائل فترة الاحتلال. فرغم محاولة الدراسات الأكاديمية الجزائرية والفرنسية في النصف الأخير من القرن الماضي الالتفات إلى التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للجزائر الحديثة، إلا أنها لم تكد تبرح مدينة الجزائر وفحوصها، وإقليم دار السلطان، أو قسنطينة وبعض الحواضر كالمدية ومليانة وبسكرة ووهران، وعنابة والقل، في أحسن الأحوال. ولم ترصد تلك الأعمال أخبار السُّلطة في العمق الريفي.

وإذا كانت بعض الأبحاث قد اهتمت بأجهزة الحكم وفق نمطية موضوعاتية نجد لها أصولا في المصادر الرحلية الأوروبية وكتابات مفتدئي الأسرى، فإن اهتمامها انصب على مجرد التعريف بما تسميه الوظائف والمؤسسات الكبرى، وأقصت وظائف أخرى كانت تمثل العمود الفقري للنظام الإداري في الإيالة، بأدوارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المهمة، وموقعها في نقطة التمفصُل بين السُّلطة المركزية والمجتمع المحلي. ذلك أن أجهزة السُّلطة وأدواتها في العمق الريفي، وفي خطوط التماس مع القوى الأهلية المناوئة، هي أهم قضايا تاريخ الجزائر العثمانية؛ حيث يتقاطع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والذهني، وتبرز العلاقة الحقيقية للسلطة بالمجتمع، وتتضح الملامح العامة لفلسفة الحكم العثماني، في أبعادها الاقتصادية والسياسية والدينية.

التعريف بالموضوع:

اعتبرت أغلب الأبحاث التاريخية الموظفين القياد، الذين تولوا إدارة الأوطان في أرياف الإيالة، موظفين صغارا على أهميتهم وقوة الدور الذي يؤذونه في تفعيل سلطة المركز سياسيا وأمنيا، وصلاتهم الوثيقة بتحولات الوضع الاقتصادي والمالي، من خلال مهامهم الجبائية. وهو ما يبعثُ على الاهتمام بموضوع القياد نظرا للحاجة الماسة لإخضاعه لدراسة تاريخية أكاديمية، مختصة ومتخصصة، تحت عنوان: "**دور القياد في تفعيل السُّلطة العثمانية في الجزائر (1519-1837)**".

تعد وظيفة القايد في الجزائر خلال العهد العثماني من أهم الوظائف الإدارية التي أحسن الأتراك العثمانيون استغلالها، في تصريف أعمال الدولة الأمنية والجبائية، وهما المهمتان الأساسيتان اللّتان اضطلعت بهما سلطة الإيالة. ولم يتوقف استغلال الوظيفة في إدارة الأوطان، ولكن طوال فترة الوجود العثماني استُغلت اللفظة "**قايد**" التي وجدت في نُظُم الدول السابقة في بلاد المغرب والأندلس، تتصل بمهام العسكرة والجباية. كما أطلقت على قادة الحاميات الاسبانية في الساحل الجنوبي للمتوسط، وشاع اللقب بصورة ملفتة، إلى درجة أصبح يحمله كل من يمارس شأنا من شؤون الحكم.

إن القادة الأتراك المؤسسين للإيالات العثمانية في المغارب قد اتخذوا من اللفظة نفسها لقبا إداريا يطلق على قادة جندهم، والقائمين على حكم المدن والحواضر الصغرى خلال القرن 16م، ونصف القرن الذي يليه، قبل أن تقتطع من القياد مهام العسكرة التي أضحت من اختصاص ضباط الانكشارية والصبايحية. وأضحى القياد يشرفون على إدارة الأوطان في الفضاءات الريفية، وازداد ارتباطهم بالجباية واستتباب الأمن، وتسيير أملاك البايليك. ومثّل القياد يدُ السُّلطة المباشرة؛ فحيثما وجدت أجهزة إدارية عثمانية تحكم المجتمع الجزائري إلا كان القايد أبرز عناصرها. ولم يقتصر استغلال لقب القايد على وظائف إدارة الأوطان أو قيادة الحاميات العسكرية، فمنذ بداية الفترة العثمانية، وفي نصفها الثاني خصوصا، أضحى اللقب "قايد" يطلق على وظائف ذات مهام تتصل بالخدمات الاجتماعية في المدن، وفي قصور الموظفين الكبار. كما أطلق على من تولوا تسيير الموارد المالية للدولة.

وقد اكتسب اللقب "**قايد**" أهمية بالغة في جزائر العصر الحديث، وأضحت وظيفة القايد محل تنافس بين الراغبين في تولّيها، لاتصالها بالموارد المالية من مغانم ومغارم، خصوصا في ظروف تراجع عوائد البحر. وحقق القياد من الثروة والجاه، وأسباب الترقية في الوظيف، ما لم يحققه باقي أعضاء هيئة الموظفين.

أهمية الموضوع:

تتأتّى أهمية الموضوع من المكانة الأساسية للقياد في نظام الحكم العثماني في الجزائر، والدور المعتبر لوظيفة القايد في نُظُم الإيالة وأجهزتها الإدارية، الذي يتكشف عن الحضور الدائم والفاعل للقياد في علاقة السُّلطة بالمجتمع، من خلال المهام الإدارية الأمنية والجبائية، وكل ما يتصل بتنظيم الحياة العامة.

وما يزيد من أهمية الموضوع هو خروج الباحث فيه عن مدينة الجزائر، للاهتمام بالفضاءات المهمشة؛ حيث اعتادت الدراسات التي أرَّخت للنُّظُم والمؤسسات على الاهتمام بما تسميه "كبار الموظفين". ولكنها تقصي غالبا وظيفة القايد، ولا تغوص في مضامينها السياسية، وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية. وقد كرّست تلك العادة الكتاباتُ التاريخية في العهد العثماني، وكتابات المؤرخين الفرنسيين الذين لم يكلفوا أنفسهم

عناء البحث عن أنساق السُّلطة في المجال، بغية إلصاق صورة المدينة الدولة على جزائر ما قبل الاحتلال. كما تجاهلت الكتابات التاريخية الجزائرية وظيفة القايد لاعتمادها على ما كتبه الفرنسيون، وتحت تأثير الصورة النمطية للقياد في المخيال الشعبي الجزائري؛ حيث تطغى صورة القايد كأحد بيادق الإدارة الفرنسية في الجزائر المحتلة، بكل ما تحمله من معاني العمالة والخيانة، وهو ما كان مدعاة لتجنب التعريف بهذه الوظيفة في الفترة السابقة، حتى لا تشوه باعتبارها عهد مجد وبطولة، وذاكرة وطن. فالموضوع يتجاوز الطرح الوضعاني لتاريخ الجزائر الذي ظل مرتبطا بالوثيقة في سياقها السياسي، فلم يستطع رصد المسكوت عنه، أو الذي لم تُدوَّن أخباره، وإن فعل فمن وجهة نظر مسيسة ومغرضة؛ سواء ما ورد من جانب الفرنسيين أو ما أنجزه الجزائريون، هذا الأخير هو الآخر كان محكوما بعامل المقاومة ورد الفعل، وضرورات بناء الذاكرة الوطنية.

إن تقاطع موضوع البحث مع قضايا مهمة جدا من تاريخ الجزائر الحديث يعطيه قيمة إضافية، فالبحث فيه ليس مجرد تتبع لأخبار القياد ومهامهم وصلاحياتهم، وإنما هو رصد لمظاهر نُظُم وفلسفة حكم، وتفتيش عن أنساق اجتماعية واقتصادية وذهنية، في مجال لا يمثِّل إلا جزءا من فضاء أوسع تتكرر فيه نفس المظاهر تحت عناوين مختلفة، وفي فترة تجمع بين النُّظُم والمفاهيم القروسطية، وبعض من المظاهر الحديثة. وذلك ما يجعله ميدان بحث تختلف مصادره الخبرية، وتتعد وسائل وأدوات البحث فيه. مما يتيح للمشتغل عليه الفرصة كي يوسع من دائرته المعرفية مادة ومنهجا.

حدود الدراسة:

إن ضرورة مواكبة التطور الذي طبع وظيفة القايد منذ ما قبل التواجد العثماني إلى غاية فترة الاحتلال الفرنسي هو الذي فرض حدودا زمنية تمتد على مدار العهد العثماني في الجزائر من تأسيس الإيالة في أواخر العقد الثاني من القرن 15م؛ حيث وُجد ضمن أعوان السُّلطة الناشئة وأجهزتها موظفين يحملون لقب "**قائد**" أو "**قايد**". وينتهي في حدود1837م، على إثر سقوط مدينة قسنطينة، طالما استمرت التقاليد الإدارية العثمانية، تحت سلطة الحاج أحمد باي، واستمر ولاؤه للسلطان العثماني، وحفاظه على نُظُم الإيالة السابقة.

وقد واكب البحث تطور وظيفة القايد ودور القياد في تفعيل السُّلطة العثمانية عبر ثلاث مراحل رئيسية: مرحلة أولى تبدأ من نشأة الإيالة في الربع الأول من القرن 16م، وبداية تشَكُّل نخبها السياسية والعسكرية وعلى رأسهم قياد الجيش، الذين أدوا أدوارا عسكرية وجبائية. ثم مرحلة ثانية تبدأ منذ منتصف القرن 17م، حين تتحول وظيفة القايد نحو المهام الجبائية دون الوظائف العسكرية، ويتولى القياد إدارة أوطان البايليك، خصوصا في الفضاء الريفي. أما المرحلة الثالثة تتزامن والقرن الأخير من الحكم العثماني في الجزائر؛ إذ

تستمر وظيفة قيادة الأوطان كإحدى أبرز الوظائف التي استعانت بها السُّلطة في إخضاع المجال، ويستعان في الوقت نفسه بالوظيفة واللقب "**قايد**" في تسيير القطاع الاقتصادي، وتحقيق الخدمات الاجتماعية في المدن.

لقد فضلنا أن تمتد الدراسة على كامل الفترة العثمانية من أجل إبراز تطور الوظيفة ومداه، ومحاولة الإحاطة بتغيُّر صلاحيات القياد ومهامهم، وتحولات واقعهم الاقتصادي والاجتماعي؛ حيث أن موضوع البحث لا يتوقف على القياد كموظفين أدوا دورا رئيسيا في تفعيل أعمال الدولة فحسب، بل يهتم أيضا بدراسة القياد كأطياف لها وزنها وتأثيرها الاجتماعي، ومكانتها السياسية والاقتصادية داخل دواليب السُّلطة، وضمن البنية الاجتماعية في الجزائر العثمانية.

الدراسات السابقة في الموضوع:

إن موضوع وظيفة القايد والقياد في جزائر العهد العثماني لم يحظ باهتمامات مختصة من الأبحاث التاريخية؛ إذا استثنينا مقال للباحث في علم الاجتماع عبد الرزاق جيلالي، الصادر ضمن عدد خاص من مجلة الكراسات المتوسطية تحت عنوان "**القايدة في الجزائر في القرن 19م**"، والذي حاول فيه أن يعرّف، في أقل من عشر صفحات، مؤسسة القايدة، مركّزا على المقاربة السوسيولوجية للمؤسسة بحكم تخصصه[1]. إضافة إلى العمل الذي أنجزته الباحثة الفرنسية اسطابلي كوليث C. Establet حول قياد أوائل الفترة الاستعمارية، وخصّت قياد دائرة تبسة في القرن 19م. ولم يتجاوز بحثها الذي أعد كأطروحة دكتوراه في جامعة إكس مارساي الفرنسية، عملية رصد للعلاقات والمراسلات القائمة بين القياد وإدارة الشؤون العربية[2].

لقد توجهت قلة من الأعمال الأكاديمية في الجامعات الجزائرية نحو قضايا التاريخ الإداري للجزائر في العهد العثماني، وأغفلت تلك الأعمال، في الغالب، وظيفة القايد والقياد عموما، رغم اهتمامها بثنائية السُّلطة والمجتمع، وأجهزة الحكم، خصوصا في الفضاء الريفي. ولم تتكلف عناء البحث في الوظائف وأصولها ومهامها وصلاحياتها، واكتفت بعموميات تخص نظام الحكم وأجهزته، كما وردت في كتابات سابقة، بما فيها الجهود الجبارة للباحث المميز ناصرالدين سعيدوني. فرغم التوجه المثير نحو قضايا التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي نلمسه في أعمال المختصين الأكاديميين منذ ثمانينات القرن الماضي إلا أن

---

[1]J. Djellali, «**Le caïdat en Algérie au XIXe siècle. In: Cahiers de la Méditerranée**», In: Bourgeoisies et notables dans le monde arabe (XIX[e] et XX[e] siècles), Actes des colloques Mai 1990 et Mai 1991 à Grasse, N°45, 1992, pp. 37-49.

[2]C. Establet, Etre un Caid dans l'Algérie coloniale, CNRS, Paris, 1991.

مواضيع الضرائب والفئات الاجتماعية والقرصنة والصحة والتعليم نجدها تتكرر في مذكرات وأطاريح الباحثين، في الوقت الذي غاب فيه الاهتمام بالإدارة وأجهزتها، ومجال الدولة، وهو المبحث العام الذي يكشف عن العلاقة الحقيقية بين الحاكم والمحكوم، أو بين السُّلطة والمجتمع.

لقد نجحت الأبحاث التاريخية في تونس والمغرب الأقصى في التأسيس لتاريخ المجال، من خلال الاهتمام بقضايا الحدود والتنظيم الإداري، ومهام الموظفين وصلاحياتهم، وجميع ممارسات السُّلطة. ففي تونس كان لجيل محمد الشريف ساحلي، وعبد الحميد هنية، وتوفيق البشروش، والهادي المبروك، وابراهيم السعداوي، وعبد الجليل التميمي، ولزهر الماجري، وفاطمة بن سليمان[1]، -كانت لهم- أبحاث رائدة في هذا الميدان. ارتكزت عليها أعمال أخرى استطاعت أن تفصِّل في رصد عمق مجال السُّلطة في العهد الحسيني، وأهم تلك الأعمال، أطروحة سلوى هويدي[2] حول أعيان الدولة في البلاد التونسية، وعمل سليم القضومي[3] حول قياد البلاد التونسية، وعبد الحميد بلهادي حول علاقة السُّلطة بالأرياف التونسية[4]، وأعمال أخرى لا تقل أهمية. كما اهتمت الدراسات الأكاديمية في المغرب بالقواد حكام الجهات باعتبارهم ركائز محلية للحكم المخزني، ومن الأمثلة على ذلك أعمال عبد الرحمن المؤدن[5] والمصطفى فنيتير[6] حول النخب المخزنية في البوادي المغربية.

---

[1]فاطمة بن سلمان، الأرض والهوية نشوء الدولة الترابية في تونس 1574-1881م، منشورات Edisciences، تونس، 2009م.

[2]سلوى هويدي، أعوان الدولة للإيالة التونسية1735-1814م: الأفراد- المجموعات، شبكات العلاقات، أطروحة دكتوراه، جامعة تونس الأولى، إشراف الصادق بوبكر، 2008-2009م.

[3]سليم القضومي، قياد البلاد التونسية(1860-1937) دراسة لنيل الدكتوراه في التاريخ المعاصر، إشراف الهادي التيمومي، جامعة تونس الأولى، 1999-2000م.

[4]عبد الحميد بلهادي، علاقة السُّلطة بالمجتمع الريفي بالبلاد التونسية خلال القرن 19م، مثال قبيلة السواسي 1836-1882م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدراسات المعمقة، إشراف أحمد لزهر الغربي، جامعة تونس الأولى، 2001-2002م.

[5]عبد الرحمن المؤدن، البوادي المغربية قبل الاستعمار قبائل إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ط1، المغرب، 1995م.

[6]المصطفى فنيتير، نمط عيش النخب المخزنية في البوادي المغربية، نموذج قائد قبيلة عبدة: عيسى بن عمر العبدي، في: تحية تقدير متوسطية لأندري ريمون، ج2، جمع وتقديم عبدالجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 2004م، ص ص329-340.

إن الإشارة إلى قلة الأعمال التي تتناول موضوع القياد وأعيان السُّلطة في الجزائر لا يعني إطلاقا غياب دراسات تتقاطع مع موضوعنا؛ إذ يستند الموضوع إلى بعض الأبحاث المنجزة من قبل مجموعة من الباحثين الجزائريين في العقود الأخيرة الماضية، وهي أعمال استندت بدورها على جهود الباحث الكبير ناصرالدين سعيدوني ضمن أعماله حول النظام المالي، والحياة الريفية في إقليم دار السلطان خلال العهد العثماني. ونذكر منها-على سبيل المثال- أطروحة فلة موساوي القشاعي حول النظام الضريبي في الريف القسنطيني،[1] والنظام الإداري في بايليك الشرق لأحمد سيساوي[2]. وبحوث أخرى متأخرة أنجزت في السنوات الماضية، من طرف بعض الباحثين الأكاديميين، مثل بحث توفيق دحماني في الماجستير حول النظام الضريبي في بايليك الغرب،[3] ثم أطروحته لنيل الدكتوراه، والتي اهتمت بالضرائب في الجزائر في أواخر العهد العثماني وعهد الأمير عبد القادر وبداية الاحتلال الفرنسي[4]. وكذلك أطروحة الباحث كمال بن صحراوي حول أوضاع الريف في بايليك الغرب[5].

وهناك بحوث أخرى أنجزت من طرف بعض الباحثين الجزائريين والفرنسيين تتقاطع جزئيا مع موضوع القياد، إلا أن ما يميز موضوع بحثنا هو اشتماله على كامل الفترة العثمانية، ومواكبته لتطور هذه الوظيفة في مهامها وصلاحياتها، ودور متوليها في تفعيل السُّلطة، واهتمامه بالقايد باعتباره مؤسسة ومصطلحا. وقد حاولنا قدر الإمكان الاستفادة من مجمل تلك الدراسات التي تتقاطع مع موضوعنا.

---

[1]فلة موساوي القشاعي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني(1771-1837)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف ناصرالدين سعيدوني، جامعة الجزائر، 1989-1990م.

[2]أحمد سيساوي، النظام الإداري لبايلك الشرق (1791-1830م)، مذكرة ماجستير، إشـراف ياسر حسنين عباس، جامعة قسنطينة، 1987-1988م.

[3]توفيق دحماني، النظام الضريبي في بايلك الغرب خلال العهد العثماني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف عمار بن خروف، جامعة الجزائر.

[4]توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر(1206هـ_ 1282هـ، 1792م_1865م) دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الدكتور عمار بن خروف، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008م.

[5]كمال بن صحراوي، أوضاع الريف في بايليك الغرب الجزائري في أواخر العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في في التاريخ الحديث، إشراف دحو فغرور، جامعة وهران، 2012- 2013م.

دوافع اختيار الموضوع:

بدأت اهتماماتي بموضوع القياد وأعوان إدارة الاحتلال منذ مرحلة دراستي في التدرج الجامعي، ولما كان أسلافنا يكررون على مسامعنا مروياتهم الشفوية القائمة على شخوص أدت دور البطولة، وأخرى مثلت معاني الخيانة، في فترة غير بعيدة من تاريخنا الوطني، وكان من أبرز تلك الشخوص: الشيخ، القايد، الباشاغا، الوقاف، الدايرة... وغيرهم. حينها بدا لي أن وراء هذه الشخوص مظاهر وأحداث متكررة، ذات مضامين ومفاهيم اجتماعية وسياسية، لها آثارها القوية على تشَكُّل الوعي السياسي والاجتماعي للجزائر المعاصرة. وهو ما دفعني لاختيار البحث في موضوع تطور وظيفة القايد في الجزائر الحديثة في مرحلة الماجستير.

عندما عرضت مذكرة تخرجي في الماجستير بجامعة الأمير عبد القادر– قسنطينة، سنة 2006م والموسومة بعنوان: "**تطور وظيفة القايد في الجزائر خلال الفترة العثمانية**"، نوهت لجنة المناقشة باهتمامات موضوع المذكرة، وأقر السادة الأساتذة أعضاء اللجنة أهمية مبحث الوظائف الإدارية العثمانية في الجزائر، خاصة الوظائف الصغرى كالمَشيَخة والقيادة. مثلما أشاروا إلى عزوف الباحثين في التاريخ العثماني عن مثل هذه المواضيع، وأجمعوا على توصيتي بالاستمرار في العمل على الموضوع، بالقدر الذي يكشف عن مهام القياد، وصلاحياتهم وواقعهم الاجتماعي والاقتصادي.

وقد ازدادت دوافع اهتمامي بالقياد بعد تحصيلي للمزيد من القراءات والمقاربات والمقالات العلمية؛ إذ أضيئت لي جوانب ذات أهمية بالغة في الموضوع، سواء لذاته ولما يقدمه من تشريح لواقع ذو أبعاد مختلفة، سياسية واجتماعية واقتصادية، أو لما يتيحه للمشتغل عليه من اطلاع واسع على مصادر تاريخ الجزائر الحديث. فضلا عن الاستحسان الذي لاقيته من أغلب المختصين الذين تشرفت باستشارتهم، وعلى رأسهم أستاذتي المشرفة التي ساهمت في ضبط الموضوع بناء على خبرتها في التخصص.

إشكالية البحث:

تنطلق إشكالية البحث في موضوع "**دور القياد في تفعيل أعمال السلطة العثمانية في الجزائر**" من السياسة الإدارية للاحتلال الفرنسي في الجزائر؛ حيث برز إلحاح شديد من قبل منظري السياسة الاستعمارية على ضرورة استغلال وظيفة القايد، التي عرفوها في نُظُم الإيالة السابقة، من أجل إنجاح الإخضاع الذي تسعى سلطة الاحتلال لتحقيقه في المستعمرة "الحلم".

لقد تم اعتماد الوظيفة في نظام إدارة الاحتلال بصلاحيات ومهام شبيهة إلى حد بعيد لما كانت عليه في الفترة العثمانية، واستمر عمل الفرنسيين بهذه الوظيفة إلى غاية الثورة التحريرية الكبرى في خمسينات القرن العشرين. وهو ما يطرح أكثر من سؤال حول واقع هذه الوظيفة وأهميتها، ومدى فعاليتها في فرض أعمال الدولة في العهد العثماني، إلى درجة أصبحت فيها محل اهتمام بالغ لدى الفرنسيين، بخبراتهم ومقدراتهم ونظرياتهم الفعالة في الإخضاع والهيمنة.

فالموضوع يطرح إشكالية محورية هدفها التعريف بوظيفة القايد من حيث تطورها في الجزائر ومهام متوليها وصلاحياتهم، عبر رصد متوليها القياد في وظائفهم ومهامهم وواقعهم الاقتصادي والاجتماعي. وذلك ما لا يتحقق إلا من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

ما هي وظيفة القايد وما هي أصولها؟ ولماذا استغلت من قبل الأتراك العثمانيين في جنوب المتوسط؟ وكيف تطورت خلال فترة تواجدهم في الجزائر؟.

ما هي وظائف القياد ضمن الجهاز الإداري لإيالة الجزائر؟ وما الصلاحيات التي منحت لهم من أجل أداء المهام المنوطة بهم؟.

ما هي شروط تعيين القياد؟ وهل يحظى القياد بفرص الصعود والترقية في سلم الإدارة العثمانية؟ وما هي الظروف والعوامل التي تؤدي إلى عزلهم، أو مقتل البعض منهم؟.

ما هو دور القياد الإداري وما هي المهام التي يتولونها في هذا الجانب؟ وما هي أدوارهم الاقتصادية؟ وما مدى مساهمتهم في دعم بيت المال أو الخزينة العامة؟.

كيف ساهمت هذه المهام في رسم واقعهم الاقتصادي والاجتماعي؟ وما هي العوامل التي أكسبت هذه الوظيفة تلك الصورة في مخيال المجتمع الجزائري الحديث؟ ولماذا استمرت هذه الوظيفة مستغلة في نظم حكومة الاحتلال الفرنسي؟.

منهجية الدراسة:

إن طبيعة الموضوع الحيوية وعلاقته المتعددة بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي وتاريخ المجال، إضافة إلى ندرة المعلومات والأبحاث الجاهزة ذات الصلة به، في مقابل وفرة المصادر الخبرية الأولية، هو ما يجعل منه موضوعا بحاجة إلى تشريح بنّاء، بواسطة مناهج علمية ملائمة وفعالة؛ إذ أن نجاح الباحث في هذا الموضوع يقتضي منه الاعتماد على المقاربات المنهجية الحديثة، المسلحة بإجراءات المقارنة والتحليل الاستقرائي والاستنتاجي. وهي الإجراءات التي تمكن من إعادة بناء ماضي القياد، ووظيفة القايد من خلال

جميع الأخبار والقرائن المشتتة في المضان والمصادر المختلفة، من وثائق، ومؤلفات في مختلف المعارف، ومذكرات، ونصوص الرحلة، ومرويات التراث الشفوي اللامادي، والرصيد المادي الأثري.

إن التأريخ للقياد، باعتبارهم جزء من المهمش والمسكوت عنه في الأبحاث التي تناولت العهد العثماني، يتطلب فحصا دقيقا لنصوص الفترة وذاكرتها المادية واللامادية، بالاعتماد على النقد الداخلي والخارجي للوثائق، وقراءة الأنساق المعلنة والمضمرة داخل النصوص، واستنطاق مضامينها التي تتعلق بموضوعنا، فقد تكون أخبار صريحة، أو حتى مجرد قرائن لغوية مفيدة.

ولأجل ذلك قادنا البحث في أصول الوظيفة، مثلا، إلى اعتماد الإثيمولوجيا كمنهج معرفي يساعد على التأصيل اللغوي للمفردة أو اللقب "قايد" وتطوره، ثم تأصُّله في مصطلحات الإدارة العثمانية في الجزائر. كما أن البحث في التقسيمات ووصف المجال الإداري يجبرنا على اللجوء إلى المنهج الطبونيمي، كما يقتضي التفتيش عن أصول القياد من أجل معرفة شروط تعيينهم بعض الآليات الأنتروبونيمية. ولا يمكن مواكبة التطور ودراسة التحولات والتغيرات التي طرأت على الوظيفة، وحال متوليها على المدى الطويل، وفي المدوات المتوسطة، إلا باعتماد الإحصاء والمقارنة، دون أن نلغي إجراءات السرد والوصف في كثير من المواضع.

خطـة البحث:

إن طبيعة الموضوع وأهدافه، ومصادره، ومنهج المقاربة المعتمد، كلها عوامل ساهمت في رسم معالم خطته؛ إذ اقتضت ضرورات إعطاء صورة تُبيّن الملامح العامة للممارسة الإدارية العثمانية في الجزائر أن نخصص مدخلا نلمح فيه لخصائص النظام الإداري الذي يحكم العلاقة بين السُّلطة والمجتمع، من أجل فهم عوامل تشَكُّل النخب السياسية والاجتماعية، وشروط تطور الممارسة الإدارية. وقد فرضت ظاهرة التطور التي مست وظيفة القايد على مستوى المهام والصلاحيات تقسيم البحث إلى خمسة أقسام، يكاد يختص كل قسم بطور من أطوار التطور، ويشرح واقع الوظيفة من حيث مهامها وصلاحياتها ودورها في تفعيل السُّلطة.

فالقسم الأول خصص للحديث عن قياد الجيش في الإيالة خلال القرن 16م والنصف الأول من القرن17م. وحتى نلقي الضوء على أهمية الوظيفة، ومكانتها في التقاليد الإدارية الإسلامية والمتوسطية والمغاربية، وكيف استغلها الأتراك في إطار مبدأ المحافظة على الوضع، خصصنا فصلا لرصد أصولها التاريخية. ثم تطرقنا في فصل آخر إلى مكانة قواد الجيش السياسية في دواليب السُّلطة العثمانية الناشئة في

الجزائر، ودورهم في النشأة السياسية للإيالة، ومحلهم من الصراعات والتجاذبات القائمة وقتها، وعلاقتهم بالآستانة.

وضمن الفصل الثالث من القسم، تطرقنا بالتفصيل إلى شروط تولية قياد الجيش، بدءا بعاملَي الكفاءة والولاء، ثم شروط المحسوبية من قرابة ومصاهرات، ثم الشروط الاجتماعية كالأصول الإثنية والفئوية. أما الفصل الرابع فقد تناولت فيه واقع الذين تولوا وظيفة قايد الجيش اقتصاديا، من خلال الحديث عن عوائد المنصب، وممتلكاتهم وثرواتهم.

لقد خصصت القسم الثاني من البحث للتعريف بتطور وظيفة قايد الجيش التي أصبحت منذ منتصف القرن 17م تقتصر على المهام الجبائية والأمنية دون العسكرية، ضمن ما عرف بقياد الأوطان. ومن خلال الفصل الأول نتعرف على الأوطان والتقسيم الإداري، من أجل فهم حدود المجال. أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى أحد أبرز أعوان السُّلطة في الفضاء الريفي، وهم شيوخ القبائل والعشائر باعتبارهم أعوان القياد في فرض سلطة الدولة. وضمن فصل آخر عرضٌ لصلاحيات القياد، من أعوان وإقامة وزي رسمي وختم وغيرها.

إن أهمية قياد الأوطان، وقوة دورهم في تفعيل السُّلطة في الفضاءات الريفية قد دعتني لكي أفرد قسما قائما بذاته للحديث عن مهامهم المختلفة. وقد فرضت طبيعة مهامهم أن يتضمن القسم ثلاث فصول، فصلٌ خاصٌ بالجباية باعتبارها من المهام الأساسية التي اضطلع بها القياد منذ منتصف القرن 17م، وأهميتها كرمز من رموز الولاء والخضوع للسُّلطة، وسيادة الدولة على الأفراد والمجموعات. أما الفصل الثاني فقد خصص للمهام الأمنية ودور القياد في استتباب الأمن، ومراقبة المجال. ويهتم الفصل الثالث بالمهام القضائية والإدارية؛ حيث يشرف القايد على مؤسسة القضاء وفك النزاعات، كما يتولى إدارة أملاك البايليك.

وفي القسم الرابع من البحث عرض للظروف الاجتماعية والاقتصادية للقياد، فمن خلال الفصل الأول نعرض شروط تعيين القياد في وظائفهم، وظروف ترقيتهم في الوظيف. أما الفصل الثاني فخصص لبحث الواقع الاقتصادي لهؤلاء الموظفين، بواسطة التعرف على أدائهم للمطالب المخزنية الضريبية، والحديث عن ملكياتهم وواقعهم الاقتصادي.

يعكس القسم الخامس من البحث حالة تطور أخرى شهدتها وظيفة القايد، فالقسم المخصص للموظفين قياد الخدمات، يشرح عبر فصلين استغلال الأتراك العثمانيين للقب قايد، وسمعة وظيفة القايد في فرض مزيد من سلطة الدولة، وتحقيق مكاسب مادية أخرى. وذلك من خلال إطلاق لقب القايد على وظائف خدماتية وإدارية في المدن؛ إذ يبحث الفصل الأول في قياد الخدمات الاقتصادية الذين أوكلت لهم مهام جبائية،

وأخرى تخص تسيير أملاك البايليك، كخطوة يمكن اعتبارها اقتطاعا من صلاحيات ومهام قياد الأوطان. أما الفصل الثاني فيناقش قضية استغلال اللقب "**قايد**" فخريا؛ حيث يخلع على موظفين يتولون مهاما خدماتية وأخرى أمنية في المدن وفي قصور كبار الموظفين.

التعريف بالمادة التاريخية الموظفة لمقاربة الموضوع:

إن اهتمام موضوع البحث بالجانب الإداري المتصل بالمهام والصلاحيات، وشروط الترقية والتعيين، وكذلك الواقع الاقتصادي، فضلا عما يتطلبه من مقاربة حديثة تجعل الموضوع بحاجة إلى مصادر متنوعة ومتعددة. وحتى لا نقع في التزييف الذي وقعت فيه الدراسات الأوروبية، التي اختزلت تاريخ الفترة المدروسة في ثنائيات صراع محددة كالأعلاج والأتراك، أو الرياس والانكشارية، وحتى نتجنب الطرح الوطني المُغالي في تلميع صورة التركي في الجزائر، كان لزاما علينا تسليط قراءة فاحصة ومتأنية للمصادر المختلفة، وللاسطوغرافيا المعاصرة، الأوروبية والعربية، جزائرية كانت أو مغربية.

ونبدأ أولا بالوثائق التاريخية التي لم تتح لنا بعض الظروف الاستثنائية فرصة استغلال رصيدها في الارشيفات الفرنسية، مما جعل اشتغالنا يقتصر على الرصيد الجزائري والتونسي. وقد توفرت لنا عينة مهمة من الوثائق، ساعدتنا على استجلاء مهام القياد ووظائفهم وصلاحياتهم، كما مكنتنا من مواكبة تطور الوظيفة، وتحولاتها. وتتوزع هذه الوثائق على أنواع كما الآتي:

المراسلات: وتمثلت في نصوص الرسائل والخطابات والقرارات(الفرمانات) الأميرية والسلطانية، مثل نصوص دفتر المهام الهمايوني المحفوظة في الأرشيف الوطني الجزائري، وهي نصوص مترجمة إلى اللغة العربية ولكن أصلها عصمانلي. وقد أفادتنا كثيرا في التعرف على تشَكُّل فئة القياد في القرن 16م، ومصادر ثرواتهم وممتلكاتهم، وعلاقتهم بالآستانة وبالبايلربك في الإيالة. إضافة إلى مراسلات الباشوات إلى البايات وكبار الموظفين المحفوظة في المكتبة الوطنية الجزائرية، خصوصا منها تلك الموزعة على المجموعات رقم: 1641 و1642. وهي رسائل جد مهمة لتوضيح مهام قياد الأوطان وصلاحياتهم، وهناك رسائل تعود لباشوات تونس محفوظة في الأرشيف التونسي، استفدنا منها في معرفة مهام وصلاحيات قياد الأوطان الحدودية، بالإضافة إلى رسائل أخرى.

الدفاتر والسجلات الإدارية والقضائية: وتخص مدونات الجرد والحسابات الإدارية، كدفاتر البايليك، وسجلات بيت المالجي، وعقود المحاكم الشرعية. فالصنف الأول استقينا منه بعض المعلومات المتعلقة بالصلاحيات والمهام الجبائية، وقد فرضت دفاتر أوطان دار السلطان والمدية ومليانة نفسها لغياب دفاتر أخرى تعود لبقية أوطان البايليك.

أما سجلات بيت المال فإن حساباتها المالية ساعدت على فهم مهام قياد الخدمات الاجتماعية في دار السلطان، وفيها بعض المعلومات حول ممتلكات القياد عموما. أما عقود المحاكم الشرعية فهي غنية بالأخبار حول ممتلكات القياد ومعاملاتهم في البيع والشراء والعتق. وهناك دفتر آخر لا يخرج عن هذا النوع يعود للأرشيف الوطني التونسي وهو الدفتر رقم2040، الذي يخص هدايا وإحسانات بايات تونس لموظفين من إيالة الجزائر. أفادنا كثيرا في التعرف على مهام وظائف الخدمات الاقتصادية في بايليك الشرق، ومهام وصلاحيات قياد الأوطان الحدودية. وهناك وثائق أخرى هي عبارة عن نصوص تنظيمية كنصوص عهد أمان محلات البايليكات، وفرمانات تعيين لقياد في مهامهم.

إن الضياع والتلف الذي لحق وثائق الإدارة العثمانية في الجزائر قد خلق جوا من الشح والندرة في المعلومات التاريخية الكفيلة بإعادة بناء معلوماتنا حول النُظُم والمؤسسات؛ حيث أُتلفت الكثير من دفاتر المحاسبة المنتظمة التي تخص القياد في الأوطان والمدن الصغيرة. وحتى تلك التي أنجزت من قبل الدفتردار والخزناجي ونظار الأوقاف في عواصم البايليكات لم تحفظ. فالثورات المستمرة وعدم الاستقرار، إضافة إلى دخول البلاد تحت سلطة دخيلة محتلة ابتداء من سنة 1830م، وما نتج عنه من فوضى عارمة؛ في خضم حركات المقاومة وهجومات الإخضاع، كل ذلك كان عاملا كافيا لإتلاف وثائق العهد السابق. يضاف إليه عامل العزل من المناصب وظروف انتقال المهام من قايد لآخر، ففي ظل حالة من التنافس والإقصاء والكيد المتبادل ندرك مدى التهديد الذي يلحق أي موظف يُبقِي على دفاتره لتقع في يد خلفه. ونرجح أن هناك الكثير جدا مما أتلف وضاع من الوثائق من خلال مقارنة بسيطة للوضع في تونس، أين توفرت الكثير من الدفاتر التي تعود للقياد، وهي التي لم تضِع بسبب تواصل الإدارة المحلية في فترة الحماية. ذلك كله ما يجعلنا ندرك مدى الخطورة التي كابدتها التركة العثمانية من الأرشيف في الجزائر. إن قلة الوثائق أو نقصها يدفعنا للتفتيش في المصادر الكتابية عن أنساق خبرية تهمنا. ويمكن تقسيم هذه المصادر إلى أربعة أقسام:

-**مؤلفات الرحلة ومفتدئي الأسرى الأوربية:** وهي مفيدة جدا لموضوع بحثنا، خاصة في القسم الأول منه. فكتابات الحسن الوزان الإفريقي، ومارمول كربخال،[1] وفراي دياغو دو هايدو، وجون بابتيست غراماي،

[1]ولد مارمول كربخال في حوالي 1520م، واشتغل في شبابه ضمن الأساطيل الإسبانية المحاربة في المتوسط وسواحل المغارب. أسر سنة 1545 بالقرب من وهران، من طرف الأشراف السعديين، وبقي أسيرا لديهم سبعة أعوام وثمانية أشهر، فسار في ركابهم. وبعد فك أسره استمر ارتياده إلى بلاد المغرب في مهمة جاسوسية، يختفي وراء افتداء الأسرى بين 1552

والأب دان،[1] وماسكريناس، وكنايت، كلها مصادر غنية بالمعلومات حول قياد الجيش وأدوارهم وصلاحياتهم، وواقعهم الاقتصادي، ومظاهر الصراع بين القوى النافذة في الأوجاق، وبين السُّلطة والأسر المحلية. وهي صراعات كان القياد أبرز عناصرها، فقط إذا خضعت نصوصها إلى قراءة فاحصة وواعية.

ولا تقل المصادر الأوروبية الأخرى المشهورة أهمية عن سابقتها، فأعمال فونتير دو بارادي ودكتور طوماس شو، وبايسونال، ودي فونتان، وأبي بواري، وهابنسترايت، تعطي معلومات قيمة عن الوضع الإداري. إلا أن ما يؤخذ على هذه المصادر هو اقتصار أخبار بعضها على مدينة الجزائر وسهل المتيجة في أحسن الأحوال؛ إذ لم يكد هايدو أو الأب دان، مثلا، يبرحان مدينة الجزائر، وبقيت أخبار الفضاءات البعيدة تَرِدُ إليهم من خلال العامة، وما ينقله بعض الأسرى الذين أتيحت لهم فرصة الخروج من المدينة. لهذا جاءت نصوص الرحالة القساوسة مفعمة بالإيمان وبالعجائبية والغرائبية. أما نصوص القناصل والمبعوثين الدبلوماسيين فهي حبيسة حدود الاعتبارات السياسية. أما كتابات الرحالة التجار فإنها مؤطرة بالقيمة المادية للأشياء. كما تميزت نصوص الرحلة العلمية بالإغراق في التاريخ الطبيعي والحضاري.

– **مؤلفات الرحلة الجزائرية والمغربية:** إن نصوص الرحلة المغربية والجزائرية، وإن تبدو للوهلة الأولى أنها لا تخدم موضوع النُّظُم الإدارية، وأنها تختص بالجوانب الثقافية والاجتماعية فحسب، إلا أنها في الحقيقة تعمل على لثم الثغرة التي تركتها ظاهرة ندرة المؤلفات التاريخية. فالكثير من المعلومات حول القياد استقيناها من مصادر الرحلة الجزائرية كرحلة الورتلاني، أو المغربية كالرحلة الناصرية، أو ترجمانة الزياني. إلا أن ما يحُدُّ من قيمتها هو أنها تكاد تشترك في مسار جغرافي واحد. فبالنسبة للمغاربة تحضر بسكرة وأخبار وطنها في نصوصهم بوفرة، لمرور ركب الحج عليها، مع بعض الاستثناءات التي اقتضتها

و1559م. مارمول كربخال، إفريقيا، ترجمة محمد حجي وآخرون، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، 1989م، مج2، ص05.

[1] إن الفرنسي بيار دان الذي قادته مهاما دينية في إطار افتداء الأسرى ضمن مؤسسة الثالوث الأقدس المعروفة باسم الماثورينس Mathurins، إلى شمال إفريقيا سنة 1633م، قد ترك منجزا فيه معلومات مهمة جدا حول بعض المظاهر والحوادث التاريخية المتعلقة بالقرصنة والمدن القرصانية(حسب تعبيره)، كالجزائر وتونس والمغرب، وكذلك ظاهرة العُلُوج ومعاناة الأسرى المسيحيين. ومهما تعرض لأوجه الصراع السياسي بين فصائل الحكم وبين السُّلطة المركزية والأمراء المحليين، إلا أن معلوماته، التي تتمحور حول العقود الثلاثة الأولى من القرن17م، لا تعطينا معلومات كافية تفيدنا في موضوع القياد، رغم أهمية الفترة المذكورة كمرحلة تحول في نُظُم الإدارة العثمانية في الجزائر.

مستلزمات الرحلة في طلب العلم؛ حيث ينحرف بعض الرحالة إلى قسنطينة أو تلمسان. وتبقى رحلات المغاربة هي الأخرى ذات حمولة سياسية، جريا على علاقة الأتراك بسلاطين فاس.

– **مؤلفات الجزائريين ومذكراتهم:** لا تزيد قيمة هذه المصادر عن النوع السابق، فاعتيادية المظاهر الإدارية بالنسبة لمؤلفيها جعلها تحجم عن رصد أخبار القياد، إلاّ ما اتصل بجورهم وخروجهم عن الشريعة في تصريف أمور العامة. وهي نصوص تخضع للوازع الديني باعتباره الباعث الحقيقي على كتابة مؤلفاتهم. كما أن الكثير من النصوص أرَّخت لأحداث بعينها رأت فيها صور المجد والبطولة والجهاد، فكانت مادتها وجدانية، انصبت على ذكر مكامن الولاية والكرامة والمنقبة، فلم تؤرخ إلا للعلماء، أو ما تسميه المجاهدين من البايات والباشوات. وكل ما يُفيدُنا هو قليل من المعلومات التي وردت في سياق سرد أخبار البايات والباشوات في حملاتهم العسكرية، مثل رحلة ابن هطال التلمساني. إلا أن ما زاد من ضآلة المعلومات المتعلقة بالقياد في هذه المؤلفات هو فقرها من المعلومات التي تخص الفضاء الريفي؛ حيث كتبت من طرف مثقفين مرتبطين بالوسط المديني، وكل ما أوردوه عن الريف تَمَّ استقاؤه من مدينة الجزائر أو قسنطينة، سماعا لا مشاهدة؛ فالأرياف لم تترك لنا نصوص تتحدث عن نفسها، وكل ما وصلنا من وثائق ومعلومات حولها مصدرُه المدينة.

إن ما يحفظ ماء الوجه في مؤلفات الجزائريين هو تلك التي كتبت في أوائل الاحتلال الفرنسي بتشجيع من بعض الهواة من ضباط المكاتب العربية، فأعمال العنتري وابن العطار، وأحمد الشريف الزهار، والآغة بن عودة المزاري، ومرآة حمدان بن عثمان خوجة، أفادتنا كثيرا لاهتمامها بالجانب السياسي وتحررها من رقابة السُّلطة التركية الزائلة.

–**كتابات الفرنسيين في أوائل الاحتلال:** تعود أهمية هذا النوع من المصادر لمجموعة من العوامل: لروح أصحابها العلمية واهتمامهم بالمجتمع والنُّظُم والمؤسسات، وإن حاولوا إسقاط نُظُم الدولة الحديثة على حكومة الإيالة، وبقي النموذج الفرنسي لما بعد الثورة ثابتا في مقارباتهم، مما أخضع المكون الإداري الجزائري إلى تقييم سلبي. إلا أن رؤيتهم سمحت لنا – على الأقل– بأن نحظى بكتابات اهتمت بالواقع الإداري والاقتصادي والاجتماعي والذهني.

أما العامل الثاني فهو اعتماد تلك الكتابات على رصيد وثائقي مهم جدا، نجدها تعلن عنه كقرائن على معلوماتها، فضلا عن رصيد ضخم من الشهادات الشفوية التي استُقيت من الشخصيات التي ساهمت في إدارة العهد السابق، واستمر استغلالها من طرف الفرنسيين. ويشكل الحضور والمعاينة الذي ميز هذه الكتابات عاملا لا يقل أهمية؛ ذلك أن أغلب أصحابها كانوا ضباطا أو إداريين في إدارة جيش الاحتلال،

وسمحت لهم فرص الحملات واللجان العاملة في المستعمرة بالولوج إلى عوالم الريف، أين يحصلون على أخباره. وقد شكلت أعمال ألبرت دوفو، وشارل فيرو، وفالسين استرازي[1] والعقيد رين، وهنري أوكابيثان وفيدرمان، وغيرهم، مصادر مفيدة جدا لبحثنا، وهي أعمال نشرت في المجلة الإفريقية، وجدول المؤسسات الفرنسية العاملة في الجزائر، ثم نشرت كمؤلفات قائمة بذاتها.

لقد استفاد بحثنا المتواضع جدا من دراسات تاريخية جزائرية وفرنسية، وأخرى تونسية، اهتمت بالنُّظُم الإدارية الاقتصادية والاجتماعية، كأعمال ناصرالدين سعيدوني، والمنور مروش، وفلة موساوي القشاعي، وتوفيق دحماني، وعبد الحميد هنية، وأعمال أخرى تم ذكرها بمناسبة الحديث عن الدراسات السابقة في الموضوع، أو تلك التي تقاطعت معه. وهو شأن كل بداية لعمل علمي، مجبر على تأسيس علاقات مع أعمال موجودة على المستويين النظري والعملي؛ علاقات تكامل وتواصل ونقاش، أو علاقات تضاد.

صعوبات العمل:

إن الاشتغال على موضوع القياد بتقاطعاته قد طرح بعض العراقيل التي ربما حالت دون أن تكون له إضافة أكثر عمقا. فعملية هيكلة البحث، ورسم خطة متوازنة له، حجما ومضمونا، كان غاية في الصعوبة، خاصة أمام تعقد مفاهيمه وتشابكها؛ إذ ليس من السهل الفصل بين القايد كمصطلح إداري (وظيفة) أو كلقب فخري. ضف إلى ذلك وجود ظروف استثنائية جدا حالت دون حصولي على فرصة لاستغلال الأرشيف الفرنسي. كما أن ما واجهته من صمت للمصادر وللأبحاث التاريخية، بخصوص هذه الوظيفة ومتوليها، قد جعل البحث فيها عمل مضن، تطلب جهدا مضاعفا في قراءة الشواهد.

[1]ينحدر جوزيف فرناند والسين استرازي(1808–1857م) من فرع فرنسي لإحدى أقدم العائلات المجرية، هاجر أجداده لأسباب سياسية في القرن 18م، وبرزوا في الجيش الملكي الفرنسي. ترك فالسين استرازي كتابين عن الجزائر هما "الهيمنة التركية في إيالة الجزائر "صدر سنة 1840م، و"عرض تاريخي موجز عن مخزن وهران" صدر سنة 1849م. قد برز في كتابه الأول ما يدل على اهتماماته بوهران، بسبب وظيفته. لقد حاول استرازي أن يغير ما كان يسود من أفكار خاطئة بين الفرنسيين من معاصريه حول المجتمعات الشرقية والحكومة العسكرية لإيالة الجزائر، وبوصفه متخصصا ماهرا في التعبئة فقد أراد الاستفادة من النظام العسكري الذي كانت تسير عليه قبائل المخزن، بهدف تلقي ما يلقاه الاحتلال من صعوبات. أنظر: تون فرنك، استرهازي والبحاثة عن الجزائر في القرن 19م، تعريب محمد ضيف الله، م.ت.م، ع81–82، جوان 1996م، ص27.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أوجه جزيل الشكر لأستاذتي الفاضلة الأستاذة الدكتورة فلة موساوي القشاعي على ما قدمته من توجيه وتشجيع دلل صعوبات هذا العمل، وساهم في إتمامه، وأنوه بنزعتها العلمية العالية، التي كانت نعم الحافز للاستمرار في الاشتغال على هذا الموضوع. وأحيي فيها روح التضحية والإيثار. وأدعو العلي القدير أن يحفظها ويبقيها ذخرا لطلبتها. كما أشكر كل من قدم عونا مهما كان قدره، والشكر لكل من يتحمل عناء قراءة هذا العمل المتواضع.... والله المستعان.

الطالب: سعيد شريدي

.

مدخل:

خصائص النظام الإداري العثماني

في الجزائر

ظروف نشأة الحكم العثماني في الجزائر:

حدث التوسع التركي في الجزائر في ظروف من التشتت الاجتماعي والفراغ السياسي؛ حيث وجد الأتراك العثمانيون في الجزائر مجتمعا مفككا، يفتقر إلى شروط الوحدة. بفعل تأثير العصبية القبلية. فقد كانت القبيلة تمثل مركز الثقل السياسي، وتحتكر أدوار الدولة بجميع وظائفها[1]. وحتى الدولة التي كانت تقوم على أساس العصبية القبلية وفق النمط الخلدوني[2] اتجهت نحو التفكك، بعد الانقسام والتلاشي التدريجي الذي أصاب كبرى القبائل في بلاد المغرب؛ إذ اكتفت كل عشيرة بوحدتها على الصعيد السياسي والاجتماعي، وحتى الاقتصادي[3]، وانفردت كل واحدة بجزء من الفضاء الريفي وشكلت أرستقراطيات عشائرية استحوذت على مجال فرضت عليه سلطتها، وتمنعت فيه عن الدولة، متفادية بذلك جميع المطالب المالية والمخزنية سواء في الشرق ضمن المجال السياسي للسلطنة الحفصية، أو في الغرب من لدن الزيانيين والمرينيين[4].

لقد حرصت تلك القوى القبلية الريفية على إضعاف تأثير المدن عليها، والاستغناء عن الخدمات المدينية، فعملت على تحقيق اكتفاءها من وسائل الإنتاج، عن طريق النهوض بالصناعات اليدوية والفلاحية. كما وطدت علاقاتها التجارية خارج أطر الدولة، فأنشأت أسواقا ترتادها بعيدا عن مكوس أعوان االدولة الملتزمين، التي أثقلت كواهل التجار، مستغلة تلك الحرية التي أتاحتها ظروف الضعف العام للسلط المركزية[5].

لقد أثر تسلط الريف أيما تأثير على واقع المدن والحواضر، فازدادت معاناتها بفعل ذلك. فبالإضافة إلى حصار الريف المضروب عليها، تم استنزافها من طرف البقية الباقية من أشكال الدولة من جهة ثانيه. فضلا عن وقوع الكثير منها في قبضة الإسبانيين والبرتغاليين، منذ أواخر القرن الخامس عشر (15م). فبعد التدمير

---

[1] إيف لاكوست وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر رابح اسطنبولي ومنصف عاشور، د.م.ج، ص116.

[2] يحدد عبد الرحمان ابن خلدون قيام الدولة ونموها وانحطاطها بعصبية قبلية، حيث تشتد عصبة القبيلة أثناء بحثها عن المعاش، فتتوسع على حساب القبائل الأخرى، إلى أن تتم لها الغلبة ويستعصى أمرها على الدولة، فتسيطر على البوادي والحواضر حتى يتم لها التحكم في شؤون العامة. أنظر: عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، دار الكتاب العربي، بيروت، 1974م، ص387.

[3] احميدة عميراوي، جوانب من السياسة الفرنسية في الجزائر وردود الفعل منها، دار البعث، قسنطينة، 1984م، ص24.

[4] سعيد شريدي، تطور وظيفة القايد في الجزائر خلال الفترة العثمانية، ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف أحمد صاري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2005-2006، ص18.

[5] إيف لا كوست وآخرون، مرجع نفسه، ص128.

الذي يطالها من جراء القصف المدفعي والهجومات المتكررة، يتم إخضاعها وتوطين حاميات عسكريه بها تقوم بنهب أطراف المدن، وتشكل أرستقراطيات تجارية بيدها السُّلطة المحلية، لتُحدث شرخا اجتماعيا كبيرا، وتزيد من حدة المواجهة بين المدينة والريف[1].

لقد فرضت تلك الظروف على بعض التجمعات البشرية ممارسة الانكفاء الذاتي تعبيرا عن رفضها للواقع، في ظل حكم صب كل اهتماماته على سلب أموال الرعية، متناسيا بذلك التحرش الديني المعادي من قبل "الكفار الصليبيين" الإسبان[2]. ما دفع الساكنة للالتفاف حول الزعامات الدينية[3]. وإذا كان الفقهاء قد تقلدوا سلطة تنظيم الحياة العامة في الحواضر، فإن المتصوفة الطرقيين، والمرابطين المستصوفين قد اعتُبروا أصحاب كرامات وبركة مفيدة، واتُّخذوا وسطاء بين المؤمنين والله؛ وإن بقي البعض منهم منعزلا فإن أغلبيتهم قد انتظمت في العديد من الزوايا، التي أضحت بمثابة ارستقراطيات دينية، إلى درجة شبهها بعض الباحثين بالإقطاعيات البابوية السائدة آنذاك في أوروبا[4].

حدث التوسع التركي في الجزائر بفضل جهود مجموعة من المجاهدين الأتراك، وبعض الأعلاج الذين احترفوا القرصنة في البحر، وساعدتهم ظروف العداء الديني المستحكم بين ضفتي المتوسط، الإسلامي والمسيحي، كي يحرزوا سمعة طيبة في الفضاء المغاربي وفي بلاد الأندلس، التي كانت تعاني من الاضطهاد الإسباني. فبسطوا نفوذهم على أهم المدن والحواضر التي تضررت من غياب سلطة المركز، وتراجع أدوارها في حماية "ديار الإسلام". خصوصا تلك التي عانت من ويلات الحصار والاحتلال المسيحي[5]؛ إذ تبلورت فكرة الجهاد الديني المقدس ضد الكفار المعتدين، وكذلك "ضرورة وجود قائد يستطيع تجسيد وحدة الكل لمواجهة الخطر الداهم، فيكون بديلا حياديا يفرض نفسه على الجميع، على القبائل

---

[1]كورين شوفاليه، الثلاثون سنة الأولى لقيام مدينة الجزائر، ترجمة جمال حمادنة، د.م.ج، الجزائر، 1991م، ص19.

[2]سعيد شريدي، مرجع سابق، ص19.

[3]إيف لا كوست وآخرون، مرجع سابق، ص119.

[4]M. Boudia, La formation sociale Algérienne précoloniale ; Essaie d'analyser théorique, O.P.U Alger, 1981, p318

[5]S. Rand et D. Brahimi, Fondation de la régence d'Alger ; Histoire de Barberousse, 2e Ed. Bouslama, Tunis ,1984, p143.

المتنازعة، وعلى طبقة التجار الجشعين الراغبين في الكسب، وعلى الزمر التي تميل إلى تولية قادة لا وزن لهم، حتى يغنموا من ضعفهم"[1].

في خضم تلك الظروف كان لابد من قائد قوي لا ينتمي إلى أحد الأطراف، "وهو ما تحقق في زعامة الإخوة بربروسة الذين داع صيتهم، وارتسمت صور بطولاتهم الجهادية في المخيال الجماعي لمسلمي الضفة الجنوبية للمتوسط"[2]. وذلك ما تجسد في شخص المجاهدين الأتراك، الذين قدموا إلى سواحل المغرب لرد الخطر الصليبي القادم من شبه الجزيرة الإيبيرية، والذين سرعان ما استقروا في مدينة الجزائر وأسسوا كيانا سياسيا قائما بذاته[3]. فمنذ شهر ماي 1519م[4](تاريخ قبول السلطان سليم الثاني طلب خير الدين حمايته مقابل إعلان البيعة له)، يمكن الحديث عن الجزائر العثمانية. فمبادرة خير الدين بولائه للآستانة قد دعمت سلطته معنويا، بانضوائه تحت سقف الخلافة الإسلامية التي آلت إلى العثمانيين منذ فتح مصر؛ إذ أصبحت فرضة الجزائر من الألوية التي تشملها عناية السلطان خليفة المسلمين، وتحرسهم رعايته العظمى. فضلا عن الدعم المادي المتمثل في ألفين (2000) من انكشارية اسطنبول، وتسريح السلطان لخير الدين بحرية تجنيد المتطوعين من أقاليم الخلافة.

إن تلك القوة التي اجتمعت تحت قيادة خير الدين بمدينة الجزائر منذ بداية العقد الثالث من القرن السادس عشر(16م) هي اللبنة الأولى، والركيزة الأساسية لبناء سلطة إيالة الجزائر العثمانية، التي استمرت سلطة فاعلة في المجال المغاربي والمتوسطي سياسيا وعسكريا. واستمر لعناصرها(الذين اكتفت بهم مكونا رئيسيا ووحيدا لأجهزتها ومؤسساتها الإدارية والعسكرية) حضورهم الرئيسي في الممارسة الإدارية، وفي الحراك الاقتصادي والاجتماعي لحواضر الإيالة وفضاءاتها الريفية، على قلتهم؛ مقارنة بالتعداد العام للأهالي الأصليين من ساكنة الحواضر والبوادي. ففي الوقت الذي أكدت كل المصادر التاريخية والدراسات

---

[1] إيف لا كوست وآخرون، ص119-120.

[2] H. D de GRAMMONT, Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830), Présentation de Lamnoar Merouche, Ed. Bouchene, p41.

[3] سعيد شريدي، مرجع سابق، ص20.

[4] مؤلف مجهول، كتاب غزوات عروج وخير الدين، تصحيح و تعليق نور الدين عبد القادر، المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1934م، ص42.

الديموغرافية تجاوز تعداد سكان الجزائر ثلاثة ملايين نسمة، لم يتجاوز تعداد الوجق بكل طوائفه، أتراكا وأعلاجا وحتى كراغلة، عشرين ألفا، طيلة قرون الحكم العثماني[1].

-ترى- ما هي العوامل التي أبقت الجزائر كل هذه القرون تحت سلطة فئة دخيلة يتدحرج تعدادها أحيانا إلى أقل من ستة آلاف عنصر، عاملين ومتقاعدين؟ أو -بالأحرى- ما هي الخصائص التي ماز بها نظام الحكم العثماني في الجزائر، فأسهمت في استمرار الهيمنة التركية على السُّلطة في الإيالة، من مطلع القرن السادس عشر (16م) إلى سقوطها في قبضة الاحتلال الأوروبي سنة 1830م؟.

خصائص النظام الإداري في إيالة الجزائر:

يختص نظام الحكم العثماني في الجزائر بمجموعة من المميزات التي حددت علاقة السُّلطة التركية بالمجتمع، ومنحتها فرصة الاستمرار في فضاء جغرافي غير ملائم لسلطة دخيلة، ووسط اجتماعي فسيفسائي، متعدد الولاءات والهويات. وفي ظروف من الأطماع الخارجية، الإيبيرية والفرنسية، والشريفية المغربية. وحتى من قبل أتراك البلاد التونسية؛ إذ تميز الحكم التركي بفلسفة معينة وأجهزة ملائمة للواقع الجيو-سياسي، فكانت فلسفتهم في الحكم ناجعة، وتسييرهم ذكي، ومؤسساتهم ونُظُمهم وكل وسائلهم وأجهزتهم الإدارية فاعلة ومؤثرة.[2] ونشرح بعض جوانبها في مايلي:

العنصرية التركية في إسناد الوظائف:

أثرت الذهنية العنصرية التركية على توجيه نُظُم الإدارة ومؤسسات الحكم في عموم إيالات المغارب العثمانية، وخاصة في إيالة جزائر غرب، التي بدا واضحا فيها الهيمنة المطلقة للطغمة التركية على مجمل وظائف الإدارة والجيش، بما فيها تلك المناصب الصغرى. وهو أمر ينطلق من مبدأ احتكار الوافدين للانتماء

---

[1] تتفق أغلب الأبحاث على عدم تجاوز تعداد الوجق عشرون ألفا، ففاضل بيات، بالاعتماد على أبحاث إسماعيل حقي أوزون، يقول أن العدد قد يصل إلى 20 ألفا. أما هنري دالماس دو غرامون فيؤكد أن فترة حكم البايلربايات لم يتجاوز تعداد الانكشارية 6000 جندي، نِصفهم في مدينة الجزائر، والباقي يوزعون على النوبات في المناطق البعيدة. وهو الرقم الذي يقدمه وليام غاتغو، في حين يرد الرقم 12 ألفا مكررا في عديد المصادر. أنظر:

H. D de GRAMMONT, op.cit, p49.

P. Grandchamp, Le prétendu voyage de William L. Ghetgow, R. A, N°91, A 1947, p187.

Anonyme, Voyage à Alger ou description de cette ville, de ses environs et du royaume d'Alger que l'état de son commerce, de ses forces de terre et de mer, Paris, 1830, p15.

[2] L. de Boudicourt, La guerre et le gouvernement de l'Algérie, Paris, 1853, p260.

للأوجاق، ومنع ذلك على المحليين؛ حيث يهيمن العنصر التركي على مقاليد الحكم ويتحقق الاحتكار التركي للمناصب المخزنية من خلال قصر الوظائف على أعضاء الوجق[1]. وذلك أمر يُرد أساسا إلى الاحساس بالتفوق لدى التركي المغمور بالاستعلاء؛ حيث كان لا يشك لحظة في انتمائه لأشرف عرق وأقوى دولة[2]، وهو يعبر عن ذلك الإحساس في جميع علاقاته وممارساته. فالرحالة المغربي العياشي في رحلته الحجازية يصف موقفا يعبر عن النزعة العنصرية المبالغ فيها لدى أتراك الجزائر، ففي اثناء مسير ركبي الحج المغربي والجزائري تقدم الركب الأول، فطلب أهل الجزائر من المغاربة أن يتأخروا عنهم يوما، معتلِّين أن بينهم طائفة من ترك الجزائر، "...لا يرضون أن يتقدم عليهم أحد، لأنهم جيش السلطان..."[3]. وقد أكد العياشي أن ركب المغرب قد جد في السير"... خشية لَحوق أهل الجزائر (بنا) فتكون فتنة على غير شيء"[4].

إن عنصرية الأتراك تعكسها يوميات أهالي مدينة الجزائر؛ فعندما يصف الطبيب الألماني هابنسترايت شوارع المدينة الضيقة يذكر أن المار عبرها مجبر على توخي الحيطة، حتى لا يلامس أحد الأتراك المارين، لأنه(حسبه) ليس في مقدور غير التركي أن يُنْصَفَ في حال اصطدامه بهم. وقد نصح الطبيب الألماني بعدم الاحتكاك بهذا الصنف المتعالي[5]. وإذا كان من الموضوعي أن نشير إلى أن الصنف الذي تحدث عنه هابنسترايت هو جنود الانكشارية، وهنا نستحضر سيرة الجند عموما، مما يخفف من وطأة الحكم على العناصر التركية بالجملة، فإن وقائع أخرى وإشارات وردت في عديد المصادر التاريخية، حول احتقار الأتراك للمحليين، تجزم بوجود حالة من التمييز والعنصرية بين أتراك الإيالة وحتى أعلاجها، وصلت حد التنفيذ

[1]مصطفى بن حموش، المدينة والسُلطة في الإسلام؛ نموذج الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، 1990م، ص81.

[2]يلماز أوزوتا، موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري، مج2، ترجمة عدنان محمد سليمان، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ج4، ص559.

[3]أبو سالم العياشي، الرحلة العياشية 1661-1663م، تحقيق وتقديم سعيد الفاضلي وسليمان القرشي، ط1، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006م، ص496.

[4]مصدر نفسه.

[5]ج.أو هابنسترايت، رحلة العالم الألماني(ج.أو.هابنسترايت) إلى الجزائر وتونس وطرابلس(1145 هـ/ 1732 م)، ترجمة وتقديم وتعليق ناصرالدين سعيدوني، ط1، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2008م، ص37.

السري لأحكام القضاء بالنسبة للأتراك حفظا لكرامتهم، في حين يُشهَّر بالأهالي، وتنفذ الأحكام الصادرة ضدهم علنا عند باب عزون[1].

ومن الممكن أن نرجع ظاهرة إقصاء المحليين من نيل المناصب الإدارية، والمشاركة في تسيير الإيالة، إلى تخوف التركي القادم إلى مدينة الجزائر، من منافسة الأهلي له في المنصب والمكسب[2]. مدفوعا بروح التكسب والرغبة في جمع الثروة التي لا تتحقق باحتراف الجندية وما تدره من راتب بسيط، بل بممارسة أعمال الإدارة والمشاركة في نشاط البحر.

إن الإقصاء المبرمج للساكنة من المشاركة في تسيير الإيالة، وإن اعتبر من العوامل التي أضعفت التطور الحضاري للإيالة، فإنه ساعد على استقرار السُّلطة المركزية، واستمرار ولائها للآستانة، ما دامت رغبات تلك العناصر الوافدة، من رواتب وغنائم، تجد طريقها إلى التجسيد. ومَنَع إمكانية بروز قوة محلية تستطيع تعويض الإمكانات الوافدة من أناضوليا وجزر المتوسط. فلا تستطيع أن تفكر حتى في تأسيس حكم محلي؛ مثلما هو الحال في المغرب الأقصى. وقد لجأ العثمانيون منذ عهد الإخوة بربروسة إلى الاعتماد على عناصر تقترب في خصائصها منهم ومن مشروعهم. ولا تنتمي بالأساس إلى المكون المحلي؛ إذ لا تربطها به عصبية. وتمتلك في الوقت نفسه الكفاءة والتكوين. فالعناصر المحلية كانت تفتقر إلى التكوين الإداري والسياسي. وهو فقر ناتج عن لجوء السلط السابقة إلى الاعتماد على العناصر الأجنبية منذ عصر الموحدين والمرابطين. تلك العوامل كادت أن تلغي تماما دور المحليين في تسيير الإيالة. فحتى بعض العناصر الأهلية الضئيلة الناشطة في أعمال الدولة لم تكن مشاركتها فعلية، بقدر ما كانت مجرد وسائط بين فئتين متمايزتين لغة وأعرافا.

فالملاحظ لا يلمس وجودا للعناصر الأهلية في دواليب السُّلطة، عدا ما يتصل بالقضاء وبعض الفرص الضئيلة في أعمال البحرية، "حيث تتاح الفرصة للأهلي أن يرقى إلى أعلى الرتب العسكرية في الأسطول"[3]. فالوظائف ذات الدخل المعتبر، أو الوزن السياسي والعسكري المهم –نوعا ما– لا تمنح قطعا للأهالي، بما

---

[1] ج.أو هابنسترايت، مصدر سابق، ص39.

[2] كانت الإيالة في عهودها الأولى تختار من بين المتطوعين ممن تتوفر فيهم صفات الشجاعة والمرونة والاستقامة، وبصفة عامة الخصال الحميدة التي يشترطها الإسلام. أما في الفترات الأخيرة فقد تخلت عن ذلك، وأصبحت تجمع المتشردين والمتسكعين، بما في ذلك اليهود والنصارى واليونانيين. أنظر: إبراهيم خليفة حماش، العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي، 1798-1830م، رسالة ماجستير، جامعة الاسكندرية، 1986م، ص175.

[3] وليام شالر، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر، ترجمة إسماعيل العربي، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1984م، ص52.

في ذلك أبناء الأتراك من أمهات جزائريات (الكراغلة)[1]. فالشرط الأساسي لتولي المنصب في حكومة إيالة الجزائر هو الانخراط في سلك الجندية، وهو أمر يستحيل على الأهلي الذي منع من الانخراط في الجيش[2].

استغلال الشرعية الجهادية:

لقد ارتبطت مؤسسة الحكم في الجزائر خلال فترات مهمة من تاريخها العثماني بطائفة رياس البحر، مما ترك انطباعا عاما لدى معظم دارسي تاريخ المنطقة، يكاد يجعل من الجزائر تلك المدينة الدولة[3]، سيدة البحر فقط. ويهمل عن قصد، أو عن غيره، جهود حكام الجزائر العثمانيين في تكريس الهيمنة على فضاء الجزائر الحالية. ومظاهر الرقابة الإدارية من مدينة الجزائر عاصمة الإيالة إلى عمق الفضاءات الريفية. وهو واقع فرضته الفلسفة العثمانية في الحكم، من خلال الاستغلال الأمثل لقدراتها، ومراعاة الشروط الدينية والإثنية والجغرافية والذهنية السائدة، في تحقيق القبول بسلطتها في البلاد.

لقد استغل الأتراك العثمانيون وضعية المغارب، والجزائر خصوصا، في ظروف الصراع المسيحي الإسلامي؛ حيث فرضت مشاريع الرُّكونكيستا الإيبيرية، والصليبية الكاثوليكية نفسها، فروجوا لخطاب ديني يقدم سلطتهم في صورة "المنقذ"، و"الحامي" المرابط لرد خطر المعتدين على ديار الإسلام. فالدولة العثمانية أضفت على تحركاتها السياسية والعسكرية ذلك المعنى الديني الصرف؛ إذ يعلن الباب العالي دائما تدخله للدفاع عن الإيالات المغربية، وفق ما تعبر عنه مثل هذه العبارات، التي ترد مكررة في خطابات السلاطين: "إنما هو لله وإعلاء كلمة الله، ولدفع مكيدة أعداء الله، .... وذاك مقصدنا الشريف الأعظم، وسبيلنا الأقوم، دايما لقيام شوكة الإسلام.." فالخطاب الديني قوي جدا في نصوص السُّلطة العثمانية، وخصوصا في مراسلات السلاطين إلى حكام إيالات المغارب، مثلما يوحي به النص التالي في وصف السلطان لحكام

---

[1] لم يستفد الكراغلة من حق الانخراط في سلك الانكشارية، وتولي المناصب العليا، إلا بعد العديد من الثورات، حيث أصبح من حق الكرغلي أن يرقى إلى منصب باي أو قايد، دون منصب الباشوية. أنظر:

P. Boyer, "**Le probleme Kouloughli"** , In: R.O.M .M, 1970, p22.

[2] سعيد شريدي، مرجع سابق، ص20.

[3] يحاول كتاب المدرسة الكولونيالية أن يلصقوا بالجزائر العثمانية صفة المدينة الدولة، وذلك من أجل رميها بعدم الفاعلية الإدارية بعيدا عن مدينة الجزائر. ناصرالدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص196.

تونس، "...هم أعز عندنا من هؤلاء قدرا وشرفا من حيث أنهم يواظبون الجهاد ويحرسون البلاد من فساد المفسدين وإضرار أعداء الدين.."[1].

وقد لقي هذا الخطاب تجاوبا منقطع النظير من قبل أهالي البلاد، لاتفاقه أحيانا مع جهود النجدة التي حظي بها المضطهدين المسلمين في الأندلس المفقودة، وفي مدن المغرب الأوسط، كالجزائر وبجاية وتنس. فكانت حاجة حضر البلاد إلى أمير مسلم يصلح "دينهم ودنياهم" في أعقاب حصار "النصارى الكفار" لهم، وقطع أرزاقهم، هي السبب والدافع لقبول عامة الحواضر الجزائرية والتونسية لقياد أتراك، يدودون بعسكرهم عن حمى الديار المسلمة وحرمة أهلها[2]. واستمر الجهاد ضد الكفار المعتدين مصوغا شرعيا يبرر كل أفعال السُّلطة العثمانية، تلجأ إليه كلما تصاعد الرفض الأهلي ضد ممارساتها الجبائية والأمنية. فكان ورقة أفاد منها الأتراك في الإيالة أيُّما إفادة.

كما أن ممارسة الأتراك للنشاط القرصاني الذي كانوا يعتبرونه جهادا دينيا مقدسا يستهدف أعداء المسلمين، فإنهم مع مرور الزمن استطاعوا أن يرقوا به إلى مستوى الحرفية، وجعله مؤسسة اجتماعية واقتصادية، منظمة ومحمية من طرف الدولة، ومرتبطة بالداخل في إطار الدعم المتبادل. فالجزائر المدينة كان من غير الممكن لها أن تصبح ميناءا كبيرا، دون أن تكون مركزا تجاريا نشيطا، لتستقبل قوافل التجار المحملين ببضائع التل والصحراء، ليعودوا ببضائع البحر المغنومة[3]، لولا التوصيف الديني للأخطار الخارجية، وتحريك الحمية العقائدية، التي تستدعي الجهاد وسيلة للتمكين وإثبات الوجود، أو لتحويل الاهتمامات المحلية نحو عدو خارجي.

إن الكيان التركي الناشئ لم يكن له أن يستمر أمام الأطماع الإيبيرية وإمكانات المقاومة الأهلية، إلا بتوجيه الرأي العام المحلي نحو الأخطار الخارجية، وتدعيم تصديها لهذه الأخيرة بمقدرات البلاد البشرية

---

[1]الأرشيف العثماني(كاغدخانة)، أمر سلطاني لأمير أمراء ولاية جزائر غرب قايد الجيش سليمان، مهمة دفتري 356، و170 و171. أنظر: ملاحق، الشكل01.

[2]سليم القضومي، قياد البلاد التونسية(1860-1937) دراسة لنيل الدكتوراه في التاريخ المعاصر، إشراف الهادي التيمومي، جامعة تونس الأولى، 1999-2000م، ص10.

[3]إيف لاكوست وآخرون، مرجع سابق، ص128.

والاقتصادية، أو-على الأقل- ضمان حماية ظهر المركز من تقلبات الأهالي الريفيين[1]، وبعض بقايا دولة بني زيان في تلمسان، وبني حفص في تونس، المتحالفين في أحايين كثيرة مع الإسبان[2].

المرونة والفاعلية:

إذا كانت الأخطار الخارجية ذات البعد الديني قد خدمت المشروع التوسعي للأتراك الوافدين، وحققت لهم قبولا بين الساكنة الأصليين في مدن المغرب الأوسط، فإنهم تفطنوا إلى ضرورة تحقيق الاستقرار الإداري، ولم يكن في إمكانهم ذلك أمام سكان ألفوا الحياة في كنف القبيلة بلا مغرم إلا بتشديد الرقابة عليها بشتى الطرق، سواء باستيطانها وإخضاعها عسكريا، أو بإغراء زعمائها وكسب ولائهم وصداقتهم مع اقتطاع رموز الولاء منهم. وفي حال استحالة الاثنين، يمكن إثارة جوا من عدم الثقة فيما بين القبائل، وعقد تحالف مع إحداها ضد أخرى، ثم نهب هذه الأخيرة بواسطة القوة[3].

فالأتراك العثمانيون لم يكونوا مجبرين على إتباع إحدى الطرق؛ بل استعمالها جميعا حسب إمكانات المقاومة المتوفرة لدى كل قبيلة أو عشيرة، وقابلية الخضوع لدى بعضها. وهو ما حدد شكل الجهاز الإداري، وطبيعة نظامه الذي عَرف على مدار الفترة العثمانية تطورا واضحا، كان محكوما بتطور علاقة السُّلطة التركية بالأهالي.

فمن مظاهر مرونة أساليب الحكم العثماني في الجزائر تكييف أجهزته مع الواقع السوسيو-سياسي في المكان والزمان؛ حيث يخصص لكل فضاء ما يناسبه من وظائف إدارية، وحتى نُظُم الجباية ومسمياتها، مراعاة لظروف الولاءات الاجتماعية والسياسية، والمكون الثقافي السائد، وشروط الجغرافيا. فالنظام الإداري غير موحد بين المدينة والريف، وشكله يختلف من فضاء ريفي لآخر، حسب مقاييس الولاء والخضوع. فهو يأخذ بعين الاعتبار استعدادات المجموعات السكانية السياسية تجاه السُّلطة، والتي تتحكم فيها-بطبيعة الحال- ظروف الجغرافيا والمقدرات البشرية. أما المجال المتمنِّع جغرافيا فيسند إداريا لشيوخ مجموعاته السكانية ضمن عقد ولاء(حلف)، تضمنه المصالح المتبادلة، وفق مبدأ المحافظة على الوضع. أما المجال

---

[1]لا يزال إلى ذلك الوقت الريف بنزعته القبلية يكافح من أجل التحكم في طرق التجارة، مثل: قلعة بني عباس ومملكة كوكو في بلاد القبائل، واولاد سيدي الشيخ في جنوب الشط الغربي. أنظر: عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، ط5، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1996م، ج3، ص109.

[2]سعيد شريدي، مرجع سابق، ص21.

[3]نيكولا ميكيافيلي، الأمير، ترجمة يوسف أحمد باجي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1974م، ص27.

الخاضع فيسند لموظفين أتراك يمنحون صلاحيات توسيعه تدريجيا. أما الفضاءات العاصية فتدار موسميا بواسطة المحِلة.

لقد نوه المؤرخ ناصرالدين سعيدوني بواقعية الجهاز الإداري العثماني في الجزائر، وأشار إلى أنه "يلبِّي المتطلبات المعيشية ويؤكد على النواحي العملية من الحياة الاقتصادية؛ بحيث أصبحت جل المناصب وقتداك تستمد أهميتها من نوعية النشاط الاقتصادي الذي تشرف عليه وتراقبه"[1]. ذلك أن رغبات موظفي السُلطة الاقتصادية، كانت عاملا مهما في ترتيب أهمية المناصب. كما يؤخذ بعين الاعتبار الأهمية الاستراتيجية للمجال. فالمدن لمَا كانت نقاط قوة بالنسبة للسلطة المركزية، لإقامة العائلات التركية بها، نجد حكامها يُختارون بدقة متناهية، إلى درجة أن حكام المدن المهمة في البايليكات لا يعيِّنُهم البايات، بل يُختارون من طرف الباشا نفسه. وهذا لرمزية الحواضر سياسيا، لئلا تسقط في أيدي ثائرة، فلا تتحمل السُّلطة العبء الدعائي الناجم عن ذلك.

استغلال الموروث المحلي:

رغم غنى الموروث الحضاري التركي بالنُّظُم ومصطلحات الإدارة وأساليب الحكم، ورغم انتظام انكشارية الجزائر الذين أسس قادتهم لأجهزة الحكم المحلي ونُظُمها، إلا أن إيالة الجزائر شهدت استمرارا لنُظُم الدول السابقة في حكومتها. فالمسؤولون الجدد حافظوا على التقاليد المحلية القديمة المفيدة والناجعة، خاصة منها الحفصية، وذلك تأمينا لتصرف أحسن في شؤون البلاد[2]. ومن أهم مظاهر استنجاد الأتراك بالموروث المحلي ما يختص بالمؤسسات العسكرية؛ حيث حافظوا على قبائل المخزن، وأبقوا على نظام المحِلة، باعتبارهما مؤسستين ناجعتين فيهما أدوات إجرائية واقعية غير مكلّفة، ملائمتين لمواجهة القوى المتمردة في المجال المفتوح الواسع.

إذن كان لابد من اعتماد مبدأ المحافظة على الوضع وإتباع سياسة الأحلاف، وهو ما حدث فعلا؛ إذ يؤكد ذلك الاصطلاح الإداري المعمول به من طرف سلطة الإيالة، التي أطلقت على الوظائف المخصصة للشؤون

---

[1]ناصرالدين سعيدوني، ورقات...، ص200.

[2]عبد الجليل التميمي، محاور مرجعية لدراسة الإدارة العثمانية بالولايات المغاربية أثناء العهد العثماني، أعمال المؤتمر العالمي الرابع للدراسات العثمانية حول: الحياة الإدارية وبروز القوميات ودور الأقليات في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، جمع ومراجعة وتقديم عبد الجليل التميمي، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، زغوان، تونس، 2006م، ص90.

الأهلية ألقابا كانت موجودة سابقا في الممالك القبَلية، مثل: الشيخ، الحاكم، القايد، المزوار، العمالة، الوطن،... الخ. وكما أبقت السُّلطة على الزعامات الأهلية في الأرياف، أبقت كذلك على بعض موظفي الإدارة السابقة في المدن، خصوصا منهم الذين يتولون المناصب الشرعية كالقضاء والفُتيا.

مواكبة التحولات:

إن الفترة التي تمتد من بداية التواجد التركي إلى غاية منتصف القرن السابع عشر تختلف عن الفترة التي تليها لتميزها بضعف الدولة في الفضاءات الريفية، عدا تجريد الحملات العسكرية، وإقامة تحالفات مع بعض الكيانات القبلية القوية[1]. فمجال أعمال الدولة بقي محدودا ولم يكن يتجاوز بعض المدن وأحوازها. وحتى المعابر والممرات المؤدية إليها لم تُفرض عليها رقابه وسيطرة فعلية، بل خضعت لمراقبه القوى القبلية الحليفة[2]. وفي معنى ذلك يقول صاحب كتاب الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني: "...إن انقياد برابر الجبال للحكم العثماني كان بالاسم فقط، ما عدا أعراض قليلة، لكونها قريبة من رمية مدافع الحصون"[3].

وحتى التقسيم البايليكي الذي عرفته الإيالة منذ بداية العقد الثامن من القرن السادس عشر، وإن كان يعتبر تطورا مبكرا في أعمال الإدارة العثمانية في الجزائر، فإنه لا يعكس حقيقة التوغل الإداري الذي عرفناه ابتداء من منتصف القرن السابع عشر(17م). فالبايليك، باعتباره هيكل إداري يسير المقاطعة، لم تكن له أجهزة ووسائل كافية لتكريس سيادة الدولة على كامل الإقليم، فضلا عن تبعية إدارة البايليك نفسه للسلطة المركزية في مدينة الجزائر، في وقت لا تزال فيه مادة البحر غزيرة[4]. مع سعي حكومة الإيالة في التمسك بمهمتها المتمثلة في مواجهة الهجمات الإيبيرية المتواصلة، حرصا منها للحفاظ على شرعية التأسيس، القائمة في الأصل على الجهاد ضد النصارى "الكفار" المعتدين على ديار الإسلام. وهي شرعية جنَّبَت الأتراك الوافدين خطر تصاعد الرفض الأهلي، الذي أثبتت تجارب سابقة قدرته على تهديد المركز، وردة فعله العنيفة كلما أحس برغبة الوافدين في تغيير وضعه السياسي والاجتماعي. كأحداث ثورة ابن القاضي في إقليم زواوة، وثورة

---

[1]M. Kaddache, L'Algérie durant la période Ottomane, O.P.U, Alger, 1992, p52.

[2]حميد عبد القادر، صراع المركز والمحيط وإضعاف منطق الدولة ، صحيفة الخبر اليومية ،ع4082، 10ماي 2004، ص13.

[3]أحمد بن سحنون الراشدي، الثغر الجماني في ابتسامة الثغر الوهراني، تحقيق المهدي البوعبدلي، دار البعث، قسنطينة، 1943، ص31.

[4]هذه العبارة التي استعملها الورتلاني للتعبير عن وفرة عوائد البحر. الحسين ابن محمد الورتلاني، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، تحقيق محمد بن أبي شنب، دار الكتاب العربي، بيروت، 1974، ص686.

قبائل ريغة. لذلك سنجد السُّلطة تحتفظ بالوظائف السياسية ومناصب الإدارة للأتراك، أصليين كانوا أو عُلُوجا، وتسمح فقط ببعض الوظائف الشرعية لأهل البلاد.

إن السيطرة العثمانية على الحوض الغربي للمتوسط قد مهدت الطريق، وفتحت الباب على مصراعيه للعناصر التركية الحاكمة في مدينه الجزائر كي تواصل مد نفوذها، وبسط هيمنتها على دواخل البلاد، فيما يمكن أن نسميه "مرحلة التوجه الريفي"[1]. وهي المرحلة التي تطلبت مزيدا من الممارسات الإدارية، واكبتها حركة تطور في النُظُم والمؤسسات.

المهم أن السُّلطة التركية قد أصبحت منذ حوالي منتصف القرن السابع عشر(17م)، ذات فلسفة حكم أوضح مما كانت عليه سابقا، وأجهزة إدارية أكثر تكاملا. فبالإضافة إلى جهاز الجيش الانكشاري "الذي كان وسيلة حكم وحرب في أن واحد"[2]، كانت السُّلطة الحاكمة تستثمر القدرات الأهلية لصالحها، بدءا بالمدينة؛ حيث استغل العلماء والأشراف، واصطنعت السُّلطة التركية منهم هيئات مهمتها امتصاص الغضب الأهلي، وتوارث أفراد بعض العائلات في إطار سلالي تلك الوظائف، حفاظا على استمرار ولائهم[3]. وفرضت على الأنشطة الاقتصادية رقابه حكيمة بفضل تنظيم الفعاليات المهنية والحرفية والطائفية[4].

كما استغل أعيان العشائر ومشايخ الصوفية وزوايا الطرقية، فاتُخِذوا وسطاء بين الإدارة الرسمية والرعية، مقابل امتيازات حظوا بها؛ إذا أخذ الأتراك بعين الاعتبار مكانة القبيلة والطريقة التي تشبع بها مجتمع الشرق آنذاك، وقد اعتمدت تلك الظاهرة في البناء السياسي والاقتصادي للإيالة، وأصبحت أكثر تنظيما من ذي

---

[1]هذا المصطلح هو محاكاة لما أطلق على مرحلة من تاريخ المغرب القديم، عندما سيطرت روما على الحوض الشرقي من المتوسط بعد معركة هيميرا الشهيرة، فتوجه القرطاجيون نحو الاهتمام بالزراعة، وعرف ذلك بـ" مرحلة التوجه الزراعي."

[2]ناصرالدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800–1830)، م.و.ن.ت، الجزائر، 1979م، ص106.

[3]مثل وظيفتي القضاء والإشراف على الوقف، مثلما حدث في قسنطينة عندما أُبقى على هذه الوظائف في عائلة بني عبد المومن، محمد صالح العنتري، فريدة مؤنسة في حالة دخول الأتراك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها، تحقيق يحيى بوعزيز، د.م.ج، الجزائر، ص47.

[4]H. Weisman, Les Janissaires, Etude de l'organisation militaire des Ottomans ,Ed. Libraire de L'Homme, Paris ,1964.p1et2.

قبل، من خلال رموز التولية التي تقدمها الحكومة لمن تنصبهم. واستحدثت مصطلحات أطلقت على المغارم والضرائب المفروضة تليق بالمفاهيم السائدة. وتم تفعيل دور الهدية كإحدى أهم رموز التبعية والولاء[1].

أما عسكريا فقد دعم التوجه الريفي السلطة التركية بأعداد معتبرة من المجندين من بين فرسان قبائل الرعية والأحلاف، إضافة إلى ما توفره العشائر المخزنية المصطنعة، مقابل بعض الامتيازات الاقتصادية، كالإعفاء الضريبي، واستغلال أراضي البايليك؛ إذ تقدم تلك العشائر فرسانها للمشاركة في حملات التأديب، وإخضاع الفضاءات المستعصية، والقضاء على تمرداتها، واقتطاع الضرائب من الممتنعين، ومراقبة المعابر والممرات.

وتستوقفنا ظاهرة أخرى ميزت النظام الإداري التركي بالجزائر؛ وهي تلك التي تتعلق بالإصطلاح الإداري المعمول به. فالمتأمل في معالم الوظيف الإداري يلاحظ بسهولة ذلك الخلط الواضح في مصطلحات الوظائف وألقاب الإدارة والحكم، فقد تتعدد أسماء الوظيفة ويبقى مدلولها الإداري واحد، وقد تطلق لفظة واحدة على وظيفتين فأكثر، مع اختلاف مهام كل واحدة عن الأخرى. وقد تتغير الأسماء الدالة على الوظيفة عبر الزمن، رغم استمرار صلاحياتها ومهامها على النحو نفسه. ناهيك عن الاختلاف الذي يطبع أسماء الوظائف عبر البايليكات؛ إذ لا يمكن الحديث عن بنية إدارية موحدة في جزائر القرون العثمانية الثلاثة، رغم مركزة أجهزة السُّلطة.

إن تلك الخصائص والمميزات سيكون لها الأثر البالغ في ترتيب شكل الجهاز الإداري، وتوجيه هياكله ووظائفه. وسيتضح ذلك الأثر أكثر على وظيفة القايد، بحكم موقعها في نقطة التمفصُل بين السُّلطة والرعية. فمن خلال هذه الوظيفة نكشف جليا عن سمات الحكم العثماني ومميزاته.

---

[1]إبراهيم خليفة حماش، العلاقات بن إيالة الجزائر والباب العالي من 1798 إلى 1830 م، رسالة ماجيستير، إشراف خليل عبد الحميد عبد العالي، قسم التاريخ، جامعة الإسكندرية، 1988م، ص ص140-168.

القســم الأول:

قياد الجيش في أوائل العهد العثماني (ق16م)

الفصل الأول: أصول وظيفة قائد الجيش

الفصل الثاني: مكانة قياد الجيش السياسية

الفصل الثالث: شروط تولية قياد الجيش

الفصل الرابع: وضعية قياد الجيش الاقتصادية والاجتماعية

توطئة:

لا تزال الأبحاث المتعلقة بالقرن(16م) والنصف الأول من القرن(17م) في الجزائر ضئيلة جدا مقارنة بنظيرتها التي تخص القرن18م والقرن19م. وما أنجز لم يرقَ للتعمق في مباحث وقضايا التشَكُّل السياسي والاجتماعي والاقتصادي للإيالة، إذا استثنينا أعمال بيار بويار، وعبد الجليل التميمي، والمنور مروش، وعبد الهادي بن منصور. فضلا عن اهتمام تلك الأبحاث بظاهرة القرصنة والصراع بين الرياس والانكشارية، مهملة تشَكُّل أجهزة السُّلطة ونُظُمها.

في هذا القسم من البحث نسعى للتأصيل لإحدى الوظائف التي ساهمت في تسيير الإيالة، خلال القرن العثماني الأول؛ حيث ظهر الذين أسندت إليهم كأعوان إداريين مهمين، استطاعوا تولي أدوارا سياسية مهمة، أهلتهم ليكونوا أعيان السُّلطة الأقوى، وأكثر عناصر الإيالة بروزا على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وقد فرضت الإشكالات التي يطرحها هذا الموضوع العمل على التأصيل لوظيفة **قائد الجيش،** من خلال التفتيش عن جذورها، وتشَكُّلها في الفضاء المغاربي، واعتمادها من طرف الأتراك العثمانيين مؤسسي الإيالة. ثم البحث في المكانة السياسية لقياد الجيش، ومآلاتهم الاقتصادية والاجتماعية، والمهام التي أنيطوا بها.

وضمن هذا القسم من البحث نسعى للإجابة على التساؤلات التالية:

ما هي أصول لفظة "**القايد**"؟ وكيف انتقلت لتعتمد في نظم الأتراك العثمانيين في الجزائر؟ وكيف تميز اللقب والوظيفة الدال عليها في القرن 16م عن الفترة اللاحقة من عمر التواجد العثماني في الجزائر؟ وكيف ساهم قواد الجيش في تدعيم سلطة الإيالة؟ وكيف استفادوا من ذلك؟ ماهي شروط تولي وظيفة **قائد الجيش**؟ وماهي حظوظ الترقية منها إلى مناصب أعلى؟.

الفصل الأول: أصول وظيفة قائد الجيش

لم تول الأبحاث التاريخية والأنثروبولوجيا والإثيمُولوجية العناية الكافية لمصطلح القائد، ولتطور استعمالاته في النُظُم السياسية والإدارية لمجتمعات القرون الوسطى والحديثة، منذ انتشاره مع صعود الحضارة العربية الإسلامية، إلى غاية بروز الدولة الحديثة بمؤسساتها واصطلاحاتها. وحتى الدراسات المتخصصة في نُظُم الحضارة الإسلامية في المغارب- باعتباره المجال التاريخي الذي شاع فيه المصطلح بمدلوله الإداري- لم تُولِ الاهتمام المطلوب لهذه الظاهرة، رغم تعدد واختلاف أبعادها، السيوسيولوجية واللغوية والثقافية الذهنية.

إن فهم واقع اللقب قايد ووظيفته في الجزائر خلال العهد العثماني، يتطلب عملا تأثيليا(إثيمولوجي) يستجلي الدلالات التاريخية واللغوية وتطوراتها عبر الزمان والمكان، على الأقل في الفضاءات التي يبدو أن لها تأثيرا ما على المغارب، كجزر المتوسط والأندلس والمشرق الإسلامي. وسنحاول في لمحة موجزة تعقب تطورات اللقب.

المبحث الأول: "القائد" المفردة والوظيفة في الحضارة الإسلامية

لم تكن لفظة "**القايد**" وليدة العصور الإسلامية في الحضارة العربية، بل تمتد جذورها في لغة العرب ما وجدت الحاجة إليها في نشاط الجماعات. وترشدنا نصوص عربية قديمة إلى معناها نفسه الذي استعمله عرب صدر الإسلام، إذ تطلق على رئيس الجماعة، الآمر فيهم، خاصة في ظروف القتال والغزو وغيره. ولكن التطور الذي أحدثه المسلمون يكمن فقط في اعتماد اللفظة كثاني أعلى رتبة في جيش الدولة بعد الأمير، إذ يرأس القائد السرايا والكتائب. ومنذ العصر الأموي، وبعد تطور دواوين الدولة، وديوان الجند خاصة، تكرر استعمال اللفظة بين ألقاب الرتب العسكرية، وأضحت إيحاءاتها عسكرية خالصة.

إن توسع الدولة الإسلامية وتمدد الفتوح، وما اقتضى من ضرورات تأمين الحدود المترامية الأطراف، وكذلك أحداث الصراع الداخلي بين الراغبين في الحكم وبين الطوائف والفرق، وتجدد النزاعات القبلية، كالقيسية والعدنانية مثلا، كلها عوامل زادت من حدة الظاهرة العسكرية وحياة الجندية، فزادت ملامحها شيوعا. مما أدى إلى تأصل اللفظة في عرف العرب اللغوي بمدلولها العسكري، فلم تعد توحي إلا بالعسكرة والحرب والقتال الجماعي، ودخلت قاموس الشعوب المجاورة، وتلك التي وصلتها أيادي الفاتحين المسلمين،

وأخبارهم، بدلالاتها العسكرية القوية؛ حيث الطاعة التامة، والأوامر النافذة سبيلا لتحقيق الانتصارات العسكرية.

وما إن حل القرن الرابع الهجري حتى أخذت اللفظة بُعدا سياسيا غير الذي كان لها قبل ذلك من إيحاء عسكري فقط. فقد عَرف عصر المأمون العباسي في أواخر القرن الثالث ظاهرة استقدام الأجناد المرتزقة من بلاد ما وراء النهر، ومن قبائل التركمان البدوية[1]. واتخذت تلك المجموعات لنفسها نظاما جماعيا عسكريا، تبعا لأصولها وانتماءاتها العرقية. وكان أكثرهم شكيمة وبأسا في القتال هو الذي يستطيع أن يؤلف جماعة يربطها وازع المصلحة، فيقودها نحو تحقيق الهدف.

ولا تدل النصوص التي أوردها كتَّاب القرن الرابع الهجري، وما تلاه، على لفظة أخرى اتخذها هؤلاء الرؤساء غير لفظة "قائد" المتداولة لدى العرب. ذلك أن لقب الإمارة الذي اتخذه بعض من تولوا قيادة الجيوش في صدر الدولة الإسلامية أصبح حكرا على أبناء بيوتات الخلافة، يختصون به دون غيرهم، ولم يعد يطلق حتى على الولاة حكام الأقاليم، كما كان في العصر الأموي.

والحقيقة أن شيوع لفظة "القائد" التي تبدو أنها استُعملت من قِبَل الأعاجم الشماليين(الأتراك) أكثر من استعمالها من طرف العرب، إنما مرده لاشتداد النزعة العسكرية الحربية فيهم، مع ما تحمله اللفظة من دلالة عسكرية قوية، رسخت في أذهانهم منذ حملات الفتح العربي في العصر الأموي؛ حيث شاعت في الأمصار التي وصلتها جيوش الفاتحين المسلمين قصصا وحكايات يُغالبها الطابع الأسطوري عن تلك الجيوش. وتحدث القصاصون عن قادتها، وبأسهم وشدة مراسهم في القتال، وقوة شكيمتهم وولاء الجند لهم.

ولما انتقلت جموع القبائل الشمالية إلى العراق والشام بحثا عن فرص الارتزاق العسكري، في عصر الخليفة المأمون وبعده، تسمّى رئيس كل مجموعة منها باسم "قائد". ويتحدث مسكويه في مؤلفه "تجارب الأمم" عن القواد الذين جاءوا من الشّمال واستبدّوا بالحكم في داخل بلاد الإسلام. فمنذ أواخر القرن الثّالث الهجري وبحلول القرن الرّابع، علا شأن هؤلاء القُوّاد حتى نافسوا الوزراء، وتبوّؤا مكانة مهمة بين كبراء الدّولة[2]. ويذكر الصّابي أن الوزراء قد أصبحوا، في مستهلّ القرن الرّابع، يخرجون بأنفسهم لاستقبال القُوّاد والسّلام عليهم عند مقدمهم إلى بغداد، وهو "ما لم تجر به عادة الوزراء من قبل"[2].

[1]آدم متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام، ترجمة محمد عبد الهادي أبوريدة، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت، ص ص45-53.

[2]أحمد بن محمد بن يعقوب مسكويه، تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحقيق سيد كسروي حسن، ط1، دار الكتب العلمية، 2003م، مج5، ص483.

وقد استطاع بنو بُوّيه، وهم قوّاد من بلاد الجبل بفارس، أن يأخذوا نصيبا وافرا من النفوذ والحكم والسُّؤدد لفترة طويلة من تاريخ بني العبّاس. كما استقلّ بعض القُوّاد بالنّواحي، مثل قوّاد السّامانيين الّذين حكموا ما وراء النّهر والجبل وإيران وكرمان. وقد داع صيت قوّاد الجبل الدّيالمة، واشتهر منهم مرداويخ القائد، الّذي جمع تحت سلطانه الكثير من القُوّاد، وراح يؤسّس لدولة عظيمة، يقضي بها على دولة العرب المسلمين[1]. وما يستدعي الإشارة إليه هو مذهب هؤلاء القُوّاد على اختلاف مشاربهم في موالاة من يدفع لهم نظير الخدمة؛ وذلك أصلُ الارتزاق.

وقد حصل القُوّاد رؤساء الجند في الثّغور والكوَّر على مكانة اجتماعية راقية، خصوصا في فترات الفوضى والاقتتال، واشتداد النّزاعات والاضطرابات الداخليّة، لتولّيهم زمام المبادرة العسكريّة. مثلما يحصل لهم الثّراء والتربُّح من جرّاء الجرايات والهدايا نظير دبّهم عن الدولة، أو مما يغنمون ويصادرون من أملاك الثّائرين والمخالفين[2].

ورغم أنّ هؤلاء المرتزقة من العجم إلاّ أنّ رؤساءهم لُقّبوا بالاصطلاح العربي "قُوّاد" جمع قائد، وهو ما لم يجر عليه عرف المماليك التركمان والشّراكسة، في مصر والشّام بعد حوالي قرن من ذلك؛ إذ لا نجد للّفظة مكانة بين ألقاب الحكم والإدارة، واعتمدت ألفاظ تركيّة وفارسيّة، وهي الألقاب نفسها التي اعتمدها الأتراك العثمانيون تقريبا. وذلك ما يدفعنا إلى التّساؤل عن سُبُل انتقال المصطلح إلى بلاد المغرب والأندلس، إذا أخذنا بعين الاعتبار إحجام المماليك عنه في نُظُمهم؟.

المبحث الثّاني: وظيفة القائد في الفضاء المتوسّطي

يجب أن لا نغفل تماما أهميّة الصّراع الّذي نشب بين كبرى البيوتات العربيّة في بلاد المغرب منذ سنوات استتباب الأمر للمسلمين فيه؛ فقد تطلّع قُوّاد الجيوش الفاتحة في الولاية الجديدة إلى نصيب من السُّلطة، والفضل الجهادي[3]. فتنافسوا فيما بينهم حتّى استبدّ بالأمر بعضُهم؛ كيزيد بن حاتم المهلَّبي، وابراهيم ابن الأَغلب ابن سالم، والفَضل ابن روح، وهَرثمة بن أعين، ومحمد بن مُقاتل العَكي، وغيرهم من

---

[1] آدم متز، مرجع سابق، ص53.

[2] فاروق عمر فوزي، قراءات ومراجعات نقدية في التاريخ الإسلامي، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008م، ص244.

[3] آدم متز، مرجع سابق، ص57.

القواد العبّاسيين[1]. وشهدت الأندلس نفسَها صراعاتً محمومة بين القُوّاد الّذين قاموا بانتفاضات عديدة، وصفها الباحث المفكّر التونسي هشام جعيط بأنّها: "نُزوع من القُوّاد لانتصاب الإقطاعيّة الفيوداليّة"[2].

وقد كانت نُظُم الإدارة والجيش في الدولة الشيعيّة الفاطميّة، الّتي نشأت وتطوّرت نُظُمها في بلاد المغرب، إحدى أبرز محطّات انتقال اللّقب "قائد" من المشرق إلى المغرب، وفق مدلوله السيّاسي الّذي عُرف به لَدى زعماء فصائل الجند المرتزقة في العصر العبّاسي. ونحن لا نستبعد أن يكون لنُظُم بني بُوّيه السّاسانيين التأثير الفاعل في انتقال اللّفظة إلى نُظُم الفاطميين، نظرا للعلاقات العقديّة والسياسيّة التي ربطت الدّولتين، ومكانة المشرق في المرجعيّة السياسيّة لَدى الخلفاء الفاطميّين؛ حيث عُرف قادة الجيش حكّام المدن وأعيان السُلطة، الّذين اتُّخذوا عادة من بين المماليك الغزّ والصّقالبة والأروام، باسم **القُوّاد**، والمفرد **قائد**. وقد داع صيت القائد جوهر الصّقلي وزير المعز لدين الله، والّذي ذكر المقريزي انّه كان "مملوكا روميّا ربّاه المعزّ لدين الله"[3].

وقد بدأ اعتماد السُلطة الفاطميّة – منذ وقت مبكّر – على عنصر"العبيد" لتسيّير شؤون الدّولة العامّة، ومختلف المرافق الأخرى؛ حيث أُسندت لهم وظائف هامّة، مكّنتهم بمرور الزّمن من الارتقاء التدريجي في السُلّم الاجتماعيّ، وبالتّالي أصبح تأثير هؤلاء واضحا في تحريك عجلة الحكم. وفي كل مرّة كانت السُّلطة الفاطميّة تسعى جاهدة لاستمالة هؤلاء العبيد إلى جانبها، عن طريق الإغداق عليهم بالأموال الطّائلة والأُعطيّات الجزيلة، أثناء أو بعد كل عمليّة عسكريّة يخوضونها، رفعا لمعنويّاتهم وكسبا لولائهم[4].

وكان للاحتكاك الحضاري الإسلاميّ المسيحيّ في جزيرة صقلّية الدّور الفاعل في انتقال كثير من النُّظُم الإسلاميّة إلى الغرب المسيحيّ، وأهمُّها وظيفةُ القايد، فمنذ أن دخلها القاضي الفقيه أسد بن الفُرات سنة 827هـ بدأ الإشعاع الإسلاميّ في جنوب إيطاليا، واستمر إلى غاية نهاية القرن 11هـ، عندما سقطت

[1]ابن وردان، مستند تاريخ مملكة الأغالبة، تحقيق وتعليق محمد زينهم عزب، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1988م، ص ص55-57.

[2]هشام جعيط، تأسيس الغرب الإسلامي القرن الأول والثان هـ/ السابع والثامن م، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، 2008م، ص208.

[3]تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، مطبعة بولاق، مصر، 1911م، ج1، ص288.

[4]رفيق بوراس، الأوضاع الاجتماعية بالمغرب في عهد الخلافة الفاطمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي، تحت إشراف محمد الصالح مرمول، جامعة منتوري- قسنطينة، 2008/2007، ص31 و32.

باليرمو بيد النورمانديّين سنة 1091هـ. ويبدو أنّ تعيين الولّاة الأغالبة والأئمة الفاطميّون لبعض قُوّاد الجيش قضاةً للمدن الصقليّة المفتوحة، قد أشاع في الجزيرة وأطرافها لقب **القايد**، إذ ينطق بالإيطاليّة **Gaito** *وباللاتينية* **Gaytus**، *واتّخذت معنى* القاضي حاكم القلعة، المتصرّف في جميع شؤونها. فمنذ ولاية قاضي القيروان أسد بن الفُرات على حاضرة سرقوسة سنة 827هـ، جرت عادة أمير الجزيرة على تعيّين قضاة لحكم المدن الرئيسيّة يحملون اللّقب العسكريَّ **قائد**. وعرف من القُوّاد المسلمين في صقليّة القائد مَحرز، والقائد أبي القاسم ابن علي، والقائد عثمان ابن حمّود، والقائد أبو الحسن ابن معلوف، والقائد أبو الغفّار الفقيه، والقائد حمّود الكاتب[1]. وهم الذين اشتُهروا باللّقب **قائد**، مضاف ثابت لأسمائهم الأصليّة.

كما شاع في جنوب إيطاليا جلب عناصر من المرتزقة المسلمين الغزّ والتّركمان، يَستأجرون خدماتهم بمقابل مادّي، حتى تحوّل الأمر إلى تقليد هناك، وكذلك في معظم جزر المتوسط. والتحق بعض القُوّاد المسلمين ببلاط النّورمانديين، ومنهم القائد أحمد الصّقلّي الذي تلقب باسم القايد بيدرو **Pietro Gaito**، والذي اشتهر ذكره بين القُوّاد الذين تمسحوا، وعملوا في بلاط غيّوم الخبيث **Guillaume le Mauvais** 1154–1166م، ثمّ ابنه غيّوم التّقي **Guillaume le Bon** 1166–1189م، كما اشتُهر رفيقه القائد ريكاردو **Gaito Riccardo**[2]. ففي خضمّ الصّراع على دوقيّة بانكنتم اللّومباردية عام 841م، استعان المتنافسون بجنود مرتزقة، فالنبيل رادليكس استعان بمرتزقة من مسلمي إفريقية وصقلّية، ولجأ سينكولف إلى تأجير بعض المغامرين من مسلمي الأندلس[3]، وكان كل طرف من هؤلاء المرتزقة يخضع لسلطة آمر يدعى **قايد**.

ويبدو أن الحملات النّورماندية في الحوض الغربي للمتوسّط وجنوب العدوة الأندلسيّة قد كان لها دور بارز في نقل نُظُم المسلمين وثقافاتهم إلى الجانب الأوروبي، خاصة بعد انفتاح النّورمانديين على الحضارة الإسلامية منذ عصر الملك روجر الأول[4]. ثم نشاط النّورمانديين العسكري في الحوض الغربي للمتوسط

[1] H. Takayama, The administration of the Norman kingdom of Sicily, E.J. Brill, Leiden. New York, 1993, p189.

[2] F. Chalondon, Histoire de la domination normande en Italie et en Sicile, Paris, 1907, p75.

[3] لويس أرشيبالد، القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط، ترجمة أحمد محمد عيسى ومحمد شفيق غربال، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، د.ت، ص215.

[4] حرص الملك روجر الأول Roger1 منذ أن تولى حكم صقلية واستعادتها من المسلمين على الاقتداء بالعرب والمسلمين، والاستمرار في مسألة الانفتاح والتفاعل الحضاري بين الجانبين، فقد عامل روجر الأول المسلمين معاملة حسنة، وعمل على

واحتكاكهم بالشُّعوب المسيحيّة في شبه الجزيرة الإيبيريّة وجنوب فرنسا. وكان وقتها قادة الحاميات والفرق العسكريّة النّورمانديّة يتلقّبون بالاسم العربيّ بصيغته اللّاتينيّة كايتوس **Gaytus** أو كايتو **Gaito**، والذي تلقّب به قادة الحاميات والكتائب المسيحة المرتزقة في المتوسّط. ونظرا للاحتكاك القويّ بين لغة المسيحيّين الإيبيريّين واللّغة العربيّة في الأندلس، فقد كانوا ينطقون اللّفظة بالصّيغة الإسبانيّة على نحو **القايد** **Alcaide** أو **Alcaite**[1].

وقد وقع خلط بين اللّفظتين **القائد**Alcaide والقاضي**Alcade** لاتّفاقهما في إطلاقهما على موظّف واحد منذ العصر الفاطميّ، وتشابههما عندما تُنطقان في اللّغات اللاّتينية. فدخلت عرف الإيبيريين على النّحو الّذي كانت عليه في العهد الفاطميّ تماما، تؤدّي مدلولا عسكريّا من خلال صلاحيّات القيّادة العسكرية، وإداريّ من خلال تولّي شؤون إدارة الإقليم(القضاء)[2]. ففي دراسة إثيمولوجيّة نُشرت سنة 2005م، حاولت الباحثة اللّغوية **ماري تريس** **M. Treps** البحث عن أصول بعض المصطلحات اللّاتينية في اللّغة العربية، فتوقّفت عند كلمة "**قايد**" الّتي تعود حسب رأيها إلى حدود سنة 1310م؛ حيث تولّى القايد ثلاث مهامّ رئيسيّة: يقاضي بين المتخاصمين، متصرّف إداري، ورئيس شرطة[3]. وهو اللّقب الذي رسخ في الذّاكرة الشّعبية الفرنسيّة بمعنى رئيس عصابة. ونحن مع قبولنا لهذا التّأصيل على عمومه، فإننا نأخذ عليه عدم امتداده تاريخيّا إلى أوائل العصر النّورماندي في صقلّية.

لقد عرف الأندلس نظام الأجناد أو الكوّر المجنّدة التي ينزلها الجند، ويقابلها الثغور، فنزل جند دمشق في كورة البيرة، وجند حمص في كورة أشبيلية، وجند الأردن في كورة مالقة، وجند قنسرين في كورة باجة،

استمالتهم وحمايتهم وأقرهم على دينهم وأعيادهم، بل لم يمانع من تجنيد فرقة منهم في جيشه، حتى بلغ إلى أنه قد رفض الاشتراك في حملات الإفرنج المعروفة بالحملات الصليبية، على الشرق العربي رغم إلحاح البابا، كما أنه قد منع المسلمين من التمرد عن دينهم الإسلام. أنظر:

J. E Marin, «**Les Normands, rois de Sicile**», L'Histoire, n°226 de novembre 1998, p94-99.

[1]J. Tolan et Ph. Josserand, Les relations entre le monde Arabo-Musulman et le monde Latin(milieu Xè-milieu XIIIè), Bréal, Paris, 2000. p156.

[2]أخذت اللغة الإسبانية كلمة «**Alcade**» من الكلمة العربية "القاضي" وغيروا معناها ليكون مرادفا للكلمة «**Alcaide**» القائد، وصارت تدل على محافظ المدينة وشيخ القرية، وانتقلت بنفس المعنى إلى إنجلترا، أما «**Alcaide** » فقد أصبحت تطلق على رئيس الفرقة الموسيقية، ودخلت المعجم اللغوي الإنجليزي في 1502م. أنظر: عفت القاضي باشا، معجم الألفاظ الإنجليزية من أصل عربي، مطبعة نوفل، بيروت، 2000م، ص275 و276.

[3]M. Treps, «**Accidents de parcours**». In: Communications, N°77, A 2005. p222.

وبعضهم بكورة ندمير وغيره. فكان في الأندلس ثماني عشرة كورة أو رستاق، وكانت تلك الكوّر عبارة عن تقسيمات إداريّة يحكمها قُوّاد عسكريّون يطلق عليهم اللّقب **قائد** أو **قايد**. وقد ترك الوجود الاسلامي في الأندلس طابعه في مختلف مجالات الحياة؛ ففي الإدارة نجد كلمات في اللّغات الأوربية بألفاظها وأصولها العربية مثل خليفة Calife، القاضيAlcaede، رئيسReis، وزير Visir، واليVali، المحتسب Almotocie، وكانت لفظة **القايد Alcaide** أهمها على الإطلاق[1].

المبحث الثالث: قُوّاد الجيش في المغارب

كان لنشاط الكتائب العسكريّة المسيحيّة من الإيطاليّين والإسبان في المتوسّط دور كبير في تداول لقب **القايد**، إضافة إلى استمرار نُظُم الفاطميّين، الّذين فرضوا سطوتهم على المجال الإسلامي المتوسّطي، وامتدّت أنظارهم إلى الأندلس. ولذلك فقد ميّزت وظيفة القايد، التي اعتمدت في نُظُمهم، نُظُمَ الحكم والإدارة في دويلات المغرب والأندلس. فكيف ساهم الموروث الفاطمي، ومظاهر الارتزاق العسكري لقبائل الغزّ والكُرد والتُّركمان، والفصائل المسيحيّة في شيوع لقب **القائد** في المغارب؟.

إن دور القبيلة السّياسي، واستغلال السُّلطة لمكوّناتها الاجتماعيّة في تدعيم الجيش، والتأثير القويّ للعصبيّة القبليّة دفع السُّلطة إلى قبول إسناد قيادة فرق القبائل لشيوخها، وهو ما جعل القُوّاد شيوخا لقبائلهم أكثر منهم قُوّادا للجند، فطغت قوّة القبيلة على قوّة الدّولة في نفوس المشايخ[2]. ويبدو أنّ خطر الاعتماد على جند القبائل لا يمكن الخلاص منه إلاّ باللجوء لمن يحترفون الارتزاق، مثلما فعل الفاطميّون، وملوك الدولة النصريّة من بني الأحمر في غرناطة خلال العصر نفسه؛ إذ قاموا بتأسيس جيش منظَّم يمكّنهم تجنيب دولتهم فوضى العصبيّات، وطمع الطامعين من أبناء عمومتهم. فضمّوا إليه كتائب مختلفة الأجناس والأعراق، من بقايا الصّقالبة، والغزّ والكُرد والمغاربة ونصارى الشّمال[3]. وكانوا يقدّمون خدماتهم للملوك النَّصريين بمقابل مالي، ويتقاضون الرّواتب والمعاشات بانتظام. وكانت أعلى رتبة في سلَّم ذلك النظام هي

---

[1] توفيق سلطان اليوزبكي، "الحضارة الإسلامية في الأندلس وأثرها في أوروبا"، مجلة ثقافتنا للدراسات والبحوث، المجلد5، ع20، 2010م، ص ص119-149.

[2] يعتبر المؤرخ المغربي عبد الله العروي العصبية سببا رئيسيا من أسباب انهيار الوحدة القسرية التي جمعت قبائل المغرب تحت الراية الموحدية. أنظر: عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، ط2، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2000م، ج2، ص180.

[3] A. Dhina, Les états de l'Occident Musulman aux XIII, XVe siècles, Institutions gouverne–mentales et administratives, O.P.U, Alger, p430.

رتبة قائد، الذي تتكوّن الوحدة التي يشرف عليها من حوالي ألف جنديّ. وتنقسم الوحدة إلى خمس فصائل، على رأس كل واحدة نقيب. ويأتمر بأوامر النّقيب خمس عرفاء، لكل عريف أربعين جنديّ، مقسّمين بدورهم إلى خمسة أرهاط، يشرف على الرّهط ناظر[1]. ومثلما كان لكلّ أمير رايته كان لكل قائد علمه، ولكل نقيب لواءه، ولكل عريف بُنده، ولكل ناظر عقدته[2].

إن لقب "القائد" الذي وجِد في نظام الجيش الغرناطيّ المتميّز بدقّة ترتيبه هو استمرار لشيوع اللّقب في الفضاء المتوسّطي، ولكن دقّة ترتيب وتنظيم النّصريين لجيشهم حملت الفصائل المسيحيّة والتركمانية على التأثُّر بهم، وقد اقتضى نطق الكلمة باللسان القشتالي على نحو **Alcayet**، وشاعت سمعة قُوّاد المرتزقة في الفضاء المغاربي عندما فرضت الظّروف على ورثة الموحّدين اللجوء إليهم[3].

لم يكن الموحّدون حالة استثناء بخصوص ظاهرة شيوع استقدام عناصر عسكرية من خارج العصبية المؤسّسة، وكذلك من خارج المجال المغاربي[4]، وتعويض شيوخ القبائل، الذين استبدّت بهم عصبيّتهم، فتعطّلت بذلك أعمال الدّولة الأمنيّة، والعسكريّة والجبائيّة، لمّا كانوا يشكّلون عصب أجهزة الدّولة[5]، فانتهى الأمر أخيرا بتفكيكها بين كبرى العصبيّات، الّتي كوّنت لنفسها كيانات سياسيّة فيما بعد. وحسب المستشرق الاسباني ليفي بروفنسال فإنّ الأغزاز قد توسّع استخدامهم في مغرب الموحّدين؛ إذ استرقّ يعقوب المنصور عددا منهم سنة 1187م، ممن بقي بإفريقيّة عقب حملة قراقوش، مملوك تقيّ الدين، أخ صلاح الدين الأيّوبي، وكوّن منهم كتيبة في الجيش النّظامي، لانضباطهم وكفاءتهم العسكريّة، فأصبحوا من أعمدة الجيش الموحّدي[6]. وتذكر المصادر أسماءً لقُوّاد جيش يقرن اسمهم بلقب "**القايد**"، بالياء غير المهمزة، وأغلبهم كانوا من صنف العُلُوج، حصلوا على إقطاعات شاسعة من الأراضي بواسطة ظهائر أصدرها

---

[1]لسان الدين ابن الخطيب، اللمحة البدرية في الدولة النصرية، تحقيق محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، 1928م، ص96.

[2]Ibid, p178.

[3]Ch. du Forgo, L'Espagne Catalogne et le Maghreb aux XIII, XV[eme] siècles, Paris, 1966, p359.

[4]محمد القبلي، الدولة والولاية والمجال في المغرب الوسيط علائق وتفاعل، ط1، دار توبقال للنشر، الرباط، المغرب، 1997م، ص81.

[5]شاعت ظاهرة استقدام العُلُوج وتوظيفهم في مهام العسكرة والجباية حتى في زمن المرابطين، إذ تذكر بعض المصادر الموثوق بها أن عليا بن يوسف بن تاشفين هو "أول من أركب الأروام وقدمهم على جمع المغارم" أنظر: محمد القبلي، مرجع نفسه ، ص82.

[6]ليفي بروفنسال، رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية، المطبعة الاقتصادية، الرباط، ص ص189-208.

الأمراء. مثلما فعل الأمير أبو البقاء ابن الأمير أبي زكريّا، مع القايد بيرو فرانديس سرغوابيه، حين أقطعه سنة 709هـ موضع إبيانة من أعمال رادس "بفايدها وعايدها وحكرها وعشرها"، وقد أقطعت إبيانة في العهد الحفصيّ لأحد القوّاد العُلُوج[1]. على أنّ أوّل ظهور لكتائب عسكريّة من البلدان المتوسّطية المسيحيّة في العصر الموحّدي تقترن بالخليفة أبي يوسف يعقوب المنصور(1184-1198م)، حين شيّد هذا الأمير الموحّدي قصرين كبيرين حسب مارمول كربخال، أو من 11 إلى 12 قصراً حسب الحسن الوزّان الإفريقي، وأسكن فيهما عددا من الجند الروميّ، بلغ عددهم حوالي الألف، بالإضافة إلى نسائهم وأبنائهم، واستعملهم كجند خاصّ[2].

لقد ميّز الخلفاء الموحّدون الجند المرتزقة عن جند القبائل في الأعطيات والإقطاعات؛ حيث حظي المرتزقة بنصيب أكبر منها، وذلك اعتبارا لكون الجند المرتزقة كانوا محرومين من الرّواتب، والمنح الفصليّة التي كانت تصرف للجند، ولم يكن لهم إلاّ الأعطيات الّتي تصرف لهم عند مشاركتهم في الغزو، أو تلك الّتي يحصلون عليها جزاءً لمساهمتهم في تحقيق الانتصارات العسكريّة. كما لم يكن يسمح للجند-على الجملة- بأعمال الزّراعة في الأراضي المقطّعة لهم، وإنّما كانوا مجبرين على الاعتماد على فلّاحين يتولّون زراعتها أو غراستها[3].

وقد اعتبر كثير من الحكّام أن من مصلحتهم استخدام أجانب، أو حتى عبيد أو نصارى، يجبون لهم ضرائب الرعيّة. والسبب وراء ذلك هو الاطمئنان على تنفيذ نظام الجباية القاسي والمخالف للشّرع، من قبل من لا تجمعهم عصبيّة بالعامّة، ولا تحفُّظ ديني، وهو الدافع وراء الاعتماد على العبيد من المماليك الأغزاز والشركس والتركمان والنّصارى، في بلاد المغرب منذ عصر الفاطميّين[4].

---

[1] محمد حسن، المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي، منشورات كلية العلوم الإنسانية، جامعة تونس الأولى، 1999م، ج1، ص323.

[2] ابراهيم القادري بوتشيش، "**الجاليات المسيحية بالمغرب الإسلامي خلال عصر الموحدين، صفحة مبكرة من صفحات التعايش والتسامح بين الإسلام والمسيحية**"، في: الغرب الإسلامي؛ قراءات جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1994م، ص82.

[3] أكرم حسين غضبان، "**الإقطاع في عهد الموحدين**"، مجلة آداب البصرة، ع51، سنة 2010، ص119.

[4] هوبكنز(ح .ف .ب)، النُّظُم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى، ترجمة أمين توفيق الطيبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1980م، ص11 و112.

وقد سعى الحفصيّون بدورهم إلى تجنُّب تذبذُب ولاء العناصر المحليّة القبليّة في الجيش، من خلال توسيع قاعدته، وتنويع تركيبته العرقيّة والدينيّة والاجتماعيّة، وذلك بانتداب تشكيلات عسكريّة أجنبيّة من المرتزقة. فقد بادر أبو زكريّا بإلحاق عناصر أندلسيّة بجنده. كما تواصل تدعيم الجيش الحفصي بالمرتزقة في عهد المستنصر، الذي أدخل في خدمته مجموعة من القُوّاد الأتراك، لجأوا إلى المغارب على إثر سقوط بغداد[1]. وقد دأب بنو حفص، وغيرهم من ملوك وأمراء المغارب، على إقطاع البلاد والمغارم والمجابي لقادة فرق الجند من المرتزقة الأعلاج، الأروام أو الأغزاز، وكذلك عرب بني هلال "رعيا لذمّة قيّامهم بأمر الدّولة"، خاصة في فترات ضعف السُّلطة، وعجز السّلاطين عن استتباب الأمن، و"كبح جماح القبائل البدوية المتعدية على الأوطان"[2]. فكان قُوّاد الجيش أغلبهم من العُلُوج، ينتمون إلى فرق الميليشيا الأرغونيّة أو الميورقيّة.

يرصد الباحث التونسي صالح بعيزيق في بحثه حول بجاية في العهد الحفصيّ، ولاةً لبجاية[3] كانوا قُوّادا عسكريّين يحملون اللقب "**قائد**" وكلُّهم تولُّوا في فترة انتعاش الدّولة، ومنهم أبو النّصر ظافر(1402م)، وأبو النّصر رضوان(1432م)، وأبو علي منصور المزوار (1452م)، ومحمد بن فَرَح (1446م)، وغيرهم من القُوّاد[4]. وتمكن هؤلاء القُوّاد وقتها من تجميع الثروة العقاريّة إقطاعاً وشراءً؛ فالقايد هلال الكتالوني (ت664هـ)، وهو من كبار عُلُوج المستنصر، كان يوضع بين يديه يوميّا ألف دينار، مستخلصة من ريع

[1]فتحي المرزوقي، "**المخزن ومخزنة القبائل التونسية من أوائل العهد الحفصي إلى بدايات الحكم العثماني 1230-1686م**"، م. ت. م، ع132، جويلية 208، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، ص619.

[2]عبد الرحمان ابن خلدون، تاريخ العبر والمبتدأ والخبر في أخبار ملوك العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من دوي السلطان الأكبر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ج6، ص696.

[3]يرجع توزيع السلاطين الحفصيين للمليشيا المسيحية وقوادها على بونة وبجاية وقسنطينة إلى عهد السلطان أبي زكريا (1229-1249م). صالح بعيزيق، بجاية في العهد الحفصي، دراسة اجتماعية واقتصادية، منشورات جامعة تونس الأولى، 2006م، ص242.

[4]لم يكن هؤلاء مجرد قواد عاديين للكتائب النصرانية؛ بل حصلوا على تنصيب من السلاطين تحت رتبة القائد الأول Caedo Premo لتولي مهمة الإشراف على صرف أجور الجند وعملية تجنيد آخرين أو فصل بعضهم. وتحول القياد الأولين إلى سفراء للسلطان الحفصي. أنظر: صالح بعيزيق، مرجع سابق، ص ص92-94.

الأراضي والمنازل المُعدّة للكراء. وبعد نحو قرنين من الزّمان صودرت أموال القائد نبيل (ت857هـ)[1] فبلغت ما يزيد على عشرين قنطارا ذهباً، وما يقارب ذلك قيمة من العقّار والأثاث[2].

ولا يختلف الزيّانيون والمرينيون في هذا الشّأن، فعادة استعمال أجناد روميّة وتركمانية كانت هي الغالبة، بل أصبح لقُوّاد هذه الأجناد نفوذ في الدّولة لا يضاهيه إلاّ نفوذ شيوخ القبائل الهلاليّة. فابن مرزوق يذكر قُوّاد الفصائل المسيحيّة في دولة السّلطان المريني إبراهيم بن أبي الحسن (1361م)، وتعاظم نفوذهم في مدن السَّلطنة المرينية حتى استبدّوا بمجابيها. أمثال قائد جيش فاس غارسيا بن أنطون، الّذي أصبح هو نفسُه يَخلع لقب "**القائد**" على المقربين منه من قادة الجند[3].

ولم يقتصر لقب "**القائد**" على من يتولون قيّادة الفرق والحاميّات العسكريّة، بل أُطلق على من يشغل وظيفة رئاسة الأسطول البحري وقِطَعه؛ إذ يلقب بـ "**قائد البحر**" واشتهر من بين الّذين تلقّبوا بهذا اللقب في دولة بني حفص، زيد بن فرحون الأندلسي في عهد أبو بكر الحفصي[4]. وهو اللقب الذي اطلقه المرينيّون على من تولّى رياسة الجيش البحري، وهو المنصب نفسه الذي احتكرته بعض بيوتات حاضرة سبتة وقتها[5].

والظّاهر أنّ الأساس العسكري والميزة الحربية للممالك البربرية المستعربة في المغرب الوسيط، وما يدلّ عليها تلك المكانة المميّزة للجيش، هو تغلغل المؤسَّسة العسكريّة في مختلف دواليب الدّولة، وسيطرتها على أهمّ خططها، فمثلا، من بين 18 خطّة من الخطط الإداريّة للدّولة المرينيّة، بلغ عدد الخِطط العسكرية 15 خطة، وقد منح ذلك قياد الجيش اليد الطولى في إقرار السلاطين أو خلعهم، فضلا عن تربح هذه الفئات من جراء الرواتب الضخمة التي كانوا يتقاضونها، مقارنة برواتب الخِطط المدنية[6].

---

[1]يذكر الوزان الإفريقي أن هذا القائد أصله من بروفانس، وقد ثار عليه ساكنة قسنطينة مرتين وأرسلوه مكبلا في الأصفاد إلى تونس، ويقول عنه أنه مات حزينا مغموما. ويبدو أن ما لحقه من مصادرة هو سبب ذلك. الحسن الوزان، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص57.

[2]محمد حسن، مرجع سابق، ص341.

[3]ابن مرزوق التلمساني، المسند الصحيح الحسن في مآثر مولانا أبي الحسن، تحقيق ماريا خيسوس فيجيرا، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1981م، ص64.

[4]عبد الرحمان ابن خلدون، مصدر سابق، ج7، ص543.

[5]Ch. du Forgo, op.cit, p422.

[6]حميد تيتاو، الحرب والمجتمع بالمغرب خلال العصر المريني، منشورات عكاظ، الدار البيضاء، المغرب، 2008، ص202.

نستطيع أن نجزم أن وظيفة القايد التي ستميز نُظُم العهد العثماني في الجزائر وتونس وطرابلس، وكذلك مغرب السّعديين والعلويّين، إلى غاية فترات الاحتلال الفرنسي، هي موروث محلّي، نجده شائعا لدى الزيانيّين والمرينييّن والحفصيّين خصوصا. ومنهم عرف الأتراك الأوائل اللقب قايد، باعتباره لقبا غريبا عن اصطلاحات الإدارة والنُّظُم الاجتماعية التركمانية. وإذا كان هناك رافد آخر لشيوع اللقب فهو الدّور الحضاري المهمّ جدّا لظاهرة الارتزاق العسكري للحاميّات الإسبانية في شمال إفريقيا. فكيف تبنّى الأتراك العثمانيّون في جنوب المتوسّط هذا اللقب؟.

الفصل الثاني: قوّاد الجيش في جزائر القرن 16م ومكانتهم السياسية

منذ بداية الحراك العثماني في جنوب المتوسّط انضم إلى الإخوة بربروسة الكثير من العناصر التركية والغزية والكردية والشركسية والنصرانية، وهي مجموعات وزمر كانت تحترف الارتزاق العسكري لدى أمراء الممالك البربرية المستعربة في المغارب؛ حيث تصاعدت مظاهر العسكرة في خضمّ الصّراعات المتعدّدة الجوانب، بين الإمارات الثلاث، المرينية والحفصية والزيانية، وبين أمراء البيت الواحد في كلّ إمارة[1]. فلجأت السّلط المركزية إلى تجنب تذُبذُب ولاء العناصر المحلية القبلية في الجيش، من خلال توسيع قاعدة الجيش وتنويع تركيبته العرقية والدينية والاجتماعية؛ بانتداب تشكيلات عسكرية أجنبية من المرتزقة. فأدخلوا في الخدمة الجندية الكثير من القُوّاد الأتراك[2] الذين لجأوا إلى المغارب بعد سقوط بغداد. كما اعتمدوا على بعض النازحين من الفرق النصريّة الأندلسية، وبعض الأتراك السبّاقين إلى المغارب.

شاعت كثيرا سمعة القيّاد الأتراك والأعلاج، "وتولوا حكم الأوطان وحيث تستقر الحاميّات"، و"اتخذهم السّلاطين بطانة من نجباء"[3] لشجاعتهم وجرأتهم ومراسهم في الحرب، وانتقلوا من بلاط إلى بلاط يقدّمون خدماتهم العسكرية لمن يدفع من المال أكثر. وما إن ظهر الإخوة بربروسة في جنوب البحر المتوسّط حتى سارع هؤلاء القيّاد في الانضمام إليهم، تغريهم مغانم غزوهم في البحر وفي البر، وتدفعهم حميَّتهم الدينية، وعواطفهم المشحونة من قبل الفقهاء ومتصوفة الوقت.

المبحث الأول: تشَكُّل طائفة القياد

1- بدايات التشَكُّل:

إن الإخوة بربروسة الذين قضوا شتاء سنة 1515م في مرسى جيجل لا يتجاوز تعداد الذين كانوا برفقتهم40 مقاتلا، قد ازداد تعدادهم بعد ارتفاع دويّ انتصاراتهم المتتالية، واشتداد نفوذهم في مدن الساحل

---

[1] الظاهر أن الأساس العسكري والميزة الحربية للممالك المستعربة في المغرب الأوسط، وما تدل عليها تلك المكانة المتميزة للجيش من تغلغل المؤسسة العسكرية في مختلف دواليب الدولة، وسيطرتها على اهم خططها. فمن بين 18 خطة من الخطط الإدارية للدولة المرينية –مثلا– بلغ عدد الخطط العسكرية 15 خطة. حميد تيتاو، الحرب والمجتمع بالمغرب خلال العصر المريني، منشورات عكاظ، الدار البيضاء، المغرب، 2008، ص202.

[2] فتحي المرزوقي، مرجع سابق، ص119.

[3] محمد بن عبد الله التنسي، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان ، تحقيق محمود بوعياد، منشورات ANEP، د. ت، ص256.

الجنوبي للمتوسط؛ حيث أُغري الكثيرين فانضموا إليهم، مثلما حدث عندما استسلم قارة حسن لعروج بعد سيطرته على شرشال، وانضم من كان معه من الأتراك إلى الحامية التي أقامها عروج والمتكونة من 100 فرد، يقودها القايد محمد بك فارس الزكي(التركي) الذي توفي سنة 1518 بعد بنائه برج شرشال[1].

وتدلنا وثائق دفتر المهام الهمايوني المتضمنة مراسلات الآستانة وفرامانا‌تها لإيّالات الغرب العثماني على استمرار ظاهرة انضمام قياد الجيش المستقلين بكتائبهم العسكرية إلى وجق الإيّالة؛ إذ تذكر إحدى وثائق مهمه دفتري المؤرخة في سنة 968هـ استشارة بايلربك[2]جزائر غرب الموجهة للآستانة في شأن انضمام "القائد محمد أحد قُوّاد الديار المغربية ورعيته" إلى صفوف جند الإيالة لشجاعته، وبموجب ذلك تم توجيه سبعة آلاف من التيمار له في الجزائر[3]. وأستمر التحاق القُوّاد حتى تشكلت نخبة عسكرية استطاعت أن تحرز شرف المساهمة في تأسيس نفوذ عثماني في غرب المتوسط (شرعية التأسيس). ومع تزايد تعداد المحيطين بهم، حتى وصلوا ما يناهز 8000 بين أجناد البر(صبايحية وانكشارية) وأغلبية من البحارة، معظمهم من الأعلاج؛ إذ أسندت قيادتهم للقدماء من رفاق الإخوة بربروسة. وإلى وقت متأخر من القرن 16م بقي اختيار قادة الجيش وحكام المدن الخاضعة يتم من بينهم[4].

وينتمي قواد الجيش إلى فئة الصبايحية (الخيالة)، فحسب هايدو فإن هذه الفئة أغلبيتها من كبار السن، وكلّهم كانوا عبيدا للباشوات السابقين، وبينهم بعض الأتراك، ومنهم من كان يشغل رتبة آغا الانكشارية، وبقي يحصل على راتب شهري قدره 25 دبلون، يضاف إلى راتبه كخيال (صبايحي)[5] يتراوح بين 30 و40 دبلون؛ وهو ما يعادل 10 درهما ذهبيا. ويحصل القواد على عوائد مالية سنوية كجرايات نظير الخدمات

---

[1]R. basset, «**Notes de lexicographie de Beni Menacer** », In: Journal Asiatique, A 1884, p34.

[2]بكلربك Beglerbegi لقب تركي يعني بك البكوات "أمير الأمراء" أو "**قائد القواد**"، ففي الأصل يعني القائد رئيس الجيش، لكن في الواقع يعني حاكم الإيالة، وهو في النهاية ليس أكثر من لقب شرفي. أول ما استعمل كان من قبل سلاجقة الروم، يعني عندهم ملك الأمراء، أطلق القب في مصر المملوكية على أتابك العسكر، وأطلق لدى الإلخانيين على قائد أربعة أمراء. أنظر : .Encyclopédie de l'Islam, Article, Beg.

[3]الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر المهام الهمايوني22، علبة رقم1، و22.

[4]H. D de Grammont, Histoire d'Alger sous la domination turque1515-1830, présentation de: Lemnouar Marouche, Ed. Bouchene, 2002, p47.

[5]الصبايحية كلمة أصلها سباهي Sibahi وتطلق على الخيالة الفرسان في الجيش العثماني، وهو مصطلح استدل به على الأعوان الفرسان الذين يرافقون الجباة الملتزمين في مهامهم. سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، منشورات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م، ص132.

التي يقدمونها في سبيل تفعيل الدولة على المجال، وهي بمثابة حقوق في محصول الدولة من المجبى والمغنم. كما يملك القواد ككل الصبايحية مزارع وبساتين وحدائق، منحت لهم كإقطاع مُعفى من الضريبة[1].

وقد فرضت ضرورات إخضاع الفضاءات المناوئة للسّيطرة التركيّة العثمانية على بايلربايات الإيّالة الاعتماد على قادة الجند الذين ازدادوا تربُّحا، وتضاعفت ثرواتهم حتى نافسوا الريّاس على غزارة مادة البحر. ونظرا لتكرر مظاهر العسكرة في بر الإيالة، وفي تُخوم مملكة فاس والبلاد التونسية، فقد تشكلت فئة من القواد استطاعت أن تحتكر شؤون الحكم، فاستحوذ عناصرها على مناصب الإدارة والجيش، يديرون مدن الإيالة وأوطانها، ويقودون نوبات العسكر ومحلّات الجيش[2]الموجهة لإخضاع العاصين، فجمعوا بذلك بين العسكرة والجباية. وقد أصبحوا يشترون المناصب كسلعة في السوق، ثم يعوّضون أثمانها من خلال الرفع من قيم الضرائب وتنويعها، والمغالاة في تغريم الأهالي[3].

ولم يتحول القياد إلى نخبة إدارية وعسكرية فحسب، بل أهلتهم ثرواتهم وعلاقاتهم لكي يكونوا فئة اجتماعية متميزة، لها وزنها السياسي والاقتصادي في جزائر القرن السادس عشر(16م). وقد شدّت هذه الفئة انتباه كل من فراي دياغو دو هايدو وجون بابتيست غراماي، وهما على التوالي من أهم مصادر القرن 16م وأوائل القرن 17م؛ حيث خصص هايدو –مثلا– الفصل الرابع عشر من كتابه "**طوبوغرافيا وتاريخ الجزائر العام**" للحديث عن هذه الفئة، وقال عنها: "بأيدي هذه الفئة حكومة بر الإيالة، وأنهم(**القياد**) في العادة أثرياء"[4]، وأحصى في سنة 1581م 23 قايد، قال عنهم بأنهم أكثر سكّان مدينة الجزائر ثراءً، وذكر أنّ هناك قيادا آخرين أقلُّ منهم أهمية، يشكلون في مجموعهم 100 بيت من بيوتات المدينة[5].

---

[1]F. d de Haedo, Topographie et histoire générale d'Alger, Traduction de l'Espagnol et notes de A. Berbrugger et Dr. Monnereau, Présentation de A. Rebbahi, 3eEd, Grand-Alger-Livres, 2007, p55.

[2]جمع محِلّة، وهي حملة عسكرية ذات تقاليد عسكرية وتشريفية، توجه بصفة موسمية لإخضاع المناوئين والخارجين عن سلطة المركز السياسي، وإليها توكل مهام الجباية في المجال الذي لا سلطة لوال مقيم عليه. والمحلة هي مصطلح تعارف عليه المغاربة من خلال المفردة الشائعة التي تطلق على حلول جيش السلطان بالأوطان، وهي بمعنى حل بالمكان.

[3]Ibid, p51.

[4]Ibid, p52.

[5]Idem.

حصل القيّاد في غضون القرن السادس عشر (16م) على مكانة مهمة جدا بين النُّخب العسكرية والسياسية في الإيالة الناشئة، فتولّوا منصب خليفة البايلربايات في حالة الوفاة أو الخَلع، أو حال استدعائهم لتولي منصب أعلى. وقد تولى القايد حسن آغا خليفةً لمعتقه خيرالدين بن يعقوب بربروس، وتولى القايد حاجي حسين جاووش[1] خليفة لحسن آغا عتيق خيرالدين عند وفاته. وبعد عزل الصدر الأعظم رستن باشا للحسن بن خيرالدين في ولايته الأولى، بدعوى الإساءة للجوار الفاسي السعدي[2]، اختير مملوك والده القايد صفير بن عبد الله خليفةً له إلى غاية تعيين صالح رايس[3]. وبعد وفاة صالح رايس[4] في طاعون سنة1556م خلفه أحد قياد جنده، وهو القايد حسن قورصو الذي رفض استقبال الباشا مبعوث السلطان محمد تكا أوغلي، وكلفه ذلك الرفض حياته وحياة عصبته المقربين.

وكذلك استخلف الباشا المرفوض بعد قتله ثلاثة قيّاد دون أن يحظوا بتعيين السلطان، وهم على التوالي: قاتله القايد يوسف عتيق قورصو المذكور، والقايد مصطفى أرناؤوط، ثم القايد الشهير يحيا الذي نجده يتولى منصب خليفة مرتين. ولم يتوقف دور القياد السياسي عند استخلاف البايلرباي، بل تولى بعض القياد منصب البايلرباي نفسه؛ إذ أُسند هذا المنصب للكرغلي القايد محمد بن صالح رايس من زوجته ابنة أمير

---

[1]أصل الكلمة جاويش (بالجيم المثلثة) Çayus وهو لقب يطلق على الموظفين الذين يستخدمون في المهام الخدماتية في القصور الأميرية، كخدمة الديوان الهمايوني، وينقلون البريد والأخبار بين القادة والعساكر في الثكنات وفي ميادين القتال، أو يتولون حراسة أملاك البايليك. والكلمة في الأصل تعني الحاجب، وهو جامع الأخبار، وتطلق على رأس العشرة، ويقابلها العريف في الرتب العسكرية الحديثة. أنظر: سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، منشورات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م، ص80.

[2] تذكر رسالة السلطان العثماني سليمان القانوني إلى السلطان السعدي محمد الشيخ المهدي في يناير 1552م صراحة سبب عزل حاكم الجزائر حسن باشا؛ وهو ميله إلى العنف وعدم مراعاته لحسن الجوار في وقت المسلمون أحوج للاتحاد، وتعويضه بصالح باشا ليعمل على المصالحة وبسط الصفاء، إلا أننا نجد السلطان نفسه يدعم أبي حسون الوطاسي ويرسل في قتل محمد المهدي. أنظر: محمد حجي، "**العلاقات المغربية العثمانية في القرن 16م، المجلة التاريخية المغربية**"، ع13، سبتمبر 1982م، ص153. ويبرر الباحث التركي يلماز أوزوتا عزل الحسن بن خيرالدين واستخلافه بصالح رايس بسبب "تلكئه ومماطلته في تنفيذ الأمر الذي تسلمه من الديوان حول مساندة فرنسا، لعدم ارتياحه للفرنسيين" أنظر: يلماز أوزوتا، مرجع سابق، ص304.

[3]Idem.

[4]عين صالح رايس بايلربايا على الجزائر في أفريل من سنة 1552م، استطاع توسيع حدود الإيالة الجزائرية بضمه تلمسان، وغزوه للصحراء حتى جنوب ورقلة، وتحرير بجاية من الاحتلال الإسباني. أنظر: إسحاق زيتوني، البحرية الجزائرية وتأثيراتها في العلاقات الجزائرية الفرنسية السياسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، جامعة غرداية، 2011–2012م، ص45.

كوكو، مثلما أُسند للقايد الشهير رمضان بعد فترة حكم قضاها قايداً على رأس سنجق تونس، ثم باشا بعد تأهيلها إلى بايليكية.

إن تلك المكانة السياسية للقياد ودورهم المعتبر نتجت عن نشاطهم العسكري الدؤوب في برّ الإيّالة وحدودها الشرقية والغربية، واستحواذهم على شؤون الإدارة والحكم في المدن والأوطان، وقيادتهم للمحلات الموسمية والطارئة. وبالتالي خبرتهم بالمكون السياسي والاجتماعي في مدينة الجزائر، وثرائهم المادي والعلائقي. كل تلك الامكانات جعلت السّلطان يرضى على فترة خلافتهم القصيرة تجنبا لثورتهم وغضبهم، خاصة في حال ما إذا أسند المنصب لأحد الرياس.

ويبدو أن القواد لم يكونوا راضين على الدور المنوط بهم، بل كانوا دائما ما يبدون رغبة وطمعا في تسيير الإيالة. فكثيرا ما حاول قواد الجيش في إيالة جزائر غرب التمرد على قرارات السلطان وتعييناته في حال خروجها عن زمرتهم، خاصة إذا كان المبعوث من خارج زمرة القادة المؤسّسين للأوجاق؛ حيث كان التقليد المعمول به، خلال القرن 16م، هو تعيين رفقاء خيرالدين[1]. وقد خشي قدماء الأوجاق(وهم عادة من القوّاد) تحيزَ مبعوثي السلطان القادمين من الآستانة لمرافقيهم من الانكشارية الجدد وضباطهم البولوكباشية، مثلما تخوف الأتراك والأعلاج بما فيهم القدماء والمجندين الجدد من إمكانية تغلب المحليين، في حال انضمامهم للأوجاق.

شهد النصف الأول من القرن السادس عشر(16م) حالة شد بين القدماء والمجندين الجدد، عكستها ثورات وتمردات متواصلة على الباشوات المبعوثين من غير رفقاء القادة المؤسسين، وحركات حِجاج مستمرة من قبل الانكشارية وديوانها. وارتكزت مطالبهم فيها غالبا على الرواتب والجرايات، أو على محاولات بعض الباشوات الاعتماد على العناصر المحلية في الإدارة والجيش، بما فيهم الكراغلة[2]. ولا يمكن فهم موقف القواد من متغيرات القرن السادس عشر(16م) إلا من خلال عرض أهم الثورات، وحركات التمرد التي كانت تحدث وقتها، والتي قادها قواد جيش أو كانوا طرفا فيها، أو العكس من ذلك كانوا عرضة لها، ونستطيع أن نستعرض أهم تلك الثورات فيما يلي:

---

[1] L. Dumay, «**Projet pour l'entreprise d'Alger**», In: Recueil historique contenant diverses pièces curieuses de ce temps, Christopher Van Dyck, Cologne, 1966, p38.

[2] M. Colombe, «**Contribution à l'étude du recrutement de l'odjak d'Alger**», In: R.A. N°18, A 1943, pp169-181.

أ- ثورة عصبة حسن قورصو:

بعد وفاة صالح رايس[1]، في فترة حكم خليفته حسن قورصو تآلفت في إيالة جزائر غرب مصالح مجموعة من كبار قادة الجند وجباة الضرائب، الذين كانت لهم اليد الطولى في حملات صالح رايس المذكور في الجنوب الصحراوي، وفي بلاد القبائل وعلى تخوم تلمسان ووهران. وكانوا يعتقدون أن جهودهم تلك(وأخرى كانت لهم قبلها) تمنحهم شرعية حكم الإيالة عوضا عن المبعوثين من اسطنبول، الذين لا يملكون خبرة كافية بخصوصيات الإيالة، ولا يسعون للحفاظ على مصالح الطغمة التركية، التي تتكبد–في نظرهم– عناء المغامرة والاغتراب في بلاد بعيدة لأجل الكسب[2].

وتكشف ظاهرة تشَكُّل هذه العصب في الحقيقة عن أزمة تغول بعض العناصر النافذة في دواليب الإيالة وأجهزتها، والمتحكمة في الموارد المالية التجارية والجبائية، ومغانم الحملات، والمغارم المفروضة على المخالفين والعصاة. وهي أيضا المستفيدة من جرايات السُّلطة ومختلف هبات التيمار والزعامت. فعلى سبيل المثال، في غضون فترتي حكم صالح رايس والحسن بن خيرالدين أُقطعت تيمارات بقيم تصل إلى مئات آلاف الأقجات، نالها قيّاد جيش كانوا يشكلون عصبة البايلرباي في مواجهة خصومه من الطامعين في الحكم؛ إذ منح صالح رايس في سنة 963هـ للقايد حسن قورصو تيمار بقيمة400000 أقجة، وآخر للقايد مصطفى غريكو(الإغريقي) بقيمة 25000 أقجة، ونالها باقتراح من حسن قورصو[3]. وفي سنة 979هـ صدر عن الآستانة حكما بتزويد قايد تلمسان مصطفى ب200000 أقجة من الخاص، مثلما حصل القايد رضوان "مقابل جهوده" على تيمار بمقدار 6000 أقجة بتاريخ982هـ. وهذه الظاهرة ازدادت وضوحا بعد حملات صالح رايس العسكرية في داخل البلاد[4]. ولا يمكن فهم طبيعة هذه الحركة قبل عرض أحداثها وحيثياتها، بغية تفكيك أبرز معالمها.

---

[1] هذا البايلرباي الذي بدأ حكمه للإيالة سنة 1552م وطد أركان الحكم العثماني في الجزائر، وقضى على الوجود الزياني بتلمسان، وتدخل في المغرب الأقصى فأعاد أبي حسون الوطاسي إلى حكم فاس، واستعاد بجاية من الإسبان، وأبدى استعدادات قوية جدا لفتح وهران إلا أن الموت داهمه سنة 1556م من جراء وباء الطاعون. أنظر: أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766–1791م، م.و.ك، الجزائر، 1986م، ص28.

[2] J. Pignon, «**La milice des janissaires de Tunis au temps des Deys (1590–1650)**», In: C.T , N°15,A 1956, p302

[3] الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر المهام الهمايوني 22، علبة1، و15.

[4] مصدر نفسه، و46.

يذكر مارمول كربخال أن صالح رايس عندما أصابه الطّاعون على مشارف وهران، وهو ينتظر المدد من الآستانة، عاد إلى مدينة الجزائر أين وافته المنية، فاستخلفه عتيقه القايد يحي، لكن قايد قلعة بني راشد استبد بالحُكم، إلى أن أقرّه السلطان عليه، في انتظار تعيين بايلربك من الآستانة[1]. ويبدو أن ارتقاء قايد القلعة حسن قورصو كان باتفاق عناصر الأوجاق من النافذين فيه، وأبرز أعضاء الديوان، ما دفع المستخلف كي يتشبث بمنصبه، ويرفض تسليم السُّلطة للبايلربك الجديد تكا أوغلي باشا[2]، المرسل عبر طرابلس[3].

تشكّلت عصبة من قياد الجيش حكام المدن والأوطان البعيدة حول حسن قورصو، في مواجهة البايلربك الجديد. وتكفل كل من قايد بجاية علي صاردو، وقايد عنابة مصطفى غريكو، وقياد آخرين بمنع رسو سفينة مبعوث السّلطان. وقد تعرضت سفن الباشا لطلقات المدافع من موانئ عنابة وبجاية، ولم تنجح محاولات المبعوث المرفوض الرسو في مرفأ رأس ماتيفو (تامنفوست)، مثلما جرى عليه التقليد سابقا، رغم تجهيزاته المعتبرة على متن ثمانية بواخر رافقته من مدينة طرابلس، إلاّ بعد تدبير المكيدة، مستغلا العداء والنفور المستحكم بين القياد وطائفة الرياس. كما اعتمد على خيانة المجندين من اسطنبول، أو كما يذكر ماثيو كاري "الجنود المشارقة"[4]. واتفق مع أمير البحر تشولاق رايس على مخادعة الانكشارية والقياد؛ إذ يقدم تشولاق المساعدة لدخول أسطول الباشا ميناء المدينة ليلا، وبإسناد من بقية الرياس[5] باغت الباشا

---

[1] مارمول كربخال، مصدر سابق، ج2، ص332.

[2] ورد ذكر اسم هذا الباشا مختلفا من مصدر لآخر فهايدو ذكره باسم تكليرلي، وابن المفتي ذكره تحت اسم تكا أوغلي. أنظر: حسين بن رجب شاوش ابن المفتي، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، جمع وتحقيق فارس كعوان، بيت الحكمة، العلمة، الجزائر، ص40. أما محمد ابن يوسف الزياني فذكره باسم "محمد قرطالجي". أنظر: بن يوسف الزياني، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تحقيق المهدي بوعبدلي، ط1، عالم المعرفة، الجزائر، 2013م، ص244.

[3] A. Devoulx, «**La première révolte des Janissaires d'Alger**», In: R.A, N°15, A 1871, pp1-6.

[4] ماثيو كاري، مختصر في تاريخ الجزائر، ترجمة علي تابليت، ثالة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص38.

[5] حسب هايدو فإن عملية إسناد تكليرلي تمت بقيادة "أمير البحر تشالوك(هكذا) والقباطنة قادة الأساطيل الخمسة، مامي رايس النابوليطاني، مامي رايس الكورسيكي، شاوش علي التركي، ومصطفى رايس العلج الأرناؤوط، ويحي رايس التركي، وتم إدخال تكليرلي وسفنه عبر راس ماتيفو. أنظر:

F. D de Haedo, Histoire de rois d'Alger, trad et annotée de H. D de Grammont, Alger, 1880, pp99-103.

الجديد حسن قورصو في بيته، ووضعه في السجن قبل أن يقتله بشناعة[1]، هو ومعاونيه القايدين علي صاردو ومصطفى العلج اليوناني. كما غرّم كل من كانت له يد في هذا التمرد، بما في ذلك أحد أثرياء مدينة الجزائر الذي ساعد قايد عنابة مصطفى على الفرار إلى حلق الوادي بتونس، قبل القبض عليه[2].

يبدو أن شناعة ردة الفعل من جانب محمد تكا أوغلي باشا، ومبالغته في عقاب المتمردين على قرار تعيينه، وشُحّه المفرط، كلها عوامل ساهمت في ازدياد حدة النفور منه بين الميليشيا، وحتى بين طائفة الرياس نفسها، رغم ما أبدته هذه الأخيرة من دعم له قبل تسلمه الإمارة؛ حيث نجده يواجه ثورة الثأر المضادة وحيدا، فلم تمر ثلاثة أشهر على توليه المنصب حتى عصفت به ثورة قادها أحد عتقاء القايد المقتول حسن قورصو. وسنورد روايتين لهذه الحادثة:

الرواية الأولى بالاعتماد على هايدو الذي ذكر أن قايد تلمسان العلج الكلابري يوسف استغل فرصة خروج الباشا إلى حمام ريغة، بالقرب من مليانة، فرارا من عدوى وباء الطاعون الذي ضرب مدينة الجزائر في شتاء 1556م، مصطحبا عائلته وكبار موظفيه؛ حيث يكون بعيدا عن مقر الحكم، وما بقي حوله من رياس البحر. انتقل القايد يوسف حاكم نوبة تلمسان في سرية تامة، بعد أن تظاهر بخروجه على رأس محِلة لجباية ضرائب ناحية تلمسان قوامها 600 انكشاري[3]. وهاجم خصمه على حين غرة. ورغم تفطن الباشا للمكيدة، وفراره أمام الثائر نحو المدينة، إلا أن الميليشيا حالت دون دخوله بعد أن أوصدت الأبواب في وجهه، ما دفعه للجوء إلى قبة سيدي يعقوب بالقرب من حصن الإمبراطور طلبا للشفاعة على عادة الترك، وهناك لحق به القايد يوسف وقتله[4].

---

[1]أورد هايدو وصفا لعملية مقتل حسن قورصو ومساعديه عبر رحلة تعذيب باستعمال مسامير خشبية وخوذة حديدية ساخنة، وسكاكين حادة تغرز في أطراف الجسم السفلية والعلوية، وتعليق وسلخ بصورة مقززة على مدار أيام، ثم الرمي من مرتفع باب عزون. أنظر:

Ibid, p111.

[2]نتأكد من صحة قصة التعذيب هذه إذا علمنا أن دكتور شو قد ذكر أن" السور الخارجي لمدينة الجزائر الذي يحاذي باب عزون غرزت فيه مسامير معقوفة تعلق فيها أحكام المحكوم عليهم بالإعدام". أنظر:

T. Shaw, Voyage dans la régence d'Alger par le docteur Shaw, traduit de l'anglais par J. Maccarthy, Bouslama, Tunis, p178.

[3]A. Devoulx, «**assassinat du pacha Mohammed Teclirli** », In: R.A, N° 15, A 1871, p82.

[4]Ibid, p83.

أما الرواية الثانية للحدث فهي تلك التي وردت في رسالة أرسلت من طبرقة، كتبت بلغة إيطالية، مؤرخة في 12 ماي دون سنة، وقد أوردت بعض تفاصيل الحادثة دون ذكر أسبابها. وتختلف معلومات هذه الرسالة عما أورده هايدو، حيث تذكر أن الباشا محمد تكليرلي(كذا) قد خرج إلى حمام ريغة بالقرب من مليانة للاسترخاء من آلام في الركبة، وللابتعاد عن مظاهر الموت المتكررة في مدينة الجزائر. واستغل الانكشارية غياب الرياس برفقة الباشا وقرروا العصيان.

ولما علم تكليرلي بالأمر عاد إلى المدينة ففوجئ بغلق الأبواب دونه وأتباعه، ولم يسمح إلا لآغا العسكر القايد مصطفى أرناؤوط بدخول المدينة. وفر الباشا إلى ضريح سيدي يعقوب، فتعقبه القايد يوسف عتيق حسن قورصو وقتله هناك[1]. و بعد مقتل تكا أوغلي تولى القايد يوسف حكم الإيالة، ولمدة ستة أيام راح يوزع الجرايات على الجند ويكررها كل يوم، إلى غاية وفاته متأثرا بالطاعون، في اليوم السابع من حكمه عن عمر لا يتجاوز (26)ستة وعشرين سنة. وخلفه القايد يحيا قايد مليانة[2].

أحست الآستانة بعد تلك الأحداث بخطورة الوضع، والخطأ الجسيم الذي وقعت فيه بتعيينها بايلربك "من خارج مجموعة القادة الذين أظهروا مقدرتهم، وتدرجوا في المسؤوليات في الديار المغاربية، والذين كانوا من رفاق الإخوة بربروس وحلفائهم، ومن أبنائهم وأقاربهم، وكان تعيين البايلرباي يتم دائما من بين صفوفهم"[3]. فأرسلت حسن بن خيرالدين للمرة الثانية، نظرا لمكانته بين النخب السياسية والعسكرية في الإيالة، وحنكته ومتانة علاقاته بالسكان المحليين، وبأعضاء الوجق، وبالقياد على وجه الخصوص. وهايدو نفسه يذكر أن القسم الأكبر من القياد الأعلاج كانوا ضمن عصبة حسن بن خيرالدين والمقربين منه[4].

---

[1]E. Watbled, «**Documents inédites sur l'assassinat du Pacha Teclirli (1556-1557)**», In: R.A, N°15, A 1871, p338.

[2]هناك رسالة أرسلها الملك فيليب الثاني من لندرز إلى الآغة مصطفى أرنؤوط، يهنؤه فيها "بتعيينه حاكما رئيسيا للمدينة وبرها"، ويرفع من شأنه، ويتمنى له رضى السلطان سليمان عليه، وهو ما يشكك في صحة خلافة القايد يحي بعد وفاة يوسف باشا: Ibid, p137.

[3]المنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني؛ القرصنة، الأساطير والواقع، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ج2، ص131.

[4]F. d de Haedo, Histoire de rois d'Alger, p132.

ب- الثورة على حسن بن خيرالدين:

إن ثورة الانكشارية على الباشا تكا أوغلي مبعوث السلطان كان من نتائجها عودة حسن باشا بن خيرالدين لحكم إيالة الجزائر للمرة الثانية، وذلك بغية الاستفادة من علاقاته بالجميع في الإيالة الناشئة (قيادا ورياس بحر)، وسمعته كأحد أقرباء المؤسسين عمُّه عروج ووالده خيرالدين، ومكانته لدى النخب السياسية والعسكرية في الإيالة[1]. وكذلك لخبرته بالمكون السياسي والاجتماعي السائد. وقد أقدم حسن باشا على الإسراع في توجيه الرأي العام المحلي نحو الأزمات الخارجية، وإشغال الميليشيا بالنشاط العسكري في الجبهات على حدود الإيالة، وفي فضاءاتها الممتنعة. مثلما فعل البايلربك صالح رايس[2]. ومنذ صائفة 1557م إلى غاية سنة 1560م، سعى حسن باشا في تأمين الحدود الغربية للإيالة، ومواجهة التحالف السعدي-الاسباني في وهران وتخوم تلمسان، مثل تحرشات حاكم وهران الإسباني دون مارتن دو آلكوديت على مستغانم، ثم إخضاع بلاد القبائل التي استبد بها سلطان قلعة بني العباس.

اتجه حسن باشا نحو نهج سياسة استمالة القوى المحلية، وضم جهودها للمشاركة في بناء مستقبل الإيالة. وبدأ في تكريس ذلك من خلال مصاهرة ملك كوكو؛ إذ تزوج من ابنته. كما قام بتزويج أختها الكبرى غير الشقيقة لأحد مقربيه من القيّاد، ويدعى حسن غريكو، وهو ابن أخت القايد علج علي سكندريزا[3]. وهذا الإجراء كان قد قام به صالح رايس عندما تزوج من ابنة ملك كوكو والدة نجله محمد باشا.

لم تمر هذه المصاهرة دون أن تُقرأ على أنها حلفٌ سياسي بين ملك كوكو ابن القاضي وحسن بن خيرالدين وعصبته. خاصة بعد الاحتفاليات الكبيرة التي أقيمت في مدينة الجزائر ابتهاجا بهذه المصاهرة

---

[1] كان الباشا حسن محل ثقة والده خيرالدين الذي قدمه للسلطان على أنه جدير بتولي منصب بايلربك جزائر غرب عند وفاة عتيقه حسن آغا، وبعد فترة استخلاف الباشا حاجي حسين شاوش وصل حسن باشا إلى مدينة الجزائر في 20جوان 1544م، واستمر على رأس الإيالة إلى غاية سبتمبر 1551م. أنظر:

H. D de Grammont, op.cit, p79.

[2] قام صالح رايس(أبريل 1552-جوان 1556) بتوجيه الحملات العسكرية نحو الجنوب، فأخضع سلطان توقورت وبلاد ورقلة، كما وجه اهتمامه شطر حدود الإيالة الغربية، فنصب بوحسون الوطاسي على مملكة فاس، وأجلى الحامية الإسبانية من مدينة بجاية، وبمجرد وفاته متأثرا بالطاعون حتى عاد الانكشارية إلى الثورة في عهد خليفته حسن قورصو. أنظر:

L. Temime Blili, Sous le toit de l'empire, la Régence de Tunis 1535-1666; Genèse d'une province Ottomane au Maghreb, Ed. SCRIPT, Tunis, 2012, T1, p139,140.

[3] F. d de Haedo, op.cit, p132.

التي استغلها الزواويون للدخول إلى عاصمة الإيالة بأعداد كبيرة، غير متجردين من سلاحهم، يتجولون في أزقتها ويشترون الأسلحة، مخالفين بذلك العادة القديمة. فازداد تخوف أتراك المدينة وأعلاجها وشكهم في تحالف حسن بن خيرالدين وملك كوكو على أساس أنه مؤامرة ضد السلطان. "وازدادت هواجس الانكشارية منذ سبتمبر 1561م حينما دخل ما تعداده ستمائة (600) زواويا إلى مدينة الجزائر بأسلحتهم، مُشكَّلين على هيئة كتائب عسكرية نظامية"[1].

تلك الحادثة استغلها المعارضون لحسن باشا والناقمون عليه من منافسيه، وعلى رأسهم آغا الانكشارية البوسني حسن آغا، وآغا الصبايحية التركي محمد خوجة، الّذَينِ جمعا ديوان الجند لاجتماع طارئ، واستدعوا حسن باشا ليُذكِّروه بحرمة شراء الزواويين ورعايا ملك كوكو للسلاح، مثلما يمنع على سكان المدينة بيعهم إياه، وطالبوه بإخراج جميع الزواويين من المدينة، في ظرف ساعتين، بمن فيهم أولئك الذين ينتمون لأصهاره من عائلة ابن القاضي.

وبمجرد خروج الزواويين من المدينة حتى حاصر الانكشارية الجدد(بتحريض من حسن آغا ورفيقه) قصر الباشا، ودار صهره حسن غريكو، وأوثقوهما بالأصفاد، وأرسلوهما على متن ثلاثة سفن إلى السلطان، أرفقوهما بتقرير مفصل أصدره الديوان لجلالة السلطان، يشرحون فيها أسباب الثورة. مبررين فعلتهم باحتراسهم من مخططات الباشا المعزول الرامية لنزع طاعة السلطان، والاستقلال بالإيالة عن طريق التحالف مع القوى المحلية[2].

ومهما صمتت المصادر بخصوص تحديد من تولى استخلاف حسن باشا من بين الثائرين محمد خوجة وحسن آغا، فإننا نعرف أن فترتهما لم تدم إلا أربعة أشهر، لم يحدث فيها أي حراك عسكري أو ما شابه ذلك، إلى غاية قدوم مبعوث السّلطان أحمد باشا، الذي لم تستمر فترة ولايته سوى ثلاثة أشهر أخرى مهد خلالها لعودة حسن بن خيرالدين، بعد إجراء تحقيق بأمر من السلطان نفسه. ونحن لا نشك في مكانة ابن خيرالدين بربروسة المحترمة جدا لدى سلاطين آل عثمان، خاصة وأن هناك فرمانات وصلت خيرالدين من السلطان تشير إلى علمه بشأن الاختلاف السائد بين الباشا وجنده وقُوّاده، ويحثهم(القياد) على اتباعه، ويهدّدهم بالعقاب إذا تجاوزوا أمره[3].

---

[1]F. d de Haedo, op. cit, p132.

[2]Ibid, p133.

[3]خليل ساحلي، "**وثائق عن المغرب العثماني أثناء حرب مالطة سنة 1555م**"، م.ت.م، ع7–8، جانفي 1977م، ص44.

ج- إصلاحات محمد بن صالح رايس:

عند استدعاء حسن بن خيرالدين لمهام أخرى في شتاء 1567م(بعد فترة ولايته الثالثة) أرسل محمد بن صالح رايس لخلافته. ويبدو أن معرفته الجيدة بمميزات الإيالة، ومكوناتها الاجتماعية والسياسية؛ باعتباره ابنا للبايلرباي الشهير صالح رايس من زوجته ابنة ملك كوكو ابن القاضي، فإن ذلك قد سمح له بترك بصمات واضحة في طريق الإصلاح السياسي والعسكري، وحتى الاجتماعي في الإيالة؛ إذ أقدم على سن قوانين تسمح للانكشارية، أتراكا أو أعلاجا، بممارسة النشاط البحري، وتمنحهم حق امتلاك سفن قرصنة. مثلما سمح للرياس ونشطاء البحر من الغلمان الحق في الانضمام إلى الوجق، وأن يكونوا انكشارية يتقاضون الرواتب.

وإذا كانت تلك الاصلاحات تهدف لتخفيف حدة التوتر والتنافس القائم بين طائفتي الرياس والقياد في الإيالة، وهو ما تحقق لفترة قصيرة، فإن النزاع بين القيّاد والريّاس قد عاد ليطفو مجددا بعد عزله، نظرا لاستمرار القيّاد في التعسف في استغلال مناصبهم على رأس الأوطان والمدن البعيدة، وفي قيادتهم لحاميات الجند، والمحلات على حساب الأهالي. ولم تمر أشهر فصلي الشتاء والربيع حتى ثار أهالي مدينة قسنطينة على الحامية التركية بها، وقتلوا بعض جندها، كما قتلوا قايد الحامية نفسه، انتقاما لتحرشه وتعديه على إحدى بناتهم[1]. وقد انتقل محمد باشا بنفسه إلى قسنطينة من أجل قمع الثورة، ومعاقبة سكان قسنطينة بالتغريم المالي وحجز الممتلكات. ولكن استبداد الباشا بأهل المدينة، وإفراطه في عقابهم قد كان سببا كافيا لعزله من قبل الآستانة بعد أن اشتكوه للسلطان، وخلفه الرايس الشهير علج علي اسكندريزا في شهر مارس سنة 1568م[2].

د- سياسة علــج علي:

سار علج علي في تسيير شؤون الإيالة على نهج حسن باشا بن خيرالدين وصالح رايس، وسعى إلى تحويل انظار النخب العسكرية والعامة في مدينة الجزائر وإيالتها نحو قضايا خارجية. وهو الذي اكتسب

---

[1]في معرض حديث الفكون الحفيد عن هذه الثورة، سماها فتنة قسنطينة، كما ذكر قايد قسنطينة باسم "**قائد جيش البلد**". أنظر: عبد الكريم الحفيد الفكون، منشور الهداية في حال من ادعى العلم والولاية، تحقيق أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987م، ص49.

[2]عبد الجليل التميمي، "**رسالة من أعيان قسنطينة إلى السلطان سليمان القانوني في شان صالح رايس(963هـ-1555م)**"، م.ت.م، ع83-84، جويلية 1996م، ص16.

خبرة كبيرة من جراء ولايته على قايدة تلمسان، وحكمه لبايلربكوية طرابلس غرب، ونشاطه البحري المكثف في المتوسّط.

اهتم الباشا الجديد بتسليح ثورة مسلمي غرناطة، وبادر إلى إشراك الرعية في هذه المهمة، فحقق انشغال العامة بقضية الجهاد وخطر النصارى المعتدين؛ حيث جمعت في مساجد مدن الإيالة كميات كبيرة من الأسلحة أرسلت إلى الثوار الأندلسيين. كما اعتنى بتحصين المدينة عن طريق بناء البروج والحصون. ووجه أنظاره منذ أكتوبر من سنة1569م إلى تونس، فتوجه على رأس حملة قوامها خمسة آلاف من الأتراك والأعلاج عبر عنابة وقسنطينة، أين التحق به آلاف الفرسان من الأهالي. وفي بلدة باجة التونسية انضم إليه بعض قياد الأمير الحفصي حميدة، ما سهل على علج علي هزيمة آخر سلاطين بني حفص، وراح يعين القايد رمضان وكيلا له على تونس[1].

استطاع علج علي أن يرضي بسياسته وأنشطته العسكرية أغلب قياد الجيش والمدن البعيدة، بفضل ما تدره تلك الحملات التي قام بها من غنائم. ولكنه اصطدم بالمجندين الجدد من الانكشارية، وعلى رأسهم ضباطهم الباش بولوكباشية[2]، الّذين تصاعدت ثورتهم، مطالبين برواتبهم كاملة غير منقوصة، فهددوا بقتله غير مرة[3]. وإلى غاية 1571م –تاريخ استدعائه لتولي منصب قابودان دريا– ثار الانكشارية مرات عديدة، وقضى العلج فترة ولايته حذرا جدا من ثورتهم. ومن فرط انعدام ثقته فيهم غير مقر إقامته من قصر الجنينة إلى برج كان قد شيده خارج باب الواد. وكانت سفنه الأربع عشرة محملة بأرزاقه وثرواته، ومهيأة للإقلاع في كل مرة يظهر فيها خطرا يهدد حياته[4].

وإذا كانت فترة خليفة علج علي –القايد مامي قورصو– قد شهدت استقرارا ملحوظا من جانب المليشيا؛ فإن مبعوث السلطان الجديد عرب أحمد باشا قد وضع نفسه رهينة مصالحها، إلا أن مدة ولايته لم تدم أكثر من سنة ونصف، حيث توفي، ونجح علج علي من موقعه كأمير للبحرية العثمانية في تنصيب مقربيه على رأس إيالة الجزائر[5].

---

[1]L. Temime Blili, op.cit, p139.

[2]باش بلوك باشBasbolokbasi هي رتبة عسكرية تطلق على أقدم آغوات الانكشارية، رتبته بين الكتخدا وصولاق باشي، كما تطلق على أقدم العناصر في فرق المتدربين الجدد. سهيل صابان، مرجع نفسه، ص54.

[3]محمد سي يوسف، أمير أمراء الجزائر علج علي باشا، دار الأمل للطباعة والنشر، الجزائر، 2009م، ص290.

[4]مرجع نفسه.

[5]H. D de Grammont, op.cit, p120.

هـ- مقتل عرب أحمد باشا:

بعد استدعاء علج علي باشا لتولي منصب قابودان دريا في سنة 1578م أُرسل عرب أحمد، وهو سليل عائلة عربية من المدينة المصرية الاسكندرية، انضم إلى الأتراك في مصر، وانتقل إلى إسطنبول، وأصبح حارس عبيد السلطان. وسمحت له هذه الوظيفة في السراي بأن يُختار لتولي بايلربكية الجزائر غرب(على أهميتها)، بعيدا عن استشارة علج علي.

ويبدو أن ظروف العصب والولاءات في الإيالة، وصراعات المصالح قد عصفت بالباشا المبعوث، وقدرته على تسيير واقع كان بعيدا عنه، وغير خبير بمعالمه ومكوناته؛ إذ ليس له عصبة بين القياد يحمونه من إملاءات الجند، ولا مقربين يوفرون عنه ما يرضي الانكشارية بشأن الرواتب والجرايات. في وقت تمكن فيه الفساد السائد من إفراغ الخزينة. وهو الذي تعوزه الخبرة لتوفير ظروف تلهي الجميع في فضاءات أخرى على تخوم الإيالة، أو في أوطانها المتمردة. فبمجرد عجزه عن دفع الرواتب وتأخره اليسير حتى ثار الانكشارية، وحاصروا قصره، ونجحوا في حز رأسه[1]. وتعد هذه الثورة في الحقيقة ورقة ضغط لصالح القياد يستعملونها ضد فكرة إرسال الباشوات من اسطنبول، كما تعد مؤشرا على ازدياد جرأة الانكشارية على السُّلطة، في وقت تزايدت قوتهم على حساب القدماء.

المبحث الثاني: هيمنة قواد الجيش في أواخر القرن16م.

1- عصبة حسان فنيزيانو:

كان حسن فنيزيانو مقربا جدا من القابودان دريا علج علي اسكندريزا، وكان يحظى برعايته وحمايته لدى السراي في الآستانه، كونه أحد مواليه أو معتقيه. وقد سعى علج علي لتعيين فنيزيانو على بايلربكوية الجزائر في شهر جوان1577م، خلفا لرمضان باشا الذي ولاه على تونس[2]. فعمل فنيزيانو من منصبه بقراراته الجريئة، ومخالفاته للعادة القديمة في تسيير شؤون الإيالة؛ إذ وضع كل إمكانيات الإيالة في أيدي عصبته المقربين، فاستشرى ثراء خاصته، وأغلبهم من القياد الذين حصلوا على تيمارات مهمة. وأجبر الريّاس ونشطاء البحر على تقديم كل ما يغنمون من أسرى للبايليك، بما في ذلك عبيد سلفه رمضان باشا بايلربك تونس. وفرض دفع خمس(5/1) غنائم البحر لخزينة الإيالة بدل السُّبع(7/1)؛ مثلما كان يجري به

---

[1]F. D de Haedo,Histoire de rois d'Alger, p157.

[2]L. Temime Blili, op.cit , p139.

العمل سابقا. وقد أثَّرت هذه الممارسات سلبا على حركة الجهاد البحري، فتضاءلت عوائد البحر بصورة لم يحدث مثلها من قبل[1].

وبخصوص موارد الداخل فإن البايلربك حسن فنيزيانو قد احتكر شراء قمح المتيجة، مستعينا بوسطاء من العرب؛ إذ يوجهه للمخابز التابعة له ولعصبته. وكذلك فعل بالعسل والخضار والإدام من سمن وزيت، في وقت كانت فيه الإيالة تعاني من أثر المجاعة. حتى أضحى العامة يقولون: "إن كل ما يباع في السوق هو ملك للباشا عدا القرنبيط والخز". وبالغ في الرفع من قيم الضرائب على الأهالي يدفعونها نقدا وعينا. وكان له في فضاءات الإيالة سماسرة من اليهود والعرب، وبعض مواليه من الأعلاج، يتولون شراء كل ما تنتجه الإيالة من الجلد والشمع. ولم تتوقف مفاسد هذا البايلربك عند المضاربة بغذاء الرعية، ما تسبب في انتشار المجاعات طوال فترة حكمه؛ بل امتدت يده إلى العملات الذهبية الصافية، جمع منها الكثير ليبتاعها حليا في مدن الأناضول، وأعاد صك عملات أخرى ممزوجة بالشوائب، وجهها للمبادلات التجارية المحلية، وأشرف على عمليات ضرب تلك العملات سائغون مسيحيون استقدمهم خصيصا لذلك[2].

إن كل تلك المفاسد قد فاقمت من تأزم أوضاع الإيالة اقتصاديا واجتماعيا؛ إذ تضررت مصالح طائفة الريّاس، وبالمقابل أطلقت أيدي الميليشيا الانكشارية تعيث فسادا في بر الإيالة، ما زاد من نفور الأهالي من الحكم التركي، فتضاءلت عوائد البحر ومغانمه، وتضاعفت المغارم على الرعية، واشتد ضغط الإسبان على المقاطعة الغربية من الإيالة، بواسطة التحالف مع السّعديين ملوك فاس، وبعض قبائل أطراف وهران.

أمام هذا الوضع المتردي، وعناد الباشا وزمرته من القياد، استغل أعيان مدينة الجزائر ورياس البحر وعناصر الانكشارية الجدد، المنضوين تحت سلطة البولوكباشية في الوجق –استغلوا– حرص السلاطين على تجنب إثارة الغضب الأهلي في إيالات الدولة، والتأكيد الدائم عبر الفرمانات والأوامر السلطانية المتعاقبة إلى باشوات الإيالات الغربية(تونس وطرابلس والجزائر) على "الحرص على البرايا والرعايا والعلماء والفقهاء، ودفع الكفار عن البلاد وإجراء الشرع الشريف"[3]. وأرسل الحانقون من تصرفاته وفدا إلى السلطان سليم الثاني، وصل إسطنبول في أوائل سنة 1580م، مكونا من بعض أعيان مدينة الجزائر وشيوخها، على

---

[1]F. d de Haedo, Histoire de rois d'Alger, p170.

[2]Ibid, p171.

[3]عبد الجليل التميمي، "**رسالة من أعيان قسنطينة...**"، ص18.

رأسهم الشيخ سيدي أبو الطيب، وثلاثة من ضباط الانكشارية ذوي رتبة بولوكباشي[1]، يشتكون للسّلطان تصرفات الباشا، ويطلبون عزله والتحقيق في تجاوزاته للشرع الشريف والعادة القديمة.

سعى العلج علي سكندريزا إلى ثني السلطان عن عزل عتيقه وحليفه وإرسال من يخلفه، واستعمل كل وساطاته وعلاقاته في السراي، مبدلا الترضيات والهدايا الثمينة، وتدخل لدى والدة السلطان نفسها. وكان قد استغل عتيقه رمضان باشا تونس من أجل ثني الوفد عن مواصلة الإبحار إلى الأناضول، وتوقيفهم في مرفأ بنزرت، لكن إصرار الوفد على مواصلة المهمة حال دون ذلك[2]. إلا أنه في مبتدأ صائفة 1581م حل بالإيالة جعفر باشا مبعوثا من السلطان لحكم الإيالة، مكلفا بالتحقيق في شكاوي الوفد المذكور. وقد اصطدمت محاولات جعفر باشا(حظي الكنف السلطاني، وصاحب الخبرة الطويلة في تسيير شؤون باشاليك المجر، وسنجق جبال طوروس في زمن التحرشات الصفوية) بمكانة العلج علي في السراي ومقامه الباشي كقائد للقوات البحرية، واصراره على انقاد عتيقه من القتل[3].

2- تمرد القايد بن دالي:

حاول جعفر باشا معالجة الأزمة من جدورها، فعمد إلى توقيف عصبة فنيزيانو، وهم في مجملهم من طائفة القياد، فألقى القبض على آغا العسكر وخليفة حسن فنيزيانو القايد بن دالي، وقياد آخرين بينهم القايد داوود، أحد أكثر موظفي الإيالة ثراء[4]، ووضعهم في السجن قبل أن يطلق سراحهم، تجنبا لغضب زمرتهم، التي يبدو أنها متجذرة في مؤسسات الإيالة الناشئة، ومن أجل توجيه مقدرات الوجق لمواجهة الأخطار الخارجية، سيرا على نهج الدولة ومشروعها الأكبر، وحفاظا على شرعية وجودها في الحوض الغربي للمتوسط.

يبدو أن رغبة جعفر باشا في استتباب الأمن وتهدئة الأجواء، والنأي عن إثارة الأهالي عبر محاربة ظاهرة الاستغلال المفرط للعضوية في الأوجاق، جريا وراء التربح السريع والثراء الفاحش، لم تستسغها

---

[1]Ibid, p172.

[2]Ibid, p186.

[3]يذهب الباحث التركي يلماز أوزوتا إلى أن علج علي كان له تأثير كبير على قرارات الباب العالي، فالمصادر التاريخية ومراسلات مهمة دفتري دائما ما تشير إلى استشارة العلج علي قابودان دريا في الأمور الكبيرة، ودائما ما نجد القرارات التي يؤيدها علج علي تنال حظها من التنفيذ. أنظر: يلماز أوزوتا ، موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري، ترجمة عدنان محمد سليمان، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2010م، مج2، ص307.

[4]F. d de Haedo, op.cit, p186.

عصبة الباشا السابق. فرغم تجاوز جعفر باشا وطيه صفحة سلفه ومفاسده، إلا أن القايد بن دالي وزمرته الذين استفادوا من فترة حكم فنيزيانو لجأوا إلى الدسائس والمؤامرات، حفاظا على مكتسباتهم. وراحوا يخططون للتخلص من صرامة جعفر باشا. فدبر القايد بن دالي، برفقة آغا العسكر وخليفة الباشا، وبعض أثرياء المدينة ممن تضاعفت ثرواتهم من خلال نشاطات الوساطة التجارية، وأعمال السمسرة التي مارسوها تواطؤا مع الباشا المعزول، -دبروا- مكيدة لاغتيال الباشا جعفر[1]. حيث استغل بن دالي فرصة خروجه على رأس محِلة لإخضاع المناوئين، تتكون من400 جندي، وخطط للعودة لقتل الباشا، بعد رشوة الجند من أموال الثري المذكور[2]، على أن تمنح له بعد نجاح التمرد لزمة قايدات(أوطان) يعوض بها ما يخسره في عملية شراء ذمم الجند ويزيد.[3] ويتولى بن دالي منصب بايلربك، ويحتفظ الخليفة والآغا بمنصبيهما، مقابل تدخلهما لدى الجند لقبول الخطّة[4].

لم تنجح خطة بن دالي؛ إذ تصدى لها بعض الضباط ذوي رتبة بولوكباشي، حفاظا على ولائهم للسلطان الأعظم خليفة المسلمين، وبدافع اختلافهم مع فئة القياد قدماء الانكشارية. فقاموا بتقييد بن دالي في الأغلال، وأعلموا الباشا بنواياه وما دبر له. وبدوره قام الباشا بسجن الخليفة والآغا، ثم أعدمهما ودفنهما بقصر الجنينة، وأعلن أنهما في حالة فرار. وفي أوائل شهر مايو من سنة 1581م وصله رأس بن دالي. ولم ينجو إلا "الشيخ الثري" ممول الخطة، الذي فر إلى جهة مجهولة، ثم عاد وافتدى نفسه بمبلغ كبير من المال.

لم تتوقف متاعب جعفر باشا عند هذا الحد؛ إذ تشير إحدى رسائله الموجهة للباب العالي إلى تصرفات غير مضبوطة لآغا العسكر حسن آغا، الذي ذكرت الرسالة أنه تم تعيينه على رأس الانكشارية، لتفادي الخلاف بينها وبين طائفة الرياس، إلا أنه ما إن حل بالجزائر حتى عمد إلى "الغدر وظلم الأهالي،

---

[1]Idem.

[2]يسمي هايدو هذا الثري-حسب ترجمة دوغرامون- caxés، وإذا كان بعض الذين اعتمدوا على هايدو قد نقلوا الكلمة إلى أصلها العربي هكذا: كجاس، خوجة، كاكسيس، فإن أقرب كلمة يمكن ترجيحها هي "القشاش" والذي يبدو أنه باني مسجد القشاش المعروف في مدينة الجزائر.

[3]Ibid, p186.

[4]يشير هايدو(باعتباره المصدر الرئيسي والوحيد لهذه الوقائع) إلى أقدمية كل من الآغا والخليفة في الوجق، وبالتالي قدرتهم على التأثير في جند المحلة.

Ibid, p185.

وممارسة الرشوة، والضغط على الأهالي لأخذ أموالهم، بل كان يأخذ الأموال من خزينة الدولة ويوزعها على أتباعه بدون حق.... وعلى الرغم من احضاره أمام الديوان لنصحه فقد قام بإهانة أعضائه وعصيان أموره". ويبدو أن هذا التمرد لم يثن جعفر باشا عن استكمال مهمته في تحقيق استقرار الإيالة، وتنفيد رغبات السلطان؛ حيث قام بعزل هذا الآغا وقبض عليه وعلى أتباعه، وأودعهم السجن قبل أن يرسلهم للباب العالي[1]. وما يثير الملاحظة أنه بمجرد عودة جعفر باشا للآستانة في شتاء 1582م حتى قدم تقريرا لحضرة الباب العالي، فيه تنويها "بالأعمال الجليلة التي يقوم بها كل من فرق الانكشارية والصبايحية، وضباط الجند وكل الجنود في إخضاع الأهالي العاصين"[2]، وهو ما يعكس رغبته في درء الفتن، وتقوية الصف، لإخضاع الإيالة واستقرار الحكم العثماني بها.

من خلال تلك الثورات التي كان القياد فاعلا رئيسيا في أحداثها، نحاول إعادة قراءة معالم الحراك السياسي في إيالة الجزائر خلال القرنين السادس عشر(16م) والسابع عشر(17م)؛ حيث ظلت الكتابات التاريخية التي رافقت سياسات الاحتلال الفرنسي تفسر كل تاريخ التواجد العثماني بالجزائر دائما بالصراع بين رياس البحر والانكشارية، تحت مبرر رغبة الانكشارية في ممارسة أعمال القرصنة. وأحيانا أخرى تلقى نظرية الصراع بين العُلُوج والأتراك رواجا بين المؤرخين الفرنسيين، والجزائريين أيضا. ففي أغلب الدراسات التاريخية التي اهتمت بجزائر القرنين 16 و17م نجد هذه الفئات: الانكشارية، الرياس، العُلُوج الأتراك، الكراغلة، تظهر كعناوين بارزة، وبالمقابل يختفي منطق مراعاة التحولات عبر المدوات القصيرة والطويلة. ونحاول تلخيص ما يمكن استنتاجه من خلال تلك الثورات .

– لم تكن مظاهر الحراك السياسي وثورات القرن السادس عشر تعكس فقط الصراع بين الرياس والانكشارية، ولا بين الأتراك والعُلُوج(أتراك الأصل وأتراك الحرفة)، وإنما كان ذلك الحراك محكوما بصراع الزمر والعصب داخل السُّلطة الناشئة. وقد أشار الباحث في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للجزائر المنور مروش إلى أن "الصراعات على الحكم قلما كانت بين الانكشارية والقراصنة، خلافا للمزاعم التي طالما رددت ... (لأن) أكثر المسؤولين في هذه الفترات زاولوا مهاما عسكرية في البر والبحر، كما شاركوا في أعمال القرصنة".[3] ونستطيع أن نحصي عددا كبيرا من القياد(قادة الجند الانكشارية) الذين مارسوا القرصنة،

---

[1] الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر المهام الهمايوني42، و55، مؤرخة في 19 جمادى الآخر 989هـ، الموافق لجويلية 1581م.

[2] مصدر نفسه، دفتر المهام الهمايوني46، و326، مؤرخة في 17 محرم 990هـ الموافق ل11فيفري 1582م.

[3] المنور مروش، مرجع سابق، ص171.

وامتلكوا سفنا بعينها؛ حيث يورد هايدو أسماء قياد من بين مالكي الغليوطات في سنة 1581م، في فترة حكم جعفر باشا، فمن بين 35 مالكا يذكر القايد التركي داوود، والقايد محمد اليهودي المرتد، والقايد خضر، وقايد جيجل[1]. ويورد الأب دان نفس القائمة لا تغيير فيها، إلا أنه يشير هامش كتابه الجانبي إلى هذه القائمة بعبارة " قوادس وشِراعات بمرسى الجزائر سنة1588م"[2].

– إذا تأملنا العناصر المشاركة في الثورة نعرف أن أغلبهم من القياد، ولكن هناك من القياد من كان يقف على نقيض الثورة نفسها؛ إذ نجد قيادا إلى جانب تكا أوغلي باشا، مثل القايد مصطفى أرنؤوط، وهناك من القياد من وقف في صف حسن بن خيرالدين أثناء ثورة الانكشارية عليه. مثلما توزع القياد بين موال لإصلاحات جعفر باشا ومعارض لها، وإن لم نجد كثيرا من القياد في صف الثائر القايد بن دالي. وكذاك الحال بالنسبة للرياس الذين لم نشهد لهم دورا مهما في مجمل الحراك السياسي الداخلي، على الأقل طيلة سنوات نصف القرن الأول من التواجد العثماني، إذا استثنينا جهود تشولاق رايس إلى جابب تكا أوغلي باشا، ضد الزمرة المحيطة بحسن قورصو.

وإذا كان قياد القرن السادس عشر (16م) قد كانوا في الغالب من فئة الأعلاج، ويقل فيهم أتراك النسب، مع بعض الأندلسيين واليهود معتنقي الإسلام[3]؛ إذ أحصى المنور مروش تسعة(9) قياد عُلُوج من بين اثنان وأربعون(42) ثريا في مدينة الجزائر في قرن القرصنة[4]. ففي فترتي حكم حسن فنيزيانو الأولى والثانية (1571-1580م و1582-1583م) لا نكاد نجد- حسب دراسة بيار بويار- إلا الأعلاج على رأس الجيش المرابط لمراقبة المناطق الخاضعة، وكذلك على رأس الإدارات المحلية قبل تأسيس البايليكات الثلاثة. فمن بين 23 قايد حكام المقاطعات المنصَّبين على التجمعات الرئيسية نجد 11 علجا بينهم، واثنين أبناء أعلاج[5]. ورغم استخلاص هايدو بخصوص احتكار القياد العُلُوج لكل "السُّلطة والنفوذ وثروات الجزائر

---

[1]F. d de Haedo, Topographie et histoire générale d'Alger, p99.

[2]P. Dan, Histoire de Barbarie et de ses corsaires, Pierre ROCOLET, Paris, 1637, p269.

[3]هناك من القياد من كان يهوديا واعتنق الإسلام، وقد تضاعف عدد اليهود المنضمين للأوجاق قبل قيام جعفر باشا بمنعهم سنة 1580م، بناء على طلب الانكشارية وديوانها، بحجة حماية اليهود المتأسلمين لإخوانهم وأقربائهم. أنظر:

F. d de Haedo, Topographie, p67.

[4]المنور مروش، مرجع سابق، ج2، ص282.

[5]P. Boyer, «**Les Renégats et la marine de la Régence d'Alger**», In: R.O.M.M, N°39, 1895, p95.

وإيالتها"[1]. إلا أنه لا يمكن تبرير الثورات بالتنافس المستمر بين الأتراك والعُلُوج؛ حيث تضم عصب الثورة المختلفة مزيجا من القياد العُلُوج والأتراك الأصليين، كما نجد الكثير من حالات المصاهرة تربط بين الفئتين التركية الأصيلة والأعلاج المتأسلمين ذوي الأصول الأوروبية. والمصاهرة هي إحدى أهم عوامل الانصهار الاجتماعي في المجتمعات المركبة؛ إذ كانت لبنة قوية جدا لبناء زمر سياسية في إيالة الجزائر العثمانية. فكثيرا ما يبرز جليا تأثير المصاهرة على الحياة السياسية والاقتصادية؛ فقط تستغل بعض عوامل الضغط كالقرصنة والإتاوات وعوائد الجباية والمسألة الكرغلية لفرض هيمنتها، ويبقى دائما العامل المادي(الثروة) هو المحرك الأساسي لها.

يذهب الباحث التونسي عبد الجليل التميمي في دراسته لقضية عَثمنة إيالات المغارب إلى تفسير تلك الثورات، وحالات الفوضى التي خلخلت التسيير الإداري بما يسميه "عدم تحديد الصلاحيات"، وهو الأمر الذي كان وراء بروز الصراعات بين القيادات السياسية والعسكرية القديمة والحديثة[2]. والقصد هنا هو الصلاحيات العسكرية للانكشارية وضباطها، والصلاحيات الإدارية والجبائية التي تولاها القياد. وتُبرِر حالات الثورة في القرن السادس عشر (16م) صحة مذهبه، فمن بين الثورات الثلاث(الثورة على تكا أوغلي، والثورة على حسن بن خيرالدين، والثورة على جعفر باشا)، نجد الأولى والثالثة يتضح فيهما عامل الرفض للباشا مبعوث السلطان؛ إذ يحاول القياد الحفاظ على منصب البايلرباي في أيدي الطغمة القديمة في الوجق، خوفا على مصالحهم. وفي المقابل توحي الثورة على حسن بن خيرالدين بالخوف أيضا من قبل الانكشارية على مصالحهم ومكانتهم، بعد لجوء الباشا حسن بن خيرالدين إلى التحالف مع الزواويين، وتجنيد فرق عسكرية من بينهم. وما يؤكد هذا الواقع هو تراجع دور القياد وقدماء الوجق عموما كلما تزايد تعداد المجندين الجدد.

3- تراجع مكانة القيّاد:

بعد وفاة العلج علي يبدأ عهد الباشوات[3] المعينين لحكم الإيالة لمدة ثلاث سنوات. وتشهد هذه المرحلة تحولات ناتجة عن ضعف سلطتهم الشكلية؛ حيث لا ينفدون في حقيقة الأمر إلا قرارات ديوان الانكشارية؛

---

[1] F. d de Haedo, Topographie, p61.

[2] التميمي(عبد الجليل)، "**عثمنة إيالات....**"، ص45.

[3] باشا **Pasa** كلمة أصلها بادشاه، أي قدم الملك أو الشاه، وقد استخدمت بعد ذلك لقبا لحكام الأقاليم والولايات، وتأصلت لتصبح أعلى لقب تشريفي في الدولة، يطلق على رتب عسكرية ومدنية متعددة. وقد ورد في مصادر أخرى أنها مفردة منحوتة من **باش**، ومعناها الرئيس أو الرأس. وهو لقب كان يطلق على رجال الجيش إذا صاروا ألوية، وعلى أعيان المدنيين، ووكلاء

إذ أصبحت العقود الرسمية تستفتح بالعبارة الشهيرة: "نحن باشا الجزائر وديوان جيش الجزائر المحروسة"[1]. وتزايد نفوذ ديوان الانكشارية مع تزايد أعداد المجندين الجدد في الأوجاق، حتى بلغ سنة 1634م حوالي 22000 انكشاري، لم تتغير عاداتهم العسكرية عما هم عليه في ثكنات الأناضول[2]. زادتهم ظروف الإيالة وأهداف الهجرة إليها اختلافا وتمردا. فحسب خط سلطاني شريف يصف وضعيتهم؛ فإنهم "عندما يدركون أن هناك مصلحة وغنائم يمكن الحصول عليها فإنهم يظهرون انقيادهم للقائد، ويظهرون موافقتهم ويشاركون في الحرب؛ سواء في البر أو البحر، ولكن ما إن يتحققوا بعدم وجود مصلحة في حملة معينة يعاندون ويخالفون أوامر القادة"[3].

لم تؤثر زيادة عدد المجندين الانكشاريين في تدعيم سلطة الديوان على حساب الباشا وقياد الجيش فحسب، وإنما كان تأثيرها واضحا جدا على مظاهر النُّظُم العسكرية والإدارية برمتها. ذلك أن حركة تتريك سريعة مست نُظُم الإيالة منذ أوائل القرن السابع عشر. وهي ظاهرة نتجت عن تعاقب دفعات المجندين من مدن الأناضول، فضلا عن تأثير الباشوات الثلاثيين القادمين من اسطنبول، ترافقهم دفعات جديدة من الانكشارية، يحملون معهم نُظُم المركز العثماني. وبالمقابل نلاحظ تضاؤلا لأولئك الذين نشأوا في المغارب برفقة المؤسسين الأوائل، وكانوا متشبعين بالموروث المحلي من نُظُم إدارية وتقاليد حكم.

ومنذ عهد الباشوات الثلاثيين بدأنا نشهد تراجعا لسلطة القياد، فلم يعودوا يستخلفون الباشوات حال عزلهم أو وفاتهم، ولم نشهد منذ ذاك التحول أي تمرد أو حراك كان للقياد فيه اليد الطولى. ويبدو أن نوبات الجند(الحاميات) لم تعد تحت سلطة القياد؛ بل أصبح الآغوات هم الآمرون فيها باعتبارهم أقدم عناصر الانكشارية. ورغم تراجع مكانة القياد السياسية إلا أنه خلال النصف الأول من القرن السابع عشر(17م) استمروا يقودون المحلات الموجهة لإخضاع المتمردين على سلطة البايليك، واستخلاص ضرائب القبائل الممتنعة. مثلما بقيت بحوزتهم مهام إدارة أوطان الإيالة بمدنها وأريافها طيلة الفترة العثمانية.

الوزارات وحكام الأقاليم وكبار التجار وملاك العقارات. وردها البعض إلى كلمة **بَشَه Bese**، وهي اللفظة التي تطلق على ابن الأخ الأكبر من قبل عشائر التركمان. أنظر: سهيل صابان، مرجع سابق، ص ص52-62.

[1] P. Boyer, «**Des Pachas Triennaux à la révolution d'Ali Khodja Dey**», In: R.H, N°244, A 1970, p101.

[2] H. D de Grammont, op.cit, p132.

[3] الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر المهام الهمايوني30، و185، مؤرخة في 5 ربيع الأول985هـ، الموافق لشهرماي 1577م.

المبحث الثالث: مهام قواد الجيش(العسكرة والجباية)

1- المهام العسكرية:

ليس من الصواب حصر مهام قواد الجيش في القرن السادس عشر(16م)، فدياغو دو هايدو يعرِّف القايد بأنه "كل من يمارس شأنا من شؤون الحكم"[1]، وهو تعريف ينطلق من الدور غير المحدود لمهام قواد الجيش في عصره، إذا استثنينا نشاط البحر. وإذا أخذنا بعين الاعتبار ظروف مرحلة التأسيس، وما تتطلبه من ممارسات عسكرية لتوسعة المجال السياسي للإيالة الناشئة؛ فإن الواقع يفرض العسكرة كمهمة أساسية لهذه الوظيفة، أو لمن يحمل هذا اللقب.

من خلال مدلول لفظة قايد التي وردت في بعض المصادر "**قايد الجيش**" أو "**قايد العسكر**"[2] يمكن التعرف على المهام الرئيسية لمن يخلع عليه هذا اللقب، وهي قيادة فرق الجيش في حالات الحرب والسلم. كما أن المصادر لا تدلنا على أي تحديد لعدد الجند الذين يشكلون مجموعة كل قايد. كما لم يكن توزيع القيادة على فرق الجيش موافقا للتنظيم الانكشاري المعروف؛ بل تختلف الأعداد من مجموعة إلى أخرى، ويرتبط ذلك بما تفرضه الظروف والأحداث، وحجم المهام المنوطة، وكذلك تعداد عسكر الإيالة بشكل عام[3].

يوزع القواد على فرق الجند في حالات الحرب، فعندما أغار شارل الخامس على مدينة الجزائر سنة 1541م، يذكر صاحب كتاب غزوات عروج وخيرالدين أن حسن آغا، بايلرباي الجزائر وقتها، وزع القواد على فرق الجيش المدافع عن مدينة الجزائر. ولا نجد من بين الذين ذكر من غير قواد الجيش إلاّ رؤساء البحر قادة الجند البحري[4]. ويتولى قواد الجيش مهمة الدفاع عن مدينة الجزائر وأحوازها عند خروج البايلرباي منها؛ فعندما خرج صالح رايس لإخضاع بجاية وتخليصها من السيطرة الإسبانية ترك بمدينة الجزائر بضع مئات من الجند، تحت قيادة قائد يدعى رمضان[5]. وفي سنة 1550م قاد العلجين، الكورسيكي حسن قورصو والسرديني علي ساردو، أزيد من ستة ألاف(6000) جندي من المشاة والخيالة

---

[1] F. d de Haedo, Topographie …, p51.

[2] مؤلف مجهول، غزوات عروج وخيرالدين، تصحيح وتعليق نور الدين عبد القادر، المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1934م، ص121.

[3] سعيد شريدي، مرجع سابق، ص42.

[4] مؤلف مجهول، مصدر نفسه ص ص121، 122.

[5] F. d de Haedo, Histoire de rois d'Alger, p67.

في حملة موجهة على تلمسان، بغية انتزاعها من يد الأشراف السعديين، وقد شارك في قيادة الحملة القائد صفا، الذي أُبقي على رأس الحامية التركية التي استقرت بالمدينة والمتكونة من حوالي 2500 جندي[1].

وعندما وجه البايلرباي حسن بن خيرالدين حملة لانتزاع وهران في سنة 1562م، قاد قواتها البحرية بنفسه، في حين أسند قيادة فرق المشاة الموجهة نحو تلمسان إلى علي سكندريزا[2]. ومثله فعل العلج علي في حملته على تونس سنة 1569م؛ عندما أوكل للقائد رمضان قيادة ثلاثة ألاف(3000) جندي مشاة، يعاونه في إدارة الحملة ثلاثة قياد آخرين من قدماء رفاق خيرالدين، واحتفظ لنفسه بقيادة القوات البحرية[3]. فلو رصدنا أخبار حملات البايلربايات، وبعدهم الباشوات الثلاثيين، على تخوم الإيالة، شرقها وغربها وفي أقصى الجنوب(حملة صالح رايس على ورقلة)، لوجدنا على رأسها قواد جيش مشهورين.

وتبرز أكثر مهام القواد أهميةً من خلال قيادة المحِلة، وهي حملة عسكرية مدعمة ببعض فضائل جند زواوة والعشائر الحليفة، وتوجه لتأديب الفضاءات المناوئة، وتلك التي ترغب السلطة في إخضاعها. وفي أثناء ذلك يتم اقتطاع المطالب المالية من القبائل الممتنعة، والمتحصنة في الفضاءات الريفية. وحسب هايدو: "يجتمع القياد الذين أوكلت إليهم المهمة إلى الباشا للتشاور، ثم يجهز حوالي من 400إلى 600 جندي أو أكثر، حسب ثقل المهمة، ويقومون بالتوغل في المناطق الممتنعة غازيين؛ إذ تطلق يد العسكر في سلب أملاك القبائل"[4].

وما يمكن ملاحظته، من خلال الوثائق والنصوص الاسطوغرافية، أن قواد الجيش كانوا يتولون أحيانا مهاما قيادية عسكرية ذات طابع بحري. فحسب نص خطاب همايوني أُرسل إلى من يُسمى الشاوش يونس، جاووش المقر السلطاني بجزائر غرب، يأمره بتزويد حاجي مراد قائد لواء المدية بطاقم من المجاديف، لاستعمالها في مهمة بحرية. وقد حظي هذا القايد بمهمة مرافقة صهره عبد الملك السعدي إلى اسطنبول[5]. كما نجد صالح رايس يرسل القايد خضر لهدم قلعة البنيون قبالة المدينة، في وجهها البحري، على رأس

---

[1]H. D de Grammont, op.cit, p81.

[2]Ibid, p95.

[3]Ibid, p104.

[4]F. d de Haedo, Topographie, p50.

[5]الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر المهام الهمايوني12، ع03، ح 646ن ت979هـ.

200 جندي، وكلف بإعادة تحصينها[1]. كما عاد القائد رمضان بعد هجومه على المهدية عن طريق البحر، وفي طريقه هاجم فرق بحرية أوروبية في عرض البحر وأحرز الكثير من الغنائم[2].

ونستنتج من خلال بعض التواريخ المحلية أن لقب "**قايد**" كان ملازما تماما لظاهرة المحلة وممارساتها. لقد أورد أحد كتاب أوائل الاحتلال من الضباط الفرنسيين نصا استخرجه مما يسميه "بعض التواريخ المحلية" التي تسمي قايد الجيش "فرحات باي" باسم "صاحب المحلة التيطراوية"، وتذكر من خلفوه، قايد الجيش يوسف سنة 1619م والقايد شعبان سنة 1633م[3].

2- قيادة الحاميات وإدارة المدن:

يتولى القواد أيضا قيادة الحاميات العسكرية (النوبة) في المدن والموانئ والأبراج؛ إذ يتحدث مارمول كربخال عن قائد القلعة بمعسكر عامل الترك بها، ويذكر أنه يقع تحت إمرته فرقة من الفرسان وثلاث قطع من المدفعية[4]. ويختلف عدد الجند من حامية إلى أخرى حسب حساسية المكان، وتعداد عسكر الإيالة[5]؛ فعدد عسكر نوبة القل سنة 1521م لم يتجاوز 200 جندي، وبلغ عدد عسكر نوبة عنابة في نفس السنة 1500 جندي، وحامية قسنطينة 500 جندي[6]. وفي سنة 1533م انخفض عدد عسكر الحاميات بسبب تهديدات الحملات المسيحية المتكررة على مدينة الجزائر، والمدن الساحلية الغربية، وعزم الباشوية على إخضاع الغرب. فحسب تقرير أحد جواسيس الإسبان فإن عدد عسكر نوبة قسنطينة قد انخفض إلى 300 جندي، ونوبة القل 20جندي وكذلك جيجل وزمورة، أما تنس ودلس فلم يتجاوز 120جندي[7]. وفي أثناء الصراع التركي السعدي على تلمسان تركت بها حامية عسكرية تحت قيادة القائد صفا تتكون من 2500 جندي[8]. وعندما بدأت أنظار الأتراك تتجه صوب إحكام القبضة على مدينة تونس، والقضاء على الوجود

---

[1]F. d de Haedo, Histoire de rois d'Alger, p92.

[2]Ibid, p159.

[3]F. Pharaon, «**Notes sur les tribus de la subdivision de Medea**», R.A, N°02, A 1857, p303.

[4]مارمول كربخال، مصدر سابق، ج2، ص324.

[5]F. Knight, A relation of seven years slavery under the Turks of Argeire, suffered by an English English captive merchant, London, 1640, p84.

[6]M. Gaid, L'Algérie sous les Turcs, Ed. Mimouni, Alger, 1991, p07.

[7]M. Kaddache, L'Algérie durant la période ottomane, O.P.U., Alger, 1991, p92.

[8]H. D de grammont, op.cit, p81.

الحفصي بها نهائيا، بلغت حامية القيروان وحدها 300 جندي، أسندت قيادتها إلى القائد رمضان[1]. ومن موقع قواد الجيش في حكم البلدات والحواضر يستوجب عليهم الجاهزية التامة لدعم أي تحرك عسكري تقوم به الإيالة؛ إذ يطالب الأمر المهم المؤرخ في 981هـ كل قواد الألوية والسناجق بتدعيم عساكر الولاية، والأساطيل الهمايونية في المهمات الجهادية. فمثلا طلب من الألوية التالية تجهيز فرسان لدعم بعض الحملات، 60 من لواء تنس، 80 من لواء المدية، 400 من قسنطينة، 80 من بسكرة... وغيره[2].

ونظرا لانفراد القُوّاد بالسُّلطة في المدن البعيدة عن دار السلطان، وكذلك تفويض الباشا لهم بتمثيله لدى الأهالي، وتصرفهم المطلق بما يخدم مصلحة الإيالة[3]، فقد شاع أن القواد هم قادة نوبات العسكر، واعتبرت واعتبرت المصادر تلك المهمة كوظيفة قائمة بذاتها، دون الأخذ بعين الاعتبار لمهام القُوّاد الأخرى التي تتصل بالجباية والأمن وإدارة أملاك البايليك[4].

المهم أن إدارة المدن والنواحي كانت تحت سلطة قواد الحاميات العسكرية، فهم من يتولون الجيش والإدارة والأمن والجباية في الوقت نفسه. فمارمول كربخال يوجه نقدا للنظام التركي في طريقة تسيير المقاطعات؛ حيث يذكر أن عمال الترك في البلدات والأقاليم ليس لهم جهاز حكم يسيرونه، بل يقوم بذلك بصفة انفرادية مطلقة، فقط يعتمدون على بعض الحرس من الأتراك والأعلاج[5].

3-المهام الجبائية:

رغم حِرص الآستانة وحكومة إيالة جزائر غرب على الاقتصار على دِعامة القرصنة وعوائدها كمصدر أساسي لخزينة الدولة، وعاملا مهما لتكسب وثراء العناصر التركية، إلا أنه منذ بداية مظاهر التوسع في المجال الداخلي، ومحاولات الاستقرار في بعض المدن على عهد حسن آغا خليفة خيرالدين، بدأت تبدو مظاهر استنزاف الأهالي بواسطة فرض الضرائب على المدن والأرياف الخاضعة، والمغارم على القبائل

[1]Ibid, p104.

[2]الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر المهام الهمايوني24، ع06، ح 232.

[3]سعيد شريدي، مرجع سابق، ص43.

[4]إن المتأمل في مسار اللقب قائد ومقامه خلال القرن السادس عشر يبدو له أنه يقتصر في إطلاقه على قواد النوبة في المدن والأبراج، لكون التكنات العسكرية المتواجدة في مدينة الجزائر عاصمة الإيالة لا يشرف عليها قواد جيش، بل يشرف عليها أحد الضباط الانكشارية حسب النظام المعمول به. أنظر:

M. Kaddache, op.cit, p73.

[5]مارمول كربخال، مصدر سابق، ج2، ص300.

الممتنعة بعد نهبها، وقد تولى تلك المهمة قواد الجيش[1]. وفي الحقيقة فإن تلك الظاهرة قد نجمت عن احتكار طائفة رياس البحر لنشاط القرصنة المربح، ومنع عناصر الجيش الانكشاري منه. وهو ما دفع بقواد الجيش نحو الجباية والغزو، كبديل يوفر إمكانات ثراء لا تقل أهمية عما يدره النشاط البحري[2]. إلى درجة أن حجم مداخيل الإيالة من الضرائب والمغارم قد اثار اهتمام واستغراب جميع أصحاب المذكرات والرحلة من الأوروبيين الذين زاروا الجزائر. فمارمول (وهو من مصادر القرن 16م) أشار إلى موارد البحر والبر: "موانئ تغص بالسفن المسيحية، يسوقها القراصنة محملة بالأسرى والغنائم. وأعداد كبيرة من الجمال المحملة بكل ما هو نفيس من بلاد البربر ونوميديا.." وعدَّ كربخال إيراد البر وحده بما يزيد عن مليون مثقال دهب في السنة[3].

يقوم قواد الحاميات العسكرية المستقرة في بلاد الرعية بالإشراف على جباية الضرائب من الأهالي، إحصاء وتحصيلا، فيتولى أعوانه تقدير الممتلكات وما تستوجب عليها من حقوق، ثم يطالبون ملاكها بالدفع. فيدفع التجار والحرفيون في المدن الضريبية بواسطة أمنائهم الذين يعينهم القواد أنفسهم. أما الرعية في أحواز المدن وفي الأرياف فيتولى ضرائبها شيوخ الدواوير والعشائر بصفة دورية، وتحت مراقبة القواد[4]. ويشرف القواد على مهام تحصيل مكوس الأسواق، واقتطاع الإتاوات من القوافل التجارية المارة مقابل حمايتها، كما يقبضون المغارم على المخالفين والمخلين بالأمن العام والمدنيين[5]. فخواو ماسكاريناس Joao Joao Mascarenhas، الذي كان في الجزائر لمدة سنتين في النصف الأول من القرن 17م، يؤكد على الجباية كإحدى المهام الرئيسة لقواد الجيش، ولكنه لا يفصل ذلك عن المحلة كمؤسسة جبائية أولا: " فالقياد أنفسهم يتولون الجباية بواسطة إسنادهم بستة أو سبع مئة تركي لجمع الضرائب بالقوة من العرب، الذين يتمنعون عن دفعها".[6] كما يتولى قواد الساحل مراقبة الموانئ وقبض حقوق الجمركة على الأشخاص والسلع

---

[1] سعيد شريدي، مرجع سابق، ص44.

[2] كانت ظاهرة توجه الجيش الانكشاري نحو الجباية والغزو تقلق الباب العالي وكذلك طائفة الرياس، لما تخلفه من رفض وغضب أهلي يصل إلى حد الثورة، ويهدد الوجود التركي برمته. لمزيد من التفاصيل أنظر:

H. D de Grammont, op.cit, p60-63.

[3] مارمول كربخال، مصدر سابق، ص302.

[4] J. MASCARENHAS, op,cit, p94.

[5] A. H Ben Menssour, Alger aux 16e et 17e siècle, journal de G.B Gramaye «Evêque d'Afrique», Ed de CERF, Paris, 1989, p211.

[6] J. MASCARENHAS, op,cit,,p94.

والسلع الصادرة والواردة[1]. ويُلزَم قواد النوبات بالعودة إلى مدينة الجزائر كل سنة لتقديم العوائد إلى الباشا، وهناك يتم إعادة تعيينهم أو عزلهم من مناصبهم[2]، وحسب ج. ب غراماي فإن عوائد قواد النوبات في سنة 1619م قد فاق عوائد نشاط الجهاد البحري[3].

تنطلق المحلات من مدينة الجزائر تحت إشراف قائد الجيش لاقتطاع الضرائب من القبائل الممتنعة، سواء بصفة موسمية أو بصفة طارئة، هذه الأخيرة موجهة لإخضاع إحدى القبائل الثائرة. وقد يشرف على المحِلة الواحدة قائدين أو أكثر. وتتعدد المحلات الموسمية حسب تعداد الجند وأهدافها، فقد توجه في الوقت الواحد أربع محلات، نحو الغرب ونحو الجنوب ونحو الشرق، ومحِلة تتولى أمر منطقة القبائل[4]. ولكل محِلة من تلك المحلات الحرية في التعامل مع الأهالي سَلبا ونَهبا، وعند العودة إلى مدينة الجزائر تُدفع العوائد إلى خزينة الدولة، بعد أن يأخذ كل قائد محِلة[5]جزءا مما حُصِّل حسب اتفاقه مع الباشا. وفي ذلك يذكر الرحالة الانجليزي كنايت أن "قياد المحِلة الأربعة من بين الشخصيات(من الموظفين) الأكثر ثراء في مدينة الجزائر"[6].

لقد مثل القياد في حواضر وبلدات الإيالة، وفي دار السلطان أبرز دعائم السُّلطة سياسيا وأمنيا واقتصاديا، مما أهلهم للحصول على مكانة معتبرة في دواليب حكومة الإيالة، فنافسوا الرياس في امتلاك الثروة وتولي الوظائف السامية والترقية فيها، بما في ذلك منصب خلافة البايلرباي حال العزل أو الوفاة. ومثلوا عناصر الجيش الانكشاري في صراعهم من أجل الحصول على امتيازات اقتصادية وسياسية كانت حكرا على رؤساء البحر[7].

---

[1]Ibid, p212.

[2]P. Dan, op.cit, p84.

[3]J. MASCARENHAS, op,cit, p94.

[4]A. H Ben Menssour, op.cit, p223.

[5]كانت المحلة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر من بين أهم وسائل السُّلطة التركية لتفعيل أعمالها داخل البلاد، فالمناطق البعيدة عن مراكز الحاميات العسكرية لم تخضع إلا بواسطة المحلة. فهذه الأخيرة كانت بمثابة مؤسسة إدارية متنقلة. أنظر: أحميدة عميراوي، في أدبيات الرحلة...، ص23.

[6]F. Knight, op.cit, p81.

[7]سعيد شريدي، مرجع سابق، ص46.

الفصل الثالث: شروط تولية قياد الجيش

تكتسي وظيفة قائد الجيش في حكومة إيالة الجزائر أهمية بالغة داخل الجهاز الاداري والعسكري الحاكم. والصعود في سلم المراتب والوصول إلى هذا المنصب هو إنجاز حقيقي، في خضم ظروف تميزت بالحراك الدائم، والعمل الدؤوب في محلات جيش الإيالة وعلى حدودها وثغورها، وفي ظل تنافس حاد بين عناصر لم تحملها أقدارها إلى هذه البلاد البعيدة إلا من أجل حصول الجاه، وتحقيق الثروة. وهذا أمر لا يتأتى إلاّ بتولي المنصب الإداري، أو تبوُّء مواقع قيادية في جيش الإيالة وعسكرها. وتلك شروط تدفعنا لطرح أكثر من سؤال حول بعض حالات الصعود والارتقاء إلى منصب قائد جيش، الذي أتيح لبعض شدَّاد الأفاق، القادمين من شبه جزيرة الأناضول، ناهيك عن بعض الأسرى الأعلاج الذين كان لعتقهم واعتناقهم الإسلام خطوة أولى في طريق الحظوة والثروة والجاه. فماهي العوامل التي ساعدت أمثال هؤلاء على تحقيق ذلك؟ أو -بالأحرى- ماهي الظروف والشروط التي مهدت السبيل لبعض هؤلاء حتى ينالوا هذا المنصب والمركز الهام؟.

المبحث الأول: الكفاءة والولاء

اشتُهر في القرن السادس عشر(16م) بعض قياد الجيش الذين تميزوا بكفاءتهم العسكرية، وقدرتهم الإدارية العالية؛ إذ قادوا حملات عسكرية شرسة على تخوم الإيالة، وتولوا مهاما قيادية ناجحة في معارك المواجهة ضد الغارات الأوروبية على مدينة الجزائر، والمدن الموانئ المهمة، كبجاية وتنس ومستغانم. وترأسوا حاميات المدن والأبراج، ونجحوا في الحفاظ على ولاء ساكنتها، ورد غائلة القبائل المحيطة بها. وينتمي أغلب تلك العناصر إلى فئة الصبايحية الفرسان، تحولوا بفضل جدارتهم إلى قادة عسكريين[1] حملوا لقب "**قايد الجيش**"، بصلاحيات وظيفية كاملة، ومدلولات فخرية راقية. واقتطعوا ذلك في ظل ظروف تُميزها حركية اجتماعية قوية جدا[2]، كتلك التي تسود فترات إعادة البناء السياسي، في الفضاءات التي عانت ويلات التقهقر لردح من الزمن. وهي ظروف أهلت مغامرين ينتمون إلى الطبقات الدنيا في مدن آسيا

[1]S. D'estry, Histoire d'Alger depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours, Ed. Tours, 1845, p54.

[2]المنور مروش، مرجع سابق، ج2، ص184.

الصغرى[1] والروملي، ليكونوا قادة جند ورجال حكم كبار. ورفعت من شأن عبيد أسروا في غزوات كبار الرياس في جزر المتوسط، كسردينيا أو كورسيكا، أو من كلابريا، واستقدموا إلى مدينة الجزائر، أين اعتنقوا الإسلام، وانضموا إلى وجق الإيالة في أوائل نشأتها، وقاتلوا في سبيل رفع رايتها وراية دولتها الراعية(دولة الخلافة). وأهلت فئة أخرى من المتلصصة والخارجين عن القانون، شداد الآفاق، والمجرمين المتورطين في قضايا فساد أو قتل، الذين أرسلوا إلى المغارب من قبل حكام سناجق الدولة العلية بأمر من الآستانة نفيا لهم؛ إذ يراد بهم دعم الأوجاق الناشئ في المغارب[2].

ونظرا لحداثة شأن الإيالة فإن التمكين لها في بداية أمرها يقتضي شرط كفاءة وجدارة عمالها، والقائمين على شؤونها؛ حيث تفرض ظروف الحراك الدائم والنشاط الدؤوب وجود عناصر تتصف بالهمة العالية، والإيمان القوي بمشروع الدولة الناشئة. تحدوهم العزيمة والطموح الفياض وروح التضحية، مع الولاء التام للقادة الزعماء المؤسسين.

وإذا كانت تعوزنا المصادر بخصوص أخبار القياد الذين أنيطوا بمهمة استقرار إيالة الجزائر، وإخضاع أقاليمها بتعيينهم قادة لجيشها، خاصة المعلومات التي تخص كيفية اختيارهم لتولي هذه المهام، وإذا كان الحال كذلك، فإن أصولهم وانتماءاتهم الحرفية والاجتماعية، ومستقبلهم في مناصبهم، هي كلها مؤشرات كافية للتدليل على مدى توليهم الوظيفة عن كفاءة وجدارة واستحقاق. وفي ما يلي نورد أمثلة لقياد جيش لم يكن لهم من دعم لتولي وظائفهم العليا إلا إنجازاتهم، وميزاتهم الشخصية التي جعلتهم يكتسبون ثقة قادتهم:

حسن آغا:

ولد حسن آغا في جزيرة سردينيا، وهناك أسر في إحدى غزوات المجاهدين الأتراك التي استهدفت شواطئ هذه الجزيرة قبيل استقرارهم في مدينة الجزائر. بعد اقتسام غنائم الحملة أصبح هذا الفتى من نصيب

---

[1] تنتمي العناصر القادمة إلى أوجاق مدينة جزائر غرب من آسيا الصغرى إلى فئة الجفت بوزان، وهم الفلاحون الذين تركوا أراضيهم في القرى بسبب غارات اللصوص، ونظرا لإجبارهم من قبل الدولة على العودة إلى أراضيهم، فضلوا الإبحار إلى أوجاقات الغرب ليعملوا في مجال القرصنة. فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي؛ دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا(مطلع العهد العثماني–أواسط القرن 19م)، م. د. و. ع، بيروت، 2007م، ص547.

[2] توجد عديد المراسلات والأوامر السلطانية ضمن وثائق الدفتر المهم، التي تتضمن معلومات حول أشخاص مجرمين أو مخالفين للقانون إلى إيالة الجزائر، "ليصلحوا ويكونوا مجاهدين". أنظر: وثائق دفتر المهام الهمايوني، دفتر7، و582، مؤرخة في محرم 976هـ/جوان 1568م.

خيرالدين بربروس. ونظرا لجسارته فقد اعتقه وقربه منه. ولما أبدى كفاءة عسكرية عالية وولاء لمعتقه كلفه بمهام عسكرية في دواخل الإيالة وسواحلها[1]. ومنها تعيينه "كاهية" أي رئيس ديوانه والمتصرف في جميع أملاكه[2]. حكم لواء قسنطينة أثناء فترة التجهيز للحملة على تونس[3]. ثم نال ثقته فاستدعاه ليبقيه خليفة له على الإيالة بعد دعوته لتولي منصب الأميرالية في الآستانة[4].

وقد أبدى حسن آغا نجاحا باهرا في تسيير الإيالة التي حكمها لمدة ست سنوات كاملة. حتى توفي من جراء مرض ألمَّ به في أثناء مطاردته لملك تلمسان الزياني المتحالف مع الإسبان. وهي فترة قضاها في كبح جماح طموح أعيان السُّلطة الناشئة، فقرب منه أكثر قادة الجند كفاءة، وصرف عناصر الفوضى إلى مهام بحرية. كما أظهر كفاءة عالية جدا في تجييش وتجنيد مكونات الإيالة البشرية لرد حملة الإمبراطور شارلكانت على مدينة الجزائر سنة 1541م[5]. وقد وصفه شاهد عصره دياغو دو هايدو بأنه كان "عادلا كبيرا، إلا أنه كان حريصا على القسوة في تطبيق الأحكام... ولكنه كان محبوبا من الجميع ومحبا لفعل الخير"[6].

القائد صفا:

يختلف ذكر اسمه بين صفا أو صفر، ونرجح الاسم الأخير لعادة الترك في اتخاد أسماء الشهور القمرية العربية أسماءً لأبنائهم. وبخصوص أصول هذا القايد هناك روايتين؛ واحدة ترجعه إلى عائلة فقيرة تمتهن

---

[1] S. Rang et D. Brahimi, Fondation de la Régence d'Alger, Chronique Arabe du 16é siecle, Paris, 1837, 2e V , p51.

[2] دياغو دو هايدو، تاريخ ملوك الجزائر، ترجمة أبو لؤي عبد العزيز الأعلى، مطبعة دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2013م، ص73.

[3] كورين شوفاليه، الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر 1510–1541م، ترجمة جمال حمادنة، د.م.ج، بن عكنون، الجزائر، د.ت، ص104.

[4] H. D de Grammont, op.cit, p67.

[5] قدمت بعض الكتابات الفرنسية حسن آغا في صورة الحاكم الذي تحوم حوله الشكوك، فاتهمه بعض الكتاب الفرنسيين بتواطؤه سرا مع الإسبان لتسليمهم المدينة، وتفند كورين شوفالييه هذه الاتهامات بتقديم تفصيل لنشاط حسن آغا ضد الإسبان، في عهد أندريا دوريا والإمبراطور شارلكانت. كورين شوفالييه، مرجع سابق، ص105.

[6] دياغو دو هايدو، مصدر نفسه، ص79.

الزراعة في أناضوليا، قدم إلى الجزائر برفقة مجموعة من الفتيان المغامرين، وانضموا إلى أوجاقها بحثا عن الثروة والمجد. وأثبت قدرات عسكرية وكفاءة قيادية مُرضية، أهلته ليحتل مكانة معتبرة في جيش الإيالة[1].

وهناك رواية أخرى أوردها ألبرت دوفو Albert Devoulx في سياق حديثه عن جامع صفير المعروف؛ إذ اعتبره مرتدا مسيحيا (علجا)، أسر وأدخل في زمرة مماليك خيرالدين بربروس، وتسمى باسم صفر بن عبد الله[2]. ومهما كانت أصوله تركية أم من الأعلاج فإن مجرد انضمامه إلى خاصة خيرالدين وقبوله بينهم، أو نيله عتق سيده، يدل على أنه كان يرجى منه الكفاءة والجسارة.

من خلال النشاطات والمهام التي تولاها القائد صفر نؤكد على كفاءته العالية؛ حيث شارك برفقة خليفة حسن آغا حاجي بشير في حملته على ثورة قبائل ريغة في ربيع 1544م، كقائد لفرقة من الصبايحية[3]. وكان أحد ثلاثة من كبار القياد قادوا حملة الحسن بن خيرالدين على الغرب، لرد تحرشات التحالف الإسباني السعدي سنة 1550م. ولكفاءته وانضباطه تنازل له بقية قادة فرق الحملة على قيادة حامية تلمسان؛ وهي المدينة الثانية في ترتيب الأهمية بعد عاصمة الإيالة. ومنها نجده يتولى خلافة حسن بن خيرالدين بعد عزله من قبل رستن باشا؛ حيث تم اختيار هذا القائد لحذره ويقظته وعدله، حتى يستطيع إدارة الإيالة، بما فيها من تجاذبات وما يهددها من أخطار، وامتدت مدة حكمه ثمانية أشهر[4]. ثم نجده بعد أن أرسل صالح باشا لإدارة الإيالة يَقنَع بمنصب قيادة حامية تَنَس خلفا لحميدة العبد، إلى غاية وفاته من عمر يناهز 61 عاما[5]، وهذا دليل آخر على ولائه وانضباطه الشديد.

حسن قورصو:

ينحدر القائد حسن قورصو من أصول كورسيكية كما هو واضح من خلال لقبه المتداول، ولا تذكر المصادر تفاصيل انتقاله إلى الجزائر وصعوده في سلم المسؤوليات. وأول ما نعثر على ذكر له نجده من أهم قياد الجيش خلال الربع الثالث من القرن 16م؛ إذ يصفه هايدو بأنه كان "محبوبا من الجميع وجسوراً"[6]. ففي فترة حكم الحسن بن خير الذين الأولى شارك حسن قورصو في قيادة الحملة على تلمسان

---

[1]F. d de Haedo, Histoire de rois d'Alger, p71.

[2]A. Devoulx, «**Les édifices religieuses de l'ancienne Alger** », In: R A, N° 14, A 1870, p187.

[3]F. d de Haedo, Histoire de rois d'Alger, p82.

[4]H. D de Grammont, op.cit , p82.

[5]F. d de Haedo, Histoire de rois d'Alger, p84.

[6]Ibid, p87.

وغرب الإيالة لرد الأطماع السعدية، برفقة القائد صفر والقائد علي ساردو، هذا الأخير يعد أحد أقوى مقربيه[1]. وما إن تولى صالح رايس بكلربكوية الجزائر حتى أصبح حسن قرصو أشهر وأكفأ قيادها على الاطلاق؛ إذ كان عضوا قياديا بارزا في حملة رايس صالح على بلاد ورقلة وتوقورت، أين نجده يختلف مع سلطان قلعة بني العباس بشأن الفيء واقتسام الغنائم[2]. وهي دلالة على مكانته المهمة في الحملة.

كما شارك برفقة القائد علي ساردو في تخليص بجاية من يد الإسبان على رأس حملة قوامها 4000 انكشاري، هاجمها من جهة البر، وذلك في سبتمبر 1555م. وتولى قيادة القلعة بتلمسان[3]، ونعلم أنه لا يتولى قيادة هذه النوبة إلاّ من يُشهد له بالكفاءة. وهو من يتولى خلافة البايلربك حال وفاته أو استدعائه، وهو ما حصل للقايد حسن قورصو بعد وفاة صالح رايس؛ حيث التف حوله الانكشارية ورفضوا إنهاء مدة خلافته، معلنين الثورة على مبعوث السلطان محمد تكا أوغلي، لولا تدخل رياس البحر وانتصارهم للباشا المبعوث، الذي قتل حسن قورصو وعمره أنداك لم يتجاوز 38سنة[4].

القائد يحي:

ينتمي القائد يحي إلى أصول تركية[5]، ولا نعلم شيئا عن أحداث انتقاله إلى الإيالة، ولا عن ملابسات تدرجه في الرتب والمسؤوليات، حتى تبوأ مكانته بين قياد الجيش المشهورين. ففي عهد صالح رايس انتدب القائد يحي لخدمة الإيالة في مناسبات مختلفة، لأنه كان "رجلا شجاعا وفطنا" حسب هايدو[6]. وتولى قيادة نوبة مليانة وبلدتها لفترة طويلة، كما تولى حكم المدية. وتصفه إحدى الرسائل السلطانية التي تضمنتها وثائق دفتر المهام الهمايوني بأنه، "من أهل الحزم والعدل"[7].

---

[1]Ibid, p98.

[2]سعيدوني ناصرالدين، "**رسالة من أعيان مدينة الجزائر إلى السلطان سليمان القانوني في شأن صالح رايس(963هـ-1555م)**"، م.ت.م، ع83-84 جويلية 1996م، ص164.

[3]مارمول كريخال، إفريقيا، مصدر سابق، مج2، ص332.

[4]Idem.

[5]يذكر مارمول كريخال أن القائد يحي هو عتيق صالح رايس. غير أن معلومات أخرى تجعلنا نرفض هذا الطرح. أنظر: مصدر نفسه، ص332.

[6]Ibid, p112.

[7]الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر المهام الهمايوني7، و866، مؤرخة في أكتوبر 1568م.

يبدو أن القائد يحي كان محل وفاق بين الزمر المختلفة بشأن خلافه البايلرباي، بما في ذلك طائفة الرياس؛ حيث نجده يختار لخلافة البايلرباي بعد وفاة القائد يوسف عتيق حسن قورصو(قاتل محمد تكا أوغلي باشا)، رغم رغبة آغا الانكشارية القائد مصطفى أرناؤوط في تولي المهمة. واستمر في المنصب ستة أشهر إلى غاية وصول البايلربك حسن بن خيرالدين. ثم تولي خلافة عرب أحمد باشا إلى غاية عودة الحسن بن خيرالدين للمرة الثالثة. وقد شارك القائد يحي في عديد الحملات العسكرية في دواخل الإيالة، وفي ثغورها، آخرها حملة العلج على تونس سنة 1569م، أين أصيب وتوفي بعدها بثلاثة أشهر في بيت علج علي في مدينة الجزائر متأثرا بجراحه.

القائد رمضان:

أسر القائد رمضان في طفولته في جزيرة سردينيا ذات يوم وهو يرعى قطيعا من الماعز ملكا لوالده، بيع لتاجر تركي من الجزائر. ولما اكتشف سيده فطنته وذكائه الخارق أدخله كتابا، تعلم فيه اللغة العربية والتركية والقراءة والكتابة. وبقي مع سيده يشتغل بالتجارة وتزوج علجة كورسيكية. بعدها تم تعيينه قائدا لنوبات عسكر الترك في مناطق مختلفة. عرف خلال توليه لهذه المهام بالانضباط والشدة[1]، مما جعله محل اهتمام كبار موظفي الدولة. وقد لفت القائد رمضان اهتمام علج علي به، فضمه إلى فرقته لقيادة الحملة العسكرية على تونس وسوسة والقيروان والمنستير وجربة وبنزرت، قبل أن يولى حيدر باشا بايلربك على تونس[2]. وفي شهر ماي 1574م تولى بايلربكية الجزائر بناء على تقرير يشهد على كفاءته أعده حيدر باشا[3]. وقد استمر في حكم الجزائر إلى غاية مارس سنة 1576م حين خلفه حسن فنيزيانو، وانتدب لحكم لواء تلمسان، وقد رضي بهذا التنزيل من أمير أمراء إلى حاكم لواء[4]. ولم يمض وقت طويل حتى عاد عاد لحكم تونس منذ أكتوبر 1577م، إلى غاية شهر ماي1979م[5].

---

[1]F. d de Haedo, Histoire de rois d'Alger, p158.

[2]A. Temimi, «**Les régences d'Alger et de Tunis et de Tripoli d'après le Muhimme Defteri (1559-1595)**», In: R.H.A.E. O, N° 34, octobre 2006, p118.

[3]سامح عزيز إلتر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة عبد السلام أدهم، دار لبان للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1969م، ص260.

[4]مرجع نفسه، ص280.

[5]L.Temime Blili, op.cit, p118.

يصف هايدو القائد رمضان بأنه كان حاكما عادلا-غير ذي طمع-هاوي لقراءة كتب الفقه والشريعة بالعربية والتركية، مقربا من العلماء ورجال الدين[1]. وقد وصفه مصدر عثماني من مصادر القرن 19م، هو "نتائج الوقوعات" لمصطفى نوري باشي بالإقدام والحمية: "باشاي مشار إليهيك إقدام وغيرتليه"[2].

هذه فقط نماذج من القياد الذين حازوا على وظيفتهم أو لقبهم عن كفاءة واستحقاق، وقد اخترنا هذه العينة لسمعتها، وشهرتها في تاريخ الإيالة السياسي والاقتصادي خلال القرن السادس عشر (16م). وهناك قياد آخرين استطاعوا أن يحققوا صعودهم تحت الشرط نفسه. ولكن هناك من نال وظيفتة بطرق أخرى، نشرحها في مباحث لاحقة.

المبحث الثاني: الرشوة والمحسوبية

1- الارتشاء أو شراء المنصب:

مع تقدم الزمن واستقرار الأوضاع السياسية في الإيالة تزايد نشاط الديناميكية الاجتماعية، في ظل شروط العنصرية التركية داخل الجهاز الإداري الحاكم، وتنامي ثروات المشتغلين بالوظيف الإداري والمخزني في الوجق. وتزايدت مظاهر الاهتمام بالوظيف والتنافس عليه؛ خاصة بعد لجوء الآستانة إلى إجراء إرسال مبعوثيها لحكم الإيالة من غير القادة المؤسسين الأوائل. وقد ضاعف ذلك من خشية النافذين من كبار ضباط الجيش على مصالحهم، واندفاع الخليفات نحو إنماء ثرواتهم قبل وصول البايلرباي مبعوث السلطان. وكذلك لجأ المبعوثون، وخاصة منهم الباشوات الثلاثيين منذ أوائل العقد التاسع من القرن 19م، إلى التربح والمسارعة في ذلك، لاستغلال كل سنوات العهدة الثلاث استغلالا أمثلا. فوجدوا ضالتهم في الوظيف، يسندونه بمقابل مسبق، وفق قاعدة الالتزام المعمول بها في كثير من أقاليم الخلافة العثمانية؛ إذ تدلنا وثائق مهمه دفتري على تولي بعض جنود الانكشارية إدارة بعض الأقاليم في شكل إقطاع على أساس الالتزام، يدفعون مبالغ مالية مسبقة نظير التصرف في محاصيلها الجبائية، وذلك بإذن وتزكية الباب العالي[3].

وقد غالى الباشوات، وقبلهم البايلربايات، في إسناد الوظائف وفق مبدأ الالتزام، حتى شملت الوظائف الخدماتية، ما جعل دياغو دو هايدو يصف الظاهرة بقوله: "أصبحت وظيفة القائد تباع كسلعة في

---

[1]F. d de Haedo, Histoire de rois d'Alger, p151.

[2]مصطفى نوري باشي، نتائج الوقوعات، اسطنبول، 1327هـ، ص204.

[3]الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر المهام الهمايوني47.

السوق"[1]. ويبدو أنه يقصد بذلك وظيفة قائد الجيش في المدن والأبراج البعيدة. ولا يمكن أن ننفي بالمطلق شهادة مثل هذه المصادر، ولكن طبيعة المرحلة المتقدمة من عمر الدولة، وحساسية الموقف في ظل رقابة شديدة من الديوان العام والخاص، واهتمام الآستانة بالوجق، لمكانته في الاستراتيجية العثمانية في المتوسط[2]؛ كل ذلك يجعلنا نفتش عن أدلة أخرى أكثر وثوقية، سواء لتأكيد ما ذهبت إليه المصادر المذكورة أو لتفنيدها. رغم أن هايدو في موضع آخر يسهب في شرح الظاهرة فيذكر أن "حكام الجزائر يحصلون على العوائد التي يدفعها بين أيديهم القياد حكام المقاطعات كل سنة، لأن هذه الوظائف تمنح عادة لمن يدفع أكثر... كما يحصل الباشوات على مبالغ تمنح من قبل القياد نظير تنصيبهم على رأس الحملات العسكرية الموجهة لتأديب العصاة، وجمع الضرائب في الفضاءات المتمنِّعة عن سلطة الإيالة، ويحصل الباشا على نصف أو ثلث الغنائم، ويحتفظ القايد قائد الحملة وأعوانه بالباقي"[3].

ويبدو أن ظاهرة الرشوة أو الهدية مقابل المنصب قد تفشت كثيرا في دواليب السُّلطة في الإيالة، ما دامت عمليات التجنيد والانخراط في الأوجاق قائمة أصلا على تحقيق غاية التربح والثراء[4]. وهو ما مس بعض الوظائف التي لم تشملها تعيينات الآستانة(مثلما شرحنا سابقا) خصوصا في فترة حكم الباشوات الثلاثيين، منذ بداية العقد التاسع من القرن 16م، وخلال النصف الأول من القرن الموالي، وهي الفترة التي عاصرها كل من هايدو والأب دان وغراماي وماسكاريناس.

2- شبكة من العلاقات وروابط القرابة:

لا يمكن الجزم بالأثر الفاعل والتدخل المباشر لروابط القرابة في إسناد منصب قائد الجيش على حساب الكفاءة، ولكن يمكن تشريح ظاهرة نجدها شائعة جدا في جزائر القرن 16م، وفي عموم الفترة العثمانية، وهي انتشار روابط القرابة الدموية والتبني والمملوكية والمصاهرة بين موظفي الإيالة، خصوصا منهم قياد

---

[1]F. d de Haedo, Topograpie…, p61.

[2]يحتل أوجاق أو إيالة الجزائر مكانة مميزة في الاستراتيجية التوسعية للخلافة العثمانية، فهو صلب النفوذ العثماني في المغارب؛ حيث استمر وجود كيان إسلامي بشرعية شريفية في المغرب الأقصى، كما تشرف الإيالة على ساحل يمتد عبر كامل الطرف الجنوبي للحوض الشرقي للمتوسط، أين تشتد جهود الركونكيستا المسيحية. أنظر: محمد علي داهش، الدولة العثمانية والمغرب إشكالية الصراع والتحالف، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 2011م، ص ص35-38.

[3]F. d de Haedo, Topographie, p218.

[4]K. FILALI, «**La présent; Colonne vertébrale du régime Ottoman en Algérie**», In: A.U.R.A.M.A, Université de Constantine, 2000, p53.

الجيش؛ إذ لا نكاد نجد موظفا أو قايد لا تربطه علاقة من ذاك القبيل بموظف آخر، أو أكثر من علاقة، من صفه أو من صف أعلى أو أدنى؛ حيث لعبت هذه الروابط دور "النواة المركزية التي تتشكّل حولها، في معظم الأحيان، الزمر والتحالفات السياسية"[1].

ومن حسن حظ مؤرخ اليوم أن هذه الروابط لم تكن ضمن المسكوت عنه في مصادر الفترة، فقد أشار إليها الرحالة ومفتدئي الأسرى والقناصل ضمن مؤلفاتهم، باعتبارها إحدى أهم ميكانيزمات الديناميكية الاجتماعية التي تحكم الزمر وثنائية الأسياد والأتباع، وظاهرة الزبائنية في مجتمع إيالة الجزائر. مثلما وردت عنها أخبار في وثائق المحاكم الشرعية الخاصة بالتركات والمعاملات وعقود الأحوال الشخصية. ونستطيع رصد أقل ما يمكن من خيوط شبكة هذه العلاقات من أجل توضيح دور الظاهرة في ركوب سلم المسؤوليات، وربما لكشف عوامل أخرى قد تكون فاعلة في ظهورها؛ حيث لا نشك في تأثير ظاهرة اقتصار قائمة موظفي الإيالة على ذوي الأصول التركية والأعلاج، وترفُّع هذه العناصر وانغلاقهم تجاه المجتمع المحلي في المخالطة والمشاركة الاجتماعية. فعند المصاهرة مثلا، اكتفى الأتراك والأعلاج بمخالطة العائلات الأندلسية، وبيوتات الحضر الكبرى[2]. ورغم ذلك فقد بقي أبناؤهم من النساء غير التركيات أو العلجيات يعانون إقصاءً سياسيًا واجتماعيًا متعمدًا(الكراغلة)[3]. كما أن ضآلة وقلة تعداد العناصر التركية في الأوجاق تجعلنا نلاحظ بسهولة العلائق القرابية السائدة، في ظل حصرية العلاقات ضمن فئة الأتراك الأصليين والأعلاج.

وإذا كانت علاقة أخ أو علاقة ابن، مهما نزلت، تقل بصورة تثير انتباه الملاحظ، فإن البحث عن أسباب تلك الندرة هو ضرب من التخمين. وإذا كنا نستطيع تفسير ضآلة العلاقة أخ بين موظفي الإيالة بسبب قدوم تلك العناصر من بر الأناضول في شكل رحلة مغامرة غير مضمونة العواقب، تكون فردية غير أسرية؛ فإن أصول الأعلاج المختلفة، كنتاج لعمليات أَسْر متنوعة من أقطار مختلفة في أوروبا وجزر المتوسط، ستكون هي أيضا عاملا يقلل من شيوع علاقة أخ أو إبن، ماعدا بعض الاستثناءات التي حدثت بفضل الالتحاق الطوعي لبعض الأفراد بإخوانهم في الوجق، بحثا عن الارتزاق والتربح، مثل حالة القايد

---

[1] المنور مروش، مرجع سابق، ج2، ص182.

[2] A.H Ben Mansour, op.cit, p102.

[3] K. Chehrit, Les janissaires, Origines et histoire des milices turques des provinces ottomanes et tout spécialement celle d'Alger, Ed Grand-Alger-Livres, Alger, 2005, p52.

داوود بن عبد الله الذي التحق بأخيه صفير بن عبد الله، والذي تحقق له من الثروات ما جعلة يصنف كأشهر أثرياء القرن 16م.

أما علاقة ابن فلدينا حالات قليلة؛ حالتين منها تعدت مرتبة قايد جيش إلى الحدود القصوى للترقية في الإيالة، وهي وظيفة البايلرباي، وتخص حالة محمد بن صالح رايس، الذي تولى بايلربكية جزائر غرب سنة1567. كما نجد حالة محمد بن الحسن بن خيرالدين، وحالة القايد فتح الله بن الرايس المشهور خوجة بيري[1]. وفي قسنطينة في أواخر القرن 16م وبداية القرن 17م برزت سلالة من القياد تميزت اجتماعيًا واقتصاديًا، واستحوذت على أغلب المناصب المخزنية، وهم أبناء القايد محمد بن حسين، القايد شمس الدين ثم القايد رجب ثم القايد رمضان بن حسين، هذين الأخيرين شغلا وظيفة آغا نوبة قسنطينة، وحملا اللقبين قايد وآغا في نفس الوقت[2]. وحتى أحد الإخوة (حسان) الذي لم يتولى وظائف مخزنية، واتجه نحو الوظيف الشرعي؛ إذ تقلد منصب القضاء، نجد له من الولد اثنين(محمد وشعبان) أصبحا قايدين في العقدين الثالث والرابع من القرن 17م. فقد تولى محمد بن حسان بن محمد بن حسين وظيفة قايد الجيش سنة 1634م، وهو المنصب الذي خلفه عليه عمه رجب، ويبدو أنه بقي منصبا يتوارثه أفراد عائلة بن حسين لردح من الزمن[3].

وتذكر إحدى وثائق دفتر المهام الهمايوني "حاكم سنجق شرشال قدوة الأمراء الكرام محمد دام عزه" كان قد اشتكى باشا الجزائر للسلطان، ويطالب بمسلوبات والده من الأسرى (أفريل1575م). ويبدو من خلال المراسلة أن والد محمد هذا كان أحد كبار الدولة، قبل انتقاله إلى اسطنبول؛ إذ ترك في الجزائر 300 أسيرا، لم يرث منهم ابنه قايد شرشال، ولم تحصل منهم الخزينة العامة على شيء[4].

وعلى العموم فإن علاقة ابن لم تكن شائعة بين موظفي الإيالة، لقلة زواج أعضاء الوجق، الذين لم يكن يسمح لأغلبهم بالزواج في بداية أمر الإيالة، وبسبب إقصاء الكراغلة من تولي الوظيف[5].

---

[1]F. d de Haedo, Histoire de rois d'Alger, p21, 145, 214.

[2]E. Vayssetes, op.cit, p62.

[3]I. Grangaud, La ville imprenable, Une histoire sociale de Constantine au 18e siècle, Média–Plus, Constantine, 2009, p220

[4]الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر المهام الهمايوني24، و145، مؤرخ في 28 ذي الحجة 981هـ/20 أفريل 1574م.

[5]P. Boyer, «**Le problème kouloughli dans la Régence d'Alger**», In: R.O.M.M. N° spécial, A 1970, pp74–94.

أ- علاقة مملوك أو عتيق:

احتلت علاقة مملوك أو عتيق مكانة مهمة بين الروابط الأكثر شيوعا داخل شبكة العلاقات الاجتماعية في الأوجاق، وعادة ما يكون الطرف الأول في العلاقة تركيًا، والطرف الثاني علجًا بطبيعة الحال. والمملوك هو من ملك ولم يملك أبواه، وهو غير القن الذي ملك هو وأبواه، وهو الرقيق الذي اقتني بقصد تربيته والاستعانة به في أمور السلم والحرب[1].

وكان من عادة رياس البحر وكبار الملاك التجار، وأهل الحرف(المعلمين)، اتخاذ غلمان من بين أسرى القراصنة مماليكا في بيوتهم، يقربونهم منهم لانعدام العقب من الذكور، وللحاجة إليهم في مشاغل الدنيا، من تصريف للتجارة وتسيير الحرف. وبحكم اعتناق هؤلاء المماليك للإسلام، وقبول انضمامهم للوجق مثلما هو معمول به، فقد سمحت لهم أعراف الدولة بتولي خطط الإدارة وقيادة فرق الجيش[2]. فمن بين قياد الجيش في القرن 16م، هناك نسبة كبيرة منهم كانوا مماليك أو معتَقين لكبار رجال الدولة. وقد توقف الباحث المنور مروش عند هذه الظاهرة، ورجح أن تكون "كلمة مملوك تعني في تلك الفترة في نفس الوقت العبد الذي أعتق، والعبد الذي لم يعتق"[3]. وقد أهلت هذه العلاقة - أو دعت- الكثير من الأفراد لتولي وظيفة قياد الجيش، بحكم استفادتهم من وجاهة ملاكهم ومعتقيهم. وضمن الجدول الموالي نعرض حالات لقياد مماليك أو معتقين، ونذكر معتقيهم[4]:

---

[1] توفيق اسماعيل شفيق، المماليك الشراكسة، ط1، دار رسلان، سوريا، 2009م، ص23.

[2] المنور مروش، مرجع سابق، ص181.

[3] الواليش فتيحة، "**فئة المعتقين بمدينة الجزائر نهاية القرن 18مإلى منتصف القرن 19م من خلال وثائق المحاكم الشرعية**"، أعمال المؤتمر التاسع للدراسات العثمانية، أيلول 2000م، العائلة والمهمشون في العالم العثماني؛ النساء والأطفال والفقراء، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، أوت 2002م، ص186.

[4] تم الاعتماد على مجموعة من المصادر في إعداد هذا الجدول أهمها:

F. d de Haedo, Histoire de rois d'Alger, p121, 145, 214.

H. D de Grammont, op.cit, p19.

R. Baset, «**Notes de lexicographie de Bni Mnaser** », In: R. A, A 1884, p534.

القايد	مالكه أو معتقه	وظيفة المعتق
القايد حسن آغا	خيرالدين بربروس	مؤسس الأوجاق
القايد صفير بن ع الله	خيرالدين بربروس	مؤسس الأوجاق
القايد محمود بك فارس	حسن قارة	أحد رفاق خيرالدين
القايد رمضان قطانيا	علج علي	رايس شهير وبايلرباي الجزائر
القايد يوسف كلابري	حسن قورصو	قايد كبير وخليفة صالح رايس
القايد جعفر الجنويزي	درغوت رايس	رايس شهير وباشا طرابلس
القايد رضوان بن ع الله	محمد تكا أوغلي	بايلرباي الجزائر (1556)
القايد علي بتشينو	فتح الله بن خوجة بيري	قايد كبير ابن تاجر ورايس شهير
القايد جعفر بن ع الله	جعفر قطانيا	قايد مشهور

من خلال تسع حالات وردت في الجدول يتبين أن المعتق غالبا ما يكون بايلرباي أو خليفة بايلرباي(06 حالات)، خيرالدين في ثلاث حالات، ودرغوت[1]، تكا أوغلي، حسن قورصو. أو يكون رايس أو قايد مشهور مقرب جدا من بايلرباي وقته، في حين نسجل انتقال حالة من يد لأخرى. فقائد شرشال محمود بك فارس الزكي انتقل من زمرة القايد حسن قارة إلى زمرة خيرالدين بربروس، بعد استسلام سيده الأول.

ب- روابط المصاهرات:

شكلت علاقات المصاهرة إحدى أهم الروابط الاجتماعية التي اتخذت أبعادا سياسية، أو استغلت لتمتين الأحلاف السياسية منذ القدم، وهي عامل يضمن ائتلاف المصالح، وتقريب أواصر الولاء والتكاثف الاجتماعي، خاصة بين عناصر قلَّما نجد لها العقب من الذكور، فيتم التعويض عن ذلك بالصهر زوج البنت، وهو ما يكون في العادة مملوكا أُعتق. وقد ميزت علاقة صهر روابط موظفي الإيالة، وخاصة منهم قياد الجيش، بصورة ملحوظة لتعدد حالاتها.

---

[1]درغوث باشا هو من أبرز القادة العسكريين في البحرية العثمانية الذين رافقوا خيرالدين، ولد بجزيرة رودس حوالي 1485م من أب مسلم، وتعرض للأسر سنة 1540، ثم افتداه خيرالدين بربروس فكرس حياته لجهاد النصارى في البحر، ثم عين باشا على طرابلس الغرب سنة 1553م، وبقي في منصبه إلى غاية استشهاده في حصار مالطا بعد أن أصيب بشظية في رأسه. أنظر:
H. D de Grammont, op.cit, p101

فمنذ منتصف القرن 16م اتخذ حسن بن خيرالدين المصاهرة كصنو تحالف، وتلاحم سياسي مع أسرة ابن القاضي أمراء كوكو في بلاد زواوة، فتزوج هو نفسه من إحدى بنات ابن القاضي، وزوج أختها غير الشقيقة (ابنة عمها) لأحد أعوانه المقربين، وهو القائد حسن غريكو أبن أخت علج علي اسكندريزا[1]. وقد نسج صالح رايس على منوال الحسن بن خيرالدين، بزواجه من واحدة أخرى من بنات ابن القاضي ليضمن ولاء العائلة وعونها ضد بني العباس أمراء القلعة. وقد أنجبت له ابنه محمد أول الكراغلة الذين تولوا منصب بايلرباي جزائر غرب سنة 1567م، خلفا لحسن بن خيرالدين في عهدته الثانية[2]. كما تزوج القائد التركي يحي من الأبنة الوحيدة للقائد حاجي بشير، خليفة حسن آغا، وهي من أنجبت له طفلة واحدة تدعى لالا عائشة، تزوجها القائد الثري جدا داوود بن عبد الله شقيق القائد صفير المشهور[3].

أما القائد الشهير رمضان، باشا تونس ثم الجزائر، فإن زواجه الوحيد من علجة كورسيكية قد أثمر طفلا توفي عن عمر 21 سنة وبنتين اثنتين، تزوج الكبرى القائد العلج الاسباني محمد الروشو، الملقب باسم "القايد مامي". في حين تزوج البنت الصغرى القائد العلج ابن علج النابوليتاني قايد قسنطينة، وباشا تونس ثم الجزائر المدعو خضر باشا[4]. كما تزوج كل من القائدين الكرغليين الذين تربطهما علاقة الخؤولة بأسرة ابن القاضي، محمد بن حسن بن خيرالدين ومحمد بن صالح رايس، من ابنتي الرايس المشهور جدا، باشا طرابلس الغرب درغوت، بعد وفاته في حصار مالطا[5]. وتزوج القائد رضوان الذي تولى باشوية الجزائر في أواخر القرن 16م، من إحدى بنات القائد العلج مامي بن عبد الله أوداباشي. وتزوج سميه القائد رضوان بن عبد الله عتيق البايلرباي محمد تكا أوغلي باشا من ابنة العلج القائد جعفر قطانيا[6]. وحظي القائد حاجي مراد بمصاهرة ربطته بالأسرة السعدية، من خلال تزويج ابنته للشريف عبد الملك الطريد، حليف آل عثمان ضد ابن عمه المتوكل حليف البرتغاليين. هذه العلاقة منحت حاجي مراد مكانة مميزة لدى الآستانة، فرغم

---

[1]F. d de Haedo, Histoire de rois d'Alger, p121.

[2]Ibid, p62.

[3]Ibid, p72.

[4]Ibid, p167.

[5]Ibid, p132.

[6]المنور مروش، مرجع سابق، ص183.

أنه كان متوليا لسنجق المدية، قايد لنوبتها، إلا أنه أنيط بمهمة مرافقة السعديين، أحمد وعبد الملك خصوم حاكم فاس، إلى الأناضول[1].

وفي أواخر القرن 16م حظيَ قايد وثري قسنطينة الشهير محمد بن حسين بعلاقات مصاهرة مع قياد جيش كان لهم نفوذ في السُلطة الناشئة؛ إذ تزوج من عويشة بنت القايد فتوح الذي كان يعيش آخر سنوات عمره، واستطاع محمد بن حسين أن يبني علاقة مصاهرة مع القايد مامي؛ حيث تزوج من ابنته الوحيدة، وزوج ابنتها من ابنه البكر حسن، ما أتاح لعائلة بن حسين نصيبا من النفوذ والثروة، ساهم في تحويلها إلى أشهر البيوتات في تاريخ بايليك قسنطينة[2]. وبقيت هذه العائلة تهيمن على المناصب المخزنية، وعلى وظيفة القايد بالخصوص، إلى غاية أواخر الفترة العثمانية. كما نسجت فيما بينها ترابطا متينا بفعل تشجيع الزواج الداخلي حيث تزوج –مثلا– محمد بن شمس الدين ابنة عمه القايد رجب. كما تزوج القايد شعبان من ابنة عمه فطومة بنت القايد شمس الدين[3].

لقد شكلت المصاهرة شبكة معقدة جدا من علائق التحالف والولاء، التي وجهت إسناد الوظيف والترقية في جزائر القرن 16م، خصوصا بين فئة القياد قادة الانجشايرية. واستمرت الظاهرة تميز الواقع السياسي في الإيالة، إلى غاية سقوطها في عهد الباشا حسين وصهره آغا الجيش إبراهيم.

المبحث الثالث: الأصول الاجتماعية لقياد الجيش

يواجه التاريخ العثماني في الجزائر تهمة التتريك؛ حيث يهيمن العنصر التركي على مقاليد الحكم وفق طابع عسكري، ويتحقق الاحتكار التركي للمناصب المخزنية من خلال قصر الوظائف على أعضاء الوجق، هذا الأخير الذي منع الانضمام إليه على غير الأتراك، سواء كانوا أصليين وافدين من مدن آسيا الصغرى أو الروملي، أو منتسبين أعلاج[4]. إلا أن الحديث عن أصول قياد الجيش يقودنا إلى التركيز على على الخصائص الاجتماعية والسياسية للجزائر في القرن 16م؛ حيث لا تزال زمرة خيرالدين بربروس تسيطر على الوظائف في الجيش والإدارة. وعلى نحو ذلك يشير دوغرامون؛ إذ يفسر ظاهرة تكوين جيش الإيالة: "عندما أحاط خيرالدين نفسه بستمائة من الأعلاج، وأسس جيشا تعداده من سبعة إلى ثمانية آلاف

---

[1] H. D de Grammont, op.cit, p19.

[2] I. Grangaud, op.cit, p214.

[3] Ibid, p221.

[4] مصطفى بن حموش، مرجع سابق، ص81.

يوناني وألباني في أغلبهم من البحارة، أسند قيادتهم إلى مرافقيه الأوائل". وإلى وقت متأخر من القرن 16م، لا يزال يتم اختيار قياد الجيش والنوبات والمحِلة، وحكام المدن والأوطان الخاضعة، من بين رفقاء القائدين المؤسسين خيرالدين بربروس أو أخيه أوروج[1].

ويتحدث هايدو عن فئة الصبايحية التي ينحدر منها أغلب قياد الجيش فيقول: "إن هذه الفئة أغلبيتها من كبار السن، وكلهم تقريبا من الأعلاج الذين كانوا عبيدا للباشوات السابقين ومنهم فقط قلة من الأتراك والمحليين والموريين واليهود"[2]. وقد أحصى المنور مروش (09) تسعة قياد أعلاج ضمن اثنين وأربعين ثريا في مدينة الجزائر في قرن القرصنة، وهو القرن الذي تميز بوفرة غنائم البحر، والعبيد البيضان على وجه الخصوص[3].

وحسب بيار بويار، فإنه في فترتي حكم حسين فنيزيانو الأولى (1577- 1582م)، والثانية (1582- 1583م) لا نكاد نجد إلا الأعلاج على رأس الجيش المرابط لمراقبة المناطق الخاضعة، وكذلك على رأس مصالح الإدارة المحلية، قبل تأسيس البايليكات الثلاث. فمن بين 23 قايد حكام المقاطعات المنَصَّبين على التجمعات الحضرية الرئيسية، ونوبات الأبراج في المعابر الحساسة، إحدى عشر(11) منهم كانوا عُلُوجا وإثنين(02) منهم كانوا أبناء عُلُوج. وبينهم -حسب استخلاص هايدو- تدور تقريبا كل السُّلطة والنفوذ، وحكومة وثروات الجزائر وإيالتها[4].

وبدورنا لا نجد بين قياد القرن16 و17م الذين أمكن لنا تدوين أسماءهم ضمن الجدول الموالي إلا قلة من القياد ذوي الأصول التركية، وأقل منهم من الأندلسيين والمحليين، بما فيهم الكراغلة من الآباء الأتراك وأمهات جزائريات. وفي هذا الجدول نحاول جرد أسماء القياد الذين وردت أسماؤهم في المصادر، من مؤلفات على اختلافها، أو ضمن معلومات الوثائق الإدارية المختلفة، ومختلف المراسلات الديوانية والأميرية، مع تحديد أصول كل قايد وانتمائه الفئوي أو الإثني:

---

[1]F. d de Haedo, Topographie, p47.

[2]Ibid, p52.

[3]المنور مروش، مرجع سابق، ج2، ص282.

[4]P. Boyer, «**Les renégats et la marine de la régence d'Alger**»; In: R.O.M.M, N°39, A 1985, p95.

القايد	أصوله	القايد	أصوله
حسن قارة	تركي	مصطفى غريكو	علج يوناني
محمود فارس	تركي	حاجي مراد	تركي
حسن آغا	علج يوناني	داوود بن عبد الله	علج
يوسف	علج يوناني	محمد خوجة قابجاق	تركي
صفير بن ع الله	علج	القائد مامي	علج كلابري
القائد قادر؟	علج	القائد مامي	علج كورسيكي
القائد يحي	تركي	القائد محمد بن حسين	تركي
حسن قورصو	علج كورسيكي	القائد جعفر	علج
علي ساردو	علج سرديني	القائد بودالي	تركي
يوسف عتيق قورصو	علج كورسيكي	القائد فتوح	تركي
القائد خضر	علج نابوليتاني	القائد المنور فواتيح	علج
القائد رمضان	علج سرديني	القائد علي بتشنين	علج
القائد محمد	علج يهودي	القائد احميدة القشاش	عربي

نحن في غنى عن الحديث عن حالات الأصول الأوروبية (الأعلاج) للقياد، فتعدادها ضمن الجدول كافي. لكن نتحدث عن ذوي الأصول التركية لقلتهم؛ حيث لا نجد إلا حالات قليلة. وعندما نتأمل القائمة جيدا نستشف من خلال مسارات بعض أعضائها الأتراك عدم صدقية ما حاولت بعض الكتابات التاريخية ترويجه بشأن صراع يكون قد نشب واحتدم بين العناصر ذات الأصول الأوروبية(العُلُوج) والأخرى ذات الانتماء التركي الأصلي[1]. فالقايد يحي التركي مثلا كان صهرا لحاجي بشير خليفة حسن آغا، وهو نفسه زوج ابنته للعلج داوود بن عبد الله. والقايد بودالي كان تركيا نشيطا ضمن زمرة علج علي وحسن فنيزيانو،

[1]حاولت أغلب الكتابات التاريخية الفرنسية تسويق مجمل تاريخ الجزائر خلال الفترة العثمانية، على أنه لم يخرج في غالبه عن الصراع بين رياس البحر الأعلاج، وقادة الجند الانكشاري الذين ينحدر أغلبهم من أصول تركية حقيقية، وقد انجرَّت تلك الكتابات خلف ملاحظات أشّرها فونتير دو برادي، وغيره من الرحالة والقناصل الفرنسيين. وسوَّقها هنري دالماس دو غرامون، الذي أصبح مؤلفه "الهيمنة التركية على الجزائر" مرجعا رئيسيا لجميع الأبحاث التي تناولت تاريخ الأتراك العثمانيين في الجزائر، ليس من الفرنسيين فقط، بل فرضت طروحات دوغرامون نفسها حتى على الكتابات الجزائرية، بما فيها الأبحاث الأكاديمية.

وهي زمرة أغلب عناصرها من الأعلاج، ونجده متواطئا إلى درجة التمرد والدسيسة لصالح الباشا حسن فنيزيانو، ضد مبعوث الآستانة لاستخلاف هذا الأخير، والتحقيق في ممارساته المخالفة للقانون والعادة القديمة[1].

إن التأكيد على بطلان دعوى التنافس بين الأعلاج والأتراك يدعمه التعداد الغالب للعُلُوج على بقية فئات الأوجاق، وأصول عناصره الإثنية؛ إذ يؤكد هايدو غلبة الأعلاج عدديا على بقية الفئات الاجتماعية الأخرى في مدينة الجزائر بما في ذلك الموريين(الحضريين) والأتراك واليهود، وهو يشير إلى وجود مرتدين عن دينهم من مختلف الأمم المسيحية في المدينة[2].

إن الحديث عن عناصر أهلية أو أندلسية بين قياد الجيش يسوقنا إلى إثارة موضوع التخوف الدائم من الأتراك والأعلاج، متخذين من فرضية سيطرة المحليين على الأوجاق فزاعة دائمة، خشية على تعرض مصالحهم الاقتصادية، ومكانتهم الاجتماعية والسياسية في الإيالة للخطر. وهو خوف تشاطرهم فيه الآستانة التي تخشى بدورها على الإيالة من انفصال محتمل، أو ولاء ينأى بها نحو قوى أخرى، لم تستطع القضاء عليها في الفضاء المغاربي، كالدولة السعدية مثلا. خصوصا عندما يُستحضر بُعد الإيالة جغرافيا عن المركز في اسطنبول، وقُربها من الأخطار الأوروبية الإيبيرية، والسعدية في المغرب الأقصى، المدعومة بالشرعية الشريفية.

لدينا مثال يجعلنا ندرك إلى أي مدى تشاطر الآستانة أتراك الجزائر وعُلُوجها خوفَهم من العنصر المحلي؛ ففي مراسلة من مراسلات الآستانة تضمنتها وثائق الدفتر المهم، اعثرنا على ما يشير بوضوح إلى تشكي الانكشارية من إسناد بعض مناصب الإدارة وتسيير الخدمات، على تواضعها، كالبوابين وأمناء المخازن، لبعض الأشخاص المحليين من العرب، وطالب الانكشارية بأحقيتهم بها دون غيرهم. وقد أقرت الآستانة لهم ذلك الحق وأوصت بالتأكيد عليه، "حسب ما كان معمولا به في السابق"[3].

لدينا مثالا آخر يكشف الإبعاد المبرمج للمحليين من المغنم وارهاقهم بالمغرم؛ إذ يتحدث الأب دان في كتابه "تاريخ باربارية وقراصنتها" عن معايير اقتسام الغنيمة على ظهر سفن القرصنة فيقول: "لا يحصل الموريين(المغاربة) إلا على سهم واحد، باعتبارهم أشخاصا لا يعول عليهم كثيرا، ولا يمكن لهم أن يكونوا

[1]F. d de Haedo, Histoire de rois d'Alger, p170.

[2]F. d de Haedo, Topographie, p62.

[3]الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر المهام الهمايوني7، وثيقة 20، مؤرخة في صفر975هـ.

من الانكشارية، في الوقت الذي يحصل فيه الطبيب (الذي هو مسيحيا أحيانا أو علجا أحيانا أخرى)، على ثلاثة أسهم، ويحصل باقي البحارة، بما في ذلك المسيحيون، على سهمان لكل واحدٍ"[1]. وهي شهادة تعكس المكانة الحقيقية للمغاربة لدى قادة الإيالات، الذين ينحدر أغلبهم من أصولٍ تركمانية أو أوروبية متأسلمة.

فمن خلال بعض الحالات لقياد ذوي الأصول المحلية نجد ما يمكن اعتباره شدودا استثنائيا جدا عن قاعدة هايدو، وهو يتحدث عن جيش الإيالة: "يتكون جيش الإيالة من 22 ألف جندي، بعضهم تركي أصيل من الشرق(الأناضول)، وآخرين من الكراغلة، والبقية من المرتدين المسيحيين، وليس للعرب أو الموريين حق في الانخراط في هذا الجيش"[2]. ونستطيع تبرير هذه الاستثناءات المحصورة جدا، وهي ناتجة عن الأشواط الشاقة التي قطعها الذين أسسوا الوجق في هذا الفضاء الواسع متعدد الولاءات؛ حيث لجأ القادة المؤسسون للاستفادة من مقدرات بعض الزمر العسكرية المحلية، وتلك التي كان لها خبرة قوية بمكونات الوضع الاجتماعي والسياسي.

إلى غاية غضون العقد السابع من القرن 16م، لا تزال هناك وقائع انضمام إلى الأوجاق من قبل زمر وأفراد جدد. ففي سنة 968هـ تضمنت رسالة من بايلرباي جزائر غرب إلى الآستانة تعلن قبول انضمام القائد محمد أحد قواد الديار المغربية إلى الوجق، وتعلن منحه 7000 أقجة من التيمار له بالجزائر نظير شجاعته وولائه[3]. ولسنا نعلم هل يكون محمد هذا هو قائد قسنطينة محمد بن فرحات الذي نعرف أنه كان أحد قواد السلطنة الحفصية، قبل انضمامه إلى الأتراك؟ أم هو قايد بسكرة المعروف محمد القشاش؟ أم القائد المسمى محمد اليهودي، الذي ورد في قائمة هايدو للقياد؟ أم يكون أحد القواد الذين انضموا إلى الأتراك في صراعهم ضد دولة الأشراف السعديين، والذين يكونوا قد قدموا خدمات عسكرية ولوجستية للفرق العسكرية التركية على التخوم الغربية للإيالة؟ أو من بين الأتراك الذين احترفوا الارتزاق في جيش الوطاسيين ثم انحازوا إلى السعديين؟.

---

[1] P. Dan, op.cit, p271.

[2] F. d de Haedo, Histoire de rois d'Alger, p106.

[3] الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر المهام الهمايوني7، مؤرخة في968هـ.

الفصل الرابع: وضعية قياد الجيش الاقتصادية والاجتماعية

إن المهام السياسية والإدارية والعسكرية التي تولاها قياد الجيش في الجزائر ستمنحهم فرصة تربح وثراء مهمة، وهي المهام التي تحدد وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية في ظروف لم يكن لهؤلاء الموظفين العسكريين أن يلجوا فضاءاتها لولا الرغبة في الثراء، والمغامرة لأجل الكسب. وضمن هذا الفصل نحاول استجلاء الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمن تولوا وظيفة القايد، ونبحث في العوامل التي ساهمت في ثرائهم.

المبحث الأول: عوائد المنصب(الثروة ومصادر الكسب)

لا يمكن أن نتصور قيادا في إيالة الجزائر خلال القرن 16م يحيون حالة ضنك العيش أو حالة عوز، ومن الصعب الحديث عن توسط الحال. فالرحالة دياغو دو هايدو يفتتح حديثه عن القياد بقوله: "هم في العادة أثرياء"[1]، وهي عبارة جعلت أحد الباحثين الفرنسيين يعتقد أن لقب "**قايد**" كان "يطلق على كل ثري في مدينة الجزائر"[2].

إن هذا الثراء هو نتيجة حتمية للمقتضيات السوسيولوجية للوظيفة المخزنية، فقد أشار عبد الرحمان ابن خلدون إلى أهمية أعيان السيف في بداية أمر الدول، فمادام أهلها في تمهيد أمرهم فهم في حاجةٍ ماسةٍ إلى قدرات بعض العناصر العسكرية. لأجل ذلك يصف ابن خلدون أرباب السيف بأنهم في الغالب "أوسعُ جاهًا وأكثرُ نعمةً، وأسنى إقطاعًا"[3]، عكس أرباب القلم من أهل القضاء والفُتية والخطابة والإمامة والكتابة، الذين "لا تعظم ثروتهم في الغالب"[4].

ونستعرض عوامل ثراء القياد من رواتب ومغانم وأعطيات، وغيرها، حسب تصنيف وترتيب تقريبي لها من حيث الأثر والأهمية، فيما يلي:

---

[1]F. d de Haedo, Topographie, p103.

[2]B et L. Bennasassar, Les Chrétiens d'Allah, L'histoire extraordinaire des renégats, XVI[e]– XVII[e] siècles, Perrin, Paris, 1989, p368.

[3]عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، ص127.

[4]مصدر نفسه، ص293.

1- الراتب والغنيمة:

بالنسبة للعهد العثماني في الجزائر على عمومه، وبالنسبة للقرن الأول(قرن التأسيس) خصوصا، فإن أكثر البحاثة في تاريخه الاقتصادي والاجتماعي(المنور مروش) قد لاحظ في دراسته لظاهرة الثراء أن "أهم طرق اكتساب الثروات الطائلة هو حيازة أحد المناصب العليا التي تتمتع بنوع من الاستقلال التنفيذي، باشا، داي، آغا، خزناجي، حاكم مدينة كبرى أو قايد وطن، أو شيخ قبيلة كبرى"[1]. ويمكن بسهولة ملاحظة ما لقياد الجيش من سعة في طرائق اكتسابهم للثروة.

لاحظ فرنسيس نايت F. Knight أن "قياد المحلات الأربع هم الأكثر ثراء في مدينة الجزائر"[2]. وقيادة المحِلة هو منصب عسكري يتيح الإشراف على ممارسات جبائية مكثفة، يجتمع فيها التحصيل الاعتيادي للضرائب الشرعية وغير الشرعية، والتغريم والخطية ومختلفُ أشكال العقاب المالي على مجموعات بشرية، وضعها في حالة يرثى لها من الضعف، فهي مهزومةً سياسيًا وعسكريًا، ومكسورةً اجتماعيًا وأخلاقيًا.

ففي حملة صالح رايس على الصحراء، وبعد سقوط تقورت، أسر 12000 من جندها، باعهم البايلربك مزايدة حسب سنهم، وحالهم من الصحة والمال. ولنا أن نتخيل إيغال محلته في عمق الصحراء، ومغانمه في ورقلة، وقطعه طريق العبيد في أقصى الصحراء عند القلعة(عين صالح). إن هذه الحملة التي شارك فيها سلطان قلعة بني العباس قد جمعت من الغنائم والإتاوات مالا يحصى، وكان للقياد الذين قادوا وحداتها النصيب الوافر منها[3]؛ إذ تحدثنا المصادر عن الخلاف الذي وقع بين أبرز قياد الحملة، الذي هو حسن قورصو، وبين سلطان بني العباس حول اقتسام المغانم[4].

إن المحلات التي توجه لإخضاع الممتنعين وجباية ضرائبهم دائما ما تفرض إتاوات ومغارم، وتصادر أملاك العرب من مواشي وسوائم مختلفة، وتقبض حقوق افتداء فرسان القبائل وأعيانها، ويكون لقادة المحِلة من القياد جزء مهم من عوائدها، حسب ما أُتفق عليه مع الباشا والديوان، مع ما يكون لهم من المخفي من الغنائم. ونظرا لكثرة ما تدره قيادة المحِلة من مكتسبات وريوع فقد كانت تسند بمقابل مالي كبير.

---

[1]المنور مروش، مرجع سابق، ج2، ص268.

[2]F. Knight, op.cit, p81.

[3]H. D de Grammont, op.cit, p82.

[4]اعتبر عبد العزيز أمير قلعة بني العباس تصرفات حسن قورصو قائد فرق الانكشارية بالمغارم إهانة له وللمشاركين معه من فرسان الزواوة، .أنظر: ناصرالدين سعيدوني، "**رسالة من أعيان قسنطينة إلى السلطان سليمان القانوني في شان صالح رايس(963هـ-1555م)**"، ص164.

إلا أن أهم موارد دخل القياد هي انتصابهم لإدارة المدن الصغيرة والأوطان البعيدة، وقيادتهم لنوباتها؛ حيث يقبضون رواتبهم مقابل خدماتهم كأعضاء مقدمين في فرق الصبايحية، يتقاضون راتبا يتراوح بين 30 و40 دبلون، وهو ما يعادل 10 دراهم، بالإضافة إلى راتبهم كقياد قدره 25 دوبلة، على أقصى تقدير، على اعتبار أن ذلك هو راتب آغا الانكشارية وقتها[1]. إلا أن هذا الراتب لا يساوي شيئا إذا ما قورن بما يحصل عليه القياد من جراء التحصيل الضريبي، في ظل لا معيارية الضريبة، وحرية القياد في الرفع من قيمها والمغالاة فيها. هذا بالإضافة للمخفي من المجبى[2]، وما يستولي عليه القياد من مقادير مالية كبرى، مثل مكوس الأسواق ولزمات الموانئ(القمرق). ففي تونس في أوائل القرن 17م مثلا، استحوذ على لزمات الموانئ بعض القياد على فترات مختلفة، مثل القايد مراد قورصو(1602- 1609م)، والقايد علي النابولتاني (1607-1608م)، والقايد جعفر الجنويزي (1616م)[3].

2- العطاءات والتيمارات:

كثرت حملات القياد على تخوم مملكة فاس وعلى مدينة تونس ووهران وبجاية، في إطار تصفية الأطماع الاسبانية، وتأمين حدود الإيالة الغربية والشرقية. وكثيرا ما أحرز جيش الإيالة انتصارات عادت على عناصره بالمغانم الكثيرة. ولكن أكثر مظاهر الكسب في هذه الأنشطة هو حصول قياد هذه الحملات على مكافآت على شكل إقطاع مالي أو عقاري وفق نظام التيمار، نظير بلائهم وحسن صنيعهم في رد الأطماع الخارجية والقضاء على الوجود الاسباني. وفي الحقيقة فإن هذه الإقطاعات المالية قد ساهمت بقوة في إنماء ثروات القياد في القرن العثماني الأول في الإيالات المغاربية وفي الجزائر خصوصا؛ إذ تقدم لنا وثائق دفتر المهام الهمايوني معلومات جد مهمة لمعرفة هذا الجانب من طرائق الكسب. وما يلاحظ هو شيوع هذا النظام في العقدين السادس والسابع من القرن السادس عشر (16م)، وبالتدقيق في فترة حكم صالح رايس والحسن بن خيرالدين، وهي الفترة التي شهدت حراكا عسكريا نشيطا ضد التحرشات الإسبانية والثورات المحلية.

---

[1]F. d de Haedo, Topographie, p55.

[2]إن المجابي المسلوبة وقضية المخفي منها من قبل الموظفين هو موضوع جدير بالبحث؛ إذ يكشف عن العمق الحقيقي للسلطة التركية الحاكمة في الإيالة، وعن كيفية إدارة الضرائب وإسناد الوظائف.

[3]السعداوي(ابراهيم)، "**تطور فئة وجهاء المال بإيالة تونس خلال فترة 1574- 1705م**"، م.ت.م، ع123، مارس 2006م، ص175.

ففي فترة وجيزة جدا أعقبت فتح بجاية وتخليصها من الإسبان منحت تيمارات بقيمة عشرات آلاف الأقجات لبعض القياد المقربين من صالح رايس؛ إذ أرسل صالح رايس خطابا إلى الآستانة يطلب فيه منح القايد حسن(يبدو أنه حسن قورصو) مكافأة مالية قدرها 300ألف أقجة، مقابل الخدمة الجليلة التي أداها أثناء فتح قلعة بجاية[1]. كما أرسل خطابا يمنح فيه قائد لواء تنس داوود بن عبد الله 250 ألف أقجة مقابل خدمته الحسنة، وعدم تقصيره في السهر على راحة الأهالي[2]. وبدوره أرسل حسن قورصو خطابا بخصوص القايد مصطفى غريكو، يصف من خلاله كمال ديانته لصالح رايس، ويعرض منحه مقابل ذلك 25 ألف أقجة[3].

وفي سنة 968هـ قام حسن بن خيرالدين بمنح حاجي مراد تيمار بمقدار 100ألف أقجة، نظير مشاركته في حرب مزغران[4]. وتضمنت مراسلة رفعها القائد مصطفى إلى حسن باشا بن خيرالدين طلبا يقضي بمنح تيمار وجه له بقيمة 8000 أقجة لصالح أخيه المسجل بنوبة مستغانم[5]. وفي سنة 979هـ صدر من قبل البايلربك حكم بتزويد قائد تلمسان مصطفى الأرناؤوط 200 ألف أقجة من الخاص[6]، وفي سنة 982هـ صدر أمر بتوجيه تيمار بمقدار 6000 أقجة للقايد رضوان بن عبد الله(جاكوب فونتي) مقابل جهوده[7].

وما يلاحظ من خلال قيم هذه التيمارات هو الفارق الشاسع فيما بينها، ففي الوقت الذي قدرت فيه بعضها بمئات الآلاف، نجد أخرى تصل إلى حدود ستة آلاف أقجة فقط. والقيم الكبرى كانت من نصيب قياد كانت لهم المكانة المعتبرة جدا في جهاز الحكم في الأوجاق، وغالبا ما كانوا وقتها حكاما للمقاطعة الغربية(قياد قلعة بني راشد بتلمسان). إلا أن معايير تقديم هذه العطاءات والإكراميات ليست محددة وموحدة، وإنما تخضع لأهواء المانحين، وحجم ولاء الممنوح له، ومكانته لدى كبار القادة في الأوجاق.

---

[1]الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر المهام الهمايوني 02، و11، ت 963هـ.

[2]مصدر نفسه، و14، د ت.

[3]مصدر نفسه، 01، و15، ح1103، ت 963هـ.

[4]مصدر نفسه، و29، ت 968هـ.

[5]عبد الجليل التميمي، "**الملكية العقارية ونظام الزعامت و التيمار بإيالة تونس العثمانية(1574-1588م)، في: دراسات في التاريخ العثماني المغاربي خلال القرن السادس عشر**"، ط1، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس 2009م، ص90.

[6]الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر المهام الهمايوني12، و31، ت 979هـ.

[7]دفتر المهام الهمايوني25، و248، ت 982هـ.

تبدو استفادة القياد من التيمارات شرعية ضمن الأطر المعمول بها في كثير من إيالات الدولة العثمانية وسناجقها، برغم ما تخلفه من عواقب كارثية على خزينة الإيالة ومصادر رواتب الجند. كما أنه هناك ما هو أكثر إغداقا ولا معيارية؛ ذلك هو ما ينتج عن مظاهر الفوضى السياسية، وتنافس الراغبين في تولي البايلربيكية، فيعمدون إلى توزيع العطاءات والاحسانات يقصدون بها كسب حلفاء جدد بين القياد، وزبائن كثر بين الصبايحية وعامة الجند حتى يتغلبون بهم. فقد عمد حسن آغا الانكشارية سنة 1581م إلى "ممارسة الرشوة والضغط على الأهالي لأخد أموالهم؛ بل وكان يأخذ الأموال من خزينة الدولة ويوزعها على أتباعه بدون حق كذلك وبمحض إرادته"[1]. وقد استفاد القياد من مثل هذه الأعطيات حتى يضمنوا مساندة الصبايحية الخاضعين لسلطتهم.

3- **موارد البحر:**

إذا كانت ممارسة القرصنة أو الجهاد البحري، باعتبارها عاملا مهما جدا لاكتساب الثروة في جزائر القرن السادس عشر (16م)[2]، قد حرم منها قياد الجيش وجنود الانكشارية وعموم الصبايحية قبل عهد البايلربك محمد بن صالح رايس، فإن فترة حكم هذا الأخير قد تُوِّجت بتحقيقهم لمكسب الاشتراك في القرصنة[3]. وذلك وذلك بعد حركة احتجاج سنة 1568م، اضطر معها الباشا المذكور إلى تهدئة الوضع، وذلك بواسطة السماح لهذه الفئة بتجهيز سفن القرصنة، والتسريح لهم بإمكانية الاشتراك على متنها في الأنشطة البحرية، إلى جانب الرياس ورجال البحر[4]. فإلى غاية سنة 1588م تزايدت إسهامات الجند، والقياد على الخصوص، في النشاط البحري؛ إذ يحصي الأب بيار دان القوادس الموجودة في ميناء الجزائر فقط، فيذكر قوادس ملك لقياد أورد أسماءهم كما يلي[5]:

القايد قادر (كذا) له واحدة بثلاثة وعشرين مقعدا.

---

[1] الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر المهام الهمايوني42، و45، ت989هـ.

[2] M. Kaddache, op.cit, p79.

[3] يبدو أن ظاهرة تعميم مظاهر وأحداث ظرفية في التاريخ العثماني في الجزائر على كامل الفترة العثمانية من قبل مؤرخي فترة الاحتلال قد طالت قضية احتكار رياس البحر لنشاط القرصنة المربح. ذلك أن هناك شبه إجماع على منع الانكشارية وعلى رأسهم قياد الجيش من ممارسة هذا النشاط طوال الفترة العثمانية، وهو حكم تاريخي ينطلق من فترات بعينها ولا يتكلف عناء البحث والتمحيص الذي يقود إلى حقيقة اقتطاع قياد الجيش لهذا المكسب بعد فترة صراع طويلة.

[4] P. Boyer, «**Les renégats**» , p95

[5] P. Dan, op,cit, p312.

قايد جيجر (جيجل) له واحدة بإثنين وعشرين مقعدا.

القايد محمد العلج اليهودي له واحدة بخمسة عشر مقعدا.

القايد مامي العلج الكورسيكي له واحدة بعشرين مقعدا.

القايد مامي العلج الكلابري له واحدة بعشرين مقعدا.

لقد وجد القياد في نشاط القرصنة مصدرا مهما لاقتناء العبيد البيضان المؤهلين للعمل في المنازل والضياع ومحلات الحرف[1]. فضلا عن قيمتهم المالية كأسرى يتم بيعهم للتجار النخاسين، الذين يبتاعونهم بقصد اكتساب "ثمن افتدائهم، الذي كان دائما أغلى بكثير من ثمن الشراء".[2] ولأجل الحفاظ على الأسرى كأحد مصادر الكسب المادي الوفير لجأ الكثير من الملاك إلى منع مماليكهم من اعتناق الإسلام، حتى لا يفقدون مقادير النقود المكتسبة في عمليات الفداء. خاصة أمام تصاعد حركة الافتداء التي قامت على كاهل الأبرشيات والأديِرة المسيحية، وهو ما زاد من ارتفاع أسعار الافتداء حتى بلغت سنة 1656م بين 65 و397 قرش إسباني للأسير الواحد.

وقد تضمنت وثائق القنصلية الفرنسية في تونس في أواخر القرن السادس عشر(1582-1600م)، وهي وثائق نشرها القنصل بيار جراند شامب(P. Grandchamp)[3]، -تضمنت- قيم افتداء أسرى مسيحيين كان الكثير منهم ملكا لقياد جيش في ألوية تونس والجزائر. ونورد فيما يلي حالات افتداء وقيمها المالية، باعتبارها مكسبا للقياد، مثلهم مثل بقية الأعيان من تجار ورياس بحر ورجال دين وعلماء كبار:

- في سنة 1582م قبض القايد محمد حقوق افتداء أحد الأسرى الكورسيكيين، واسمه ماتيو قوايانو، كان ملكا له، بقيمة قدرها 105 قرش إسباني[4].

---

[1]M. Belhamissi, Histoire de la marine Algérienne (1516-1830), 2e Ed, ENAL, Alger, 1986, p61.

[2]المنور مروش، مرجع سابق، ج1، ص296.

[3]بيار جراند شامب هو مسؤول مكتب الإقامة العامة الفرنسية في تونس، تضمن كتابه حول العلاقات الفرنسية التونسية في نهاية القرن 16م مجموعة من الوثائق الموجودة في القنصلية الفرنسية بتونس، والتي تخص توكيلات وعقود افتداء تخص أوروبيين في تونس والجزائر في الفترة الممتدة بين(1582-1600م).

[4]P. Grandchamp, La France en Tunisie à la fin de 16e siècle (1582- 1600), Société Anonyme de l'imprimerie Rapide, Tunis, 1920, p45.

– في نفس السنة قبض مامي آغا(قايد) 120 قرش إسباني، كحق افتداء أسيرة تدعى أوليفيا من باليرمو الصقلية[1].

– حصل قايد مرسى بنزرت في السنة نفسها على 22 قرش إسباني من سعر افتداء أسير قدره 92 قرش، وذلك كرشوة له مقابل سماحه للأسير بالخروج عبر ميناء بنزرت[2].

–قبض القايد مامي244 قرش كحق افتداء أسير يدعى جورج أموروسو تريباتي، دفعها له المدعو جيهان أنطوان جيستنيانو[3].

– قبض القايد حسان 50 قرش من جيهان استيفانو دي أنجيلو، كحق افتداء لأحد الأسرى، ويدعى أنطوان نوفيكو من كورسيكا[4].

وفي سنة 1629م بلغ سعر افتداء إحدى العلجيات، أسيرة يملكها القايد محمد شلبي، العلج الكلابري، واسمها فييرا؛ حيث أرسل زوجها الأسير الفار جوزيف مبلغ 500 بطقة شيك لافتدائها، إلا أنها كانت قد تزوجت أحد أعوان القايد واسمه حسن[5].

إن سبل الكسب لم تكن تقتصر على ما تدره الوظيفة، بقدر ما كانت مغانم المنصب رصيد أولي يتصرف فيه القياد بالتجارة والاستثمار الحِرَفِي، فتتزايد ثرواتهم بقدر قدرتهم على استغلال منصبهم في الاحتكار والسمسرة، وجشعهم في الاستفادة من إجراءات الإعفاء الضريبي. فحتى بيعهم المنتوجات الفلاحية، كوسق القمح والشعير لمتعاملين أوروبيين إنما يكون بسعر الأمراء، الذي يفرض في ظروف سياسية واقتصادية معينة، وتختلف عن سعر السوق. "فمثلا في سنة 1560م كانت شركة الباستيون الفرنسية تشتري قفيز القمح بسعر 6 دنانير من الحكام والمتنفذين، وبـ 4 دنانير من العامة. وفي 1580م كان قفيز القمح في

---

[1]Idem.

[2]Idem.

[3]Ibid, p23.

[4]Ibid ,p25.

[5]J. E d'Aranda, relation de la Captivité et Liberté du Sieur Emanuel d' Aranda jadis esclave à Alger, Présentation de Latifa El Hassar-Zeghari, Casbah, Algérie, 2004, p179.

السوق يساوي 4 أوقية شمسية، في حين كان قايد عنابة يبيعه لنفس الشركة بـ 6 أو 7 أوقية شمسية"[1] في الوقت الذي لم يتجاوز فيه سعر القمح في سوق عنابة وقتها 4.26 أوقية كأعلى سعر سجل حينها[2].

ذلك ما يخص مصادر الكسب المشروعة، أو تلك التي تبدو مشروعة في فلسفة الحكم التركي على الأقل، ويمكن أن نأخذ في الحسبان تلك الأموال التي يتم إخفاءها بين الفينة والأخرى، فكثيرا ما يتم فرار أحد القياد بالمجبى، وهي ظاهرة نجدها تتكرر منذ القرن العثماني الأول في المغارب. فعبد الجليل التميمي يطلعنا على وثيقة من وثائق المهمة دفتري يعود تاريخها إلى سنة 1568م، هي عبارة عن مراسلة همايونية إلى باي تونس، يعلمه الصدر الأعظم فيها أن "المدعو عيسى كان قد عين سابقا حاكما على أحد السناجق (الأوطان) بإيالة الجزائر، ويوجد بذمته أموالا للدولة قام بسرقتها، وبقيت معه ثلاثة أكياس من النقود. وعليه لابد من القيام بحبسه وأخذ كل الأرزاق والأموال الموجودة بين يديه، وإرسالها إلى الباب العالي..."[3].

فمن خلال مصادر وطرائق الكسب التي تقدم شرحها نستطيع أن نعرف حجم الإمكانيات المادية التي تمتع بها الذين تولوا الوظائف المخزنية في الجزائر في أوائل الفترة العثمانية، وخصوصا منهم قياد الجيش، ومن هنا يمكن أن نتساءل عن كمية الثروات التي حققها قياد الجيش؟

المبحث الثاني: ثروات قياد الجيش

من الصعب تقدير أحجام الثروات المكدسة لدى قياد الجيش في القرن العثماني الأول في الجزائر، وقد جمعوا بين أيديهم سلطة الآمر في المحِلة، وفي نوبات العسكر في المدن والأبراج، وعضوية الديوان، والحظوة لدى الأكابر (الباشا وآغا العسكر وبيت المالجي، وبقية الموظفين الكبار)، فضلا عن الحرية الكاملة في المشاركة الاجتماعية والممارسة الاقتصادية، من زواج ومصاهرات، وتملك للعبيد والضياع، وحوانيت التجارة والحرف اليدوية والحمامات، وتجهيز سفن القرصنة، وشراكات ومضاربات ومرابحة.

فمن الناحية الرمزية يترك المسكن انطباعا يوحي بمدى نيل صاحبه للدنيا، فكلما كان فخما، كلما دل ذلك على كبر حجم ثروة صاحبه، وفي هذا الجانب يتحدث مفتدي الأسرى دياغو دو هايدو عن القصور الفخمة

---

[1] أوقية شمسية Ecus Soleil تقدر بـ 3 ليرات فرنسية وهي ما يعادل 32 غرام من الفضة. أنظر: المنور مروش، مرجع سابق، ص83.

[2] مرجع نفسه.

[3] عبد الجليل التميمي، "**عثمنة إيالة الجزائر وتونس وطرابلس على ضوء المهمة دفتري(1559-1595)**"، م.ت.م، ع121، مارس2006، ص45.

في مدينة الجزائر، ويقول عنها أنها كانت "تضاهي في فخامتها ورونقها قصور أثرياء المسيحيين في أوروبا، بشساعة مساحتها، وتأثيثها وبهجتها"[1]. ويسمي ملاكها فيذكر منهم: القايد رمضان السرديني، القايد حاجي مراد العلج الصقلي، والقايد التركي(؟) داوود بن عبد الله، والقايد مامي العلج الإسباني، والقايد الجزائري ذي الأصول المحلية حميدة القشاش، والقايد التركي مصطفى، والقايد حسن غريكو، والقايد محمد ذي الأصول اليهودية[2].

لم يكن للقياد قصورهم الفخمة في مدينة الجزائر فقط، ففي فحوصها وأحوازها وعلى بسيط سهل المتيجة يحبذون امتلاك الضياع والمزارع والأحواش، وفيها يمتلكون قطعان المواشي والسوائم والأنعام، والأمتعة المنقولة. فالقايد رمضان، الذي تولى باشوية الجزائر وتونس، كان يملك ثلاثة قصور بديعة في مدينة الجزائر، ولكنه كان يفضل الإقامة بإحدى مزارعه الواقعة على مسافة أربعة أميال من الجزائر مع مواليه وعبيده[3].

وكان القياد يملكون حتى قطع أرضية في أرقى أحياء المدينة، وقد تصرفوا فيها بالبيع، مما يوحي بزيادتها عن حاجتهم. فحسب ما أورده ألبرت دوفو بشأن المنشآت الدينية في مدينة الجزائر، فإن الكثير من القطع الأرضية ذات الموقع الممتاز كانت ملكا لقياد كبار، فمثلا، اشترى حسن الحلاق بن عبد الله قطعة أرض من القايد عصمان بن موسى البيت المالجي بباب البحر بالقرب من مدرسة مولاي بوعنان سنة 995هـ/1586-1587م[4].

وتعطينا ظاهرة تَملُّك العبيد دليلا قويا على ثراء قياد الجيش الفاحش، فحسب الباحثة الواليش فتيحة فإنه يمكن قياس مرتبة الفرد الاجتماعية ووضعيته الاقتصادية من خلال ما يملكه وما يقتنيه من عبيد وإماء، من حيث الكم والنوع. وقد لاحظت الباحثة أنه بقدر اقتراب الفرد من هرم السُّلطة بقدر ما يرتفع عدد امتلاكه للعبيد، وحيث تهيمن فئة الإداريين والعسكريين على مجتمع تحكمه النزعة الأوليجارشية، سيكون

---

[1]F. d de Haedo, Topographie…, p261.

[2]Idem.

[3]A. Devoulx, «**Les Edifices religieuse de l'ancienne régence d'Alger** », In: R.A, N° 14, A 1870, p187.

[4]A. Devoulx, Les Edifices religieuse de l'ancienne Alger, Typographie bastide, Alger, 1870, p140.

للقياد حتما مكانتهم المهمة في السلم الاجتماعي[1]. وإذا تفقدنا ممتلكات قياد الجيش من العبيد، ووضعيتهم (القياد) بين المعتقين في القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن الذي يليه، نعلم ما لهؤلاء الموظفين من قدرة اقتصادية ومكانة اجتماعية.

يتحدث إمانويل داراندا في مذكراته عن ممتلكات مالكه القايد محمد شلبي من العبيد، وكثرة تعدادهم وتنوع أصولهم الأوروبية[2]. ونفس الملاحظة أوردها هايدو بخصوص القايد رمضان الذي كان يملك الكثير من الموالي والعبيد[3]. ذلك أن امتلاك العبيد وعتقهم كانت ممارسة مقصودة تهدف إلى إثبات المكانة الاجتماعية، والتعبير عن التفوق والقدرة الاقتصادية. كما يهدف العتق إلى الظهور بمظهر السيد الخير، صاحب الأفضال؛ إذ ينتقل العبد من الاسترقاق إلى حالة أقل منها هي الزبائنية[4]. مثلما تعتبر الظاهرة إحدى أهم الأنشطة التجارية الرائجة وقتها، والتي تدر أرباحا وفيرة، وهي ظاهرة تقتضيها الحاجة المُلِحة إلى اليد العاملة في المهن المُنحطَّة.

وإذا كانت الثروة تتضح من خلال ما ينفقه المرء على دنياه، فإن الإنفاق على الآخرة أيضا دليل على القدرة المالية؛ حيث يرجو الأثرياء الحسنة الجارية من خلال بناء الأسبلة والبيمارستانات، والأضرحة والمساجد التي تخلد ذكرهم في الدنيا، وتحفظ ماء وجههم في الآخرة. ففي القرن السادس عشر(16م) بُني على الأقل مسجدين من قبل قايدين شهيرين. الأول هو مسجد صفير بن عبد الله سنة 1534م، وتم بناؤه في ظرف تسعة أشهر لا أكثر، وعُلِّقت على بابه العبارة التالية: "هذا مسجد عظيم ومقام كريم أسس على التقوى بناؤه، وارتسمت على السعادة والتوفيق أرجاؤه، أمر ببنائه الفقير إلى مولاه مملوك مولانا السلطان المعظم خيرالدين أيده الله ونصره، وهو عبد الله صفر غفر الله دنبه"[5]. وصفير بن عبد الله هذا لم يترك من الورثة غير أخيه داوود، لذلك لا يستبعد أنه بنى المسجد من حر ماله. وهناك مساجد بنيت من قبل قياد

---

[1] الواليش فتيحة، "**فئة المعتقين بمدينة الجزائر نهاية القرن 18م إلى منتصف القرن 19م من خلال وثائق المحاكم الشرعية**"، أعمال المؤتمر التاسع للدراسات العثمانية، أيلول 2000م، العائلة والمهمشون في العالم العثماني؛ النساء والأطفال والفقراء، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، أوت 2002، ص186.

[2] J. E d'Aranda, op.cit , p165.

[3] F. d de Haedo, Histoire de rois d'Alger, p193.

[4] E. Norbert,La société du cour, Calnann, Levy, 1974, p34.

[5] F. d de Haedo, Histoire de rois d'Alger, p188.

جيش في مدينة الجزائر خلال القرن السادس عشر (16م)، أو شاركوا في بنائها بوقفيات عقارية بنيت عليها. وفيما يلي نقدم أمثلة للتوضيح:

– بنى القايد الكبير حاجي بشير بن علجية المدعو حاج باشا، خليفة البايلرباي حسن آغا، جامع زنقة الجنايز سنة 1545م، بعد أن ابتاع منزلا وقطعة أرض[1].

– ابتنى القايد علي(؟) سنة 960هـ/1554م الجامع المعروف باسمه بالقرب من زاوية الشيخ سيدي والي دادا بشارع الديوان، وهو المسجد الذي حُوِّل إلى مقر جمعية أخوات القديس جوزيف التبشيرية سنة 1841م[2].

– تنازل القايد محمد العباد بن عبد الله العلج عن قطعة أرض بباب البحر من أجل توسعة المدرسة العنانية، وذلك سنة 1067هـ/1656م[3].

ونظرا لصعوبة ضبط ممتلكات القياد، ناهيك عن حجم ثرواتهم، نقتصر على اختيار قياد نالوا حظا وافرا من الثروة؛ إذ نعرض معلومات تتعلق بثرواتهم ومصادرها، وقد فضلنا اختيار عناصر تتوزع على أهم عوامل الثراء، الوراثة وعوائد المنصب والنشاط التجاري، وقد رتبناهم حسب حجم ثرواتهم كما يلي:

القايد داوود:

التحق القايد داوود بأخيه صفير بن عبد الله لينضم للوجق وهو لا يزال حَدَث السن. انخرط في فرق الصبايحية الفرسان، واستفاد جيدا من مكانة شقيقه القايد الكبير، باعتباره مملوك خيرالدين بربروس، ومقرب جدا من أبرز قياد الجيش أعلام عصر التأسيس. استطاع أن يحظى بمصاهرة القايد الشهير يحي، وذلك عبر زواجه من ابنته الوحيدة (لالا عائشة) ما سمح له كي ينفرد بوراثة تركته الكبيرة. مثلما ورث ثروة أخيه صفير الذي لم يترك عقبا بعده[4].

في أواخر العقد الثامن من القرن السادس عشر (16م) كان داوود أحد أعضاء زمرة الباشا حسن فينيزيانو، صنيعة الرايس المشهور علج علي سكندريزا؛ إذ نجد القايد داوود يطاله تحقيق مبعوث السلطان جعفر باشا، فيسجن على إثر ذلك ثم يعفى عنه. وقد عرف عنه ثراءه الفاحش، حتى يذكره هايدو دائما تحت

[1] A. Devoulx, «**Les Edifices religieuse de l'anciennes Alger**», p126.

[2] Ibid, p140.

[3] Ibid, p173.

[4] F. d de Haedo, Topographie, p189.

صفة(الثري جدا)، ويورده ضمن ملاك القصور الفخمة في إقامة الأكابر بمدينة الجزائر[1]. ففي سنة 1581م وضع بيت المال أراضي وسواقيها وماشيتها(86 بقرة)، وأدوات وتجهيزات الحرث، وضعهم للبيع في المزاد العلني، ولارتفاع قيمة المعروضات امتنع كل الناس عن المشاركة في المزاد، فبيعت في الأخير للقايد داوود بمبلغ 5175 دينار خمسيني[2]، وهو مبلغ ضخم لا يملكه إلا قلة من سكان مدينة الجزائر وقتها. ما يدل على الثراء الفاحش لهذا القايد.

القايد محمد الروشو:

اشتهر القايد محمد الروشو باسم القايد مامي، تولى عدة مناصب عليا في حكومة الإيالة، منها آغا الانكشارية. صاهر أحد أشهر رياس قرن القرصنة؛ إذ تزوج إبنة الرايس الكبير رمضان قطانيا. وترك الروشو تركة اقتسمت بين أبنائه، هي عبارة عن متاع منقول وعقارات في مدينة الجزائر وخارجها؛ حيث باع ورثته متاعا منقولا بقيمة 15287 دينار خمسيني، هي عبارة عن مواشي وسوائم في حوش بسهل المتيجة. كما بيعت دارا يملكها بـ6000 دينار خمسيني، وأخرى ابتاعها ورثته بعد وفاته بست سنوات بلغ ثمنها 6900 دينار خمسيني. وبقي لهم من الدور ما هو مشاع بين الورثة، واحدة في حي إقامة الأكابر بالبهجة، والأخرى قرب دار الإمارة بحي بيالي، وشراكة في حمامين كبيرين بالمدينة، وحوش بإسطبلاته ومزارعه، في وطن بني خليل بالمتيجة[3].

القايد علي بتشين:

هذا القايد هو أحد عتقاء التاجر الكبير خوجة بيري، أو ابنه القايد فتح الله، أصله من كورسيكا. تولى قيادة نوبة عنابة وإدارة مدينتها خلال الفترة الممتدة من 1580 إلى 1599م، وهو تاريخ وفاته. عده هايدو ضمن قائمة أكثر قياد الجيش ثراء في الإيالة سنة 1581م[4]. عندما كان علي بتشين قايد لمدينة عنابة اشترى بادستان مدينة الجزائر، ابتاعه إياه الباشا حسن فنيزيانو، الذي يبدو أنه كان ضمن زمرته، وقد بلغ سعر الكور بحوانيته الستة والثلاثون ومخازنه وطابقه العلوي، بمبلغ 27 ألف دينار خمسيني[5].

---

[1] Ibid, p87.

[2] المنور مروش، مرجع سابق، ج1، ص254.

[3] مرجع نفسه، ص273.

[4] Ibid, p63.

[5] ورد ذكر علي بتشين هذا باسم "أبو الحسن علي " ضمن عقد تمليك بالشراء للبادستان المذكور مؤرخ في 10 دي الحجة 991هـ. الأرشيف الوطني الجزائري، ع23، م3، و47، سنة 1583م .

وكانت لهذا القايد معاملات تجارية مع كبرى الشركات الفرنسية، مثل شركة لانش التي باعها سلعا بقيمة 3000 أوقية بين 1590 و1593م. توفي هذا القايد قبل سنة 1599م دون أن يترك عقبا، فآلت ثلث ثروته لخمسة من عتقائه، حسب عقد وصية تركه، واقتسم الباقي أخته وأسرة معتقه فتح الله بن خوجة بيري[1].

القايد رضوان بن عبد الله:

اسمه الأصلي جاكوب فونتي، ينحدر من بلدة سفالو Cefalu بصقلية. يبدو أنه أسر من قبل رياس طرابلس الغرب. انتقل إلى الجزائر برفقة محمد تكا أوغلو (تكليرلي)، الباشا المرفوض الذي استخلف حسن قورصو. وهناك في مدينة الجزائر أعتقه وقلده مسؤوليات في قيادة فرق الصبايحية. تزوج ابنة القايد العلج جعفر قطانيا[2]. ولم يرد اسم القايد رضوان بن عبد الله في قائمة هايدو لكبار القياد الأثرياء، ولكنه ورد في كثير من نصوص عتق لعُلُوج نجدهم فيما بعد يتولون مسؤوليات كبرى في حكومة الإيالة. اشترى هذا القايد دارا في بلدته سفالو لمصلحة أخته كاترينا فونتي، التي يبدو أنه بقي على اتصال بها. وترك ثروة طائلة أوصى بجزء منها لعتقائه قبل وفاته سنة 1608م[3].

عائلة بن حسين:

قدمت الباحثة الفرنسية إيزابال قرانقو I. Grangaud، بالاعتماد على وثائق المحكمة الشرعية، لمحة في عملها حول تاريخ قسنطينة الاجتماعي، حول التغول المالي الرهيب لمجموعة من قياد الجيش في أواخر القرن 16م. فبعد تعيين القايد خضر على رأس نوبة قسنطينة سنة 1581م بادر إلى إنشاء عصبة تكونت من مجموعة من قياد الجيش: القايد جعفر، القايد فتوح والقايد مامي، والقايد محمد خوجة بادجاق، والقايد محمد بن حسين. وفي قسنطينة عقدت بين هؤلاء الأربعة عديد الصفقات التجارية، تضمنت بيوع عقارات داخل المدينة وخارجها. وقد استفاد القايد بن حسين من هذه الصفقات بفضل مصاهراته، وظروف أخرى أقصت خضر باشا وباقي القياد بفعل الموت وعدم ترك عقب من الذكور[4].

---

[1] المنور مروش، مرجع سابق، ج1، ص174.

[2] مرجع نفسه، ج2، ص183.

[3] P. Grandchamp, op.cit, p92.

[4] Ibid, p210.

وبفضل استمرار توارث اولاد بن حسين لوظيفة قايد الجيش استحوذوا على صفقات عقارية أخرى، وحازوا على ملكيات مهمة في قسنطينة وحتى في مدينة تونس. فقد أحصت الباحثة المذكورة (29) وثيقة تمليك لعقارات كبرى داخل المدينة تعود للعائلة. و(49) وثيقة تخص عقارات خارج المدينة، أغلبها تخص أراضي زراعية شاسعة. وتحضر أسماء أفراد العائلة ضمن عقود ملكية بالشراكة، أو عقود وقف في مئات الوثائق، تخص جنانات(بساتين أشجار مثمرة) بفحص المدينة أو أراضي زراعية. ونظرا لكثرة أملاك هذه العائلة في قسنطينة فقد شاع مثل يضرب في المدينة وجهاتها للدلالة على ذلك، فيقال: "السماء لله والأرض لبن حسين"[1]. ولا تزال العائلة تهيمن على ملكيات الأرض بفحوص قسنطينة وحوض السمندو إلى يومنا هذا.

خلاصة القسم:

إن قواد الجيش في القرن 16م هي ظاهرة تستحق أن تفرد لها دراسة متخصصة، نظرا لأهميتهم البالغة، كعناصر عسكرية حملت على عاتقها مهمة تشكيل إيالة في عمق أهلي معقد جدا. وأظهرت حراكا سياسيا إلى جانب نشطاء البحر. ثم تحولهم إلى فئة اجتماعية شاركت بحجم وافر في الثروة والكسب في مدينة الجزائر. كما أن نهاية هذه الفئة في منتصف القرن 17م، تعكس تحولات سياسية مهمة، وأخرى ثقافية حضارية.

[1] Ibid, p211.

القســم الثاني

قيـــاد الأوطـــان وصلاحياتهم

الفصل الأول: الأوطان والهيكلة الإدارية

الفصل الثاني: الشيوخ أعوان القياد

الفصل الثالث: صلاحيات قايد الوطن

توطـئــة:

لاحظنا فيما سبق كيف ساهم نجاح قياد الجيش في القرن السادس عشر(16م) ومطلع القرن السابع عشر(17م) في تفعيل سلطة الإيالة على الفضاءات الريفية، وعلى البلدات والموانئ. وكيف أستطاع القياد أن يحرزوا حظا وافرا من الجاه السياسي والمكانة الاجتماعية والوضع المادي المريح جدا، حتى نافسوا الرياس في حكم الإيالة. وكلها عوامل ستساهم في تطور الوظيفة واستعمالات اللقب على نحو يراعي التحولات الحاصلة سياسيا واقتصاديا. وضمن هذا القسم من البحث سنحاول الكشف عن وظيفة قايد الوطن باعتبارها نظاما مؤسساتيا، يختص بالممارسة الإدارية والجبائية والأمنية، ويعكس شبه انفصال عن الأجهزة العسكرية، على عكس ما كان عليه حال قياد الجيش. وانطلاقا من كون القياد(بعد أن اقتطعت منهم مهام العسكرة) هم حكام مقاطعات إدارية، أنيطوا بمهمة فرض سلطة الدولة على المجال الخاضع في محاولة لترتيب ميكانيزمات الهيمنة الترابية، فإن هذا العمل لا يستقيم دون تسليط الضوء على التقسيمات الإدارية، والتعريف بالمَشيَخة كمؤسسة داعمة للقياد في الفضاءات الريفية. ومن أجل تقديم صورة أوضح حول هذه الوظيفة وجب التطرق للصلاحيات المخولة للقياد. وسنسعى للإجابة على التساؤلات التالية في هذا القسم من البحث:

هل يمكن اعتبار وظيفة قايد الوطن مؤسسة إدارية أم هي جهاز حكم تقليدي؟ وما مدى نجاح الأتراك العثمانيون في تفعيل سلطتهم من خلال هذه الوظيفة التي حافظوا عليها، مع وظائف أخرى بقيت من مجموع الموروثات المحلية الإدارية؟ وكيف استغلت في التقسيم الإداري والتوزيع القطاعي للأعباء الإدارية؟ وما هي الصلاحيات المخولة لقياد الأوطان من أجل أداء امثل لمهامهم؟

الفصل الأول: الأوطان والهيكلة الإدارية –حدود المجال–

نحاول ضمن هذا الفصل أن نزيح تلك الهالة من الغموض التي تغطي على تطور وظيفة القايد من العسكرة للجباية، والممارسة الإدارية. فنوضح التقسيمات الإدارية للبايليكات ونعرف بأهم المقاطعات الإدارية(الأوطان) التي يديرها قيادا. كما نشرح حدود الأوطان بأبعادها الاجتماعية والترابية الإقليمية، ونحاول التأثيل للفظة وطن باعتبارها المجال الخاضع لسلطة وصلاحيات هذه الوظيفة.

المبحث الأول: إشكالية تطور وظيفة القايد في القرن17م.

يصعب تحديد تاريخ زمني مضبوط لمعلمة تحوُّل وظيفة القايَد من المهام العسكرية إلى مهام الإدارة والجباية، نظرا لصمت المصادر التاريخية، بما في ذلك كتابات الرحالة ومفتدئي الأسرى الأوروبيين، وكذلك ندرة الوثائق الإدارية التي تخص القرن السادس عشر(16م) والنصف الأول من القرن السابع عشر(17م).[1] كل ما تشير إليه القرائن التاريخية هو بداية بروز مظاهر تطور منذ منتصف القرن السابع عشر تقريبا طرأت على استعمال اللقب القايد في نظم الإيالة ومصطلحاتها الإدارية.[2]

يبدو التطور للوهلة الأولى أنه مجرد تحول في العرف اللغوي والاصطلاح المعمول به، غير أن التمعن في الفروق في استعمالات اللقب بين العهد الأول والثاني يكشف عن تحول دلالي يأخذ بعدا وظيفيا؛ فاللقب آغا "الذي كان يطلق على واحد من مجموع القياد كدلالة على تولية القيادة العامة للجيش، صار يطلق أيضا على بعض ضباط الجيش القدماء، كما يطلق بصفة وظيفية على أقدم عنصر في نوبة الجند المستقرة في المدن أو الأبراج"[3]، وهو الذي يتولى قيادتها حسب نظام الانكشارية الذي يراعي مبدأ الأقدمية في تدرج المراتب والمسؤوليات.[4] لقد أصبح لقب "قايد" لا يطلق على من يقودون الجيش سواء على مستوى الحاميات

---

[1] إن أهم الوثائق التي يمكن الاعتماد عليها في بحث النُظُم الإدارية هي تلك الوثائق القضائية الخاصة ببيوع الأراضي والعقارات في مدينة الجزائر وسهل المتيجة؛ إذ تحتل جماعة القياد الكثير من حالاتها، خصوصا تلك التي تتعلق بشراء وبيع أراضي زراعية بسهل متيجة، وترجع أهمها إلى سنة 1558م. أنظر: الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات البايليك، علبة 09، ص14،13،12،11.

[2] MEROUCHE(L), Recherches sur l'Algérie Ottomane, Monnaies prix, revenues (1518-1830), Ed. BOUCHENE, 2002, p202.

[3] سعيد شريدي، مرجع سابق، ص52.

[4] إبراهيم خليفة حماش، مرجع سابق، ص101.

المستقرة (النوبة) أو على مستوى الحملات الموجهة (المحِلة)، وحل لقب الآغة محله، وأصبح من الشائع "آغا النوبة" بدلا من" قايد النوبة " "وآغا المحِلة" بدلا من "قايد المحِلة".[1] ومن الأمثلة على ذلك آغة نوبة برج تمنفوست، آغة نوبة بجاية، آغة نوبة برج حمزة، آغة نوبة قسنطينة، آغة نوبة القل، آغة نوبة عنابة، آغة نوبة تنس، أغة نوبة بسكرة، أغة نوبة تلمسان ...الخ. فاللقب آغة/آغا سيستمر منذ مطلع القرن 17م لقبا لأعلى الرتب العسكرية في الجيش العثماني، وسيحمل هو الآخر مدلولات فخرية، شريطة أن يكون حامله قد تقلد الرتبة في مساره المهني، لينتهي إلى صفة معزول آغا، فيلازمه اللقب حتى لو اشتغل بعدها في أحط المهن، أو احترف حرفة بسيطة في مدينة الجزائر.

لقد خضعت الإدارة والنظام العسكري في الجزائر لعملية تتريك[2] تدريجي، تمت بطريقة تلقائية ناتجة عن عوامل مختلفة، منها تواصل عمليات تجنيد المتطوعين من أناضوليا، وازدياد العناصر الجديدة في الوجق على حساب العناصر القديمة التي شاركت في جهود عصر التأسيس. وبالتالي تضاؤل أولئك الذين نشأوا وترعرعوا ضمن الزمر العسكرية التركمانية المرتزقة في الديار المغاربية. فمالت الموازنة في التأثير لصالح الكفة الأكثر عددا، والأقرب في ثقافتها ولغتها لنظم الآستانة واصطلاحاتها. فضلا عن إصرار السلطان على إرسال بايلربايات الإيالة وباشواتها من الآستانة (الباشوات الثلاثيين). وكلها ظروف ستفسح المجال أمام تصاعد المظاهر الحضارية التركية، فتشيع نظم المركز العثماني واصطلاحاته الإدارية، ويتم الاستعاضة عن الموروث المحلي الذي تم الحفاظ عليه من قبلُ، من باب ترك الوضع على حاله، وأبرزه وظيفة ولقب القايد.

إن خاصية غياب مراسيم أو قوانين مُحيِّنة للتسيير الإداري، التي تميز الحكم العثماني بالجزائر، تحيل هالة من الغموض على ما حدث. فقط نعرف أن التحول قد حدث تدريجيا ولكننا لا ندري هل حدث ذلك طبقا لمراسيم أو قوانين، لأن كل المؤشرات تدل على غياب تقنين إداري، خاصة ما يتصل بألقاب الموظفين والمصطلحات الإدارية، هذه الأخيرة كانت وقتذاك خاضعة للثقافات السائدة، والأعراف اللغوية. كما أن بعض المصادر استمرت لمدة حوالي نصف قرن تطلق على رؤساء الجند إضافة إلى لقب قايد لقب آغا أيضا، مثل القايد رمضان بن حسين الذي كان يطلق عليه في أوائل القرن السابع عشر (1603م) لقب قائد، ويذكر أحيانا باسم رمضان آغا، ومثله كان أخوه القائد رجب،[3] والقائدان جعفر ورمضان اللذان تولا مهمة إخماد ثورة

---

[1] سعيد شريدي، مرجع سابق، ص52.

[2] يفضل عبد الجليل التميمي مفردة "عثمنة" بدلا من "تتريك" انظر: عبد الجليل التميمي، "**عثمنة إيالة الجزائر وتونس وطرابلس على ضوء المهمة دفتري(1559-1595)**"، ص45.

[3]GRAMMONT (J. B de), Op. Cit, p67.

ابن الصخري في بايليك[1]الشرق في أواسط القرن السابع عشر(17م)؛ إذ نعدهما حالة أخيرة تحمل سمات العصر الأول، مع الإشارة إلى احتمال بقاء بعض مميزات الظاهرة في بايليك الغرب. واستمرارها إلى غاية سقوط الإيالة؛ إذ بقي يطلق على قياد المخزن والدواوير والبرجية لقب آغا رغم أنهم من الأهالي،[2] وبالتالي عدم انخراطهم في سلك الجندية الذي يتيح اللقب.

وإذا كان التحول قد حدث فعلا وأصبح واضحا منذ منتصف القرن السابع عشر(17م) بعد مرحلة تغيُّر وتبدُّل تدريجي غامضة، لم تخضع لإجراءات واضحة أو قوانين صريحة، وإن خضعت فهي ليست في متناول مؤرخ اليوم، لندرة الوثائق التي يمكن الاعتماد عليها، والتي تخص فترة التحول والتطور في النصف الأول من القرن 17م. وهو ما يدفعنا إلى التساؤل عن العوامل والأسباب الكامنة وراء هذا التحول في وظيفة القائد من مهام العسكرة إلى مهام الجباية؟.

منذ أواخر القرن السادس عشر(16م) بدأت العناصر التركية القادمة من مدن الأناضول في إطار عملية التجنيد تتغلب عدديا على العناصر ذات الأصول الأوروبية والأندلسية في الوجق.[3] حيث سن الباشا محمد بن صالح رايس قرارا يمنع تجنيد غير الأتراك في الجيش، وذلك في سنة 1568م.[4] وأصبح لعمليات الدفشرمة (التجنيد) وكلاء دائمون في مدن السلطنة بالأناضول مثل: إزمير، إسطنبول، قرة حصار ...

---

[1]بايليك: هو مصطلح تركي مركب من باي وهي "**بك**" في اللغة التركية بمعنى أمير واللاحقة "**لك**" التي تستخدم في اشتقاق الأسماء والصفات في اللغة التركية، وصواب اللفظة في اللغة التركية "بكلك" بنطق الكاف الأولى ياء. ويقصد بها في حالة الاسم معنى الإمارة، وفي حالة الصفة أميري، حكومي وعمومي أي تابع للدولة. ويستدل على هذا المصطلح في المشرق بلفظ "ميري" وفي بلاد المغرب بلفظ مخزن. خليفة حماش، وثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، منشورات جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ج1، قسنطينة، 2013م، ص321.

[2]تذكر المصادر الخاصة بتاريخ بايليك الغرب وظائف آغا الدواوير وآغا الزمالة، وكثيرا ما يقرن اللقب آغا بكلمة قايد. وما يثير الملاحظة أن من تولوا هذه الوظائف ليسوا أتراكا بل ينتمون إلى عائلات مخزنية، أنظر: بن عودة المزارى، طلوع سعد السعود، ج2، ص203.

[3]اعتمادا على العينات الإحصائية التي أوردها المنور مروش فإنه ومنذ بداية النصف الثاني من القرن 17م بدأ واضحا تراجع أعداد العُلُوج بين أثرياء الجزائر آنذاك، وإن قام بالعمل على الأملاك والحبوس، فإن ذلك يمكن الأخذ به بالنسبة لموضوعنا، لأن الثري عموما هو الأكثر تأثيرا في ثقافة الدولة. أنظر:

MEROUCHE (L), Op. Cit, p205.

[4]BEN MENSOUR (A.H), Op. Cit, p205.

وغيرها. يسهرون على تجنيد الشباب التركي وإرسالهم إلى الجزائر للانخراط في الجيش الانكشاري، فتزايدت أعدادهم وحملوا معهم الثقافة التركية (اللغة والتقاليد).[1]

وإذا كانت ظاهرة شيوع الألقاب والمصطلحات الإدارية التركية، وتطبيق النموذج الانكشاري العثماني بحذافيره على نظام الجيش في الجزائر هي الأسباب وراء الاستغناء عن تلقيب قادة الجيش بلقب"قايد" واستبداله بلفظة "آغا".[2] فما هي الأسباب وراء إبقاء الأتراك على لقب القايد؟ حيث أطلق على موظفين ذوي صلاحيات إدارية يتولون مهمة تمثيل السُلطة المركزية في المدن البعيدة وفي الأرياف، ويشرفون على الأعمال الجبائية؟ أو بالأحرى: لماذا تحول القايد من مهام العسكرة إلى مهام الجباية؟ ولماذا لم يستعمل لقب "خوجة" التركي أو اللقب "حاكم" أو "عامل" خصوصا وأن هذه الألقاب تحمل دلالة إدارية كما عرفت في نُظُم الحضارة الإسلامية، أما لقب القايد فيكتسي دلالة عسكرية؟.

لقد نجح قواد الجيش في إخماد ثورات الأهالي في المدن والأرياف (مملكة كوكو في منطقة القبائل بزعامة ابن القاضي وقلعة بني عباس)، والقضاء على أشكال الولاء للممالك السابقة (بني زبان في تلمسان وأطرافها، وبني حفص في تونس وقسنطينة). واستطاعوا أن يُخضعوا جل المدن والقرى الداخلية وأحوازها مثل: تلمسان، قسنطينة، بسكرة، تبسة، زمورة، القل، عنابة، مستغانم، تنس ...الخ. وأثبتوا كفاءة عالية في اقتطاع الضرائب، وحققوا لأنفسهم ثروات كبيرة، في الوقت الذي كانت فيه خزينة الإيالة في غنى عن الضرائب، بفضل عوائد الجهاد البحري. ومن جراء تلك الأعمال والمهام التي تولاها قواد الجيش اكتسب لقب القايد –كما ينطق بالقاف البدوية والهمزة المضمرة– دلالة قوية تؤدي معنى القدرة على اقتطاع الضريبة من العرب، ومراقبة حركات التمرد ومعاقبة الثائرين وإخضاع الممتنعين.[3]

إن رسوخ لفظة "قايد" في الأذهان على تلك الصورة هو الذي جعل الأتراك يحتفظون بها في نظامهم الإداري، ويستغلونها مجددا لتحقيق مشروعهم الرامي إلى الاستقرار في داخل البلاد، بعد أن تراجعت عوائد البحر منذ بداية النصف الثاني من القرن السابع عشر. وازدادت الحاجة إلى الضرائب لتدعيم خزينة الدولة.

---

[1]DAN (P), Op. Cit, p236.

[2] سعيد شريدي، مرجع سابق، ص55.

[3]MEROUCHE (L), OP. Cit, p276.

وتولى البايات في المقاطعات مهمة إخضاع الأرياف وتقسيمها إلى أوطان، وتعيين موظفين ذوي صلاحيات إدارية على كل وطن، يلقب كل واحد منهم بلقب القايد.[1]

ترى: على أي أساس تم هذا التقسيم؟ ومن هؤلاء الموظفين؟ كيف يختارون؟ وما هي صلاحياتهم؟ وما المهام التي أوكلت إليهم؟ وهل يتساوون في ذلك؟.

المبحث الثاني: التقسيمات الإدارية

عملت حكومة إيالة الجزائر منذ عهد الباشاوات الثلاثيين في أواخر القرن السادس عشر(16م) على تحقيق الاستغلال الأمثل للطاقات الأهلية لصالحها، عن طريق تفعيل سلطتها في المدن والأرياف على كامل فضاء الجزائر الحالية. ولظروف سياسية واجتماعية وأخرى جغرافية لم تتمكن حكومة الأتراك من تحقيق ذلك، رغم المحاولات المتكررة، واكتفت بفرض سيطرتها وسلطتها المباشرة على المدن وأحوازها، وبعض القبائل التي تستوطن أراضي سهلة المنال، بفضل المراقبة المستمرة، وفرض رموز الولاء. وتسمى هذه المناطق في الاصطلاح اللغوي للكتابات التاريخية المهتمة بتاريخ المنطقة: "بلاد الرعية".[2]

وإذا كان الوضع الثقافي والسوسيولوجي في الحواضر ملائما لفرض نمط إداري ترابي ينأى عن النزعة العصبية المفعمة بالروح القبلية، فإن قبائل الرعية قد أذعنت وتلاشت اللُّحمة العشائرية التي كانت تدفعها للتمنع، بفعل خضوعها المباشر لنظام السُّلط السابقة، ثم سياسة سلطة الإيالة في مراحل نشأتها الأولى؛[3] "إذ لم تعد القبيلة هي الحيز الاجتماعي والسياسي؛ بل أصبح تلاحم وانسجام مجموعاتها يرتكز على الظروف المعاشية والعلاقة التي تربطها بالسُّلطة، لا على الأصل المشترك أو الانتساب العرقي."[4] فتحولت إلى مجموعات إدارية تخضع مباشرة للسُّلطة السياسية القائمة بواسطة موظفين أتراك، يطلق على كل واحد منهم لقب القايد.

لقد تعاملت السُّلطة مع القبائل الكبرى وبعض الاتّحادات القبلية الموالية أو تلك المستعدة للتعاون وتأدية المطالب المالية اللازمة، دونما خضوع أو إذعان تام،[5] لتمتعها بمنعة جغرافية، والتحام وتآزر يجنبانها

---

[1]BEN MENSOUR (A.H), Op. Cit, p107.

[2]نصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ؛ العهد العثماني، م.و.ك، الجزائر، 1984م، ص108.

[3]CARETTE et WARNIER, Description et division de L'Algérie, Librairie de l'Université Royale de France, 1847, Paris, p26.

[4] مرجع نفسه .

[5]BAUDICOURT(L. de), La guerre et le Gouvernement de l'Algérie, Paris, 1853, p271.

المراقبة الفعلية والمباشرة. فتضطر السُّلطة إلى الحفاظ على وضعها كما هو، وعدم المساس بنُظُمها المحلية وتكتفي باقتطاع رموز الولاء، بواسطة التعامل مع زعمائها المحليين المعروفين باسم المشايخ في شكل تحالف.[1] ويستمد شيوخ هذه المجموعات نفوذهم بأطر مختلفة، سواء لطابعهم الديني كالمرابطين شيوخ الطرق الصوفية في بايليك الغرب مثل أولاد سيدي الشيخ، وشيوخ قصر الطير في الجنوب القسنطيني، أو لنسبهم الشريف كما هو الحال في منطقة القبائل الزواوة مثل بني زعموم، وأولاد مقران بمجانة ثم بجاية، أو لكفاءتهم الحربية ومقدرتهم على التجنيد مثل مشايخ بايليك الشرق كشيوخ الحنانشة، شيوخ بلزمة، عائلة أولاد بوعكاز.[2]

تسعى السلطة لكسب ولاء هذه المشايخ لها، فتتقرب إليهم بواسطة الإعفاء من المطالب المخزنية، وتقديم الهدايا وفرمانات التولية مقابل خدمات محدّدة، مثل تأمين الطرق، وجمع الضرائب من العشائر التابعة لها. وبذلك أصبح هؤلاء الشيوخ واسطة بين الأهالي البعيدين عن سلطة البايليك، وأداة طيعة يستخدمها الحكام في بسط نفوذهم غير المباشر على المجموعات القبلية التي يصعب إخضاعها.[3] أما بلاد السيبة أو القبائل الممتنعة، المتحصنة بالجبال أو المتنقلة عبر الصحراء، فلم تكن محل مراقبة السُّلطة إلا بواسطة المحلات الموسمية والطارئة، المدعومة بفرسان المخزن والقبائل الحليفة. وفي هذه الحالة تكون عرضة للنهب والتخريب واستباحة أملاكها. كما يتم إقرار حاميات عسكرية وعشائر مخزنية قريبة منها، ترصد حركتها وتحمي الطرق والمعابر المعرضة لهجماتها.[4]

لم يكن الولاء للسلطة من قبل القبائل المتحالفة مستقرا دائما؛ إذ يحدث وأن تثور بعض القبائل وترفض تقديم المطالب المخزنية فتشن عليها حملات انتقامية لإخضاعها أو إعادتها إلى ما كانت عليه، عن طريق تغيير قياداتها المحلية، مثلما فعلت مع النمامشة في منتصف القرن السابع عشر (17م)، عندما ثار أولاد بن الصخري في بايليك الشرق. كما يحدث وأن تتدخل السُّلطة لتغيير شكل التعامل مع بعض القبائل على نحو

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديثة والمعاصرة، م.و.ك، الجزائر، 1988م، ج2، ص279. وكذلك: جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة في بايليك الشرق الجزائري من القرن 10 هجري إلى القرن 13 هـ(16-19م) دراسة اجتماعية سياسية، مذكرة ماجيستير في التاريخ، جامعة قسنطينة، 1992م، ص82.

[2] CARETTE et WARNIER, Op. Cit, pp23-25.

[3] نصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، مرجع سابق، ص122.

[4] سعيد شريدي، مرجع سابق، ص55.

تصبح فيه محل مراقبة فعلية ومباشرة بواسطة فرض قايد تركي عليها، مثلما حدث مع قبيلة الحراكتة في جنوب شرق قسنطينة،[1]وقشتولة في بلاد القبائل من إقليم دار السلطان.[2]

أما القبائل الممتنعة فيحدث وأن تُشَنَّ عليها حملات استفزازية استنزافية لمدة طويلة، تفقدها إمكانات الرفض، فتتحول إلى قبائل خاضعة مثلما آلت إليه قبائل بني ورجلان في الصحراء منذ عهد صالح باي قسنطينة، وقبائل جبل عمور في عهد محمد الكبير باي الغرب.[3] وذلك كله مرهون بمدى قوة رجال السُلطة واستعدادهم لتفعيل أعمال الدولة. وهو ما نتج عنه ظهور بعض الأوطان واختفائها أحيانا أخرى. وبمرور الزمن ازداد عدد الأوطان الخاضعة للقياد، نتيجة لاستمرار التوسع والاستقرار الإداري مثل: وطن الأوراس، وطن بابور، وطن الشقفة، في عهد الحاج أحمد باي.[4]

بدأت السُلطة المركزية في مدينة الجزائر منذ منتصف القرن السادس عشر(16م) تمنح لقواد نوبات بعض المدن المهمة في الجهات البعيدة عن عاصمة الإيالة صلاحيات إضافية، يشرفون بموجبها على تسيير أجهزة البايليك في نواحيهم، مثل قايد نوبة قسنطينة في الشرق(1567م)، وقايد نوبة مازونة في الغرب (1565م) وقايد نوبة التيطري بأطراف مدينة المدية إلى الجنوب(1572م).[5] وتدريجيا أصبح لهؤلاء القياد سلطات واسعة، جعلت مراكز نوباتهم تتحول إلى عواصم لمقاطعات إدارية، يطلق على كل واحد منها اسم بايليك، وأخذت هذه التسمية من اللقب الجديد الذي أطلق على القايد الذي يتولى أمر تلك النوبة، وهو "باي" وتعني في اللغة التركية أمير.[6]

ومنذ أواسط القرن السابع عشر(17م) أصبح هذا التنظيم جليا أكثر مما كان عليه منذ إنشائه، وأصبحت سلطته شبه مستقلة عن السُلطة المركزية في مدينة الجزائر(الباشاليك).[7] وعمد هؤلاء البايات[1] الثلاث إلى سن

---

[1] سعيد شريدي، مرجع سابق، ص109.

[2]RINN(L),Le Royaume d'Alger sous le Dernier Dey, In: R.A, N°42-43, 1897-1899, p132.

[3]ESTERHAZY(W), Domination Turque sur l'ancienne Régence d'Alger , Ch.Gosseline, Paris, 1840, p271.

[4]سعيد شريدي، مرجع نفسه، ص56.

[5]KADDACHE (M), Op. Cit, p39.

[6]Encyclopédie de L'Islam ,article .Beylek, E .j Brill, Paris ,1950-1960.

[7]GRAMMONT (H.D de),Op. Cit, p125.

سن إجراءات تنظيمية جديدة، مثل تعيين موظفين أتراك مهمتهم الإشراف على تسيير أجهزة البايليك تحت المسؤولية المباشرة للباي. مثلما هو الباي مسؤول أمام الباشا والديوان الكبير في مدينة الجزائر، وفقا لمبدأ اللاّمركزية الإدارية، وتدرج المراتب والمسؤوليات. وقام البايات على غرار ما فعله الباشاوات في الجزء الذي أبقوه تحت إدارتهم المباشرة في أطراف مدينة الجزائر(دار السلطان) بتقسيم دائرتهم الإدارية إلى أوطان، حسب خارطة التجمعات السكانية القبلية والشروط الجغرافية. وتم تعيين موظف تركي يسمى قايد على كل وطن، أو إسناد الإدارة إلى شيوخ القبائل التقليديين. ويمكن التطرق إلى تقسيمات كل بايليك على حِدا كما يلي :

1- مقاطعة دار السلطان:[2]

تشمل مدينة الجزائر وفحوصها المعروفة باسم السبع أوطان، ويمتد إلى حدود قبائل زواوة المستقلة شرقا ومدينة شرشال وبوحلوان غربا. وتصل إلى المشارف الشمالية لمدينتي المدية وصور الغزلان جنوبا.[3] وهي فضاءات إدارية تابعة مباشرة للسلطة المركزية بواسطة آغة العرب. ومقسمة إلى أحد عشر وطنا، بالإضافة إلى فحص المدينة وباقي المدن الأخرى كدلس وشرشال والقليعة والبليدة وبوفاريك.[4] يتولى إدارة كل مدينة قايد، ونفس الشيء بالنسبة للأوطان الأخرى التي لا تخضع للقوى الدينية الصوفية، وأوطانها هي: وطن بني خليل، وطن بني جعاد، وطن يسر، وطن بني خليفة، وطن حمزة، وطن حجوط، وطن بني سليمان، وطن عمراوة، وطن موزاية. أما وطن ساباو فهو الأكبر والأكثر أهمية، مما جعله يبدو مقاطعة موازية للبايليكات.[5] وتبقى بعض الأوطان الأخرى لا تخضع لسلطة القياد، بل يديرها شيوخا بصفة وراثية مثل: وطن قبائل فليسة

---

[1]الباي هو لقب تركي بمعنى صاحب الزعامة أو صاحب الدار أطلق على بعض قادة السلالات الحاكمة في آسيا الوسطى، للمزيد أنظر: قتيبة الشهابي، معجم ألقاب السلطان في الدولة الإسلامية من العصر الراشدي حتى بداية ق 20م، مكتبة الأسد، دمشق، د.ت، ص28.

[2] انظر: ملاحق، الشكل 11.

[3]COLLOT(C), Les institutions de l'Algérie durant la période Coloniale (1830-1962), O.P.U, Alger, 1987, p28.

[4]BOYER(P), L'évolution de L'Algérie Médiane (ancienne département d'Alger de 1830) Maison –Neuve, Paris ,pp20-21.

[5]أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب اشراف لجزائر، تحقيق أحمد توفيق المدني، ط2، م.و.ن.ت، الجزائر، 1980، ص48.

الخاضعة لسلطة مشيخة بن زعموم، ووطن بني مناصر في يد شيوخ زاوية البراكنة.[1] ونظرا لقرب الأوطان من السُّلطة المركزية وغناها الطبيعي في واحد من أخصب سهول حوض المتوسط (المتيجة)، فقد كانت محل مراقبة إدارية مشددة، واهتمام كبير من قبل الباشوات حكام الإيالة. وحاز قيادها على أهمية معتبرة، ومكانة مرموقة لدى السُّلطة المركزية.[2]

2–بايليك التيطري:[3]

اتخذت بلدة المدية عاصمته، وهي تابعة إداريا للسلطة المركزية مباشرة بواسطة موظف تركي يسمى حاكم، يشرف على إدارة المدينة. يحده من الشمال بني صالح وبني مسعود وموازية، ومن الشرق بني سليمان وقبائل عريب وونوغة، ومن الغرب جندل وأولاد خليفة، ويمتد جنوبا عبر الصحراء ليشمل أولاد مختار وأولاد نايل.[4]

ينقسم بايليك التيطري إلى 24 وطنا أو مقاطعة[5] أو مجموعة إدارية، سبعة منها بأطراف المدينة. ويحكم كل وطن من هذه الأوطان قائد تركي أو كرغلي،[6] وهي: وطن بني حسين، وطن عريب، وطن بويعقوب، وطن أوعزرة، وطن أوعمري، وطن ريغة، وطن هوارة. أما العشائر المخزنية المتمركزة حول حوش التيطري الذي كان مركزا لإقامة الباي (قبل نقله إلى مدينة المدية) فتُشَكِّل قايدة[7]واحدة تعرف بالتل القبلي، وتتكون من

---

[1]RINN(L), Op. Cit, p134.

[2] سعيد شريدي، مرجع سابق، ص59.

[3] أنظر: ملاحق، الشكل 12.

[4]AUCAPITAINNE et FEDERMAN, « **Notice sur l'histoire et l'administration du Beylek de Titri** », R.A, N° 18,1867, p113.

[5]المقاطعة هي مصطلح عربي استخدمته السلطات العثمانية على أنها جزء من الولاية التابعة للدولة، استنادا إلى التنظيمات العثمانية، كما أن المقاطعة في اللغة تمثل الالتزام بين المقطاعجي والملتزم وبين الدولة والملتزم. أنظر: حسان حلاق وعباس صباغ، المعجم الجامع في المصطلحات العثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية والأيوبية المملوكية (المصطلحات الإدارية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والعائلية)، ط1، دار النهضة العربية، لبنان، 2009م، ص212.

[6]RINN(L), Op. Cit, p137.

[7]في الحقيقة لا توجد في مصطلحات الإدارة العثمانية بالجزائر مصطلح القايدة، فلم نعثر عليها في أي وثيقة أو أي نص تاريخي يعود إلى تلك الفترة، ومصطلح قيادة استحدثه كتاب تقارير إدارة الاحتلال الفرنسي، واعتمده مؤرخو المدرسة الفرنسية هواة ومحترفين، لتوضيح الفرق بين المجموعة الإدارية التي تتشَكّل من قبيلة واحدة أو تحدد بجغرافية ثابتة(الوطن)، والمجموعة

من العشائر التالية: مخزن الدواوير، اولاد سيدي البخاري، اولاد علان، السوارى، اولاد بوعيش، اولاد سيدي أحمد بن يوسف. وإلى الشرق حول قرية صور الغزلان تتكون قيادة تعرف باسم وطن جبل الدير، وتتخذ هذه المجموعة الإدارية من قرية صور الغزلان مقرا لها، وتتكون من العشائر التالية: أولاد سيدي عبد الله، أولاد سيدي عيسى، أولاد اعمر.[1] أما الصحارى فهي مقسمة إلى قسمين، قسم تديره المَشيَخة الوراثية لأولاد مختار، وآخر يضم أولاد نايل وأولاد سيدي هجرس، ويقع تحت سلطة مشيخة أولاد مهدي. وإلى الجنوب تنتقل قبائل العربان المستقلة والمقادمة، ولا يخضعون لسلطة البايليك إلاّ بواسطة المحِلة، وهم عرضة لهجمات محلات البايليك الأخرى.[2]

3- بايليك الشرق:[3]

عاصمته مدينة قسنطينة، يعد من أكبر البايليكات مساحة وأكثرها خصبا وثروة. يحده من الشمال البحر المتوسط ويمتد جنوبا عبر الصحراء، أما من الغرب بينه وبين دار السلطان والتيطري فحدوده وادي الصومام، الذي يعرف بوادي بني منصور ووادي بني عباس. ومن الشرق تحده إيالة تونس عند وادي سَرَّات (في مجراه الأسفل)، حتى يلتقي بوادي مرجانة. وفي الجنوب الشرقي تحده بلاد الجريد.[4]

ينقسم بايليك قسنطينة إلى أزيد من 35 وطنا، أو مجموعة إدارية موزعين بين الرعية والأحلاف والمخازنة، وغالبا ما نجد بينهم 24 مجموعة يديرها قياد أتراك أو كراغلة، مثل: وطن العواسي(الحراكتة)، وطن الزمول، وطن الأوراس، وطن عامر الغرابة، وطن عامر الشراقة، وطن اولاد ابراهيم، وطن زردازة، وطن أيدوغ، وطن اولاد عبد النور، وطن التلاغمة، وطن اولاد دراج ....إلخ ويضاف إلى هذه الأوطان مجموعة البلدات المعروفة في الإقليم الشرقي، والتي كانت تستقر بها حاميات تركية، وقايد يدير أطرافها، مثل: بسكرة، عنابة،

الإدارية التي يحكمها قايد، ولكنها تتكون من مجموعة من القبائل، واعتمد الباحث المؤرخ الجزائري ناصر الدين سعيدوني مصطلح قايدة لنفس الغرض، ولكنه لم يشر إلى عدم وجود هذا المصطلح أصلا في العهد العثماني. أنظر:

SAIDOUNI(Nacereddine), l'Algérie Rural à la fin de L'époque Ottomane (1791-1830), Dar Al-Gharb Al-Islami, Beyrouth ,2001, p376.

[1] URBAIN (S), « **Notes sur l'administration de Beylik de Titeri** » ,In: T.E.S.F, p399

[2] RINN(L), Op. Cit, p 141.

[3] أنظر: ملاحق، الشكل 13.

[4] في بعض الفترات يدخل وطن عريب (برج حمزة) ضمن بايليك قسنطينة، وكذلك بوسعادة وأولاد نايل إلى الجنوب. نصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية ، ص154.

القل، تبسة، بجاية، زمورة، ميلة، برج حمزة، المسيلة، فرجيوة.[1] أما القبائل المتحالفة فكانت تدين بالولاء للسلطة بواسطة شيوخها الذين يحصلون على رموز توليتهم من بايات قسنطينة، في مقابل تقديمهم للمطالب المخزنية. ومن أهم مشيَخات البايليك الشرقي: مشيَخة الدير (الحنانشة)، مشيَخة بلزمة، مشيَخة قصر الطير، مشيَخة زواغة، مشيَخة اولاد مقران بمجانة، مشيَخة عرب الزيبان.[2]

وفي الفترات التي يستقر فيها الوضع الأمني بالبايليك، خلال حكم بعض البايات الأقوياء تخضع بعض القبائل المتمنعة للسلطة، ويتم تشكيلها ضمن مجموعات إدارية يعين لإدارتها قياد، مثل: قبائل جبل بابور، وقبائل الشقفة بالقرب من ميناء جيجل، وعرب سكيكدة(وطن الساحل) على أطراف ميناء سطورة.[3] أما الفضاء الصحراوي الشاسع في الجنوب فتتقاسمه مشيَخَات وراثية لا تخضع للسلطة إلا بواسطة المحال الموسمية والطارئة.[4]

4-بايليك الغرب:[5]

تحولت عاصمة البايليك الغربي من مازونة إلى معسكر في أوائل القرن الثامن عشر(18م)، وبعد فتح وهران في العقد الأخير من نفس القرن أصبحت عاصمته إلى غاية سقوطها في قبضة الاحتلال الفرنسي. يصنف ثانيا من حيث المساحة بعد البايليك الشرقي. يحده بايليك التيطري وإقليم دار السلطان شرقا، والمغرب الأقصى في يد الأشراف العلويين غربا(غير بعيد عن مدينة وجدة)، ويمتد جنوبا عبر الصحراء ليشمل بلاد الأغواط ووادي ريغ.[6]

ينقسم هذا البايليك إداريا إلى عدة مجموعات أغلبها ذات طابع مخزني، مثل: مخزن الدواير، ومخزن الزمالة، وهما مخزنين يشكلان قايدتين كبيرتين، يتصرف في كل واحدة منهما موظف من فرسان العرب

---

[1] VAYSSETTES(E), Op. Cit, p34.

[2] فلة قشاعي موساوي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني(1771- 19-837م)، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر، 1989-1990م، ص23.

[3] سعيد شريدي، مرجع سابق، ص55.

[4] بوعزة بوضرساية، الحاج أحمد باي رجل دولة ومقاوم (1826- 1848م)، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر، 1990-1991م، ص122.

[5] أنظر: ملاحق، الشكل 14.

[6] BOYER(P), L'évolution de l'Algérie médiane, p270.

المشهورين يخلع عليه اللقبين "قايد" و"آغا" في الوقت نفسه. وتقع هاتين المجموعتين بأطراف مدينة وهران، شكلتا بعد إخضاع قبائل بني عامر، وإجلاء الحامية الاسبانية في أواخر القرن 18م.[1]

أما المخزن المحيط بمدينة معسكر، العاصمة الثانية للبايليك، فينقسم إلى قسمين: البرجية وهم المستقرون شمال معسكر، أين يحيطون بالقلعة التي يقيم فيها قايدهم. ومخزن الحشم المكون من عشائر غريس واولاد سيدي عامر، ويخضعون لقايد يقيم في معسكر. وإلى الجنوب الشرقي تتشكّل قيادات فليتة، واليعقوبية، وعمور الشراقة. أما الجهة الشرقية بمخزنها ورعيتها فتخضع لسلطة خليفة الشرق. في حين تتقاسم الفضاء المحاذي لبايليك التيطري مشيَخَات وراثية كبرى، مثل: مشيَخَة جندل، مشيَخَة الحرار، مشيَخَة جبل عمور. ويستقل اولاد سيدي الشيخ بالصحراء جنوب الشط الشرقي في شكل تحالف مع البايليك.[2] أما مدن تلمسان، مازونة، القلعة، معسكر، مستغانم، مليانة، وميناء المرسى الكبير، فكل منها يخضع لإدارة قايد تركي.[3]

المبحث الثالث: "الوطن" اللفظة والمدلول

لا يمكن استيعاب التحولات التي طرأت على وظيفة القايد من المهام العسكرية إلى المهام الجبائية دون أن نخضع مفردة "**وطن**" للمقاربة اللغوية والاصطلاحية. وهي خطوة ستعمق فهمنا لمدى حضور البعد المجالي الترابي في تاريخ إيالة الجزائر الإدارية. فالوطن اسم مشتق من الجدر "**وَطَنَ**". **وطن** بالمكان: أي أقام به، و**أوطن** المكان: استقر به، **وطن** بالبلد: اتخذه محلا وسكنا يقيم فيه، و**توطنت** النفس على الشيء: ذلت وتمهدت له.[4] فالأصل في المعنى الإدلال والتمهيد والاستقرار، والمفردة لم نجد لها استعمالا وفق مدلول يؤدي معنى الوحدة الإدارية في العصور السابقة ماعدا بعض السياقات في العهد الحفصي والزياني، حيث تطغى عليها في آداب ومصطلحات الأحكام السلطانية لفظتي "العمل" و"العمالة".[5]كما وردت في "البستان"

---

[1] بن عودة المزاري، مصدر سابق، ص274.

[2]ESTERHAZY(W), Notice sur Le Maghzen d'Oran, Oran, 1849, p24.

[3]Ibid, p26.

[4]محمد ابن منظور، لسان العرب، بولاق، القاهرة، ط1303هـ-1883م، ج17، ص343.

[5]فاطمة بن سلمان، الأرض والهوية؛ نشوء الدولة الترابية في تونس 1574-1881، منشورات Edi.sciences، تونس، 2009م، ص170.

لابن مريم التلمساني الذي استعمل لفظة "عمالة" للدلالة على تلمسان في عصره، فقال: "وجمع من كان بها وحوزها وعمالتها."[1] ولا وجود لها بالكاد قبل ذلك إلا في الخطاب الأدبي.

فإذ تفحصنا مصدرين: الأول من القرن 5هـ، وهو كتاب أخبار المهدي بن تومرت للبيدق، والثاني هو عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، وهو للغبريني من مصادر القرن 7 هـ، لا نعثر على استعمال شائع للفظة. في حين وردت ضمن استعمالات مختلفة في نُظُم الدرر والعقيان لأبي عبد الله التنسي: "كتبنا على ألسنة رؤساء وطن تلمسان"، "المتغلبون على الأوطان"، "استولى على وطن بني راشد."[2] وقد حضرت المفردة في نصوص الفترة العثمانية أيضا وفق سياقات وجدانية، كما في قصائد بن مسايب، فهو يقول في نَظمه عن تلمسان: "لها وطن عجيب، وعندها غروس بالفواكه والخير وكل ماشيه." وهو في هذا المقام يخص الجهة، ويخص المدينة بقوله، "كل من يدخلها يستحلى الوطن والبقعة."[3]

ولدينا مصدر من قسنطينة في القرن19م، تحضر فيه المفردة بمدلولها المجالي الواضح، ففي فريدة العنتري تبرز اللفظة واضحة في عنوان "بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها"، ويتضح المدلول المجالي الترابي أكثر في قوله: "وتمهيد أوطانها...."، وكذلك في "أهل الوطن خارجون عن الطاعة..."[4] وهي سياقات تتطابق تماما مع ما يَرِدُ في نصوص المراسلات والتقاييد الإدارية. وكما في قصائد معاصِرِه شاعر الملحون القايد مصطفى بن ابراهيم، في أوائل فترة الاحتلال، في مطلع رائعته الشهيرة "قلبي تفكر الاوطان رحالة". ذلك أن كلمة الاوطان في قصيدته إنما تعبر عن مضارب عشيرته بني عامر، ولكنها قد تدل أيضا على المجال الذي كان يشرف عليه إداريا قبل نفيه للمغرب الأقصى، والذي افتقد فيه السؤدد والجاه والنفوذ الذي كان يتمتع به.[5]

---

[1] ابن مريم التلمساني، البستان في ذكر العلماء والأولياء بتلمسان، مراجعة محمد بن أبي شنب، المطبعة الثعالبية، 1908م، ص05.

[2] محمد بن عبد الله التنسي، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان، مقتطع من نُظُم الدرر والعقيان في بيان شرق بني زيان، تحقيق وتعيق محمود بوعياد، ANEP، الجزائر 2010، ص258 و264.

[3] أبو عبدالله محمد بن أحمد ابن مسايب، ديوان ابن مسايب، إعداد وتقديم الحفناوي أمقران السحنوني وأسماء سيفاوي، م.و.ك، الجزائر، 1989م، ص20.

[4] محمد الصالح العنتري، فريدة مؤنسة ....، مصدر سابق، ص19.

[5] لم ترد كلمة وطن في شعر مصطفى بن ابراهيم الغزير ما عدا في هذه العبارة التي استشهدنا بها، أنظر: التلي بن الشيخ، دراسات في الأدب الشعبي، م.و.ك، الجزائر، 1989م، ص128.

ويكشف محمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر عن دراية بعرف الدولة نظرا لقربه من القائمين عليها، فيكون بالتالي انتقاؤه للمفردات أكثر دقة من العنتري، فهو يورد لفظة "**وطن**" ضمن سياق دلالي يؤدي معنى رسميا، كمصطلح إداري يطلق على الوحدة الإدارية التي يسيرها قايد. فهو يتحدث عن تقسيمات دار السلطان الإدارية فيسمى كل قسم يخضع لسلطة قايد باسم "**وطن**" كأن يقول: "قايد وطن بني خليل ويتصرف في... قايد وطن الخشنة ويتصرف في... قايد وطن يسر يحده ساباو... قايد وطن بن سليمان."[1]

وإذا كانت لفظة أوطان تدل على الفضاءات التي تستقر بها مجموعات بشرية بعينها، تملكها وتتصرف فيها بالرعي أو الغراسة أو الزرع وتذود عنها؛ فإن ما يدل على مراكز الاستقرار المؤقت والموسمي للمجموعات البشرية المترحلة هو لفظة "**مضارب**"، كما في القرآن الكريم: "**وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله**"[2]، وهنا تفيد معنى النجعة والانتجاع بحثا عن الكلأ ومأمن العيش.

وعندما نتأمل الحدود بين اللفظتين وسياقات استعمالهما في العرف اللغوي للمغرب الوسيط، وبداية الفترة الحديثة ندرك ما للوطن –كمفردة– من مدلول مجالي ترابي. غير أن ذلك لا يعني رقي الاصطلاح الإداري إلى حد استعمال اللفظة ليقصد بها دائما الإقليم أو الوحدة الإدارية، أو لترتبط بسلطة البايليك فقط، بل ظلت تدل على التوطن بمعناه الواسع. حيث تطلق أيضا على المناطق التي لم تخضع مطلقا للسلطة التركية، كما في قول العنتري؛ إذ يتحدث عن القبائل التي شاركت في ثورة الشريف الدرقاوي ابن الأحرش في قسنطينة: "وكانوا (القبايل) ناس ذلك الوطن."[3] مع علمنا أن المنطقة حاضنة الثورة المذكورة لم تكن خاضعة لسلطة البايليك.

فالوطن في اصطلاح سكان المغارب هو المجال الذي تتحرك فيه القبيلة، وتمارس نشاطاتها الرعوية والاقتصادية المختلفة، ولا حق للقبائل الأخرى فيه. وبقدر ما له علاقة وجدانية بساكنيه؛ إذ يتمثل في أشعارهم وأمثالهم مقدسا، فإن له بعدا إداريا مجاليا، يميل أكثر إلى المدلول الترابي، عكسته الممارسات الإدارية التركية فيما يعرف ببلاد الرعية. وهو اللفظ الذي استعمل للدلالة على المقاطعة الإدارية بشكلها الاجتماعي، أو بحدودها الترابية الثابتة، مثلما تدل عليه الوثائق الإدارية، كما في نص وثيقة أرشيفية ترجع

---

[1] أحمد الشريف الزهار، مصدر سابق، ص48.

[2] **القرآن الكريم، سورة المزمل، الآية 20.**

[3] محمد الصالح العنتري، فريدة مؤنسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها، ص71.

إلى أوائل فترة الاحتلال، توضح حدود وطن زردازة،[1] من أوطان العمالة الشرقية، رغم حداثة هذا الخطاب مقارنة بالفترة العثمانية: "ليعلم من يقف على أمرنا هذا الكريم وخطابنا الواضح الجسيم أننا جعلنا حدا فاصلا بين وطن زردازة ووطن من يليهم من أعراش سكيكدة..."[2]

القايدة أو القيادة:

وردت في اصطلاحات الإدارة الاستعمارية لفظة "**قايدة**" "**caïdat**" للدلالة على المقاطعة التي يديرها قايد، بعد أن وجد الفرنسيون في هذه الوظيفة، بمهامها وصلاحياتها وبمصطلحها، الخصائص الأنسب لتسيير المجتمعات الريفية في المستعمرة، وفق غاياتها الاستنزافية. فهل استعملت اللفظة –كما هي– سابقا من قبل الأتراك العثمانيين؟

اشتقت لفظة "**قايدة**" من اسم الفاعل قايد، إلا أن هذا الاشتقاق لم يرد في المصادر العربية للفترة العثمانية بهذه الصيغة، فقد وجد فقط في مصادر بداية فترة الاحتلال الفرنسي. ففي "طلوع سعد السعود" للآغا بن عودة المزاري وردت على سبيل المثال بهذا السياق: "من يتولى قايدة فليتة"[3]. ومع تسويغنا لإمكانية استعمال لفظة "**قيادة**" باعتبارها مشتقا صناعيا لاسم الفاعل قايد، فإن اللفظة "**قايدة**" كما أوردها المزاري، وكما تحضر في مصطلحات الإدارة الريفية الفرنسية في الجزائر، هي اشتقاق غير فصيح ناتج عن استعمال الدارجة المحلية[4] في توليد المصطلحات الإدارية الملائمة للواقع الاجتماعي، والشروط الذهنية والثقافية السائدة في المستعمرة. ولذلك يجب أن نفرق بين النطق الفرنسي لها "**قايدة**" والاستعمال العربي "**قيادة**" حيث أستعمل المصطلحين الاثنين مع مرور الزمن دون التفريق بينهما.

---

[1] أنظر: ملاحق، الشكل 08.

[2] RAHEM (KARIM), Le sillage de la tribu, imaginaires politiques et histoire en Algérie (1843-1993), Riveneuve, 2008, p186.

[3] بن عودة المزاري، مصدر سابق، ج1، ص247.

[4] تطلق لفظة "**قائدة**" في الفصحى على الأكمة تمتد على وجه الأرض. المعجم الوسيط، منشورات مجمع اللغة العربية، ط4، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004م، ص765. ولا نرجح ذلك مقصدا في إطلاق اللفظة في الاصطلاح الإداري للفترة الاستعمارية، رغم التقارب بين اللفظة كما هي في لغة العرب، والمصطلح كما تتداوله الأدبيات الإدارية في أوائل احتلال الجزائر.

المبحث الرابع: الحدود بين الأوطان

نحاول في هذا المبحث أن نستطلع ما أمكن مدى قدرة السُّلطة على استغلال وظيفة القايد أو الشيخ في تنظيم واستخدام المجال والسيطرة عليه. وننطلق من مسلمة صعوبة فرض حدود ترابية صارمة، وما يتطلب ذلك من إمكانات بشرية كبيرة جدا، من شرطة وجند متمركز، وموظفن إداريين، وسلطة رهيبة تكبح جماح القبائل البدوية، وتحد من حريتها في التنقل بحثا عن المعاش بين المشتى والمصيف والتل والجبل، وما يقتضيه النشاط الرعوي. أو بالأحرى، نقلها من طور البداوة إلى طور الاستقرار، وممارسة أنشطة زراعية.

ولا نستطيع- في الحقيقة- بناء على ما توفر من وثائق ونصوص إخبارية تخص التقسيمات الإدارية المعتمدة أن نضبط حدودا متفقا عليها بين البايليكات، ناهيك عن حدود تفصل بين الأوطان. كما أن شيوع الحدود الاجتماعية وضعف أداء الدولة وعلاقاتها مع المجموعات البدوية في إيالة لا تقل نسبة الفضاء الريفي بها عن 95 بالمئة من المساحة الإجمالية، كلها عوامل تجعل من مهمة الحديث عن حدود ترابية أكثر صعوبة. فالسُّلطة لم تكن تسعى للحد من تنقلات الجماعات، خاصة منها تلك القبائل الرعوية المنتجعة للكلأ في السهوب والهضاب العليا، ما عدا المفاوز التلية القريبة من أحواز المدن، وهي التي تعد امتدادا للمدن؛ نظرا لطبيعة نشاطها الاقتصادي وتركيبتها البشرية المتميزة بتقدم تفكك البنى الاجتماعية التقليدية بها.[1] كما أن النمط الشائع خلال الفترة العثمانية لم يكن أكثر تطورا من أنماط العصور القديمة والفترة القروسطية، حيث يكون المجال مجرد فضاء مفتوح يفتقر إلى حيز خارجي، ويتمحور عادة حول مدينة أو سوق أو مؤسسة دينية[2] (زاوية) أو برج عسكري أو حوش.

وحتى الحدود الاجتماعية نفسها لا يمكن رسم معالم تقريبية لتحولاتها في الجغرافيا، فإذا كانت تسمية "**وطن**" تدل على التوطن والاستقرار على مجال ترابي معلوم الأبعاد والحدود، أو التوحد بين رقعة ترابية وسكانها.[3] فإن الحاجز الفاصل بين الوطن وغيره، باعتباره وحدة إدارية، ليس من السهل تحديده. فليس هناك في الأصول الخبرية ما يدل على وجود رؤية شاملة لمجال الإيالة أو مجال مقاطعاتها (البايليكات) لدى

---

[1] نصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر(دار السلطان) أواخر العهد العثماني(1791-1830)، طبعة خاصة، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص165.

[2] نيكولاس بولانتزاس، نظرية الدولة، ترجمة ميشيل كيلو، ط2، التنوير للنشر والتوزيع، 2010م، ص100.

[3] سلوى الهويدي، "**أعوان الدولة للإيالة التونسية 1735-1814: الأفراد- المجموعات- شبكة العلاقات**"، مجلة Ibla، تونس، 2010/1، ع205، ص41-57.

السُّلطة الحاكمة، فلا وجود لخرائط توضح مواضع الأمصار أو المدن أو الأوطان، ولا وجود لقوائم تضبط وتحصي الوحدات الإدارية.

وحتى دفاتر الجباية تكاد تكون منعدمة إذا استثنينا دفاتر البايليك، والسبب في هذا الشح المعلوماتي لا يمكن رده إلى شيوع المشافهة، وضعف ثقافة التدوين فقط، ولكن لتعرض دفاتر ومدونات الأوطان للتلف للأسباب التي ذكرت سابقا. وحتى ما هو موجود ففيه فقط أسماء قبائل وعروش ومعالم تضاريسية، مثل: جبل أو سهل، أو وادي تنسب إليه ساكنته.[1] فالأصل في تحديد مجال الأوطان لم يتعد غالبا أطر التنظيم الاجتماعي الذي يخضع للتوزيع العشائري، وهي الأطر التي أضحت واقعا إداريا، وأداة لتوزيع السكان وضبطهم.[2] خاصة بعد أن أضحت العملية في متناول القياد، بعد تفكك وانشطار القبائل إلى عشائر صغيرة وزمامات أو دواوير، لا يجمعها بانتمائها العرقي إلا نسب يتكرر في المرويات الجينيالوجية، أو نخوة تُثَار في حالات المساس بالشرف.

إن الحدود بين أوطان الرعية لا تضبطها إلا الأشكال الاجتماعية ممثلة في سلطة الشيوخ المعنوية، ولا نجد– إذا استثنينا دار السلطان– أوطان رعية خاضعة بالمطلق لسلطة قياد أتراك في البايليكات الثلاث، تترابط إقليما فيما بينها. فأغلب الأوطان التي يديرها قياد كان مركزها قرية أو مدينة صغيرة، أو برج تستقر فيه حامية عسكرية تركية، أو موطن استقرار إحدى القبائل المخزنية.[3] هذه الأخيرة قد تستغل في تأمين حدود التماس مع الفضاءات المتمنّعة، فهي منوطة بعزل[4]مناطق نفوذ السُّلطة عن تلك الفضاءات التي تمارس مجموعاتها نشاطها المعتاد في الإغارة والنهب. ونظرا لوجود مثل هذه القوى القبلية الممتنعة والمتمنّعة في فضاءات جبلية تتخلل أوطان الرعية، وتخترق أمنها بين الفينة والأخرى، فقد صعب ذلك من مهمة فرض رقابة إقليمية، و"مطابقة حدود الأوطان الإدارية للبنية الجغرافية،"[5] بسب ظروف التوسع والانكماش الذي

---

[1]فاطمة بن سليمان، مرجع سابق، ص ص171–174.

[2] نصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، ص166.

[3]لطفي عيسى، "**الجدور الوسيطية للدولة الحديثة ببلاد المغرب**"، مجلة معهد الآداب– إبلا، السنة 61، ع 182، ص94.

[4]لسنا نعلم هل هذا هو المدلول الحقيقي لمصطلح عزل الذي يطلق على الأراضي التي تستوطنها القبائل المخزنية، وتمارس عليها أعمالها الفلاحية(نصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص511.) وهو ما يمكن أن يكون موضوع دراسة إثيمولوجية تكشف عن أصول هذه المفردات التي شكلت قاموس الاصطلاح الإداري في المغارب.؟

[5] نصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، ص166.

تقتضيها ضرورات ملاحقة المتمردين ومناوئة المتمنّعين.[1] فنفوذ السُّلطة المركزية من خلال قيادها لم يكن ثابتا أو دائما، وإنما كان على استعداد للتوسع والتمدد كلما سنحت له الفرصة، ويتراجع في حالات تصاعد الرفض، وشيوع الفوضى، وانشغال أجهزة السُّلطة.[2]

ويمكن أن نلاحظ طوال الفترة العثمانية محاولات حكومة الإيالة استغلال العشائر المخزنية، وكل أجهزة السُّلطة الأخرى في الحفاظ على المجال المُخضع. مما نتج عنه صعوبة كبيرة في تحقيق توازن بين المجال المراقب وأطرافه، التي تحولت إلى مجال هامشي، شغلته مجموعات بشرية تتأرجح بين التمنع والخضوع؛ إذ تمارس فيه نوعا من المقاومة.[3] وهو ما دفع السُّلطة إلى الميل نحو سياسة المهادنة والمفاوضة من خلال التحالفات والتحالفات المضادة. والاكتفاء ببعض رموز التبعية، أو اللُّجوء إلى التهجير وإعادة التوطين كأسلوب عقابي دو حدين، يضمن إراحة أوطان من بعض المجموعات المتمردة، وعزلها عن محيطها العصبوي من خلال توطينها في مجالات أخرى ومخزنتها.

وحتى نستجلي بعض الغموض الذي يلف مسألة تطور المجال الترابي يجب معرفة أبرز مظاهر تشَكُّل المجموعات السكانية المستقرة، والتي يمكن أن تفرض عليها إدارة إقليمية، تنتهي كل واحدة منها عند حدود جغرافية ثابتة، ونحاول عرض مظاهر تشَكُّل تلك المجموعات حسب أهميتها فيما يلي:

– تتخذ العشائر بعض المضارب موطنا للاستقرار، فتتحول إلى إحدى أهم التجمعات التي تخضع عادة للتسيير والتصرف فيها من قبل شيوخها، الذين يتمتعون بشبه استقلالية، ولا تربطهم بالسُّلطة إلا رموز الولاء والمطالب المخزنية التي يقدمونها في المواسم المعتادة. وتحظى بالثبات على أراضيها بفضل إذعانها لسلطة المركز، وبواسطة قدراتها العسكرية، وحصانة مواقعها في وجه القبائل الأخرى المعتدية. وعادة ما يكون لهذه

---

[1] فرضت ظروف اعتياد القبائل في المغرب الحفصي والزياني في الانفلات على الأتراك العثمانيين بدل مجهودات كبيرة في طريق بسط سلطان الدولة، ولم يحقق ذلك هدف الإخضاع النهائي، رغم صرامة السُّلطة وحزمها خلاف ما كانت عليه السلط الحفصية والزيانية. أنظر: مبروك الباهي، "**القبيلة والدولة في إيالة تونس، نهاية التنافس السياسي**"، في: الذاكرة والهوية أعمال مهداة إلى عبد المجيد القدوري، تنسيق محمد جادور وآخرون، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقص، ص335.

[2] نصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص511.

[3] GODELIER(Maurice), «**L'Etat: les processus de sa formations, la diversité de ses formes et de ses bases**», R.I.S.S, V 17, N° 4, 1980, p657-671.

المجموعات مجالها الترابي الذي تذود عنه، وتمارس فيه أنشطتها الزراعية والرعوية، فيكون الانتظام الفلاحي داعما أساسيا لانتظامها الاجتماعي.[1]

– هناك عشائر تنتظم حول مراكز السُّلطة كالأبراج العسكرية والمدن الصغيرة مثل: بسكرة والقل وزمورة وقصر الطير ومستغانم، وغيرها، هذه التجمعات تتشكَّل تدريجيا بفعل تفكك القبائل، وخضوعها للسلطة المركزية سعيا للحصول على مأمن من إرهاب المحِلة من جهة، وملاذا من تحرشات القبائل الغازية من جهة أخرى. وزاد من استقرار هذه المجموعات استفادتها من استغلال أملاك البايليك، وانخراطها في أعمال المخزنة لصالح السُّلطة.

وما يميز مجال هذه المجموعات هو خضوعه لمراقبة السُّلطة والاتفاق المبدئي على حيزها الخارجي، نظرا لكون أغلب أراضيه هي مساحات مستغلة زراعيا، سواء كملكية للعرش أو تعود للبايليك. وكثيرا ما تستفيد هذه الأوطان من فرص التوسع على حساب الفضاءات المجاورة، خاصة منها تلك التي تعود لعشائر حافظت على بنيتها الاجتماعية، وشبه استقلالها عن السُّلطة. فبرج زمورة الذي أسس سنة 1560م واستمر طيلة الفترة العثمانية مقرا لحامية (نوبة) تركية تصل أحيانا إلى 200جندي، وكلف بحماية الطريق السلطاني نحو بايليك الشرق، ومراقبة سهول مجانة. ;سرعان ما انتشرت حوله مجموعة من المنازل البسيطة قدرها مارمول كربخال قبل انقضاء القرن 16م بألفي فرد،[2] وفي حدود 1767م وجدها الورتلاني "بلدة كثيرة الأرزاق قوية الإنفاق، طويلة البنيان، كثيرة المياه،" ووصفها بكونها "وطن واحد".[3] وقد أضحت زمورة في أواخر الفترة العثمانية موطنا تستقر به غالبية كرغلية، ويستطيع تجنيد ثمانمئة مقاتل في أوائل الاحتلال الفرنسي.[4]

– شكلت الأسواق نواة أولى لتشَكُّل أوطان ثابتة المركز، فالسوق باعتباره فضاءً للتبادل، يحظى بالحماية من طرف السُّلطة، أو من خلال تعاقد القبائل المحيطة على ذلك، فقد كان ملجأً لاستقرار بعض الفئات النازحة ممن تضعف شوكتها، وتقل مصادر رزقها. وبمرور الزمن تتشكَّل حول السوق أحواش أو مداشر تتحول بعدها إلى تجمعات مدينية أو قروية. ونظرا لضعف تمنُّع هذه المجموعات وقلة حيلتها أمام السُّلطة

---

[1]لطفي عيسى، مرجع سابق، ص92.

[2]مارمول كربخال، مصدر سابق، ج2، ص383.

[3] محمد الحسين الورتلاني، الرحلة الورتلانية أو نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، تحقيق محمد بن أبي شنب، دار الكتاب العربي، ط2، بيروت، لبنان، 1974م، ص700.

[4]نصر الدين سعيدوني، الشبكة الدفاعية العثمانية حول بلاد القبائل في: تحية تقدير متوسطية لأندري ريمون، جمع وتقديم عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 2004م، ج2، ص194 و195.

فهي خاضعة تماما لها. فالسُّلطة لا يمكن أن تفرط في السوق كمناسبة دورية دائمة لفرض رقابتها، وتحقيق موارد مالية مهمة، ولذلك تسمح السُّلطة باستقرار المزيد من المجموعات حول الأسواق، وتسعى لتوطين الأسر المهجرة باستمرار.[1]

– نظرا لما كانت تتمتع به الزوايا من مكانة لدى السلط المركزية الحاكمة، التي يحول بينها وبين المستعصمين بها تلك النظرة القدسية التي تحظى بها، وهو ما ينطبق حتى على قطاع الطرق الذين يتجنبون المساس بمن يحتمون بها؛ إذ كان "ينبغي (وقتها) أن يتخذ المرء زاوية، حيث لا يتعرض لتأمين الناس إلا من كان محفوظا لا يقدر أحد أن يتعدى عليه وعلى حرمه، وأدل الأمور أن يكون الوجع عنه في طرف ثوبه... يعني الظالمين والمرتدين المعتدين على من يتعلق به وإلا كان غارا بالناس."[2] ونستشف من كلام ابن مريم فيما سبق أن أمن الزوايا إنما مرده إيمان الناس في كرامة شيوخها والقائمين عليها، وهي الأسباب التي تجعل من محيطها مأمنا يقصده العابرون، ويستقر به من لا نصير لهم أو عصبة تذود عنهم ويلوذون بها. ولأجل ذلك أضحت محيط الزوايا في أرياف المغارب مركزا لاستقرار الكثير من العوائل والجماعات، حتى شكلت مع مرور الزمن مجموعات بشرية تنتسب لشيخ الزاوية، وتهيمن على مجال ترابي تنافس عليه المجموعات الأصلية أو جماعات أخرى، وسرعان ما تتفق مع جيرانها على حدود تكاد تكون قارة.[3]

المبحث الخامس: أوطان مهمــة

لا يمكن أن نتحدث عن توزيع موحد للمهام والصلاحيات بين مختلف قياد الأوطان؛ إذ يجب أن نولي الاعتبار للفوارق الناتجة عن تدخل الظروف الاقتصادية والاجتماعية، من حيث مدى أهمية محاصيل الوطن، وظروف خضوع مجموعاته البشرية، وأشكال الولاء للسلطة فيه، أو موقع الوطن بالنسبة للأخطار الخارجية، وظروف البعد أو القرب من السُّلطة المركزية، ومدى قدرتها على مراقبته. وفيما يلي نتحدث بإيجاز عن تلك الأوطان التي حظيت ببعض الأهمية في دار السلطان أو في البايليكات الثلاثة:

---

[1] GODELIER(M), Op. Cit, p663.

[2] ابن مريم التلمساني، مصدر سابق، ص235.

[3] محمد علي الحباشي، العروش من النشأة ....إلى التفكك؛ بحث تاريخي اجتماعي في أرياف الإيالة التونسية وسكانها من 1574 إلى 1975، ط2، الشركة التونسية لنشر وتنمية فنون النشر، تونس، 2012م، ص76.

1-عمالة سباو:

إن من أهم الأوطان في الإيالة هو وطن سباو الذي يضم فضاء جبليا قريبا من مدينة الجزائر، يعيش حالة تمرد مستمر، كثيرا ما يهدد المركز بين الفينة والأخرى. فضلا عن تمتعه بمساحة جغرافية واسعة، ومفتوحة على فضاءات متمنّعة كثيرة التعداد السكاني، وفيها محاصيل زراعية غزيرة، وبالتالي عوائد جبائية كثيرة. وقد وضعت هذه الفضاءات القبلية تحت سلطة قايد، بني له برجا عند سفح جبال الكروش على الحافة الشمالية لنهر سباو(سيباو)، عند نقطة التقاء الطرق القادمة من مدينة الجزائر ومرفأ دلس، والمسالك الجبلية المتوجهة إلى دواخل بلاد القبائل. مما يجعله مركزاً ممتازاً لحراسة المعبر الطبيعي الوحيد نحو مواطن القبائل الجبلية.[1]

في سنة 1679م[2] أنشأ علي خوجه، آغا العرب وقتها، هذا البرج ليكون ثكنة لنوبة الترك المكلفة بمراقبة قبائل فليسة وعمراوة، ومقرا لإقامة قياد الوطن، وقد خضع وطن سباو لبايليك التيطري منذ تأسيسه إلى غاية مقتل الباي محمد الذباح سنة 1747م، حينها أُلحق إداريا بالسُّلطة المباشرة لآغا العرب في مدينة الجزائر.[3] وكان لبرج سباو دوراً مهماً في تنفيذ المخططات التوسعية للسلطة العثمانية من أجل إخضاع بلاد القبائل. كما كان موقعاً دفاعياً متقدماً في وجه التمردات والثورات المستمرة لأهالي المنطقة، مثل قبائل قشتولة[4]وفليسة أم ليل وفليسة البحر، وآيت فروزن، وآيت اعمر وتاوريرت، وغيرها.[5]

أما بخصوص الأهمية الاقتصادية لعمالة سباو فيمكن تلخيصها فيما أورده روبين نقلا عن بن الحوسين المعوج، آخر الوكلاء الأتراك ببرج سباو، والذي قدر المساهمة الموسمية لقبائل العمالة في خزينة الإيالة

---

[1]ناصر الدين سعيدوني، الشبكة الدفاعية العثمانية حول بلا القبائل، ص204.

[2] يشير توكسييTauxier إلى أن هذا البرج بني سنة 1721م، من قبل علي خوجة الذي تولى قيادة سباو قبل أن يترقى ليشغل منصب آغا العرب. أنظر:

TAUXIER (A), «**Une expédition du Turcs contre les Flissa** », R. A, N° 19, A 1875, p334.

[3]ROBIN(L), «**Le Bey Mohammed ben Ali Ed-Debbah**», R. A, N° 17, A 1873, p365.

[4] اتحاد قبائل قشتولة كانت في بعض الأحيان تابعة لعمالة سباو، وأحايين أخرى يتصرف في شيوخها قايد برج بوغني، الذي يكون بدوره خاضعا أحيانا لقايد سباو. أنظر:

GUIN(L), «**Notice sur le Chikh Gassem des Guechtoula**», R. A, N°5, A 1861, p308.

[5] أثبتت الوقائع التاريخية رغبة سكان هذه الجبال في التحرر من التبعية لأي سلطة، ورفضهم الدخيل. أنظر:

FERAUD (CH), «**Mœurs et coutumes Kabyles**», R. A, N° 7, A 1862, p63.

بألفي صاع شعير، وألف صاع قمح، ومائة حمولة زيت، ومائة حمولة تبن، وزهاء 164 خروف.[1] تضاف إليها مائة حمولة بغل من التين المجفف، وثلاثة آلاف بوجو نقداً[2]. أما نقيب الأشراف أحمد الزهار فيحدد مدفوعات قايد سباو بألفي قلة زيت وخمسمائة صاع قمح ومثلها شعير.[3] هذا رغم الإعفاء الذي يتمتع به هذا الوطن من الأعباء المالية، بسبب تحمله مهام مراقبة محيط قبلي ثائر باستمرار؛ إذ يطالب فقط –حسب دو باراديV. De Paradis– بإرسال الزيت والتين الجاف، الذي تحتاج منه السُّلطة الكثير لإعاشة البحارة في رحلات القرصنة.[4]

ولتلك العوامل أصبح قياد برج سباو بعد انفصالهم عن إدارة بايلك التيطري، وإلحاقهم بإدارة دار السلطان، التي يعود التصرف فيها لآغا العرب، لا تقل مكانتهم عن مكانة ومنزلة حكام البايليكات الأخرى (قسنطينة والتيطري والغرب). فأصبحوا يعاملون في تعيينهم وعزلهم ومحاسبتهم تبعاً لذلك، ويحظون في جميع معاملات السُّلطة مثلهم مثل البايات.[5] فكان قايد سباو يولَّى لمدة ثلاث سنوات، مثل البايات، في حين ينصب القياد عادةً لمدة سنةٍ واحدةٍ. ويحصلون على قفطان التولية، في حين يحصل بقية القياد على برانيس حمراء. وتطلق على شرف تعيين قياد سباو سبع طلقات مدفعية، كما ترافقه فرقة جوق موسيقية إلى مقر إقامته في برج سباو.

ويصف لنا روبين حادثة تعيين محمد بن مصطفى بوكرش قايد على سباو: "يرافقه مكاحليته وفرق تعزف الموسيقى من مدينة الجزائر إلى برج سباو، وفوقه ترفرف الرايات، وهو متأبهاً في قفطانه الحريري".[6]

---

[1]ROBIN (L), «**Note sur l'organisation militaire et administrative des Turcs dans la Grand Kabylie**», R. A, N°17, A 1873, p200.

[2]BUSSY(G. de), De l'établissement des Français dans la régence d'Alger, T2, 2éme éd, Paris, 1839, p188.

[3] أحمد الشريف الزهار، مصدر سابق، ص47.

[4]PARADIS (V de), Tunis et Alger au 18e siècle, mémoires et observations, rassemblés et présentés par Joseph Cuoq, Ed. Sindbad, Paris, 1983, p117.

[5]ناصر الدين سعيدوني، الشبكة الدفاعية العثمانية حول بلا القبائل، ص205.

[6]ROBIN (L), «**Notes historiques sur la Grand Kabylie**», R. A, N°20, A 1876, p165.

كما كان قايد سباو يختم مراسلاته ووثائقه بختم يحمل عبارة "أمير عمالة سباو"[1] وهو ما جعل الزهار يذكر هذا الوطن بعبارة "عمالة وطن سباو."[2]

ولعل سبب إطلاق مصطلح "عمالة" على سباو دون غيرها من الأوطان هو إشراف هذا القايد على أكثر من حامية عسكرية؛ إذ كانت هناك حامية في كل برج في منطقة قبائل فليسة أم ليل وفليسة البحر، مثل برج منايل، برج تيزي وزو، برج القطة، برج كاف لعقاب. ولقايد سباو صلاحيات الأمر والنهي عليهم جميعاً دون العودة إلى آغا العسكر. كما يحظى هذا القايد بصلاحيات تنفيذ أحكام الإعدام دون استشارة الباشا أو ممثله. فمثلا: قطع قايد سباو محمد بن قانون رؤوس ستين رجُلاً من أعيان عشائر فليسة، وأرسلها إلى الداي علي خوجة علقها على جسر باب عزون.[3]

ولأهمية هذه العمالة فقد كان قياده يدنشون كل ستة أشهر بأنفسهم، لأنهم ليس لهم خليفة[4] يدنش الدنوش الصغير، ويستقبلون بتشريفات وحفاوة كبيرة، ولهم وكلاءهم في مدينة الجزائر. وعندما يعودون مدنشين يطلب منهم ما كان متوجباً من رسوم التولية، وهدايا الزيارة (عوايد).

ونظرا لأهمية هذا الوطن فإنه كان يسند لأبناء وأقرباء بايات التيطري لما كان خاضعا لهم، ثم أصبح يختار من سبق لهم الإشراف على هذه العمالة يرسلون لحكم البايليكات. ومن أشهر الذين تولوا هذه العمالة نذكر على سبيل المثال: على خوجة الذي تولى بعدها آغا العرب ثم باشا داي، ومحمد بن علي الذباح، باي التيطري المعروف، وسيدي ابراهيم الشرقي الذي تحول عن قيادة سباو ليتولى بايليكية قسنطينة سنة

---

[1]ROBIN (L), «**Note sur l'organisation militaire et administrative des Turcs dans la Grand Kabylie**», p138.

[2] أحمد الشريف الزهار، مصدر سابق، ص54.

[3]ROBIN (L), « L**es Ouleds Ben Zamoum**»,, R. A, N°19, A 1875, p41.

[4]يعد الخليفة بمثابة نائب الباي يأخذ مكانه في رحلة الدنوش الصغرى التي تقدم كل سنة إلى الداي في فصلي الربيع والخريف، الخريف، كما أنه يدير شؤون الأوطان خارج مراكز البايليك، ويكون عادة من مقربي الباي أو أحد أقاربه، ويكون تحت تصرفه القادة وكل القوات النظامية، كما يعمل على جمع الضرائب وإخضاع السكان، وأعطيت له صلاحيات إقرار الآمن والهدوء عن طريق القيام بحملات عسكرية، وغالبا ما تكون ضد القبائل الممتنعة والمتمردة، وقد يكون للبايليك خليفتان في كل إقليم يقوم إحداهما بالخروج للرعية وأخذ المال منها والقدوم إلى الجزائر في حالة الافتقار، والأخر ينوب عن الباي في حالة غيابه عن البايليك. سفيان صغيري، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671-1830)، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، 2011-2012، ص67.

1792م، وسفطة حسان، وسيدي الحاج محمد بن علي باشا.[1] ونظرا لمكانة قياد ساباو لدى كبار أعيان السُّلطة فإن الباشوات كانوا يتلطفون ويرفعون ويُعزّزون من مكانتهم في فرمانات التعيين والمراسلات الدورية. وقد أورد روبين فرمان تعيين الحاج مصطفى بن اسماعيل التركي على وطن ساباو (مؤرخ في جمادى الثاني 1235هـ-1820م) "... عيَّنا صاحب الحضرة الرفيعة، الأصيل المبجل المعظم، ابننا السيد اسماعيل بن السيد مصطفى وتعيينه قايد على الوطن المذكور."[2]

إن مكانة وطن ساباو لدى السُّلطة المركزية ترجع -بلا شك- لوقوعه على تخوم عاصمة الإيالة؛ إذ يشرف على فضاء حصين جغرافيا، مما أتاح له منعة سياسية وثقافية، زادته مكانة ظاهرة الغنى الطبيعي ببضائع لها أهميتها في الحياة اليومية لكبار الموظفين في دار السلطان،[3] حيث يمكن أن تصلهم في يومها.

2-وطن العواسي(الحراكتة):

يقع هذا الوطن في شرق قسنطينة، ويضم اتحاد قبائل الحراكتة، وهي كونفدرالية تشرف على شريط حدودي مهم مع إيالة تونس، غير بعيد عن جيرانهم النمامشة المعروفين بتمردهم الدائم، وخروجهم المستمر عن السلط المركزية في الجزائر أو في تونس. ويتميز إقليم الحراكتة بإنتاجه لغلات القمح والشعير، ووفرة المواشي من أغنام وماعز وخيول. وتستطيع هذه القبائل تجنيد عشرة آلاف مقاتل من بينهم أربعة آلاف فارس. حيث أن المنطقة كانت مستعصية بالنسبة لعملية جمع الضرائب، بسبب طبيعة سكانها وحياتهم التي تعتمد على الترحال والانتقال الدائم. كما أن المنطقة اشتهرت بقوة فرسانها وشجاعتهم، وهو ما جعلهم يتهربون من السُّلطة التركية التي لطالما وقفت عاجزة أمامهم، وفي كثير من الأحيان يضطر الباي إلى قيادة الحملات العسكرية ضدهم بنفسه.[4]

إن تلك الأهمية التي تتميز بها كونفدرالية الحراكتة من حيث الخصائص البشرية والطبيعية، قد جعلت إدارة بايلك الشرق توليها عناية كبيرة، وتختار لها أكفأ الموظفين، وتدعمه بصلاحيات خاصة، كأن يكون له فرقة موسيقية تصحبه في تنقلاته، وخدم وحشم وإقامة فخمة في عاصمة البايليك. وقد أصبح البايات المتأخرين يُولُّون على العواسي أبناءهم أو أصهارهم.

---

[1]ناصر الدين سعيدوني، الشبكة الدفاعية العثمانية حول بلاد القبائل، ص207.

[2]ROBIN(L), « **Note sur Yahia Agha**», R. A, N°18, A 1874, p69.

[3]مثل العسل والزيت والتين والسمن، وبضائع أخرى مثل لحوم الطير والماعز.

[4]ناصر الدين سعيدوني، "**الإنسان الأوراسي وبيئته الخاصة، دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة الأوراس قبل و أثناء الاحتلال**"، الأصالة، عدد61 ، سنة 1978 م، ص135.

وأرجعت الباحثة فاطمة الزهراء قشي ذلك إلى رغبة اولاد عيسى(العواسي) في أن لا يتولى عليهم إلا أحد أقرباء الباي، تشريفا لهم؛ "إذ لم يَعُد يَرضى الحراكتة بغير أخ الباي أو ابنه أو صهره على رأسهم".[1] ومن بين أشهر الذين تولوا قيادة العواسي صالح بن مصطفى باي قسنطينة الشهير، الذي تولى البايليك الشرقي خلفا لصهره أحمد باي القلي،[2] ومحمد بن تشكور باي في عهد ولاية أبيه على البايليك، وإبراهيم باي الكريتلي الذي خلف أحمد المملوك،[3] والحاج أحمد باي، هذا الأخير ولى ابنه على العواسي وعمره لا يتجاوز 16سنة[4].

وتزداد أهمية هذا الوطن كلما تصاعدت حدة الخلاف والتأزم في علاقات الإيالة مع البايات الحسينيين، بسب أطماعهم في الاستفادة من الموارد الاقتصادية للشرق القسنطيني، الذي نجده داعما مهما للبلاد التونسية بالمواشي والسوائم وغلات القمح والشعير. وهو ما دعا سلطة البايليك الشرقي إلى وضعه تحت تصرف المقربين من البايات.

---

[1] فاطمة الزهراء قشي، صالح باي البايات، ص91.

[2] مرجع نفسه، ص93.

[3] محمد الصالح العنتري، فريدة منيسة، ص82.

[4] VAYEESTES(E), **Histoire de Constantine sous la domination turque de 1517-1837**, Pré de Ourda Siari Tengour, Ed. Bouchène, Paris, 2002, p210.

الفصل الثالث: الشيوخ أعوان القياد

لجأت السُّلطة العثمانية في الجزائر، في إطار سياسة المحافظة على الوضع، إلى تكييف أجهزتها مع المكونات الثقافية والذهنية، والبنيات الاجتماعية السائدة في الإيالة، وكانت المَشيَخة القبلية هي إحدى تلك الأجهزة التي حافظت عليها، باعتبارها موروثا تقليديا يصعب تجاوزه، نظرا للخصوصيات الاجتماعية السائدة، وتأثير النزعة البطريركية، والعصبيات القرابية في الحركية السياسية. وقد مثلت المَشيَخة آخر مؤسسة في التراتبية الإدارية لحكومة الإيالة، باعتبارها ضرورة تتطلبها مقتضيات تحقيق الشرعية السياسية لسلطة دخيلة على المجتمع المحلي، من خلال ترك شؤونه بأيدي عناصر تنتمي إليه إثنيا وثقافيا بغية كسب ولائه، وتفعيل سلطتها عليه بواسطة اقتطاع المطالب المخزنية منه، والاحتفاظ بشرعيتها في حماية الحدود وجهاد المعتدين. ترى: كيف استغل الأتراك العثمانيون في الجزائر المَشيَخة القبلية في تفعيل سلطتهم على المجال؟ وهل كانت المَشيَخة في خدمة القبيلة، أم انخرط الشيوخ في مسار السُّلطة ومطالبها؟

المبحث الأول: المَشيَخة وشروطها

1- تعريف المَشيَخة:

المَشيَخة هي لفظ مشتق من الفعل **شَاخَ** أي صار شيخا، و**الشَّيخ** هو الذي استبانت به السن وظهر عليه الشيب، والجمع **أشياخ** و**شيخان** و**شيخة** و**مشايخ** و**شيوخ**. وتطلق كلمة الشيخ على الطاعن في السن، كما تطلق على الضالع في العلم الشرعي، وعلى من كان كبيرا في أعين القوم، علما ورأيا وفضيلة ومقاما[1]. وقد اتُخذت المَشيَخة عنوانا لأحد أهم مظاهر الولاء الاجتماعي في المجتمعات التقليدية، فهي مظهر لا يتوقف على طابعه الاجتماعي؛ بل يتعداه إلى الخصائص السياسية والاقتصادية، بفعل مقتضيات المعاش وضرورات السعي من أجل البقاء(الأمن).[2]

ارتبط مصطلح الشيخ في المغارب بمؤسسة تقليدية محلية تعود إلى أحقاب تاريخية بعيدة، منذ وقت كان فيه المجتمع الأمازيغي في شمال إفريقيا والعربي في الشرق الأدنى يبدوان أنهما يعيشان في مرحلة ما قبل الدولة. مثلما هو حال المجتمعات البدائية ذات التنظيم الاجتماعي القبلي، التي تقوم فيها العلاقة بين أفرادها

---

[1] محمد ابن منظور، مصدر سابق، ج4، ص41 و42.

[2] TABET (Élie), Notes sur l'organisation des tribus et l'Étymologie des nom propres; Ethnologie Arabe, Imp. De l'association ouvrière, Oran, 1882, p45.

على الروابط الدموية، وتهيمن العلاقات القرابية، دون أن ترقى إلى مستوى بناء علاقات سياسية كتلك التي ميزت المجتمعات الدولاتية(Société étatique)، لأنها تتحرك في فضاء اجتماعي غير مستقر ترابياً، ما يستحيل على الدولة كشكل سياسي مراقبته.[1]

إن التأمل في المَشيَخة كمؤسسة استُغلت بكل وظائفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من قبل السُّلطة العثمانية في الجزائر يحملنا على رفض تصنيفات النظرية التطورية[2]. ذلك أن المقاربة الوظيفية للمَشيَخة تكشف عن ديناميكية وحركية سياسية قوية داخل مجتمع القبيلة في الجزائر الحديثة؛ إذ تبرُز كشكل تنظيمي وجد لتحقيق التوازن والتماسك والاستقرار، أو التضامن الآلي، والتضامن العضوي داخل المجتمع. فمجرد النبش في الممارسات الجماعية للقبائل التي لم تخضع للسلطة المركزية، نستطيع من خلال قراءة بعض الطقوس rituels والرموز symboles استكشاف الكثير من التمثلات والتعبيرات السياسية.[3] ناهيك عمّا نجده في خطابات وأفعال القبائل الخاضعة للسلطة، التي تنوب مَشيَخاتها عنها في الممارسة السياسية والإدارية.

تتأسس القبيلة كوحدة اجتماعية على روابط دموية وفق تراتبية سلالية تنتسب بالولادة، فتستحضر الجد المؤسس، وتحصر جميع الروابط بين أفراد القبيلة في القرابة الدموية؛ إذ يجبر كل فرد على التموقع وتحديد سلوكاته واتخاذ مواقفه انطلاقا من صلة الدم، أو تكون مصطنعة. وقد كان الكثير من المنتمين للقبائل يدركون أن انتماءهم إلى نفس المجموعة لا يقوم على أساس سلالي بحث، بل يقوم على ضرورة التآزر والتساكن الذي يقوى مع مرور الزمن واشتداد الأزمات. ولذلك لم تبق القبيلة بنية جامدة أو مغلقة، بل انفتحت على الأفراد والمجموعات المصغرة، تتقبل باستمرار كل وافد عليها جديد، قبل أن يربط مصيره بمصيرها. لذلك مثلما كانت بعض القبائل تتفكك بفعل سياسات السُّلط المركزية، كانت أخرى تكبُر وتتشعب فتتحول إلى كونفدراليات واسعة. وذلك عندما تدخل على مجالاتها جماعات ذات أصول مختلفة، وتستقر في حيزها

---

[1] رحال بوبريك، مدخل إلى الأنتروبولوجيا، دار أبي الرقراق للطباعة والنشر، المملكة المغربية، 2014م، ص144.

[2] تعتبر الدراسات الأنتربولوجية الأوروبية المستندة للفكرة التطورية للشعوب غير الأوروبية التي استمر تشَكُّلها السياسي والاجتماعي يقوم على مبدأ الانضواء تحت سلطة القبيلة-تعتبرها- شعوبا متوحشة وبدائية ومتأخرة في تطورها الحضاري الإنساني. وهو مجرد تصنيف تبريري للحملة الاستعمارية يختفي وراء التنوير. أنظر: رحال بوبريك، مرجع نفسه، ص56.

[3] بيار بونت وآخرون، معجم الإثنولوجيا والأنتربولوجيا، ترجمة مصباح الصمد، ط1، منشورات المعهد العالي العربي للترجمة، لبنان، 2006م، ص350.

الجغرافي، وترضى بالعيش جنبا إلى جنب معها في إطار الحلف أو الولاء.[1] وتبقى رغم تفاعل الديناميكيات الداخلية والضغوط الخارجية تحت سلطة شيوخها،[2] بفضل الأعراف السائدة وآليات الاجتماع كالعصبية والزبائنية.[3] وبالتالي فإن الوحدة الاجتماعية التي يتزعمها الشيخ لم تكن بالضرورة مترابطة دمويا، رغم شيوع مفردات ومسميات هذه المجموعات بما يؤدي معنى القرابة وصلة الدم مثل بني فُلان، اولاد فُلان، آيت فُلان.

إن غياب الاستقرار واهتزاز اقتصاد القبيلة ومعاشها يُحتم على أفرادها السعي إلى الحفاظ على أعلى درجات التلاحم فيما بينهم، ما يزيد من قوة سلطة الشيخ على جماعته، فيستمد نفوذه منها قبل كل شيء، وبالتالي يكون أفراد المجموعة شركاء له وليسوا رعية؛[4] إذ يعتبر الشيخ زعيما محليا، وشخصية لها نفوذها داخل المجموعة، يحظى بطاعة أفراد القبيلة تبعا لاعتبارات مختلفة مثل: الميزة الشخصية، الانتماء العائلي العصبي، المستوى المادي، الرصيد العلائقي الذي يربطه بمكونات المحيط الاجتماعي والديني والسياسي، ومدى عمق الإحساس لديه بالانتماء العرقي، وتمسكه بعُرف القبيلة أو العشيرة وعاداتها وتقاليدها،[5] وحميته على شرفها ومصالحها المادية والمعنوية.

2- شروط اختيار شيخ العشيرة:

رغم امتداد نفوذ السُّلطة المركزية وهيمنتها على المجال ليشمل القبائل في الفضاءات الريفية؛ إلا أن ذلك لم يعصف بالقبيلة أو يلغها تماما، بل تم استغلالها وتفعيلها إداريا بغية فرض أعمالها. وتحولت القبيلة إلى مجال إداري، والمَشيَخة إلى مؤسسة مسيرة له. وبالتالي يتحول الشيخ إلى عون من أعوان السُّلطة يقع تحت

---

[1] عبد الحميد بلهادي، علاقة السُّلطة بالمجتمع الريفي بالبلاد التونسية خلال القرن 19م، مثال قبيلة السواسي 1836-1882م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدراسات المعمقة، إشراف أحمد لزهر الغربي، جامعة تونس الأولى، 2001-2002م، ص29.

[2] محمد المنصور، المغرب قبل الاستعمار؛ المجتمع والدولة والدين، 1792-1822م، ترجمة محمد حيدة، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-المغرب الأقصى، 2006م، ص23 و24.

[3] يبتعد المجتمع الجزائري في الفترة الحديثة عن الصبغة الإقطاعية، لكن الخصائص الزبائنية (patronage) تبرز لتطغى على الولاءات الاجتماعية والسياسية، حيث يضع المهمشون وقليلو الحظوة أنفسهم تحت حماية الوجهاء اختياريا وطوعيا. وفي هذه الحالة تكون العلاقة بين الطرفين وحدود الواجب والحق لا تحكمه قوانين رسمية، بل تقوم على شيء من الأخلاق، كالحشمة، والوفاء(**الكَلْمة**)، والاحترام(**القْدَر**)، وإنزال الناس منازلهم، وهو ما يقابله الوجيه بالسخاء والتوقير والبر والإحسان ورعاية الضعيف. أنظر: بيار بونت وآخرون، مرجع سابق، ص525.

[4] عبد الحميد هنية، تونس العثمانية الدولة والهوية والمجال، منشورات تبر الزمان، تونس، 2012م، ص243.

[5] حافظ بن عمر، "**مؤسسة المَشيَخة من ديمقراطية القبيلة إلى بيروقراطية الدولة**"، م. ت. م، ع102-103، مارس 2001م، ص232.

المسؤولية المباشرة للقايد، وتتدخل السُّلطة ممثلة في هذا الأخير في تعيين الشيوخ بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أو –على الأقل– يتم إقرارهم على مناصبهم رسميا بإعطائهم رموز التعيين. فكيف يختار الشيوخ في الوسط الريفي في الجزائر خلال العهد العثماني؟ وما يجب أن يكون عليه الشيخ من مزايا حتى ينال الوظيفة؟ فهل يُعد أمر اختياره وقفا على رضا العشيرة عليه؟ أو أن الأمر لا يتعدى قرارا من السُّلطة ممثلة في شخص القايد أو الباي؟.

من الشائع والنظري أن الارتقاء إلى منصب المَشيَخة في المغارب كان رهينة عدة ترتيبات، لعل أبرزها انتماء المترشح إلى شريحة الأعيان وجاهة ومالا. فضلا عن توفره على شبكة علاقات مرموقة، وهو شرط يمكن أن يتيح له استثماره لصالح مجموعته كلما دعت الحاجة لذلك، كما تتضمن تلك الترتيبات فاعلية التصرف والقدرة على الإقناع وفرض الطاعة لدى أخوته من أبناء العشير.[1] وهذه الشروط هي التي تجعل من الشيخ ممثلا لفريقه لدى السُّلطة.

إن عملية اختيار الشيخ في الوسط الريفي الجزائري خلال العهد العثماني لم تكن في المطلق تقوم على أسس ديموقراطية في حال تدخل السُّلطة المركزية، ولكن العملية تكون أكثر شفافية، وأشد مراعاة لمصلحة القبيلة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ إذا تمت بعيدا عن أيدي السُّلطة. ذلك لأن منطق العشيرة سيُفرضُ آليا من خلال شروط رئيسية يحرص وجهاءها وأعيانها على مراعاتها؛ كأن يكون من يتولى المَشيَخة تربطه بالجماعة صلة قرابة أو نسب أحادي الخط من جهة الأب شرطا.

وكثيرا ما نجد في خطاب الشيخ نحو عشيرته عبارات لا تعكس إلا مدلولا قرابيا عائليا، مثل: أولادنا، خاوتنا، أولاد العمومة، وهي مفردات تزاحم أخرى تنم عن البعد الجمعي التضامني العام مثل: ناسنا، جماعتنا، نجعنا. وفي الحالة الأولى تكون مكانة الشيخ عائلية بحتة قبل أن تكون سياسية. حيث يستمد الشيخ سلطته كأب أو أخ أكبر في إطار النزعة الأبوية الطوطمية[2] التي تميز المجتمع البطريركي، فتتحول

---

[1] BERQUE(J), L'interieue du Maghreb $16^{é}$–19 siécles, Gallimard, Paris, 1978, p183.

[2] الطوطمية تطلق من قبل الأنتروبولوجيين على حالة الانتظام في عشائر أبوية النسب خارجية الزواج، وهي التلاحم بين جنس طبيعي وعشيرة خارجية الزواج؛ إذ يسود الاعتقاد لدى الأشخاص بانتمائهم لذلك الجنس، فيتخذون موقف التبجيل له (تحريم قتله وأكله ..إلخ). والطوطمية هي مصطلح مشتق من المفردة "طوطم" المأخوذة عن اللغة الألغونكية وهي لغة هنود البحيرات العظمى في أمريكا الشمالية. أنظر: بيار بونت وآخرونن مرجع سابق، ص635.

المجموعة برمتها لتنتسب للشيخ الذي يحدد هويتها الاجتماعية والسياسية والإدارية.[1]ومن الشائع أن الارتقاء إلى منصب المَشيَخة في المغارب كان رهينة عدة ترتيبات، لعل أبرزها انتماء المترشح إلى شريحة الأعيان. فضلا عن توفره على شبكة علاقات مرموقة، وهو شرط يمكن أن يتاح له استثماره لصالح مجموعته كلما دعت الحاجة لذلك. كما تتضمن تلك الترتيبات فاعلية التصرف والقدرة على الإقناع وفرض الطاعة لدى إخوته من أبناء العشيرة.[2]

ومن شروط تقلُّد المَشيَخة أن يكون الشيخ عارفا بوضعيات فرق قبيلته والعشائر التابعة لها، وجميع الأفخاذ الداخلة تحت لوائها من أبناء القبيلة والدخلاء. وأن يكون عالما بأعراف القبيلة، وتقاليدها وقوانينها، وعلى دراية بعلاقاتها وتحالفاتها. لأن المجموعات الريفية لا تعتمد في العادة على قوانين مدونة أو مكتوبة، بل تغلب عليها المشافهة والتواتر، ويشترط من أجل ذلك "أن يكون من يختار للمشيخ متميزا برجاحة العقل وحسن الأخلاق ورفعة المكانة."[3]وهذه الشروط هي التي تجعل من الشيخ ممثلا لفريقه لدى السُّلطة.

إن تدخل السُّلطة في اختيار شيوخ القبائل والعشائر كان ضروريا، خاصة بالنسبة لتلك التي تتمتع بوزن ديمغرافي معتبر، وتموضع جغرافي استراتيجي مهم. وذلك بغية تطويق النفوذ المحلي ومراقبته، واستغلال مكونات القبيلة لصالحها. وفي حال تدخل السُّلطة في تعيين الشيوخ، كبارا كانوا أم صغارا، فإن الميكانيزمات وآليات الاختيار ستكون على منوال السُّلطة رعيا لمصالحها ومصالح أفرادها لا غير. فمن الطبيعي ألاّ تتفق رغبات أبناء العشيرة مع رغبات أعيان السُّلطة، وبالتالي تكون الشروط المطلوبة لا تخرج عن شرط واحد هو الولاء لها (السُّلطة). وفي هذه الحالة ستتدخل عوامل مختلفة تميز الأصلح والأكثر قبولا لدى من يملكون صلاحية التعيين والتنصيب، وأهمهم قايد الوطن. حيث تدخل الاعتبارات والضوابط المادية كالقاعدة الاقتصادية والقدرة الدفوعية للفرد، ومكانته الاجتماعية.

كما يفضل من تكون له في عشيرته الشوكة، وله العصبية الأقوى في الفصيل. وتحرص السُّلطة على مراعاة عامل الوراثة، كاختيار ابن الشيخ المتوفى ما عرف طريقه إلى تركة أبيه، وما التزم حدود العلاقة

---

[1]جمال بن طاهر، "**المشايخ بالبلاد التونسية في العصر الحديث بين التأثل والارتزاق**"، في كتاب: المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، تنسيق الهادي التيمومي، المجمع التونسي للعلوم والفنون والآداب، بيت الحكمة، تونس، 1999م، ص151.

[2]مبروك الباهي، "**القبيلة والدولة في إيالة تونس، نهاية التنافس السياسي**"، في: الذاكرة والهوية أعمال مهداة إلى عبد المجيد القدوري، تنسيق محمد جادور وآخرون، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقس، ص339.

[3]نصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص229.

القائمة بينه وبين كبار موظفي الدولة.[1] وقد فرضت السلالية نفسها في تعيينات الشيوخ عبر أوطان الإيالة طيلة الفترة العثمانية. وعموما فإن الانتماء إلى عائلة ميسورة حظيت بجاه وافر لدى أفراد المجموعة، وببركة ولي صالح كفيل بإعطاء التفوق الكافي للمترشح إلى المَشيَخة.[2] بيد أنَّ عملية تعيين الشيخ لا تصبح تامة ونهائية إلاّ بعد حصول المرشح على تزكية المركز السياسي. وتتمثل عملية التزكية في الحصول على "القندورة" أو البرنوس الأبيض.

ولم تأت المشيَخَات في القبيل أو العشير من شرف النسب فيهم أو قوة العصب فقط، ولكن قد يعضُدها العامة بالمنقبة ودعوى الكرامة، مثلما فعل شيخ عرب الدواودة أحمد بوعكاز، الذي آلت إليه المَشيَخة "بعد انقراض أولاد عمه؛ إذ الوجاهة كانت له في عقبه، فاحتاجت جماعته إلى من يقوم عليهم لتجاسر اللصوص على ما كان لهم، فهرعوا إلى أحمد المذكور وصنعوا به من التعظيم والتوقير وإشادة الآثار الحميدة ما يقرعون به الأيدي العادية"[3]. فازدادت مكانته بين قومه وحظوته لدى السُّلطة، حتى نازعها في المجبى؛ "إذ جبت الناس إليه الجبايا من المغرب والمشرق"[4](غرب قسنطينة وشرقها).

المبحث الثاني: تدخل القياد في تعيين الشيوخ

لم تكن عملية اختيار الشيخ تشارك فيها كافة شرائح العرش أو الدوار، وإنما يقتصر الأمر على "**الرجال الكبار**" والأعيان، في حالة الاختيار الشفاف، لكن يمكن أن نلاحظ أنه منذ أوائل القرن17م اقتحم الشيوخ كواليس شراء المنصب "**القندورة**"، وأضحى التنافس بين البيوتات الكبرى على أشُدّه لكسب رضا القياد أو البايات عليها دون بيوتات أخرى. وهو ما استغله القياد والبايات لإضعاف موقف العشائر، واستخلاص المزيد

---

[1]HENIA(A.H), Les rapportes du Grid avec le Beylik 1676-1840, Thèse de doctorat de 3[eme] cycle, Tunis, 1978; p129.

[2]تقوم الإيديولوجيا القبلية في المغارب على أساس ذاكرة انتقائية تنطلق من الزمن الأول التأسيسي ثم تقفز على بقية الأجيال لتربط الزمن التأسيسي بالحاضر، فتكون الذاكرة وظيفية تقوم فيها أسطورة الجد الأول وتجربته بدور المرجع الموحد والمحدد لحاضر القبيلة ومصيرها. أنظر: دلندة الأرقش وآخرون، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003م، ص202.

[3]عبد الكريم الفكون، منشور الهداية في حال من ادعى العلم والولاية، تحقيق أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987م ، ص133 و134.

[4]مصدر نفسه، ص134.

من الموارد الجبائية منها، وتفريق صف الجماعة لفرض السُلطة الرقابية عليها.[1] ولدينا مثال شيخ المعزول بأطراف عنابة في عصر صالح باي قسنطينة، حيث تدلنا المصادر الأرشيفية على منافسة شديدة على المنصب وصلت حد التنافس بين الأب وابنه، وقد غدت ذلك التنافس ممارسات السُلطة من مركز البايليك في قسنطينة، لأهمية المَشيَخة على أطراف كبرى موانئ وسق القمح، وعلى مقربة من مناطق الاستثمار التجاري الفرنسي في القالة وعنابة. ففي العقد الثامن من القرن الثامن عشر(18م) شهدت المَشيَخة منافسة كبيرة بين الأب عبد الله بن عباس وابنيه علي والباهي، استعملت فيها كل الوسائل من هدايا ورشاوى ودسائس. وإن كان قرار العزل والتعيين ينتهي أخيرا بيد سلطة واحدة سيدة هي سلطة صالح باي، فإن ذلك الأخذ والرد والعزل وإعادة التنصيب تكشف عن أهمية بالغة إحدى مشيخات البايليك الشرقي.

منذ سنة 1774م بدأت متاعب صالح باي مع عبد الله بن عباس شيخ المعزول الذي كان على علاقة تجارية وطيدة مع مركز الشركة الملكية الإفريقية الفرنسية بالقالة، حيث كان يتولى مهمة الوساطة والسمسرة في شرق البايليك، تتمثل في جلب حبوب القمح للمركز الفرنسي مقابل حصوله على نصف قرش عن كل قفيز يجلبه، ويقتطع ذلك من قرض كان قد حصل عليه سابقا، قدر بحوالي 19000قرشا، وإلى غاية السنة المذكورة(1774م)، وهو تاريخ منع صالح باي قسنطينة بيع القمح للباستيون كان شيخ المعزول قد سدد ما عليه من ديون، وجمع 30000قرشا أخرى. إضافة إلى ممتلكاته الواسعة وما يجنيه منها. وقد جعلت تلك الأموال من هذا الشيخ سيدا محاطا بمئات الرجال التابعين له، والجواري والعبيد والخدم والكتاب والحرس والوكلاء، حتى أصبحت أُبهته لا تقل عن أبهة باي الشرق نفسه.[2] وهو ما تحدثنا عنه المصادر بخصوص شيخ مجانة مثلا، فالرحالة بايسونال يتحدث عن مكانة الشيخ بوزيد بن أبي التقى ونفوذه وسلطته. حيث يذكر أن جيش المحِلة التركية التي رافقها في رحلته، توقف قرب مجانة وانقطع عزف الموسيقى ونُكِّست الرايات. واستقرت المحِلة بمجانة في العراء دون تخييم، ولم يجرؤ أحد من المحِلة على لمس مواشيه الكثيرة، لأنه لم يكن ملزما بدفع الضريبة. وفي موضع آخر يؤكد الرحالة نفسه هذه الظاهرة فيقول: "فالجيش التركي كان

[1]عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس، مراجعة خليل أحمد خليل، ط2، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1982م، ص44.

[2]المنور مروش، مرجع سابق، ج1، ص249 و250.

مجبرا على تنكيس راياته أثناء عبوره ممر بيبان الحديد الخطيرة، وكان مجبرا على دفع ضريبة عبور لشيوخ القبائل هناك (شيوخ مجانة).[1]

لقد استغل صالح باي قيام الشيخ عبد الله بلعباس بالوساطة لديه لمصلحة أحد المتمردين (إبراهيم) وعزله من منصبه، ويبدو أنه أعاد تنصيبه بفضل تدخلات بعض الموظفين السامين ومدير الشركة الفرنسية.[2] ففي سنة 1778م تذكر وثيقة أخرى، هي عبارة عن رسالة من صالح باي إلى وكيل الباستيون، حادثة عزل الباي للشيخ عبد الله وتثبيت ابنه علي باي، وقد ساقت الرسالة أسباب العزل: "إننا قد شيخنا ابننا علي باي وطردنا والده الخبيث عدو الله ورسوله شيخ النفاق وذلك لما رأينا فيه من قلة الخير والفساد، وابننا علي باي كنا شيخناه قبل هذه الساعة والناس مع والده، والآن الناس كله(كذا) معه ولم يخرج أحد من يده."[3]ولم تمر إلاّ أشهر حتى عاد باي قسنطينة للنزول عند رغبة وكيل الباستيون حفاظا على سير اتفاقية وسق القمح بينهما، فأعاد تنصيب عبد الله المذكور في أفريل 1779م وطرد ابنه.[4]ولما توفي الشيخ عبد الله خلفه ابنه الباهي بفعل تأثير الباستيون، "ولما ذكرت لنا فيه، وإيصايكم (كذا) عليه وتأكيدكم بشأن ذلك."[5]

لقد تقرب القنصل الفرنسي بالهدايا للباي من أجل إرضائه لصالح تعيين الباهي ابن عبد الله خلفا لأبيه في جوان 1784م، وقد أبدى الباي رضاه بالهدية والمُهدي.[6] ولا يكون تدخل الباستيون مجانا في مثل هذه الأمور، فبُعيد وفاة الشيخ عبد الله أرسل ابنه الباهي مئة بقرة إلى حصن الباستيون كان قد اقترضها؛ إذ بقي عليه من ديون شرائها 100 ريال قسنطيني، طلب من قبطان الباستيون خلاصها على يديه لفائدة البائع

---

[1]PEYSSONNELet DESFONTAIN, Voyages dans les régences de Tunus et d'Alger, Paris,1838, T 2, p374.

[2]المكتبة الوطنية الجزائرية، قسم المخطوطات، المجموعة 1641، رسالة من محمد بن كوشك علي إلى الشيخ عبد الله بلعباس شيخ المعزول، وثيقة 46.

[3]مصدر نفسه، رسالة من صالح باي إلى وكيل الباستيون، وثيقة 61.

[4]مصدر نفسه، رسالة من صالح باي إلى وكيل الباستيون، وثيقة 67.

[5]مصدر نفسه، رسالة من صالح باي إلى قنصل القالة، وثيقة 77.

[6]مصدر نفسه، رسالة من صالح باي إلى وكيل الباستيون، وثيقة 80.

محمد بن حسين.[1] ولم تمر سنة واحدة على تعيين الباهي حتى عاد صالح باي في مارس 1785م إلى تولية علي باي على مشيخة المعزول طالبا من وكيل الباستيون إلزام حليفهم الباهي.[2]

إن تنافس الراغبين في تولي المشيخ هي ظاهرة تتكرر بكثرة في فضاء ريفي فضلت السُّلطة عقد تحالفات لحكمه، من أجل تجنب إهدار مقدرات بشرية وأوقات طويلة لإخضاعه. وقد اقتصرنا على مشيخة المعزول ببايليك الشرق على سبيل المثال لوجود الخبر عنها في المصادر. وأمام تزايد المنافسة على المشيَخَات الكبرى والصغرى لجأ القياد والبايات في الكثير من الأوطان إلى تسليط المزيد من التجزئة للقبائل للرفع من عدد المشيَخَات الصغرى، لأن ذلك يوفر لهم العديد من المناصب التي تدر عوائد إضافية لمجرد قبض حقوق إسنادها **(حق القندورة)**، ويضاعف من قدرة السُّلطة على فرض رقابة أقوى بوسائل أقل؛ إذ يعملون على خلق مشيخات أخرى لأجل قبض حقوق تنصيب إضافية. ففي دار السلطان مثلا انتهج قياد أوطانها طريق التجزئة والتفكيك المستمر للعشائر والأعراش بغية إضعاف صفوفها، وتحقيق عوائد إضافية من جراء إسناد منصب المَشيَخة.

وحسب جرد الباحث نصر الدين سعيدوني للمجموعات العشائرية المنتظمة تحت سلطة الأشياخ، فقد وصلت مَشيخَات أو مجموعات وطن يسر في أواخر فترة التواجد العثماني إلى حوالي سبعة وخمسون(57) جماعة، كما وصل تعداد عشائر وطن الخشنة إلى حدود سبعة وثلاثون(37) جماعة، ووطن بني موسى ستة وثلاثون(36) جماعة، ووطن بني خليل أربعة وثلاثون (34)جماعة.[3]

والواقع فإن حق القندورة قد تحول من مبلغ رمزي إلى مبلغ كبير جدا من جراء حدة التنافس عليه. وعادة ما يطلق على هذه القيمة المالية اسم "**زمام اليد**"، ويحصل القياد على جزء منها لأنفسهم ويدفع الباقي لبيت المال، وطبيعي أن تقل مدفوعات الشيوخ الصغار نظير حصولهم على الزمام أو القندورة، مقابل مدفوعات كبار الشيوخ، ففي الوقت الذي كان كل من شيخ الأوراس وشيخ بلزمة ببايليك الشرق يدفعان حق تنصيب

---

[1]مصدر نفسه، رسالة شيخ المعزول الباهي بن عبد الله إلى وكيل الباستيون، وثيقة79.

[2]مصدر نفسه، رسالة من صالح باي إلى وكيل الباستيون، وثيقة81.

[3]SAIDOUNI (N), L'Algerois rural à la fin de l'époque Ottomane (1791–1830), DAR AL–GHARB AL–ISLAMI, Beyrouth, Liban, 2001, pp333––335.

قدره: 300 ريال بوجو فضي، وقد ترتفع هذه القيم المالية لتصل إلى حدود 600 ريال بوجو فضي،[1] كان الشيوخ الصغار لا يدفعون أكثر من عشرة فرنكات.

ونسوق ضمن الجدول الموالي مثالا لما قبضه أحد قياد بايليك المدية هو أحمد الشريف من شيوخ دواوير وطنه مقابل تعيينهم سنة 1230هـ.[2]

اسم الشيخ	اسم الدوار	حق البايليك	حق القايد
ابن السايب	//	10فرنك	00
بن طاطة	نجع العرب	10فرنك	01فرنك
علي بن قويدر	//	10فرنك	01فرنك
علي بن زرفة	اولاد بن زرفة	10فرنك	01فرنك
المسعود بن سلامة	اولاد بن سلامة	10فرنك	00
احمد بن سي ؟	//	10فرنك	00
بومدين زروق	العقبان	10فرنك	00
احمد بن عبد القادر	//	10فرنك	00
بن العجاج	//	10فرنك	00
سي مسعود بلعجال	ولاد الخروف	10فرنك	04فرنك
ابن عودة	الصحاروة	10فرنك	04فرنك
سالم بن الشريف	//	10فرنك	04فرنك

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الزمام المدفوع وإن كانت موحدة بخصوص ما يوجه للبايليك فإن ما يحصل عليه القياد كان يختلف؛ إذ يفضل بعض الشيوخ دفع قيما إضافية وصلت حد أربعة أضعاف، وذلك

[1] نصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص436.

[2] تم وضع هذا الجدول بناء على نص وثيقة من وثائق بيت المال مؤرخة في 1230هـ: الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات بيت المال، M، علبة09، سجل 39، ورقة 10و11.

يرجع إلى رغبة هؤلاء الشيوخ في إقصاء منافسيهم. وهنا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار المسكوت عنه من القيم المدفوعة للقياد بعيدا عن حسابات البايليك.

إنّ الضرائب التي ترافق عملية تنصيب الشيوخ تتعدد أحيانا وتختلف مسمياتها أحيانا أخرى إلى درجة يصعب فيها التفريق بينها، وقد يتطلب الأمر موضوع دراسة منفصلة بذاتها للتفريق بين هذه المفردات[1] الدالة على ضرائب تفرض في مجملها على الشيوخ المتولين لتوّهم. حيث تواجه الأبحاث المتصلة بالموضوع تعددا للمفردات الدالة على حق تنصيب الشيوخ في المصادر الوثائقية، فبالإضافة إلى مفردة "**زمام اليد**" تستعمل المفردة المركبة "**حق القندورة**"، ونجد بعض الوثائق تستعمل اللفظة العامة "**غرامة**"، ونعرف بواسطة القراءة المتأنية لنصوص الوثائق أنه يقصد بها حق تعيين، فدائما ما ترد مقرونة باسم شيخ جديد وسنة جديدة. فعلى سبيل المثال تذكر إحدى وثائق سجلات البايليك ما يلي: "هذا ما فرض من غرامة بأمر من القايد سليمان قايد زمالة راس الواد على الشيخ محمد وجماعة الرحامنة أواخر ذي الحجة عام 1236هـ".[2] وإذا كانت هذه الوثيقة قد صمتت عن تقدير الغرامة؛ فإن وثيقة أخرى تخص المجموعة نفسها في السنة الموالية قد ذكرت قيمة الغرامة التي فرضت على شيخ الرحامنة الجديد المسمى سي حمزة بن الطيب من قبل القايد سليمان نفسه، وحددت بـ "سبع ريالات صحاح ونصف صحيح".[3]

ومهما كانت شروط تولية الشيوخ ومدى تدخل السُلطة في تعيينهم وتحديد صلاحياتهم، ومهما كانت قوة السُلطة المركزية وفعالية أعوانها، فإن للمَشيَخة رمزية تترجمها قوة سلطة الشيخ على فصيله، إلى درجة يمنح فيها اسمه ليستدل به على المجموعة، فتأخذ اسمها من اسمه. كأن يقال: اولاد فلان(اسم الشيخ)، أو: عرب

---

[1] يولي العثمانيون للمصطلح الإداري اهتماما بالغا في إطار سعيهم لإقامة إدارة مركزية قادرة على تسير شؤون دولة– إمبراطورية، حيث لم يكتف العثمانيون–حتى في الجزائر– بتقنين طريقة اشتغال مختلف المؤسسات والدوائر والأقلام، بل عمدوا إلى وضع وتقنين المصطلحات المتداولة داخل مختلف دواليب الإدارة، سواء تعلق الأمر بألقاب الموظفين أو أسماء الضرائب، أو أنواع الوثائق والأدوات والنُظُم والمؤسسات بحيث يستحيل إدراك مضامين المصادر والوثائق العثمانية من غير الإلمام بما يكفي بمعاني ووظائف ما يراد بها من مصطلحات. وقد استعان الأتراك بمبدأ الأخذ من لغات الآخر مهما اختلفت لغته وثقافته مادام الأمر يؤدي إلى توضيح المعنى وتدقيق المقصود، لاسيما لغة أهالي الإيالة. عبد الحفيظ الطبايلي، "**اللغة وانتقال المعارف ملاحظات حول المصطلحات البحرية العثمانية،**" في: انتقال الافكار والتقنيات في المغارب والعالم المتوسطي، تنسيق عبد الرحيم بن حادة وآخرون، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 160، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المملكة المغربية، 2009م، ص234 و237.

[2] الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات البايليك، علبة 10، دفتر 40، ورقة 10.

[3] مصدر نفسه، الورقة 13.

فلان، أو: نجع فلان. حيث تذكر(مثلا) سجلات البايليك لوطن مليانة، دوار امحمد شاوش، ويأتي امحمد شاوش على رأس قائمة جرد دافعي العشور الخاصة بالدوار. وكذلك دوار الحاج المويسي الذي يترأس قائمته الحاج المويسي، ومثلهما دوار بن خليفة الذي دون في مقدمة قائمته شيخه الحاج بن خليفة ويليه أخوه.[1]

ويميز الشيخ في مجموعته لباسه؛ إذ يرتدي عادة لباسا أفضل من لباس غيره من عامة رجال العشيرة أو الدوار، ويختلف أيضا عن كبار الجماعة "**رجال القوم**" أو "**الميعاد**" لاعتبارات أخلاقية، كما يُتموضع بيته أو خيمته وسط الدوار؛[2] إذ يتخذ لنفسه موضعا متوسطا بين جماعة العشيرة ليحمونه في حالة خطر الغزو. ويكون على مقربة من الجميع للاستشارة واتخاذ الموقف والقرار بشأن القضايا الطارئة. وبخصوص اللباس فإن له رمزيته ورسمياته، فمثلما يقبض الشيوخ الصغار قنادير بيضاء من القياد الواقعين تحت سلطتهم، فالشيوخ الكبار الذين يديرون فرق ذات حجم ديمغرافي وأهمية استراتيجية ومدفوعات جبائية أكبر يحصلون على برانيس بيضاء.

3- الجماعة و الميعاد:

لا يمكن الحديث عن سلطة مطلقة لشيخ الفرقة أو الدوار، فهو يستمد سلطته من إجماع الفرقة ممثلة في أعيانها، وهم كبار السن وأصحاب العقول الراجحة وأهل العلم فيها، وفرسانها المغاوير، وأصحاب الدخل المادي من ذوي القدرات الدفوعية، الذين تحتاج إليهم العشيرة في حالات المغرم. والجماعة هي قاعدة المجتمع الريفي تفعّل وجودها انطلاقا من التضامن المبني على التساكن والتآزر رعيا لمصالح مشتركة بين أعضائها، ولا تشَكُّل الجماعة عالما مغلقا، ولكن تتهيكل وتنتظم تحت غطاء القبيلة أو العشيرة، فتضبط علاقاتها مع سلطة المركز(البايليك) على أساس أوتوقراطي تحدده إمكانياتها البشرية وثقلها الديمغرافي ومقدراتها ومواردها الاقتصادية.[3]

تجتمع الجماعة دوريا، وبشكل يومي في الغالب، ويكون نقاشها مبنيا على أسس الشرع ومقتضياته، وما اعتيد عليه (العوايد أو العرف)، وأحيانا تدون نصوص قوانين تتفق عليها الجماعة ويلتزمون بها في تسيير

---

[1] الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات البايليك، علبة 10، دفتر 49، ورقة 18 و19.

[2] DAN (P), Op. Cit, p378.

[3] SAIDOUNI (N),Op. Cit, p332.

شؤون الفرقة[1]، يشرف على تدوينها وحفظها "الطَلَبَة" وهم بعض شيوخ العلم الشرعي، وجلُّهم من المتصوفة الذين يتولون الوصاية على الفتوى وما استشَكُّل من الشرع، أو بعض القرَّاء معلمي الصبيان. وقد عثر شارل فيرو (Charles Féraud) في ضريح سيدي معروف بجيجل على عدة جعب من القصب تحتوي على أوراق ملفوفة، بينها وثيقة هي عبارة عن نص اتفاق يخص عرش اولاد بارش بخصوص عقاب القاتل وجزاء الجروح، من ديات وخطية. وافتتحت الوثيقة بما نصه: "الحمد لله وحده والصلاة على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه السلام... أما بعد: فقد حضر بين أيدينا جملة جماعة اولاد بارش، كبيرا وصغيرا واتفقوا على...". وقد تضمن العهد ستة وأربعين بندا حسب ترجمة فيرو، ودُيِّلت الوثيقة بذكر الشُّهود الحاضرين ومُدون الوثيقة.[2]

تعتبر الجماعة أو الميعاد سندا للأشياخ في خضم مزاحمة القياد ورغبتهم في اقتسام النفوذ معهم، ولكنها (الجماعة) تمثل أيضا –وفي كثير من الأحيان– عين مجموع العرش على ممارسات الأشياخ، وسلطة رقابية تفرض على الشيخ مراعاة مصالح المجموعة. كما تشَكُّل مؤسسة استشارية وفريق عمل إلى جانب الشيخ في أداء مهامه. فما هي مهام الأشياخ؟ وكيف نميز بين أدائهم لما يتصل بمصلحة القبيلة، وممارساتهم بخصوص المطالب المخزنية؟

المبحث الثالث: مهام الشيوخ

فرضت المشيَخَات القبلية نفسها على الأتراك العثمانيين كممثل قادر على تحريك الريفيين أو تهدئتهم. ولأجل الحصول على ولاء دائم لها من أفراد مجموعتها من النافذين كان يجب عليها أن تحافظ على صورتها كصاحبة قدرة على الحد من جشع السُّلطة وغلوها في فرض الضريبة.[3] وفي المقابل يجب عليها أن تقدم للسلطة –ممثلة في شخص القايد– ما يثبت ولاءها ويرضي من لهم سلطة التعيين، وهو ما يضع الأشياخ بين مطرقة السُّلطة وسندان موقف العشيرة منهم. ففي أحسن الأحوال يتصرف الشيخ بما يدفع غضب السُّلطة عنه، فيتحول إلى حليف لها، أو زبون لأعيانها من القياد والآغوات، يطبقون سياساتها ويحققون جميع

---

[1] جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة في بايليك الشرق الجزائري(من القرن 10هـ(16م) إلى 13هـ(19م)، د.م.ج، الجزائر، 2015م، ص154.

[2] FERAUD (L. Ch) ? Histoire des villes de la province de Constantine, Gigli, L. ARNOLET, Constantine, 1870, pp(49-59).

[3] طيبي محمد، الجزائر عشية الغزو الاحتلالي دراسة في الذهنيات والبنيات والمآلات، ط1، دار ابن النديم، الجزائر، 2009، ص121.

أهدافها من العملية الإدارية برمتها. فتطغى العملية الجبائية على مهام الأشياخ، وتعضدها الممارسة الأمنية الوقائية. وهو ما يؤثر سلبا على مكانتهم في محيطهم الاجتماعي، فتتضاءل سلطتهم الأدبية والمعنوية. ولذلك نجد بعض الشيوخ الذين ينحازون لمجموعاتهم عادة ما يكونوا في موضع خصومة مع السُّلطة وممثليها، ما يدفعها إلى عزلهم وتعويضهم بآخرين يحافظون على سلطة البايليك.[1] خاصة أمام صلاحيات التفكيك والتهجير المخولة للقياد الذين يستغلونها كمعاول لإضعاف موقف العشائر، وتحويل أشياخها إلى أداة طيعة بين أيديهم تسهر على ممارسة كل أعمال الدولة، وتحرص على تجنب كل ما من شأنه أن يثير حفيظة القياد تجاههم، وهو أمر يسهّل عليهم (القياد) الحصول على كل شاردة وواردة عن الأشياخ بفضل عيون المنافسين والراغبين في تولي الخطة.

ويمكن التمييز بين نوعين من المهام، نوع يتصل بمصالح القبيلة، وآخر يتصل بمصالح الدولة ومطالبها المخزنية، وهو ما نفصله فيما يأتي:

1-رعاية مصالح القبيلة:

تتنوع مهام الشيخ حسب حاجات العشيرة التي يتشيخ عليها، فهو مكلف بمراقبة مواسم الحرث والحصاد، وتقسيم الأراضي بين العائلات إذا كانت لا تزال مشاعة.[2] وينظر في قضايا توزيع مياه الري، وتخصيص المراعي، واختيار مكان استقرار الدوار أو الدشرة، إذا كانت القبيلة تمارس حياة الترحال والتنقل الموسمي، بين المشتى والمصيف، وبين السهل والجبل.[3] ويشرف الأشياخ على مهمة الحفاظ على درجات التلاحم بين أفراد القبيلة ومجموعاتها بواسطة التشجيع والمبادرة إلى الأعمال الجماعية، وتعاون الأفراد الإلزامي في حرث الأرض وجمع المحصول، والتضامن العصبي لدرء أي خطر خارجي،[4]مثل غارات المجموعات الخارجة عن سلطة الدولة، أو قطاع الطرق، المتلصصة والزطّاطين.

ولا يتصرف الشيخ في الملكية فقط باعتبارها من الأمور الجماعية داخل المجموعات الإثنية الأصيلة والمصطنعة، ولكن العلاقات داخل المجموعة ومنها إلى خارجها هي شأن جماعي أيضا. فالزواج الذي يعد

---

[1]حافظ بن عمر، مرجع سابق، ص238.

[2]إن أولوية القرار العائلي على القرار الفردي في مسألة التصرف في أراضي الملك (العرش) جعل من هذه الأراضي إسمنت العائلة، وأحد أسس ترابطها المتينة. أنظر: محمد طيبي، مرجع سابق، ص122.

[3]نصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص229.

[4]حميد تيتاو، مرجع سابق، ص108.

لدى المجتمعات الحديثة من الشؤون الفردية الخاصة، كان لدى المجتمعات التقليدية من بين أهم مصالح القبيلة الكبرى، توجهه من أجل الحفاظ على وحدتها ولحمتها.

فالأشياخ وميعاد العشيرة وجماعتها هم من يختارون الزوجة للشباب، فغالبا ما يفرض الشيخ وجماعته إحدى بنات العشيرة على أحد الشباب، حتى لو لم تكن بكرا، صونا لشرف الأسرة. وقد استغلت الجماعة الزواج داخل القبيلة أو الفرقة لتعزيز تلاحمها وبناء روابط جديدة بين فروعها. كما أن الزواج الداخلي يضمن الاستقرار الاقتصادي، لأن المهر المقدم لابنة العم يكون ضئيلا مقارنة بالمهر المقدم لابنة فرقة أخرى. ومن جهة أخرى كان شيوخ القبائل يزوجون أبناءهم خارج أسرة العصب باتجاه عائلة تنتمي إلى قبيلة أخرى، وفي هذه الحالة يفضل زيجات تنتمي لعائلات أرستقراطية بيدها مناصب المَشيَخة، لتحقيق رفعة مقام إزاء أفراد القبيلة، في إطار التنافس على الوظيف.[1]

وقد يتجاوز الشيخ رأي الآباء حفاظا على مصالح القبيلة، ولدرء ما من شأنه أن يتعارض وذلك. ويسعى المشايخ إلى حث الآباء على التبكير بتزويج أبنائهم بغية الإنجاب، من أجل تدعيم صفوف العشيرة العسكرية وتقوية سواعدها الانتاجية.[2] ولذلك كثيرا ما تدعم المَشيَخة التعدد وتسمح بتطليق من لم تنجب، وكذلك يفعل بأمهات البنات إن كنّ من غير العشيرة، أو تسمح بالتعدد عليهن في حال كنّ من بناتها. ويتدخل الشيخ ورجال الميعاد "**كبار الجماعة**" في جميع ما يطرأ على المجموعة من قضايا الأحوال الشخصية والمعاملات، من زواج وطلاق وبيوع عقارات وشفعة وهبات وغيرها. وهي مهام تمنح للقايد معرفة بالفضاء الاجتماعي الذي يشرف على إدارته، وتسمح له بأداء مهامه الإدارية لمصلحة السُّلطة على أكمل وجه.

لقد كان رجال القبيلة يشكلون مجموعة من الفرسان أو الأعوان المسلحين يعرفون بالمكاحلية،[3] ويستخدمون عسكريا في الحد من تحرشات المنافسين على المَشيَخة، والوقوف إلى جانب الشيخ في نزاعات العرش ضد القبائل والعشائر المجاورة، ويتخذون موقفا موحدا فيما يتعلق بالأحلاف والصفوف والمشاجرات ودفع الدية

---

[1] الطيب شنتوف، دراسات في تاريخ الجزائر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ترجمة أوذاينية خليل، د.م.ج، الجزائر، 2012م، ص ص148-155.

[2] حميد تيتاو، مرجع سابق، ص108.

[3] المكاحلية هم مجموعة من الفرسان، أو الأغوات المسلحين، يستخدمون في الحد من تحرشات المنافسين والوقوف إلى جانب الشيخ في كل صراع قبلي.

BERTEUIL (A), L'Algerie Françaises, Histoire – Mœurs – Coutume – Industrie –Agriculture, 2T, Ed. DENTU Libraire, Paris, 1856, T 1, p132.

وحماية الأفراد المنتسبين إليها، أو إعلان التخلي عنهم.[1] كما يؤدي الشيخ دور الوسيط أو الرابطة بين الإدارة المركزية ممثلة في سلطة البايليك في المحل القريب، ومجموع السكان بالأرياف، فبقدر ما هو ملزم برأي الجماعة فهو يلبي طلبات القياد[2]وتنفيذ أوامرهم.[3]

2-تسيير المطالب المخزنية:

يمكن أن نلخص مهمة الشيوخ في العمل على الوساطة بين مؤسسة القايد والمجال الاجتماعي الذي يديرونه؛ إذ يتولون الإشراف نيابة عن القايد على المهام المخزنية مثلما هي في أولويات السُّلطة المركزية كما يلي:

ا-جباية الضرائب المختلفة:

يقدم الأشياخ للقياد وللبايليك معلومات حول نشاطات العشيرة الاقتصادية التي تستوجب المطالب الجبائية، كالزراعة والرعي، وكذلك الحرف من حدادة وحياكة وغيرها. فيقدمون إحصاء بأملاك مجموعاتهم من المواشي والأنعام والسوائم، ويحصون الأراضي المزروعة، رغم ندرة هذا النوع من النشاط في الفضاءات القبلية، لأن القبيلة تعمل في الغالب على إنتاج ما يكفي أفرادها من ضرورات البقاء والاستمرار.[4] ذلك لأن "اجتماعهم وتعاونهم في حاجاتهم ومعاشهم وعمرانهم من القوت والكن[5]والدفاءة إنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة ويحصل بلغة العيش من غير مزيد علي عما وراء ذلك".[6]

ونظرا لنقص موارد الجباية في مثل هذه المجموعات فإن القياد عادة ما يحاولون تعويض النقص في عشور المحاصيل بالمغارم، فيطالب الشيوخ بفرض المغرم على الصلح، وفك النزاعات بين الأفراد

---

[1]ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص235.

[22] آغا العرب هو موظف سمحت له صلاحياته بالنظر في قضايا الأرياف، وبإدارة أملاك البايليك بالأرياف من عزل (حقول الرعي) وعزباوات(مزارع) أنظر، سعيدوني، ورقات جزائرية، ص226.

[3]مرجع نفسه ، ص235.

[4]في معنى ذلك يقول العنتري: "وكانت أمور الزراعة في زمان الترك ضعيفة لم تتعلق بها أغراض الناس". محمد الصالح العنتري، سنين القحط والمسغبة أو مجاعات قسنطينة، تحقيق رابح بونار، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1974م، ص17.

[5]الكن هو كل ما يرد الحر والبرد من الأبنية والخيام وغيرها، والجمع أكنان وأكنة، وفي القرآن الكريم" والله جعل لكم مما خلق ظلالا وجعل لكم من الجبال أكنانا" أنظر: المعجم الوسيط، منشورات مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط4، القاهرة، 2004م، ص802.

[6]عبد الرحمان بن خلدون، المقدمة، دار الفكر، بيروت، 2001م، ص173.

والجماعات. على أن ما يلبي حاجة السُّلطة في أعمال الجباية هو تعاطي العشائر للنشاط الرعوي الذي يذرّ عوائد معتبرة، تعوض ضعف الأداء على مستوى الزراعة. فكثيرا ما تغلب على المحاصيل الجبائية قطعان الأغنام والماعز والأبقار والخيول والإبل، تتنوع حسب الواقع المناخي والتضاريسي السائد، كما تشَكُّل الدواجن والسمن والعسل والزيت والفواكه موردا لا يقل أهمية.[1]

على أن المهمة المنوطة بالشيوخ في الواقع ليست التحصيل، بل تتوقف على الإحصاء وتقديم المعلومات حول الممتلكات والمحاصيل؛ إذ يحصون المساحات المزروعة يقدرونها بالجابدة أو الزويجة، كما في عرف عامة أهل المغارب.[2] وكان الشيوخ يتولون مهمة إحصاء مواشي المجموعة، وكثيرا ما يحاولون إخفاء المعلومات الصحيحة عن القياد، من أجل تخفيف الأعباء المخزنية على مجموعاتهم، إلا أن وشاية منافسيهم وأعين القايد المبثوثة غالبا ما تفضحهم فيلجؤون لتبرير ذلك، أو يكون جزاءهم تعيين آخرين في مناصبهم.[3] وقد ساهم الشيوخ الصغار والكبار في تفعيل ممارسات السُّلطة العثمانية، وكان لتدخل السُّلطة في اختيارهم وتعيينهم ما ساعد على توظيفهم لمصلحتها على حساب مصلحة الأهالي، خصوصا في المجال الضريبي.

ب- استتباب الأمن:

يعتبر الشيخ عين ساهرة على أمن السُّلطة وأمن عشيرته؛ إذ يحرص على استتباب الأمن وإبعاد أي خطر خارجي، حيث يُعلِم السُّلطة بكل شاردة وواردة تطرأ في قبيلته، وفي محيطها القريب. فيبلغ القايد أو نوبة العسكر القريبة بحلول الأفراد والجماعات الأجانب في مجال سلطته. ويتدخل للقبض على المخالفين والمناوئين ومرتكبي الجرائم. ويستعين الشيخ في المحافظة على الهدوء والأمن داخل الفرقة أو العشيرة برجال الجماعة أو الميعاد، الذين يمثلون هيئة استشارية وقوة عسكرية داعمة له في نفس الوقت. ذلك أن إي اختلال أمني على مجال الفرقة هو مسؤولية جماعية تقع على عاتق الجماعة برمتها، ويسأل عنها الشيخ رأسا.[4]كما تركت شؤون المقاضاة وفك النزاعات بين أهل الفرقة للشيوخ، يستشيرون أفراد الجماعة من أهل الرأي والعلم فيهم.

---

[1]ROBE(E), De L'impôt Foncier en Algérie, Bastide, Alger, 1871, p4.

[2] سعيد شريدي، مرجع سابق، ص76.

[3]فلة موساوي القشاعي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني(1771-1837)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف نصر الدين سعيدوني، جامعة الجزائر، 1989-1990، ص58.

[4] نصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر(دار السلطان) أواخر العهد العثماني(1791-1830)،، ص388.

ويظهر أن إناطة شيوخ العشائر بالمهام الأمنية هو أمر يلبي مصلحة كل من القبيلة والدولة على سواء، فبالنسبة للعشيرة شكلت المَشيَخة هيئة ملائمة لتوحيد مكونات المجموعة في مواجهة الخطر الخارجي، في ظروف غياب سلطة ترابية قارة، فتوفر لها الملاذ الآمن الوحيد. أما الدولة فلم تجد أكثر من المشايخ إطارا يوفر لها سبل مراقبة العشائر،[1] وتأمين مجال لم يكن لها تأمينه بأقل من نوبة عسكرية وبرج حصين.

[1]محمد المنصور، مرجع سابق، ص25.

الفصل الثالث: صلاحيات قايد الوطن

لا يمكن فهم الدور الحقيقي لقياد الأوطان في تفعيل سلطة الدولة دونما دراية بالصلاحيات التي كان يتمتع بها هذا الصنف من الموظفين الإداريين. وهو أمر غاية في التعقيد لكون الفترة المدروسة لا تزال تعيش زمن الدولة القروسطية التي تجتمع فيها السُّلطة في أيدي أفراد خاضعين لمن هم في المركز الأعلى ضمن التراتبية السلطوية. وضمن هذا الفصل نحاول توضيح الصلاحيات التي تم تدعيم القياد بها من أجل أداء مهامهم المنوطة. ولا نقف عند الصلاحيات التشريفية الرمزية فحسب، بل نفصّل في الصلاحيات اللوجستية، كالوسائل البشرية المساعدة، من أعوان وقضاة، والتجهيزات التي تعطي للقايد طابعه المؤسساتي كالإقامة مثلا. ونتطرق للحديث عن قضايا أخرى تخص الصلاحيات.

المبحث الأول: رموز التولية

انتهجت سلطات إيالة الجزائر منذ استحداث وانشاء المقاطعات البايليكية، نظام اللامركزية الإدارية الذي يأخذ بعين الاعتبار تسلسل المستويات ابتداء من الباشا الذي يحكم الإيالة، إلى الشيخ الذي يحكم أصغر وحدة إدارية.[1] ورعيا لهذا التسلسل فمن البديهي أن يكون تعيين القايد على مستوى الأوطان من صميم صلاحيات البايات في المقاطعات الثلاثة، أو الباشا بواسطة آغة الصباحية فيما يخص أوطان دار السلطان.

وهناك بعض الحالات الاستثنائية كتلك التي تتعلق بتعيين قياد المدن في البايليكيات من طرف الباشا مباشرة مثل قايد المدية وقايد تلمسان، الذي يذكره مسلم بن عبد القادر الوهراني أن الداي علي باشا أصبح يعينه مباشرة من دار السلطان، وهو مالم يفعله الباشاوات من قبل.[2] وسبب ذلك أن تلمسان قبل ذلك قد استقل بأمورها القايد رجم بن البجاوي، وقد بعث علي باشا جيشا أعاد المدينة إلى حكم الطاعة، وأعدم ذلك القايد.[3] وأصبح منذ ذلك الوقت يعين قايدها الباشا نفسه، وأضاف إلى هذا الإجراء قياد مليانة ومازونة ومستغانم، وعنابة وبجاية وبسكرة وتبسة والمسيلة.[4] وعندما يتم اختيار القايد ويرسل لمباشرة مهامه تقدم له رموز التولية التالية:

---

[1] إبراهيم خليفة حماش: العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من 1798 إلى 1830م، ص75.

[2] مسلم بن عبد القادر الوهراني، أنيس الغريب والمسافر، تحقيق رابح بونار، م. و. ن. ت، الجزائر، 1974م، ص11.

[3] سعيد شريدي، مرجع سابق، ص71.

[4] أحمد شريف الزهار: مصدر سابق ، ص18.

1-الفرمان:[1]

وهو قرار التعيين أو بيان عهد الوظيفة؛[2] إذ يذكر فيه اسم القايد المولي واسم الوطن وتحديده، ويحمل ختم الباي إذا كان الوطن من البايليكات، أو الباشا إذا كان من أوطان دار السلطان، ويسجل أحيانا مقدار ما دفعه القايد من حقوق التنصيب، مثلما يدل عليه نص تعيين قايد الزمالة في بايليك الغرب من قبل الباي حسن ابن موسى الباهي، والذي أورده صاحب كتاب طلوع سعد السعود: "الحمد لله تذكرتنا بيد القايد المزاري بن اسماعيل آغا على أنه دفع لنا ما مقداره سبعة آلاف ريال، وخمسمائة ريال من قبل الربطة يوم توليته أواسط ربيع الأول من عام 1241هـ، وكتب بأمر المعظم الأرفع السيد حسين باي وقفه الله، وبمقلوب الرسم خاتم الباي."[3]

وقد أورد روبين فرمان تعيين للسيد اسماعيل بن مصطفى التركي على وطن ساباو، مؤرخ في جمادى الثاني، 1235هـ، 1820م ورد فيه: "عينًّا صاحب الحضرة الرفيعة الأصيل المبجل المعظم إبننا السيد اسماعيل ابن السيد مصطفى وتعيينه قايد على الوطن المذكور."[4] ولدينا أوضح مثال آخر على نصوص تعيين القياد في المكتبة الوطنية، إذ جاء في فرمان من باشا الجزائر بشأن تعيين قايد بجاية مصطفى بن أحمد مايلي:

"ليعلم الواقف على هذا الأمر الكريم والخطاب الواضح الجسيم النافذ أمره العلي شأنه وقدره من القواد والعمال وأولادنا البايلار والحكام والخاص والعام وجميع المتصرفين في الاحوال وساير الأحكام ببلادنا الجزائر المحمية ... أما بعد فإن حامله المكرم الأوفى إبننا السيد ولد المرحوم السيد أحمد قايداً كان قد أنعمنا عليه وليناه قايداً على محروسة بجاية حاكما فيهم متصرفا في جميع أمورهم وكافة شئونهم بحيث لا يتصرف فيهم أحد سواه وليكن جاريا في جميع أموره وكافة شئونه على حسب العادة القديمة والطريق السالفة المستقيمة ... وقد أوصينا له بحرمه واحترامه ورعيه وإكرامه وحفظ السني جنابه .... كما أنعمنا عليه أيضاً بقيادة

---

[1]الفرمان عموما هو المرسوم الذي بمقتضاه يتم تعيين المسئولين على المقاطعات أو في وظائف الدولة السامية، وفي حفل تنصيب الباي يقوم الباش كاتب بقراءة الفرمان ويلبس القفطان أمام المخزن والأعيان والمشايخ، ينظر. أوجين فايست، تاريخ بايات قسنطينة في العهد التركي(1792-1873م)، ترجمة صالح نور، تقديم عبد الرحمن شيبان، ط1، دار طليطلة، 2013م، ج2، ص318.

[2]انظر: ملاحق، الشكل 03.

[3]بن عودة المزاري، مصدر سابق، ص352.

[4]ROBIN(N),"**Notes sur Yahia Agha"** Op. Cit, p69.

الكراستة فهو المتولي قطعها وأمرها على يديه وكذلك أنعمنا عليه بقيادة الزيت فهي على نظره وكذلك أمر المرسه فهو القبطان وهو المتصرف فيها فهؤلاء الأمور كلها هو المتصرف فيها وعلى نظره دون غيره ولا يتصرف فيها أحد سواه مع الحرمة الكاملة والبركة الشاملة إنعاماً تاماً شاملاً عاماً فحسب الواقف عليه أن يعمل بما فيه ولا يتعداه ومن تعد الحد فقد استوجب .... وكتب عن إذن المعظم الأمجد مولانا الدولاتلي السيد محمد باشا أيده الله بمنه اوايل جمادى الأولى سنة 1200هـ."[1]

2- الـزي الرسـمي(الخلعة):[2]

ويسمى بلغة ذلك العصر "الخلعة"[3] لأنه يخلع على صاحبه كدلالة شرفية وبيان وظيفي. وهو لباسٌ موحدٌ ومميزٌ، فمثلما يخلع على البايات عند توليتهم القفطان[4] يخلع البرنوس[5] الأحمر على القياد والقندورة البيضاء على الشيوخ.[6] ويعرف البرنوس عند العرب قديما باسم البرنس، وشكله مثل الحرملة بدون اكمام وله غطاء رأس، تسدل منه شرابات، وهو مفتوح من الأمام وبدون أزرار، إذ يثبت بطريقة شريط ثابت على الصدر، وتزخرف البرانيس بزخارف جميلة، وتطرز بالخيوط الحريرية والقطنية على الأطراف العلوية والسفلية. حيث كانت الملابس الرسمية لجميع الضباط وكبار الموظفين من الجوخ الثمين جدا، المحيك من صوف أحمر قرمزي.[7]

---

[1] المكتبة الوطنية الجزائريةن قسم المخطوطات، ملف 3206، الملف الثالث، ورقة 39.

[2] أنظر: ملاحق، الشكل04.

[3] أنظر : أحمد الشريف الزهار، مصدر سابق، ص48.

[4] القفطان مصطلح تركي يدل على لباس يخلعه السلطان على موظفيه ذوي المراتب السامية، وغالبا ما يصنع من الحرير والقطيفة ويشبه إلى حد كبير الغليلة، خاصة من حيث الشكل العام، ويعتبر القفطان من ملابس الأبهة والفخامة في المجتمع، انتشر ارتداؤه في الجزائر عن طريق العثمانيين، وما يميز القفطان لونه الأحمر أو الأزرق دون رقبة، ومفتوح في المقدمة وقد زركش بالأزرار وتكفف أطرافه أحيانا بالفرو، وفي القرن الثامنعشر(18م) والتاسع عشر(19م) احتفظ بالقفطان للرسميين، أنظر: جميلة معاشي، الإنكشارية والمجتمع ببايليك قسنطية في نهاية العهد العثماني، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث إشراف كمال فيلالي، قسنطينة، 2007-2008م، ص54. شريفة طيان ساجد، "**ملابس المرأة وأزياؤها بمدينة الجزائر في العهد العثماني**"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 15-16، الجزائر، 2012-2013م، ص212. ص104.

[5] ثريا نصر، تاريخ أزياء الشعوب، عالم الكتب، مطبعة النيل، القاهرة، 1998م، ص278.

[6] BOUDICOURT (I de), Op. Cit , p273.

[7] يلماز أوزوتا، مرجع سابق، ج3، ص395.

وكانت البرانيس التي يحصل عليها القياد من النوع الرفيع، ترافقها هدايا أخرى؛ إذ تقدم لهم بعض الأغراض الأخرى تخص الملبس والمركب والفراش والسلاح، كاليطغان(السيف) والبندقية والأعلام (الرايات)، فمثلا عند تولية قايد قتشولة في منطقة القبائل (فليسة أم ليل) تقدم له من قبل الباشا راية حريرية، وسبعة حياك، وسبع طاقيات، وسرج مع ركاب مطرز بالذهب، وبندفية وسيف، ودراعين من القماش الأحمر، وسبع عمائم صفراء، وأغراض أخرى.[1] وبالإضافة إلى ذلك تقدم له قنادير بيضاء،[2] يستعملها في تعيين شيوخ الفرق والدواوير؛ إذ يقدمها لهم كرمز تعيين. أما الشيوخ الكبار (شيخ الشيوخ) فيحصلون بدورهم على عمامة صفراء مع القندورة البيضاء، ليتميزوا بها عن غيرهم من الشيوخ الصغار.[3]

وحسب الشريف الزهار فإن قياد دار السلطان –مثلا– كانوا يلبسون الخلعة يوم عيد الأضحى من كل عام، مقابل دفعهم لوازم أوطانهم.[4] ولم يكن البرنوس الأحمر يخلع على القياد فقط، بل كان شيوخ القبائل والكونفدراليات القوية يحصلون على برانيس حمراء. فكان شيوخ مجانة في فترات السلم والتحالف مع الأتراك تخلع عليهم برانيس حمراء من النوع الرفيع، ويحظون بلواحق البرنوس من سيف مرصع، وعمائم وألبسة فاخرة.[5]

3-الطابع(الختم):[6]

يستعمل للتوقيع على الرسائل والأحكام والقرارات، والسجلات التي يدون فيها المداخيل والمصاريف والإنفاق، ويعبر الختم في العادة عن الصفة الرسمية، فهو يدل دلالة رمزية على حضور الدولة ورقابتها، وهو ما يدل على معنوية الشخص وسلطته ضمن إطار مؤسساتي. حيث لا يمكن الأخذ بالطابع الرسمي للوثيقة مهما كان نوعها إذا كانت غير مختومة.

---

[1]DEVOULX(A), Tachrifat, Alger, Imprimerie du Gouvernement, 1852, p72.

[2]جمع قندورة وهي الجبة أو البردة عند المغاربة .

[3]BOUDICOURT (l de), Op. Cit, p274.

[4]أحمد الشريف الزهار، مصدر سابق، ص48.

[5]MERCIER(E), Histoire de Constantine, p26.

[6]أنظر، ملاحق، الشكل 05.

ويحصل القايد على الختم مرفقا بقرار التعيين، ورموز التولية الأخرى بمجرد توليته، عن طريق قايد الطابع حافظ الأختام في مدينة الجزائر بالنسبة لقياد دار السلطان، أو في مراكز البايليكات. ويحفظ القايد أختامه بنفسه، وقد يوكل المهمة لكاتبه إن كان موضع ثقة.

ورغم أن الضابطين الفرنسيين هنري أوكابيثان وفيدرمان قد أكدا أن قياد بايليك التيطري لا يحصلون على أختام؛[1] إلا أن وثائق أخرى تعود لقياد بايليك الشرق تثبت أن أغلبهم كانوا يحوزون على أختام رسمية، وفيها حتى أسماءهم، مع عبارات من قبيل: الواثق بالله فلان، أو الفقير لرب العالمين.... وغيرها. ولنا في عريضة الحاج أحمد باي إلى مجلس العموم البريطاني الدليل الكافي.[2] فضلا عن عديد الرسائل التي صدرت من قياد الشرق إلى بايات تونس أو قسنطينة.

يختم القايد جميع مراسلاته ومكاتباته للباي أو للباشا أو آغا العسكر، ولكل جهة رسمية. كما يضع ختمه على السجلات ووثائق الجرد، وأحكام القضاء وعقود التمليك الصادرة عن نواب القضاة، وقرارات العقاب والجزاء. ويأخذ الختم شكلا دائريا أو بيضويا أو مربعا، ويحمل اسم القايد مع اسم الوطن في بعض الحالات وغالبا ما يكتب عبارة "الوثائق بالله" أو بإحدى أسماء الجلالة، وتتبع باسم متولي الوظيفة وسنة توليته. والحقيقة أن الختم هو أهم رمز من رموز التولية؛ إذ يحاط بعناية وحذر شديدين.

المبحث الثاني: إقـامـة القـياد

تقتضي ضرورات فرض سلطة الدولة على المجال انتداب حكام إلى الأوطان يقيمون بين ظهراني الناس، يراقبون كل التحركات، يحصون المحاصيل ويحصلون مجابيها، ويستتبون الأمن في أطراف الأوطان وعلى طرقاتها، ويفُضون فيما استشكل من نزاعات وأزمات بها. وفي حالة إيالة الجزائر فالفرق بين بلاد الرعية والموالية والممتنعة نستشفه من خلال مدى استقرار ممثلين عن السُّلطة بها، وممارستهم لأعمال الدولة فيها بأنفسهم دون الحاجة للوساطات الدينية(الزوايا) والاجتماعية(المشيَخَات القبلية)، حيث تبرز الممارسة الإدارية في صورة هيمنة، فتؤسس لاستقرار مجالي ترابي بعيدا عن مظاهر الولاء الاجتماعي التقليدية.

---

[1] FEDERMANE et AUCAPITAIN, Op .Cit, N°61, A 1867, p366.

[2] أنظر عريضة حكومة الحاج أحمد باي المرسلة إلى مجلس العموم البريطاني سنة 1834 في :

TAMIMI (A. D), **Le Beylike de Constantine et Hadj Ahmed Bey(1830– 1837)**, Publication de R. H. M, V 1, Tunis, 1978, blanche 1.

إن وظيفة القايد تروم تحقيق هدفين أساسيين هما استخلاص الجباية واستتباب الأمن. وهو ما جعل منصب القايد يقوم بالأساس الأول على ضمان الولاء التام لسلطة المركز، ولذلك كان تعيين القياد يتم من بين العناصر التركية أو الكرغلية، أو من بين الارستقراطيات الحربية المعروفة بمساهماتها المخزنية.[1] ذلك لأن السُلطة ستقدم دعمها التام من أجل سيطرة القياد على تسيير كل الولاءات القبلية السائدة، والحد من امتداداتها في المكان، وحصرها في فضاء جغرافي يمكن أن تفرض عليه رقابة قوية بإمكانات عسكرية محدودة، فتحقق تلك المراقبة تأمين عمليات الإحصاء والتحصيل الجبائي، والقدرة على الوقاية والحد من مساعي الثورة، والحركات الاحتجاجية الفردية والجماعوية.[2] لذلك كان لابد من "ربط القايد بمكان عمله أي- بعبارة أخرى- تركيز مراقبة مستمرة من شأنها أن تعمق معرفة القايد بخصوصيات المنطقة الاقتصادية والبشرية، من حيث تعداد أفراد المجموعة، ونوعية العلاقات السائدة بينهم، وبذلك يكون القايد عين للسلطة في المستوى المحلي."[3]

ورغم انتهاج السُلطة التركية بالجزائر سياسة المحافظة على الوضع القائم، وتجنب إثارة الرفض المحلي في مواطن القبائل، إلا أنه هناك استثناءات خصت بعض الفضاءات الجغرافية التي تتمتع بخصائص استراتيجية، كالإشراف على المعابر والقوناقات، أو طرق التجارة والقوافل، أو قربها من الموانئ والمرافئ البحرية، أو وجودها على حدود سلطة مجاورة تخشى دسيستها وتآمرها؛ لو أبقيت إدارة المجموعة في أيدي شيوخ محليين دون رقيب من المركز. فكان لابد في الحالات المذكورة أن يكون للسلطة جهازها المباشر للمهام الإدارية على المجال الترابي، بواسطة إقامة القياد في تلك الأوطان.

غير أن هشاشة أجهزة السُلطة وعدم قدرتها على فرض هيمنتها، وتحقيق ولاء سياسي يضمن الأمن لموظفيها، هو ما يضاعف من خشية القياد من إمكانية تعرضهم للثورات المنظمة والمفاجئة، فيمتنعون عن الاستقرار في الأوطان، ويلجأ بعضهم إلى العودة إلى دار البايليك أو دار السلطان، أو إحدى المدن القريبة، أو أحد الأبراج حيث تستقر حامية تركية.[4]

---

[1] أمين محرز، الجزائر في عهد الآغوات(1659-1671م)، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م، ص27.

[2] GAID (M), Chronique des beys de Constantine, O. P. U, Alger, p136.

[3] فاطمة بن سليمان، مرجع سابق، ص186.

[4] محمد سي يوسف، من خصائص النظام الإداري في بايليك التيطري خلال العهد العثماني، م. ت. م، أعمال المؤتمر العالمي الرابع للدراسات العثمانية حول: الحياة الإدارية وبروز الأقليات في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، جمع وتقديم عبد الجليل التميمي، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية، زغوان، تونس، ص207.

وحالات الثورة على القياد كثيرة ومتعددة في تاريخ الوجود العثماني في الجزائر، حيث اضطر كثير من القياد إلى الفرار أو القتل من قبل الثائرين، ففي منتصف القرن 16م (9551هـ/ 1544م) قتل قايد مليانة من قبل شيخ سوماتة الحاج بوتريك قرب حمام ريغة.[1] وفي سنة 1738م ثار كرغلية تلمسان وحضرها على القايد المولى من قبل الأتراك وقتلوه، وذلك في ولاية الباي يوسف المسراتي.[2]

ولدينا حالة قيادة سباو التي كثيرا ما تكون عرضة لثورات قبائل فليسة أم ليل وفليسة البحر على قايدها المستقر في برج بوغني، وقلما ينجو القياد من فورة غضب الأهالي، ورفضهم الخضوع المباشر للسلطة المركزية، وتغيير نُظُمهم ومؤسساتهم التقليدية. وقد تكرر التمرد والعصيان في وطن سباو عدة مرات، وتصاعدت ثورات كثيرة، لم ينجح حتى بايات التيطري في إخمادها، مثل تدخل باي المدية محمد الذباح شخصيا ومقتله سنة 1748م.[3]

إن الخوف الذي يعتري السُلطة على هيبة موظفيها القياد وشوكتهم، يدفعها إلى السماح بإقامة بعضهم في بلدات قريبة من الأوطان التي يديرونها، أو في مركز البايليك، أو في مدينة الجزائر بالنسبة لقياد أوطان دار السلطان. فمثلا كان قياد بايلك التيطري يقيمون في المدية، ولا يدخلون إلى أوطانهم إلا لإحصاء زويجات الحرث، والسوائم والمواشي والأنعام، أو فرض المغارم على المخالفين وتحصيل المجبى، ويكونون مدعومين بقوة عسكرية تتشكَّل من مزارقية القايد أو مكاحليته، وبعض فرسان القوم المخازنية. في حين يترك باقي المهام الإدارية لشيوخ الدواوير والعشائر.[4]

كان قايد جندل –مثلا– يقيم في مدينة مليانة، ويرافقه في مهمة جمع ضرائب وطنه بعض من فرسان القبائل المتحالفين، وعشر صفرات من الجند الأتراك أو الكراغلة وحضر مليانة من الصبايحية (50 اصبايحي). وإلى غاية سنة 1770م كان قايد عمالة سباو، وقايد وطن يسر يخضعان لباي التيطري ويقيمان بسبب الظرف الأمني غير المستقر في المدية أو في برج بوغني في حالات الاستقرار النسبي.[5] وبخصوص قايد يسر فإن روبين يتحدث عن مقر آخر له غير المدية أو بوغني، فيذكر أنه في أواخر الفترة العثمانية،

---

[1] GRAMMONT (H. D. de), Op.Cit, p78.

[2] ESTERHAZY(W), De la domination turque, p175.

[3] محمد سي يوسف، مرجع سابق، ص279.

[4] FEDERMANE et AUCAPITAIN, Op.Cit, N° 61, A 1867, p366.

[5] FEDERMANE et AUCAPITAIN, Op.Cit, N° 49, A 1865, p282

قبيل الاحتلال الفرنسي، كان قايد يسر مصطفى بن عمر تركي يقيم في حوش بن علي.[1] وكان قايد عمراوة يقيم في وطن تازرارت ذات البرج الحصين.[2] كما استقطبت البلدات والحواضر الصغرى، كالبليدة ومليانة والمدية ومستغانم وتلمسان وميلة وبسكرة وعنابة، قياد الأوطان التي تنعدم بها حاميات عسكرية تركية، بإمكانها توفير حماية عسكرية للقايد ومخزنه من ثورات العصاة. فالأصل في إقدام القياد على الإقامة في هذه البلدات هو وجود نوبات الترك، والعضد البشري المتشبع بالولاء للسلطة، المتمثل في قبائل المخزن، باعتبارهم فاعل أساسي في تفعيل هيمنة الدولة على الأرياف.

1- الأبراج رمزية القوة والهيمنة:[3]

دائما ما يقرن البرج[4] -باعتباره عمارة عسكرية- في المخيال الجماعي للمجتمعات المغاربية بصورة القايد؛ إذ تأخذ البروج معنى عسكريا يثير الرهبة في نفوس العامة، وخاصة منهم الممتنعين عن سلطة البايليك والميالين للثورة والعصيان. وترفع على شواهقها الرايات والبنود، ويتم تعميرها، وترمى منها طلقات المدافع عند كل انتصار عسكري يحرزه الأتراك في معاركهم وحملاتهم. وتقرع فيها الطبول إيذانا بحرب، أو ابتهاجا باحتفال أميري،[5] ويحل بها قادة الحملات العسكرية إذا مروا بها في أثناء مطاردتهم للقبائل العاصية، سواء كان الباشا نفسه، أو آغا العسكر، أو باي المقاطعة. وبقدر ما يعكس البرج رمزية الهيمنة فهو يوحي بالخوف الدائم للسلطة من تصاعد الرفض المصحوب بالتمرد والعصيان من قبل المحليين.

---

[1]ROBIN(N), «**Notes historiques sur la grande Kabylie** », R.A, A 20, 1876, p44.

[2]ROBIN(N), «**Notes sur l'organisations militaires et administratives de la grande Kabylie** », R.A, N°17, 1873, p137.

[3] أنظر: ملاحق، الشكل06.

[4]البرج مصطلح إغريقي الأصل "Pyrgos" لكنه ليس تسمية متداولة في وصف حصون الرباطات، فالبرج يمثل عادة "ركن الحصن، أو البيوت التي تبنى على السور، أو على نواحي أركان القصر" وبمثله يدل القرآن الكريم: "ولو كانوا في بروج مشيدة" أنظر": أبن منظور، مصدر سابق، ص359. ولمزيد من المعلومات حول البرج في الأدبيات العمائرية في الفضاء المتوسطي، أنظر:

GUICHARD(D), «**Orient et occident: Peuplement et société**», In: Habitats et frontières et organisations de l'espace en Méditerranée médiévale, Leyon, 1983, p182.

[5]أبو راس الناصري، عجائب الأسفار ولطائف الأخبار، منشورات CRASC، وهران، 2008م، ج2،ص39.

ويأخذ البرج مدلولا إقطاعيا من خلال لفظه، حيث تدل الكلمة في الثقافات الأوروبية الوسيطية وفي بداية الفترة الحديثة ذلك المعنى بالضبط « Bourgeoisie » وهو ما تعكسه صورة البرج كعمارة أو وحدة سكنية مبنية بالحجارة ومسقفة ومحصنة، تحيط بها مجموعات من المساكن الهشة المبنية بالطوب، أو بالأخشاب، والمغطاة بنباتات الديس أو القصب؛ ما يعكس معاني البؤس والشقاء، فكثيرا ما تزدحم أكواخ الخماسة حول أبراج السادة في المغارب في الفترة الحديثة، ويقابل البرج بالنسبة للأرستقراطيات العسكرية صورة الزاوية بالنسبة للأسر الدينية[1]. ويرى بعض الباحثين بخصوص النقاش حول نمط الإنتاج بالجزائر ما قبل الاستعمار، مستندا إلى رأي لوسات فلنسي، أن تلك الأبراج لم تكن مطلقا تشكل تجليات معمارية للإقطاعية القيادية. ويعتقد أنها تمثل في أحسن الأحوال محميات جماعية، وفي أسوئها حصونا للإدارة والحكومة التركية، وظيفتها عسكرية فحسب، ولا ينبغي حيالها أن نخلطها بقصور السادة التي تدلل على الإقطاعية.[2]

والواقع، فإن تشييد الحصون العسكرية والبروج دائما ما يعقب فشل ثورات محلية، وانهزام قبائل وعشائر تلك الجهة، وبالتالي خضوعهم وامتثالهم عسكريا. وفي هذه الحال تحرص السُلطة على تحويل الامتثال العسكري إلى امتثال سياسي. ومن تمة تسارع إلى تكريس إجراءات داعمة لتلك الانتصارات وفق استراتيجية احتواء، بدءاً من أخذ العهود والمواثيق، وفرض رموز الولاء، إلى تدعيم إمكاناتها العسكرية، بتوطين فرق من المخازنية في المجال الخاضع، وتعيين قايد يمثل المركز هناك.[3]

لقد أكثر الأتراك من بناء البروج والحصون على الثغور، وفي مضارب القبائل الممتنعة، فميَّزَتها العظمة وكبر الحجم، بما يكشف عن الروح التسلطية للأتراك، وانفصال السُلطة عن الرعية.[4] ويعبر الرحالة الورتلاني عن ذلك بقوله: "بنوا الحصون بها والأبراج والأسوار والثغور، وأقاموا العساكر والنوبات في كل محل مخوف، كثغر بجاية والقل وبونة، وغير ذلك مما يحتاج إليه الحفظ من العدو... كذلك المحال التي طغت فيها العرب، وزاغت فيها أهل البدو، كتبسة وزمورة وبسكرة وحمزة وبوغني وسباو، وكذا ثغور المغرب."[5]

---

[1] عماد صولة، "**مورفولوجية السكن الريفي بالشمال التونسي**،" م.ت.م، ع124، جوان 2006م، ص46.

[2] الطيب شنتوف، مرجع سابق، ص54.

[3] الباهي المبروك، مرجع سابق، ص352.

[4] جمعة أحمد قاجة، موسوعة فن العمارة الإسلامية، ط3، دار المتلقي للطباعة والنشر، لبنان، 2001م، ص643.

[5] الحسين الورتلاني، مصدر سابق، ج2، ص792.

يمارس القايد دوره انطلاقا من البرج، بمعاونة عسكرية من النوبة، فيسهر على ردع المخالفين وإخضاع الثائرين، فيظهر قدرته على ضمان استتباب الأمن، أو ممارسة الحضور الفعلي، من أجل حماية مصالح السُلطة، وإخماد الفتن والهرج والفوضى،[1]وضمان استقرار القبائل، وخاصة تلك المتمردة باستمرار.

وإذا كانت هذه الأبراج تبنى في أوقات ظرفية جدا، تحددها ثورات القبائل وحركات المحِلة إليها، وما يصاحب ذلك من مظاهر التمرد والعصيان؛ فإن مكان بناء البرج ومواد ذلك وموقعه دائما ما تختار بدقة؛ إذ تراعى خصائص أساسية في ذلك؛ الخاصية الأمنية في المراقبة والحماية والإمداد اللوجستي، والخاصية الضبطية التي تتمثل في تأمين الطرق التجارية، وضمان أمن المسافرين والقوافل والبريد، وخاصية جبائية، تتمثل في الإشراف على فضاء إنتاج يتيح محاصيل جبائية معتبرة.[2] وتتكشف الخاصية الجبائية من خلال تخصيص مخازن لجمع غلات القمح والشعير ومختلف المحاصيل المجباة داخل البرج.[3]

يراعى أيضا في بناء الأبراج وفرة الماء وقربها من بلدات أو أسواق أسبوعية. ولدينا مثال حاضرة بسكرة، "التي بنى الترك عليها حصنا حصينا على رأس الماء الذي يأتي إليها فتملكوا البلاد."[4] وفي الفضاءات التلية حيث تتوفر المياه، عادة ما تبنى الأبراج على مشارف الأودية، وفي المعابر والممرات عند المضايق الجبلية. كما تشيَّد حيث تتوفر الحجارة المعدة للبناء،[5] خاصة تلك التي تعود لآثار مندرسة من الفترة الرومانية.

أشار الطبيب الرحالة الألماني هابينسترايت، الذي زار الجزائر في أواخر الفترة العثمانية، إلى مسارعة العرب لتدمير آثار الرومانيين خشية استغلالها من قبل الترك في بناء الحصون، كما أشار إلى أن الكثير من الأبراج بنيت في الغالب على أنقاض عمائر رومانية قديمة، مثل برج حمزة الذي بني على أطلال مدينة

---

[1]سلمى هويدي، "**أعوان الدولة...**"، ص216.

[2]محمد شقير، تطور الدولة في المغرب إشكالية التكون والتمركز والهيمنة من القرن 03 قم إلى القرن 20م، ط2، مطابع إفريقيا الشرق، المغرب، 2006م، ص254.

[3]FERAUD (L.CH, « **Notices sur les Ouled Abdenour** », p82.

[4]أبو سالم العياشي، مصدر سابق، ص540.

[5]شاعت في الجزائر خلال العهد العثماني أبراج مربعة، بتأثيرات أندلسية، ويتألف هذا النوع من الأبراج من نصفين: نصف أدنى مصمت، ونصف أعلى شكله غرفة تعلوها غرفة أخرى، أعدت للدفاع، وفتحت فيها منافد البنادق، وكثيرا ما يمر الدرب في داخل البرج فيصبح ممرا تغطيه قبوات ملتصقة ويرتقي الراقون درجا في داخل البرج يفي إلى أعلى ليشرف على الأسوار، وتدور بأعلى البرج شرفات ودراوي هرمية الشكل. أنظر: سالم عبد العزيز سالم، بحوث إسلامية في التاريخ والحضارة والآثار، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج2، ص560.

كبيرة.[1] كما بني برج شرشال على موضع قريب من أطلال كويكيل الرومانية، وكذلك شيد برج تمنفوست على أطلال عمائر رومانية في رأس ماتيفو. وبني برج بوعريريج من قبل البايلرباي حسن بن خير الدين سنة 1559م على أطلال عمائر رومانية، وهو البرج الذي خرب من قبل بني العباس، ثم تم تجديده بعد إضعاف سلطة اولاد مقران في القرن 18م.[2]

يستقر القياد عادة في الأبراج حيث تتوطن النوبة العسكرية، وقد يكون للقايد برجا آخر غير المخصص للعسكر، مثلما هو الحال في عنابة ومليانة والبليدة وبسكرة، ففي هذه الأخيرة حسب الورتلاني، "برجان للترك عامران، أحدهما في البلد والآخر خارجه."[3] ويفصل الناصري الدرعي في ذلك أكثر، فيحصي ثمانين(80) تركيا من جند النوبة وموظفي الإدارة بوطن بسكرة، يقيم أربعين(40) منهم، وفيهم قايدها، في قلعة صغيرة قديمة في المدينة، ومثلهم بالقلعة المشرفة على المياه.[4] وهناك الكثير من الأمثلة التي توضح استقرار القايد بعيدا عن برج النوبة خاصة في أوطان الرعية الآمنة. ولعل اقتران القايد بالبرج يعود إلى بدايات التواجد التركي حيث كان القياد يجمعون بين مهام العسكرة والجباية، ويقودون نوبة العسكر، وهم في العادة المشرفون على بناء الحصون والأبراج، مثلما يبين ذلك شاهد برج شرشال، الذي بناه القايد محمود فارس الزكي مملوك خير الدين بربروس.

إن الخلاف الذي وقع بين القايد ونوبة العسكر بعد فصل السلطتين الجبائية والعسكرية؛ إذ احتفظ القايد بالأولى، واستبد آغا النوبة بالثانية، وتصاعد الخلاف بين القياد والانكشارية، هو ما كان –في اعتقادي– عاملا في تفضيل القياد لمواقع أخرى بعيدا عن النوبة لاتخاذها مقارا، أو العودة إلى مراكز إقامة في البلدات القريبة. ومهما كان البرج مكان إقامة للقياد أم لم يكن فإنه يبقى أهم المؤسسات الأمنية والجبائية، بمخازنه، فضلا عن رمزيته في الإخضاع والسيطرة، فيمنح القايد مأمنا وداعما نفسيا لأداء مهامه.

---

[1] أ ج. هابينسترايت، مصدر سابق، ص60

[2] FERAUD (L.CH), SETIFF, p259

[3] الحسين الورتلاني، مصدر سابق، ص115.

[4] أبو عبد الله محمد بن عبد السلام الناصري، الرحلة الناصرية الكبرى، تحقيق المهدي الغالي، دار أبي الرقراق، الرباط، 2013م، ص223 .

القسم الثالث:

مهـــام قيـــاد الأوطـــــــان

الفصل الأول: المهام الجبائية

الفصل الثاني: المهام الأمنية

الفصل الثالث: المهام القضائية والإدارية

توطـــئة:

إن أهمية موضوع القياد لن تكتمل دون التفصيل في مهامهم في إدارة الأوطان، فمكانتهم السياسية والإدارية تتجلى من خلال الأدوار المختلفة التي يمارسونها في مقاطعاتهم الإدارية، من تسيير للمكون الاجتماعي والاقتصادي، بواسطة أنشطة جبائية وقضائية وأمنية، وأخرى ذات صلة بإمداد وإسناد أجهزة السُّلطة العسكرية. مما يضع في أيديهم جميع المهام المخولة لتفعيل سلطة المركز، في فضاءات أقل ما يمكن القول عنها أنها غير خاضعة تماما، ومستعدة للرفض والعصيان؛ إذا استثنينا مهام العسكرة التي اقتطعت منهم في منتصف القرن 17م.

نتناول ضمن هذا القسم عدد من المباحث المهمة التي تستحق الوقوف عندها، بسبب طرائق الكتابات السابقة في معالجتها، مثل مسألة الضرائب التي قدمت في الكتابات الفرنسية وفي الكتابات التي اعتمدتها بصورة يمكن القول عنها أنها غير موضوعية، ولم تراع التغيرات والتحولات على المدى الطويل(طوال الفترة العثمانية في الجزائر). ولم تأخذ في الاعتبار الاختلاف بين البايليك والآخر في اللغة والاصطلاح المتداول. فرسمت لنا قائمة طويلة جدا لأنواع من الضرائب، تبدو مختلفة، ولكن الكثير منها في الواقع يعتبر نوعا واحدا لمسميات مختلفة.

وفي هذا القسم أيضا أثيرت إشكالية من المهم جدا أن تطرح للنقاش ضمن الكتابات التاريخية الوطنية، ألا وهي إشكالية مجال السُّلطة من حيث خصوصياته الاجتماعية التقليدية أو الجغرافية الترابية. وطرحت المسألة بأسلوب غير مباشر، من خلال تفصيل مسألة المهام الأمنية وأوطان الحدادة.

إن أهم ما يضيفه هذا القسم هو محاولة تحديد مهام قياد الأوطان المختلفة، وهي المهام التي أُغفلت كليا من قبل البحاثة المختصين في تاريخ الجزائر العثمانية، بمن فيهم أولئك الذين أهتموا بالنُّظُم الإدارية وتاريخ المجال. فمهام إسناد الجيش وإمداده، ومراقبة العملات المزورة، والاستعلام عن نشاط الأجانب، والاهتمام بالجانب الصحي للساكنة، كلها قضايا تاريخية في حاجة ماسة للمزيد من البحث.

فماهي المهام الرئيسية لقياد الأوطان؟ وكيف ساهموا في تفعيل سلطة المركز على الفضاءات الريفية المهمشة؟ وإلى أي مدى نجحت وظيفة القيادة في تحقيق أهدافها؟.

الفصل الأول: المهام الجبائية

اتخذت الجباية في الفكر السياسي الإسلامي مدلولا رمزيا يوحي بقوة سلطة الدولة على مجالها منذ عصر الخلافة الراشدة، وليس أدل على ذلك أكثر من قول الخليفة الأول أبو بكر الصديق "والله لو منعوني عناقا واحدا كانوا يؤدونها لرسول الله لقاتلتهم على منعها"[1]. وفي المعنى نفسه تصب مقولة هارون الرشيد للسحابة: "أذهبي أنَّا شئت فأينما حللت يأتيني خراجك"[2]. وقد مثلت جباية الضرائب إحدى آليات إثبات المشروعية السياسية بالنسبة لمختلف الدول، فتحصيل الضرائب هو علامة على إذعان مختلف المجموعات البشرية لسلطة الدولة ونفوذها، واعترافا بغلبتها وتفوقها[3]. وهو يدخل ضمن ما يسميه ابن خلدون "مختص الملك" الذي يفسره بقوله: "إنما الملك على الحقيقة لمن يستعبد الرعية ويجبي الأموال ويبعث البعوث ويحمي الثغور ولا تكون فوق يده يد قاهرة، ...فمن قصرت به عصبيته عن بعضها، مثل حماية الثغور، أو جباية الأموال، أو بعث البعوث، فهو ملك ناقص"[4]. فالأصل في الجباية هو ذلك؛ إذ لا يتعلق الأمر بتحصيل المال بقدر ما يتعلق بفرض سلطان الدولة والمحافظة على الولاء والخضوع لها[5]. فإلى أي مدى تنطبق هذه الصورة على واقع الضريبة في الممارسة السياسية لدولة إيالة الجزائر في العهد العثماني؟

المبحث الأول: الجباية والشرعية السياسية لسلطة إيالة الجزائر

أولت الأبحاث التاريخية عناية بالغة بالجباية كغاية رئيسية ضمن الممارسة السياسية التركية في الجزائر[6]، وحضرت كإحدى أهم مظاهر فعالية السُّلطة على المجال. واعتبرت جباية الضرائب من الأعمال الكبرى للبايليك، ومن المهام الأساسية للإدارة والموظفين المحليين. وعدّت من قبل أغلب الكتابات التاريخية المصدر الرئيس لدخل البايليك بصفة خاصة، والإيالة بصفة أعم؛ خاصة بعد تراجع مداخيل الدولة من الغزو البحري،

---

[1] أبو عبد الله بن اسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، ط1، دار ابن كثير، دمشق، 2002م، ص354.

[2] أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، كتاب الخراج، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1979م، ص152.

[3] سلمى هويدي، أعوان الدولة 1735-1814م، أطروحة دكتوراه في التاريخ، إشراف الصادق بوبكر، جامعة تونس الأولى، 2008-2009م، ص224.

[4] عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، ص188.

[5] مبروك الباهي، القبيلة والدولة في إيالة تونس، ص337.

[6] F. Moussaoui El-kachai, «**Approche historique de la fiscalité en Algérie(1515-1837)**», Colloque International sur le développement local, Univ. Tizi ouzou, 21-23 février 1992.

منذ مطلع القرن 18م، ولاسيما في العقود الثلاثة الأولى من القرن19م[1]. ولذلك فإن الأخطاء الشائعة التي تتطلب عملا مضنيا لتصحيحها، هي تلك المعالجة العامة للضرائب في الجزائر العثمانية، دونما تمحيص وتدقيق يراعي التحوّلات والتغيُّرات التي شهدها النظام المالي برمته، عبر قرون التواجد العثماني الثلاث. رغم المحاولات الجادة لمجموعة من الباحثين الجزائريين، من ناصرالدين سعيدوني إلى فلة قشاعي موساوي، لتصحيح أبحاث الفرنسيين التي أوردت جردا لكل اصطلاحات الضرائب ومسمياتها، بما فيها تلك الأسماء الدالة على ضريبة واحدة[2]. لذلك سنجد صعوبة بالغة في فرز أهم الممارسات الجبائية التي أوكلت للموظفين القياد باعتبارهم ممثلي السُّلطة المركزية في المجال الخاضع. وعلى أساس أن هذا المجال نفسه هو الفضاء الأنسب للممارسة الجبائية باعتباره مجالا ريفيا، يفترض أن تمارس فيه أنشطة إنتاجية، تعد أهم مصدر من مصادر الدخل والثروة، وهي الأنشطة التي تمارسها الساكنة من غير فئة الأتراك في الغالب.

من أجل فهم واقع الضريبة لدى أتراك الجزائر يمكن أن ننطلق من المثل القائل "**العرب صندوق القايد مفتاحه**"[3]. وهو مثل شائع جدًا، يضرب للدلالة على شدة امتناع الأهالي عن أداء المطالب الجبائية. وفي نفس الوقت يوحي بقوة القياد في تفعيل سلطة الدولة في هذا المجال، واقتطاع الضريبة منهم. فالصندوق هنا هو لفظة تتعدى في مدلولها معاني الادخار والتخزين والامتناع عن الإنفاق. لتشمل مدلولات أخرى، كالسري والمجهول. والمفتاح هو رمز الولوج إلى العوالم المغلقة، واكتشاف مجاهيلها وأسرارها، وهو وسيلة سلسة تحدث ردة فعل آلية، لا مكان للممارسة العُنفية فيها. وذلك حال الأوطان التي تخضع للقياد، يتصرفون فيها بالمطاوعة[4]. والمهادنة والمراوغة والترهيب، وبوسائل مادية بسيطة لا تتعدى توظيف المكون الاجتماعي

---

[1]توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر...، ص107.

[2]أغرقت الكثير من الدراسات في محاولة التفريق بين الضرائب الشرعية وغير الشرعية، وهو حكم قيمي يستند إلى إجرائية أخلاقية تستحضر المكون الثقافي الديني بقوة.

[3]Federmaine et Aucapitain, « **notices sur l'histoire d'administration du beylik de titteri**», 11[a], N°61; 1867,p366.

[4]من أشكال المطاوعة، التي تحفظها الذاكرة الشعبية، نفاق القياد لمجاراة تديُّن العامة وشيوخ الدين من المتصوفة والفقهاء؛ حيث يضطر القايد للظهور بمظهر التقي الورع، فيحرس على الظهور في الصلوات الجامعة، وهو ما يدل عليه المثل القائل "**صلاة القياد جمعة وأعياد**".

للوطن، مثل شيوخه وبعض عشائره الموالية مقابل امتيازات اقتصادية تحظى بها، أو مجرد ترهيب الممتنعين بواسطة الآلة العسكرية المدمرة للمحِلة في مواسمها المعتادة[1].

إن اشتداد المنافسة بين العناصر التركية، أو أعيان المخزن في المقاطعة الغربية، على وظيفة القايد وبذلهم الغالي والنفيس في سبيل توليها، يكشف عن أهمية مالية بالغة لهذه الوظيفة، لا تعكسها إلا المهام الجبائية المنوطة بها في بلاد الرعية. فلطالما ارتبط القايد في المخيال الشعبي بالضريبة والغرامة، ومختلف أشكال العقاب المالي. هذا الأخير كان يشمل حتى المطالب الشرعية إذا منحت لسلطة لا تؤديها إلى مستحقيها، ولا يرتجى منها عدلا[2]. ناهيك عما هو مبتدع، يرجى منه تعويض الموظفين القياد لما دفعوه مقابل توليتهم، أو لتوفير موارد تسد حاجة الدولة، في حالات التأزم المالي الناتج عن الإنفاق العسكري والعمراني.

تعج خطابات أعيان السُّلطة في مختلف المناسبات بالإشارة، المباشرة وغير المباشرة، إلى المطالب المخزنية المالية. ويتخذ العقاب المالي مكانة جد مهمة في الممارسة العقابية العثمانية في الجزائر. فمنذ أوائل العهد العثماني، وخلال القرن 16م، لم تخل وثائق دفتر المهام وجميع المراسلات الهمايونية من الحث على ضرورة استخلاص ما يتوجب على الرعايا، عامتهم وخاصتهم. واحتلت عبارة "خلاص الرعايا" أغلب نصوص الآستانة ضمن مراسلاتها لباشوات إيالات المغارب، وكذلك ضمن النصوص المنظِّمة للإدارة والجيش العثمانيين في الجزائر، كقانون "عهد أمان"[3] وغيره. ففي هذا الأخير إلحاح على الحقوق المالية للدولة على الرعية: "...وجملة اتفاقنا على الرعايا كل على حدا سواء، وحقوق الدار الكريمة تتناول الجميع، من أداء حقوقها بلا قيل ولا قال، كاينا(كذا) من كان، لا ينفك من حقوقها أحد، ولا كبرة عن أداء حقوقها"[4]. كما ورد في عهد أمان محِلة الشرق أيضا: "...وبموجب اتفاقنا تكون الرعية على حد السواء يعطوا حق الدار الكريمة

---

[1] لا يقتصر هذا المثل على الجانب المالي الجبائي فقط، وإنما يضرب أيضا للدلالة على قدرة القايد على الاستعلام الأمني، كتعقب أخبار التمردات والممارسات المخلة بالأمن وغيرها.

[2] اعتاد المُلاك والأثرياء في الجزائر على تقديم زكاة أموالهم ومحاصيلهم للفقراء من أبناء عشيرتهم أو المجاورين لهم من الساكنة، وشهدت الفترة الأخيرة، في عصر الدولة الوطنية الحديثة، عزوف الناس عن تقديم زكاة أموالهم لأجهزة الدولة المخولة بذلك، وهي ظاهرة تستحق لفتة دراسية جادة، تكشف عن أصول الظاهرة، ما إذا كانت تعود للفترة الاستعمارية أم هي سابقة لها؟.

[3] جمع الباحث توفيق دحماني نصوص عهد الأمان، لجميع المحلات في البايليكات الثلاثة، الموجودة في قسم المخطوطات بالمكتبة الوطنية، ونشرها لأول مرة سنة 2009م. أنظر: توفيق دحماني، دراسة في عهد الأمان القانون الأساسي السياسي والعسكري للجزائر؛ وثائق تنشر لأول مرة، منشورات الدار العثمانية، الجزائر، 2009م.

[4] المكتبة الوطنية الجزائرية، عهد أمان محلة التيطري، مجموعة 3190، م1، وثيقة42.

من غير قيل ولا قال، ولا يمكن لأحد أن يمتنع عن أداء حقوقها بدعوة النسب والقرابة، والشركة، وما إلى ذلك"[1]. ولم يُستثن حتى الخماس في أرض غيره من دفع الضريبة على مداخيله؛ إذ أشارت جميع نصوص عهد أمان إلى ذلك: "...والخماس من كان غنيا يؤدي دفعة خمسة صغار، وكذا سائر الرعية كلهم عزامين"[2]. واشترطت لإعفائه من الدفع أن يكون فقيرا لا يملك أكثر من أربع بقرات، "لم يملك خمس بقرات....والذي في ملكه خمس بقرات يعطي الغرامة مثل ساير الرعية"[3]. ويعكس هذا التأكيد على الضرائب اعتبار الأتراك للجباية إحدى أهم آليات إثبات المشروعية السياسية، كما هي بالنسبة لمختلف الدول في العهد الحديث.

لم تكن إيالة جزائر غرب حالة استثنائية رغم عدم خضوعها لعمليات تتريك، أو عثمنة طيلة، فترات الوجود العثماني بالجزائر، وإبقائها خارج النُّظُم الإدارية العامة، أو التكاليف الضريبية، ضمن ما يسمى "الإيَّالات المستثناة" Mustesnat Eyaletler مع كل من اليمن، مصر، البصرة، الحبشة، الإحساء، طرابلس الغرب، تونس؛ إذ لم تقسم الأراضي في تلك الولايات إلى تيمار وخاص وزعامت، بل كانت تحافظ على وضعها الأول بعد الفتح من حيث الضرائب. ويعود ذلك إلى فلسفة الحكم لدى العثمانيين الهادفة إلى عدم إثارة مثل هذه الأقاليم، خصوصا وسكانها من البدو والريفيين، وأصحاب أعراف وأديان مختلفة. فضلا عن وقوعها بعيدا عن مركز الآستانة، في ثغور متاخمة لحدود أعدائها، وقد أطلق على النُّظُم الضريبية المعتمدة فيها اسم "النظام السلياني"[4].

يفسر الباحث التونسي عبد الحميد هنية أسباب عزوف الأتراك عن تغيير القوانين الجبائية والإدارية، على الأقل في الفترة الأولى، واستمرارهم على العادات الحفصية والزيانية، لكون كل تغيير جبائي ينظر إليه الأهالي على أساس أنه بدعة، وهو سبب كافي –حسبه– لتفادي غضب التركيبات المدينية من عامة وخاصة، باعتبارها الحليف الأساسي للحضور التركي في المغارب[5].

---

[1] المكتبة الوطنية الجزائرية، عهد أمان محلة الشرق، مجموعة 3205، ملف1، و42.

[2] مصدر نفسه، و43.

[3] مصدر نفسه، و43.

[4] سهيل صابان، مرجع سابق، ص44.

[5] عبد الحميد هنية، تونس العثمانية...، ص100.

إن المتأمل في خطاب السُّلطة العثمانية بخصوص الضرائب يلمس فروقا واضحة بينه وبين خطابات العامة والعلماء، ففي حين تسعى السُّلطة إلى الظهور بمظهر المرفق بالرعية[1]، ترتفع أصوات الجزائريين تشكيا من جور الأتراك وإثقال كاهلهم بالمغرم، وقد ذكر الزياني، مثلا، أن الأتراك لما تمهد لهم المُلْك بالجزائر: "كثر ظلمهم وفسادهم، وعتوهم في الخلق وعنادهم؛ بحيث لا يليق أن يذكر ما كانوا فيه من الظلم والمناكر، وتواتر ذلك على الألسن بغاية التواتر، فاشتغل العلماء في ذكر ذلك في نثرهم، وسألت الناس أن يزيلهم عنهم"[2].

والزهار نقيب الأشراف يقول في هذا الصدد: "هكذا وضع الأوائل الجباية على المنهج الشرعي، والأواخر صاروا يخرجون المحلات لاستخلاص المغارم، والمظالم ونهب أموال المسلمين، وما وقع هذا حتى صار الناس فُجَّارا والأمراء ظالمين"[3]. أما ابن سحنون الراشدي فيقول: "وفرضوا على الناس المغارم شتاء وصيفا، وعينوا للجند عطاء مخصوصا، وضربوا عليهم البعوث تخرج كل سنة أواسط أفريل إلى عمال الجباية، منها من يرجع للجزائر بعد أربعة أشهر، ومنها من يرجع بعد سنة"[4].

وإذا أخذنا بهذا التغيير نحو المغالاة من جانب الأتراك العثمانيين في فرض الضرائب والمغارم، مع تضاؤل حاجة السُّلطة للمال، تبعا لتضاؤل ضرورات التجييش والتحصين. فهل يمكن أن نرد ذلك إلى ازدياد رغبات القائمين على الجباية، وعلى رأسهم القياد، في اتخاذها طريق تربح وجمع للثروة؟ أم أن هناك خلل ما على مستوى الدراسات والأبحاث والكتابات التاريخية التي قدمت ذلك الكم المتعدد والمختلف لأنواع الضرائب في الفترة العثمانية، دونما مراعاة للاختلاف في مسمياتها، من بايليك لآخر ومن المدينة إلى الريف؟.

ذلك ما يعبر عنه المؤرخ ناصرالدين سعيدوني عندما يذكر بأن الضرائب العثمانية كانت تتميز بالواقعية، وذلك في اختصاص كل منطقة بضريبة تتلاءم وطبيعة تضاريسها، وأحوالها المناخية، وإنتاجها المحلي،

---

[1] دائما ما ترفع السلط الناشئة، قبل الوصول إلى الحكم وفي بداياته المعتبطة، أصواتا تبدو فيها وعودا بالقضاء على الضرائب غير الشرعية، كالمكوس، والقبالات والمغارم المخالفة للشرع، ولكن تلك الوعود قلما تصمد في وجه الاحتياجات المالية للدولة وموظفيها، بعد تحقيق الغاية وبلوغ المرام، واستقرار الرعية على الإذعان. وسرعان ما يعود الوضع الجبائي إلى التفحش. أنظر: محمد القبلي، حول تاريخ المجتمع المغربي في العصر الوسيط، مقدمات أولية وقضايا، منشورات الفنك، الدار البيضاء، المغرب، 1998م، ص33.

[2] أبو القاسم الزياني، الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برا وبحرا، تحقيق وتعليق عبد الكريم الفيلالي، دار المعرفة، الرباط، 1991م ، ص245.

[3] محمد الشريف الزهار، مصدر سابق، ص35.

[4] ابن سحنون الراشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، ط1، عالم المعرفة، الجزائر، 2013م، ص442.

ووضعها الاجتماعي. فالصحراء كان يفرض على سكانها المعونة والعسة، والهضاب العليا يؤخذ منها الغرامة والمعونة، وبلاد التل كانت تسود فيها الزكاة والعشر، وهلم جرا. كما أن العديد من المجابي ليست ضرائب؛ مثل أموال المخالفات، والهدايا، وكذا الرسوم المختلفة[1]. وهو ما اعتبرته الكتابات الفرنسية، التي اجترتها بعض الدراسات الأكاديمية الجزائرية اجترارا، تعددا وغلوا ضريبيا، فعدت كل اسم لضريبة أو نوع يختص بفضاء دون غيره. فهل -يا ترى- تستطيع دراسة مستفيضة حول الضرائب وتطبيقاتها من خلال القياد مثلا أن تكشف وتستجلي غموض المسألة؟

إذا كان العثمانيون في الجزائر وباقي ما يعرف بالإيالات المستثناة قد تجنبوا تطبيق النظام العثماني في مجال الضرائب، والتزموا مبدأ المحافظة على الوضع تجنبا لإثارة الساكنة، وأبقوا على تقاليد السلط السابقة كنُظُم الحفصيين والزيانيين؛ فقد تم تتريك النظام الضريبي تدريجيا وبصورة جزئية، وبقيت بعض المصطلحات المتداولة منذ عصر المرابطين راسخة، كالمعونة، والمكس، والحكر، واللَّزمة، ولم تعوضها تلك التي تعود في أصولها إلى الأناضول. ولا يهمنا هنا النظام الضريبي بقدر ما تهمنا المهام الجبائية التي تقع على كاهل القياد، أو بالأحرى، دور القياد في الممارسة الجبائية، وفق التغير والتطور الذي طرأ على هذه الوظيفة، على نحو جعلها وظيفة جبائية بالدرجة الأولى، وأبعدها كلية عن المهام العسكرية. وقبل عرض أهم تلك الممارسات الجبائية نحاول التعرف على كيفية الإحصاء الجبائي، وهي العملية التي يقوم عليها التحصيل، ولا يمكن فهم أدوار القياد الجبائية دونها.

المبحث الثاني: الإحصاء الجبائي

يباشر القياد مهمة التحصيل الضريبي بناء على إحصاء سابق في العادة، وينجز ذلك الإحصاء من قبل القايد نفسه وأعوانه، قبل مواسم الحصاد، وفي أوقات متعارف عليها، أصبحت من التقاليد الإدارية. تراعي في الغالب طقوس التدنيش(العودة) إلى دار السلطان، الموسمية والسنوية[2]. ويقع جزء كبير من المهمة على عاتق شيوخ العشائر في الفضاءات الريفية؛ إذ يبلغون قايد الوطن بالأنشطة الزراعية في مواطن عشائرهم، وأعداد المواشي من السوائم والأنعام على اختلافها. ونظرا لتولي شيوخ العشائر والنجوع لهذه المهام، فقد

---

[1] ناصرالدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792- 1830، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص111.

[2] عادة ما يتم مزامنة عمليات التحصيل الجبائي مع موسم الدنوش، فحتى المحلات الموسمية تكون قبيل هذا الحدث الموسمي بغية توفير ما يتم حمله إلى دار السلطان من أجل إرضاء الباشا هناك. أنظر:

M. Kaddache, op.cit, p135.

كانت سجلات الجباية ودفاتر البايليك في المدية ومليانة تطلق على تلك الفرق التي يديرونها باسم "الزمام" مثل: زمام بوعلاهم، زمام بوعبد الله، زمام اولاد علي بن بلقاسم، وغيره[1]. في حين يطلق عليها في الشرق اسم "الدوار"، ويسمى "الحوش" بسهل المتيجة.

يحرص القياد على التأكد من تقارير وإحصاءات صغار الشيوخ، ومدى مطابقتها للحقيقة؛ فكثيرا ما يقدم بعض الشيوخ إحصاءات منقوصة لأجل التخفيف عن أهاليهم[2]، أو بغية إخفاء بعض المقادير وقت التحصيل، وهي ظاهرة تعامل معها القياد بمباشرة تحقيقات، أو إحصاءات موازية، تعتمد على أخبار عيونهم السريين، والمتعاملين غير المعلنين. أو عن طريق إذكاء المنافسة بين كبرى البيوتات في العشير؛ حيث يلجأ الأفراد الراغبين في المَشيَخة إلى الوشاية بمنافسيهم لدى القايد تزلفا وتقربا منه، فيعلمونه بكل صغيرة وكبيرة. كما يستعين القايد ببعض المخبرين من الفئات المهمشة داخل المجموعة نظير مزايا تافهة. إلا أنه في غالب الأحوال ما يكون القايد مطلعا على المقدرات الاقتصادية لكل عشائر الوطن، أو مجموعاته السكانية، وهي خبرة يكتسبها بفضل طول تسييره للوطن، وتكرر الممارسة الجبائية عليه. أو بفضل الأخبار التي يستقيها من أعوانه المكاحلية، وبعض الموظفين الذين توكل لهم مثل هذه المهام. فمثلا في بايليك الشرق يشرف "الوقاف"[3] على إحصاء المردود الفلاحي من فواكه ومواشي وغلات الحبوب، وحتى الدجاج والبيض والعسل والسمن، وعادة ما يكون الوقّاف موظفا آخر غير الشيخ.

لا يخضع إحصاء غلاّت القمح والشعير لمعايير القياسات المساحية، مثل الفدان في المشرق أو الهكتار كما في الإحصاءات الأوروبية الحديثة. ففي أرض الجزاء وبقية الأراضي محدودة المساحات، المحيطة بالمدن الكبرى، وفي أحوازها، عادة ما يستعمل "المرجع"، وهي مساحة صغيرة، يستمد اسمها من المسافة التي تقتضي رجوع الثيران أثناء الحرث، أما في الضياع الشاسعة المخصصة لزراعة الحبوب، فتعتمد "الزويجة" وتسمى أيضا "الجابدة"، وهي وحدة تعنى عادة ما يمكن حرثه بواسطة زوج من مواشي الحرث، وقد

[1]الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات بيت المال، ع33-34، سجل 112، 1099-1121هـ(1682-1709م).

[2]ذلك لأن الشيخ "العون المخزني" هو نفسه الشيخ "المسعف لإخوته". أنظر: لزهر الماجري، قبائل ماجر والفراشيش خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر(في جدلية العلاقة بين المحلي والمركزي)، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات، منوبة، تونس، 2005م، ص248.

[3]الوقاف جمعها وقاقيف باللهجة المحلية، وهي كلمة عربية مشتقة من الفعل وقف، أي وقف على حقيقة الشيء. أنظر:
P. Vialatte, Des impôts directs en Algérie et principalement dans la Province de Constantine, Imp de L. Marlg, Constantine, 1879, p17.

قدرت تقريبيا من عشرة إلى أثنى عشر هكتارا[1]، أو 12 هكتار للأراضي السهلية، و8 هكتارات للأراضي الجبلية[2]. أما في الجهات والأقاليم التي تستغل الحمير في الحرث فإن الزويجة تصبح تعادل نصف ما يحسب عندما يكون الحرث بالثيران[3].

وهذا القياس هو معيار عملت به السلط السابقة في المغارب؛ إذ يعرف بالمقسط أو التقسيط، ويعني تقسيط الضريبة عن كل أرض، أو مسح الأرض لتقدير الضريبة عليها. فحمدان بن عثمان خوجة يؤكد على هذه المعيارية في إحصاء ما يستوجب المجبى: "إن القائد في كل قبيلة مجبر على إحصاء عدد الفلاحين المالكين للمحاريث، وبعد ذلك يسلم نسخة صحيحة للقابض الذي يجمع الضرائب حسب ذلك الإحصاء"[4]. ويقول أيضا: "فرض على كل محراث يجره ثوران حمولة بعير من القمح وأخرى من الشعير، وعندما يأتي السكان بمقادير رسومهم، فإن القابض يسلمهم مقابل ذلك وصلا"[5]. وقد اعتمد مصطلح الزويجة في أدبيات الإحصاء الجبائي بشكل ملفت، ففي ديباجة إحدى سجلات مخازن مدينة الجزائر لسنة 1209هـ ترد الزويجة بصيغة واضحة، فتدل على رسوخ هذا الاصطلاح في الإحصاء: "الحمد لله رب العالمين... هذا التقييد المبارك يتضمن المحصول ما يدخل المخزن الموفور بالله من البر والشعير من الأزواج المخزنية والراعية من تراب المدية"[6].

يقوم القايد الذي يكون مرفقا ببعض الفرسان المزارقية، أو الدواير[7]، بجولات موسمية للوقوف على أراضي الوطن المحروثة، وعدد الزويجات المزروعة، ويرافقه في تنقله شيوخ المجموعات، وكاتبه الذي يدون ما وقف عليه في وثيقة، تعرف بالتذكرة، أو الجريدة، تسجل كل واحدة منها اسم شيخ الجماعة، والفلاحين التابعين له،

---

[1] محمد حسن، مرجع سابق، ج1، ص322.

[2] فلة موساوي القشاعي، النظام الضريبي في الريف القسنطيني...، ص61.

[3] يعرف الباحث توفيق دحماني الزويجة بأنها "مساحة أرض، يمكن لثورين حرثها في موسم واحد و"هي وحدة متقلبة، بحسب طبيعة الأرض، وتقدر فيما بين 12 و 14 هكتارًا في السهول الخصبة، وبين 08 و 10 هكتارات في النواحي الوعرة، لكن كانت تحدد عمومًا ب 10 هكتارات. أما في النواحي التي لا يستعمل فيها الثيران، وتستبدل بالحمير، فإن الزويجة تصبح معادلة لنصف الأولى". أنظر: توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر...، ص165.

[4] حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، ص106.

[5] مصدر نفسه، ص144.

[6] الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات بيت المال، علبة 09، س 35.

[7] Federmane et Aucapitain, op.cit, N°61,A 1867, p216.

وحصة كل فرد منهم، ويحتفظ القياد بالقوائم العامة للتحصيل[1]. تجرد فيها أسماء الملاك حسب توزعهم على فضاءات الوطن بالنسبة للملكيات الخاصة، وحسب انتمائهم الاجتماعي للأسر والعشائر بالنسبة للملكيات الجماعوية. وتدون على صفائح أو سجلات ورقية، وفق طريقة جرد محكومة بمدى كفاءة الكتبة وتنظيمهم. فيذكر الزمام أو الدوار، وهو المجال الجغرافي بمدلوله الترابي. وتجرد أسماء الملاّك وعدد زويجات الحرث ونوع المزروع. وبعد التحصيل تدون أسفل كل ملاّك عبارات من قبيل "دفع كذا"، أو "لم يدفع"، مع ملاحظة توضح واقع الحال[2].

وإذا كانت الوثائق الأرشيفية تحفظ لنا نماذج متعددة من جرائد وسجلات الإحصاء الضريبي الخاص بالمزروعات من قمح وشعير، باعتبارهما الغلتين الأكثر شيوعا في المغارب، فإن سجلات إحصاء المواشي والسوائم قليلة جدا. ولكن من المعلوم أن هذا النوع من الثروة خصص له القياد سجلات خاصة، وذلك يرجع إلى الموسمية في عرف التحصيل، فرضتها العوامل المناخية بالنسبة للمزروعات، والعوامل التاريخية التشريعية بالنسبة للسوائم والأنعام؛ حيث تعارف المسلمون على دفع زكاة ما يملكون في عاشوراء من كل حول هجري.

وترتكز عملية تحديد المقدار المترتب عن الجابدة الواحدة على مبدأ اختلاف المحاصيل، القمح والشعير، وكذلك اختلاف الأقاليم[3]. فالأصل في التحديد يُبنى على متوسط أعلى ما سبق دفعه وأدناه[4]. وفي أحيان كثيرة تترك السُّلطة المركزية لموظفيها البايات والقياد مهمة تحديد ما يفرض على الزويجة، مما زاد من

---

[1] ناصرالدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، ص194 و195.

[2] الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات بيت البايليك، علبة 33 و 34 ، السجل 112، سنة 1121-1122هـ

[3] "كان الفلاح يؤدي على كل زويجة قيمة قنطارين من القمح، وأربعة قناطير من الشعير، إن كانت الغلة جيدة جدا، .. وقيمة قنطار من القمح وقنطارين من الشعير إن كانت الغلة متوسطة، وقيمة نصف قنطار من القمح وقنطار من الشعير إن كانت الغلة رديئة. ويقوَّم قنطار القمح باثنين وعشرين فرنكا، وقنطار الشعير بأحد عشر فرنكا. وبالتالي كان يدفع الفلاح عوض عشر حبوبه على كل زويجة من حرثه ثمانية وثمانين فرنكا، إن كانت غلته جيدة جدا، ... و44 فرنك في حال ما كانت متوسطة، و22 فرنك للرديئة. وإن لم يحصل على شيء من الغلة تسقط عنه العشور". لمزيد من المعلومات أنظر: توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر...، ص345.

[4] ج .ف. ب هوبكنز ، مرجع سابق، ص97.

عشوائية العملية؛ حيث لا نص يثبت اتفاق السُّلطة على مقدار معين من بايليك لآخر، أو من فترة لأخرى[1]. فأحيانا تفرض على الجابدة أو الزويجة 12 مكيالا[2] من القمح و12 مكيالا من الشعير، وقد يتم رفع هذا المقدار كرد فعل على التهرب الجبائي[3]. ولكن الوثائق تكشف في الغالب عن 10مكاييل لكل جابدة. فدفاتر البايليك المحررة من قبل أمين مخازن المدية، تدلنا على اختلاف يتراوح بين 03 و10 مكاييل، فأحيانا 04 وأحيانا أخرى 08 مكاييل، ولكن يغلب مقدار 10 مكاييل على كثير من الحالات[4]. وفي بايليك الشرق كان يؤخذ على كل جابدة حمولة من تبن، وصاع من قمح وآخر من شعير[5]، والصاع يقدر ب12 مكيالا.

المبحث الثالث: الضرائب التي يقتطعها القياد

نحاول ضمن هذا المبحث أن نفصل بعض الشيء في أنواع الضرائب التي يتولى قياد الأوطان تحصيلها، ونحاول أن نتجنب الوقوع في التعميم والجرد لمختلف الضرائب التي عرفتها الإيالة، تجنبا لما وقعت فيه الدراسات السابقة مثلما أسلفنا الحديث.

1- الخطية:

تفرض هذه الضريبة على مرتكبي المخالفات، كالآداب العامة ومخالفة الأعراف والتقاليد السارية، وعلى من مارس جنحة الإخلال بالأمن، كعصيان الشيخ أو القايد أو شتم أحدهما أو أحد أعوانهما، أو التعرض بالسباب وغيره لأحد أعيان السُّلطة وأجهزتها، وتفرض الخطية في حال الصلح على من اعتدى على أحد أفراد الرعية أو جماعاتها، بالضرب أو الشتم أو الشماتة، أو التقول عليه بكلام لا يرضي. فإذا اشتكى الضحيةُ المعتدي للقياد أو الشيوخ، ورأوا جانب الرضى منه بالصلح لجأوا للعقاب المالي تحت مسمى الخطية، ويكون لممثل السُّلطة نصيب منها. فضمن مراسلة بين قايد وطن بني خليل وأحد شيوخ بني مناصرة، حديث حول تخطية خمسة رجال من العرش، "لتعاطيهم الحرام في الأكل"،[6] "وبلغت قيمة الخطية

---

[1]حول الضرائب ببايليك قسنطينة أنظر: فلة موساوي القشاعي، "**النظام الضرائبي في ريف باليك قسنطينة خلال العهد العثماني(1771-1837م)**"، م.ت.م، السنة22، ع79-80، ماي 1995م، ص ص661-668.

[2]يجب أن نفرق بين الصاع مثلما هو متداول في التيطري ودار السلطان، وماهو عليه في بايليك الشرق.

[3]M. Worms, Recherches sur la constitution de la propriété territoriale dans les pays Musulmans et subsidiairement en Algérie, A-Franck Librairie, Paris, 1846, p396.

[4]الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات البايليك، ع 10، سجل 41 و43 و44، سنة 1183هـ

[5]فلة موساوي القشاعي، النظام الضريبي في الريف القسنطيني، ص61.

[6]يُقصد بعبارة "تعاطي الحرام في الأكل" انتهاك حرمة الشهر الفضيل، أو أكلهم لحوما محرمة.

100 ريال بوجو"[1]. وبالاعتماد على سجل ضرائب قسنطينة، نعرف أهم الأفعال التي تفرض عليها خطايا، ومنها خطية "على الزعاطشة بسبب خزين لعمور الذي احترق، وخطية على أهل طولقة بسبب إدخالهم بوعكاز بن فرحات إليهم، وخطايا بسبب تخلف عن القدوم، أو بسبب تخلف عن الغازية، وخطية بسبب قتل رجل أو بسبب فتنة وتعدي ، وخطية بسبب حرق زرع، و"... خطية بسبب قتلهم لابن المحجوب لما شيخناه على الزاوية وقتلوه"[2].

ولا تفرض الخطية على الأفراد فقط، فالكثير من الخطايا تفرض على الجماعات، وعلى العشائر، يؤخذون فيها بجرم التخلف عن أداء المطالب المخزنية، كالإحجام عن المشاركة في الحملات العسكرية، الموسمية والطارئة(المحلات)، أو عصيان البايليك بخصوص المجبى والمغارم، والهرج والنزاع بين العشائر، وتعطيل أعمال السُّلطة. وقد تفرض على الشيوخ بشأن الإخلال بالممارسات التشريفية تجاه كبار الموظفين وأعوانهم؛ وفي هذه الحالة تتحمل أعباءها المجموعة بأسرها. ولا يؤخذ في الحسبان حجم الجرم أو الجنحة في تقدير المغرم في الخطية، بقدر ما ينظر لموقع الجاني ومكانته الاجتماعية، وإمكانياته الاقتصادية(القدرة الدفوعية)[3]. ومن خلال هذا التقدير المعمول به للخطية، نعرف أن القياد لم يكن هدفهم من وراء فرض هذه الضريبة منع العنف أو الحد من مخالفة القانون العام، ولا فرض سلطان الدولة؛ بقدر ما كانوا يسعون للحصول على عوائد ومداخيل إضافية. ولذلك نجد أن أغلب حالات فرض الخطية استهدفت شيوخ عشائر يسعون في أدائها من أجل الحفاظ على علاقة ودية مع القياد، الذين نجدهم دائما ما يبالغون في تخطية الشيوخ لأصغر المخالفات، بحثا عن مصادر دخل لا تطالها رقابة السُّلطة.

لقد لاحظ الباحث توفيق دحماني، في عمله حول الضرائب في الجزائر، أن القياد كانوا أحيانا يتهمون الأفراد ببعض التهم جزافا كي يفرضوا خطية عليهم. واستدل بقصة أوردها ابن زرفة بشأن القايد محمد بن عمر الذي كان يأخذ خطايا مخزية على تهم باطلة من رعايا وطن مسرغين، ولما حقق باي وهران في الأمر، انتهى إلى عزل القايد[4] ولدينا مثال آخر على استغلال الخطية وفرضها تحت مبررات واهية، أورده المزاري، مخبرا عن تصرفات قايد ام عسكر الذي قام بتخطية أحد فرسان عكرمة، الذي كان سجينا لدى باي الغرب قارة بغلي، بعد إطلاق سراحه بخطية قيمتها 100 سلطاني "خلاصها على يد القايد" وادعى أن ذلك

---

[1]جمال قنان، نصوص ووثائق، ص229.

[2]المكتبة الوطنية الجزائرية، قسم المخطوطات، ملف 1646، ص319 و304 .

[3]لزهر الماجري، مرجع سابق، ص304

[4]توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، ص183.

بأمر الباي، إلا أن شكوى العكرمي للباي كشفت تزوير القايد، واستعماله لطابع الباي بعد أن تحايل على قايد الطابع. وقد عزل القايد المذكور لإتيانه هذا الأمر وتمت تخطيته بمثل ما فرضه على العكرمي[1].

إن قيم ضريبة الخطية والديات مهمة جدا، فمثلا، من بين الديات التي قدمت لباي قسنطينة الوزناجي سنة 1793م، من قبل الحاج علي قايد الساحل؛ 300ريال بوجو نقدا، 100 ثور خصي، 20 عجلا، 250 كبشا، 90 فرسا، وما حمولتها من القمح والشعير[2]. وهي قيم تعكس أهمية هذا العقاب المالي للخزينة، ولاستقرار أعمال السُلطة بدافع الرهبة.

2–المعونة:

شكلت المعونة أهم الضرائب المقتطعة من قبل السُلطة العثمانية في الجزائر، وهي من بين أبرز مهام القياد في مجال التحصيل الضريبي. والمعونة هي اقتطاع مالي يفرض على رعايا الدولة لإعانتها على توفير ما تقتضيه وجوه الإنفاق[3]. وعادة ما تفرض في ظروف نفاذ الخزينة العامة، أو الحاجة المالية الملحة لإدارة الأزمات الأمنية الطارئة كالتسليح والتجنيد والتحصين، أو لدفع مغارم وإتاوات فرضت عليها من قبل قوى أخرى لم تقدر على ردها. ولم تكن ضريبة المعونة وليدة التواجد العثماني، بل تدلنا المصادر التاريخية على الجدور الوسيطية لهذه الضريبة؛ إذ تعود إلى عصر المرابطين وقبلهم، ودائما ما كانت مثار جدل بين الحكام والفقهاء وقتها. وبخصوص إيالات المغارب، فإن المعونة قد فرضت منذ أوائل تواجد العثمانيين بها في منتصف القرن 16م[4].

وشاع اقتطاع هذه الضريبة في إيالة الجزائر، حتى في عهود الرخاء، وازدياد المداخيل والعوائد المالية المتأتات من إتاوات الدول والممالك الأوروبية، ومغانم البحر، والمغارم والمجابي المقتطعة في بر الإيالة[5].

---

[1] الآغة بن عودة المزاري، مصدر سابق، ج1، ص 344.

[2] L. Ch Féraud, «**Ephemerides**», p313.

[3] يبدو أن المبرر الشرعي لاحتفاظ السُلطة بفرض ضريبة المعونة على أهالي الإيالة حتى في حالات ثراء الخزينة هو حجة الجهاد ضد النصارى الكفار المعتدين، وقد نجحت سلطة الأتراك العثمانيين في استغلال هذا المصوغ الشرعي لتؤسس لبقائها المستقر أمدا طوبلا، في بلاد طالما استعصت على غير ذي عصبة فيها. وتثير ظاهرة استمرار خضوع وهران لاحتلال(عدو كافر) إشكالية كبرى تستحق النقاش، والبحث المتأني الحصيف.

[4] عبد الجليل التميمي، "**عثمنة إيالات المغارب**»، ع121، ص49.

[5] يمكن أن نرجح السبب وراء فرض هذه الضريبة إلى حاجة البايليك للنفقات التي لم تستوفها الضرائب الشرعية من زكاة وعشور، وكذلك تموين المحلة وتمويل نفقات الموظفين. أنظر: توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، ص180 و181.

وإذا كانت هذه الضريبة لا تفرض على العشائر المخزنية كالدواير والزمالة، إلا في حالات نادرة، بسبب الخدمات الأمنية والعسكرية الدائمة التي تقدمها للسلطة، فإن قبائل الرعية قلما تعفى منها، رغم احتجاجات العامة، والخاصة من الفقهاء والأعيان على فرضها، ومحاولة امتناعهم عن أدائها[1].

ومن خلال المصادر الوثائقية فإن المعونة قد توحد فرضها –في الغالب– عبر كامل الفترة العثمانية، ولم تكن ضريبة تخضع لاعتبارات الموازنة بين الدخل والإنفاق، بقدر ما يخضع التحول في قيمها لأهواء كبار الموظفين، وهي عادة ما تحدد قيمها حسب ثراء المفروض عليه وفقره، وحسب الواقع الاقتصادي. والمعونة لم تكن تدفع نقدا في الغالب، فهي في فلسفة أتراك الجزائر عبارة عن دعم إعاشي يقدم لرجال السُّلطة وأجنادها مقابل قيامهم على مهام استتباب الأمن ورد الأجنبي؛ إذ يرى الأتراك العثمانيون أنهم يستمدون الحق في المعونة من شرعية وجودهم كحماة ممثلين للسلطان الأعظم "حامي حمى الدين" ولأجل فرض الطاعة ومواجهة الأخطار الخارجية. ومقاديرها سواء كانت نقدية أو عينية، هي مجرد إعانات لأجناد السلطان وهم يؤدون مهاما جهادية، و يذودون عن ديار الإسلام من اعتداءات عدو كافر.

يعتبر فيدرمان وأوكابيتان، في بحثهما حول بايليك التيطري، أن هذه الضريبة قد فرضت منذ تأسيس الإيالة[2]، وهي نفسها ضريبة العشور، فقط تفرض على بضائع السمن والزيت والعسل والبيض والدواجن، وهي لا تعكس إلا مراعاة من جانب الأتراك لظاهرة التخصص القطاعي في الانتاج، الناتج عن التنوع المناخي والتضاريسي، وضرورة استغلال هذا التنوع من أجل استفادة السُّلطة وعناصرها منه. فاستغلوا المعونة للحصول على أبقار وبغال وخشب قبائل الساحل الشرقي، وجبال بابور وزمورة، والعسل وزبدة الماعز من الهضاب العليا، والملح من نواحي السباخ، والغنم والخيول من جهات الأوراس[3].

ونظرا لأهمية هذه الضريبة وتعدد وتنوع مداخيلها، وكذلك عدم خضوعها لإحصاءات ثابتة، فقد استغلها القياد للتربح، وإخفاء الكثير من مقاديرها. وذلك ما دفع السُّلطة المركزية في دار السلطان، أو البايات في البايليكات إلى مراقبتها، حتى خصص لها وكلاء يسهرون على تحصيلها، يسمى كل واحد منهم وكيل معونة، ويختص كل وكيل بوطن بعينه. ففي بايليك الغرب يولى وكلاء معونة في كل من المدن التالية:

---

[1]أحسن بولعسل، الضرائب في المغرب الإسلامي منذ عهد الولاة حتى سقوط الموحدين 96–668هـ 715–1269م، تقديم عبد العزيز فيلالي، ط1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2013م، ص199.

[2]Aucapitaine et Federman, op.cit, p260.

[3]رقية قندوز، مراسيم الدنوش ورمزيته في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني، إشراف فاطمة الزهراء قشي، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2005_2006، ص62.

مستغانم، تلمسان، معسكر، مازونة، ويتولون الإشراف على تمثيل الباي، في حين يمثل وكيل مليانة الباشا أو آغا العسكر[1]. وقد كانت قبل ذلك من مهام القياد في أوطان كل من بايليكي الغرب والتيطري ودار السلطان يحصلونها ويرسلوها إلى مخازن تسمى دار المعونة، يشرف عليها موظفا يعرف باسم خوجة دار المعونة[2].

3-اللَّزمة:

اللَّزمة هي رمز خضوع تُقدمه القبائل التي لا تمتد إليها الممارسة الإدارية المباشرة للسلطة، وهي بمثابة الجزية بالنسبة لأهل الذمة. وتفرض اللَّزمة على الفضاءات التي لا تمارس عليها الجباية الشرعية، كالزكاة والعشور، ولا تساهم بمعونة البايليك. فظاهرة فرض هذه الضريبة تحت اسم "مستحق اللَّزمة" على الشركة الملكية الإفريقية الفرنسية بأطراف عنابة تؤكد ذلك، وهي الضريبة التي كانت تدفع لقايد عنابة[3].

وإذا كان الأصل في اللَّزمة أنها ضريبة تحصل بصفة جماعوية، فإن تحصيلها يتم بواسطة القياد في الأوطان، بعد أن يتولى ضمانها الشيوخ، الذين ينوبون عن أفراد عشائرهم في الدفع بعد تحصيلها منهم، مراعين في ذلك مقدرات الفرد المالية، وما يملك من سوائم[4]. فعادة ما تدفع هذه الضريبة للبايات مباشرة، أو تدفع لخزناجي المحِلة مباشرة في طريقها بالقرب من مضارب العشائر تجنبا لعقابها. ويرصد مصطفى ابن عبد الرحمان بن زرفة التلمساني تقديم مشايخ قبائل الجنوب الوهراني "لوازمهم وخراجاتهم" للباي محمد الكبير في محلته[5]. ويوصى كل شيخ من شيوخ تلك القبائل "أن يدفع لزمته في وقتها"[6]. ونظرا لتقصير الشيوخ في أداء هذه الضريبة فقد "اضطر حكام البايليك إلى تجريد الحملات وشن الغارات لاستخلاصها من المناطق الجبلية أو الصحراوية وغالبا ما تفرض جزافا"[7]. وهو ما توحي به عبارة بن زرفة التلمساني بخصوص فروض فروض الباي المذكور على قبائل ناحية الأغواط: "...وجعل عليهم القناطير المقنطرة من الذهب والفضة،"[8]

---

[1]W. Esterhazy, De la domination Turque, p221.

[2]Aucapitaine et Federman, op.cit, p261.

[3]جمال قنان، مرجع سابق، ص336.

[4]ناصرالدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، ص182.

[5]مصطفى بن زرفة، الرحلة القمرية في السيرة المحمدية، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية، م3322، ج1، ورقة15.

[6]مصدر نفسه.

[7]فلة موساوي القشاعي، النظام الضريبي، ص66.

[8]مصطفى بن زرفة، مصدر نفسه.

وهي عبارة تدل على تمادي السُّلطة ومغالاتها في الرفع من قيم اللَّزمة تعويضا لما يمكن خسرانه، نتيجة لغيابها لفترة طويلة، خصوصا في الفضاءات التي لا تخضع لسلطة القياد.

أما في بلاد الرعية، حيث تستمر رقابة القياد أعوان السُّلطة، فإن قيمة اللَّزمة عادة ما تكون معلومة، يحددها اتفاق مسبق بين القياد وشيوخ العشائر، وتدفع بين أيديهم مرة أو مرتين في السنة، لزمة الشتاء ولزمة الربيع، وتتنوع مقاديرها عينا ونقدا. ففي كل البايليكات كان قياد الأوطان يحصِّلون ضريبة اللَّزمة من القبائل الخاضعة لمجالهم الإداري، على شكل بضائع مثل الأصواف والجلود والسجاد والسروج، والعبيد الوصفان، والمواشي والسوائم والأنعام[1].

تتم جباية هذه الضريبة بصفة جماعوية، ينوب الشيوخ عن أفراد العشيرة في الدفع، بعد أن يباشرون تحصيل قيمها من العشيرة حسب الكوانين[2]. وتختلف اللَّزمة عندما تجبى من العائلات، تبعا لمحصول كل واحدة، وما تملك من مواشي، فقد ترتفع وقد تنخفض بسبب العوز وجوائح الموسم الفلاحي، لتصل أحيانا إلى 02 بوجو سنويا[3]، أو موزونة واحدة على كل بيت؛ إذا أخذنا بتصريح أحد شيوخ قبائل شمال التيطري لبربروجر في رحلته إلى زمالة الأمير[4].

وضمن الجدولين المواليين نستعرض أمثلة مستقاة من بعض المصادر لدفع ضريبة اللَّزمة للقياد نقدا وعينا:[5]

---

[1]ناصرالدين سعيدوني، الحياة الريفية، ص181.

[2]يتم إحصاء السكان عادة بالكوانين، جمع كانون، وقد تأصلت هذه العادة في الإحصاء من خلال صورة مشاهد الأحواش ودشور الساكنة التي يتصاعد منها دخان النار من الأكواخ في كل فصول السنة.

[3]الدين سعيدوني، الحياة الريفية، ص182.

[4]أدريان بربروجر، مع الأمير عبد القادر رحلة وفد فرنسي لمقابلة الأمير في البويرة(1837–1838)، ترجمة وتعليق أبو القاسم القاسم سعد الله، منشورات المكز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2005م، ص38.

[5]أعتمدنا في إعداد الجدول على المصادر التالية:

W. Esterhazy, De la dominatin turque..., pp20–70

J. N Robin, «**Note sur L'organisation militaire et administrative des turcs dans**», p200.

توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، ص ص175–177.

القايد	القبائل الدافعة	المدفوعات
قايد تلمسان	بني سنوس، بني ورنيد،	12حصان،04خيول،حياك،برانس،40ألف بوجو
قايد فليتة	قبايل فليتة	أحصنة وخيول، الزبدة والعسل، لزمة نقدية
قايد ساباو	فليسة ام ليل/ البحر	لبن، زيتون، حبوب، قطع فضية، 500 بوجو
قايد برج بوغني	قبائل الجهة	شعير ،قمح،زيت،لبن وسمن، 64 خروف،125 بوجو

ومن خلال مصادر بداية الاحتلال، التي تخص أواخر الفترة العثمانية، نستخلص أن قبائل الرعية التي كانت تدفع ضريبة المعونة عينا، كانت اللَّزمة تُستخلَص منها نقدا وقد قدر جونتي دو بيسي قيم اللَّزمة التي كان يدفعها قياد دار السلطان بالريال بوجو[1]، كما في الجدول التالي:[2]

الوطن	القيمة المستخلصة
وطن السبت	200 ريال بوجو
وطن موزاية	206.2ريال بوجو
وطن بني خليل	346.5ريال بوجو
وطن الخشنة	330.3ريال بوجو
وطن بني جعاد	154.2ريال بوجو
وطن بني موسى	262.2ريال بوجو
وطن بني مناصر	694ريال بوجو

---

[1] الريال بوجو هو عملة قديمة في الجزائر تعادل 1.60 فرنك فرنسي. وأصل الكلمة نصف الريال الريال بوجه أو بوجق أو بيجوق. أنظر:

M. Ben Cheneb, Mots Turks et persans conserves dans le parler Algérien, Ed. Julee Carbonel, 1922, p24.

[2] أرقام الجدول مستمدة من المصدر التالي :

M. Genty de Bessy, **De L'établissement des Français dans la Régence d'Alger**, 2[e] Ed, Librairie Ed. Firman Didot frères, Paris, 1839, 2T, tableau N°83.

وحسب استرازي الذي أولى اهتماما بالبايليك الغربي وأوطانه، فإن قياد الأوطان أيضا كان بعضهم يدفع مبالغ مالية للحزناجي في دار السلطان، مثل قايد مستغانم المولود بن قطاط في بايليك الغرب الذي قدر فالسين استرازي قيمة الضريبة التي أرسلها إلى الحزانة العامة في دار السلطان عام 1763م، ثمانمائة زياني من الذهب، وثلاثمائة صاع من القمح، وثلاثمائة صاع من الشعير، وثمانين قلة من السمن، و سبعين بغلا، وثلاثة أحصنة قعدة[1].

4-ضريبة الضيفة:[2]

تفرض هذه الضريبة على الأهالي كلما عين موظفا جديدا سواء باشا أو باي أو قايد، وقد فرضت منذ أواخر القرن 16م، ولكنها ألغيت بموجب فرمان سلطاني، ضمن دفتر المهام الهمايوني لسنة 1588م، إلا أن مدى تطبيق ذاك الفرمان كان ضعيفا جدا[3]، وسرعان ما عاد أعيان السُّلطة لاقتطاعها، نظرا لما توفره من عوائد مالية تفي بتعويض حقوق التنصيب.

وبدت بعد ذلك كضريبة يدفعها مختلف شيوخ القبائل؛ حيث يذهبون لتقديمها إلى الباي أو الخليفة عندما يكون أحدهما متجها إلى الجزائر لتقديم الدنوش الصغير أو الكبير. وكانت شائعة جدا في بايليك الغرب وتتكون من أموال، وحياك، وخيول القعدة، وغيره. وقد عرفت أيضا باسم ضيفة الباي أو لزمة الوطن، وفي بعض الأحيان بالمعونة أو غرامة الصيف وغرامة الشتاء؛ كانت تتألف من بعض المواد الغذائية من قمح وشعير وزبدة وعسل وشمع وزيتون وأغنام وأبقار وخيل وكسكسي جاهز، وبرانس وأغطية وحصائر، إضافة إلى مقادير نقدية[4]. ونظرا لاختلاف مسمياتها فإنه لا مجال للشك أنها نفس ضريبة المعونة أو اللَّزمة، التي نجدها في بايليكات أخرى.

---

[1]W. Esterhazy, op.cit, p165.

[2]وتسمى أيضا "حق الفرح" وهي ضريبة نقدية تساهم بها القبائل أثناء المناسبات المهمة مثل تنصيب الباي أو إقراره في منصبه أو عند تحقيق انتصار أو عملا عسكريا، وتقدر بريال واحد، حوالي 1.80 عند صدور قرار التعيين أو لإبقاء للشيخ أو القائد، وذلك تعبيرا عن سرورهم وابتهاجهم بذلك. وتقدر بريال بوجو بالنسبة للشيخ واثنين ريال بوجو بالنسبة للقائد ينظر: فلة موساوي القشاعي، مرجع سابق، ص 71-73.

[3]عبد الجليل التميمي، "**عثمنة إيالات المغارب**"، مرجع سابق، ع121، ص47.

[4]إيف لاكوست وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تعريب رابح اسطنبولي وآخرون، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1984، ص330.

5-ضريبة العسة:

هي ضريبة تقتطع كحق على حماية الدولة لقوافل التجار وبضائعهم، وكانت في العصر الإسلامي تسمى الخفارة، فكانت تسند في المناطق التي تمتد إليها سلطة الدولة لبعض القبائل؛ إذ لم تكن مداخيلها تعود لخزينة الدولة، وإنما هي حق للعاملين عليها مقابل ولائهم للسلطة. فعلى سبيل المثال كانت القبائل بين سجلماسة وأودغشت بإفريقيا جنوب الصحراء تجبي اللوازم على المجتازين بتلك الطريق[1].

أما في العهد العثماني فإن هذه الضريبة كانت تقتطع كحق على مشتريات الحبوب التي تقوم بها القبائل الصحراوية من المناطق التلية، وتسمى البزرة أو البصارة؛ إذ أن قبائل الجنوب كانت مجبرة على ارتياد أسواق التل لاقتناء الحبوب، واعتادت طرق بعينها لتوفُّر الأمن فيها، ومرورها بأسواق تصرف فيها بضائع استقدمتها معها. ولم يكن أن يتحقق لها ذاك الأمن لو لم تدفع للقائمين على حماية الطرق، من العشائر التي يكلفها البايليك بذلك[2].

وخلال الفترة العثمانية شاع إسناد مثل هذه المهام لبعض شيوخ القبائل المترحلة في السهوب العليا[3]، عن طريق التزام يقدم مقابلا له مسبقا، إلا أن المناطق الخاضعة لهيمنة البايليك في بلاد الرعية، فإن ضريبة العسة فيها يقتطعها القياد عن طريق أعوانهم الشواش، أو تسلم إليهم مباشرة من قبل التجار الذين يجبرون على المرور بالقايد في الوطن، الذي يمنحهم بدوره جواز المرور. وكانت هذه الضريبة من أهم ضرائب بايليك التيطري من حيث قيمتها المالية، وباعتبارها أداة كان يستخدمها القياد لإخضاع القبائل العاصية بأطراف الوطن، عندما تجبر على دخول أسواق الأوطان الآمنة، بحثا عن الأغراض والبضائع التي تشتد حاجتها إليها[4].

---

[1] ج. ف. ب هويكنز، مرجع سابق، ص96.

[2] A. Bochard, Les impôts Arabes en Algérie, Libraire Guillaumin, Paris, 1893, p5 et 6.

[3] كانت قبائل الأغواط، تدفع هذه الضريبة؛ حيث تتولى تحريك التبادل التجاري بين الصحراء والتل، فالقوافل التجارية التي كانت تصل التل محملة بالبضائع الصحراوية لتبادلها بالحبوب، كانت تدفع قيمة مالية للبايليك مقابل حمايتها، كما تدفع مكوسا لملتزمي الأسواق، مثلما تدفع أداء ثابتا للباي قدره واحد ريال بوجو على كل جمل. أنظر:

L. Troussel, Les Impôts Arabes en Algérie, leur suppression, leur remplacement, Bastide, Alger, 1922, p35.

[4] Federman et Aucapitain, op.cit, p259.

الفصل الثاني: المهـام الأمنيـة

ساهمت عدة ظروف في زعزعة الأمن وخلق جو غير مستقر في أوطان الإيالة، ريفها وحضرها؛ فالشظف وندرة الغذاء، والحاجة الملحة الناتجة عن النمط الكفافي والرعوي في العيش، كلها عوامل تدفع البدو الرحل وساكني الجبال الممتنعين، وبعض المجموعات المستقرة ضمن مجال لا إنتاج له ولا نشاط اقتصادي، إلى الحرابة والسطو والسلب والتلصص؛ إذ يختار بعض البدويين اللجوء إلى الجبال والأحواز والمضايق، ومفترقات الطرق، فيغيرون على البلدات والحواضر وتجمعات الريفيين(الدواوير والأحواش)، ممن يتعاطى أهلها الفلاحة وتربية الماشية، فينهبون ما تقدر عليه أيديهم من أملاك وأمتعة وماشية[1].

وقد يكون الداعي لتلك الممارسات في أحايين كثيرة ثقل المغارم التي يفرضها القياد وأعوان السُّلطة، فتبدأ ممارسة فردية معزولة ثم تصبح ظاهرة جماعية قد تحترفها القبيلة بأسرها، نتيجة لاستمرار ضغط المطالب المخزنية[2]. فتتحول الإغارة إلى مصدر للتأثل والارتزاق، وتصير ضمن البيئة القبلية ممارسة اعتيادية، لها قواعد وتقاليد محددة، مثل ضرورة امتلاك الجواد والسلاح، والائتلاف على التحرك الجماعي ومعايير اقتسام الغنائم[3]. وفي معنى ذلك يقول أحد قضاة قسنطينة في القرن 19م: "أن كثير سكان البادية بإقليم الجزائر مستأنسون ومتطبعون بالسرقة، ونهب الأموال والهجوم على أربابها ليلا بالدواوير والدشر(كذا) والأبراج وغير ذلك"[4]. وتتطور تلك الأفعال في غياب السُّلطة أو في حال ضعفها إلى أعمال مشروعة من أجل الكسب. وقد تستغل السُّلطة الشَّظف وندرة الغذاء، والفاقة التي يفرضها نمط العيش الرعوي، خاصة في سنين الأزمة

---

[1]منصف المحواشي، "**الحرابة في حياة البدو في إفريقية، نحو مقاربة إناسية سياسية**"، في كتاب: الأزمات في تاريخ المغرب الكبير، جمع وتعليق مبروك الباهي، تونس، 2011م. ص255.

[2]حميد تيتاو، مرجع سابق، ص109.

[3]ابراهيم بن جمعة بلقاسم، الاقتصاد والمجتمع في الإيالة التونسية، منشورات كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، تونس، 2002م، ص253.

[4]المكي بن باديس، تقرير الأحكام الشرعية التي تناسب لصوص البوادي في الأوطان الجزائرية، تقديم وتعليق وتحقيق عبد المالك حداد، ط1، الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014م، ص53.

والقحط، فتطلق أيدي البدو بالغزو والسلب والسطو على الممتنعين عنها، لإضعاف رغبتهم في الامتناع، وتقوية حاجتهم إليها[1].

المبحث الأول: استتباب الأمن

تؤثر الممارسات المخلة بالأمن العام سلبا على مصالح الدولة. فهي بالرغم من دفعها للممتنعين إلى البحث عن حمايتها، ولجوئهم إليها ملاذا آمنا، وسبيلا يكسر شوكة المتلصصة، فإنها قد تكون سببا في تصاعد احتجاجات العامة على تقصير الدولة في أداء مهامها. كما تؤدي إلى ضعف الإنتاج وانصراف الرعية عن النشاط في الفضاءات البعيدة عن الأحواز الآمنة. ويتحجج بها المُلاّك أمام الجُباة بدعوى تعرض أملاكهم للسطو. وقد تنخرط مجموعات أخرى في هذه الممارسات، انتقاما لما لحقها وتعويضا لما خسرته، فتعم بذلك الفوضى وتستفحل.

إن تلك الظروف قد دفعت السُلطة إلى محاسبة أعوانها على مهمة استتباب الأمن، وجعلت الموظفين اللزّامة يسعون لتحقيق مناخ نشاط لائق يمكّنهم من تعويض حق الالتزام. ولأجل ذلك تتحول غاية أجهزتها من خلال أداء هذه المهمة إلى وسيلة لتحقيق مصالح الدولة قبل كل شيء؛ إذ تستهدف العملية تحقيق ممارسات إدارية لتفعيل سلطة الدولة على المجال الريفي. وعلى هذا النحو تدل عبارة كاتب باي الغرب ابن هطال التلمساني، وهو بصدد الحديث عن مبتغى محمد الكبير من وراء حملته على الجنوب الصحراوي: "أنها(جهة القبلة من بايليك الغرب) ذات بلدان كثيرة، وأعراب راحلة ومقيمة غزيرة، إلا أنها لم تنلها أيدي السلطنة، ولم يكن منها للملك مصلحة ولا منفعة معينة"[2].

يمكن أن نفرق بين صنفين من المهام الأمنية؛ صنف أول يتعلق بالإخلال الجماعوي بالأمن، فيمس بسلطة الدولة ويعرقل سير أعمالها المختلفة. فلما كانت السُلطة تولي للجباية الأهمية القصوى باعتبارها المورد المالي الأساسي لخزينة الإيالة، فإن الحفاظ على هذا المورد يستدعي إيلاء العناية للأمن في بلاد الرعية(الأوطان) وعلى المعابر والممرات، واستغلال كل قدراتها لتحقيق ذلك. وفي هذه الحالة كثيرا ما توكل المهمة للنوبة العسكرية القريبة من مجال التمرد أو العصيان، وتدعمها نوبات أخرى، وأحيانا حملات عسكرية تنطلق من مراكز البايليكات، وحتى من دار السلطان. ويقدم لنا الرحالة عبد الرزاق بن حمادوش

---

[1] منصف المحواشي، مرجع سابق، ص255 و256.

[2] أحمد بن هطال التلمساني، رحلة محمد الكبير "باي الغرب الجزائري" إلى الجنوب الصحراوي الجزائري، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم، عالم الكتب، القاهرة، 1969م، ص36.

وصفا بليغا لمدى تحرك السُّلطة في مثل هذه الحالات من الهرج؛ إذ يقول: "طائفة من قبائل زواوة نافقوا على القائد محمد قائد ساباو الدباح، فبعث إلى إبراهيم باشا فأمده بآغة الصبايحية معه حانبة(فرقة) نحو المائتي يولداش، فلم يأتي(كذا) اجتماع الشمس والقمر الآتي حتى هلكت دشور القبائل، وبعث يوم الثلاثاء.... بثمانية وسبعين رأسا على الجمال وأرجعها من الغد بأربعة عشر رأسا، ونهبوا أمتعتهم وأموالهم وحرقوا دشورهم"[1].

أما الصنف الثاني فيختص بالممارسات الفردية التي تستهدف مصالح الرعية وأمنها، أو تلك التمردات المحدودة التي لا تحرج السُّلطة بقدر ما تزيد من حاجة الجماعات إليها، وتمنحها فرصة جبائية من خلال التغريم وفرض الخطية. ولذلك أوكلت مهمة استتباب الأمن، في مثل هذه الحالات، للموظفين القياد تعضدهم الحامية العسكرية(نوبة) القريبة من الوطن إن وجدت.

ولا يعتمد القايد في تحقيق الأمن على جند النوبة فقط؛ بل يكون أحيانا مدعوما بفرق المزارقية (المكاحلية)[2] الذين يجندون من بين رجال العشائر المحزنية، وقد لا يتعدى عدد هذا الحرس عموما 7 أو 8 أفراد[3]. أو يكون مصحوبا برجال القوم(بتثليث القاف) الذين يرافقون شيوخ العشائر والدواوير. كما أن حضور الشيوخ في مثل هذه المهام من شأنه أن يمنح للقايد جرأة أكثر قوة في الردع والعقاب، قد تصل حد القتل، دونما الحاجة لحكم قضائي، أو استشارة المجلس الشرعي، أو العودة إلى سلطة إدارية أعلى.

تدلنا المصادر على ضعف اهتمام القياد بتحقيق الأمن في أوطانهم؛ إذ قلما يتولون هذا الأمر، مثلما تنص عليه الأوامر البايليكية والفرامانات السلطانية، فهذه الأخيرة كثيرا ما حثّت عمال الدولة في الإيالات المغاربية على بذل الجهد لحفظ الولاية، وصون الرعايا[4]. إلا أنه يمكن أن نلاحظ تقصير القياد في القيام بهذه المهام، ما لم تحدث تلك الممارسات إخلالا بأمن السُّلطة وسير أعمالها؛ إذ كثيرا ما تُغير قبائل على أخرى،

---

[1] عبد الرزاق بن حمادوش، رحلة ابن حمادوش الجزائري المسماة "لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال"، تحقيق أبو القاسم سعد الله، ش.و.ن. ت، الجزائر، 1983، ص163.

[2] المزارقية هم فرقة من المجندين الذين يكونون في استعداد تام للخدمة العسكرية برفقة القياد وأعوان السُّلطة، والمزارقية لفظة مشتقة من المزراق، وهو نوع من الرماح، وهم مسلحين بالبنادق والسيوف، ولذلك تسموا أيضا بالمكاحلية. أنظر:

L. Milliot, «**Le gouvernement et l'administration de l'Algérie**» In: L'œuvre législative de la France en Algérie, F. Alcan, Paris, 1930, p11.

[3] ناصرالدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، ص161.

[4] الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر المهام الهمايوني، علبة 06، و41، مؤرخ في 980هـ.

فيخل ذلك بأمن الأفراد والمجموعات، ولا يحرك القايد جهازه ما لم ير ما يوجب خطية أو مغرما. ففي سنة 1242هـ تعرض وطن بسكرة لغزوات عرب الصحاري الواقعين تحت سلطة مشيخة العرب، فهاجموا زرعهم وغرسهم. ولم تكن إجراءات قايد بسكرة وشيخ العرب فاعلة لرد الحيف عن البسكريين، رفع أهالي بسكرة مظلمتهم للباي نفسه[1]. وفي أثناء تقييم خسائر مزارعي الوطن وقع هرج لم تسيطر عليه حتى نوبة المدينة، ولا أعوان قايدها هناك؛ فقد قتل البسكريون رجلا من الصحاري قطّعوه إربا إربا، وانحاز يولداش نوبة المدينة لأهلها ضد جموع العرب الموثورة، ما جرح منهم 17 رجلا، وجرح ثلاثة من جند وكادت أن تكون هناك خسائر أكثر لولا تدخل مشايخ الصحراء. وحتى قبل هذه الحادثة تذكر الوثيقة أن قايد بسكرة لم يستطع إنزال عقوبة على عرب الصحاري المعتدين على زروع البساكرة في حوز المدينة، واكتفى بفرض خطية عليهم، نظرا لقوتهم وحصانة مواقعهم[2]. ويبدو أن هذا التقصير لم يكن يقتصر على أواخر الفترة العثمانية، فالناصري المغربي يتحدث عن بسكرة فيقول: "هي أكثر بلاد الله سرقة واختلاسا، حكومة لحكام البلد من الترك عليهم"[3]. والعياشي في رحلته يتحدث عن "خوف أهل بسكرة من أولاد نصر بن بوعكاز" و"عساكر الأعراب يستولي(كذا) عليها تارة"[4]. وتصادف رحلته هذه سنة 1663م.

1-أعوان القياد في فرض الأمن

لقد كان القياد يوظفون كل مقدرات الوطن في مهام استتباب الأمن، ويستعملون الشيوخ، والعيون المبثوثة في الأسواق. كما يلجؤون إلى وسائل وأساليب شتى لتحقيق الهدف، إذ لم يكن في مقدور القياد فرض رقابة أمنية على مجال أوطانهم ما لم يكونوا مدعومين بأعوانهم الشيوخ، وحتى وإن فرضوا نوعا من الاستقرار داخل المجال الذي يديره شيوخ العشائر المتحالفين والموالين، فإن المعابر والطرق والممرات بين الأوطان لم تكن آمنة، رغم محاولات السُّلطة تأمينها بواسطة بعض الأبراج والحصون. فأغلب الرحالة

---

[1]منذ بدايات التواجد التركي وما قبله، كانت بسكرة عرضة مستمرة لغزوات قبائل عرب الصحاري، وقد وردت في طبوغرافيا هايدو إشارة إلى ذلك (Biskra qui confine aux arabes du Sahara) أنظر:

F. D de Haydo, Topographie, p74.

[2]المكتبة الوطنية الجزائرية، رسالة من الحاج أحمد باي إلى حسين باشا، مجموعة1642، و16.

[3]الناصري، مصدر سابق، ص220.

[4]عبد الله بن محمد العياشي، الرحلة العياشية، تحقيق وتقديم سعيد الفاضلي وسليمان القرشي، ط1، دار السويدي للنشر، الإمارات العربية المتحدة، 2006م، ج2، ص540.

الذين انتقلوا في الفضاءات الداخلية للإيالة لاحظوا تعرض المسافرين "لنهب المتاع"[1]، حتى في بعض مضايق وقُناقات(خناقات) دار السلطان. وقد انتشرت مظاهر الزِّطاطة وقطع الطرق إلى درجة استهدفت فيها فيها خط سير المحلات نفسها. فحسب المزاري فإن بعض قبائل التيطري "قطعت طريق محِلة باي الغرب محمد بن عثمان فسأل عن مرادهم فقيل له أنهم يريدون منه الزطاطة[2] لمروره ببلادهم، وكانت تلك عادة الأعراب"[3].

وتسجل لنا بعض المراسلات الإدارية، التي يكون أحد أطرافها قايد وطن ما، اعتناء القياد بقضايا السرقات السرقات وفقد السوائم والمواشي. ففي حال ضاعت إبل أو خيل أو غيرها يتولى القياد الكتابة إلى نظرائهم في في الأوطان القريبة والبعيدة، على سبيل الإخبار والإعلام. وتتضمن مكاتبتهم في هذا الشأن أوصاف ما ضاع كما وكيفا[4]. ويتكفل القياد بالفصل في السرقات التي يكون أحد ضحاياها أو مرتكبيها من أفراد وطنه. فقد تلقى قايد وطن بني خليل رسالة من شيخ بني مناصرة في شأن سرقة بالتحايل طالت بغلة، يطالبه فيها بتحكيم الشرع في ذلك، ورد البغلة وأجر استغلالها لمدة خمسة أشهر. والمراسلة نفسها تضمنت شكوى بخصوص سرقة بندقية بُحث عنها من قبل جماعة بني مناصرة، ووُجدت عند أحد الرجال في حوش بن عيسى، وتكفل قايد بني خليل بالتحقق من الأمر[5]. وقد يتصرف القياد في الأوطان بنفي السراق والمتلصصة من بين العناصر التركية، فقايد تلمسان في سنة 1106هـ راسل باشا الجزائر بشأن انتشار السرقة في تلمسان البلد، وأعلمه بأنه قبض على السُّراق وسجنهم، واستشاره في نفيهم إلى طرابلس الغرب ومنها إلى مصر[6].

ويتلقى القياد مراسلات تحثُّ على القبض على أحد المجرمين الفارين، أو المخلين بالأمن العام، أو المطلوبين قضائيا، والمغضوب عليهم من قبل أفراد السُّلطة العليا. ففي شهر محرم سنة 1198هـ طالب

---

[1]Peyssonnel et Desfontaines, op.cit, T2, p44.

[2]الزطاطة هي ضريبة مرور تعادل حق الحماية، وقد انتشرت في المغارب خلال العصور الوسطى والفترة الحديثة. أنظر: عبد الأحد السبتي، بين الزطاط وقاطع الطريق أمن الطرق في مغرب ما قبل الاستعمار، ط1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 2009م، ص 210.

[3]الآغة بن عودة المزاري، مصدر سابق، ج1، ص332.

[4]أحمد بن هطال التلمساني، مصدر سابق، ص82.

[5]جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث(1500-1830)، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، 1987م، ص228 و229.

[6]المكتبة الوطنية الجزائرية، رسالة قائم قام محروسة جزائر في تلمسان إلى والي الجزائر، مجموعة3203، وثيقة 15، و6.

صالح باي من قايد القل وآغتها أن يعملا على القبض على طباخ قنصل المدينة الذي ضرب القنصل نفسه، و استطاع الهرب إلى ساكنة القل فأجاروه، فأمرهما بإرساله إلى قسنطينة لمقاضاته أمام المجلس العلمي[1].

ويستعين القياد بالمرابطين لفض النزاعات ومعالجة آثار بعض الجرائم كالسرقات، فعلى سبيل المثال، استعان قايد بني جعاد، أحمد بن شعبان، بمرابط القليعة سيدي الحاج محي الدين بن سيدي علي بن لاسترجاع قطعان ماشية مسروقة لأصحابها. كما أن كلمة واحدة من هذا المرابط تكفي لضمان أمن المسافرين وتجار القوافل في كافة الجهات والأوطان في الإيالة[2]. وكثيرا ما يلجأ القياد إلى شيوخ الزوايا والمرابطين لرد غائلة المتلصصة وقطاع الطرق. وقد حظيت السُّلطة بالتفاف العامة والخاصة من العلماء على جهودها في هذا المجال، فكانت أغلب فتاوى العلماء تحثُّ على تشديد الحكم على سُرّاق البوادي بالسجن والقتل وقطع الأعضاء بما يوافق حد الحرابة في الشريعة. ومنهم من أجاز "...الحكم بغلبة الظن غير تحقيق يقع فيه الغلط والظلم لبعض الأفراد،" حسب فتوى المكي بن باديس للسلطة الاستعمارية مستندا إلى علماء شريعة أفتوا بذلك: "مراعاة لما حدث في الناس من الفساد والتعدي ومراعاة لإصلاح بإفساد القليل خير من فساد جميعه"[3].

ولا ريب أن فسحة الأمن في أوطان الرعية وفي غيرها لا يمكن تحقيقها، إلا بمبادرة العشائر والمجموعات التي تسعى إلى الحفاظ على أعلى درجات التلاحم فيما بين أفرادها. فيمتد التعاون بينهم من الإنتاج إلى التضامن العصبي لدرء الأخطار الخارجية، فيكون كل فرد بمثابة عين تسهر على أمن المجموعة[4]. فعلى سبيل المثال، كانت مهام الأمن داخل قبيلة الخشنة الجبل تُنظم من طرف الجماعة، فكلما حاول لصوص أو متمردون المرور عبر أراضي القبيلة يتم القبض عليهم، ويقتادهم أفراد القبيلة إلى أقرب مراكز السُّلطة التركية، أو إلى مدينة الجزائر. وقد لجأ القياد في كثير من الحالات إلى تغريم المجموعات بسبب امتناعها عن التعاون في كشف مرتكبي الجرائم والمخالفين[5]، سعيا من السُّلطة لإقرار الأمن، والدفع بالقوى القبلية للانخراط والانتظام في أعمال تحقيقه.

---

[1] المكتبة الوطنية الجزائرية، رسالة من صالح باي إلى قبطان القالة، مجموعة 1641، وثيقة 124.

[2] ناصرالدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، ص369.

[3] المكي بن باديس، مصدر سابق، ص53 و55.

[4] حميد تيتاو، مرجع سابق، ص108.

[5] ناصرالدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، ص388.

2- التهجير و التوطين:

يعتبر التهجير بمثابة عقاب جماعي للعشائر أو القبائل المخالفة والمناوئة لسلطة البايليك. مثلما هو إجراء وقائي لتجنب كل ما من شأنه أن يسمح بالمناورة والتمرد. فبواسطة التهجير كانت السُّلطة تحرم تلك المجموعات المهجرة من محيطها الطبيعي(أرض المفلح والمرعى) ومن محيطها السوسيولوجي(الحلف القبلي)، وهما عاملان يوفران لهذه القبائل سبل المنعة، فتضعف القبيلة المعاقبة بالتهجير من خلال عزلها وتغريمها، ومحاصرتها بقبائل أخرى موالية للسلطة، فترتدع قبائل أخرى من خلال إظهار قوة الدولة في التمثيل بمن خالفها وامتنع عنها، بغية التحكم في مكونات المجال واختراق العمق القبلي[1].

لقد تولى القياد مهمة مراقبة العمق القبلي وتغيير ملامحه، بما يخدم توزيع ملائم لخارطة الولاءات السائدة وفق ما تتطلب حاجة السُّلطة العسكرية من مصادر تجنيد، أو ضرورات إضعاف الصفوف، وقطع حبل التواصل والتحالف بين الكونفدراليات القبلية التي تشَكِّل تهديدا أمنيا وسياسيا لسلطة المركز[2]. وقد نزلت القبائل عند تهديد السُّلطة ورغبتها في تهجير بعضها بدافع الانبهار من الأدوات المدمرة والمرهبة التي تصاحب حركة المحِلة في مواسمها المعتادة وفي حراكها الطارئ. ما جعل هذه القبائل تقتنع باستحالة مواجهة قرارات السُّلطة[3]. فمهما كانت قادرة على تجاوز قدرات القايد العسكرية المحدودة فإن تقاليد رجوع القياد للبايات أو الباشوات في مثل هذه القرارات يدفع القبائل حتما إلى الخشية من العقاب العنيف الذي يلحقها من المركز، في البايليك أو دار السلطان[4].

---

[1]محمد شقير، تطور الدولة في المغرب، ص253.

[2]من أجل كسب ولاء القبائل تلجأ السُّلطة العثمانية في المغارب إلى أساليب مختلفة تتراوح بين الترهيب كالقتل والتشريد والتغريم والإجلاء عن المواطن، واستصفاء الأرزاق والأملاك والمكاسب لإضعاف الصف. كما تلجأ للترغيب كالإشراك في المحلات وحملات القتال من أجل الحصول على الغنائم والأسلاب، وبالتالي قطع حبل التواصل والتحالف بينها وبين قبائل أخرى عاصية، فيضعف موقفها وتضطر للدخول في طاعة السُّلطة، وإغراء زعمائها بإقطاع الجباية والإعفاء منها، والتقرب إليهم بالمصاهرة والمهادنة كشكل من أشكال التحالف الظرفي لضمان الولاء. فتحي المرزوقي، مرجع سابق، ص619.

[3]لطفي عيسى، مرجع سابق، ص97.

[4]حسب الرحالة بايسونال Peyssonnel الذي حضر محلة باي قسنطينة حسن بوقمية سنة 1725م على اولاد عبد النور، ورصد لنا ذلك الهلع والرعب الذي تتركه الأصوات المرعبة لقرع الطبول على الفلاحين وسكان الخيام في طريقها، ما يدفعهم للفرار تاركين خيامهم وأرزاقهم. أنظر:

إن مصادرة الأراضي والإبعاد القسري هما عقوبتان يمكن تسليطهما لمجرد الشبهة، أو الشك في ممارسات القبيلة على نحو يوحي بالتمرد أو العصيان. ذلك أن هذا العقاب لم يكن وقائيا فقط بهدف استتباب الأمن وفرض سلطان الدولة، ولكنه كان يأخذ طابعا جبائيا من خلال تحصيل المغارم، وبيع الأملاك المصادرة من منقولات وعقارات، بما في ذلك الأراضي الشاسعة. فالامتناع عن أداء المطالب المخزنية هو داع كاف للردع بالتهجير والإجلاء عن المواطن، ومصادرة الممتلكات في كثير من الأحيان. خاصة عندما ترغب السُلطة في تعويض تلك العشائر بأخرى لها الاستعداد لتقديم خدمات عسكرية حالما طلب منها ذلك، أو تسعى لكسب ولاء قبائل أو أسر عريقة ذات شهرة حربية، كتلك التي شكلت أرستقراطيات ريفية عرفت وقتها باسم "الجواد". وكثيرا ما يستغل هذا العقاب كوسيلة لتحقيق ملكيات يستفيد منها الموظفون الأتراك، تمنح لهم كامتيازات نظير مساهماتهم العسكرية والإدارية[1]. وهي ممارسة تنطلق من المنظور التركي العثماني لملكية الدولة للأرض، التي تتأتى من مبدأ حق الفتح(الأراضي المفتوحة) وتقوم عليه[2].

ففي نهاية القرن 18م قامت سلطات بايليكي الغرب والتيطري بمصادرة أراضي قبيلة أولاد قصير بسبب اعتراضها وقطعها طريق خليفة باي الغرب إلى مدينة الجزائر حاملا الدنوش الصغير، وقتلوا بعض جنوده، ما أجبره على تغيير طريق العودة. وبعد استشارة الداي هوجمت القبيلة وهُجّرت من أراضيها، قبل أن يسمح لها بالعودة إلى مواطنها على شرط أن تدفع ضريبة الحكور[3].

وفي أواخر الفترة العثمانية(1817م) رفضت قبيلة ريغة بضواحي مليانة دفع مستحق اللَّزمة لقايد مليانة، فسايرها وأظهر لها الأمان، وبعد أن استشار سلطات البايليك هاجمها على حين غرة، مدعوما بمخازنة الكراغلة في مواطنهم القريبة، فأحرقوا منازلها وأحواشها، ونفذ فيها أمر الداي عمر آغا بالإجلاء والتهجير.

Peyssonnel et Desfontaines, op.cit, p337

[1]كانت الدولة العثمانية تعتبر الأراضي المصادرة كلها أراضي سلطانية، للسلطان الحق في توزيعها على من يريد سواء للتمليك أو الاستغلال، وقد طبقت هذه القاعدة على أراضي بايليك قسنطينة؛ حيث أصدرت عدة فرمانات تم بموجبها تمليك قادة عسكريين أتراك لمساحات واسعة من أراضي القبائل المصادرة. جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة في بايليك الشرق الجزائري من القرن 10هـ(16م) إلى 13هـ(19م)، د.م.ج، الجزائر، 2015م، ص180 .

[2]خليل إينالجك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد الأرناؤوط، دار المدارس الإسلامية، بيروت، 2002م، ص179.

[3]X. Yacono, les bureaux arabes et évolution du genres de vie indigène dans l'ouest des Tell Algérien(Dahra, Chelif, Ouarsenis, Sersou) , Ed. Larousse, Paris, 1953, T1, p191.

وتم تحويلها إلى قبيلة مخزنية بعد توطينها في عين سلطان، ثم في آرزيو على مقربة من مدينة وهران عاصمة البايليك الغربي وقتها، وبيعت أراضيها لعرشي بني مناد وبني مناصر، كما منحت بعضها لعشائر الزمول المخزنية، وتحولت أخصبها لملكيات فردية تملكها وتتصرف فيها عناصر نافذة من الوجق.[1] كما حدث في عهد يحيى آغا عام 1228هـ(1813م)، عندما أصدر قرارا نص فيه على إعفاء قبائل عريب من الضرائب، عرفانا بما كانت تقدمه من خدمات للسلطة، كما منح لها حق ملكية أراضي قبيلة العذاورة، التي كانت تقيم بها[2].

وليس هناك ما يدل على أوضح صور التهجير وإعادة التوطين أكثر مما تحفظه لنا الذاكرة الشعبية لعرشي اولاد الحاج[3] وبني توفوت[4] بمصيف القل، عن مثل لا يزال يضرب للدلالة على الشروط التعجيزية؛ إذ يقال "**شرط بن ثابت**"، ومورد هذا المثل يكشف عن ظاهرتي التهجير والتوطين كأسلوب عقابي انتهجته سلطات بايليك الشرق في أواخر العهد العثماني؛ حيث قامت هذه الأخيرة بتوطين إحدى العشائر المصطنعة المعروفة حسب الرواية الشفوية باسم "**المؤلفة**" بالمنطقة، بغية مراقبة عرشي أولاد الحاج وبني توفوت، المتمردين باستمرار على سلطة البايليك، أين يشرفان على طريق مرفأ القل إلى قسنطينة، فأرادت إضعاف شوكتهما بإلصاق الرقابة المخزنية عليهما. إلا أن تلك العشيرة انخرطت في مسار عصيان السُّلطة الذي سلكته قبائل

---

[1] كانت قبيلة ريغة تستقر على امتداد منطقة تضاريسية وعرة، على سفوح جبال زكار ومنحدرات تافراوت، وتلامس مدينة مليانة ووطنها من الجهة الجنوبية والغربية، ويحدها شرقا بوحلوان وجندل، وشمالا مشيخة بني مناد، وكانت تعيش حالة صراع شديد مع جيرانها، فتشَكُّل مصدر إزعاج أمني لفضاءات تعتبر في حالة ولاء أو تحالف تام مع سلطة المركز. أنظر: ناصرالدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة قسنطينة، ص133.

M. Julienne, «**Les RIR'A de la subdivision de Miliana**», R. A, N°1, A 1856, p285.

[2] توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، ص 508.

[3] حسب الإحصاء الذي كانت تنشره الجريدة الرسمية الفرنسية في ستينات القرن 19م؛ فإن أولاد الحاج عند استسلامهم سنة 1852م قد بلغ تعدادهم 2664نسمة يعيشون في حوالي 800 كوخ ويحرثون ب286 محراثا ويملكون 110 من الأحصنة و160 بغلا و30 حمارا و384رأسا من البقر و4260 شاة غنم و712 ماعز. نقلا عن: علي خنوف ، تاريخ منطقة جيجل قديما وحديثا، ط2، منشورات الأنيس، الجزائر، 2011م، ص34.

[4] حسب إحصاء أوردته الجريدة الرسمية حرر بالجزائر يوم 20 اكتوبر 1891م فإن قبيلة بني توفوت تبلغ مساحة أراضيها 40866هكتار وتتكون من 9875 نسمة، لم تخضع القبيلة إطلاقا للسلطة التركية رغم محاولات بايات قسنطينة مرارا إخضاعها وقد شارك التوافتة في الدفاع عن مدينة قسنطينة قبل سقوطها سنة 1837م، كما شاركت في جميع التمردات التي وقعت بالمنطقة ضد الغزو الفرنسي حتى استسلمت سنة 1860م. مرجع نفسه، ص38.

المصيف القلي. مستفيدة من حصانة مواقعها الجغرافية، وخطورة المسلك إليها، في فضاءات جبلية وعرة. وكُلف قايد وطن زردازة أو اولاد ابراهيم، المتولي مهمة تأمين طريق سكيكدة والقل نحو عاصمة البايليك، وقد كُلف هذا القايد، الذي تسميه الرواية بن ثابت، بمعاقبة عشيرة المولفة المذكورة، بإحراق الممتلكات، والإجلاء عن المواطن.

وتحكي الروايات الشفوية قصة صراع ومناوشات كلامية دارت بين أعيان العشيرة من جهة والقايد بن ثابت من جهة أخرى، أقنعت الأخير بضرورة إنزال عقاب شديد عليها، فأرسل يطلب من مشايخ العشيرة وكبارها مطلبا تعجيزيا وتحقيريا يطالبهم فيه –حسب المرويات المحلية– بتقشير حبوب الشعير علفا لفرسه، وأن يصنعوا(فتل) حبلا من مادة الرمل وثاقا لفرسه المدللة. وفهمت العشيرة مراد القايد وقصده فنصبت له كمينا في إحدى المضايق السهلية القريبة وتم قتله غيلة. ما دفع السُّلطة لاستخلافه، وكلفت خلفه بتأديب استعراضي للعشيرة المتمردة.

لقد استطاع القايد الجديد إحراق وتدمير منازل المولفة، ولم يبقَ منها إلا أساساتها شاهدة إلى اليوم على تجمع سكاني كثيف[1]. كاد أن يتحول إلى فضاء حضري في واحدة من أوعر الفضاءات الجبلية في الإيالة، وقد تم إعادة توطين عوائل العشيرة في أوطان زردازة واولاد ابراهيم والساحل(سطورة)، بالقرب من إقامة قيادها حتى تكون محل مراقبة مستمرة.

إن ما يمكن ملاحظته من خلال حركة التهجير والتوطين التي سلكتها سلطات البايليك، سواء كانت بإشراف مباشر من القياد في الأوطان أو بإشراف من بايات المقاطعات وسلطة المركز في دار السلطان، أنها في مجملها تنم عن ظاهرة توظيف لهذا الإجراء العقابي في تحقيق أمن المعابر والممرات بين المدن ومحطات القوناق والمضايق، والخوانق الجبلية، والطرق السلطانية، وطرق المرافئ، وحول المستودعات

---

[1]تذكر المرويات الشفوية أن تجمع المولفة كان يمتد على مسافة أكثر من أربعة أميال على شكل أكواخ حجرية ملتصقة بعضها ببعض؛ حيث عبرت الذاكرة الشعبية عن ذلك من خلال وصف مشهد الجدي صغير الماعز يقفز من كوخ لآخر على مسافة امتداد التجمع السكاني، ولا تزال أساسات هذه الأكواخ ماثلة إلى يومنا هذا على حدود التماس بين المقاطعات الإدارية الثلاث لغرب ولاية سكيكدة: عين قشرة، بين الويدان، أم الطوب. وتحتاج هذه الظاهرة إلى مزيد من البحث والتقصي، نظرا لوجود موروث شفوي مهم جدا، يمكن من خلاله أن نكشف عن واقع الوجود العثماني في المسيف القلي، وعلاقة ساكنته بالسلطة في بايليك قسنطينة.

ومخازن البايليك الهامة[1]؛ حيث سلطت العشائر المهجرة كأجهزة رقابة توكل لها مهمة المراقبة الأمنية والاستعلاماتية.

المبحث الثاني: مراقبة العملات ونشاط الأجانب.

1_ مراقبة العملة:

يبدو أن هناك بعض المهام الطارئة التي تقع على مسؤولية القياد في الأوطان، ومنها مهمة مراقبة تزوير تزوير العملات، أو توجيه التعامل بالعملة على نحو سياسة البايليك المنتهجة في هذا الأمر، في أواخر الفترة الفترة العثمانية؛ حيث لجأ الدايات المتأخرون إلى إعادة صهر النقود لإمداد الخزينة العامة بالسيولة، وهو ما ما خلق جوا من عدم الثقة بين الأهالي في عموم العملة المحلية[2]. كما تعرضت العملة المحلية الذهبية والفضية للتهريب نحو أوروبا ووجهات أخرى. فأصدر بعض الدايات قرارات رسمية تمنع ذلك وتحث العمال في الأوطان ذات الموانئ بتشديد الرقابة ومعاقبة المهربين بالإعدام[3]. وربما كان إجراء صهر النقود من قبل السُلطة وإعادة صكها بأوزان أقل من نظيرتها الأوروبية يهدف لمنع التهريب[4]. وقد تكفل القياد في الأوطان بمهمة مراقبة العملات المزورة، خاصة في الأسواق؛ حيث يزداد حجم التبادل التجاري. مثلما تولى قياد الأوطان ذات الموانئ والمرافئ البحرية التي توسق منها سلع التجار الأوروبيين نحو بلدانهم، أو تستقبل البضائع الواردة –تولوا– رصد المعلومات المتعلقة بتهريب العملات، ومصادرة الأرصدة الموجهة لذلك[5].

---

[1]كمال بن صحراوي، أوضاع الريف في بايليك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني، ص 148.

[2]تعتمد إيالة الجزائر نظام عملات مختلط، شأنها شأن مختلف الاقاليم العثمانية؛ إذ يتم في نفس الوقت تداول العملات المحلية والعثمانية السلطانية، وعملات أوروبية فرنسية أو إسبانية. وحسب الباحث ناصرالدين سعيدوني فإنه لا يوجد ما يثبت تداول العملات الأجنبية في أرياف الإيالة، بما في ذلك عملات البلاد المغاربية كتونس والمغرب؛ إذ ينحصر –حسبه– استعمال العملات الأوروبية على مدن الإيالة. أنظر: ناصرالدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، ص300.

[3]L. Merouche, «**Les Fluctuations de la Monnaie dans l'Algérie Ottomane**», in: Mélanges Charles-Robert Ageron, Ed. par Abdeljelil Temimi, FTERSI, Zaghouan, 1996, p218.

[3]المنور مروش، مرجع سابق، ص62.

[4] مرجع نفسه.

[5]لم تكن هذه السياسة النقدية وليدة الفترة المتأخرة من الوجود العثماني، فقد بدأت الجزائر في العقد الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي في عمليات إصلاح نقدي، وتشير المصادر الأوروبية إلى أن السلطات الحاكمة في الجزائر آنذاك قد بدأت في إصدار

وفي الفترات التي صدرت فيها عملات خاصة بمدن بعينها، قبل التوحيد النقدي، وحين كانت العملة تضرب ليس فقط في قواعد الحكم مثل تلمسان والمدية وقسنطينة، بل في مدن متوسطة مثل تنس وبسكرة وعنابة والقل وغيرها، تولى القياد مهمة السهر على حصر التعاملات المالية والمبادلات في العملة المحلية[1]. فعلى سبيل المثال كان قايدي عنابة والقل في عهد صالح باي قسنطينة، وفي حدود عام 1781م، مضطرين لتنفيذ توجيهات الباي في هذا الشأن، بخصوص إجبار المتعاملين والعامة في تبادلاتهم على التعامل في عنابة بـ "الدراهم العنابيين" وفي القل بـ "الدراهم القليين" ومنع التعامل بالعملة القسنطينية هناك[2]. ولعل أزمة العُملات في البايليك الشرقي قد أثارت ملاحظة الرحالة الفرنسي أبي بواري، الذي أكد على أهمية مهمة مراقبة العملة المزيفة التي تدخل ضمن أعباء قياد القل الإدارية[3]. وعلى العموم فإن مهام القياد في هذا الجانب تتطابق تماما وكونهم ممثلين للسلطة الإدارية المركزية في الأوطان.

كما كانت ظاهرة تزوير العملة شائعة في منطقة القبائل؛ حيث اشتهرت قبائل جرجرة(آيت يحي، آيت وغيرها) بصناعة النقود المزيفة، مثل: البوجو، الثالر النمساوي(Thaler) والبياستر(Piastre) وغيرها من العملات الذهبية والفضية. وقد أرجعت الباحثة فلة موساوي القشاعي ظاهرة تزوير العملة إلى سعي لمواجهة السياسة الضرائبية المجحفة، التي تفرضها سلطة البايليك،[4] عن طريق المحلة أو قياد ساباو.

2-مراقبة الأجانب:

نقود فضية أكبر. وفي ثلاثينيات القرن، كان السلطاني يعادل 9,5 فرنكات فرنسية، أو 8,5 بدقات جزائرية. هذه الأخيرة التي تعتبر عملة فضية؛ إذ كانت كل بدقة تزن حوالي خمسة غرامات من الفضة النقية. أنظر: عبد القادر حليمي، " **القروض والنقود في مدينة الجزائر أثناء العهد التركي**"، الأصالة، ع7، الجزائر، 1972م، ص79.

[1]Anonyme, Aperçu historique, statistique et topographique sur l'état d'Alger à l'usage de l'armé expéditionnaire d'Afrique, rédigé au dépôt général de la guerre, 2e Ed, Tupographie de J. Pinard, imp. du Roi, Paris, 1830, pp165-166.

[2]المكتبة الوطنية الجزائرية، رسالة من صالح باي إلى وكيل الباستيون، مجموعة 1641، وثيقة 71.

[3]A. Poiret, Voyage en Barbarie, ou, Lettres écrites de l'ancienne Numidie pendant l'année 1785 et 1786, 1è partie, Paris, p122.

[4]F. Moussaoui El-Kechai, «**La fabrication de la monnaie dans l'Algerie Ottomane(1515-1830)**», In: Arab Historical Review for Ottoman Studies, 17e A, N°34, Tunis, Octobre 2006, pp103-11.

في إطار اضطلاع القياد بمهام استتباب الأمن، يدخل تتبع نشاط الأجانب ضمن المهام الرئيسية للقايد في الوطن، سواء كانوا أجانب عن الوطن الذي يديره، أو أجانب عن الإيالة بالمرة. كأن يكونوا من رعايا أمم أخرى كالأوروبيين، أو من رعية بلاد المسلمين كتونس أو المغرب الأقصى. ولم يكن من المألوف استقرار مجموعة أو أفراد دخلاء في المقاطعة الواقعة تحت سلطة القايد دون أن يكون له علم بها، ومن أين مَقدمها وغايتها ووجهتها، وهي معلومات يمكن تصنيفها في خانة محاربة الجوسسة والدسائس، ذلك أنه لا يمكن أن يصل إلى بر الإيالة أجنبي دون أن يُشعَر الباشا بذلك.

كما يولي القياد في الأوطان اهتماما بالغا للشخصيات الدبلوماسية المارة بأوطانهم، كالسفراء والقناصل ونوابهم، والمبعوثين في مهام طارئة؛ حيث يطالَب كل قايد بالسهر شخصيا على أمن هذه الوفود، حرصا على العلاقات العامة مع دولهم. ويُعلِم أعوانه من الشيوخ في الفضاءات القريبة من خط سيرهم بما يجب أن تكون عليه معاملة هؤلاء. كما يتبادل أخبارهم مع السلطات العسكرية في النوبات القريبة. ففي سنة1721م انتقل مستشار نائب قنصل فرنسا إلى وهران من أجل أن يختبر فيها وظيفة نيابة القنصلية، فطُلِب من قياد الأوطان الغربية، على الطريق إلى وهران، أن يوفروا له الحماية، وللرعايا الفرنسيين جميعا "تبعا للإجازة الممنوحة له"، وللعلاقات الودية بين الدولتين، الفرنسية والجزائرية[1].

ويطالب القايد شيوخ العشائر وعيون السُّلطة الذين يبثهم في المجموعات، والأسواق والمعابر والممرات، بالتبليغ الفوري عن الأجانب والمجهولين، والقبض على من ينتمون منهم للكيانات المعادية. ولذلك اعتادت السُّلطة في البايليكات أو في مدينة الجزائر على منح جوازات تتضمن أوامر بتسهيل المرور للأشخاص الأجانب، يستعرضها حاملها أمام السلط المحلية في الأوطان، وفي مضارب العشائر والمجموعات الحليفة التي يديرها المشايخ. وقد يصدر القايد نفسه مثل هذه الجوازات يزود بها الفرد الأجنبي المار بوطنه، أو عبر أوطان أخرى، يحث فيها شيوخ القبائل وقادة الحاميات العسكرية على الاستقبال الجيد وتسهيل المهمة، ويوصي بمرافقة حامله إلى غاية تسليمه لقايد وطن آخر أو للباي نفسه. ويذكر الطبيب الألماني هابنسترايت أن الداي قد زوده برخصة خروج في مَحِلة الربيع(أوائل 1732م) وحمَّله رسالة إلى كل القياد الخاضعين لسلطته، يطلب فيها منهم أن يوفروا له رفقة تؤمّن له الحماية أثناء قيامه بأبحاثه[2]. ونفس المعاملة تلقاها دي

---

[1] أوجين بلانتيت، مراسلات دايات الجزائر إلى ملوك ووزراء فرنسا، ترجمة وتحقيق حجي إلياس وسلامنية بن داوود، ط1، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014م، ج1، ص231.

[2] ج. إ هابنسترايت، مصدر سابق، ص53 و83 .

فونتان الذي قدَّم معلومات مهمة حول هذا الأمر. فأثناء رحلته العلمية في بايليك الغرب انطلاقا من مدينة الجزائر، سنة 1785م، كان مجبرا على المرور بمراكز السُّلطة التركية ممثلة في قيادها بالأوطان، ففي البليدة تم تقديمه لقايدها؛ حيث عرض عليه رسائل توجيهه، وجواز مروره مختوما من الداي نفسه. ويقول: "أن القايد استقبلني بحفاوة في بيته، وأتحفني ببعض الهدايا، كالفواكه ولحم الخروف"[1]. وتبدو الاحترازات الأمنية التي يوليها القياد للأجانب من خلال رفض هذا القايد تحرك دي فونتان بحرية في أعالي الجبال القريبة، مبديا حرصه على سلامته من اعتداءات المتلصصة وقطاع الطرق هناك. وبعد إلحاحه عليه، بأربعة من الحراس اختارهم من بين مزارقيته، إثنان يلازمانه وآخران يقومان باستطلاع الطريق.[2] ويسترسل دي فونتان في سرد رحلته، فيشير دائما إلى المرافقة التي حظي بها "في الطريق إلى منزل قايد تلمسان الأبله(كذا)"؛ حيث بات هناك، وسلمه مكاتيب من الباي في معسكر. ثم يتحدث عن إلحاح القايد على ضرورة إعلام باي معسكر بجميع تحركاته[3].

ونستشف من خلال رحلة دي فونتان وهابنسترايت طريقة تصرف الموظفين الأتراك بشأن الأجانب؛ حيث تُغلّف الممارسة الرقابية بمظاهر الاحتفاء، وتبرر تحت عناوين الحرص على سلامة الفرد الأجنبي، أو الخوف من ممارسات العرب، ولكنها تبقى في النهاية رقابة أمنية تنطلق من التخوف الدائم من الأعمال الجاسوسية، والشك الأمني في علاقات القبائل مع القوى الخارجية، وخصوصا مع أشراف المغرب، أو بايات تونس.

تفرض على الجماعات الأجنبية المستقرة في أوطان الإيالة لأغراض تجارية رقابة من قبل القياد وأغوات نوبات العسكر للحد من توسيع أنشطتها، أو مخالفتها للمعاهدات التي تم بموجبها تحديد امتيازاتها. وكذلك حرصا على إضعاف اتصالها بالمحيط الاجتماعي القريب منها. فقد كان قايد عنابة مكلفا بزيارة ومراقبة قطاع القالة الحدودي، لما يحتوي عليه من أنشطة اقتصادية أجنبية، ممثلة في باستيون الشركة الملكية الإفريقية الفرنسية. فكان يحق له البقاء في القالة ثلاثة أيام في السنة، على نفقة الشركة المذكورة[4].

---

[1]Peyssonel et Desfontaines, op.cit, p148.

[2]Idem.

[3]Ibid, p175.

[4]L. Ch Féraud, Histoire du ville, p460.

وحسب نص اتفاقية حسين باي_ دي مارل، فإن قايد بونة تقع على عاتقه مهمة مساعدة دي مارل لكي لا يُزعج في تجارته. ويساعد القايد آغا النوبة بالبلد المذكور في ذلك، ويتولى القايد برفقة الشواش وترجمان النصارى مهمة مراقبة عمليات الشحن(وسق القمح) التي يشترط تنفيذها نهارا. وبيد القايد وآغا النوبة صلاحيات مصادرة كل الصنادل والمراكب التي ترسو في بونة، والتي شُحنت من جيجل والقل أو من بجاية[1]. ويتولى القايد عموما مهمة تحقيق الأمن وحماية التجار المسيحيين، والحد من تنقلاتهم وأنشطتهم، حسبما تقتضيه الاتفاقات والمعاهدات المبرمة[2]. ويخضع التجار الأجانب لسلطة القياد حيث يتدخلون لفض النزاعات التي تحدث بينهم، وتلك التي يكون أحد أطرافها جزائريا، ففي أواخر القرن 18م، يسجل لنا الأب أبي بواري، في رحلته، تدخل قايد عنابة في حادثة نزاع وقعت له مع أحد شيوخ عنابة(مرابط)، وكيف اقتص له القايد من الشيخ المذكور[3].

وكثيرا ما يكلف القايد أحد موظفيه الموثوق فيهم بمراقبة الفرد الأجنبي أثناء إقامته بالوطن، أو عبوره خلاله، فأثناء رحلة الطبيب الألماني السابق الذكر في بايليك التيطري أسندت مهمة مراقبته لأحد قضاة أوطان البايليك[4]. أو يكلف أحد الفرسان من شيوخ عشائر العرب، مثلما فعل قايد تلمسان عندما كلف أحد شيوخ القبائل بمرافقة ومراقبة دي فونتان في رحلته إلى البوادي الجنوبية[5].

تصمُتُ المصادر بخصوص تعامل السُلط المحلية مع عابري السبيل من غير العلماء والأعيان؛ حيث أن كل مصادرنا بخصوص هذه القضية تنحصر في الأخبار التي أوردها كتاب الرحلة من الأوروبيين، أو المغاربة، وإشارات أخرى وردت ضمن مراسلات القياد والبايات إلى الباشوات، وحتى تلك الموجهة لموظفي المخزن في إيالة تونس. وكل ما بحوزتنا من أخبار اضطلاع القياد بمراقبة الأجانب يخص الوجهاء من العلماء والمبعوثين والوكلاء التجاريين.

وفيما يتعلق بالأجانب الذين يفدون إلى الموانئ الكبرى، كميناء مدينة الجزائر، وميناء المرسى الكبير بوهران، أو مرسى عنابة فإن قايد المرسى هو المكلف بمراقبتهم في إطار المهام الموكلة إليه في الإشراف

---

[1]وردت هذه الشروط ضمن نص الاتفاق المبرم بين حسين باي والقنصل الفرنسي دي مارل في05 جويلية 1714م. أنظر: جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، ص207.

[2]A. Poiret, op.cit, p122.

[3]Idem.

[4]ج. هابنسترايت، مصدر سابق، ص65.

[5]Peyssonel et Desfontaines, op.cit, p148.

على الميناء برمته[1]. أما أولئك التجار الوافدين ضمن القوافل التي تعبر الصحراء والهضاب العليا، وتلك التي تتنقل بين كبرى المدن والموانئ، فتحصل تلك القوافل على أوامر عدم اعتراض وجوازات مرور، على القياد مراقبتها وحمايتها مقابل حصولهم على حقوق ذلك. وعادة ما تسند هذه المهام لموظف ملتزم، يعرف بقايد العسة، أو تسند لأحد شيوخ القبائل التي تشرف على ممرات القوافل وطرقها. وهي ما يعرف تاريخ النُّظُم الإسلامية باسم "البصارة"[2].

وتحدث الرحالة المغاربة عن تصرفات القياد حيال مرورهم بأوطانهم، أو إقامتهم بها. فالرحالة أبي الزياني أورد في "الترجمانة الكبرى" خبر استقبال باي الغرب محمد الكبير له في حاضرة وهران، ثم رحيله عنها إلى تلمسان مرفقا بكتاب من الباي لقائدها مصطفى قار بغلي، يستوصيه فيه الباي به خيرا، و"ينزله بداره ويكرمه ويؤنس وحشته، ولا ينقطع عنه"، ووجه معه فارسين إلى تلمسان. وقد استقبله القايد مصطفى، واستضافه في داره؛ إذ أنزله في غرفة عنده ثلاثة أيام، وبعدها اكترى له دارا يدفع الزياني حقوق كرائها. وذكر الزياني أن الباي محمد الكبير كان قد أرسل برفقته كتابين لقايد تلمسان، يوصي في الكتاب الذي منح له به خيرا، وفي الكتاب الموجه للقايد وحده، خلاف ذلك؛ إذ يأمره أن "لا يصرف عليه درهما واحدا، ولا يخلص كراء الدار، ولا ينفعه بشيء قل أو جل"[3].

ومثلما يتكفل القياد باستضافة الخاصة من الأجانب، فإنهم معقود عليهم مهمة استضافة ركب الحج الجزائري أو المغربي، ما مر بأوطانهم، رغم تخلف بعض قياد السُّلطة العثمانية عن أداء هذه المهام التي يقتضيها العرف الإداري والعادة القديمة، وتقتضيها أيضا الأخلاق والسنن الحميدة. فهذا الحسين بن محمد الورتلاني أمير ركب الحج يشكو تخلف قايد قصر الطير(ابن يلس) وشيخ شيوخها أحمد بن الصخري عن استضافة الركب أثناء مرور ركب الحجيج بوطنهم فيقول: "فلم يتكرم علينا أحد منهما بطعامه، ولا بشعيره على الحجاج"[4]، في حين ينوه بكرم قايد العزل بن حمود الذي استضافهم في وادي بوسلام، وكذلك باستضافة الركب في اولاد يحي قؤب زمورة من قبل شيخها هناك ابن عثمان[5].

---

[1] سيكون تفصيل ذلك في موضع لاحق، من القسم الثالث من البحث.

[2] A. Bochard, Les impôts Arabes en Algérie, p5 et 6.

[3] أبو القاسم الزياني، مصدر سابق، ص423.

[4] محمد بن الحسين الورتلاني، مصدر سابق، ص111.

[5] مصدر نفسه، ص110.

وبغض النظر عن استقبال القياد والشيوخ لركب الحج من عدمه، فإن التقليد الراسخ والعادة المحمودة كانت تدفع الأهالي دائما للخروج لاستقبال ركب الحجيج الجزائريين والمغاربة"، بالتحبيب والترحيب يلعبون بالخيل والبغال في زينتهم"[1]. وهو استقبال وفق مظاهر احتفائية، تعطي للطقس قيمته الدينية، وتعكس الآثار الاجتماعية المترتبة عنه. ويزيد من رمزية الاحتفال حضور السُلطة ممثلة في شخص قايدها، أو عاملها بالوطن.

وإذا كانت مهمة مراقبة الأجانب ترمي لتحقيق الأمن والوقاية من الدسائس، فإنها في بعض الأحيان بالنسبة للتجار، وسيلة إضافية لاقتطاع ضريبة العسة، أو هدايا وترضيات يمكن للقايد إخفاءها والتستر عليها.

3-الخدمات الصحية:

قدمت الباحثة في تاريخ الجزائر الاجتماعي، فلة موساوي القشاعي دراسة عن الوضع الصحي في الجزائر خلال العهد العثماني، ساقت ضمنها الكثير من الأمثلة بشأن تقاعس الحكام في الإيالة عن التفاعل الإيجابي أثناء الأزمات الصحية، واتخاذهم الإجراءات الوقائية لمواجهة تدهور الوضع الصحي وانتشار الأوبئة، خاصة وباء الطاعون، باعتباره أخطر المحن الصحية التي تعانيها المجتمعات في الفضاءات الحضرية والريفية. وسجلت الباحثة ملاحظة تفيد بأن "معظم الحكام لم يكونوا مبالين بالحالة الصحية للسكان، ولم يكن لهم سياسة واضحة إزاء تلك الأمراض المـُهلكة"[2]. فإذا كان ذلك حال تصرف الباشوات حكام الإيالة، فكيف يكون تصرف القياد حكام الأوطان البعيدة والمدن الصغيرة، حيال هذا الجانب الاجتماعي المهم؟.[3]

إن ضعف اهتمام باشوات الجزائر بالحالة الصحية يرجع إلى ارتكاز السياسة الإدارية لأتراك الجزائر على قاعدة المهام الرئيسة الثلاث: حماية الحدود واستتباب الأمن وجباية الضرائب، وإلى استناد الثقافة الصحية للأتراك وسكان المغارب إلى النظرة الماورائية، ذات البعد العقدي الديني، وفق نزعة قدرية ترى في الأمراض،

---

[1]أبو عبد الله محمد الحضيكي، الرحلة الحجازية، ضبط وتعليق عبد العالي لمدبر، مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، الرباط، 2000م، ص86.

[2]فلة موساوي القشاعي، الواقع الصحي والسكاني في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي 1518- 1871م، منشورات بن سنان، الجزائر، د.ت، ص348.

[3]F. Moussaoui El-Kechai, «**Presentation of doctoral thesis status: Health and population in Algeria, the Ottoman period to the French conquest,(1515-1871)**», Birinci uluslarasi Osmanli medeniyeti bulusmasin. Baskani Tavsanli, Kutyli, Turquie, 27-29 Mars 2015.

وخاصة منها الأوبئة الفتاكة، قضاءً إلاهيا، وأمرا حتميا ناتجا عن إرادة الله؛ إذ سلط الله الأوبئة والأمراض على عباده عقابا لهم وغضبا عليهم، لإتيانهم المعاصي، وتماديهم في فعل الشر[1]. أو ابتلاء منه لكشف صبر الناس لقضائه. وقد أشار الرحالة الفرنسي فيليبو بانانتي Ph. PANANTI إلى ظاهرة الإيمان بالغيب لدى الجزائريين، ما يجعلهم _حسبه_ لا يكترثون كثيرا بالمستقبل، فإذا مرض أحدهم، أو أصابه مكروه، فإنه لا يبدي اكتراثا بقدر ما يرمي على الأقدار وعلى "ما يجب أن يقع"[2]. إلا أنه هناك من أعيان السُّلطة وأعوانها من كانت له بعض الدراية بما يجب اتخاذه من إجراءات وقائية، لم تكن يُعمل بها فقط في عاصمة الإيالة أو في المدن مراكز البايليكات، ولكن شملت بعض الأوطان الواقعة تحت الإدارة المباشرة للقياد، خاصة المدن ذات المرافئ البحرية، التي تستقبل التجار والأسارى الأوروبيين.

لقد مارس القياد مهمة التبليغ عن الوباء وأعراض الأمراض الفتاكة والمعدية، خاصة منه الطاعون[3]، كما بلغوا البايليك بحملات هجوم الجراد والجوائح التي تستهدف المحاصيل الزراعية[4]. إلا أن أكثر الإجراءات التي مارسها القياد هي الحجز الصحي، باعتباره الإجراء الأكثر حضورا وممارسة، خاصة لمواجهة الطاعون، والحؤول دون انتشاره من الفضاءات المطعونة إلى غيرها؛ حيث يفرض نظام الكرنتينة رغم اعتراض العامة والخاصة عليه، بدعوى تنافيه وتعاليم الدين الإسلامي، وتصنيفه ضمن بدع الكفار. وكانت أسواق الأوطان بؤرة لانتشار مثل هذه الأمراض المعدية الفتاكة، فكان القياد يحرسون على مراقبة العامة فيها، خاصة في

---

[1]فلة موساوي القشاعي، الواقع الصحي والسكاني....، ص355 و356.

[2]Ph. Pananti, Relation d'un séjour à Alger en 1612, Trad. De l'éspagnol par Monnreaut Berbrugger, imp. A. Valawalid, 1870, p196.

[3]شكل وباء الطاعون أخطر مرض عانى منه الجزائريون خلال الفترة العثمانية، وتعرضت لضرباته الحادة كل العناصر الأجنبية المقيمة بالبلاد. فقد تكرر ظهوره في شكل تواتر حلقات متعاقبة، مع الأوبئة المستوطنة بالمنطقة، وتسببت في الانهيار الديموغرافي، وأدت إلى تدهور الوضع الصحي، الذي أثر بدوره سلبا على اقتصاديات البلاد، تاركا تشوهات خطيرة في البيئة الاجتماعية. فلة موساوي القشاعي، "**وباء الطاعون في الجزائر العثمانية، دوراته وسلم حدته وطرق انتقاله**"، مجلة دراسات إنسانية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، عدد 1 سنة، 2001 ، ص134

[4]يتحدث وليام شالر عن جائحة 1810م المتمثلة في هجوم جحافل الجراد التي دمرت كل ما تجده في طريقها من أخضر ويابس، فأصدر الداي أوامر بالتصدي للجراد، وخاصة لمنعه من اكتساح حدائقه وبساتينه الشخصية، وقد تحدث شالر عن إجبار اليهود على الحراسة ليلا ونهارا، ولكنه لم يشر إلى تجييش العامة في سهل متيجة وفي فحوص مدينة الجزائر لهذه المهمة، وذلك لأنه تحدث عن الحادثة في سياق سرده لواقع اليهود فقط. أنظر: وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816–1824م)، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1982م، ص90.

فترات انتشار الوباء عبر مدن ومناطق قريبة؛ إذ يمنع سكان تلك المناطق من ارتياد أسواق الأوطان غير المطعونة. كما أن السوق تمثل بالنسبة للقايد فضاء للاستعلام عن تفشي المرض، وفرصة لإعلام الناس به، وسبل اجتنابه. وكان القياد يكتفون بإبلاغ سلطات الإيالة في البايليكات أو في العاصمة الجزائر عن ضحايا الوباء وتعدادهم. ولم يكن يراعى لتعداد الأنفس من الأهالي، في الوقت الذي يبلغ فيه عن كل نفس من النوبة والعناصر التركية.

فالمصادر التاريخية تسجل خبر اضطلاع قايد بونة[1](عنابة) ونوبة برجها، خلال وباء 1784م[2] بمهمة السهر على إقامة نظام الحجز الصحي دفاعا عن المدينة، فتم منع الوافدين من أرياف الشرق القسنطيني، والسهول المجاورة من دخولها، والتصدي لإدخال الطاعون معهم إليها[3]. ولم يفرض نظام الكرنتينة في الجزائر إلا عندما حاول –وقتها– صالح باي قسنطينة فرض حزام صحي حول مدينة عنابة ومنطقتها، ليمنع انتقال العدوى إلى مدينة قسنطينة والقالة. وذلك الإجراء مرده لأهمية ميناء عنابة لاقتصاد الإيالة، ودور القناصل الفرنسين في حماية مصالحهم التجارية، في وقت كانت فيه فرنسا في حاجة ماسة لقمح الجزائر.

إن المعلومات التي تقدمها المصادر تتكرر فيها تلك الممارسات التي تنم عن الذهنية القدرية المتفشية، فترسم لنا صورة تصرف أعوان السُّلطة العثمانية في الجزائر تجاه هذه الأوبئة الفتاكة، من خلال مظاهر هروب الحاميات التركية التي تنجو بنفسها، فارة من مكان الوباء، وكذلك فعل الموظفون الإداريون. وقد كان للتأثير المذهل للإيمان بالقدر أن لجأ بعض الحكام إلى رفض اقتراحات القناصل الأوروبيين بفرض نظام الحجز الصحي، ووصل الأمر ببعض الحكام إلى جلد من تكلم عن هذا المرض، "مثلما وقع ليهوديين

---

[1]يشبه مناخ عنابة الرطب لتموضعها على حافة سهلها المعروف ما هو سائد في المتيجة التي كانت بيئة مساعدة على انتشار كل أنواع الأمراض المعدية، عكس الكتل الجبلية المحيطة التي تتوفر على ظروف صحية أفضل. وما زاد من أتعاب المجتمع في الجانب الصحي هو ميناؤها النشيط. أنظر: ناصرالدين سعيدوني، الحياة الريفية، ص445.

[2]استمر الوباء في عنابة طيلة أربع سنوات، من 1784 إلى 1787م، ثم سنتي 1816 و1818م. أنظر: فلة موساوي القشاعي، الواقع الصحي والسكاني في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي 1518-1871م، ص251 و252.

[3]حسين أبو جرة، الطاعون وبدع الطاعون الحراك الاجتماعي في المغرب بين الفقيه والطبيب والأمير، (1350- 1800م)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011م، ص588.

وبسكريين بتاريخ 5 أوت 1786م"[1]. ومن خلال ردود فعل الباشوات حكام الإيالة من الوباء يمكن أن نستنتج ببساطة كيف يكون تصرف القياد حيال ذلك؟.

المبحث الثالث: الإشراف على الأسواق

إن من بين مهام الدولة في الأسواق عادة هو ضبط الأسعار ومراقبة الجودة وقمع الغش وتحقيق الأمن، خاصة في الأرياف والمناطق الشبه حضرية؛ حيث تمثل السوق فضاء التبادل الوحيد في غياب هياكل قارة ودائمة، وفي ظل تشتت سكاني وسكني يصعب تفعيل الدولة على مجاله[2]. وهو ما يقتضي استغلال السُّلطة للسوق كفرصة أسبوعية لتنشيط أعمالها وتحقيق تواصلها السياسي والإداري. فإلى أي مدى استغلت السُّلطة العثمانية في إيالة الجزائر مثل هذه الفرص؟ وكيف اضطلع القياد بهذه المهمة في الأوطان التي يديرونها؟.

1_ إدارة السوق:

حسب قانون أسواق مدينة الجزائر وقياسا بوجود فقرات منه تخص قضايا تجارية مختلفة قيدت في فترات متباعدة، كما يلي: سعر المواد الغذائية (1632م)، سعر الخبز (1627م)، الرسوم الجمركية ومكوس الأسواق (1651م) الفروض على الدلالين(1636م)، مضبوطات فندق الزيت والدقيق(1695م)، المكوس المفروضة على الفحم(1718م)، هذا كله إضافة إلى التصريح المعلن ضمن نص القانون بضرورة اتباع العادة القديمة، أو كما ورد في التقييدات: "هذا ما وجدناه في الزمام القديم"، "الله يرحم هذه العادة"، "قانون عملوه لولانيين (كذا)"[3] فمن خلال هذه العبارات نعلم أن القانون كان يُفعَّل ويُحيَّن بين الفينة والأخرى، ما يجعله تقليدا رسميا سائرا على جميع الأسواق الداخلة تحت إشراف السُّلطة التركية، ما توفرت شروط تطبيقه.

ويمكن من خلال الاعتماد على بعض الوثائق الإدارية أن نقف على مدى تدخل القياد في ضبط أسعار السوق وتفقد جودة بضائعها؛ حيث تضمن دفتر التشريفات وثيقة تبين اجتماع قايد بني موسى في ولاية دالي

---

[1] فلة موساوي القشاعي، الواقع الصحي والسكاني في الجزائر، ص355.

[2] A. Henia, «**Réseaux d'échange des subsistances dans la Tunisie de l'intérieur et territorialisation aux 18e et 19e siècles**», In: Villes et territoires au Maghreb: itinéraires d'une recherche, Cahiers de l'I.R.M.C, N°1, Tunis , 2000, p212.

[3] عبد الله بن محمد الشويهد، قانون أسواق مدينة الجزائر(1695-1705م)، تحقيق وتقديم وتعليق ناصرالدين سعيدوني، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص ص39-50.

آغا إلى شيوخ الوطن، وإشرافه على مناقشة موضوع تحديد سعر القمح، وتم الاجتماع، ودون الاتفاق، وختم بختم القايد، وقرأت سورة الفاتحة تبركا[1].

لكن المصادر التاريخية، وخصوصا منها كتب الرحالة، تعطينا معلومات حول وضعية الأسواق والمبادلات التجارية على عمومها في الأوطان البعيدة، ما يوحي بضعف و-ربما- غياب سلطة القياد المضطلعة بالأمن وضبط المبادلات، وبالمقابل ثقلها وفعاليتها فيما يتعلق بمجابي السوق ومكوسها، فالمهمة الأولى على أهميتها لم يكن للقياد كثير اعتناءٍ بها.

فالناصري في رحلته الكبرى يحدثنا عن سوق بسكرة، فيصفها بأنها "رخيصة الأسعار" ولكنه يصفها بقوله: "هي أكثر بلاد الله سرقة واختلاسا، فقد سرق لرجل من أصحابنا نهارا كسكاسا على القِدر بما فيه من الطعام جهارا، ونودي عليه بالصياح والجري خلفه فلم يُقدر عليه، وآخر سُرق له خباء كبير(كذا) وأحمال(كذا) وغير ذلك ... وترى الرجل من الأعراب يأتي الحاج في صورة أنه يريد شراء ثوب أو نحوه، فإذا تمكن منه هرب به، ثم لا يُقدر عليه"[2]. ولا يكتف الناصري بالحديث عن وضعية أمن السوق، بل ينفي جملة فعالية الإدارة التركية عليها فيقول: "لا حكومة لحكام البلد من الترك عليهم"[3].

وفي النصف الأول من القرن 18م تسجل المراسلات القنصلية الفرنسية، مع الداي عبدي باشا، تحفظ التجار الفرنسيين على ممارسة سكان القل والتجار المحليين هناك لأعمال الغش والتزوير، التي تطال بضائع الشمع والجلود، هذه الأخيرة كثيرا ما تمزق من أجل مضاعفة أعدادها، أو يخفى ما مزق منها عن أعين التجار الأوروبيين. وقد تطلب ذلك من الداي، إرسال أمر إلى قايدي القل، قايد البلدة وقايد الجبل، لمنع السكان من هذه الممارسات حفاظا على أمن السوق وسمعته[4].

وإذا أخذنا بعين الاعتبار معلومات الرحالة المغاربة بخصوص سوق بسكرة، وعممنا ذلك على أسواق الإيالة فإننا قد نقع في نقيض ما تقتضيه شروط التئام الأسواق، ذلك أن الأسواق التي تلتئم بين المجموعات القبلية، يشترط لالتئامها توفر الأمن، ومناخ من الثقة والطمأنينة، وهو ما يستدعي وجود قوة حافظة ومؤمِّنة

---

[1]A. Devoulx, Tachrifat, p21.

[2]أبو محمد بن عبد السلام الناصري، الرحلة الناصرية الكبرى، ص220.

[3]مصدر نفسه.

[4]أوجان بلانتيت، مصدر سابق، ج1، ص315.

لهذه العملية[1]. لذلك، وبالاعتماد على مصادر أخرى فإننا نعرف أن أغلب أسواق الإيالة كانت تحت رقابة قياد الأوطان، بل نجد أكثر الأسواق استقطابا للمبادلات هي الأسواق المؤمَّنة من قبل أعوان الدولة، أو حلفائها من شيوخ الأسر المحلية المتعاونة، أو مشايخ الزوايا في حال ضعف آليات السُّلطة. ففي الغالب ما تتموضع الأسواق قرب إقامة القياد، حوشا كان أو برجا. وذلك من أجل تسهيل مراقبتها وتأمينها، خصوصا منها تلك الأسواق الرئيسية التي يؤمُّها روادا كثيرون. وقد يكون موضعها الآمن هو الذي يجعلها محل ارتياد، فقط يختار لها مكانا عند تقاطع طريقين، أو عند مضيق جبلي، أو معبر أحد الأودية[2]. وهنا نسوق أسواق أوطان دار السلطان أمثلة على ذلك؛ حيث أخذ حوش قايد وطن حجوط اسمه من يوم سوق الوطن الأهم لتموضعه بالقرب منه، وهو حوش السبت. وتقام سوق وطن بني مناد يوم الأربعاء ومنه أخذ اسم برج الأربعاء بالوطن المذكور، وتقام سوق الجمعة قرب برج أم نايل، وسوق السبت قرب برج تيزي وزو[3].

وعلى العموم فإن كل قيادة تقام فيها سوقا تكون قريبة من برج النوبة أو مقر إقامة القايد. وهي ملاحظة أقرها فونتير دو بارادي وأغلب الرحالة الأوربيين الذين زاروا الجزائر وقتها[4]. ويمكن تبرير التئام هذه الأسواق الأسبوعية على مقربة من مقار إدارة الأوطان إلى حاجة مثل هذه الفضاءات الريفية إلى مراكز تبادل، ونشاط تجاري دوري أسبوعي، في ظل انعدام هياكل تبادل قارة في الدواوير ومضارب العشائر. فتحقق السوق التكامل بين منتوجات النشاط الحرفي بالمدن والمنتوجات الزراعية في الأرياف. فضلا عن كون السوق فرصة للتواصل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لمجتمعات ريفية تقليدية[5]. تستغلها السُّلطة لتفعيل أعمالها، بدءا من الجباية إلى استتباب الأمن وتمرير خطاباتها.

فإلى أي مدى كانت الأسواق موردا للتحصيل الجبائي في أوطان الإيالة؟.

2-مكوس الأسواق:

[1]عبد الحميد هنية، "**المبادلات الداخلية وتحييز المجال في البلاد التونسية خلال العهد الحديث**" في: شبكات التواصل في المغارب والعالم المتوسطي، تنسيق عبد الرحيم بن حادة وآخرون، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2008، ص62.

[2]توفيق دحماني، النظام الضريبي....، ص19.

[3]N. Saidouni, l'Algerois rural à la fin de l'époque Ottomane(1791_1830), p229.

[4]V de Paradis, Tunis et Alger au 18e siècle, Mémoires et observations rassemblés et présentés par Joseph Cuoq, Sindibad, Paris, 1983, p118.

[5]عماد صولة، "**مورفولوجية السكن الريفي بالشمال التونسي**"، م. ت. م، ع124، جوان 2000م، ص43.

تمثل العوائد الجبائية أبرز أولويات سلطة الأتراك في الجزائر، وهي بالنسبة للقايد وأعوانه في الأوطان مناسبة وفرصة سانحة لتعويض جزءا مهما من مدفوعاتهم، مقابل حصولهم على مناصبهم الوظيفية. ولأهمية الأسواق في التحصيل المالي لجأت السُلطة في المدن الكبرى الى تعيين موظف خاص يشرف على مكوس الأسواق وأمنها. يعرف باسم "قايد الرحبة" أو "قايد السوق". ونجدها في أواخر الفترة العثمانية تنصب على الأسواق المتخصصة في منتوجات معينة موظفين يحملون اللقب نفسه مثل "قايد سوق السمن" بمدينة الجزائر[1]، وهوما يعكس الوظيفة المالية لأمثال هؤلاء الموظفين بدرجة أولى.

ففي أسواق الأوطان يولي القياد مكاسا أو اثنين يفرضون الضريبة على المبادلات وعلى بضائع التجار في رحبة السوق؛ سواء باعوا أم لم يبيعوا شيئا. وإذا كان بعض القياد يعملون بالتقاليد والقوانين الشائعة في تحديد قيم المكوس، أو يضعون لذلك حدودا متفقا عليها بين الشركاء (التجار وشيوخ العشائر والقاضي والقايد)، فإن بعض القياد لا حدود لهم في ذلك. فزمورة ببايليك الشرق في زمن الرحالة الورتلاني عام1199هـ ، "لا يحكم عليها حاكمها، أعني قائدها، وكذا آغا برجها إلا بالمكر والخديعة في السوق أو في الطريق إلى قسنطينة أو الخروج للحرث"[2].

ومغالاة الترك في المكوس ظاهرة معلومة، أثّرت على حركة التجارة أيما تأثير، حتى أضحى التجار يعزفون عن ارتياد الأسواق الداخلة في نطاق أعمال السُلطة المركزية، ويعوضون عنها بالدلالة والمبادلات الحرة بعيدا عن رقابة السُلطة، فازداد بذلك دور السماسرة والوسطاء، وخلت الأسواق وارتفعت أسعارها، وفي ذلك يقول الشاعر التلمساني الشهير ابن مسايب يرثي حال تلمسان في ظل حكم الأتراك العثمانيين: "المخزن زاد عماها، الاسواق خالية والباطل رنّان"[3].

وما زاد من حدة نفور العامة من الأسواق الخاضعة لسلطة القياد هو موقف الشرع من المكس حيث شاع تحريمه، أو جواز التهرب منه على الأقل، وهو عامل ديني يتخذه الفرد ليخفي وراءه دوافع اقتصادية بحتة. وبخصوص التهرب من المكس يعلن الطبيب الرحالة عبد الرزاق ابن حمادوش في رحلته ذلك بصراحة، وهو يتحدث عن تمريره لسلعته على باب الرحبة بواسطة تلميذه وقريبه، كان صاحبا لخوجة الملح في باب

---

[1] الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات البايليك، ع30، سجل269، و10.

[2] محمد الحسين الورثلاني، مصدر سابق، ج2، ص807.

[3] محمد بن أحمد ابن مسايب، مصدر سابق، ص43.

المدينة؛ إذ يقول: "سلمت من المكس"[1]؛ بمعنى سلمت من إثمه. وقد اعتاد القائمون على أمور العامة من الأمراء منذ العصور الإسلامية السابقة على فرض المكوس رغم تحريمها من قبل العلماء[2]. وعلى الرغم من تهرب العامة وامتناعهم عن دفعها، وترخيص الفقهاء لهم في ذلك تجنبا للوقوع في إثمها. في حين نجد من العلماء من أفتى بجواز اقتناء المبيعات الممكسة، دون أن يجيز الإفراط في ذلك، ففي أوائل التواجد العثماني أفتى الفقيه التلمساني أحمد ابن الحاج[3]، ردا على رسالة لفقيه بجاية أحمد أبو العباس يسأله فيها حكم العيش في بلد "تمكس فيها جميع المبيعات على المسلمين،" فرد بجواز أن يشترى من المبيعات "ما يحتاج إليه لبسا وطعما، ولكن لا يغشم المعيشة غشما، ويستعمل في ذلك اجتهاده ورفقه، ويتجنب شراء المأخوذ في المكس من غاصبه، ويشتري مما بقي على ملك صاحبه"[4]. وقد منع المكس بعض ملتزمي العدل من ولاة المسلمين في المغارب[5].

ورغم محاولة تهرب العامة من دفع مكوس بضائعهم وتبادلاتهم إلا أن الحاجة لاقتناء الأغراض، وزيارة السوق لغايات مختلفة تفرض نفسها، فلا يجد الفرد ضالته إلا فيها، ويزداد مرتاديها فتدر مبالغ معتبرة يكون للقايد الحق في جزء مهم منها، نظرا لصعوبة مراقبة وإحصاء عوائد الأسواق من قبل السلطات العليا. ومهما

---

[1]إن ظاهرة تهرب ابن حمادوش من المكس تتكرر معه حتى في المغرب الأقصى، عندما كان عائدا منها إلى الجزائر، وقبل صعوده سفينة اكتراها أحد الطلبة الجزائريين، وكان يحمل معه عليها بعض المتاع والبضائع، فاشترط على الطالب أن لا يدفع عليها مكسا في مرسى تطوان. عبد الرزاق ابن حمادوش الجزائري، مصدر سابق، ص112 و114.

[2]منح بعض الفقهاء الرخصة في فرض مغارم الأسواق للحكام والأمراء في تاريخ الاسلام، ووضعوا لذلك شروطا، تتصل بالحاجة للموارد المالية لمواجهة المعتدين على ديار المسلمين، أو وجود الحاجة الماسة إليها لجلب مصلحة أو درء مفسدة، مقرونة بعدم وجود أموال في بيت المال، وأن يتصرف الأمير في هذا المال المجبى بالعدل ومقتضى الشرع، وأن تكون الضريبة على الأغنياء القادرين على دفعها، فلا تضر رأس مال امرئ يضعف من قدرته على استمرار تجارته. أنظر: أحسن بولعسل، مرجع سابق، ص204.

[3]توفي هذا الفقيه سنة 930 هـ.

[4]ابن مريم التلمساني، البستان في ذكر العلماء والأولياء بتلمسان، مراجعة محمد بن أبي شنب، المطبعة الثعالبية، 1908م، ص16.

[5]ولي عبد الله بن شعيب الهسكوري بلدة القيروان أيام بني حفص، فوقعت معارضة بين المكاس وبين بعض أهلها فدعي إليه، فقال لهم: "ليس في الشريعة مكس" وضرب المكاس وطيف به، فنهي الأمر إلى الولاة في باقي الأمصار بحاضرة إفريقية فأمروا بعزله وقالو: "هذا لا يصلح للولاية". أنظر: أبو العباس أحمد الغبريني، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تحقيق رابح بونار، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1981، ص173.

كانت عوائد السوق من القلة والكثرة فإن دورها في تفعيل أنشطة الدولة الأخرى تُبقي على أهميتها للقايد، بل تزيد أيضا من ضرورة التئامها تحت رقابته، وهو ما يدفعنا للتساؤل عن وظائف السوق السياسية والاجتماعية؟.

3_ وظائف السوق السياسية والاجتماعية:

تمتد إيالة الجزائر على فضاء شاسع تقل فيه الحواضر والمدن، ويتميز بالتشتت السكاني والسكني، يصعب فيه تفعيل المجال وإعمال سلطة الدولة، ما لم تستغل فرص التجمعات الدورية، الأسبوعية أو الموسمية، كالوعدات[1] أو الزردات[2] في الزوايا، وميادين الألعاب في المواسم والمهرجانات التقليدية. لكن أكثر التجمعات الملائمة للممارسة الإدارية هي الأسواق ذات الطابع الأسبوعي، والتي تنتشر بصورة شاملة في الفضاءات المؤمنة. وما تجدر الإشارة إليه هو ملاءمة بلاد الرعية لمثل هذه التجمعات، أين تتوفر حماية السُّلطة الدائمة والمستقرة، للنشاط التجاري التجمعي وشرايينه(طرقه). وحيث توجد هناك آليات التوثيق، وفك الخصومات ممثلة في نيابة القضاء بمصالحها المختلفة.

لقد أضحت السوق إحدى فضاءات تنظيم المجال والاتصال بالرعية بالنسبة للسلطة. ففي السوق تمارس أيضا أنشطة متنوعة وثيقة الصلة بالحياة اليومية، والمستجدات الظرفية التي تمس عيش المجموعة والأفراد. ففيها تعلن الوفيات، وأعراس الزواج، وحالات عتق العبيد، وفقدان السوائم والأنعام. وفيه تعلن المواعيد كبدء صيام الشهر الكريم(رمضان)، ويوم النحر(عيد الأضحى)، وتضبط تواريخ وعدات الصوفية، والمواعيد الاقتصادية المتعلقة بالفلاحة. مثل مواسم الحرث والزرع والغرس والجني والحصاد، وأخبار الأوبئة وغزو الجراد. وهناك تنتشر الأخبار على اختلافها يتبادلها العامة صحيحة كانت أم مجرد إشاعات.

---

[1]الوعدة اسم مشتق من الفعل "وعد"، وهي ممارسة طقوسية صوفية تنظم من قبل الزوايا، أو بعض أثرياء الناس، أو جماعة ما؛ حيث تنفق على العامة بعض المأكولات، إذ تذبح فيها الذبائح وتحضر الأطعمة، وتقام فيها طقوسا احتفالية تختص بها الطريقة المنظمة لها.

[2]كانت الزردة تعد دوريا عند أضرحة الأولياء وعند الزوايا، وتعقد بصفة طارئة بمناسبة الجفاف وأحداث المجاعات الكبرى، ففي سهل المتيجة، مثلا، تعقد زردة سيدي يخلف في شهر سبتمبر، وسيدي علي الشريف في أكتوبر، وسيدي حمود في مارس، وسيدي موسى بن ناصر في جويلية، وسيدي الحبشي في أوت. أنظر:

E. Dermengam, Le culte des saints dans l'Islâm Maghrébin, Collection L'Espèce Humaine, Gallimard, Paris, 1954, p223.

ويستغل القايد أسواق الوطن لإعلان القرارات السياسية والإدارية، كتواريخ بداية المواسم الجبائية، وقرارات الإعفاء منها، ومواعيد انطلاق المحلات ونداءات التجنيد، والتشهير بالأحكام القضائية ضد العصاة والمخالفين والخارجين عن القانون، ومرتكبي الجرائم بأنواعها. كما تُشهر التعينات في المناصب، وأوامر العزل منها[1].

ويبرز دور البراح في السوق بمثابة وسيلة الإعلان الوحيدة، في أوساط مجتمعات ثقافتها شفاهية. فكل تلك النشاطات والقرارات والمواعيد المعلنة في السوق يتولى إعلانها البراح[2]، ويقبض حقوق ذلك، ويشترط في البراح طول القامة وجهورية الصوت، وثقافة شعبية تتيح له القدرة على شرح الخطاب، وتحديد أمكنة المواعيد والتعريف بالأشخاص؛ إذ يطوف في السوق وبرفقته يسير صاحب الخطاب حتى يتعرف الناس على المخاطب، فيعلن الخبر ويكرر الإعلان من زاوية لأخرى، يحدد الحدث، مكانه وزمانه وشخصياته. وإذا تعلق الأمر بخطابات السُلطة يكون برفقة البراح أعوان القايد، الدواير أو المكاحلية، أو شيوخ الدواوير، أو يكون معه كاتب القايد أو نائب القضاء في الوطن أو القايد نفسه. ويعد هذا الحضور بمثابة دلالة على رمزية الصرامة في التنفيذ. ثم يقوم كل شيخ عشيرة أو رجالات ميعادها وقومها بالتبليغ لرعيتهم.

ويستغل القياد السوق لجمع المعلومات، واقتناص أخبار المجموعات والأفراد في أوطانهم، فتتحول السوق إلى فضاء للتواصل بين السُلطة والرعية. كما تكون فرصة لاتصال الجماعات فيما بينها؛ حيث تمثل السوق تقليدا راسخا للحصول على الأخبار والآراء، أو نشرها. فهي ملتقى أسبوعيا لعامة الجهة وخاصتها[3]؛ إذ غالبا ما تُكوِّن المجموعة وحدتها في السوق، ويتشَكُّل رأيها الجماعي ضد كل ما من شأنه أن يمس مصالحها. وقد

---

[1]F. Benet, «**Les marchés explosifs dans les montagnes Berbères**», In: Les systèmes économiques dans l'histoire et la théorie, Paris, 1975, p197.

[2]البراح هو الذي يقوم بتبليغ العامة من الناس في الأسواق والساحات العامة بأوامر الباي أو قائد الدار أو الخليفة أو القايد، خاصة في حالات تنفيذ حكم الإعدام. يصحبه شاوش الباي الذي يخرج مع شواشي الباب عند خروج هذا الأخير، كما كانت له وظائف وصلاحيات واسعة منها الإعلان عن الانتصارات والأخبار والأحداث الكبرى، وكان له الحق في مقبوضات عينية تجمع برعاية قائد الدار؛ حيث يقبض نصف صاع من القمح على كل بغل يربى في نواحي المدينة، وله الحق في مقدار 5% على المبيعات من العمارة والعبيد. أنظر: عبد القادر دحدوح، مدينة قسنطينة خلال العهد العثماني(دراسة عمرانية أثرية)، رسالة لنيل الدكتوراه في الآثار الإسلامية، إشراف عبد العزيز العرج، بوزريعة، 2009-2010م، ج1، ص189. وقد كان لكل سوق براحها، وهو القائم بالمهمة في أعراس الجهة أيضا.

[3]S. Urbain, «**Notices sur l'ancienne province de Titteri**», pp400-401.

يصل تواصلها انطلاقا من السوق إلى حدود الطابع الاحتجاجي في شكل مبادرة فردية، أو انتفاضة جماعية ضد ممثل السُّلطة المحلية. كأن تحتج الجماعة ضد المطالب المخزنية، أو العقوبات المسلطة على الأفراد وعلى الجماعات. وقد شكلت الأسواق الريفية فضاءات لتنظيم وإشعال التمردات ضد سلطة البايليك؛ حيث انطلقت منها أغلب حركات العصيان في الجزائر العثمانية.

ومثلما تحتج المجموعة في السوق، قد تأتلف على مولاة السُّلطة ودعمها في الأزمات ضد العصاة، أو في ظروف الاعتداءات الخارجية. فالسوق في هذه الحالة يصبح الإطار الأساسي للتّمفصل بين سلطة المركز ممثلة في قايد الوطن، والمجتمع المحلي، وهي تمثل لهذا الأخير وسيلة للاقتراب من السُّلطة والمشاركة في صنع قراراتها[1]. وغالبا ما يقابل امتناع قبيلة من القبائل الممتنعة عن أداء الواجبات المخزنية، والتعاون مع سلطة البايليك، وممثلي الأوجاق، بتطبيق إجراءات صارمة في حقها، ومنها منعها من ارتياد الأسواق. وتكون –في هذه الحال– سلع القبيلة المعاقبة عرضة للمصادرة، وقد يصل العقاب إلى حد متابعة حلفائها بالعقاب نفسه[2].

المبحث الرابع: أوطان الحدادة(مهام استثنائية)

تمثل الأوطان المتاخمة للحدود مبحثا مهما من مباحث تاريخ المجال، فمن خلاله يمكن تفكيك ملامح العلائق القائمة بين الكيانات السياسية بعضها ببعض، وإزالة الغموض الذي يلف إشكالية الحدود. وهو بالنسبة للفترة العثمانية في الجزائر مبحث صعب على الباحث، لقلة ذات اليد من المصادر[3]. ورغم وجود مادة مصدرية، هي عبارة عن وثائق ونصوص اسطوغرافية جزائرية أو مغربية وتونسية، تتعلق بأزمات الحدود واتفاقياتها، وحركات الجماعات الساكنة على تخومها في تدبدب ولائها لهذا أو لذاك، إلا أن أغلب تلك الوثائق صادرة عن البايات أو الباشوات، أو واردة إليهم، فهي تعكس المنظور الرسمي بجميع تحفظاته، فحتى القياد لم تولهم هذه الأخبار دورا في المسألة، وبقيت أدوارهم بعيدة عن التناول التاريخي.

---

[1]ياسين النجار، أسواق جزيرة جربة، "**الشبكة والمبادلات خلال الفترة الحديثة، في: شبكات التواصل في المغارب والعالم المتوسطي**"، تنسيق عبد الرحيم بن حادة وآخرون، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2008، ص76.

[2]ناصرالدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، ص285.

[3]هناك مجموعة مهمة جدا من الوثائق التي تخص الأوطان في أرشيف ما وراء البحر بإيكس أون برفانس لم نستطع الحصول عليها لعدم إتاحة الظروف، وهي تقدم الكثير من المعلومات والأخبار حول الأوطان وقيادها. أنظر:

Archives d'Outre-mer, Aix-En-Provence, Série, Les Outhans en Algérie.

سنحاول ضمن هذا المبحث رصد الأدوار التي أنيطت للقياد في أوطان متاخمة لحدود سلط جارة، ولدينا خطي تماس، خط غربي مع سلاطين المغرب الشرفاء، وخط تماس شرقي مع إيالة تونس العثمانية. وسيرتكز مبحثنا على أوطان تلمسان في البايليك الغربي، والعواسي أو تبسة وعنابة في البايليك الشرقي، وقد تمتد عينة البحث في البايليك الأخير إلى موظفين قياد آخرين، كان لهم نصيب من التفاعل الحدودي مع البلاد التونسية، وهم الذين كانوا يشرفون على قطاعات خدماتية عسكرية أواقتصادية، كالزمول أو العزباوات.

إن الأوطان المنتصبة على حدود المغرب وتونس كانت منوطة في الواقع بحماية المجال الجغرا–سياسي للإيالة، ومراقبة حدودها، وتحديد قاعدتها البشرية والجغرافية الفاصلة. وإذا كانت سلطة الإيالة قد قبلت شروط المجموعات القبلية المتواجدة في الأطراف بغية تثبيت سيادتها على المجال، في إطار الولاء، فإن اتفاقيات وأحداث تثبيت الحدادة بين الإيالة وأطرافها الشرقية والغربية، في جزئها الشمالي التلي، قد قلصت من تذبذب ولاءات القبائل، في محاولاتها للإفلات من المطالب المخزنية[1]. ولم يكن إجراء تثبيت الحدادة فاعلا على الدوام، فكثيرا ما تكون المجموعات والاتحادات القبلية في حِلٍّ من السلطتين، كالحنانشة والنمامشة في حدود تونس، وتلمسان في الحدود الغربية.

وقد تلجأ السلط المتاخمة لتحريض بعض المجموعات السكانية على التعدي على مجموعات الطرف الآخر، أو التحلل من ولائها. وكثيرا ما كابدت الإيالة دسائس شرفاء المغرب في محيط تلمسان، فيكون مجال الوطن عرضة للثورة؛ إذ ينتفض سكان تلمسان على قايدها، ويصل بهم الحد إلى التحلل من بيعة عاملها التركي وسلطته في مدينة الجزائر، ويبايعون المتغلب من أشراف المغرب. مثلما حدث لمّا بايع التلمسانيون المولى محمد الشريف العلوي في سنة 1067هـ(1660م). ثم المولى اسماعيل بعد حملة ولده زيدان على مدينتهم في صائفة 1692م، وقتله قايد المدينة و500 تركي من نوبتها[2].

ويتحدث هابنسترايت عن مشاكل انتهاك الحدود المتبادلة بين تونس والجزائر في سنة 1732م: "فمع أن سكان طبرقة كانوا في سلم مع الجزائريين، إلا أن أحد قراصنتهم أقدم على الاستيلاء على قارب صيد تابع للقالة، بحجة أن هذا القارب خرق الحدود المتفق عليها بين البلدين"[3] ويذكر بايسونال أن قبائل الحدود الشرقية بأطراف القالة كانت في حالة ثورة دائمة، لا تخضع لسلطة إيالة الجزائر ولا لسلطة البلاد التونسية.

---

[1] عبد الحميد هنية، تونس العثمانية بناء الدولة والمجال، ص142 و143.

[2] مارية دادي، مرجع سابق، ج1، ص165.

[3] هابنسترايت، مصدر سابق، ص97.

فأثناء عبوره في فبراير 1725م من الرأس الأسود إلى القالة، اضطُر لتجنب الفوضى القائمة في البر، فسلك طريق البحر بسبب ثورة سكان المنطقة.[1] وتمكن حمودة باشا من كسب أنصار له في الشرق القسنطيني، من بين شيوخ القبائل وحتى ضمن القياد الأتراك، ومنهم أحمد شاوش المدعو بوترتورة الذي استطاع قتل باي قسنطينة سنة 1807م، وساند باشا تونس[2].

وقد يكون لضعف السُّلطة الجارة وعدم قدرتها على فرض الطاعة على أطرافها عامل فوضى يضر باستقرار وأمن الجيران. وقد لاحظت الباحثة المغربية مارية دادي في عملها حول مدينة وجدة، أن اشتغال بعض قبائل محيطها بالزراعة المسقية وغراسة الجنان والبساتين، وسكناهم القرى، كلها عوامل ستساهم في تزايد حاجتهم للسلطة، للاستعانة بها لصد إخوانهم من القبائل الرعوية المترحلة، التي كانت تعيش استقلالا حقيقيا عن كل سلطة مغربية. وهو ما يبرر لجوء قياد تلمسان إلى مراقبة أحواز وجدة الشرقية[3]. وقد حاول باشوات الإيالة الأوائل في القرن السادس عشر (16م) إطلاق يد القياد فيما يليهم من فضاءات الجوار. وهي خطة سنّها بابا عروج عندما أطلق يد قائده اسكندر الكورسيكي على وجدة، هذا الأخير –حسب كربخال– لم يُعِقه هدم قنطرة ملوية، التي أعاد بناءها بجدوع أشجار الزيتون، وعبر عليها جنوده واقتحموا المدينة و"فرضوا طاعة الترك عليها"[4].

ففي حال اشتداد المنافسة على الأطراف، أو ضعف سلطة الجوار، لا مناص من التحصين العسكري، وإقرار النوبات، وإعادة تشكيل المكون الاجتماعي لصالح السُّلطة، بواسطة التهجير وإعادة التوطين، واصطناع العشائر الموالية. ولا يتحقق ذلك إلا بوجود ممثل قوي للبايليك يباشر مهام الرقابة عن قرب. ويشترط أن يكون أحد المقربين من البايات في المقاطعتين، وذلك تجنبا لتأثر ولائه هو الآخر، أمام ضغط محاولات الإغراء.

لقد اعتاد بايات الغرب والشرق على إسناد إدارة الأوطان الحدودية للموثوق فيهم من الموظفين، فوطن تبسة ووطن عنابة في بايليك الشرق، ووطن تلمسان في الغرب، دائما ما تسند قيادتهما للأكفاء من الموظفين، أو لأقرباء البايات. وهنا تكمن أهمية الأوطان ذات البلدات والحواضر في تثبيت معالم الحدود،

---

[1]Peyssonnel et Desfontaines, op.cit, p269.

[2]E. Mercier, Histoire de Constantine, Ed. Mari et Biron, Constantine, 1903, p331.

[3]مارية دادي، مرجع سابق، ص 146.

[4]مارمول كربخال، مصدر سابق، ج2، ص294 و295.

بفعل نفوذها متعدد الأوجه على الفضاء المحيط بها، فالسوق يلعب أدوارا تواصلية وإعلامية، والمؤسسات العلمية والقضائية تستقطب الساكنة في الأحواز، فتربطهم بالمدينة التي تحتضن سلطة القايد ببعدها الترابي، وما لها من قوة بفضل علاقتها بالمركز [1].

1-علاقات قياد الأطراف بالسلط المجاورة:

كثيرا ما طالت قياد الأوطان الحدودية محاولات إغراء وشراء ذممهم من طرف السُّلطة المجاورة، ولدينا مثال يتكرر مع أغلب قياد تبسة والعواسي وقايد الزمول في جنوب قسنطينة، وقياد عزيب البقر والإبل. وهو ما يكشف عنه دفتر إحسانات بايات تونس بالأرشيف التونسي، وهو الدفتر الذي نعتمد عليه في تشريح الظاهرة، من خلال رصد حالات إحسان الإيالة التونسية لقياد البايليك الشرقي، ضمن الجدول الموالي[2]:

اسم القايد	وظيفته	المحسن إليه	قيمة الإحسان	سنة الإحسان	المصدر [3]
عصمان	قايد الحنانشة	باي تونس	150 ريال	1170هـ	و176
محمد القبايلي	قايد الزمول	باش الحوانب	100ريال	1169هـ	و177
محمد بن كرميش	قايد عزيب البقر	؟؟؟؟	50 ريال	1175هـ	و185
رمضان المملوك	قايد العواسي	باي تونس	540ريال	1176هـ	و186
المبروك	قايد عزيب البقر	؟؟؟؟	50ريال	1177هـ	و190
		؟؟؟؟	336ريال	1178هـ	و198
أحمد بن عيشة	قايد عزيب البقر	؟؟؟؟	50 ريال	1179هـ	و192
؟؟؟؟	قايد وطن تبسة	علي باي	150ريال	1171هـ	و206
		علي باي تونس	200ريال	1174هـ	و206
حسين بن يوسف	قايد تبسة	باش حوانب	200 ريال	1177هـ	و206

[1] D. Nordman, La notion de frontière en Afrique du Nord, (vers 1830– vers 1912), thèse de 3é cycle dactyl, Montpellier III, 1979, p104.

[2] الجدول من إعداد الباحث.

[3] اعتمدنا في وضع هذا الجدول على وثائق الأرشيف التونسي، أنظر: الأرشيف الوطني التونسي، دفتر إحسانات بايات تونس، م2144.

علي التركي	قايد تبسة	باش حوانب	80 ريال	1179هـ	و206
محمد بن سليمان[1]	قايد تبسة	باش حوانب	150ريال	1185هـ	و207
اسماعيل	قايد تبسة	؟؟؟؟	150 ريال	1188هـ	و208
باكير بن كردغلي	قايد تبسة	؟؟؟؟	150ريال	1190هـ	و209

إن هذه العطاءات التي يحصل عليها قياد الحدادة من سلطات تونس، شأنهم في ذلك شأن شيوخ الاتحادات القبلية في المنطقة، وإن كانت تعبر عن مكانة سلطة البايليك الشرقي لدى بايات تونس، ومحاولاتهم الحفاظ على وشائج قوية بموظفيه، بغية الهيمنة على مجال متمرد وثائر باستمرار، فإنها أيضا تعكس محاولات إرضاء لهؤلاء القياد والشيوخ ومعاونيهم، من أجل الاستفادة من مبادلات تجارية مع تونس وحواضرها. ولكنها أيضا ضغوطا نفسية، دائما ما يتجلى أثرها في حالات الحرب بين الإيالتين. وقد توقفت الباحثة التونسية فاطمة بن سليمان على اسراتيجيات بايات تونس في حماية الحدود، وأبرزت محاولة حكام تونس كسب ولاء مشايخ الحنانشة إلى جانبهم، أو على الأقل تحييدهم في حالات تشنج العلاقات مع إيالة الجزائر[2]. ولم تتوقف إحسانات تونس على الموظفين القياد بل شملت أعوانهم والمرسلين من قبلهم، في المهام الرسمية وفي غيرها. فنجد بين المحسن إليهم أبناء القياد وأصهارهم وكتابهم وسياريهم(مراسليهم) ومعارفهم جميعا. ونجد كذلك دواير القايد وصبايحية وانجشايرية النوبة.

ولم يكن القياد في موضع المحسن إليهم دائما؛ حيث نجد قياد يرسلون هدايا لبايات تونس أو للباش حانبة، أو لقياد البلاد التونسية كالأعراض وبرقة. فقياد تبسة كانوا يرسلون الجوز موسميا لموظفي باشوية تونس، وكثيرا ما نجد خيولا ضمن هدايا قياد الأوطان الشرقية لبايليك قسنطينة تصل تونس، خاصة في أثناء المرور قصد الحج إلى بيت الله الحرام[3]. وعلى العموم فإن حركية العلاقات بين هؤلاء الموظفين والبلاد التونسية تكاد

---

[1]يلقب هذا القايد باسم طاطار، وقد رافقه في هذه الزيارة صهره، واثنين من الصبايحية هما مصطفى كردغلي، وحسين الزميرلي، ودايرة يدعى أحمد، وخادميه.

[2]فاطمة بن سليمان، مرجع سابق، ص209.

[3]الأرشيف الوطني التونسي، دفتر إحسانات بايات تونس، م2144، و176.

تماثل تلك التي تربطهم بدار السلطان أو تزيد[1]. وهي تُشَكِّل نقطة بارزة في العلاقات بين الإيالتين، تحتاج لمزيد من البحث والدراسة.

2-صلاحيات قياد الأطراف:

يكشف الدفتر 2144 من الدفاتر الإدارية والجبائية، ووثائق أخرى بالأرشيف التونسي عن حركية قوية جدا بين قياد أوطان الحدادة وشيوخها من جهة، وسلطات باشوية تونس من جهة أخرى. وتتم تلك العلاقات تحت رقابة أعين سلطة البايليك الشرقي، ممثلة في شخص وكيل الباي بتونس. وهي حركية تترجمها مبادلات تجارية لا تقتصر على بيع أبقار البايليك وإبله[2] وأغنامه للتجار التوانسة فقط، ولكن تشمل اقتناء الشرق القسنطيني لبضائع البلاد التونسية، من أقمشة وحلي وأغراض أخرى.

ونظرا للتقارب بين الإيالتين في كثير من الأوقات، فقد فُسح المجال أمام القياد للاتصال بنظرائهم في الفضاء المجاور، وحتى مع البايات وكبار موظفي السُّلطة التونسية، فكانت الاتصالات تأخذ شكل مراسلات كتابية(رسائل) من القياد، ولدينا مثال رسالة القايد ابراهيم قايد العواسي[3]، في جمادى الثانية 1237هـ، إلى السيد حسين باشا تونس، يشتكي فيها من المسمى الحاج عثمان جوبان، الذي اشترى من خدامه بعض الجلب(غنم) كان قد أرسله إلى تونس لبيعه، لكنه لم يدفع ثمنه، وتماطل في ذلك[4]. وقد تكررت الشكاوى من الجانبين بخصوص مشاكل ومسائل المبادلات التجارية.

ونجد وفود وزيارات شخصية للقياد أو أعوانهم إلى تونس غايتها الشكوى من ممارسات القبائل التونسية المحاذية؛ إذ يرسل قياد تبسة أو عنابة أو العواسي، بعض الإنجشارية أو الصبايحية إلى تونس أو الكاف يشتكون تصرفات القبائل الخاضعة لسلطة تونس. مثلما حدث سنة 1183هـ لما أرسل قايد تبسة تركيين لتقديم شكوى بخصوص تعدي الفراشيش على أملاك وطنه[5]. وفي سنة 1185هـ أرسل قايد تبسة ثلاثة من

---

[1] إن تقارب الإيديولوجية السياسية للإيالتين المنضويتين تحت سقف الخلافة العثمانية، والتشابه الكبير جدا في المكونات السياسية والإدارية والاجتماعية بين البلاد التونسية والشرق القسنطيني، كلها عوامل سمحت ببناء وشائج تواصل قوية على فضاءات حدودية لم تكن مفصولة تماما.

[2] يسجل الدفتر أعداد الأبقار التي اشتراها التونسيون، فهي تصل في بعض الأحيان إلى 1500 بقرة دفعة واحدة. أنظر: الأرشيف الوطني التونسي، م2144، و190.

[3] أنظر: ملاحق، الشكل06.

[4] الأرشيف الوطني التونسي، مكتوب من ابراهيم قايد العواسي إلى حسين باشا تونس، م384، و211.

[5] الأرشيف الوطني التونسي، م 2144، ص206.

معاونيه، هم مصطفى كردغلي ومحمد شاريف، وعلي شاوش، للاعتراض على ممارسات الزغالمة رعية باي تونس بأطراف قلعة سنان[1]. وتعيد رسالة أخرى من قايد تبسة مصطفى التركي وآغا نوبتها أحمد الحفاف إلى إبراهيم باي قصة اعتداء الزغالمة واولاد يحي بن طالب، في أواخر الفترة العثمانية على بلدة تبس وأهلها على تخوم البلاد التونسية[2].

وطوال الفترة الممتدة بين 1756 و1778م(وهي الفترة التي يغطيها دفتر إحسانات بايات تونس)، تتكرر مظاهر الزيارات الوافدة إلى تونس من تبسة أو عنابة لحل النزاعات القائمة بين المجموعات القبلية التونسية، وسلطة إيالة الجزائر ممثلة في قياد الأوطان. وعندما تشتد الأزمات بين الطرفين ولا يجد القياد آذانا صاغية من نظرائهم، أو من كبار موظفي البلاد التونسية، يلجؤون إلى باياتهم في قسنطينة للتدخل.

إن العلاقات التي ربطت قياد أوطان البايليك الشرقي الحدودية مع إيالة تونس، والصلاحيات المفوضة لهم للاتصال بالسُّلطة هناك، تكشف عن تخوف الطرف التونسي من تفوق الطرف الجزائري عسكريا، نتيجة الهزائم العسكرية المتكررة التي منيت بها السُّلطة في تونس على يد سلطة إيالة الجزائر. ما دفع الأولى إلى تبني استراتيجية احتواء وتحييد للمجال[3] الحدودي الجزائري، بعيدا عن حساسية المركز في مدينة الجزائر، أو قسنطينة.

إن المهام الأمنية التي أوكلت للقياد في الأوطان، وفي الفضاءات المتاخمة للحدود، وإن كانت تستهدف تحقيق مصلحة العامة وتنظيم شؤونهم، فهي أيضا شرط أساسي للحفاظ على مكانة السُّلطة وتفعيل أدوارها. فإلى غاية أواخر القرن 18م، وفي الوقت الذي توحي الأوضاع السياسية العامة في الجزائر والمتوسط بحدوث انفصال بين دولة الخلافة في الآستانة وحكومة الإيالة، هناك فرمان سلطاني من محمود الأول يعين فيه إبراهيم خوجة(1746م)، ويحثه ويأمره أن "يبذل قصارى جهده حتى يقيم حكما عادلا في المدن ومراكز السُّلطة، وأن يسهر على تحسين حياة السكان والشرطة وإدارة البايليك، وتحقيق الأمن في الطرق، وأن يسهر على أمن التواصل"[4].

---

[1]مصدر نفسه، ص176.

[2]الأرشيف الوطني التونسي، م284، و223.

[3]تسهب الباحثة التونسية فاطمة بن سليمان في تشريح المسألة الحدودية بين تونس والجزائر، من خلال عرض الاتفاقيات المعقودة، والقوى القبلية الفاعلة في المجال الحدودي. أنظر: فاطمة بن سليمان، مرجع سابق، ص ص79- 138.

[4]أوجان تابليت، مصدر سابق، ج3، ص336.

فإذا كانت إرادة القياد في فرض الأمن على نحو ما فصلنا فكيف تكون إرادتهم في فرض العدل في الفضاءات التي يديرونها؟.

الفصل الثالث: المهام القضائية والإدارية

ضمن هذا الفصل من البحث نسعى لتوضيح باقي مهام القياد، فيما عدا الأمن والجباية اللتان خصصنا لكل منهما فصل منفصل. وقد ركزنا على ثلاث مهام رئيسية. أولاهما مهمة إدارة القضاء، وثانيهما مهمة إدارة أملاك البايليك، وثالثهما مهمة إدارة الإمداد والإسناد العسكري لمحلات السُّلطة. وذلك حتى نحيط بجميع الأدوار التي يؤديها القياد لأجل تفعيل سلطة المركز على الأطراف.

المبحث الأول: إدارة القضاء في الأوطان

يشرف على مهام القضاء والفصل في المنازعات في الأوطان عادة قضاة، فالأوطان، كما في العرف اللغوي المتداول في تلك الفترة، هي المقاطعات الموالية؛ حيث تبرز بوضوح سيادة الدولة على المجال. أما حيث تضعف الدولة، ويكون للقبيلة الثقل الأكبر والأثر الأشد، فإن شيوخ الدواوير والعشائر ومشايخ الصوفية هم من يبثون في كثير من المسائل، دون الالتجاء والعودة إلى القضاء. ذلك أن سلطة القضاء الرسمي لم تكن قوية بالقدر الذي تتجاوز فيه دائما المدن والبلدات وأحوازها القريبة[1]، رغم وجود قضاة منتدبين في الكثير من الأوطان بما في ذلك الأوطان التي لا تتوفر على حواضر كبرى؛ حيث شاع انتداب قضاة، أو نواب قضاء إلى المقاطعات الإدارية التي تخضع لسلطة القياد، يمنح لهم نوع من التصرف القضائي يكون دعامة للممارسة الإدارية التي يتولاها القياد، أو كبار شيوخ الأوطان والقبائل. وحسب الباحث ناصرالدين سعيدوني فإن مهام شيوخ العشائر بهذا الخصوص تكتسي طابعا أخلاقيا ودينيا، بما أنه لا يمكن الفصل بين البعدين المدني والقرآني[2].

1_ الإجراء القضائي في الأوطان:

يفصل القاضي في القضايا التي تعرض عليه من قبل المتخاصمين، أو تحال إليه من طرف ممثل السُّلطة الإدارية أو العسكرية، ويصدر حكمه فيها مجتهدا حسبما يقتضيه الشرع، ويمكن لأحد المتخاصمين أو لممثل السُّلطة المركزية أن يطعن في حكم القضاة عن طريق النقض أمام المجلس العلمي الشرعي في مدينة

[1]محمد حسن، المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي، ج2، ص729.

[2]ناصرالدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، ص382.

الجزائر[1]، أو في المدن عواصم البايليكات حيث توجد مجالس شرعية. ولا ندري هل يتبع قضاة بعض الأوطان مجلسا علميا، مثلما تدل عليه وثيقة صادرة عن المجلس العلمي لوطن بني خليل، من أعمال دار السلطان، تخص رسم إرث عقاري وقع عليه خصام، أم أن الإشارة المعلنة إلى "المجلس العلمي" يستدل بها فقط على القاضي ومعاونيه من الكتبة والعدول[2]؟.

في حال شغور خطة القضاء في أحد الأوطان تتسع سلطة القياد للاستعانة ببعض المشائخ[3] على ما هم فيه من ضَعف علمي، وجهل بأحكام الشرع. وقد يلجأ المتنازعون إلى قاضي بلدة مجاورة أو إحدى الأوطان القريبة. فكثيرا ما نجد قضايا أوطان المتيجة تعرض على قضاة البليدة[4]، وقضايا أوطان بايليك الغرب الشرقية تعرض على قضاة مليانة، وقضايا أولاد عبد النور والبابور تعرض على قضاة ميلة.

يقيم القاضي[5] عادة في الوطن الذي يشرف عليه، وتكون داره على مقربة من إقامة القايد أو النوبة المتمركزة هناك إن وجدت. وقد يقيم القضاة في أقرب بلدة من الوطن، لدواع أمنية عادة، ولعوامل أخرى؛ حيث يفضل بعض القضاة العودة إلى عاصمة البايليك، أو إحدى المدن القريبة لاعتبارات اجتماعية وذهنية، كأن تكون عائلته مقيمة هناك، أو لميل الفقهاء إلى الحواضر وتحبيذها على البوادي؛ إذ يعتبرون البادية مُذهبة للعلم[6]، فيقومون بتحديد يوم في الأسبوع لكل جهة، يختار عادة في أيام أسواقها، فعلى سبيل المثال،

---

[1]المنور مروش، مرجع سابق، ج1، ص333.

[2]الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات المحاكم الشرعية، ع24، و80.(مؤرخة في 1237هـ).

[3]نستعمل مفردة "مشائخ" للدلالة على شيوخ العلم والدين، وللتفريق بينها وبين ما يدل على شيوخ القبائل والعشائر، التي استعملنا للدلالة عليها مفردة "مشايخ".

[4]مصدر نفسه، ع128، و63.(مؤرخة في 1191هـ)

[5]القاضي: لقب قضائي من الوظائف الداخلة تحت الخلافة لأنه منصب الفصل بين الناس في الخصومات حسما للتداعي وقطعا للتنازع، ولا يجوز أن يقلد القضاء إلا من تكاملت فيه الشروط التي يصبح معها تقليده وينفذ بها حكمه وهي(رجلا جيد الفطنة، الحرية، الإسلام، العدالة، عالما بالأحكام الشرعية) ينظر: أنور محمود زناتي، قاموس المصطلحات التاريخية(إسلامي وسيط، حديث ومعاصر)، مكتبة الأنجلو مصرية، 2007م، ص261.

[6]أشار العلامة الجزائري أبو راس الناصر المعسكري(1737-1823م) الذي تولى القضاء في بعض أوطان البايليك الغربي، ومنها بلدة معسكر، إلى أثر البادية في ذهاب العلم، مستندا إلى أحد نصوص الإمام أبي حنيفة في هذا الشأن "**لا تسكن الريف فيذهب علمك وتهتك حرمتك**". أنظر: محمد أبو راس الناصري، فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته "حياة أبي راس الذاتية والعلمية"، تحقيق وتعليق محمد بن عبد الكريم الجزائري، م.و.ك، الجزائر، 1990م، ص22. ولعبد الرزاق ابن حمادوش

كان يطلق على قاضي البرواقية اسم "قاضي الاثنين"، وهو ما يصادف يوم سوق جهتها الأسبوعي، ويطلق على قاضي زمورة اسم "قاضي الجمعة"[1]. إلا أنه هناك من القضاة من يفضل العيش والاستقرار وسط الوطن، حتى يستطيع الإشراف على فك منازعات المتخاصمين في كامل مجموعاته. ومن القضاة قلة ممن يجتهدون في تحقيق شروط الخطة الشرعية، فيلزمون أنفسهم بالحياة وسط الجماعة، حتى يكونوا على دراية بعرفها وواقعها الاجتماعي والاقتصادي.

2_ أعوان قضاة الأوطان:

يساعد نائب القضاء في الوطن مجموعة من الموظفين، أهمهم نوابه الذين يرسلهم إلى الدواوير ومضارب العشائر، يتولون الفصل في الخصومات والمنازعات، ولهم كل صلاحيات القضاء. ويعين النواب قاضي الجماعة في البايليك باقتراح من قضاة الأوطان. يدفعون مقابل توليتهم تلك الوظيفة مبلغا ماليا معتبرا، ففي بايليك المدية يدفعون من 300 إلى 400 بوجو، حسب أهمية الوطن، وقد يخضع هؤلاء النواب لمساءلة واختبار علمي لإجازتهم[2]، أو يستظهرون إجازات حصلوا عليها من بعض فقهاء الوقت.

إن خطة القضاء نفسها في الأوطان لا يشترط القيام بأمرها من يحملون رتبة قاضي، فقد يتولاها نوابا؛ إذ نجد في كثير من نصوص سجلات المحاكم الشرعية مهاما شرعية، تولاها من اصطلح عليهم باسم "نائب القضاء بوطن كذا" أو "نائب بكذا"[3]. وهم(النواب) يتعاطون الفصل في الخصومات مثلهم مثل القضاة تماما، بل يشرفون على المهام نفسها التي يشرف عليها القضاة في الأوطان على اختلافها. فمثلا يذكر الفكون الشيخَ أبي العباس أحمد بن الحاجة ويسميه "متولي النيابة عن القضاة ببلد ميلة"[4].

وللقاضي أو نائب القضاء أعوان يتولون أعمال الكتابة والتوثيق(خواجات) يتخذهم عادة ممن يعرفون القراءة والكتابة، كمدرسي الغلمان ومعلمي القرآن. ومن هذه الفئة يُختار العُدول؛ وهم شهود على أقوال المتخاصمين، وعلى أعمال تنفيذ أحكام القضاة التي يشرف عليها عادة أعوان يلقبون باسم شواش(جمع

الموقف نفسه من البادية؛ إذ يقول: "إن طلبة البوادي يغلطون في أنفسهم، ومع أن علمهم أقل من دعوتهم". عبد الرزاق ابن حمادوش، مصدر سابق، ص143.

[1] Federmaine et Aucapitain, op.cit, N° 61, p366.

[2] Ibid, p367.

[3] الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات المحاكم الشرعية، ع128، و 64.(مؤرخة في 1190هـ-1775م)

4عبد الكريم الفكون، مصدر سابق، ص213.

شاوش/ جاووش)[1]، ويحصل كل من الكاتب والعدول والشواش على رواتب شهرية، كما تمنح لهم بعضا من عوايد المناسبات السعيدة، ويحصلون على حقهم من قيمة المبيعات والتركات المفصول فيها.

3- مهام قضاة الأوطان:

لا تختلف مهام قضاة الأوطان والمدن الصغيرة عن مهام قضاة الجماعة. فالمهام الرئيسية تتمحور حول الفصل في الخصومات بين المتنازعين، مهما كان حجم الخلاف ونوعه، ما رُفع للقاضي، سواء كان الخلاف تجاريا بخصوص غش أو دنس، أو خلاف حول سعر، أو كان في شأن مشاجرة، كالضرب أو الشتم أو الجرح وحتى القتل. أو مما يشيع في الفضاءات الريفية، من اعتداء على غرس أو زرع أو ماشية، أو حوز أرض وحدوده، أو تسوية الأملاك بين المتخاصمين وتنفيذ الأحكام بهذا الشأن.[2] ويمكن تلخيص مهام قضاة الأوطان بالاعتماد على وثائق المحاكم الشرعية فيما يلي:

-الإشراف على عقد رسوم البيع بالإشهاد للعقارات، فيبينون حالة الأرض ومدى صلاحيتها للزراعة والغرس، وموقعها وثمنها، وبائعها وشاريها، وشهود العقد وتاريخ تدوينه[3]، وغالبا ما تحدد مساحتها في الفضاءات الريفية بالزويجة، مثلما ينص عليه عقد بيع أرض زراعية بوطن الخشنة[4].

-تحرير رسوم صكوك التوكيل لقبض الحقوق على الديون، أو الأكرية المتعلقة بالدور والحوانيت ومختلف العقارات، وعادة ما يكون الموكلون من الأفراد الذين يعيشون بعيدا عن الوطن، في محل آخر فيتخذون لقضاء شؤونهم وكلاء[5].

-تحرير رسوم عقود التحبيس، فيحددون أركان العقد، الحبس والمُحبِس والمُحبَس عليه، وشروط الوقف وحدوده الزمنية، ويذكر شهوده، وقد تديَّل غايته[6]، وتحرير رسوم الاعتراف بالدين المستحق(الذمة المالية)، ورسوم القبض في حال أُدّي لصاحبه، أو تحديد أجل دين، أو تأجيله[7].

1ناصرالدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر...، ص385.

2الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات المحاكم الشرعية، ع228، و18.(مؤرخة في 1161هـ-1747م)

3مصدر نفسه، ع124، و71.(مؤرخة في 1128هـ-1714م)

[4]مصدر نفسه، ع114-115، و25.(مؤرخة في 990هـ-1583م)

[5]مصدر نفسه، ع28، و118.(مؤرخة في1241هـ- 1827م)

[6]مصدر نفسه، ع27، و45.(مؤرخة في 960هـ-1553م)

[7]مصدر نفسه، ع28-2، و90.(مؤرخة في 1196هـ-1781م)

-الإشراف على توزيع الإرث لمستحقيه حسب مقتضى الشرع في الفرائض، فيحددون التركة والورثة والمورث، وقسمة كل وارث، صاحب فرض أو عاصب، ويشرفون على تنفيذ القسمة مقابل حصولهم على عشر التركة[1].

-تحرير وثائق إثبات أهلية، أو حياة أو وفاة، أو إثبات فقر حال(عوز)، ورسوم إثبات نسب شريف لعائلات بالإشهاد، ويستشار في هذه الحالة نقيب الاشراف في محله القريب[2].

-كما يفصل قضاة الأوطان في الخصومات المتعلقة بالأحوال الشخصية، كالخلع والطلاق والعتق، والزواج وتسجيل المواليد والوفيات، وتحرير رسوم إشهاد على ذلك. وعلى العموم يتولى قضاة الوطن كل إجراءات التوثيق والإشهاد، ويقبضون حقوقا مالية على ذلك، منه ما يؤول لخزينة الوطن في يد القايد، ومنه ما يبقيه القاضي لنفسه.

ولا تقتصر مهام القضاة على ما ذكرته وثائق المحاكم الشرعية، فلهم في مهامهم شق سياسي يتعلق بردع المخالفين لمقتضيات الولاء للسلطة، كالمحاربين والخارجين عن القانون، والمخلين بالأمن العام. وإن لم تكن هذه القضايا تعرض على القضاة في الغالب، إلا أن صمتهم على ممارسات الجهاز التنفيذي في هذا الشأن هو ممارسة في حد ذاتها. فكثيرا ما صمت القاضي شرعنةً لممارسات القياد والحكام. وكثيرا ما حضر القضاة في حملات القياد والبايات على المخالفين، وسكتوا على جميع ممارساتهم بما فيها أعمال القتل. كما كان للقضاة مهام أخرى يتولونها، كمهمة الصلاة بقايد الوطن ومعاونيه[3].

وعموما فإن القضاة في الأوطان وفي مراكز السُلطة كان لهم دورا أساسيا في تدعيم سلطة الدولة على الأرياف، يساندون سياستها القمعية ضد الريفيين قصد إخضاعهم، وبسط السيطرة عليهم، ويقدمون الدعم الأيديولوجي للسلطة لتبرير ممارساتها العقابية القمعية، وحملاتها لتفعيل أنشطتها المختلفة[4].

---

[1] مصدر نفسه، ع28-1، و 64.(مؤرخة في 1191هـ-1776م)

[2] مصدر نفسه، ع119-120، و11.(مؤرخة في 1144هـ-1732م) وصادرة عن قاضي بجاية، وهناك وثيقة أخرى تحمل رقم 01 في نفس العلبة صادرة عن قاضي البليدة.

[3] عبد الكريم الفكون، مصدر سابق، ص69.

[4] عبد الحميد هنية، تونس العثمانية، ص91.

4_ شروط ومعايير تولية قضاة الأوطان:

تختلف سلطة تعيين قضاة الأوطان حسب رغبات كبار الموظفين من الباشوات والبايات، وحسب قوة القرار لدى قضاة الجماعة. فغالبا ما يعين قضاةَ الأوطان رؤساءُ المجلس العلمي بمدينة الجزائر، بالنسبة لأوطان دار السلطان، وبعض الحواضر الصغيرة كتنس وبجاية وبسكرة. ولقضاة الجماعة في المدن عواصم البايليكات سلطة تعيين نواب القضاء في أوطان البايليكات، فأبو راس الناصر المعسكري يتحدث عن توليته قضاء غريس فيقول: "تقلدت قضاء تلك الجهة على يد شيخنا محمد بن مولاي علي قاضي أم عسكر"[1]، ويبدو أنه قد تولاها قبل فتح وهران، حين كانت معسكر عاصمة لبايات الغرب. ويبدو أن قضاة الجماعة يقترحون على الباي أو الباشا في دار السلطان من يولونه نيابة القضاء في الجهات، على أساس أنهم أدرى بمن هو أهل لمثل هذه الوظائف العلمية. إلا أنه لم يكن اختيار من تسند إليهم هذه الخطط العلمية بالضرورة من ذوي الكفاءات العلمية، الضالعين في الفقه؛ إذ كثيرا ما توارثها أفراد من عائلة واحدة في إطار سلالي فرضته العلائق الشخصية، والالتزام المالي. فهناك بعض الأسر حازت المناصب الشرعية من قضاء وفُتيا في أوطان بعينها، ونافسوا فيها كل راغب في توليها.

وقد توارثت عائلة أحمد بن يوسف الملياني خطة القضاء بمليانة والمدية لردح من الزمن، واحتكر التماتمة عائلة البوني القضاء بوطن عنابة منذ عهد جدهم محمد آساسي البوني(ق12هـ)، الذي كانت تربطه علاقات متينة بالباشا يوسف أبو الجمال، الذي عاصر ثورة ابن الصخري ببايليك الشرق[2]، ويصف هذه السلالة وحيازتها المنصب الشرعي ببلدة بونة صاحب كتاب "التعريف ببونة إفريقية" أحمد بن قاسم البوني، فيقول: "السادات الفقهاء النحارير النجباء الذين حازوا رئاسة بلد العناب... المتخلقون بالأخلاق المرضية، المتقلدون الخطط الشرعية الرضية"[3]، كما استحوذ أحفاد الولي سيدي أحمد بن يوسف على قضاء مليانة، وعموم أوطان التيطري.

يقدم هاذين المثالين(عائلة أحمد بن يوسف وسلالة التماتمة البونية) صورة حية عن إسناد المنصب لبعض العصب السلالية النافذة، التي يستغلها القياد والحكام لكسب ولاء العامة نظرا لمكانتها الروحية والاجتماعية في الجهة، فتزداد مكانتها باحتكارها للوظيف، ويقوى حبل اتصالها وولائها للسلطة، فتكون لها لا عليها.

[1]محمد أبو راس الناصري، مصدر سابق، ص22.

[2]أبو القاسم سعد الله، تجارب في الأدب والرحلة، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص45.

[3]أحمد بن قاسم البوني، مصدر سابق، ص67.

ويشتد ساعد السُّلطة كلما ازداد التنافس بين هذه البيوتات على حيازة المناصب الشرعية والمخزنية. وقد وصف الفكون الحفيد حالات التنافس تلك بقوله: "فكانت بينهم(البيوتات العالمة) فتنة عظيمة، وانحاز كل منهم إلى والٍ من الولاة يعتضد به على صاحبه، فكلما أقبلت دولة أحدهما أدبرت دولة الآخر"[1]، وفي ظل جور الحكام وتربص المتنافسين يقع الذين يتولون الخِطط في فخ التنافس الحاد على حيازة المنصب، أو الاحتفاظ به، حتى وصل الأمر ببعضهم حد الارتشاء بالمال، والتحيز في الأحكام لمصلحة من له سلطة التعيين، ومن له القدرة على التأثير في ذلك.

وإذا كنا نواجه صمت الوثائق بخصوص بيع منصب القضاء فإن مؤلفات العصر تتحدث عن ظاهرة الارتشاء، وتقديم المقابل المالي لنيل المناصب الشرعية في عواصم البايليكات، وفي الأوطان. فمثلما يتحدث الفكون عن الرشوة يذكر الرحالة الورتلاني ظلم قاضي بسكرة ومفتيها؛ إذ "لا يتولى إلا بإعطاء لهم، وارتشاء لديهم، وكذلك في غيرها من عمالة الجزائر"[2]، وقد يتعرض القضاة الممتنعين عن تقديم الرشاوى للقياد أو الحكم لصالحهم في المنازعات للعزل، وبعد ذلك يلحقهم من أذى القياد الكثير، بعلم البايات وإذنهم أم بغير إذن، مثلما حدث لقاضي بسكرة سيدي عبد القادر بن الحاج، الذي أورد الرحالة الناصري خبرا عن تشكيه له من ظلم الترك: "أخذوا منه ظلما ما يزيد على خمس وعشرين ألف ريال"[3].

وتشير مراسلات القضاة وشهادات أخرى إلى وقوع القضاة عرضة لضغوط مختلفة من حكام المدن وقياد الأوطان، ففي رسالة وصلت بيت المالجي بالجزائر في شهر ماي سنة 1828م، تضمنت شكوى قاضي البليدة من تصرفات حاكمها، بشأن بيعه متروك رجل توفي في تونس قدره 200ريال، تصرف فيها بغير وجه حق، ويقول الشاكي "خذيم الشرع بالبليدة"(القاضي) "من كريم فضلكم أن تكتموا علينا مخافة من مكره"[4].

وتؤكد وثيقة من وثائق دفتر المهام يعود تاريخها إلى سنة 981هـ شيوع تجرأ القياد على القضاة، وهي رسالة من الآستانة، عبارة عن حكم إلى أمير أمراء جزائر غرب، وإلى قاضي لواء تنس، جاء فيها أمر

---

[1]عبد الكريم الفكون ، مصدر سابق، ص79

[2]محمد بن الحسين الورتلاني، مصدر سابق، ص142.

[3]أبو محمد بن عبد السلام الناصري، الرحلة الناصرية الكبرى، ج1، ص221.

[4]المنور مروش، مرجع سابق، ج1، ص270.

بضرورة النظر في أصحاب الدعاوي التي رفعت ضد قائد اللواء المذكور، والتفتيش على جميع الدعاوى التي لم يفصل فيها بعد[1]، وإثبات الحقوق وإعادتها إلى أصحابها.

إن ضغط كبار الدولة على القضاة في الأوطان لم تصمت عليه حتى الوثائق الرسمية، فقد تضمنت إحدى وثائق المحاكم الشرعية(1746م) دعوى استئناف رفعت إلى المجلس العلمي بالجزائر حول حكم قضائي أصدره قاضي مليانة، يقضي بإبطال حبس على مجموعة من المنتفعين. ولما أستدعي القاضي إلى المجلس العلمي اعترف أنه لم يراع القواعد الشرعية بإصداره هذا الحكم، وإنما خضع لضغط القايد وآغا النوبة، خوفا على حياته وعلى أملاكه. وقضى المجلس العلمي بصحة الحبس وإعادته للمحبوس عليهم[2].

على أن ظاهرة الارتشاء، وميل القضاة لمصلحة الموظفين الكبار على حساب حقوق الرعية لم تكن عامة، كما لم تكن ظاهرة التأثير على أحكام القضاء غالبة ودائمة، نظرا لوجود آليات تغيير تطرأ على القضاة، وبعض من الحرية القضائية التي تتحطم عليها شوكة رجال السُّلطة[3]، الذين كان بعضهم يستغلون مناصبهم ويسلطون المظالم على أفراد الرعية، بقضاء مصالح بعضهم على حساب مصالح البعض الآخر[4].

لقد قام الباحث مصطفى بن حموش بإنجاز دراسة حول المدينة والسُّلطة في الإسلام، متخذا من مدينة الجزائر خلال العهد العثماني انموذجا، خلص فيها إلى أن صورة القضاء لم تكن سوداوية بالمطلق كما يصف الرحالة الأوروبيون. فالباحث اعتمد على وثائق المحاكم الشرعية واستدل منها بـ 13 عقدا تخص محاولات موظفين كبار التراجع عن أملاك حبسوها فتعرضوا للمقاضاة من قبل وكلاء الأحباس، وحكم القضاة بنفاذ العقود[5].

---

[1] الأرشيف الوطني الجزائري، رسائل دفتر المهام الهمايوني06، و218.(مؤرخة في 981هـ)

[2] المنور مروش، مرجع سابق، ج1، ص270.

[3] يتحدث الأب دان عن أحد القضاة أرسل من القسطنطنية في سنة 1617م بلقب آغا، مبديا إعجابه بعدله وجرأته، وأنه أمر الشواش بجلد أحد الضباط أعضاء ديوان الجند في جرم اقترفه، وهو ما اعتبر إهانة لكل الانكشارية، ولولا خشيتهم من علاقته بالباشا والسراي في الآستانة لقاموا بخنقه، فاكتفوا بطرده من مدينة الجزائر. أنظر:

P. Dan, op. cit, p320.

[4] إبراهيم خليفة حماش، الأسرة في الجزائر خلال العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف فاطمة الزهراء قشي، جامعة منتوري– قسنطينة، 2006م، ص698.

[5] مصطفى بن حموش، المدينة والسُّلطة في الإسلام، ص97.

ونحن لا نفند خلاصة الباحث، ولكن يجب أن نأخذ في الحسبان أن خصم الموظفين المتراجعين عن أحباسهم هو وكيل الأحباس، وخلفه أمين بيت المال، الذي يعد أحد الأربعة الكبار في جهاز حكم الإيالة. كما أن قضاة الأوطان هم أقل جاه وأضعف موقف من قضاة الجماعة؛ حيث لا إجراءات في الفضاءات البعيدة تقلل من ظاهرة الرشوة بين القضاة، مثلما حدث في مدينة الجزائر عندما تم تفعيل تقليد منع خروج القاضي من بيته إلا بإذن الداي، حتى لا يتلق رشاوي، ومنع من مقابلة المتخاصمين خارج دار القاضي.[1] كما عمل بعض البايات على تغيير وطن عمل القضاة كل سنة أو سنتين حتى لا يتخذ الأصحاب والإخوان فلا يغتر[2]. وقد يصل الحد بالقضاة إلى التفريط للقياد طواعية في بعض مهامهم عند عجزهم عن ردع المخالفين، أو عند اصطدامهم بسطوة أحد المتخاصمين، ومكانته لدى السلطات العليا.

ويبدو أن نيل المنصب مقابل الرشوة أو ما يسمى بحقوق التعيين قد فتح المجال أمام من لا باع لهم في العلم والأحكام، ولا أخلاق لهم ليلجوا باب ولاية القضاء[3]. ويصف الزياني صاحب "الترجمانة" خبرا عن قاضي المواريث بتلمسان في زمن حكم الباي محمد الكبير، دون أن يذكر اسمه، فيصفه فيقول عنه بأنه كان "يميل كبرا ... لا يسلم ويبخل بالجواب على المتكلم ... يرى أنه من الطبقة العليا، ... وأنه كان من محلي الخبائث"[4]، وهجاه بقصيدة شاعت بين الناس واستحسنوها.

---

[1] وليام شالر، مصدر سابق، ص 48 و49.

[2] وهي عادة عمل بها الموحدون قديمًا بتونس أنهم لا يولون القضاء أكثر من عامين، عملا بما أوصي به عمر بن الخطاب – رضي الله عنه– حين كتب عهده أنه لا يولي عاملا أكثر من عامين. وأيضًا فإنهم يرون أن القاضي إذا طالت مدة قضائه "اتخذ الأصحاب والإخوان، وإذا كان بمنطقة العزل لا يغتر، وأيضًا فإن الحال إذا كان هكذا ظهرت مخائل المعرفة بين الأقران وكثر فيهم القضاة بتدريبهم على الوقائع في ما بقي الحال محفوظًا بخلاف ما إذا أستبد الواحد بعمل فإنه لا يقع فيه متناصف ولا يحصل لمن يلي بعده النفوذ بوظيفة ما قدم إليه إلا بعد حين، وتنطمس قلوب الطلبة ليأسهم من الولاية إلا بعد مشقة". أنظر: محمد بن إبراهيم الزركشي، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تحقيق محمد ماضور، ط2، المكتبة العتيقة، تونس، 1989م، ص44.

[3] إن ظاهرة الارتشاء –أو بالأحرى– البحث ع الكسب عبر المغامرة في وجق الإيالة لم يكن حكرا على الجندية، فحتى القضاء لم يأمن من هذه الآفة؛ إذ نجد قضاة الحنفية الوافدين إلى الإيالة بتعيين من المفتي العام بالآستانة لا يأتون إلا لجمع الأموال، وقد يدفعون الأموال والرشاوي من أجل ذلك، أنظر:

T. Shaw, op.cit, p166.

[4] أبو القاسم الزياني، مصدر سابق، ص142.

ولم يكن جور القضاة وظلمهم خافٍ على الناس في ذلك الزمان؛ إذ يشتكي كثير من العلماء، بمن فيهم المقربين من السُّلطة من تلك الظاهرة، فالبوني المذكور آنفا يستحضر قول عالم مصر السيوطي عند حديثه عن القضاة: "قد بلينا بعصرنا بقضاة، يظلمون الأنام ظلما أعمى، يأكلون التراث أكلا لما، ويحبون المال حبا جما". ويستند إلى آخر في قوله: "قضاة الجور قد ضلوا، ولاحت إشارتهم، وباعوا الدين بالدنيا، فما ربحت تجارتهم"[1].

5_ ثروات القضاة:

ما يثير الملاحظة بخصوص أواخر الفترة العثمانية هو تنامي ثروات القضاة وتبوئهم المكانة الاجتماعية المعتبرة والوضع الاقتصادي المريح. رغم أن المتعارف عليه هو عدم تعاظم ثروات أرباب القلم، ومتولوا الخطط العلمية والشرعية. فماعدا من تولوا هذه الخطط من العلماء المشهورين بورعهم وانشغالهم بعلم يصيبيونه؛ فإن أغلب قضاة العصر عظمت ثروتهم النقدية والعقارية، فتجد لهم أملاكا من أراضي وبساتين وضياع ودور في الحواضر، يشار لها بالبنان لسعة مساحتها، أو لخصبها، مثل "ولجة القاضي" بقسنطينة على الطريق إلى ميلة[2].

ونجد ضمن أعشار الأوطان ذكرا للقضاة بأملاك تعد بالزويجة والزويجتين فأكثر، لم يؤشر على دفع محصولها. ففي مليانة يحتل قضاتها في الفترة الأخيرة من العهد العثماني مكانة مميزة ضمن قائمة الملاكين وأصحاب الثروات الكبرى فيها. وتدلنا وثائق الحبوس على كثير من الحالات التي نجد فيها قضاة يحبسون أوقافا مهمة؛ إذ نجد ابنة قاضي تلمسان في مطلع القرن 19م تحبس حانوتا بالبليدة لصالح الوقف الأهلي بها، وما يثير انتباهنا أن نص التحبيس وُقِّع من قِبل والدها والقاضي الموثق بالبليدة[3].

وللموضوعية العلمية، فإن لبعض القضاة الذين ينتمون إلى بيوت علم وراثية مصادر دخل أخرى، تتمثل في ممتلكات ورثوها أبا عن جد، تدخل في تكوين ثرواتهم، فضلا عن رواتبهم وأجورهم، وما يحصلون عليه من علاوات وعوائد الممارسات اليومية لمهنتهم، خاصة منها تلك المتعلقة بالتوثيق وقسمة التركات وعقد

---

[1] أحمد بن قاسم البوني، التعريف ببونة إفريقية بلد سيدي أبي مروان الشريف، تقديم وتعليق سعيد دحماني، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2001م، ص103.

[2] هي سهل صغير على الضفة الشمالية لوادي الرمال على مقربة من قرية عين الكرمة. سميت ولجة القاضي لامتلاكها من قبل أحد قضاة أوائل العهد العثماني.

[3] الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات المحاكم الشرعية، ع112، و68.(مؤرخة في 1215هـ-1801م).

البيوع. مثلما تدل عليه مراسلة من قاضي وطن بني سليمان بخصوص إجراءات بيع قطعة أرض؛ حيث حصل القاضي على عشر قيمة المبيع، 8بوجو من 83 بوجو[1].

المبحث الثاني: تسيير أملاك البايليك

استطاعت السُّلطة العثمانية في الجزائر أن توسع من أملاكها العقارية، وخصوصا منها الأراضي، وتشكلت تلك الأراضي من أصول مختلفة، فمنها ما عاد للدولة من التركات عند انقطاع عقب الورثة، ومنها الإقطاعات القديمة لأمراء السلط السابقة، ومنها أراضي العرش صادرتها السُّلطة لحاجتها إليها، أو عقابا لملاكها. ومنها ما صودر لعدم قدرة ملاكها على دفع ضرائبها، أو تلك التي صودرت بعد عزل ملاكها كبار الموظفين من مناصب كانوا يتبوؤونها[2]. فقد أشار ويليام شالر إلى وجود "سجل عقاري دقيق يشمل جميع أراضي المملكة الخاضعة مباشرة للحكومة"، كما نوه بأهمية المصادرات والحجز، الذي يقع يوميا وبطريقة تعسفية، في الازدياد المستمر لرقعة أملاك السُّلطة العقارية[3]. وتتوزع تلك الملكيات العمومية في أغلب أوطان الإيالة، على أحواز القرى، وفي الأحواش، وفحوص المدن الصغيرة، وفي عمق الفضاءات الريفية من بلاد الرعية.

وقد أقطعت السُّلطة جزءا كبيرا من تلك الأراضي للقبائل المخزنية، تستفيد من ريوعها مقابل خدماتها العسكرية، ويبقى الأصل ملكا للدولة. ويدخل ضمن هذا النوع تلك الأراضي التي تمنح لكبار الموظفين والأعيان على شكل إقطاع نظير خدماتهم؛ حيث حظيت هذه القبائل بمكانة خاصة تستجيب لمستلزمات التعاقد مع السُّلطة. وحصلت على قائمة امتيازات تكونت من حق استغلال أملاك البايليك، والإعفاءات الجبائية.[4] وهناك قسم يعرف بأراضي العزل، يمنح لقبائل الرعية تستغله مقابل دفع حقوق كراء معلومة، ومساهمات عينية لفائدة السُّلطة. وعادة ما يستغل هذا النوع في الممارسات الرعوية لقطعان البايليك. وقسم يعرف بأراضي البايليك يستغله أعوان السُّلطة بصفة مباشرة[5]. ورغم سعة وتنوع هذه الأملاك فإن سلطة

[1] المنور مروش، مرجع سابق، ج1، ص269.

[2] ناصرالدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، ص211.

[3] وليام شالر، مصدر سابق، ص50.

[4] مبروك الباهي، مرجع سابق، ص337.

[5] مرجع نفسه، ص212.

الإيالة قد لجأت إلى استغلالها لتحقيق محاصيل زراعية منها، بفضل استغلال المكون البشري لبلاد الرعية. فما هي وسائل وطرائق السُّلطة في ذلك؟

1_نظام الخماسة:

شاع في المغارب منذ ما قبل الإسلام[1] نظام الخماسة، الذي يعد أحد أهم أنماط الاستغلال الزراعي المعروفة[2]، وهو –كما عرفه المؤرخ التونسي الهادي التيمومي– "عقد يربط بين ملاك كبير أو متوسط أو صغير ليست له القدرة على فلح أرضه، وأسرة فقيرة لا تملك إلا قوة عملها، اضطرتها الضائقة المعيشية الخانقة من جراء الدين المُلح، أو النفقات الطارئة أو الإملاق، إلى العمل لدى الغير مقابل خمس المحصول"، شريطة أن يوفر المالك الأرض والبذور(الزريعة) ووسائل العمل من دواب نقل ودرس وثيران حرث، وغيرها[3].

كان يتم الاتفاق بشكل عام على موسم فلاحي واحد، يبدأ مع خريف السنة وينتهي في مصيفها. أو بالأحرى، من بداية نزول الأمطار التي تسمح بمباشرة الحرث، إلى نهاية جمع المحصول وتخزينه، وتتوقف هذه المرحلة الأخيرة على تخزين محصول التبن. وكثيرا ما يستمر عقد الخماسة لسنوات، وقد يتحرر الخماس تبعا لتعاقب سنتين أو ثلاث من الحصاد الجيد والاقتصاد الدائم، أو الحرمان الذي يفرضه على نفسه[4].

---

[1]لسنا نعلم ما هي جذور هذا النظام، فحسب نصوص الكتاب المقدس فإن يوسف عليه السلام لما اشترى لفرعون كل أرض مصر من شعبها نظير الحنطة التي يمنحها إياهم، منح الشعب البدار ليزرعوا، وكانوا يقدمون في مواسم الحصاد خمس المحصول لخزائن الفرعون، ويحتفظون بأربعة أخماس، ويبدو أن هذه الممارسة قد تغيرت بمرور الزمن لتؤول إلى عكسها. أنظر: **الكتاب المقدس العهد القديم، سفر التكوين، الإصحاح 47.**

[2]إذا كانت وضعية نظام الخماسة في إيالة تونس وفي المغرب الأقصى في متناول مؤرخ اليوم، لوفرة مصادر الخبر عنها، من نوازل ووثائق إدارية، كمراسيل القياد ودفاتر العدول، فإنها في الجزائر خلال الفترة نفسها، مسكوت عنها في المصادر، لندرة الوثائق التي تدون وقائع الريف الاقتصادية، وربما لجريان العادة في التعاقد الشفوي بين الملاك والفلاحين الخماسة، وهي سمة العصر في ضعف ثقافة التدوين؛ إذ يصعب الإحاطة بظاهرة الخماسة حيث لا يتوفر المؤرخ على معلومات كثيرة بهذا الشأن. أنظر: الطيب شنتوف، دراسات في تاريخ الجزائر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ترجمة أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012م، ص204.

[3]الهادي التيمومي، مهنة الخماسة في تونس بين التشريع والواقع(1861–1875)، في: المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، منشورات المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، قرطاج، تونس، 1999م، ص90.

[4]الطيب شنتوف، مرجع سابق، ص205.

لقد وجد القياد وأعوان السُّلطة، وحتى الملاك من الأعيان وكبار موظفي الدولة، في الخماسة طريقة استغلال ناجعة لأراضيهم التي لا يقدرون بأي حال على فلاحتها بأنفسهم. وهي طريقة توفر لهم فرصة التكيف مع التغيرات الجوية الطارئة، وفلاحة كل أملاكهم بفضل التعاقد مع خماسين متعددين، بحيث لا تسند في العادة لكل خماس أكثر من "جابدة أو زويجة" من الأرض، حتى يستطيع فلاحتها في ظروف مواتية. ويخضع الخماسين العاملين لدى البايليك لسلطة موظفيه من القياد، يحمونهم من التجاوزات في حقهم من طرف العامة، ولكنهم يجبرونهم على القيام بكل الأشغال الملحقة بالحوش أو المزرعة، تضاف إلى أعمالهم المتعارف عليها في عقود التخميس، من حرث واقتلاع الأعشاب الضارة(النقا) والتكفل بالسوائم المستغلة في النشاط، ويسهرون على حراسة الحقول من الطيور نهارا والخنازير ليلا، ثم الحصاد ونقل الأكوام إلى البيادر، فالدرس والتصفية، وتخزين الغلة وتبنها[1]. بعد أن يقتطع البايليك مقابل التسبيقة أو الصرمية التي حصل عليها الخماس نقدا أو عينا لتغطية تكاليف عيشه وأسرته. والصرمية هي الدين الذي يجبر الفلاح على الالتزام بالعقد، حتى وإن تجاوز الملاكون شروط العرف أو العقد[2].

وقد تكرر هذا النظام ضمن ممارسات القياد في تسيير أملاك البايليك؛ حيث يستغلونه أيضا في ضمان ولاء بعض الأسر، والاستفادة منها في مراقبة حركة العامة، في مقابل حصوله على بعض التخفيف الضريبي. وقد أولت كل نصوص عهد أمان الاهتمام بالخماسة وما يستوجب عليهم من مطالب جبائية: "فالخماس الغريب من ماله خمسة صغار (دراهم)، إن عجز عن ذلك يدفع كل سنة أربعة زيانية في كل سنة، ولا ينقص عن ذلك"[3]. وفصلت إحدى وثائق عهد أمان لمحِلة البايليك الغربي في ذلك: "والخماس الذي هو من العزارة إذا كان فقيرا ولم يملك خمسة بقرات يدفع خمسة زياني في العام مع العفو عنه في أداء الغرامة، والذي هو في ملكه خمس بقرات يعطي الغرامة مثل ساير الرعية"[4].

2_التويزة أم التسخير:

إذا كانت أراضي العزل والعزباوات تسير من قبل موظفين يعرفون بقياد العزل أو العزيب، أو قايد الجبري أو قايد الحكور، فإن أراضي البايليك قد بقيت تحت الإشراف المباشر لقياد الأوطان، يستغلونها لمصلحة

---

[1]ناصرالدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، ص318.

[2]G. Restenwald, Le contrat de Khammasat dans l'Afrique du nord. Contribution à l'étude de législations Algérienne et Tunisienne, Redonne, Paris, 1912, p29.

[3]توفيق دحماني، دراسة في عهد الأمان، ص58.

[4]مصدر نفسه، ص91 و92.

الخزينة، بواسطة وسائل شتى، مباشرة عن طريق أعمال السخرة والتويزة، وغير مباشرة عن طريق نظام الخماسة. فالأراضي الخصبة التي تدر محاصيل جيدة ووفيرة تتم فلاحتها من قبل أعوان السُّلطة المركزية من القياد، وخاصة في الأحواز الآمنة وفي أوطان دار السلطان؛ إذ تستغل المقدرات البشرية للوطن في تحقيق ذلك، بواسطة نظامي التسخير والتويزة.

ويجب أن نفرق بين التويزة كنمط استغلال بسمته التطوعية الإرادية، المدفوعة بالروح التضامنية، والرغبة الجمعية في الاستفادة من مكونات المجموعة البشرية، في ظروف تمتد من مستوى الإنتاج إلى مستوى الاحتفال؛ حيث تسمو الممارسة بطقوسها المختلفة، لتعبر عن رموز التلاقي والتلاحم وإبراز المهارة، وتجديد التعاقد بين أفراد الجماعة. وبين التويزة بصورتها التسخيرية، حين يفرض العمل على الأفراد والجماعات، ويعاقب المتخلفون عنه[1]، وهو ما ينطبق على ما نحن بصدد تشريحه[2]. فاستغلال الجماعات والأفراد في فلاحة أرض البايليك إنما يكون بأوامر القياد، ودائما ما تصاحب هذه العمليات تهديدات أعوان السُّلطة للمتخلفين عن المشاركة[3]. وفي هذه الحالة تكون الاستجابة مكرهة، لا تحتفظ بصفة التطوعية أو التآزر والتضامن، ومهما بدا من طواعية الأفراد والجماعات، فإن ذلك مدفوعا بالذهنية الزبائنية السائدة في المجتمعات التقليدية[4]؛ حيث يستغلها علية القوم لتصريف نشاطاتهم الفلاحية الموسمية المكثفة، مقابل تقديمهم المكرمات والصدقات للتُّوَّازة، وقد تكون الوجبة المقدمة دافعا كافيا لمساهمة المعوزين ودوي الفاقة في هذه المواعيد تحت عناوين التعاون والتضامن. وبالتالي سيكون أول المستفيدين من هذه الذهنية هم أولي الحظوة من العناصر التركية والكرغلية، وأعيان السُّلطة وأعوانها[5]. وقد يكون الدافع إلى المشاركة والمساهمة من قبل

---

[1] محمد شرقي، مرجع سابق، ص87.

[2] يميز المنور مروش أيضا بين السخرة كتسلط تعسفي، وبين التويزة كمظهر من أقدم تقاليد التآزر والتضامن الجماعي، سواء في صورة تبادل خدمات متكافئة، أو كمساعدة بلا مقابل في شكل عمل جماعي مجاني لفائدة المعوزين. أنظر: المنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، ج1، ص372.

[3] R. Gallissot, «**Le Maghreb précolonial; Mode de production Archaïque ou mode de production féodel ?**», In: La Pensée,N° 142, Paris, Déc. 1968, p88.

[4] تصاعدت حدة الزبائنية في المجتمع الجزائري، بفعل اللامركزية الاجتماعية؛ حيث يسود اللاّعدل في توزيع الريوع والمنافع، مما يستدعى الحاجة إلى تدخل أصحاب الحظوة والجاه للمساعدة والدعم، ويستغل الوجهاء زبائنهم في تصريف أعمالهم وأنشطتهم الاقتصادية.

[5] عبد السلام فيلالي، الجزائر الدولة والمجتمع ، ط1، دار الوسام العربي، الجزائر، 2013م، ص90.

الأفراد والجماعات في مثل هذه الأعمال، هو الرغبة في التقرب من رجال الحكم، أو قد يدفع الشيوخ برعيتهم إرضاء للقايد في إطار التنافس على المَشيَخة.

ففي الأوطان التي تتواجد بها ملكيات عقارية زراعية تعود للبايليك، أو لموظفين كبار داخل الجهاز الإداري أو العسكري الحاكم، وكانت تمتد على مساحات شاسعة حول المراكز الحضرية، والأحواش والبروج، ولم يكن في مقدور السُلطة أو ملاكيها تسييرها، دون اللجوء إلى مساعدة أعوان السُلطة من القياد والشيوخ، يلجؤون فيها إلى تسخير الجماعات الإثنية المقيمة على مقربة من هذه الملكيات، في شكل أعمال إجبارية تسخيرية بالنسبة للملكيات العمومية، وأنشطة تطوعية محفوفة بالزبائنية بالنسبة لملكيات أعيان السُلطة[1]. وعادة ما تدوم الأعمال أيام متتالية، يتولى خلالها القياد مراقبة النشاط، وتوزيع المهام، وتوفير متطلبات العملية من بدور. ويوفر القايد، أحيانا، غداء المتطوعين؛ حيث وردت في سجلات بيت المال حسابات تخص نفقات غداء الحصادين المستخدمين في التويزة[2]. وحتى وسائل العمل من ثيران ومحاريث يجلبها المسخرون. وبنفس النظام تتم عملية تنقية المحاصيل من الأعشاب الضارة، ثم حصاد الغلة في موسم الصيف[3] وتجميعها ونقلها إلى البيادر ثم درسها[4]. ويلجأ القياد، في الغالب، إلى الاستنجاد بقبائل الرعية التي أسندت إليها بعض أراضي البايليك المعروفة باسم "العزل" لتقديم مساهمات أخرى نظير استفادتها؛ إذ تلتزم هذه المجموعات بالمشاركة في الأنشطة الزراعية للبايليك على أراضيه، في إطار نظام التسخير أو التويزة[5]. وكثيرا ما يتعرض الممتنعون عن ذلك إلى التخطية في أحسن الأحوال، أو التحرش والتغريم لأتفه الأسباب، أو تحريض جماعات مجاورة عليها.

ولم تكن التويزة أو التسخير الجماعي والفردي هما الحلين الوحيدين لاستغلال أراضي البايليك، ولكنهما كانا الأصلح لأعوان السُلطة تخفيضا لسعر كلفة المحصول[6]، لأنهم كثيرا ما يلجؤون إلى تأجير أيدي عاملة

---

[1]محمد الطيبي، الجزائر عشية الغزو الاحتلالي، دراسة في الذهنيات والبنيات والمآلات، ط2، دار ابن النديم، الجزائر، 2010م، ص110.

[2]المنور مروش، مرجع سابق، ج1، ص372.

[3]ناصرالدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، ص229.

[4]L. Ch Féraud, Notice sur les ouled, p215.

[5]مرجع نفسه، ص212.

[6]أورد المنور مروش من خلال سجلات البايليك مثالا عن الأجور والعوايد التي تدفع في وطن الشفة لبعض القائمين على تثقيف أراضي البايليك، فذكر الكاتب المكلف بحسابات الحوش بـ 4 أحمال جمل قمحا وشعيرا، ومعلم المحاريث ومسئول

خاصة في موسم الحصاد لتسريع وتيرة العمل، وتخزين الغلة خوفا من التقلبات الجوية، وتجنبا للجوائح المختلفة، وهجومات الطيور والخنازير البرية، وتعديات الرعاة. فيقوم القياد باستئجار "الحصادة" الذين يدعون في بعض جهات الإيالة باسم "**اليجَّارة**" أي الأجراء، والذين يأتون على شكل فرق من المناطق الجبلية أو من الجنوب الصحراوي، مجهزين فقط بمناجل يدوية. وقد احتوت دفاتر البايليك قيم كلفة الحصاد سنوات 1766-1776م، تضمنت أجور الحصادين، أجور الدراسة، خبز وجواز الحصادة...إلخ[1].

لقد نجح القياد إلى حد بعيد في فلاحة أملاك البايليك بواسطة هذه النُّظُم، فحققوا عوائد عينية مهمة تضاف للموارد الجبائية، من خلال تخفيض قيمة الكلفة على محصول أرض البايليك، وتكييف أعمال البدر بما يتناسب والأحوال الجوية السائدة؛ حيث ساعدت وفرة الأيدي العاملة في تسريع النشاط سواء في مواسم البدر والغراسة، أو في مواسم الحصاد. وهو ما لم يكن في مقدور القياد تحقيقه أمام سعة أملاك البايليك، وكثرة مطالب البايات من أجل تدعيم رحلات الدنوش الصغرى والكبرى.

كما يشرف قياد الأوطان على أعمال نقل عوائد العشور، ومجابي القمح والشعير والحبوب عامة، على الجمال[2] والبغال والحمير، من الأوطان إلى مخازن البايليك، أين يتسلمها خواجات مخازن الزرع؛ إذ يراقب أعوان القايد مهام اكتراء دواب النقل التي يدفع أجورها هؤلاء الخوجات[3].

المبحث الثالث: مهام الإمداد والإسناد

يمكن تلخيص مهمة القياد في الأوطان في تمتين ارتباط الهيكل المحلي بالسُّلطة المركزية، وبالتالي تجهيز المقدرات البشرية والاقتصادية المحلية، لتكون في خدمة السُّلطة وأجهزتها أثناء ممارسة أعمالها. أو

الخماسة بمثله، كما حصل النجار صانع المحاريث على 8صاع، وراعي الأبقار على 18 صاع، وراعي الجمال على 6 صاع، وراعي العجول على 8 صاع. أنظر: المنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، ج1، ص371.

[1]مرجع نفسه، ص369.

[2]يحمل كل جمل عادة 06 صاع من القمح أو الشعير.

[3]خوجة مخزن الزرع هو بمثابة معتمد الإعاشة، يسير ويوزع الخبز على الفرق والحاميات العسكرية في دار السلطان، كما يوزع أعلاف السوائم. وتصل إلى مخازن البايليك من أوطان التيطري ودار السلطان مئات الحمولات سنويا من الحبوب، ففي سنة 1692 مثلا وصلت 1330 حمولة. ويقوم خوجة مخزن الزرع بدفع أتعاب أصحاب الجمال التي تقدر من 1.5 إلى 3.5 بطقة شيك عن كل حمولة جمل، حسب بعد الوطن. ففي سنة 1817م رفع حاج علي باشا من سعر نقل حمولات القمح إلى 05 بطقة شيك حسب بعد الوطن. أنظر:

A. Devoulx, tachrifat, p64

بالأحرى السعي لإدماج مختلف مكونات المجال ضمن الهيكل السياسي والاقتصادي للإيالة، ودعم قوة سلطة المركز، بواسطة تعزيز أجهزة الحكم، والسهر على تحقيق تفوقها عدديا ولوجستيا على القوى المحلية. ويمكن التفصيل في مهام الإسناد فيما يلي:

1_ إمداد الحاميات العسكرية:

تبدأ مهام القياد في هذا الشأن من النوبة المرابطة في الوطن إن وجدت، فنصوص عهد أمان تشير إلى هذه المهمة بوضوح: "على أن خدمة الدار الكريمة (النوبة) هي كخدمة رجال الدين واجبة ومقدسة، لا يقصر القياد في خدمتها مطلقا، ويجب على القياد أن يقدموا عرابين المودة عندما يدخلونها(العوايد)" و"لزمة الدار الكريمة وخدمته كخدمة الدراوشة من غير تقصير من القياد في خدمتها، ولا يجوز التقصير"[1]. ولم يكن القياد يقصرون في هذا الجانب، خوفا من تمرد الجند، أو تشكي أغا النوبة منهم لآغا العسكر وكبار الموظفين. ويحتفظ الأرشيف برسائل من آغوات النوبات للباشاوات والبايات، يشتكون فيها امتناع القياد عن تدعيم صفراتهم، وحتى التأخر في ذلك.

يدفع القياد لنوبات العسكر في الأوطان التي يديرونها، ما يكفي لسد حاجة عسكرها من الغداء. كما يطالبون بتوفير لوازم الفراش والأواني الفخارية اللازمة، كالقدور وغيرها. وتسجل سلع الإعاشة المقدمة في نسختين، يمضي عليهما كل من القايد وأغا النوبة، ويحصل كل طرف على نسخة[2]. وهو ما يوحي بغياب الثقة بين القياد وقادة الجند، من جراء الشكوى المستمرة، والطلب المتزايد على بضائع الإعاشة. وبالنسبة للبضائع غير المتوفرة في الوطن، يرسل بولوكباشي النوبة إلى الحاضرة القريبة أو إلى مقر البايليك أو مدينة الجزائر بخصوص دار السلطان، من أجل جلب المؤن من البرغل والبسكويت. فهناك في الحواضر لا تتوقف المطالب المحزنية المفروضة على الطوائف الحرفية على مجرد دفع الضرائب نقدا عن طريق أمنائها، فرجال الحرف مطالبون بتموين مؤسسات السُلطة وموظفيها الكبار بالمتطلبات الإعاشية. فالباي، وآغا العسكر، وخوجة الخيل، وكذلك عسكر النوبة، كلهم يحصلون على احتياجاتهم عادة من التجار وأهل الحرف.

---

[1]توفيق دحماني، دراسة في عهد الأمان، ص64.

[2]A. Devoulx, tachrifat, p64.

فالطحانين يتولون طحن حبوب البايليك، ويتولى الكواشة تحضير وطهي بسكويت النوبة، وأمين الخبازين مسؤول عن استمرارية توفيره أمام قايد الدار أو شيخ البلد[1]. ويحمل القمح المستعمل في صناعة هاتين المادتين في أفران المدينة من وطن النوبة، وعلى القايد أن يكتري حصانا أو اثنين، يدفع أجرة كرائهما لأجل ذلك، ويقدر سعر كراء حصان من أوطان دار السلطان إلى مدينة الجزائر بـ7 ريالات[2]. ويوفر أمين التجار بضائع أخرى، ويوفر الحدادين ما تحتاجه المحِلة ونوبات العسكر من أسلحة ووسائل. فمثلا عند قدوم نوبة جديدة إلى عنابة أو تلمسان أو بسكرة، يلزم القياد حرفييها بتوفير احتياجاتها، فالدباغين في بسكرة مطالبين بتوفير أفرشة نوبة برجها من أصواف وجلود[3]. كما يتولى قايد بسكرة مهمة توفير احتياجات النوبة الغذائية، المتكونة من أربعين جنديا.

ويجبر الأهالي على تدعيم صفرة واحدة من الصفرات الأربع المكونة للنوبة. كما يوفر يوميا لكل صفرة في النوبة حمولة حطب، ويوفر حمولة إضافية يوم الأربعاء، وهو اليوم الذي توزع فيه الإعاشة على الجند بعد تحضير البرغل، غداءهم الأساسي[4]. وقد راسل آغا نوبة بسكرة الحاج أحمد باي الشرق في ذي الحجة من عام 1243هـ، يطالب بتنفيذ قوانين تزويد النوبة بالحطب اللازم لإعداد طعام النوبة[5].

وقد شكل موضوع حطب النوبة قضية نقاش حتى بين البايات والباشوات، مثلما تنص عليه رسالة من الحاج أحمد باي إلى حسين باشا، تضمن حديثا عن الخلاف بين قايد بونة وآغا نوبتها بشأن الحطب المخصص للنوبة[6]. وليس الحطب وحده ما شكل مسألة خلاف بين القايد وآغا النوبة؛ إذ يبرر أغا نوبة بسكرة في مراسلة له إلى الداي حسين باشا الخلاف مع أحمد باي وعامله القايد على بسكرة، حول الحطب باحتجاج جند النوبة لعدم كفاية الحطب المخصص لكل صفرة منهم[7].

---

[1]M. Hoexter, «**Texation des corporations professionnelles d'Alger à l'époque Turque**», In: R.O.M.M, N°36, 1983. p19.

[2]A. Devoulx, tachrifat, p74.

[3]M. Hoexter, op.cit, p19.

[4]A. Devoulx, tachrifat, P68.

[5]المكتبة الوطنية الجزائرية، رسالة من آغا نوبة بسكرة إلى أحمد باي الشرق، مجموعة 30190، ورقة 270.

[6]مصدر نفسه، رسالة من أحمد باي إلى حسين باشا، المجموعة 1642، وثيقة 28.

[7]مصدر نفسه، رسالة من آغا نوبة بسكرة إلى حسين باشا، المجموعة 3091، وثيقة 301.

لقد حظيت مسألة حقوق نوبة العسكر في بسكرة باهتمام المصادر، فبالإضافة للمراسلات اهتم بها دفتر التشريفات الذي حفظ معلوماته لنا السيد دوفو، وبناء عليه نستطيع الاستفادة لتشريح المسألة. فعند مَقدَمِ حامية جديدة إلى بسكرة تبقى ثلاثة أيام في ضيافة أهل البلد، فيقدمون للعسكر الخبز والتمر في الصباح والكسكس في المساء، وطائفة الدباغين تقدم للآغا ثلاثة جلود وستة أرطال صوفا، وللكاهية زوج جلود وأربعة أرطال صوف، ولكل من بقية الضباط كالبلوكباشي والأوداباشية الأربعة والخوجة والشواش جلدا واحدا ورطلين من الصوف. وبمجرد وصولها على القايد أن يسلم لها 80 صاعا قمح لكي تصنع البرغل والبشماط، أي 20 صاعا لكل سفرة، ولكل واحدة من هذه الأخيرة 40 رطلا من السمن و21 ونصف من الزيت، و30 رطلا زيتونا. ويتسلم الجند من القائد 22 بطقة شيك في المولد النبوي. كما يقدم سكان البلدة من الأهالي بعض الهدايا النقدية للحامية عن طريق وكيل الحرج الذي يسلمها للخوجة لتوزيعها، فيحصل الآغا من سكان حي الباب الجديد على 4 ريالات، والكاهية من باب الفكه 3 ريالات، والبلوكباشي من باب افتاح على ريالين، ويدفع أهالي باب الخويخة لسفرة أخرى ريالين[1].

وهناك قضية أخرى كثيرا ما كانت مثار جدل بين نوبة الترك والرعية، لا تتعلق ببسكرة، فقد تحدث ابن مريم التلمساني عن تعدي عسكر الترك على ممتلكات الأهالي من التبن والأعلاف في جبل تلمسان، فكانوا "يأخذون العلف من الدوار، وتشاجروا مع أهل الدوار، وقام العرب يتقاتلون مع الترك"[2]. وفي هذا الخبر دلالة على اعتياد عسكر النوبة على توفير الأهالي لأعلاف سوائمهم. كما تحصل النوبة من القياد على لوازم الفراش، وأواني الطبخ كالقدور والجِرار والطنجرات الفخارية[3].

نصت وثائق "عهد أمان" صراحة على ضرورة إمداد المحِلة بالمؤن من قبل الأوطان المارة بها، ولمحت إلى كفالة القياد بذلك، كما في إحدى النصوص: "ومحِلة الشرق تتلقى في(وطن) عمراوة اللحم، والزبدة وكل أرزاق البولكباشي، أما محِلة الغرب فتستلم في مليانة كذلك اللحم، والزبدة، وكل أرزاق البولكباشي"[4]. و"محِلة

---

[1] أنظر ترجمة أحمد توفيق المدني لباب نظامات تتعلق بحامية بسكرة من تشريفات السيد دوفو في: أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا، ص154 و155. وقد قارنا وصوبنا ذلك بالأصل في:

Ibid, pp 68-70.

[2] ابن مريم التلمساني، مصدر سابق، ص290.

[3] Ibid, p68.

[4] توفيق دحماني، دراسة في نصوص عهد أمان، ص50.

الباي مؤونتها على رعيته"[1]. وفي عهد أمان محِلة الشرق: "محِلة الباي مؤونة عسكرها على رعاياه هم الذين يقدمونها إليهم، وإن لم يقدمونها(كذا) رعاية الباي بسبب العجز يبعث لهم الحانبة(القايد) ويدفعونها جبرا عليهم"[2].

يولي الأتراك العثمانيون ككل المسلمين للعيدين الصغير والكبير عناية خاصة، ولهذا يطالب القياد بتحضير أجواء احتفالية للجند في نوباتهم، فتوفر لهم وجبات خاصة؛ إذ تذبح لهم الكباش والدواجن، وتحضر لهم الحلوى والفواكه، مثلما تمنح لهم هدايا نقدية، لكل حسب رتبته ووظيفته. ففي أواخر العهد العثماني، كان قياد أوطان دار السلطان يوفرون لبرج تمنفوست الذي ترابط فيه حامية عسكرية، يبلغ تعدادها 200 جندي، أثمان كباش تتراوح بين30 و20 ريال لكل وطن من الأوطان التالية: بني خليل، موزاية، بني موسى، الخشنة، بني خليفة، بني جعاد[3]. ولا يقدم القياد المؤن للنوبات فقط، ولكن تحصل المحِلة، إذا ما استقرت في أحد الأوطان، على ما يستوجب من المؤونة. فعندما تصل محِلة باي التيطري أو باي الغرب أو آغا العرب إلى مليانة تمكث ثلاث أيام، تقدم لها قبائل الرعية المحيطة ما يكفيها من معاش، تحت إشراف شيوخها، وبمراقبة من قايد مليانة[4]. وتضمنت رسالة وجهها قائد وطن بني موسى الحاج خليل إلى الداي حسين، يخبره فيها بأن المحِلة الموجهة إلى بايليك الشرق قد استقرت بعين الربط، وتلقت المؤن المفروضة على أهالي بني موسى، من كباش وسمن وشعير[5].

إن إمداد المحِلة بالمؤن هو عبءٌ إضافي تتحمله الفضاءات الريفية والحواضر الصغرى، وكثيرا ما عبر الأهالي عن رفضهم أداء مثل هذه النفقات التي تثقل كاهلهم، وبلغت درجة الرفض والإحساس بالجور من جراء هذه المطالب، أن أصبحت هما من الهموم التي كررتها المرويات الشعبية، واحتلت مكانة مهمة ضمن السرد الشعبي الذي يمجد شخوص الجينيالوجيا المحلية. فقصة سيدي بوزيد في منطقة تاقنسة في التيطري تكشف عن حضور مثل هذه المرويات في الأسطورة الشعبية لتمجيد الأبطال المحليين. فالولي الصالح سيدي

---

[1] توفيق دحماني، مصدر نفسه، ص56.

[2] مصدر نفسه، ص61.

[3] Ibid, p53.

[4] توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، ص 223.

[5] المكتبة الوطنية الجزائرية، "رسالة الحاج خليل قائد وطن بني موسى إلى الداي حسين"، المجموعة 3206، م03، الوثيقة 49،(مؤرخة في 1240 هـ).

بوزيد تلميذ سيدي بولعويدات رفض إعطاء الجيش التركي المؤونة، وعندما أرادوا أخذها بالقوة ردم الجيش تحت جسور تاقنسة، وتزعم الأسطورة أن المكان المزعوم توجد تحته أسلحة ورمم جثامين الجند[1].

ومقابل الخدمات التي يقدمها القياد للجهاز العسكري، تتولى النوبة المعسكرة في الوطن إخماد التمردات ضد القياد، ودعمهم في مواسم اقتطاع الضرائب، وأثناء تأديب العصاة. وقد تتطلب حالات عجز هذه النوبات إرسال المزيد من الجند تحت قيادة أحد الآغوات لمعاضدة القايد. فمثلا توزع محِلة باي الغرب، التي يقودها خليفة الشرق على شرق البايليك، والمتكونة من 1800 رجل، كما يلي: يعطى لقائد جندل 10 خيام و50 فرسًا لجباية ضرائبه، إضافة إلى مخزنه المتكون من حضر مليانة وكراغلتها، وفرسان بني احمد، وأولاد ساري عبيد عين الدفلى. ويعطى لقائد فليتة 10خيام و50 فرسًا، إضافة إلى مخزنه المتكون أساسًا من قربوسة لجباية ضرائبه. ويبقى مع الخليفة 60 خيمة يرسل منها 30 إلى الباي بقيادة آغا المحِلة، ويترك لنفسه 30 الباقية مع100 فرس من مهور باشا، لجباية ضرائب إقليمه[2].

وربما يسير الباي أو الباشا بنفسه على رأس حملة لتنصيب قايد جديد، مثلما فعل الداي محمد بن عثمان باشا عندما سار على رأس سبع فرق عسكرية، لأجل تثبيت قايد جديد على وطن ساباو خلفا للقايد الحاج محمد المقتول من طرف متمردي العمالة في أواخر سنة 1767م[3]. ومثله فعل الداي أحمد باشا عندما ثارت قبيلة بني خلفون وطردت حامية برج بوغني سنة 1810م[4].

2_إسناد فرق الجيش(المحِلة):

لم يكن مبدأ قبول مشاركة القوى المحلية للسلطة في تسيير وإدارة الأرياف والبوادي ينطبق على العشائر المخزنية فقط، بل ينسحب ذلك على مجمل المكون البشري في الفضاء الريفي، ما وصلت إليه يد السُّلطة، سواء سيطرت على مجاله(بلاد الرعية)، أو تعاقدت معه على الحلف والولاء(القبائل المتحالفة)، أو ألزمته الخضوع بواسطة الآلة العسكرية المرعبة التي تمثلها المحلات الموسمية والطارئة(الفضاءات الممتنعة).

[1]تتحدث الأسطورة عن خوارق سيدي بوزيد منها تحول مسجد بناه إلى شكل كعبة، وأنه أخذ هيئة أسد بعد عودته للحياة، أنظر: عبد الرحمان بوزيدة وآخرون، قاموس الأساطير الجزائرية، مركز البحث في الأنتربولوجية الاجتماعية والثقافية، منشورات C.R.A.S.C، وهران، 2005، ص92.

[2]W. Esterhazy, op.cit, p277.

[3]C. Robine, «**Les Ouled Ben Zamoum**», p45.

[4]A. Tauxier, «**Une expédition des Turques contre les Flissa**», R.A, N°19, A 1875, p335.

فقد كانت العشائر مجبرة على المشاركة في المجهود الحربي للسلطة عن طريق فرسانها، الذين يلتحقون بعسكر البايات أثناء سير المحِلة، أو في أحداث الدفاع عن حدود الإيالة من الأخطار الخارجية. وتتم عملية الانضمام تحت إشراف الشيوخ أو بتوجيه من القياد في أوطان الرعية. وذلك ما يفسر قدرة السُّلطة على تجييش المحلات رغم قلة تعداد الجند النظامي وتضاؤله المستمر، خاصة في أواخر الفترة العثمانية[1].

فعندما يخرج البايات أو آغا العرب في محِلة لإخضاع الممتنعين أو تأديب العاصين، وتحصيل مجابيهم، يكتبون للقياد في الأوطان يأمرونهم بتجهيز أعدادا من الفرسان، من العشائر المخزنية في أوطانهم، أو على مقربة منهم، ومن المتطوعين من القبائل الحليفة، كل حسب قوتهم، ولا يعلمهم بوجهته[2]؛ حيث تكون هجومات المحِلة على حين غرة، ويكون التستر على وجهتها مفتاح نجاحها. وقد يستغل القياد تطلع العشائر إلى المَشيَخة والحظوة لدى البايليك في إذكاء روح التنافس على المشاركة في التجنيد، وهو ما يحقق لهم مساهمة كبيرة دون اللجوء إلى القوة والجبر.

ويتكفل القياد بتنظيم فرسان المخزن ومزارقية[3] القبائل وقيادتهم، ويطلق عليهم اسم "القوم"[4]، وكان للمشايخ دور كبير في اختيارهم. كما كان لقبائل المخزن فرسانا جاهزين، لم يكونوا يستلمون أجورهم، بل يكتفون ببعض الامتيازات التي كانت تمنح لهم، وكذا أخذهم لعشر الضرائب والغرامات التي كانوا يجمعونها من القبائل[5]. وتترك لهم أيضا الغنائم التي استحوذوا عليها أثناء تنفيذهم لحملات عسكرية على بعض القبائل[6].

---

[1]C. Bontems, Manuel des institutions algériennes de la domination Turque à l'indépendance, T01, (La domination Turque et le régime militaire 1518-1870), Ed. Cujas, Paris, 1976, p72.

[2]احميدة عميراوي، الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني(مذكرات تيدنا أنموذجا)، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2003م، ص84.

[3]المزراق هو الرمح والمزارقية هم فرسان القبائل الذين يساعدون الجيش النظامي خلال الحملات الجبائية، ويسمون أيضا بالمكاحلية وتعني حاملي البنادق، وهم يخضعون لأوامر القياد.

[4]القوم هم رجال كانت القبائل تلتزم بتزويد الباي بهم عندما يقوم بحملة عسكرية، وتنطق الكلمة بالقاف البدوية المثلثة. أنظر: توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206هـ_ 1282هـ، 1792م_1865م)، ص151.

[5]لم يكن الخيالة الفرسان الذين يرافقون القياد في المحلات يحصلون على إعاشتهم اليومية من خزندار الباي، بل كانوا مجبرين على حمل الزاد معهم، مثلما يحملون أعلاف سوائمهم لما يكفي الرحلة. أنظر:

L. Ch Féraud, «**Notices sur les Ouled Abd-nnour**», p151.

[6]المكتبة الوطنية الجزائرية، قانون خاص بحقوق أفراد محلات جمع الضرائب، ملف1 ، مجموعة3190 ، و42، و43، و44.

وكان أفراد هذه القبائل يعودون إلى مضارب عشائرهم الأصلية، بمجرد ما تنتهي مأموريتهم، ليواصلوا نشاطهم الزراعي والرعوي[1].

ينظر للمشاركة في دعم فرق الجيش النظامي على أساس أنها امتياز تحظى به العشائر وخيار فرسانها نظير ولائها للسلطة، فالغنيمة التي تعود بها المحِلة ونصيب الفرسان فيها هي ما تثير رغبة الفرسان وشيوخ العشائر في المشاركة. وعلينا أن نتصور ما غنمه فرسان القبائل التي شاركت في حملة محمد الكبير على الجنوب الصحراوي، فابن هطال التلمساني يحدثنا عن هجوم خليفة الباي على بعض أعراب جهة الأغواط، وفرارهم تاركين مذخراتهم وممتلكاتهم: "فلما رآه أهل تلك القرية علموا أنهم لا قوة لهم ولا طاقة لملاقاته، فخرجوا منها بأجمعهم، ولم يأخذوا شيئا من أمتعتهم وقوتهم... فدخلها من غير حصار عليها ولا قتال، فانتهبت جميع ما فيها من القماش والغرائر والسمن وغير ذلك مما ترغب فيه النفوس، وقد وجد فيها من القمح والشعير ما لا يحصى عدده إلا الله تعالى، فحملت منه الناس شيئا كثيرا، وأكثرهم يرغب في الشعير دون القمح، فتراهم يفتحون المطامير، فإن وجدوه شعيرا حملوا منه ما قدروا عليه، وإن وجدوه قمحا لم يأخذوا منه شيئا"[2]. ويبدو أن إحجام الفرسان عن القمح راجع لوفرته وحاجتهم للشعير علفا لخيولهم. والدليل على ذلك هو تصرف الدايات والبايات بخصوص توفر كميات كبيرة من القمح والشعير في مخازن البايليك، فالداي علي خوجة أمر قائد وطن بني سليمان محمد بن إسماعيل بسلف القمح للرعية، أما الشعير فطلب منه أن يرسله إلى دار السلطان علفا لسوائم البايليك من خيول وبغال وإبل[3].

إن تقصير القياد في تزويد المحِلة بالمتطوعين وفرسان المخزن هو في عين كبار الموظفين منقصة لهم، ودلالة على ضعفهم وعدم قدرتهم على التحكم في المجال. وهو ما من شأنه أن يساهم في تضاؤل حظوظهم في إعادة تعيينهم، وربما قد يؤدي ذلك إلى عزلهم، ولذلك يلجأ القياد إلى تأديب الشيوخ بعزلهم وإسناد المَشيَخة لمن هو أقدر على تحقيق مطالب السُّلطة، وتؤدب العشائر الممتنعة عن المساهمة بتهجيرها إلى مناطق تشكّل خطرا عليها، أو تغريمها ومصادرة أراضيها.

---

[1]توفيق دحماني، مرجع سابق، ص127.

[2]أحمد ابن هطال التلمساني، مصدر سابق، ص51.

[3]الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات بيت المال، علبة 25 إلى 31، رقم السجل30،(مؤرخة في سنة1232 هـ)..

خلاصة القسم:

إن من أهم نتائج هذا القسم هو التأكيد على تلك الثلاثية المتفق عليها بين أغلب الباحثين المهتمين بتاريخ الجزائر العثمانية، والمتعلقة بمهام سلطة الأتراك العثمانيين الأساسية في إيالة الجزائر، والتي يمكن تلخيصها في ثلاثية الجباية واستتباب الأمن وحماية الحدود. ويمكن أن نعتبر المهام الأخرى كالإشراف على القضاء وإدارة أملاك البايليك من الأعمال المكملة للمهام السابقة.

فالإشراف على القضاء يمنح السُّلطة آلية شرعية لفرض هيمنتها على مواليها في بلاد الرعية، فبالقضاء يرتدع المخالفون في الفضاءات التي تلحقها أيدي السُّلطة. وبواسطة الإشراف على أملاك البايليك تتحقق للسلطة موارد مالية مهمة جدا لا يمكن تحقيقها من خلال الممارسة الجبائية. كما أن التسخير الجماعي في شكليه التطوعي والقسري، ماهما في الحقيقة إلا ضريبة عينية تدفعها الساكنة جهدا، نظير حماية السُّلطة لها، أو لقاء مخالفتها للعادة والقانون.

القسم الرابع:

مكانة قياد الأوطان الاقتصادية والاجتماعية

الفصل الأول: شروط ترقية القياد

الفصل الثاني: ترقية قياد الأوطان

الفصل الثالث: واقع القياد الاقتصادي والاجتماعي

توطـئة:

إن هذه الوظيفة بصلاحياتها ومهامها التي اكتسبت أهمية بالغة، نظرا لتموقعها في نقطة التمفصل بين السُّلطة المركزية والرعية تدفعنا للبحث والتقصي عن ترقية متوليها وظيفيا، وصعودهم في السُّلم الاجتماعي والاقتصادي. نظرا لتوفر شروط مادية وأخرى سوسيوسياسية، ستنعكس لا محال على واقع هؤلاء الموظفين.

وضمن هذا القسم نحاول رصد شروط تولية القياد، سواء كانت مادية دفوعية بحثة، أو إثنية أو اجتماعية. ثم نبحث في إمكانية ترقيتهم وشروط ذلك. وفي فصل آخر نهتم بمكانة هؤلاء الموظفين السياسية، فنكشف عن مكانتهم من خلال رمزية أداء المطالب الجبائية. كما نحاول تقديم صورة عن واقعهم الاقتصادي من خلال الكشف عن مكتسباتهم المادية. ونحاول البحث في تجليات الوظيفة ومتوليها في المخيال الجمعي للساكنة، وترسبات صورة القايد في الذهنية المحلية لإيالة جزائر غرب، من خلال التفتيش في التراث اللامادي.

فماهي معايير تنصيب القياد على الأوطان؟ وما شروط ترقية بعضهم إلى وظائف أسمى؟ وما هي الوظائف العليا التي شغلها قياد سابقون؟ وكيف ارتسمت صورة القايد في الذهنية الجماعية لساكنة الإيالة، انطلاقا من مهامهم التي أنيطوا بها؟.

الفصل الأول: شروط تولية القيـاد

انتهجت سلطات إيالة الجزائر منذ استحداث وإنشاء المقاطعات البايليكية، نظام اللامركزية الإدارية الذي يراعي تسلسل المسؤوليات الإدارية، من الباشا الذي يحكم الإيالة إلى الشيخ الذي يدير أصغر وحدة إدارية[1]. وبالتالي مثلما يعين الباشوات البايات في الأقاليم الثلاث الكبرى، يعين البايات قياد الأوطان، مع استثناء مقاطعة دار السلطان التي يتولى آغا العرب[2] فيها مهمة اقتراح قيادها على الباشا نفسه.

وقد يتولى الآغا إصدار فرمان تعيين القياد بنفسه؛ حيث نجد على سبيل المثال، يحي آغا العرب يصدر فرمان تعيين القايد اسماعيل بن سي مصطفى التركي على عمالة ساباو، في جمادى الثانية سنة 1235هـ (أفريل 1820م)، ويذيِّل القرار بتوقيعه "يحي آغا العرب"[3]. مثلما هناك حالات استثنائية أخرى، تخص مدن بعض أوطان البايليكات، كمليانة وعنابة وبجاية والمسيلة وتلمسان. فصلاحيات تعيين قياد هذه الأوطان لم تكن ثابتة في أيدي البايات التابعة لهم؛ حيث يحدث أن يتكفل الباشوات بتعيين حكامها، بسبب ظروف معينة. فقايد تلمسان الذي كان يوليه باي معسكر، تغير حاله في عهد علي خوجة باشا؛ إذ يذكر مسلم بن عبد القادر أنه أصبح يعين من قبل الباشا، وهو مالم يفعله الباشوات قبله[4]. وسبب ذلك أن تلمسان قد استقل بأمورها القايد رجم بن البجاوي، وخلع عنها طاعة الأتراك مواليا السلطان العلوي. وقد بعث الباشا علي خوجة جيشا أعاد المدينة لحكم الطاعة، وأعدم قايدها المتمرد، وأصبح منذ ذلك الوقت يعين قايدها الباشا نفسه،

---

[1] إبراهيم خليفة حماش، العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من 1798 إلى 1830م، ص75.

[2] هو قائد الجيش البري وفرقة الانكشارية(الصبايحية)، والعناصر التابعة له من وحدات الخيالة والمتطوعين الذين هم عبارة عن عسكريين يتمركزن خارج مدينة الجزائر. يقوم بدفع رواتب الجند وتوفير المؤونة لهم. وهو المسؤول على إدارة شؤون بايليك دار السلطان، ويشمل ذلك العاصمة فقط دون المدن الأخرى التابعة له. ويقوم بمهمة السهر على أمن مدينة الجزائر وحمايتها من المتمردين والثورات، فهو حامي حدود الإقليم، ويستعين في تأدية مهامه العسكرية بقبائل المخزن المتمركزة خارج الإقليم، وقد أعطت له هذه المهام سلطة كبيرة ونفوذا واسعا. يعتبر آغا العرب موظفا ساميا برتبة وزير، يملك صلاحية مطلقة مكنته كي يصبح الرجل الثاني في سلك الموظفين الساميين. أنظر: ناصر الدين سعيدوني، "**دور قبائل المخزن في تدعيم الحكم التركي بالإيالة الجزائرية**"، الأصالة، عدد32، سنة 1976، ص ص531-533.

[3] J .N. Robin, «**Note sur Yahia Agha**», R. A, N°18, A 1874, p70.

[4] مسلم بن عبد القادر الوهراني، أنيس الغريب والمسافر، تحقيق رابح بونار، م.و.ن.ت، الجزائر، 1974م، ص11.

وأضيف إلى هذا الإجراء قياد أوطان مليانة ومازونة ومستغانم وعنابة وبجاية وبسكرة والمسيلة[1]. ونورد نماذج من تعيينات هذا الباشا في سنة 1754م؛ حيث أسند وطن تلمسان لمنصور شاوش، ومليانة لحاج مصطفى، وعين ابن سلامة على وطن عنابة، ومحمد بن يلس على المسيلة، وبن عبد القادر على تبسة[2].

وفي سنة 1817م لجأ علي داي إلى تعيين عدد من قياد بعض الحواضر بنفسه، وشملت تعييناته بعض الأوطان التي تشملها البايليكات في الشرق والغرب والجنوب؛ حيث عين على وطن بلدة بسكرة محمد بن سفطة برغلي، وعين على المدية القايد حسين بن والي، وعين على المسيلة محمد بن يلس، وعلى وطن برج حمزة محمد بن محمد بن منان، كما عين قياد اوطان دار السلطان بني سليمان وبني خليل[3]. أما بقية الأوطان في البايليكات فقد تصرف في تعيين قيادها البايات لا ينازعهم في ذلك إلا اقتراحات الباشوات.

المبحث الأول: أصول القياد الإثنية والحرفية

إن الأصل في إسناد الوظيف الإداري يكون في العادة للأكفأ والأجدر من بين جنود الانكشارية، أتراكا كانوا أو كراغلة[4]، أو أفراد الأسر المخزنية الكبيرة المتعاونة مع الحكم[5]. وذلك ينطبق على الوظائف التي تحوز مهاما أمنية واجتماعية، تفرض على متوليها الحفاظ على متانة موقف السُّلطة، من خلال التحكم في شروط الولاء والخضوع[6]، مثل وظيفة قايد الوطن التي تعد ركيزة أساسية للسلطة في عمق الفضاء الأهلي. لذلك كانت هذه الوظيفة تسند للعناصر التركية والكرغلية اعتبارا لشرط العضوية في الوجق، وهو الشرط المعمول به في الإيالة كأحد أهم شروط تولي الوظيف[7].

1- الأصول الحرفية:

إذا أخذنا عن حمدان بن عثمان خوجة فإنه يشير إلى أن القياد كانوا يُختارون من بين أفراد الجيش الانكشاري ذوي رتبة بولوكباشي. وأما الرحالة الإنجليزي دكتور شو فيخبرنا أن القياد عادة ما "يُختارون من

---

[1] أحمد الشريف الزهار، مصدر سابق، ص18.

[2] المكتبة الوطنية الجزائرية، قسم المخطوطات والوثائق، مجموعة 3020، ورقة 17 و18 و19.

[3] الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات البايليك، ع25-31، السجل 107، مؤرخة في 1233هـ.

[4] مصدر نفسه، علبة 25 إلى 31 ، رقم السجل 30، السنة 1232هـ.

[5] نصرالدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، ص161.

[6] A. Berque, «**Esquisse d'une histoire de la seigneurie Algérienne**», In: R.M, N° 02, Paris, 1949, p19.

[7] حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، ترجمة وتحقيق محمد العربي الزبيري، م.و.ن.ت، الجزائر، د.ت، ص131.

بين رؤساء الخواجات...الكتاب الكبار أمناء الدولة"[1]. إلا أن نصوص عهد أمان تفصل في الموضوع، وتعلن صراحة إسناد مهام الجباية للبلوكباشية[2]: "وخلاص الرعايا طريقها معين بمباشرة البلوكباشلار. هم الذي(كذا) يخلصونها من الرعاية(كذا)، وبعد تمام خدمتهم المعينة يرفعون سائر المال ويسلمونه للباي بالتمام والكمال. فيؤدي جانب(جناب) الباي للبلكباشي المذكور خمسين صايمة. ولا يقبل طلب الزيادة عن هذا المقدار"[3]. فمن خلال هذا النص التنظيمي يمكن أن نتأكد من الأصول الحرفية للقياد.

2- الأصول الإثنية:

لا نجد في دار السلطان وبايليكي الشرق والتيطري إلا حالات نادرة جدا لقياد من أصول محلية، تحدث في حالات تذمر القبائل من تعسف العناصر التركية، ورفضهم المساس بتقاليدهم وأعرافهم المحلية. ومن أجل سعي السُّلطة إلى المحافظة على حضور ترابي في تلك الأوطان لجأت لإسنادها لأحد وجهائها، ومكنته من صلاحيات قايد. مثلما حدث عندما ثار اولاد عبد النور على القايد التركي، ولم تنجح محاولات البايليك في تعيين الشيخ إيدير، الذي رفضته القبيلة، فعينت السُّلطة علي بن قاسم شيخا عليها بصلاحيات قايد. وفي عهد الباي مصطفى الوزناجي، في سنة 1794م، ثارت القبيلة مجددا، وتم التفاهم بتعيين الطاهر بورقُّوق، أحد أعيان مدينة قسنطينة، شريطة احترام قوانين القبيلة وأعرافها، والإذعان لرأي شيوخها[4].

وإذا كان وليام شالر يؤكد الإقصاء الكلي للجزائريين من شغل الوظائف والمناصب الرفيعة في الحكومة، أو تولي المهام والوظائف الشرفية أو المربحة فيما عدا البحرية، التي تتاح فيها الفرصة للجزائري إذا أبدى كفاءة معتبرة جدا، لأن يرقى إلى أعلى الرتب العسكرية، دون الحق في شغل الوظائف المدنية. وبشأن وظيفة القايد خصيصا تحدث شالر عن السماح للكراغلة بشغل هذه الوظيفة في الإدارة. ولكنه رجح أن تلك

---

[1] اجتهدنا في ترجمة هذه الصيغة الغامضة التي أوردها Hojias Bachis على نحو رؤساء الخواجات، أنظر:

T. Shaw, op. cit, p165.

[2] بولوكباشي هي إحدى الرتب العسكرية في النظام الانجشايري، وهي الرتبة الثالثة تنازليا في سلم الرتب بعد آغة وياياباشي، وهي مركبة من كلمتين، باشي وتعني رئيس، وبلوك تعني جناح. أنظر:

J. Pignon, «**La milice des janissaires de Tunis au temps des Deys (1590-1650)**», In: C.T, N°15, 1956, p304.

[3] المكتبة الوطنية الجزائرية، عهد أمان محلة الغرب، المجموعة 3190، الوثيقة 45.

[4] CH. Féraud, «**Monographie de Ouled Abdenour**», In: R.S.A.C, A 1846, p7 et 116

التعيينات التي مست الكراغلة تتناقض مع الحكم التركي، وهي مجرد ممارسات استثنائية ناتجة عن الرشوة[1]. ونحن لا نأخذ برأي شالر تماما بشأن الكراغلة، ولكنه يؤكد لنا مدى صحة الإقصاء الذي يتعرض له الجزائريين من هذه المناصب.

الاستثناء في بايليك الغرب:

كان بايليك الغرب يشكل استثناء في قضية إقصاء الأهالي من تولي وظيفة قايد؛ حيث اقتضت ظروف التوسع التركي في المنطقة الغربية وما صاحبها من تجاذبات، وأخذ ورد بين نفوذ ملوك المغرب الأقصى[2]، والأطماع الإسبانية، واشتداد شوكة القبائل العربية، وكثرة الجماعات المحاربة، وظروف أخرى، اقتضت ضرورة عقد تحالفات متينة مع بعض العشائر التي رضيت بدور مخزني لصالح حكومة الجزائر، في مقابل الإعفاء من المطالب المخزنية[3].

ويسجل تاريخ الجزائر الحديث بروز الظاهرة المخزنية في بايليك الغرب مقارنة بالبايليكات الأخرى، حتى بلغ عدد القبائل المخزنية في مطلع القرن 18م حوالي 20 قبيلة[4]. ونظرا لتماسك هذه العشائر وائتلافها على مصالحها الاقتصادية والأمنية ووحدتها الاجتماعية، لم تحاول السُّلطة تسييرها بواسطة عناصر تركية، بل تركت قيادتها لأعيانها، الذين يعتبرون لدى العشائر من "ركائز المخزن في الأمور النفاعة"[5]. ويبدو أن ذلك يُرَدُّ لما جرى عليه عرف بايات المقاطعة منذ بداية فرض الهيمنة على أوطان الغرب، فحسب استرازي فإن باي مازونة بوخديجة عين أول قايد لإدارة مستغانم من بين أعيان عرب مجاهر، واسمه المولود بن قطاط، وهو رجل ذو عزم له مكانته في قبيلته[6].

وبخصوص الأصول الإثنية لموظفي البايليك الغربي، فإن شرط الانتماء للعنصر التركي يصعب تفعليه، (كما سبق وشرحنا) خاصة في أواخر الفترة العثمانية، عندما استبدت عائلات بعينها على الوظائف المخزنية

---

[1] وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824م)، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1982م، ص50 و51.

[2] سعى الملوك العلويون وقبلهم السعديون إلى استمالة القبائل التي تستوطن أحواز تلمسان ومعسكر ووهران، ونجحوا في تحريض بعضها على السُّلطة العثمانية في كثير المرات. بما في ذلك قبائل العبيد وسويد والحشم الزمالة والدواير، الذين نجدهم في أغلب الحالات سندا قويا للسلطة في بايليك الغرب. أنظر: كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص ص72-77.

[3] حسان خوجة، تاريخ بايات وهران، مخطوط، المكتبة الوطنية الجزائرية، رقم 1634، ورقة 5.

[4] W. Esterhazy, Notice sur Le Maghzen d'Oran, p18.

[5] بن عودة المزاري، مصدر سابق، ج1، ص340.

[6] W. Esterhazy, De la domination turque..., p165.

والشرعية، وأهمها تلك العائلات المنحدرة من سلالات مخزنية من الدواير والزمالة. مثل المزارية البحثاويين التي ينتمي إليها الآغة بن عودة صاحب كتاب "طلوع سعد السعود"، الذي أورد في كتابه خبرا عن انتماء أعيان مخزن وهران، مثل محمد بن داوود، إلى فرع اولاد داوود بن هبرة من قبيلة سويد العربية الهلالية[1]. كما أورد عبارة مقتضبة نستشف منها واقع إسناد الوظيف من حيث اشتراط الأصول الإثنية: "ولا يتولى باي أو خليفته، أو قيادة المدينة أو المرسى أو فليتة، إلا من كان تركيا أو كرغليا"[2]. فابن عودة يحدد الأوطان التي يشترط إسنادها للأتراك والكرغليين، ويحصرها في قيادة تلمسان، وقيادة المرسى، وقيادة فليتة.

وما يمكن ملاحظته هو مراعاة السُّلطة لموقع الوطن وأهميته الاستراتيجية، فالمرسى يضم الميناء بدوره الرائد كثغر عسكري ومرفأ تجاري. وفليتة لموقعها الثغري على حدود الحامية الإسبانية بوهران، وتلمسان بجاليته التركية والكرغلية ذات التعداد المعتبر، أين يجب مراعاة العادة القديمة في تجنب خضوع التركي لغيره، يديره أو يقاضيه، يأمره أوينهاه. وكذلك موقعها على تخوم مملكة أشراف المغرب.

وبعد أن عرفنا الشروط الإثنية التي يجب توفرها فيمن يُختارون لتولي وظيفة القايد، نتساءل عن مدى مراعاة شروط الكفاءة والجدارة في إسناد الوظيفة؟ وماهي الشروط التي تبدو أنها كانت أكثر فعالية؟ وهل كان للقياد حظ في الترقية والصعود في السلم الإداري؟ وإلى أي مدى يمكن الحديث عن تغيُّر ما، مقارنة بالفترة السابقة التي كان فيها القيّاد يجمعون بين مهام العسكرة والجباية، ويحتلون مكانة سامية بين أعيان الإدارة والحكم؟.

المبحث الثاني: دور القرابات والمصاهرات

لا يمكن أن نتوقع تراجع توظيف القرابة في إسناد الوظائف الإدارية في إيالة الجزائر. وإذا كانت الظاهرة تجد لها مكانا في دواليب الحكم خلال القرن 16م، وتدخل كعامل قوي يتيح تولي منصب قايد جيش مثلا، فإنها قد تضاعفت وازدادت حدة في الفترة التي تليها. وقد خلص جان ديني **j. DENY** في دراسته لسجلات رواتب الجند إلى أن الترقية في الجيش لم تكن بالأقدمية فقط. فقد كانت عوامل الترقية متعددة، وقد تبدأ منذ انخراط الجندي في إحدى الثكنات. وكان كبار الموظفين والنافذين في الوجق يتدخلون لأجل ترقية بعض

---

[1] مصدر نفسه، ص215.

[2] مصدر نفسه، ص274.

أقاربهم، ووجد ديني حالات كثيرة لجنود تمت ترقيتهم بعد مدة قليلة من انخراطهم[1]. وإذا كانت العصبيات الإثنية والجهوية تسمح بالصعود السريع داخل الأوجاق، فكيف ستكون خارجه في مجال الوظيف؟.

إن ما يمكن ملاحظته من خلال إشارات المؤلفين أو تنصيص الوثائق، هو التأثير المذهل للمصاهرة في التعيينات والترقية، حتى كادت أغلب الحالات أن لا تخلو من وجود الظاهرة. ونورد هنا وثيقة إدارية صادرة عن ديوان انكشارية المدية في سنة 1234هـ، نتعرف من خلالها على طريقة الحصول على عضوية الديوان؛ حيث ضم ديوان المدية أصهارا لموظفين سامين في البايليك، وأكابر وأعيان الدولة بالبلد المذكور. ونورد النص حرفيا حتى يتم الغرض:

"الحمد لله فما إن اتفق الديوان السعيد الانجشايري وهم السيد محمد البلوكباشي. والمكرم حسين صهر باربار. والمكرم محمد واعلي صهر بن عثمان. والمكرم محمد صهر بن الشريفة. والمكرم حسن صهر بن التواتي. والمكرم محمد شاوش صهر..؟.. والمكرم عثمان قايد الديرة. والمكرم حسن صهر المعظم الأرفع السيد عثمان الحاكم. والعالم العلامة الشيخ القاضي السيد محمد السعيد بقية سيدنا أحمد بن يوسف أفاض الله علينا أنواره. والفقيه النزيه الشيخ المفتي....إلخ"[2]، فمن بين أعضاء الديوان العشرة، قُرن ستة منهم بأصهارهم، الذين يُرجَّح أنهم من أكثر أعيان بايليك التيطري نفوذا.

ولا تهمنا في هذا المقام جميع الحالات التي يرتبط فيها قياد بموظفين ساميين عن طريق المصاهرة، ولكن ما يهمنا هو حالات بعض القياد الذين تولوا مناصبهم بفضل مصاهرتهم أحد النافذين في الأوجاق. ذلك أن بروز علاقات المصاهرة بين موظفي الإيالة هو أمر طبيعي جدا، إذا أخذنا في الحسبان ضآلة تعداد العناصر التركية، التي تفضل الزواج فيما بينها، فضلا عن حرمان المحليين من هذه الوظائف.

ونستطيع أن نعرض بعض الحالات، على سبيل المثال، لقياد لم يكونوا إلا مجندين عاديين، أو موظفين صغار، أتاحت لهم مصاهرة موظفين كبار فرصة تولي وظيفة قايد وطن، ثم التدرج نحو وظائف أعلى منها كوظيفة باي[3]. ونعطي كمثال أشهر بايات أواخر الفترة العثمانية. فصالح باي قسنطينة الذي حظي بمصاهرة

---

[1] J. Deny, «**Les registres de solde des janissaires**», In: R. A, N°43, A 1920, p135.

[2] الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات البايليك، علبة 10، دفتر 40، ورقة 27، (مؤرخة في 1234هـ)

[3] حسن أميلي، "**النظام العسكري في الولايات المغاربية العثمانية من خلال المؤرخين الفرنسيين نيكولا دي نيكولاي والراهب بيير دان**"، في: العثمانيّون في المغارب من خلال الأرشيفات المحليّة والمتوسطيّة، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2005 ، ص185.

الباي أحمد القلي بزواجه من ابنته، فعينه قايد لوطن العواسي، وهو من أهم أوطان البايليك الشرقي، مما سمح له بتولي البايليكية بعد وفاة صهره، جريا على التقليد الإداري المعمول به[1]. ومثله فعل معاصره باي وهران الشهير محمد الكبير بن عثمان، الذي تقرب من باي معسكر إبراهيم الكردي (ت1776م) وتزوج من ابنته فاطمة، فولاه قيادة قبيلة فليتة، ما بين 1765و1769م، ما أتاح له حكم البايليك بعد وفاة صهره[2]. نفس الشيء حدث لقايد تلمسان أبو الحسن ابن خليل علي قاره بغلي، الذي صاهر الباي المقلش[3].

وكان الباي حسن الباهي آخر بايات وهران طباخا عندما تعرف عليه الباي محمد الرقيق، وصاهره بتزويجه ابنته، ثم ولاه قائدا على فليتة، وولى مسلم بن عبد القادر كاتبا له، ومن قيادة فليته رقاه لتولي منصب خليفة الشرق، ومنها ارتقى إلى منصب الباي، بعد مقتل الباي علي قار بغلي في مليانة[4]. وهو نفسه ولى صهره ابن أخيه مصطفى قايد لوطن فليته، فنافسه على منصب حكم البايليك لدى الداي حسين[5].

وتتضمن عقود سجلات المحاكم الشرعية الكثير من المعلومات حول حالات المصاهرة التي كانت تربط الموظفين القياد بموظفين سامين في الإيالة. وكان يكفي أحد عناصر الوجق أن يرتبط بمصاهرة أحد القياد ليحصل على وظيفة قايد هو الآخر. ففي منتصف القرن 18م ربطت البولوكباشي الثاني في نوبة مليانة، المدعو سيدي محمد بوعبد الله علاقة مصاهرة بقايد مليانة إبراهيم الكردي، فولاه خطة المواريث(بيت المالجي) بالمدينة، وهي الوظيفة التي أهلته ليكون بعدها قايد على مليانة، بعد ترقية صهره لتولي حكم بايليك الغرب. ثم ما لبث هذا القايد أن تزوج إبنة عمه، وتوسط لوالدها لدى باي الغرب فوّلي على إحدى قايدات شرق البايليك[6].

إن توظيف المصاهرات كعامل لإسناد الوظيف يجد بدائله في حالات وجود العقب من الذكور، أو أبناء الأخ والأخت، والفروع عادة، هذه القرابات دائما ما كانت عاملا قويا في التولية والترقية؛ إذ تسند مناصب

---

[1] فاطمة الزهراء قشي، قسنطينة في عهد صالح باي البايات، منشورات ميديا بلوس، قسنطينة، الجزائر، 2005م، ص91.

[2] ودان بوغفالة، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينتي المدية ومليانة في العهد العثماني، مكتبة الرشاد، سيدي بلعباس، الجزائر، 2009م، ص272.

[3] مسلم بن عبد القادر الوهراني، مصدر سابق، ص32.

[4] مصدر نفسه، ص113.

[5] H. L. Fey, Histoire d'Oran avant, pendant et après la domination Espagnole, Adolph Perrier, Oran, 1850, p310.

[6] ودان بوغفالة، مرجع سابق، ص277.

قيادة الأوطان عادة لأبناء البايات والمقربين، وخاصة الأوطان المهمة، كتلك التي تشرف على معابر حدودية، أو ترتفع مداخيلها الجبائية، مثل: وطن فليتة في بايليك الغرب، وفي بايليك قسنطينة وطن الحراكتة (العواسي)، وفي التيطري وطن سباو أو وطن الدير.

ففي بايليك قسنطينة، وبالاعتماد على أوجين فايسات، في غضون العقود الثلاثة الأخيرة من الحكم التركي اعثرنا على أربع حالات، يعين فيها البايات أحد أقربائهم في منصب قايد العواسي، سعيا منهم لاستخلافهم على رأس البايليك؛ حيث عين إبراهيم باي الغربي(1819م) والده علي بربار على قايدة العواسي[1]. كما ولى الباي ابراهيم الكريتلي سنة 1822م ولده إسماعيل، على صغر سنه، على رأس القايدة المذكورة.[2] وهو ما فعله تشكور باي الذي عين بدوره ابنه محمد، وكان عمره لا يتعدى 18 سنة[3]. ومثله فعل آخر بايات قسنطينة الحاج أحمد باي الذي عين ابنه، وهو لم يتجاوز من السن 15 سنة[4].

وفي بايليك التيطري أسند الباي علي الدباح لابنه محمد قيادة سباو رغم صغر سنه، وهو الذي نجده بايا على التيطري سنة 1768م، ويولي على رأس سباو ابنه محمد فريرة(بن علي الدباح)، وهو من تولى بايليكية التيطري منذ سنة 1791[5]. كما ولى حسان صفطة ابنه مصطفى على العمالة نفسها مرتين، سنة 1818م وسنة 1825م[6].

ونفصل في إسناد هذه المهام بفضل عامل القرابات في الجدول الموالي؛ حيث اخترنا عينتان أو ثلاث عينات من كل بايليك:

---

[1]E. Vayssettes, Histoire de Constantine sous la domination turque de 1517-1837, p210.

[2]Ibid, p219.

[3]Ibid, p595.

[4]A. Tamimi, Le Beylike de Constantine et Hadj Ahmed Bey(1830- 1837), p68.

[5]C. Robin, «**Le Bey Mohammed Ed-Debbah**», In: R. A, N° 17, A1873, p367.

[6]M. S. FREDJ, Histoire de Tizi Ouzou (Histoire de la ville et de sa région, des origines à 1954), EAP, Alger,1990, p234.

القايد	قريبه	الوظيفة	سنة التولية	المصدر
القايد محمود	أخوه قايد شرشال الذي رقي إلى منصب أعلى	قايد شرشال	1105 هـ	***Devoulx (Albert), Tachrifat, p 85.***
القايد أحمد أوداباشي	أخوه غير الشقيق باي الغرب	قايد مليانة	1104 هـ	***Devoulx (Albert), Tachrifat, p 85.***
القايد محمد بن علي باشا	والده علي باشا الجزائر	قايد بني جعاد	/1793	***FERAUD (L. CH), Ephémérides, p299.***
القايد ابراهيم بن الحاج خليل	أخوه محمد بن الحاج خليل	قايد الدير	1814م	***Federman et Aucapitain, Notices p296***
القايد الموفق بشير	أخوه آغا دواير الغرب اسماعيل بن بشير البحثاوي	قايد الدواير	أواخر الفترة العثمانية	المزاري، طلوع سعد السعود،ج1، ص286.
القايد يوسف بن البشير	أخوه آغا الدواير ببايلك الغرب اسماعيل البحثاوي	قايد الزمالة	أواخر الفترة العثمانية	المزاري، طلوع سعد السعود،ج1، ص286
القايد الطيب بن السايح	أخوه سي احمد بن السايح باش كاتب بايلك قسنطينة	قايد عزيب البقر	أوائل القرن 19م	***VAYSSETTES (E), Histoire… p191.***
القايد سي ابراهيم بن قارة علي	أخوه ابراهيم باي الكريتلي باي قسنطينة	قايد الدار ببايلك الشرق	1822م	***VAYSSETTES (E), Histoire …p219.***

<u>جدول يبين دور المحسوبية في إسناد وظيفة القايد في إيالة الجزائر</u>

المصدر: الجدول من إعداد الباحث

نظرا للتدخل القوي للقرابة في تولي الوظيف في حكومة إيالة الجزائر تشكلت سلالات من القياد استحوذت على بعض الأوطان، تديرها بصفة تكاد تكون عائلية، وتتوارث الخطة فيها أبا عن جد. وقد عُرفت من سلالات القياد في الجزائر عائلة بن حسين الشهيرة في قسنطينة (التي سبق الحديث عنها). كما استحوذت عائلة بن يلَّس الكرغلية على أوطان غرب البايليك الشرقي. فقد شغل محمد بن الصغير بن يلَّس وظيفة قايد المسيلة، وتولى أخوه أحمد خوجة قيادة اولاد دراج، وتولى ابن هذا الأخير صالح بن احمد خوجة على قيادة عامر لغرابة.

وفي أوائل فترة الاحتلال الفرنسي أستمر أبناء العائلة يديرون قيادات دائرة سطيف، فشغل بن هني بن احمد خوجة قيادة عموشة، وتولى محمد خوجة بن يلَّس قيادة جبل بابور. وفي زمن الورتلاني يذكر في رحلته القايد بن يلَّس قايد قصر الطير[1]. وحسب شارل فيرو فإن الجد يلَّس لم يكن إلا أحد أعضاء نوبة زمورة، صاهر إحدى العائلات النافذة في المسيلة، فعينه باي قسنطينة قايدا على المسيلة، حتى أضحت عائلته إحدى سلالات القياد في بايليك الشرق[2]. كما سيطر البحثاويون أعيان زمالة بايليك الغرب على مناصب القيادة والآغاليك في بايليك الغرب في أواخر الحكم التركي.

ولم تكن القرابات الدموية والمصاهرات وحدها دافعا لإسناد الوظائف، فأهواء البايات والباشوات لها أثرها في كثير من الحالات، فقد حدث أن عين بعض الأسرى الذين وافق هواهم هوى بعض الباشوات، فولوهم وظائف آغا نوبة أو قايد. ويروي كاستلي دو بوي قصة اقتراح باشا الجزائر، على أحد رفقائه الأسرى منصب آغا نوبة جيجل أو بجاية، وراتبا قدره 04 ريالات كل شهرين، على شرط واحد هو اعتناق الإسلام. وأورد الحاج أحمد باي في مذكراته خبر تقليده أحد المماليك، ويدعى سليم[3]، منصب قايد الشعير، لأجل أن "يكتسب عيشه" وهو المملوك الذي أصبح فيما بعد ضابطا كبيرا في جيش الباي أحمد بتونس.

وعلى العموم فإن توظيف القرابة والمصاهرات في إسناد وظيفة القايد هي ظاهرة تتكرر في عموم الفترة العثمانية، وتحضر في علاقات الموظفين الكبار، فتفسح لها العوامل الأخرى المجال لتفعل فعلتها في تصميم

---

[1] محمد بن الحسين الورتلاني، مصدر سابق، ص111.

[2] L. Ch Feraud, «**Histoire des villes de la province de Constantine, Setif** », In: R.S.A.C, A 1872, pp86-89.

[3] للإشارة فإن هذا المملوك هو الذي فر برفقة يوسف المملوك الذي قدم دعما لوجستيا واستخباريا مهما لاحتلال عنابة، وأدى دورا كبيرا في تسييرها في بداية الاحتلال. أنظر: محمد العربي الزبيري، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وأحمد بوضربة، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1973م، ص44.

خارطة إسناد الوظائف. وتستحق هذه الظاهرة دراسة مستفيضة تستجلي دوافعها وآثارها على الإدارة والحكم في الجزائر العثمانية.

المبحث الثالث: دور الالتزام و بيع المناصب

يتعذر على الباحث التفريق بين هاتين الصيغتين(**التزام/بيع المنصب**) باعتبارهما من أهم شروط إسناد وظيفة القيادة في الإيالة منذ منتصف القرن 16م. فإذا كان الالتزام –حسب تعريف المؤرخ ناصرالدين سعيدوني– هو النظام "الذي خول للموظفين جمع الضرائب والرسوم مقابل مبالغ مالية محددة تقدم مسبقا"[1]، فإنه يمكن أن نتساءل عن مصادر تلك المحاصيل التي كانت تدخل مخازن البايليك في مواسم المحصول، والتي تنتهي أخيرا نحو مخازن دار السلطان عن طريق الدنوش الصغير بالنسبة للعوائد العينية، والدنوش الكبير بالنسبة للموارد النقدية، إذا اعتبرنا أن القياد لم يكونوا إلا لزامة، دفعوا مسبقا ما جمعوه خلال مدة توليهم الوظيفة. وبالتالي لا يمكن أن نعتبر تلك المبالغ التي يدفعها القياد مقادير التزام تمنح لهم الحق في جميع مجابي أوطانهم، بقدر ما هي حقوق الحصول على عشر الضرائب المجباة من قبل القايد في مقاطعته، أو خمسها، أو أي نسبة أخرى، حسب الاتفاق المبرم سلفا[2].

ويجب التنبيه إلى أن اعتماد الالتزام كإجراء لتسيير الأعمال الجبائية قد سنه الباشا حسين خوجة في سنة 1638م؛ حيث أصدر قرارا يقضي بإلزامية دفع قياد المدن قيمة مئتي ألف (200000) بطقة شيك، وقياد الأوطان والشيوخ الكبار في الفضاءات الريفية ما مقداره ثلاثمئة ألف (300000) بطقة شيك. وقد أوقف الباشا يوسف أبو الجمال العمل بهذا الإجراء في سنة 1642م[3]. بسبب حرص القياد على تعويض أموالهم التي دفعوها كالتزام، وتحقيق عوائد إضافية تمكنهم من الاحتفاظ بمناصبهم، أو تأمين مستقبلهم إذا تعرضوا للعزل أو التغريم. ثم ما لبث أن عاد الباشوات والبايات إلى العمل به خلال القرن 18م[4].

المهم أن ظاهرة الدفع المسبق من قبل القياد نظير حصولهم على رموز تعيينهم، التي تتيح لهم مباشرة مهامهم، مشار إليها بالصريح من قبل شهادات من عاصروا الفترة، ومثبتة بالوثائق الإدارية. غير أن القيم

---

[1] نصرالدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني(1792– 1830)، ص113.

[2] مرجع نفسه، ص114.

[3] P. Boyer, «**Alger en 1645 d'après les notes de R. Pherault**», In: R.O.M.M, N°17, 1974, P32.

[4] مرجع نفسه، ص114.

المالية المدفوعة لم تكن كبيرة بالحجم الذي يمكن مقارنتها فيه بما أقره الباشا حسين خوجة. فخلال الفترات اللاحقة سنجد الكثير من الأمثلة التي نسوقها بخصوص مدفوعات قياد وحكام مدن وشيوخ قبائل مقابل تعيينهم. فعندما يتحدث ثيدنا عن نفوذ الخزندار في بايليك الغرب يقول: "بواسطته تمنح المهن وإذا كان هناك رجلا ثريا يمكنه منح مبلغا من المال يجعله حاكما لمقاطعة أو أي وظيفة أخرى، فالمسألة بسيطة جدا؛ إذ عليه فقط أن يتقدم إلى الخزندار ويكلفه بأن يقول لسيده أنه سوف يعطيه 300 أو 400 سكة إذا أعطاه بالمقابل منصبا، ثم يأتي شخص آخر ويدفع نفس المبلغ، وفي بعض الأحيان يأتيه ثلاثة أو أربعة متنافسين على نفس المنصب، فمادا يعمل الباي؟ يأخد المبلغ من كل واحد منهم ويختار من يعجبه، وقد لا يكون المختار أحد من أصحاب الأموال التي دفعت"[1].

ومهما تضاءلت مصداقية الأخبار التي أوردها الأسير ثيدنا، فإن هذه المعلومة ستبقى أهم وصف لظاهرة التنافس المالي لتولي الوظيف. ولدينا مصدر آخر من مصادر أوائل الاحتلال هو علي النبيري المرالي التونسي، الذي تحدث في مؤلفه "العود الجزائري" في قالب شعري ركيك عن شراء القياد لمناصبهم، فقال: "بعد الباي القياد المتولين على العرب في البلدان ويشتروا أماكنهم ويبيعوهم وكذلك القوم في الأوطان"[2].

إن أغلب المصادر الأوروبية تشير إلى ظاهرة بيع المناصب الإدارية في حكومة إيالة الجزائر، ففونتير دو بارادي، أكثر المصادر الأوروبية موضوعية وتقصي للحقيقة، يقول أن قايد دلس الخاضع لباي التيطري يدفع 2000 بياستر للبايليك مقابل منصبه[3]. واعتمادا على ألبرت دوفو الذي اعتمد بدوره على دفتر التشريفات، وهو أهم وثيقة إدارية تقدم معلومات دقيقة حول إسناد المناصب الإدارية، نعرف أن قياد دار السلطان كانوا

---

[1]احميدة عميراوي، الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر، ص63.

[2]نشر احميدة اعميراوي بعض المقتطفات من مخطوط علي النبيري في بعض مقالاته، ولم يجزم في تعريف صاحبه أهو من جواسيس إدارة الاحتلال، أم كان أحد المترجمين الشوام، وقد أسهب النبيري في الحديث عن الأتراك العثمانيين في الجزائر، ونُظُمهم الإدارية والعسكرية، وكثيرا ما كان متحاملا عليهم، إذ يمثل في ذلك موقف سلطة الاحتلال. أنظر: احميدة اعميراوي، بحوث تاريخية، دار البعث، قسنطينة، 2001م، ص ص25-55.

[3]L de. Tassy, Histoire du royaume d'Alger avec l'état présent de son gouvernement, et ses forces de terre et de mer, de ses revenus, police, justice, politique, et commerce, Préface de Noël Laveau et André Nousché, Ed. Loysel, Paris, 1992, p118.

يحصلون على مناصبهم مقابل دفعهم لـ "بشماق" قدره 20000 صايمة، مثلما يدفع قايد ورقلة(بلاد الوصفان) 928 صايمة مقابل تجديد تعيينه[1].

ويدفع قايد شرشال في حوالي سنة 1785م 500 ريال بوجو[2] مقابل حصوله على القفطان[3]. وفي بايليك الشرق في أواخر الحكم العثماني كان القياد يدفعون ما بين 4000 إلى 20000 ريال بوجو كحق تنصيب؛ إذ يدفع مثلا قايد عامر لغرابة 4000 ريال بوجو، وقايد فرجيوة 20000 ريال بوجو، وقايد زمورة 5000 ريال بوجو[4]. وحسب فالسين استرازي فإن قياد المدن الذين كانوا يولون من قبل باي الغرب يدفعون مقابل برنوس التولية من 10 آلاف إلى 30 ألف ريال بوجو، حسب أهمية الوطن، وحسب تنافس الراغبين في التولية عليه[5]. حيث يذكر الآغة بن عودة المزاري أن مصطفى بن اسماعيل البحثاوي قد زايد سنة 1815م على وظيفة قايد الدواير في بايليك الغرب، حتى حصل عليها مقابل 20000 ريال بوجو، وكانت قبل ذلك تسند مقابل 10000 ريال بوجو[6].

يؤكد الأسير ثيدنا خبر بيع المناصب في زمن الباي محمد الكبير عندما يورد ذكرا لحادثة قتل الباي المذكور لعدة بلحاج، أحد موظفيه، لأنه قال ما معناه: "منذ حكم هذا الباي لا تمنح الوظائف لمن هو جدير بها، بل لمن يربحها نظير مبالغ مالية"[7]. ولا يقتصر بيع المناصب على قياد أوطان الرعية، فحتى الأمصار المستقلة بذاتها، ويحكمها أمراء يؤدون نصيبا من المال إتاوة أو جزية نظير استقلالهم بالمصر، يحتدم التنافس بين أبنائها في البدل لأجل المنصب، فحسب الناصري فإن أمير تقُّورت قد قام عليه أحد أبناء عمه

---

[1]A. Devoulx, tachrifat, p43.

[2]يعتبر ريال بوجو من النقود الفضية العثمانية المضروبة بالجزائر، وعرف في دفاتر المحاكم الشرعية باسم" ريال صغير" أنظر: أبو القاسم سعد الله، "**دفتر محكمة المدية أواخر العهد التركي 1255/ 1839 م**"، في مجلة الثقافة، الجزائر، 1984، ص164 .

[3]Ibid, p52.

[4]أحمد سيساوي، النظام الإداري لبايليك الشرق(1791-1830م)، مذكرة ماجستير، إشراف ياسر حسنين عباس، جامعة قسنطينة، 1987-1988م، ص149.

[5] W. Esterhazy, De la domination Turque dans L’ancienne Régence d’Alger, p279.

[6]ابن عودة المزاري، مصدر سابق، ص353.

[7]أحميدة عميراوي، الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر، ص82.

واسمه عبد القادر، "بادلا للترك من سكان الجزائر، فوّلي مكانه، فخرج إذ ذاك الأول يستنصر قبائل الزاب والأتراك بها، بادلا ضعف ما بدل ابن عمه، وهم يمدون ابن عمه بالكور والجيوش حتى أيس"[1].

وليس قياد الأوطان وحدهم من يدفعون مقابل توليتهم، ولكن الأمر يشمل أيضا القياد الذين يتولون تسيير أملاك الدولة، والذين يحوزون مهاما اقتصادية، مثل قياد العزل والعزباوات؛ إذ يحصل قايد العزل في المدية على منصبه مقابل قيم مالية تتراوح بين 270 إلى 360 فرنك. وتسند وظيفة قايد الإبل وقايد التشنشري متولي أغنام البايليك في التيطري مقابل 200 ريال بوجو، ويدفع قايد البقور 2000 ريال بوجو[2].

لقد شاعت ظاهرة دفع الموظفين لمبالغ مالية نظير حصولهم على مناصبهم، وأصبح ذلك تقليدا مشروطا، وعادة متعارف عليها. وأصبحت عوائد بيع المناصب من أهم موارد خزينة الإيالة في القرنين 18م و19م. وهنا نتساءل عن المخفي من المدفوعات في هذا الشأن. وما إذا كان هناك توظيفا إضافيا للمال في التنافس على منصب القايد، يذهب إلى جيوب البايات والباشوات وكبار الموظفين؟.

---

[1] أبو عبد الله محمد بن عبد السلام الناصري، الرحلة الناصرية الكبرى، تحقيق المهدي الغالي، دار أبي الرقراق، الرباط، 2013م، ص216.

[2] Federman et Aucapitain, «**notices sur l'histoire d'administration du beylik de titteri**», In: R.A, N°61, janvier 1867, pp217-312.

الفصل الثاني: ترقية قياد الأوطان (شروط الترقية وحدودها)

لا يمكن الحديث عن شروط موضوعية لترقية القياد نحو منصب أعلى أو قايدة أهم، مثلما هو الحال بالنسبة للتعيين تماما، فحركة الترقية في الوظيف ترتبط بالعلاقات القرابية وغيرها، مثلما ترتبط بالزبائنية والولاء، ومدى قدرة الموظف على ترضية من يملك صلاحيات ترقيته. حينها بإمكان أي موظف، مهما تضاءلت مكانته في الوجق، أن يصل إلى أعلى هرم السُّلطة في ظرف وجيز. وفيما يلي سنتعرف على الشروط التي ينبغي توفرها حتى يرتقي الموظف والقياد خصوصا إلى منصب أعلى، أو يحصل على وطن أكبر.

المبحث الأول: شروط الترقية

حاول شارل فيرو Ch. Feraud رصد عوامل الترقية، أو نيل الوظيفة المخزنية والشرعية في الجزائر خلال الفترة العثمانية، مفتشا في الذاكرة المحلية الشفوية والمكتوبة عن واقع الظاهرة في عيون الأهالي. واعتمد على نصوص كتبها موظفون سابقون في البايليك، منها نص "**ملاحظات حول عرب بلدة قسنطينة**" لمصطفى الدلسي[1]، باعتبارها شهادات حية وصادقة عن واقع لا يمكن رصده من خلال الوثائق الإدارية، وقلما تدلي الكتابات المعاصرة بدلوها فيه.

وسنسوق هنا ما أورده فيرو نقلا عن سي مصطفى المذكور، لأن النص يعبر عن الواقع كما هو، وربما لن يكون في مقدورنا أن نقدم أوضح منه: "عندما يعين بايا جديدا، في أي بايليك، يولى لوظيفة قايد أو شيخ كل من كان في زمن ضعفه يسدي له الخدمة، أو من كانوا له رفقة، أو من عائلة زوجته المقربين. ولا يراعي في اختياراته أي عامل آخر، كاعتبار الكفاءة ونحوها. وبالتالي يصبح من ولاه خادمه المطيع، وراع لجميع مصالحه... هذا الخادم أو الراعي يدخل يوما في زمرة المنقضين بمجرد وصول باي آخر إلى سدة البايليك. إذ يعزله في اليوم نفسه، وربما يصب عليه نقمته فيقتله، أو تلفق له تهمة يسجن على إثرها، فيولى أحد الشواش مكانه"[2]. وعندما ينصب قايد جديد، وبمجرد خروجه من قصر الباي، "يحيطه الفاسدين الجشعين

---

[1]CH. Feraud, «**Les Hrar seigneurs de Hnancha, études historique sur le province de Constantine**», In: R.A, N°103, janvier 1874, pp12-16.

[2]Ibid, p17.

بهالة من الترصد، فيحكمون قبضتهم على جميع تصرفاته، إذ يهنئونه بالمنصب الجديد، ويوفرون له المركب المريح، والسرج المطرز، والعدة والأسلحة الحادة المذهبة، والملبس الفخم، له ولأبنائه وزوجته. فيطرد القايد السابق وأتباعه وأعوانه، ويصفي أملاكه بالمصادرة لحساب البايليك. وقبل أن يرسل للباي الغنيمة، يحتفظ بجزء له ولأهله وأتباعه". ولقد لخص سي مصطفى الدلسي شروط التعيين والترقية بعبارة جامعة: "يتقرب بالقوادة والطحين حتى ينال الوظيف"[1].

فمن بايليك قسنطينة التي اشتغل في إدارتها هذا الموظف، تؤكد حادثة تعيين تشكور على رأس البايليك انطباعات سي مصطفى؛ حيث أرسل هذا الباي، قبل وصوله إلى مركز البايليك، إلى يوسف قايد الدار، يطلب منه توقيف الباش كاتب سي احمد بن السايح، وأخيه الطيب بن السايح قايد عزيب البقور، وأختهما عيشة وكل عائلة بن السايح، بجريرة خدمتها لسلفه نعمان باي.[2] ولم يكن آل السايح هم وحدهم من تحملوا نقمة الباي تشكور، بل صب هذا الباي غضبه على شيخ فرجيوة مصطفى بن عاشور، وأمر قايد القصبة بقتله، ونفذ الأمر في مكان عام، أمام كل أعضاء المخزن لترهيبهم. ومنح برنوس توليته لأخيه قمورة بن عاشور[3]. كما قتل قايد جابري قسنطينة عمار بن الحملاوي في قصر الباي تشكور، وفصلت جثته عن رأسه[4]. وقبلها، في أواخر القرن 19م، تعرض قايد الدار بقسنطينة الكرغلي محمد بن كوشك علي لمحنة من قبل الباي حسن بن بوحنك؛ حيث سجنه ونهب داره، بما فيها من أثاث وفُرُش ولباس، و"جميع ما في العزبان من خيل وبغال وغنم وبقر، وما في المطمر من زرع لا يُعرف له عددا". ولم يسرحه بعدها على كبر سنه، بل ألزمه وظيفة الكتابة. وقد وصف الزياني هذا الموظف التركي بقوله: "الكاتب الأديب الخوجة الكبير"[5].

ويروي لنا المزاري إحدى قصص الكيد، واشتداد المنافسة بين أعيان مخزن بايليك الغرب حول وظيفة القايد. حيث وشي قايد ام عسكر بأحد أعيان الدواير لدى خليفه الشرق، وبدعى عبد الرحمان، حتى خطاه الباي خطايا عديدة. وقد استطاع أن يثير كبرياء الباي إذ لفت انتباهه إلى أبهة عبد الرحمان المذكور في المركب والملبس، مومئا بسلطته الكبيرة على عكرمة الشراقة. حتى وضعه الباي في السجن أشهرا، وهدده بالقتل، لولا تدخل خليفة الباي قدور بن اسماعيل لصالح المسجون. محتجا بتسلط القايد المجاجي وحاجة

---

[1]Ibid, p18.

[2]E. Vayssettes, op.cit, p191.

[3]Ibid, p198.

[4]Ibid, p196.

[5] أبو القاسم الزياني، مصدر سابق، ص314.

السُّلطة للقايد المسجون في شرق البايليك، فاكتفى الباي بمصادرة فرسه، وأمر بحمله على بغلة لسجنه في وهران ثلاثة أشهر، إمعانا في إذلاله. ولم يكتف القايد المجاجي بذلك، بل لاحقه بعد إطلاق سراحه، وطالبه بمئة سلطاني على أساس أن الباي خطاه بها، وانتهت المنافسة بافتضاح أمر قايد معسكر المجاجي وعزله وتغريمه[1].

إن هذه الممارسات المرعبة تستهدف ترهيب بقية الموظفين، للتمسح بطاعة الباي في كبائر الأمور وصغائرها. وهو فعل يدفع بالموظفين القياد إلى تقصي السبل لإرضاء رؤساءهم بشتى الطرق. حتى كان بعضهم يلجؤون إلى الدراويش ومدعيي الكرامة يطلبون بركتهم لنيل الترقيات[2]. إلا أن أهم ما أستغل من قبل القياد، وموظفي السُّلطة التركية في السعي من أجل الترقية، هو الترضية بالهدايا النقدية والعينية. فإلى أي مدى دخلت الهدية والترضيات كإحدى شروط ترقية القياد؟.

الترضيات وهدايا القياد:

إن صورة الهدية كواجب يطالب بها الرؤساء تتطلب استعمال مفردة "ترضية" بدلا عنها، وذلك من أجل أن تحمل مدلولا يؤدي معنى الإهداء من الصغير إلى الكبير، من الأضعف للأقوى، من المرؤوس للرئيس، من طالب النعمة لوليها. وهو ما ينطبق تماما على القياد في تقديمهم الهدايا لكبار الموظفين، ومن يحيطون بهم. وقد بدأت الترضيات أفعالا معزولة كرشاوى من الأفراد لبعض المقربين من الباشوات والبايات نظير اقتراحهم لتولي الوظيف، ثم تأصلت لتصبح عرفا وتقليدا واجبا في العلائق الاجتماعية بين النخب الحاكمة في إيالة الجزائر. وأصبحت الهدية أمرا أساسيا ضمن الممارسة السياسية، وملازمة لها، إذ لم يعد المسؤولون السياسيون المركزيون ينتظرونها، بل أصبحوا يطالبون بها، ويذكرون القياد بتقديمها[3]. وصار يشترط فيها أن تتناسب مع الوظيفة المطلوبة ووظيفة الوسيط[4]. وهكذا اتخذت الهدية طابعا إلزاميا، وتحولت إلى واجب مخزني. وهي – في الحقيقة– ممارسة تجد لها مكانة مميزة في الذهنية التركية؛ حيث أجاد التمقروطي

---

[1] بن عودة المزاري، مصدر سابق، ص344.

[2] عبد الكريم الفكون، مصدر سابق، ص136.

[3] لزهر الماجري، قبائل ماجر والفراشيش خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (في جدلية العلاقة بين المحلي والمركزي)، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، تونس، 2005م، ص206

[4] L de. Baudicourt, La guerre et le gouvernement de l'Algérie, Paris, 1853, p273.

وصف مكانة الهدية لدى أتراك عصره فقال: "ولو أهدي لأحدهم ما يساوي درهما واحدا، قام على ركبتيه وأخذه بين يديه جميعا، وجعله على رأسه تعظيما للهدية والمهدي"[1].

وقد اعتمد القياد كثيرا على الهدية في استرضاء رؤسائهم من الموظفين الكبار، وقدموا الهدايا الثمينة، نقدا وعينا، للبايات والباشوات، وآغا العسكر وخوجة الخيل، وبيت المالجي وقايد الليل(المزوار). وتحتفظ الوثائق الرسمية، من مراسلات ونصوص التشريفات بالكثير من أخبار الإهداء، تشمل بضائع محلية من انتاج وطن القايد، مثل الخيول والسروج، أو الغلال المحلية، مثل الزيت والعسل والتمر والتين. ومن بين الهدايا التي لجأ إليها القياد، لكسب رضا من يهدون لهم، بعض الحيوانات النادرة، كالأسود والنمور والغزلان، والنعام أو ريشه، مثلما أهدي الوصفان السود والجواري الحسان. إذ ليس بإمكان القايد المحافظة على وظيفته إلا ببناء رصيد علائقي (un capital relationel). ولن يكون له ذلك إلا إذا بذل الهدايا النفيسة، وعلى أساسها ترتب مكانة القايد بين بقية القياد، وأعوان البايليك عموما[2].

لقد وجد موظفو السُلطة التركية في الجزائر في الترضيات والهدايا وسيلة استرضاء. فلم يتوانوا في ممارسة الإهداء لأعيان السُلطة. فاستغلوا زياراتهم إلى قصور كبار أعيان الدولة، سعيا وراء استرضاء رؤسائهم هناك، لأجل ترقيتهم أو إعادة تعيينهم[3]، وهو ما وجد فيه كبار الموظفين فرصة تربح، ومصدر ثراء. وقد جرت عادة منح القياد وأعيان السُلطة الهدايا للباشا منذ زمن إقامة هايدو في الجزائر في أواخر القرن 16م[4]. فحتى الخدمجية التابعين للبايات في البايليكات، أو للباشا في دار السلطان، يحصلون على العوايد من يد القياد في وقت تعيينهم، أو بمناسبات زيارتهم للقصر. فعندما يتولى بايا جديدا أو آغا العسكر، تنهال عليه الهدايا، كالمركب المريح والسرج الوتير، والأسلحة الحادة الموشحة، والملبس الرفيع له ولزيجاته ولأولاده[5]. كما يقدمون ترضيات مالية لموظفي البايليك، بمناسبة الانتهاء من التحصيل الجبائي، وجمع ضرائب أوطانهم، وفي جميع المناسبات السعيدة والاحتفالات السلطانية[6]، وحتى يوم الجمعة، نجد القياد من بين الموظفين

---

[1] علي التمقروطي، النفحة المسكية في السفارة التركية، ترجمة وتحقيق وتقديم محمد الصالحي، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، المغرب، 2007م، ج1، ص106.

[2] لزهر الماجري، مرجع سابق، ص206.

[3] V de. Paradis, op.cit, p179.

[4] F. D de. Haedo, Histoire, p125.

[5] L.CH. Feraud, «**Les Harares**», p18.

[6] A . Devoulx, tachrifat, p61.

وممثلي الهيئات الديبلوماسية، الذين يدفعون عوايد لدار الإمارة، في حدود سنة 1010هـ. ومنهم قياد دار السلطان، وقايد عمالة ساباو[1].

ولا تقتصر الترضيات على موظفي مراكز السُّلطة، فآغوات النوبة في الأوطان ونوابهم يحصلون على ترضيات من القياد في المناسبات السعيدة. فمنذ سنة 1038هـ ابتدع قايد بسكرة بن الحاج فتح الله منح البلوكباشي الثاني في النوبة ترضية مقدارها 3 ريال بوجو، وبقي هذا التقليد معمولا به إلى غاية نهاية الفترة العثمانية[2]. وبمناسبة عيد الفطر يدفع قياد دار السلطان عوايد الترضيات لكل موظفي الإدارة المحلية وكبار أعيان السُّلطة المركزية، بما في ذلك الشواش والخدامجية في قصر الباشا. تختلف قيم الترضيات حسب أهمية كل موظف، ومكانته في السلم الإداري. ونقدم تفصيلا لترضيات قياد أوطان دار السلطان من خلال الجدول الموالي[3]:

الموظف	قيمة الترضية	الموظف	قيمة الترضية
الباشا	324 ريال بوجو	الآغا	182.5 ريال بوجو
الخزناجي	18 ريال بوجو	قايد الباب	1,25 ريال بوجو
وكيل الحرج	18 ريال بوجو	القهوجي	3 ريال بوجو
قايد القصبة	126 ريال بوجو	النوباجي	12 ريال بوجو
الباش دفتر	21 ريال بوجو	الباش طوبجي	5 ريال بوجو
الرقمجي	6 ريال بوجو	قايد المرسى	5 ريال بوجو
خوجة الخيل	نصف ريال بوجو	قايد الزبل	1 ريال بوجو
الشواش الأربعة	1 ريال بوجو	المقاطعجية	43 ريال بوجو

ويجب الإشارة إلى أننا أخذنا في هذا الجدول بمتوسط المقادير التي يدفعها قياد دار السلطان، ذلك أن هناك قيم ترضيات تدفع لبعض الموظفين، لا تكون موحدة بين كامل القياد. فمثلا، يدفع قايد شرشال وقياد

[1] الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات البايليك، العلبة 12، م09، السجل69.

[2] Ibid, p66.

[3] أعتمدنا في إعداد هذا الجدول على ألبرت دوفو الذي نقل لنا ما ورد في دفتر التشريفات. أنظر:

A. Devoulx, op.cit, p51 et 60.

موزاية وبني خليفة والخشنة 76 ريال بوجو لقايد القصبة، في حين تبلغ قيمة ما يدفعه قايدي بني خليل وشرشال 126 و100 ريال بوجو على التوالي[1]. على أن المبالغ الممنوحة لكل موظف عموما متطابقة بين القياد، وهو ما يوحي أن الممارسة هي تقليد متعارف عليه، وربما ضرورة عملية يفرضها الموظفون السامون.

ومن خلال الجدول ومقادير الترضيات نلاحظ اختلال القيم بين الموظف والآخر، بغض النظر أحيانا عن مكانة الموظف في السلم الإداري. وهو راجع لمكانة الموظف شخصيا لدى الباشا، أو لأهمية الموظف في إبراز قيمة القايد ومكانته. فمثلا، يمنح للنوباجي والقهوجي وقايد الباب خشية قربهم الدائم من الباشا. ويبالغ في ترضية المزوار قايد القصبة، باعتباره مكلفا بأمن المدينة، وكلمته مسموعة لدى الباشا والديوان. ونستنتج أن الترضية تمنح للموظفين الذين لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بمحاسبة القياد، أو تعيينهم، أو دعمهم وإسنادهم.

ولا تتوقف ترضيات القياد لهؤلاء الموظفين على الهدايا النقدية، فقد اعتاد القياد تقديم ترضيات عينية، هي عبارة عن مواد غدائية مما تنتجه أوطانهم. فمثلا، حصل الرقمجي في عيد سنة 1809م من كل قايد من قياد أوطان دار السلطان على كبشين، وطبقين من كعك المقروط، و6 دجاجات و50 بيضة. وقدم له قايد ساباو 4 تنجرات من زيت الزيتون[2].

لقد مارس القياد الإهداء لأجل الترضية في غير المناسبات السعيدة، خاصة في الأوقات العصيبة، عقب ارتكاب فضيحة مالية، كالاختلاس المالي أو اختلال الحسابات، أو في حال الوشاية بهم في أمر جرم ارتكبوه، أو وصلتهم أخبار نية الرؤساء في عزلهم، أو صدر قرار العزل في حقهم. فيلجأون للترضيات ويبالغون فيها. فعلى سبيل المثال، ألقى حاكم المدية القبض على قايد مليانة حسن المغضوب عليه من عمر آغا، فحاول القايد تقديم هدايا لحاكم المدية بواسطة المدعو باشي علي تصل إلى 100 دينار وزربيتان تركيتان ويطغان ذهبي. وأرسل للباشا عمر آغا 100 دينار وزربية مطرزة بالذهب الخالص. وبدوره كان الحاج عمر لما كان آغا عسكر سنة 1798م يحصل على ترضيات أربعة من القياد، الذين كان يجبرهم

---

[1]Ibid, p37.

[2]Idem.

على دفعها تحت التهديد بالعزل والمحاسبة، قدرت في مجموعها بـ 30 ألف سلطاني(السلطاني يساوي9 فرنك) وبعد توقيفه من قبل الباشا، وضع تحت الحجز لمدة 36 يوما، قام بحراسته ضحاياه الأربعة[1].

إن القياد المواظبين على إرضاء كبار الموظفين بالهدية، سيحافظون في الغالب على مناصبهم، إن لم تتم ترقيتهم، مهما تجاوزوا حدود العادة، طالما قدرتهم الدفوعية تفي بالغرض. وكثيرا ما جنى أحد القياد وثبتت جنايته، دون أن يعزل أو يلقى جزاء فعلته. وحدث أن زنا أحد قياد العرب المرموقين في بايليك الغرب بإحدى زوجات أعضاء الديوان، في غياب زوجها، وقبض عليهما متلبسين بجرمهما، وعلم الباي محمد بن عثمان باشا لتوه بجرم موظفه، فأمر بشنق المرأة في حينه أمام بيت بعلها دون استشارته، وجلد القايد 400 جلدة، وتم تغريمه غرامة قدرها 600 سكوين قبضها الباي[2].

وعندما نقف على خبر الحادثة التي رواها ثيدنا[3] (إن صحت) وجب علينا أن نتساءل عن مدى انضباط الباي في تطبيق الحدود الشرعية على الجانيين الزانيين المحصنين؟ فإذا كانت المرأة قد لقت عقوبة القتل كزانية محصنة، فإن القايد لم يتلق عقوبة معادلة لجرمه حسبما تقتضيه الحدود الشرعية؟ إذ أن تجاوز عدد الجلدات الحد المنصوص عليه شرعيا(100 جلدة) بثلاثة أضعاف يوحي بأن القايد كان محصنا، اجتهد الباي في إعفائه من الرجم أو القتل، بمضاعفة عدد الجلدات، ولم يكن هذا الباي يرخص لنفسه ذلك، لولا مكانة القايد الجاني في المخزن، ولولا قدرته الدفوعية التي تدل عليها الغرامة التي فرضت عليه.

إن القيم المالية الكبرى التي حصل عليها كبار الموظفين لم تكن إلا دليلا على بذل القياد نظير حصولهم على مناصبهم والاحتفاظ بها. ولم يكن القياد يتوانوا في فعل أي شيء لأجل المناصب، فكانوا يتقربون إلى الدراويش ومن يدعون البركة والولاية والكرامة يطلبون عونهم ورضاهم، فقد تقرب أهل خطط المخزن

---

[1] L.CH. Féraud, «**Ephémérides d'un secrétaire officiel sous la dominationTurque à Alger de 1775 à 1805**», In: R. A, N°18, AA 1874, p311et 314.

[2] THEDENAT,«**Memoirs, ou, Les adventures de Thédenat, esclave d'un Bey d'Afrique (18^{e} siècle)**» , publié par, M. Emerit, In: R. A, N° 92, A 1948, p223.

[3] أورد خبر هذه الحادثة كاتب باي الغرب الأسير ثيدنا الذي خصه الباي محمد الكبير بعلاقة متينة، فرافقه في كل تنقلاته، وقلده وظيفة خازندار البايليك الغربي، فوفرت له تلك المزايا فرصة الاطلاع على أخبار بايليك الغرب، بما في ذلك قصور أعيانه. أنظر: احميدة عميراوي، مصدر سابق، ص34.

بقسنطينة وأوطانها من شيخ عرب الدواودة أحمد بوعكاز يطلبون بركته لنيل الخطط. "وكانوا يعطونه على أن يوليهم المناصب وغيرها"[1].

أدت الهدية دورا كبيرا في رسم معالم توزيع الوظائف، وتوجيه مظاهر الترقية في الوظيف، بما في ذلك الترقية في الرتب العسكرية. وليس من الصواب النظر للهدية من هذه الزاوية فقط، فللهدية بُعدها الاقتصادي داخل الطغمة التركية الحاكمة في إيالة الجزائر. فهي تدخل ضمنيا في حساب أجر الموظف، كما تعتبر مصدر رزق لكثير من الموظفين الذين يقبضون رواتب ضئيلة. وهي مصدر ثراء لكبار الموظفين. فعلينا فقط أن نعود مرة أخرى إلى حديث ثيدنا عن مزايا وظيفة الخزندار لنعرف حجم الثروة التي تدرها الترضيات على كبار الموظفين. فهو يقر بأنه كان يتقاضى 10 سكات كل شهر من الباي، وبفضل الهدايا والترضيات التي يمنحها له الموظفون القياد عند تعيينهم أو ترقيتهم، تصل مداخيله إلى ثلاثة أو أربعة آلاف ليرة في السنة، وهو نفسه يقول أنه يمكن بسهولة أن تزيد الأرباح عن هذا الرقم[2].

المبحث الثاني: حــدود الترقيـة

تدلنا مظاهر الترضيات ومقاديرها المالية، ومظاهر توظيف القرابات والعلاقات على شدة تنافس الموظفين القياد في سبيل الاحتفاظ بمواقعهم في دواليب الحكم في الإيالة، أو اتخاذ مواقع أسمى، وأكثرا إغداقا، وتحقيقا للثروة والجاه. وهو ما نسميه في الاصطلاح الإداري باسم "الترقية"، هذه الأخيرة تكشف عن المعايير الحقيقية للصعود والنزول في سلم المناصب السياسية والإدارية في حكومة الإيالة. ولما كان المنصب الذي يفوق وظيفة القايد مباشرة من حيث الأهمية الوظيفية والمكانة الشرفية، هو منصب خليفة باي، ويفوقه مباشرة منصب باي، فإن حالات ترقية القياد إلى هذين المنصبين كثيرة ومتعددة. وهي ترجع _من حيث الشكل_ إلى التقاليد العثمانية التي تأخذ بعين الاعتبار عامل الخبرة والجدارة في الترقية. حيث تستند طرق تعيين الموظفين وإسناد المسؤوليات على مبدأ الأقدمية، "إذ يترقى القايد إلى منصب الخليفة، ويترقى الخليفة إلى منصب باي، مثلما يترقى الآغا إلى منصب خزناجي، ويترقى الخزناجي إلى منصب الداي(الباشا)"[3].

مثال يحيا آغا:

إذا كان القياد يختارون في العادة من بين البلوكباشلار أو من بين أعيان الصبايحية الفرسان، فإن الترقية

---

[1] عبد الكريم الفكون، مصدر سابق، ص136.

[2] احميدة عميراوي، الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر، ص64.

[3] فاطمة الزهراء قشي، صالح باي البايات، ص92.

إلى منصب آغا العسكر قلما تحصل، وبالتالي غالبا ما تكون المناصب المركزية السامية غير متاحة لهم، مثل منصب خزناجي أو وكيل حرج أو باشا. ولكن هناك حالات استثناء خلقتها ظروف الكفاءة، أو القرابة والمصاهرة والترضيات. ولدينا مثال يحي آغا الشهير، الذي قدم يولداش بسيط من فاراديشو بالروملي، لينضم إلى ثكنة باب عزون الخاصة بالانكشارية الزبنطوط.[1] ثم نجده في ثكنة دار موسى برتبة آغا صبايحية. ونظرا لضعف راتبة، ككل الانكشارية الذين لم يتولوا وظائف إدارية، اشتغل يحي حداءً (إسكافيا).

ولما تولى عمر آغا في أفريل 1815م، عينه خزندارا ثم قايد لوطن بوفاريك، في أواخر عام 1817م، وفي عهد علي باشا تولى قايد على وطن بني جعاد. وخلال توليه هذه الوظيفة أبلى بلاء حسنا في مواجهة ثورة محِلة بايليك الشرق التي بايع أفرادها أحد الشواش دايا، وهاجموا دار السلطان بمساعدة بعض القبائل، وأثبت القايد يحي جدارته في القضاء على هذه الثورة.

إن كفاءة يحي آغا وحنكته السياسية والعسكرية لم تؤهله للترقية لولا علاقته الوطيدة التي ربطته بالحسين بن الحسين(حسين داي)[2] الذي تولى وكيلا للأوقاف، ثم وكيل حرج، ثم شغل أعلى منصب في الإيالة. هذا الأخير عين صديقه في منصب آغا العرب على أهميته وشدة التنافس عليه، خلفا للسيد محسن بن عثمان[3]. وحسب الباحثة نجوى طوبال فإن يحي آغا قد تمكن من ربط علاقات بارزة، حيث كان مثالا عن توجه فئة الانكشاريين للمصاهرة مع الموظفين الساميين، إذ ارتبط بالسيدة روزة بنت محمد بن الخزناجي، وهي سليلة إحدى بيوتات الخزناجية المرشحة لتولي وظيفة الداي[4]. ورغم الجهود الجبارة التي بذلها الآغا يحي في إخماد

---

[1]تعود جذور هذه المفردة للمفردة الإيطالية Sbandito، وتعني منفي، أو منبود بدون سند عائلي، وقد انتقلت إلى لغة التركمان بمعنى أعزب: زبنطوت، ومن هذه المفردة أصل كلمة Bandit التي تدل على اللص في اللغة الفرنسية. وهي بحاجة لدراسة إثيمولوجية، نظرا لاستعمالها الشائع في الفضاء المغاربي.

[2]الداي حسين آخر دايات الجزائر ولد بقرية فرلة Verla الواقعة على الشاطئ الجنوبي لإزمير سنة 1178هـ(1764م) من عائلة تركية أصيلة، وقد اكتسب تدريبا عسكريا في إحدى المدارس العسكرية العثمانية قبل أن يلتحق بأوجاق الجزائر، هذه الأخيرة التي ترقى فيها إلى أن أصبح عضوا بالديوان ثم وكيل حوش، ثم وكيل أوقاف، ثم خوجة الخيل، ليقلد سنة 1818م (1234هـ) منصب داي الجزائر.

G. FICHER, **Légende Barbaresque**, trad. et annotée par Farida Hallal, O.P.O, Alger, 1991, p341.

[3]J. N Robin, «**Note sur Yahia Agha**» ,**p71**.

[4]نجوى طوبال، الزواج وواقع المصاهرات بمجتمع مدينة الجزائر الفترة العثمانية 1710-1830م، رسالة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، إشراف الأستاذ الدكتور أرزقي شويتام، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2013-2014م، ص390.

ثورات قبائل الزواوة وأطراف بجاية، ورغم نصائحه السديدة التي كان يدلي بها لصديقه الباشا حسين، إلا أن الوشاية عصفت بمنصبه لصالح واحد من أصهار الداي على قلة خبرته[1]. ولدينا مثال آخر من منتصف القرن 18م، هو الداي بابا محمد بن عصمان الذي جاء من إحدى قرى كرماني واستقر به المقام في مدينة الجزائر، بائعا للأحدية، ثم انضم إلى سلك الانكشارية، وترقى في الوظيف حتى أصبح خزناجيا، ثم آلت إليه الباشوية بعد وفاة علي داي في فيفري 1766م، واستمر دايا لمدة تتجاوز 25 سنة[2].

ونستطيع من خلال بعض حالات ترقية القياد التي أوردتها المصادر على اختلافها أن نوضح المسار الوظيفي الذي يسلكه القياد عادة في ترقيتهم. حيث يتدرجون من منصب حاكم أو قايد وطن غير ذي أهمية، مثلا، لتولي قيادة وطن ذو أهمية بالغة. كأن يكون يشمل إحدى الكونفدراليات القبلية الحدودية الكبرى، كوطن ساباو والعواسي ببايليك الشرق وفليتة في بايليك الغرب، أو وطن يحتوي على مرفأ بحري مهم، كعنابة وبجاية وتنس، أو حاضرة معتبرة ذات سوق كبير، كمليانة وبسكرة ومازونة وتلمسان. ثم يتولى منصب خليفة الكرسي بالنسبة لبايليك الشرق، أو خليفة الشرق بالنسبة لبايليك الغرب، وبعدها مباشرة قد تسند له إدارة بايليك.

ولدينا المثال الأبرز على هذه الترقيات يرويه مؤرخ قسنطينة أحمد بن المبارك العطار، ويتعلق بقصة خلافة إبراهيم بوصبع لصالح باي بعد عزله، وكيف كان هذا المبعوث قايد الزمالة بقسنطينة في عهد صالح باي، وأحد كبراء دولته، "ولما عزله صالح باي عن الزمالة تخوف منه وذهب إلى الجزائر وتولى قيادة ساباو"[3] ثم أسندت إليه مهمة خلع الباي المذكور.

وبالنسبة لقياد أوطان دار السُّلطان فمن المرجح أن تكون ترقيتهم مفتوحة نحو الوظائف المهمة في مدينة الجزائر، كوظيفة المزوار قايد القصبة، أو وظيفة وكيل الأوقاف، أو وظيفة وكيل حرج، ومنها إلى منصب آغا العرب، حتى منصب الباشا نفسه. ولم تكن حالات الترقية إلى منصب باي بمعزل عن المحسوبية، أو المنافسة غير الشريفة. فلدينا مثال التنافس الذي حدث بين باي وهران حسن الباهي وابن أخيه زوج ابنته المدعو مصطفى، فبعد أن تولى بفضل هذه القرابة لمنصب قايد فليته لم يصبر هذا القايد حتى تتاح له ترقية عادية لحكم البايليك الغربي مثلما جرت عليه العادة. ولكنه نافس عمه وأبدى رغبته في خلافته، ولما عزله كاتَبَ الداي حسين واشيا بحق صهره، عارضا مبلغ أربعة آلاف ضبلون مقابل تعيينه بايا، ولكن سعيه خاب

---

[1] هذا الآغا هو هو إبراهيم آغا صهر الداي حسين. مرجع نفسه، ص391.

[2] أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791م، ص79.

[3] أحمد بن مبارك العطار، تاريخ بلد قسنطينة، تحقيق عبد الله حمادي، نوميديا للطباعة والنشر، ص136.

بعد أن ردت رسالته للباي الذي أمر بحرية التصرف فيه مقابل المبلغ المعروض، فأرسل الباي رأسه للداي مرفقا بالمبلغ[1].

ولدينا مثال يكشف عن نزول قايد في سلم الوظيف، ويتمثل في حالة محمد القبايلي الذي وجدناه حسب وثائق الأرشيف التونسي قايد زمول قسنطينة سنة 1169هـ، وفي سنة 1172هـ نجده مجرد شاوش لدايرة القيطون. وخلال السنوات اللاحقة بقي مجرد شاوش يرأس تسعة من رجال الدواير دخلوا تونس في مهمة إدارية أو تجارية، وحصل على إحسان يقدر بـ 20 ريالا. ثم نجده مارا عبر تونس إلى الحج في موسم سنة 1174هـ، يرافقه أربعة من الدواير. وفي نفس السنة شغل هذا التركي وظيفة باش سايس دولاتلي الجزائر[2]. ولسنا ندري هل هو الشخص نفسه الذي تزعم ثورة فاشلة في أطراف بايليك قسنطينة مثلما ورد في بعض المصادر، أم هو سميه فقط؟.

وضمن الجدول الموالي نعرض حالات ترقية بعض القياد معتمدين على بعض ما ورد في سياق سرد أخبار الثورات والانتفاضات، وبعض وثائق المراسلات:

---

[1] H. L Fey, op.cit, p310.

[2] الأرشيف الوطني التونسي، دفتر إحسانات بايات تونس، م2144، ص177، 180، 182، 184.

اسم القايد	وطنه	وظيفته قبل ترقيته بايا	البايلك المولى عليه	تاريخ ترقيته	مصدر المعلومة
علي قار بغلي	وطن تلمسان	/	بايلك الغرب	/	مسلم بن عبد القادر الوهراني، المصدر السابق ص92.
محمد فريرة	عمالة ساباو	/	بايلك التيطري	1799م	***FERDJ(M. S), Op. Cit, p 234.***
محمد البلوكباشي	وطن مليانة	/	//	/	ودان بوغفالة، المرجع السابق، ص277.
إبراهيم باي الكردي	وطن مليانة	/	باي الغرب	توفي سنة 1776	ودان بوغفالة، المرجع السابق، ص272.
صفطة حسان	وطن ساباو	/	بايلك التيطري	1772م	***FERDJ(M. S), Op. cit, P 234.***
محمد بن عثمان	وطن مليانة	خليفة الشرق بايلك الغرب	بابلك الغرب	1772م	ودان بوغفالة، المرجع السابق، ص272.
صالح بن مصطفى	وطن العواسي	خليفة باي الشرق	بايلك الشرق	1771م	فاطمة الزهراء قشي، صالح باي البايات، ص92.
أحمد القلي	وطن القل	وطن العواسي	//	1754م	محمد الصالح العنتري، فريدة منيسة، ص75.
محمد الدباح	وطن الدير	وطن ساباو	بايليك التيطري	1754م	***ROBIN(J.N), Le Bey Ed-Debbah, p 365.***
أحمد القلي	وطن القل	وطن العواسي	بايلك الشرق	1754م	محمد الصالح العنتري، فريدة منيسة، ص75:.
صالح بن مصطفى	وطن العواسي	خليفة باي الشرق	//	1771م	فاطمة الزهراء قشي، صالح باي البايات، ص92.
حاج مصطفى انجليز	وطن مازونة	خليفة الشرق بايلك الغرب	//	1798	***ESTERHAZY(W), la domination , p21.***
سيدي ابراهيم الشرقي	عمالة ساباو	/	//	1792	ناصر الدين سعيدوني، "الشبكة الدفاعية"، ص206.
عصمان بن محمد الكبير	وطن تلمسان	خليفة الشرق بايلك الغرب	بايلك الغرب	1801	احميدةاعميراوي، الجزائر في أدبيات الرحلة ، ص123.
حسين بن زرق عينه	وطن عنابة	/	بايلك الشرق	1806	محمد الصالح العنتري، فريدة منيسة، ص75.
محمود بن تشكور	وطن العواسي	خليفة باي الشرق	//	/	***VAYSSETTES (E), Op. Cit, p224 .***
محمد الصغير بوكابوس	قايد مليانة	خليفة الشرق بايلك الغرب	بايلك الغرب	1808م	***ROBIN(J.N), Le Bey Ed-Debbah, p365***
إبراهيم الكريتلي	وطن العواسي	/	بايلك الشرق	/	***VAYSSETTES (E), Op. Cit, p224 .***
حسن بن موسى الباهي	وطن فليتة	خليفة الشرق بايلك الغرب	بايلك الغرب	1826	مسلم بن عبد القادر الوهراني، المصدر السابق، ص113.

جدول حالات قياد نالوا الترقية إلى منصب باي

المصدر: الجدول من إعداد الباحث

نلاحظ من خلال الجدول أن الأوطان التي تولاها القياد قبل ترقيتهم في طريق منصب الباي هي أوطان مهمة في البايليكات الثلاث. من قبيل ساباو، تلمسان، العواسي، فليتة، مليانة، مازونة، عنابة، القل. كما أن الوظائف التي ترقّوا إليها، قبل منصب البايليك، لا تكاد تخرج عن وظيفة خليفة باي، أو وطن ما، إذا كان الوطن السابق أقل شأنا.

من خلال عرض أهم وأبرز الشروط المتحكمة في تولي وظيفة قايد الوطن في جزائر القرنين 16 و17م، نعرف أن المزايا السيكولوجية[1] قلما تؤخذ في الحسبان عند إسناد هذه الوظيفة، بقدر ما تفرض معايير المحسوبية والمحاباة والواسطة، القائمة على نسق علاقات الدم والجهة والمصاهرة، وعلى قيم الانتهازية والوصولية والزبائنية. أما الأكفاء والمؤهلين للقيادة فلا تنفعهم قدراتهم السيكولوجية في الوصول إلى موقع من مواقع التمركز النُّخبوي في الدولة. وهو ما يحيلنا على رأي عبد الرحمن الكواكبي الذي يصف هذه النُّخب في ظل الحكم الاستبدادي، حين يقول"...يكون أسفلهم طباعا أعلاهم وظيفة وقربا".[2]

---

[1]السمات السيكولوجية المقصودة هنا هي الذكاء والفطنة والقدرة والعقلانية والتنظيم.

[2]عبد الرحمان الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، تقديم أسعد السحمراني، ط3، دار النفائس، 2006م، ص125.

الفصل الثالث: واقع القياد الاقتصادي والاجتماعي

إن أهمية وظيفة القايد السياسية والاقتصادية تدفعنا للتساؤل عن مدى تأثير تلك الأهمية على من تولوا هذه الوظيفة، من حيث استحواذهم على مكانة اجتماعية، أو اقتصادية ضمن مجتمع الإيالة العثمانية في جنوب المتوسط. وكيف أثر ذلك في خلق صورة نمطية للقايد بقيت راسخة في الذهنية الجماعية للمجتمع الجزائري، هذه الصورة التي يبدو أنها استغلت بقوة في تسيير البلاد بعد احتلالها من طرف الفرنسيين.

المبحث الأول: ثروات القياد

منحت المهام الإدارية والأمنية والجبائية الفرصة للقياد كي يحظوا بنصيب وافر من الكسب المادي، حتى أضحى الكثير يجمع بين وجاهة السيف ووجاهة المال في جزائر الفترة العثمانية. ولا يختلف واقع هؤلاء الموظفين المادي عن حال قياد القرن السادس عشر، طالما لم تتبذل ظروف وشروط اكتساب الثروة ولم تتغير.

1- مصادر الكسب:[1]

فيما يخص مصادر ثراء القياد في كل الفترة العثمانية تكتنفها هالة من الغموض. فالمصادر تحجم تماما عن ذكر مصادر تلك الثروات التي امتلكها القياد، عدا ما يتصل بالفيء في الحملات العسكرية، أما الهدايا سواء كانت جائزة أو غير ذلك فلا ذكر لها، عدا ما يخص الموظفين الكبار. غير أنه يمكن أن نعتبر الممارسة الجبائية هي أهم عوامل الثراء لدى قياد الأوطان، فهم يحصلون لحسابهم الخاص على مبالغ مالية يقتطعونها من المحاصيل المجباة برضى رؤسائهم من البايات والباشوات، فحمدان خوجة يذكر أن: "القادة أو جباة الضرائب يبقون لأنفسهم جزء من الضرائب ويتركون جزء آخر للفلاحين.... ويصمت الباي على ذلك رغم علمه"[2].

وقد يخفي القياد بعض أموال المجابي، أو يفرون بها كاملة؛ إذ يقف القياد دائما في موضع الاتهام بإخفاء أجزاء مهمة من المحاصيل الجبائية، وذلك ما يفسر لجوء السُّلطة المركزية إلى استحداث وظائف تنوب عن القيادات في الجباية. ففي قسنطينة أواخر الفترة العثمانية شهد البايليك حوادث متكررة للفرار بالمجبى أو

---

[1] أنظر: ملاحق، الشكل09.

[2] حمدان بن عثمان خوجة، مصدر سابق، ص108.

إخفاء بعضه، وكثيرا ما تكون وجهة الفار البلاد التونسية. أو يفتضح أمر الجاني فينتهي إلى القتل أو السجن. ففي سنة 1808م، في ولاية أحمد شاوش القبايلي، فر من سجن قسنطينة القايدين مصطفى بن عاشور قايد فرجيوة، وسي محمد بن القربة قايد عزيب البقور، هذا الأخير كان قد سجن بتهمة سرقة ثيران البايليك[1]. وفي بايليك الغرب في زمن الباشا مصطفى خوجة حاول الباي عصمان الفرار بمجابي البايليك نحو بلاد النصارى، لولا وشاية ابن أخته محمد قايد وطن فليتة[2]. وفي أوائل القرن 18م (حسب والسين استرازي) فر أحد القياد، وكان يدعى قايد الذهب[3]، إلى وهران مستجيرا بالإسبان، حاملا معه جميع مجابي الوطن، ولقي هناك ترحابا واحتفاء كبيرا[4].

إن ظاهرة الفرار بالمجبى أو إخفاء جزء منه تدخل ضمن ما يمكن أن نسميه الفساد المالي والإداري والذي من بين مظاهره أيضا، التي ساهمت في ثراء القياد، تلك الممارسات الابتزازية، والضغوط التي يفرضها بعض القياد على أعوانهم من الشيوخ ووجهاء المال في الأوطان التي يديرونها. ففي أواخر القرن 18م، ألقى حاكم البليدة على أحد القياد، ويدعى حسن، لابتزازه بعض أعوانه من شيوخ العشائر وأثرياء الوطن، وحاول الجاني ارتشاء الحاكم بتقديم هدايا عن طريق أحد الوسطاء تعددت عينا ونقدا، منها 100 دينار ذهبي، وزربيتان تركيتان، ويطغان(سيف) ذهبي. كما سعى لارتشاء الباشا نفسه، فأرسل إليه 100 دينار، وزربية مطرزة بالذهب[5].

لقد مارس القياد الاختلاس المالي حتى على تركات المتوفين مع وجود ورثتهم؛ إذ تضمنت رسالة إلى بيت المالجي بالجزائر، سنة 1238هـ، شكوى حول أمانة المرحوم بن الآغا القلعي، أحضرت لدى حاكم البليدة وقاضيها، وفتح ختمها، فوجدوا داخل "الشكارة" كمية كبيرة من النقود الذهبية والفضية، أخذ الحاكم منها لنفسه 66 دورو فضي، و33 دينار ذهبي قديم، و09 ذهب جديد، ومحبوب واحد، وأخذ مما بيع 17 ريال بوجو[6]. وهي الممارسة نفسها التي وقعت حيال متروك رجل من البليدة توفي في تونس، فأخذ الحاكم تركته وتصرف

---

[1]E. Vayssettes, op.cit, p179.

[2]L. Ch Feraud, " **Ephemerides"**, p314.

[3]ذكره الآغا بن عودة المزاري تحت لقب قايد الذهب المسراتي، وقال أنه تولى البايليك الغربي، وسمي قايد الذهب " لكثرة جوده وإعطائه الذهب للناس" .انظر: بن عودة المزاري، مصدر سابق، ج1، ص280.

[4]W. Esterhazy, De la domination tuque…, p177.

[5]L. Ch Feraud, "**Ephemerides"**, p311.

[6]المنور مروش، مرجع سابق، ج1، ص268.

فيها بالبيع، وبلغت قيمتها ما يزيد عن مئتي(200) ريال صحيحة[1]. ولأجل ذلك حق لنا أن نتساءل: إذا كان تصرف القياد في التركات، في وجود الورثة بهذا الحال، فكيف يفعلون بالتركات التي لا وارث لها حال وضعها في أيديهم؟.

ومثلما يستفيد القياد من أجور شهرية باعتبارهم أعضاء في الأوجاق، فإنهم يحصلون على رواتب إضافية زيادة على رواتبهم، تسمى العوايد. ويذكر مروش قيم تصل إلى 4 دينار خمسيني يحصل عليها القياد والخواجات والشواش كل أسبوع في أوطان دار السلطان[2]. كما يحصل القياد على مبالغ مالية من جراء عمليات الصلح التي تعقد مع القبائل وهي لا تقل عن 15 فرنك[3]. مثلما يحصلون على نصيب من معاهدات التجارة التي تستفيد منها الشركات الأجنبية؛ فحسب مذكرة مستحق اللَّزمة الصادرة عن شركة الامتيازات الإفريقية، فإن هذه الأخيرة قد تعهدت بمقتضى معاهدة سنة 1694م بدفع 300 بطقة شيك لقايد بونة، ومبلغ 34000 صايمة لخزانة الإيالة سنويا. ويلاحظ أن القيمة التي كان يأخذها قايد بونة أصبحت تمنح في نصوص معاهدات لاحقة لباي قسنطينة[4].

إن مشاركة القياد في المحلات الموسمية والطارئة، تتيح لهم مصادر كسب وفيرة، ففي المحِلة، وحيث تصل إلى مبتغاها، "وتحقق من عوائد اللزم والمجابي والمغارم ما يلبي الحاجة ويزيد؛ يحصل القياد، شأنهم في ذلك شأن ضباط العسكر وبقية الموظفين من أصحاب الخدمة وشيوخ القبائل، على أعطيات نقدا، تضاف إلى ما حصلوا عليه من نصيب في المغانم.

لاحظ ابن هطال التلمساني وفرة غنائم المحِلة وبرر تلك الكثرة بكون الأوطان الممتنعة عن سلطة البايليك قد حافظت على مدخراتها ومخزونها من القمح والشعير؛ إذ لم تكن تدفع منه للجباة. وساق مثال حملة محِلة باي الغرب محمد بن عثمان على الجهة القبلية، عندما كان الجند وعسكر المحِلة يجدون في القرى والتجمعات التي يفر أهلها مطامير من القمح والشعير "ما لا يحصى عدده" حتى "... صار الجند والعسكر يفتحون المطامير، فإن وجدوا شعيرا أخذوا منه ما قدروا علفا لسوائمهم، وإن وجدوه قمحا تركوه.."[5]

---

[1] المنور مروش، مرجع سابق، ص270.

[2] مرجع نفسه، ص364.

[3] Federmane et aucapitain, op.cit, N° 61, A 1867, p366.

[4] جمال قنان، نصوص ووثائق....، ص336.

[5] ابن هطال التلمساني، مصدر سابق، ص51.

ولنا أن نتصور حظ القياد من تلك الغنائم، وهم الآمرون في أعوانهم من القوم والمزارقية أو المكاحلية، وصغار الشيوخ ومجندي أوطانهم. ولأهمية عوائد المحِلة نجد بعض القياد يشتري دارا بقيمة 550 ريال دراهم صغار، على شرط أن يؤدي ثمنها عند خروج محِلة الشرق في فصل الربيع كل سنة، إلى أن يقضي جميع العدد[1].

2- مظاهر الكسب:

تتنوع مظاهر كسب وثروات القياد عينا ونقدا، وتتجلى في تملكهم، وفي إنفاقهم على أنفسهم وأهليهم، وفي سبل الخير. وسنحاول عرض مظاهر الثراء حسب أهمية كل مظهر في ما يلي:

العقارات:

لا يمكن ان نأتي على ذكر ما يملكه القياد في طول الإيالة وعرضها من عقارات على اختلافها، فهي عديدة ومتنوعة، ومنتشرة في حواضر الإيالة، وفي سهولها الخصبة كالمتيجة وأحواز المدن الكبرى. وتكفي إطلالة يسيرة على وثائق بيت المال وعقود المحاكم الشرعية لنكتشف ذلك الكم الكبير جدا من العقارات التي امتلكها قياد أوطان خلال القرنين 17 و18م. وتلك التي بقيت في أيدي ورثتهم حتى أوائل الفترة الاستعمارية الفرنسية. وسنكتفي بعرض بعض ملكيات القياد من خلال وثائق الحبوس والبيوع، باعتبارها المصدر الذي يقدم لنا معلومات في هذا الميدان:

-يملك القايد سليمان قايد وطن بني خليفة جنانا بفحص كرسي الجلوة اشتراه بما مقداره 455 دينار ذهبي خمسيني[2].

-اشترى قايد العرب بن سحنون بستانا عظيما من أحمد خوجة، الذي تولى باشا بعد ثورته على مصطفى الخزناجي[3].

-اشترى القايد محمد بن البحري دكان من إبراهيم يولداش بن محمد تركي[4].

-يملك القايد العلج محمد دارا أوقفها وقفا خيريا، فكان ناظر الوقف يصرف على خدمتها وإصلاحها 120 ريال ومصاريف إضافية أخرى[1].

---

[1] الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات المحاكم الشرعية،ع13، د1، و1، 1180هـ.

[2] مصدر نفسه، ع2/14، م7، و23، 1198هـ.

[3] أحمد الشريف الزهار، مصدر سابق، ص89.

[4] الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات بيت المال،ع94، و89.

-يملك القايد سالم دارا صرف على بنائها 2886 ريال[2].

– يملك علي قايد دارا صرف على ترميمها مصاريف قدرت بـ 380 ريال[3].

– يملك القايد بن رحمون دارا صرف على إصلاحها 350 ريال في سنة 1208هـ[4].

– يملك علي قايد المرسى حانوتين موقوفين وقفا أهليا سنة 1233هـ[5].

– يشترك القايدين إبراهيم الكردي والقايد موسى في ضواحي مليانة، في ملكية عقارية بالمناصفة، تتكون من جنانات ودور وإصطبلات[6].

– ترك القايد صفر بن عبد الله عتيق القايد جعفر حوانيت موقوفة على حفيديه حسين وعزيزة، بلغت ريوع كرائها 84 دينار[7].

– تملك نفيسة حفيدة قائد الباب شراكة في دار وهبتها لابنتها اليتيمة آمنة بنت محمد الشرباجي[8].

– يملك القايد سالم دارا بطابق علوي أوقفها وقفا أهليا[9].

– يملك مراد قايد العيون دارا بيد عبد الرحمان محمود بن شريف كانت تحصل على مصاريف من وكيل بيت المال[10].

– يملك قايد الباب دارا بيد حسن بن عبد الله كانت تحصل على مصاريف من وكيل بيت المال.[11]

– يملك قايد الباب دارا حبسها على أحفاده إخوة محمد بن احمد، كائنة بحومة الكبابطية، تم كراءها من قبل يهوديين بما قيمته 1050 دينار لمدة 21 عاما، أي 50 دينار لكل سنة.[1]

---

[1] الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات بيت المال،ع269،30، و9.

[2] مصدر نفسه، سجلات بيت المال،ع273،30، و43.

[3] مصدر نفسه.

[4] مصدر نفسه، سجلات بيت المال،ع273، و83.

[5] مصدر نفسه، سجلات المحاكم الشرعية،ع41، د1، و18، 1233هـ.

[6] مصدر نفسه ،ع34 وع 29 وع48 وع135.

[7] مصدر نفسه،ع39، د4، و53، 1121هـ(1709م).

[8] مصدر نفسه، ع89، د3، ، و68، 1125هـ(1713م).

[9] مصدر نفسه، ع19، د104، و05.

[10] مصدر نفسه.

[11] مصدر نفسه، و8.

– اشترى القايد محمد بن الشيخ موسى بن عزون بالمعاوضة مع أوقاف الحرمين، دارا تهدمت فصارت خربة، بحومة الحصارين بباب عزون، وأعاد بناءها وباعها في أواسط ربيع الثاني 1139هـ(1726م)[2] .

– اشترى قايد الزبل احمد الشريف بن عثمان دارا تتكون من ثلاث غرف بحومة القصبة بما مقداره 550 ريـ ال دراهم صغار[3].

– دار بحومة السلاوي بيد أحمد بن مصطفى يملكها قايد البارود[4].

– يملك علي قايد السمن دارا بيد قارة محمد قارة قلعجي[5].....إلخ

كما أن حمامات المدينة يملك أغلبها قياد، فنجد حمام القايد موسى بالقرب من مسجد ساباط الذهب ، فضلا عن ساباطات المدينة مثل ساباط القايد قاسم بالقرب من حوانت بن ربيحة[6]. هذا بغض النظر عن الملكيات التي لم تصلنا وثائقها لتعرُّضها للتلف وما شابه.

المساهمات الاجتماعية الخيرية:

إن ما ذكر هو مجرد بعض ما ورد في سجلات بيت المال والمحاكم الشرعية من عقود تشير للقياد كأطراف مالكة لعقارات في مدينة الجزائر، بيعت أو تم وقفها. وهي كثيرة ليس من السهل عدها. إلا أن أكثر القرائن دلالة على ثراء القياد يمكن أن نستشفها من خلال بعض مظاهر المشاركة الاجتماعية في أفعال الخير، كبناء المساجد وأضرحة الصالحين، أو عتق العبيد والإماء. ذلك أن امتلاك العبيد وعتقهم هي ممارسة مقصودة تهدف إلى أثبات المكانة الاجتماعية، والتعبير عن التفوق والقدرة الاقتصادية. ويهدف العتق إلى الظهور بمظهر السيد الخير، صاحب الأفضال؛ حيث ينقل العبد من العبودية إلى حالة أقل منها هي الزبائنية[7].

---

[1]الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات المحاكم الشرعية، ع2/16،د5، ق32، 1220هـ.

[2]مصدر نفسه،ع9، د1، و2، 91هـ.

[3] مصدر نفسه،ع13، د1، و1، 1180هـ.

[4]مصدر نفسه،ع19، د105، و15، 1178هـ.

[5]مصدر نفسه، د106، و8، 1188هـ.

[6] أنظر:

A. Devoulx, «**Les édifices religieuse de l'ancienne Alger** », N°14, A 1870, p178.

[7]E. Norbert, La société du cour, Calnann-Levy, 1974, p34.

ونجد حالات عتق المماليك والعبيد شائعة جدا في ممارسات القياد الخيرية، مثل حالة القايد حسين معتق المدعو سالم[1]، وحالة القايد العياشي معتق عبدا يدعى مسعود[2]. ونجد قايد بني خليل من بين المعتقين في أواخر القرن 18م؛ حيث اعتق مملوكا له يدعى سالم[3]. ونجد القايد حسين معتقا لعبد اسمه موسى[4]. كما نجد نجد قيادا كانوا عبيدا، ثم أعتقوا، لنجدهم بعد ذلك من كبار الموظفين، ومنهم من أصبح قايد، وفيهم من أضحى من كبار الملاك في الإيالة. يمتلكون بدورهم العبيد ويمارسون العتق إنعاما على مماليكهم. مثل حال المملوك بلخير الذي أعتق من الرق، ثم أصبح من زمرة القياد، ونال وجاهة المال، وامتلك العبيد، ثم نجده يعتق عبده وأمته أحمد وفاطمة دفعة واحدة[5].

توحي مساهمات القياد في بناء الجوامع وأضرحة الأولياء، وترتيب المقابر، بمظهر ثراء الفاعلين. فعلى غرار ما اعتاد عليه قياد الجيش في القرن الأول من عمر الإيالة، فعل قياد الأوطان. ففي زاوية المعامرة بأولاد عبد النور، في البايليك الشرقي، ابتنى القايد حسن بن عمر الوزناجي بن عبد الله ضريح الولي الصالح سيدي الأسعد بن الوالي محمد يحي الصالح، المتوفي سنة 1680م، كما يشير شارل فيرو اعتمادا على نقيشة في الضريح[6].

وعموما فإن القياد قد حازوا الثروة لتوفر مصادرها، وأضحوا من أبرز وجهاء المال في إيالة الجزائر غرب، لا فرق بينهم وبين رياس البحر وكبار الموظفين.

المبحث الثاني: مدفوعات القياد من الضرائب

يقف الباحث المنور مروش عند مسألة أداء كبار الموظفين للمطالب المخزنية، ويرى أن دفع المسؤولين وموظفي السُّلطة للضريبة على الأملاك كان يعتبر أمرا غير لائق، يمس بشخص الموظف الذي كان يرى في نفسه صفة "الدولة". مما يدفع ببعض المسؤولين إلى التعويض عن دفع الضريبة بتقديم الأعطيات للخزينة العامة في مركز الإيالة أو في البايليكات، مقابل تخليها عن فرض الضريبة عليه. وقد تزيد قيمة الأعطية عن الضريبة المستحقة عليه. واستدل مروش، على سبيل المثال، بما فعله مصطفى باشا في مطلع

[1] الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات المحاكم الشرعية، ع52، د5، و159، 1241هـ.

[2] مصدر نفسه، ع52، د5، و158، 1243هـ

[3] مصدر نفسه، ع58، د81، و143.

[4] مصدر نفسه، ع58، د81، و142.

[5] مصدر نفسه، ع53، د05، و50.

[6] L. Ch Feraud, «**Notice sur les Ouled Abd –Nnour** », p79.

القرن 19م، حين تخلى عن ريوع حانوت حلي اشتراه بما مقداره 192.50 دينار سلطاني، كما تخلى عن كراء حانوت اشتراه بـ 300 قرش إشبيلي، وكان كراءه يعود على الخزينة بـ 3 دنانير سلطانية، كل ذلك مقابل تخلي الخزينة عن ضريبة قطع أرضية اشتراها وألحقها بجنانه؛ إذ كان الداي يرى أن دفعه لمستحق الضريبة عليه هو منقصة من شأنه[1]. فهل يمكن أن ينطبق ذلك على الموظفين القياد؟ وهل كان القياد يدفعون الضرائب المستحقة على أملاكهم؟.

تضمنت إحدى الرسائل السلطانية المحفوظة ضمن وثائق دفتر المهام الهمايوني، والتي تعود لسنة 1571م، حكما شريفا إلى بايلرباي إيالة جزائر غرب، يقضي بإلزام الأمراء والموظفين الذين أرسلوا إلى حكم السناجق بدفع الرسوم والضرائب المترتبة على أملاكهم. وجاء الحكم السلطاني صريحا في هذا الشأن، بعد أن سجل ملحوظة تخص امتناع أعوان الدولة عن أداء ما عليهم، وتقاعس أولي الأمر في أخذه: "...ووفقا لأمرنا يقتضى منكم، وبحسب القانون، أن تأخذ الضرائب والرسوم التي تجمع من طرف الولاة والجاويش والبوابين المبعوثين، على أساس أنها أموال الدولة... [2]" وحتى نصوص عهد أمان ألحَّت على ضرورة "...تسوية سائر الرعايا على حد سواء تأدية لزمة الدار الكريمة تسري على جميعهم كائن من كان، ولا تكبر لأحدهم عن تأديتها بجاه، أو بحرمة، أو بقرابة"[3].

وإذا كانت الأوامر السلطانية وعهود الديوان تلح على ضرورة دفع أعوان السُّلطة وأهاليهم للضريبة على أملاكهم، وأعشار محاصيلهم، وزكاة أموالهم، فإن بعض المصادر تتحدث عن إعفاء الانكشارية والصبايحية وقياد الجيش، من دفع رسوم إدخال البضائع عبر أبواب المدينة[4]. ولا يمكن أن نأخذ برأي هذه المصادر دون دون استقراء الوثائق الإدارية التي تمدنا بمعلومات مؤكدة؛ إذ يبدو من خلال سجلات بيت المال، ودفاتر البايليك أن توصيات الآستانة لم تبق حبرا على ورق؛ حيث سجلت دفاتر البايليك قيم عشور دفعها أبناء قياد، مثلا، ابن القايد سليمان، وقايد سُماتة في بلد المدية في موسم 1210هـ، وفي نفس السجل نجد علي القاجري قايد الزبل، يدفع زكاة أمواله برفقة موظفين آخرين بما فيهم قايد القصبة(خديم القصبة)، وشاوش العسكر، والباش بولوكباشي، وحاجي محمد بولوكباشي قايد الزبل[5].

---

[1] المنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، العملة والأسعار والمداخيل، ص261.

[2] الأرشيف الوطني الجزائري، وثائق دفتر المهام الهمايوني 12، ورقة 427، (مؤرخة في ربيع الآخر 979هـ)

[3] توفيق دحماني، دراسة في عهد الأمان القانون الأساسي السياسي والعسكري للجزائر وثائق تنشر لأول مرة، ص74.

[4] F. D Haydo, Topographie et Histoire générale d'Alger, p219.

[5] الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات البايليك، علبة 09، سجل 38، ورقة13.

وتضم مقادير عشور وطن مليانة لسنة 1190هـ مقدار زويجة واحدة للقايد أحمد بن الآغة، وأعقب هذه الحصة حصة أخرى لملاَّك آخر يدعى محمد بن الآغة، تقدر بـ زويجة واحدة، لم تُؤشر أي ملاحظة بخصوص ما دفعه الأول، في حين ذكر بخصوص الثاني أنه "دفع ثلثين منها ومثلها شعير(خالص)". وهي ملاحظة تجعلنا نرجح أن يكون هذين المالكين هما أخوين، لم يدفع أحمد متولي وظيفة القايد مقدار ما عليه من زكاة محصوله.

وما يؤكد عدم دفعه هو ورود اسم مفتي مليانة بين المطالبين بالأداء الضريبي(زويجتان)، مع غياب أي إشارة بخصوص دفعه ما عليه. وهو ما تكرر مع كفيف يدعى أحمد بوستة، مالك لمساحة فرد واحد من الثيران(زويجة مناصفة)[1]. وقد أعثرنا على هذا الملاك بعدها بثماني سنوات(1198هـ) تحت اسم سي احمد بن الآغة بين دافعي الزكاة؛ حيث قبض الجابي أعشار غلاته من الزويجة نفسها التي لم يدفع عنها لما كان قايدا.[2] إلا أنه في سنة (1191هـ) دفع هذا القايد 3 شعير و8 شعير و3 قمح، وتم التأشير على ذلك بصيغة "خالص". وتذكر الورقة نفسها القايد مصطفى العلج بمقدار زويجة، مع ملاحظة "لم يدفع ولاكن(كذا) ذهب إلى أم عسكر".[3] وفي سنة 1194هـ دفع القايد عبدي ثلثية قمح وأخرى شعير في جملة أعشار مليانة، في حين دفع القايد عبد الرحمان قايد العرب بمتيجة صاع من القمح وآخر من الشعير من أصل سبعة للنوعين، مقدار ما يلزمه من عشور[4].

وفي الحقيقة فإنه لا يمكن أن نتصور ظاهرة امتناع عن دفع أعشار المحاصيل، فالضرائب الشرعية لم تلجأ الدولة إلى إعفاء أعوانها منها مهما كان العُذر، وحتى تهرب الملاك من دفعها تحت أعذار مختلفة كان يعد خروجا عن العادة، بل يعتبر من الأفعال المخالفة للشرع، والمذهبة للبركة[5]. فالضرائب التي يمكن إعفاء الموظفين منها هي الضرائب غير الشرعية، مثل الحكور(حق كراء الأرض) والمكوس في الأسواق وعلى أبواب المدينة، وبقية المغارم الأخرى. ذلك أن الإجحاف الضريبي اتجاه العامة، والذي ميز السياسة المالية للإيالة، لم يكن أعيان السُلطة على استعداد لتحمل أعبائه، بقدر ما كان استغلال القوة المفرطة في فرضه

[1] الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات البايليك، علبة 10، سجل 45، ورقة 4 و7 و10

[2] مصدر نفسه، علبة 09، سجل 48، ورقة6 .

[3] مصدر نفسه، علبة 10، سجل 46، ورقة 5 و6.

[4] مصدر نفسه، علبة 10، سجل 47، ورقة 11 و23.

[5] محمد المختار ولد السعد، الفتاوى والتاريخ؛ دراسة لمظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا من خلال فقه النوازل، النوازل، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000م، ص72.

يهدف إلى تعويض ما فقدته الخزينة من موارد مهمة، من جراء امتناعهم وتهربهم الضريبي، واستفادتهم من الامتيازات المالية الضريبية[1].

المبحث الثالث: جور القياد

لقد اقترنت وظيفة القايد في مصادر العهد العثماني بكل معاني الظلم والجور والقهر، والتجاوزات واستغلال النفوذ، وفي أحسن الأحوال استعمال كل الوسائل المتاحة في فرض سلطان الدولة. وقد تَمثَّل القايد في أمثال العوام ذلك الحاكم الفاسد، الذي لا يؤدي واجباته الدينية والأخلاقية إلاَّ على سبيل مجاراة العامة، كما في قولهم "**صلاة القياد جمعة وأعياد**". وكما يبدو في عرف السُّلطة وأدبياتها وسيلة ناجعة في التعامل مع تمنُّع الرعية عن أداء المطالب المخزنية، وهو ما يستوحى من المثل القائل "**العرب صندوق القايد مفتاحه**".

وبحكم موقع القايد في نقطة التمفصل بين السُّلطة التركية وأفراد المجتمع المحلي ومؤسساته(الرعية)، وضرورات الحضور الفعلي الذي يمارسه القايد، فإن ذلك كله يمكن اعتباره عوامل تجعل من القايد الواجهة الأبرز للسلطة المركزية في العمق الأهلي، ومن تمة فهو شماعة تلصق بها كل تجاوزات السُّلطة في حق الرعية.

فمنذ عهد قياد الجيش، في القرن 16م، تصاعدت مظاهر الشكوى والتظلم من القياد؛ حيث تضمنت مراسلات سلطانية إلى بايلربايات إيالة جزائر غرب تأكيدات على وصول أخبار إلى المقام الهمايوني بخصوص تعدي بعض قياد الولاية على أهاليها، وكثيرا ما وجه السلاطين خطابات إلى المتصرفين في شؤون إيالات المغارب، تأمرهم بالعمل على تأمين الطمأنينة والراحة لرعايا الإيالة، وعدم السماح بإنزال الظلم على الأهالي.[2] وحاول كبراء الدولة العلية في الآستانة التقليل من حدة الخلاف والعداء القائم بين السكان من الحضر والريفيين وبين طائفة الإنجشايرية. فأشارت الكثير من الفرمانات إلى سوء معاملة الأتراك للأهالي، وتهديدهم بالقتل، وشدد الحكم الهمايوني على مخالفة تلك الأفعال للشرع الشريف والقانون[3].

فمنذ بدايات التواجد التركي العثماني بالمغارب تكشفت بعض الأحداث عن تصرفات جائرة للقياد الأتراك تجاه عامة الحواضر والأرياف التي يديرونها. ففي شهر ماي سنة 1567م، شهدت قسنطينة ثورة من قبل أهاليها على الحامية التركية بها، وقتلوا أربعة أو خمسة عساكر أتراك. ولم تكن ثورتهم إلا بسبب تصرفات

---

[1]عبد الجليل التميمي، "**الملكية العقارية ونظام الزعامت والتيمار بإيالة تونس العثمانية (1575_ 1588)**"، ص165.

[2]الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر المهمام الهمايوني28، حكم 252، مؤرخة في981هـ.

[3]مصدر نفسه، دفتر المهام الهمايوني30، حكم 532، مؤرخة في 993هـ.

القايد التركي الذي حاول التعدي على إحدى فتيات المدينة. ولم تثن محاولات البايلرباي أحمد باشا إصلاح الوضع بسجن القايد أعيان المدينة من إرسال وفد إلى اسطنبول للتشكي[1]. ولم تتوقف شكاوى أهالي الجزائر إلى الباب العالي من ظلم أجناد الترك وعسفهم، فتضمنت رسالة من الباب العالي إلى رمضان باشا خبرا عن وصول رجلا من أهالي الجزائر إلى الآستانة يشكو ممارسات الأتراك فذكر أن "ولاة الجانب(الجزائر) يستحدثون بعض البدع، وبسبب ذلك لم يحتمل الأهالي أفعالهم فتوجهوا إلى أعداء السلطان." وقد أمر السلطان الباشا رمضان برفع "جميع هذه البدع" ويقصد بالبدع مخالفة الشرع في المجابي والمغارم، وشؤون سياسة الرعية[2].

ولم تكن الجالية الأندلسية، اللاجئة في الجزائر، استثناء من تعدي القياد بأخذ أجورهم، وفرض الضرائب العالية عليهم[3]، فقد اشتكى الأندلسيون ظلم قياد الترك للسلطان عن طريق مبعوث أرسل من طرفهم، بصّر الباب العالي بظروف الضيق والعسر التي يعيشونها في الجزائر، بعدما تركوا أموالهم وأرزاقهم في الأندلس. وقد قام السلطان بمحاولة رفع جور القياد عليهم، فأرسل آمرا باستثنائهم من دفع الضرائب، وإعفائهم من جميع التكاليف المخزنية حتى يصلوا إلى حال الاقتدار، وعندما تصبح أحوالهم جيدة، تؤخذ عنهم الرسوم والحقوق المقررة في تلك الجهات كسائر الرعايا. وقد أشار نص المهمة إلى "قياد وحكام تلك الجهات" وحملهم مسؤولية الفعل وتنفيذ الأوامر السلطانية[4].

وتعطينا كتابات الأجانب والمغاربة على الخصوص الذين مروا بالبلاد في رحلاتهم إلى المشرق، صورة مقتضبة عن جور ولاة الأمر من القياد، فمارمول كربخال يبرر استبعاد الترك لأهالي البلاد من تولي الوظيف الإداري، والانخراط في الجيش، بتخوفهم الدائم منهم وعدم ثقتهم في السكان المحليين الذين دائما ما يبدون تذمرهم من جور عمالهم وظلمهم[5]. وفي "كعبة الطائفين" لـ محمد بن سليمان الجزولي الفقيه، سرد لظلم قياد المحِلة من الترك لأهل البلاد، فأورد الخبر عما ارتكبه القايد محمد بن سوري(توفي سنة 1629م) من تجاوزات في حق حضر تلمسان وناس ريفها. فعندما توجه هذا الأخير على رأس محِلة لإخماد ثورة أحمد

---

[1]F. D. Haydo, Histoire du rois d'Alger, p134.

[2]الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر المهام الهمايوني 24، و73، مؤرخ في 981هـ/1574م.

[3]A. Temimi, «**Le Gouvernement Ottoman face au problème morisque**», In: Les morisques et leur temps, Éd. CNRS, Paris, 1983, p299.

[4]مصدر نفسه، دفتر المهام الهمايوني 23، حكم 139، مؤرخ في 981هـ.

[5]مارمول كربخال، مصدر سابق، ج2، ص300.

السوسي المغربي، الذي أدعى المهدوية بجهة الغرب، وشايعه بعض أهالي تلمسان وقبائلها، أعمل القايد المذكور الظلم فيهم، حتى اضطر الولي الصالح ابن علي العبدلي إلى التدخل، "فكان يطعم ويسقي الفارين إليه ويشفع فيهم، فيقضي الله الحوائج على يديه"[1].

أما أبي راس الناصر المعسكري فيذكر أن "قايد ام عسكر أتى بجماعة من المشارف، محزومين من أوساطهم بحبل، فذهب أحد الشيوخ المشرفيين للباي خليل فلم يسرحهم له. وبمجرد ما خرج من عنده أصابه وجع كاد يموت منه، فأمر برده فرجع، وسرح المشارف، وتضرع له فعافاه الله من مرضه"[2]. وتدلنا رواية صاحب "فتح الإله" عن مساندة البايات وكبار الموظفين للقياد في هذه الممارسات حتى وإن كانت جائرة.

ذكر الرحالة الورتلاني بعض الحالات عن ظلم القياد، فعن وطن زمورة ببايليك الشرق يقول: "فيها قايد، لأهلها ساير، بهم يظلم"[3]. وتضمنت إحدى مراسلات وكيل الشركة الإفريقية بعنابة إلى قنصل فرنسا بمدينة الجزائر، وصفا لقايد عنابة المدعو حاجي حسين، سنة 1783م، ذكر بأنه كان محاربا وقاضيا ومتصرفا في كل الأمور، فهو من يصدر القوانين، وهو من يسهر على تنفيذها. فقد استحوذ على صلاحيات الجميع في المدينة، بمن فيهم آغا نوبة العسكر، والقاضي، والمفتي، وشيخ الإسلام[4]. ولاحظ أبي بواري تعسف القياد؛ إذ ذكر أن القياد والشيوخ "هم أكثر سكان البلاد تلصصا، فهم غير مبالين بفرض سلطة القانون، وليست لديهم إرادة لتوقيف مظاهر اللاّعدالة والإجرام"[5].

وكانت آثار الشعر الفصيح والملحون والمنظومات أكثر النصوص تبرما وتشكيا من ظلم عمال الترك، خاصة منها تلك القصائد التي فر بها أصحابها إلى المغرب الأقصى، وشكلت وسيلة دعائية استغلها العلويون ضد خصومهم أتراك الجزائر. فالشاعر أبو سعيد بن عبد الله التلمساني المنداسي[6] يعبر في أشعاره عن تعاسة التلمسانيين، وما عرضوا له من مذابح ذهب فيها خيارهم من العلماء، بقوله:

---

[1] محمد بن سليمان الجزولي، كعبة الطائفين، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية، رقم، ورقة 102.

[2] أبي راس الناصر المعسكري، فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته، ص54.

[3] الحسين بن محمد الورتلاني، الرحلة الورتلانية، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2008م، ص108.

[4] R .Bouyac, Histoire de Bone, Imp de Courrier, Bone, 1891, p96.

[5] A. Poiret, op. cit, 1è partie, p22.

[6] ينحدر أبو سعيد المنداسي من منداس قرب غليزان الحالية، وينتمي إلى قبيلة سويد، ولكنه نشأ وتربى بمدينة تلمسان، ثم هاجر هاجر إلى المغرب الأقصى، وتقرب من بلاط الملوك العلويين في عصر المولى اسماعيل1672- 1727م الذي صار خليله

ورأسا بأيدي الجند كم بات ساجدا وكم ظل في "الكبرى"[1] يركب برهانا.

وعن اعتداء عمال الترك، من قواد المحِلة وقادة جندها، على أموال العامة وأملاك الوقف الأهلي، واتخاذهم الأعين والآذان يتجسسون بها كل شاردة وواردة في المدينة، قال:

على نهب أموال اليتامى تظاهروا وكانت لهم أعلى المدينة آذانا[2].

أما الشاعر أبو عبد الله محمد بن مسايب، فقد تشكى من ظلم عمال البايليك الغربي وأطراف بلدته تلمسان، من القياد العرب المتعاونين مع الأتراك، فقال:

كبارها بوادي وحضر متفقين في الدونية

طلقوا البلاد فسدت حتى شفناها أضحت لا حكم فيها ولا ديوان

هما سباب كل مشقة والخلق صابر لبلاهم

ذا القوم ما معاهم شفقة ما يرفقوا بمن والاهم

وبمثله صدحت أشعار الشاعر القسنطيني بلقاسم الرحموني الحدادي في أواخر الفترة العثمانية، خاصة عندما يرثي حال قسنطينة في قوله:

كيف نخبر هاي سيدي بالفساد في كمان حومة

باح كلشي بلا كتمة في بلدة قسنطينة الدهما

واش تنظر فيها هلكت راهي فسدت ما بقات تسمى بلدة

ولم يكن لعلماء المغرب الأقصى الذين مروا ببعض أوطان الإيالة رضا بالحكم التركي، وتصرف عماله في الأوطان، فأغلبهم اشاروا إلى "جور العمال" و"ظلم القياد". فالمكناسي صاحب "إحراز المعلي والرقيب" يقول عن بلاد الجزائر في عصره، أواخر القرن18م: "إلا أن الخراب استولى على كثير من أطرافها، ولم يبق

وجليسه، نبغ في الشعر الموزون وفي الشعر الملحون. ويقال أنه كان وراء بروز الشعر الحوزي ذي الطابع الغنائي، الذي انتشر في غرب الجزائر والمغرب الأقصى. لمزيد من المعلومات حول حياته وشعره أنظر:

G. Delphin, **Les séances d'El–Aouali**, in: journal Asiatique recueil et mémoire et de notice relatifs aux études orientales ,A 11, T04, Earnest le Roux, 1914, p371.

[1] يقصد بالكبرى كتاب الإمام محمد بن يوسف السنوسي في التوحيد المعروف بـ"المدونة الكبرى".

[2] سعيد بن عبد الله التلمساني المنداسي، ديوان المنداسي، تحقيق وتقديم رابح بونار، ش.و.ن.ت، الجزائر، د.ت، ص9.

إلا رسومها، وزادها عمال الجور والظلم، فقد استولوا على ما بأيدي الناس"[1]. أما الفقيه الرحالة المغربي محمد بن احمد العياشي فيصف حال بسكرة وعمال الترك فيها، فيقول: "تملكوا البلاد وضروا بأهلها وأجحفوا بهم في الخراج، ولم يقدروا على الخروج عليهم... فاجتمعت عليها غارة العرب من خارج البلد، وظلم الترك من داخل، وقد أشرفت على الخراب"[2].

أما كتابات الفرنسيين في أوائل فترة الاحتلال فلم يفتها أن تتخذ من قياد الترك مادة دعائية، فشهرت بجورهم وظلمهم، على سبيل التشهير بفساد الأتراك العثمانيين. وتمثل نصوص علي النبيري التونسي أبرز مظاهر الممارسة الدعائية الفرنسية التي استغلت جور القياد لتسويق صورة قاتمة عن الحكم العثماني في إطار حملة دعائية موجهة للاستهلاك الشعبي في الجزائر. وبلغة عربية أقرب منها إلى العامية شهر النبيري بفساد الحكم التركي، وكان للقياد مكانتهم في نصه "العود الجزائري" ونورد مقاطع من حديثه عن القياد، وهو الكلام الذي لا يمكن نفيه أو تكذيبه بالجملة؛ إذ يقول: "والذي لا يقاسيه القوم من الداي يقاسيه من ظلم وجور القياد، وذلك مهول فعل الجبابرة الذي يحرك جميع الأياد... ويشتري الاستحباب ويظلم بغير أن يقع له عاقبة....والقدرة المأجورة تقدم من الداي للباي ومن الباي للقايد النامرة(كذا)، ومن القايد للشاوش.. وكل واحد يأخذ الثأر من صغيره"[3].

ولا يمكن أن نأخذ برأي المغاربة وأعوان إدارة الاحتلال الفرنسي على كله، ذلك أن الحديث عن ظلم قياد الترك كان مقصودا إشاعته في بلاد المخزن العلوي، كما هو مخطط له من قبل الفرنسيين لتشويه صورة الحكم التركي. ولكن من المعلوم والمؤكد ظلم قياد الأوطان في إيالة الجزائر، رغم صمت المصادر، وتجنب المؤلفين الخوض في شؤون الحكم. وما وصلنا من كتابات فيها دم للأتراك فعن طريق المغرب الأقصى. وكثيرا ما كان علماء العصر في البايليك الغربي وفي أطراف المغرب الأقصى الشرقية يكيلون نكبات البلدات والحواضر الصغرى، وما لحق ببعض السلالات العالمة من محن لأجناد الترك. فأحفاد سيدي محمد التومي، أحد صلحاء وجدة في أواخر القرن 14م، يتهمون قواد الجيش الأتراك بسلبهم إياهم شجرة نسبهم أثناء

---

[1] محمد بن عبد الوهاب المكناسي، رحلة المكناسي، إحراز المعلي والرقيب في حج بيت الله الحرام وزيارة القدس الشريف والخليل والتبرك بقبر الحبيب، تحقيق وتقديم محمد بوكبوط، ط1، م.ع.د.ن، بيروت، 2003م، ص331.

[2] عبد الله بن محمد العياشي، المصر السابق، ج2، ص540.

[3] احميدة اعميراوي، "**مخطوط علي النبيري المرالي العود الجزائري**"، في: بحوث تاريخية، دار البعث، قسنطينة، 2001م، ص46.

سطوتهم على البلدة في القرن 16م[1]. أما بخصوص كتابات الجزائريين فتجدها إما مادحة أو ناصحة، أو كتبت للتشهير بالإنجازات العسكرية التركية في مدن الإيالة.

خلاصة:

إن المتأمل لحال الوظيفة من حيث شروط إسنادها وترقية الذين يتولونها نحو مناصب أعلى، وكذلك ما تحققه من عوائد للسلطة ولمن يشغلها، إذا أخذنا بعين الاعتبار واقع القياد الاقتصادي؛ كل ذلك يدفع إلى التساؤل عن إغفال هذه الوظيفة في الابحاث التاريخية التي بدأت الاهتمام بتاريخ الجزائر الحديث منذ منتصف القرن التاسع عشر (19م)؟ ولماذا اعتبرت هذه الوظيفة من الوظائف والأجهزة الصغرى في حكومة الإيالة العثمانية في الجزائر، فحتى الفرنسيون أولوا لها اهتماما كبيرا في ممارساتهم الإدارية، غير أنهم أهملوها في دراساتهم وأبحاثهم؟.

[1] مارية دادي، مرجع سابق، ص361.

القسم الخامس:

قياد الخدمات الاقتصادية والاجتماعية

الفصل الأول: قياد الخدمـــــات الاقتصــــادية

الفصل الثاني: قياد الخدمات الأمنية والاجتماعية

توطـئة:

ميزت الفترة العثمانية في الجزائر ظاهرة محاولات إصلاح إداري ترمي لمواجهة احتجاجات أعضاء الأوجاق من مجندي الانكشارية، وتحسين الوضع المالي المتأزِّم من جراء شح الموارد الخارجية(مغانم البحر)، ومداخيل الإنتاج الداخلية من الحرف ونشاطات المفلح. ومجمل تلك الإصلاحات لم تكن إلاّ مبادرات شخصية قام بها الباشوات الدايات في دار السلطان أو البايات في البايليكات، وهي إصلاحات طُبعت بالاختلاف والتمايز من بايليك لآخر. وأهم تلك الإصلاحات هي ما يبرز في مجال الإدارة، سواء من حيث خلق وظائف جديدة مرة بعد أخرى، أو تعديل صلاحيات بعضها بما يحفظ مداخيل الدولة من الاختلاس والنهب، ويتيح مصادر جديدة. ناهيك عن عوامل ذهنية أخرى سيكون لها الأثر الواضح في تجديد رسم هياكل التنظيم الإداري، كالاعتبارات التشريفية والفخرية؛ إذ أن إقدام الباشوات والبايات في المقاطعات على إضافة وظائف جديدة قد لاحظه مؤرخو العصر، فالعنتري(ق19م) أشار إلى أن "كل من يأتي من البايات يزيد في الوظائف ويخرق عادات[1]".

لقد حاز اللقب قايد على نصيب وافر من الاستغلال الإداري، لاعتبارات وظيفية، أو لدواعي فخرية. فمنذ منتصف القرن 18م أضحت أغلب الوظائف المشكلة للأجهزة الإدارية في مدن الإيالة وأريافها، جدرها الأول هو لفظة "**قايد**". وأصبح من الواضح جدا شيوع ثنائية **قايد/خوجة** في قطاع الوظيف الإداري، وهي ثنائية لا تختلف إطلاقا عن الثنائية المميزة لوظائف الدولة القروسطية في تاريخ الحضارة الإسلامية المتمثلة حسب ابن خلدون في السيف والقلم.[2] فهذان اللقبان كانا وسامين لترضية العناصر التركية الراغبة في الوظيف. بحيث لم نجد من الألقاب الأخرى، على اختلافها، التي تنافسهما إلا لقب الإنجشايري(الانكشاري)، وهو لقب وظيفي ذو صبغة عسكرية عادة ما يحمله من لم يتح له اللقبين السابقين بعد، وكذلك لقب الحاج، الذي يحمله في العادة الأتراك المتقاعدون، المنصرفون إلى أعمال التجارة والحرف.

ويجب أن نأخذ في الحسبان أن هذا الاستغلال للقب "**قايد**" لم يكن وليد أواخر الفترة العثمانية، وإنما ازداد شيوعا خلالها فقط، فدياغو دو هايدو أثارت انتباهه ظاهرة استغلال لفظة "**القايد**"؛ حيث قال: "ويسمى أيضا قايد من يقفون على أبواب المدن، يجبون المكوس، وكل من يتولى مهمة جمع ضرائب المحاصيل، أو شراء

---

[1]صالح العنتري، فريدة مؤنسة...، ص58.

[2]عبد الرحمان ابن خلدون، مصدر سابق، ص127.

منتوجات الأهالي لبيعها للمسيحيين، وكل مكلف بمراقبة قمح الباشا، وثيرانه وكباشه"[1]. وهذا ما يثبت تعريفه للقب "**قايد**" على أنه كل من يتولى شأنا من شؤون الحكم، وهو ما نستشفه من خلال إشارة المصدر نفسه، إلى متولي المواريث المخزنية تحت إسم "**قايد الموتى**". الذي قال عنه بأنه يحصل على عُشر التركات.[2]

ولعل أهم إشارة تعكس فخرية اللقب هو ما ورد في "غزوات عروج وخير الدين"، عندما يتحدث عن تنظيم أعمال الدفاع عن مدينة الجزائر في وجه غزوة شارلكان سنة 1531م، فيذكر أسماء القياد المشاركين في أعمال الدفاع مقرونة باللقب "**قايد**"، وكأنه جزء من أسمائهم؛ إذ يقول: "وجعل من هذا الحصن إلى العقبة قائدا...اسمه القائد حسن، وعين على باب الوادي رجلا اسمه القائد يوسف"[3]. وتدل الصيغة التي أوردها مؤلف غزوات على شهرة هؤلاء القياد بألقابهم الوظيفية. وذلك ما نجده عند الآغا بن عودة المزاري البحثاوي، في قوله: "...والمتولي أمور داره يقال له قايد الدار، وأمور سلاقه يقال له قايد السلاق، وأمور سبسيه يقال له قايد السبسي، وأمور ظليلته يقال له قايد الظليلة، وأمور جنانه يقال له قايد الجنان، وأمور مكاحليته يقال له قايد المكاحلية"[4]. وتتضح الصورة أكثر من خلال عرض وظائف الخدمات حسب مهام كل صنف.

---

[1]F.D de Haydo, Topographie, T1 ,p51.

[2]Ibid, p219.

[3]مؤلف مجهول، غزوات عروج وخير الدين، ص124.

[4]الآغة بن عودة المزاري: طلوع سعد السعود، ج1، ص27.

الفصل الأول: قياد الخدمـــات الاقتصـــادية

عرفت الفترة الأخيرة من العهد العثماني، منذ حوالي منتصف القرن18م، إصلاحات إدارية تميزت باختلافها من بايليك لآخر، باعتبارها مبادرات شخصية لجأ إليها أفراد السُّلطة العليا من باشوات وبايات في المقاطعات. وترمي في مجملها إلى إعادة التوازن المالي في ميزان الدخل والإنفاق، وتجاوز الاختلال الذي خلقته مظاهر الفساد الإداري؛ حيث تسببت سياسة إطلاق يد الموظفين الأتراك المخولين إدارة النواحي والأوطان في تراجع عوائد الجباية، ومحاصيل أملاك البايليك من إنتاج زراعي وماشية[1]؛ إذ احتكرت المجموعات الإدارية المحلية الصغيرة(قياد الأوطان ومشايخ العشائر المتعاونة) سلطة الدولة لتحقيق مصالحها وأغراضها الشخصية. وربَط أفرادها علاقات متينة مع الملاكين الكبار من الأهالي والأُسر النافذة، مقابل إعفائهم من المطالب المخزنية دون أدنى مراعاة لمصالح الدولة الأمنية والاقتصادية[2].

وساهم تعاطي الرشوة والاستغلال المبالغ فيه للهدية، عند إسناد المناصب وترقية الموظفين، في حرمان الخزينة العمومية من موارد مالية جمة؛ إذ امتنع الكثير من الأثرياء والنافذين والملاك الكبار عن أداء المطالب المالية، بحكم قدرتهم على ترضية أعوان السُّلطة وأعيانها، وإشباع جشعهم وأطماعهم المادية. ففي الوقت الذي أُثقِلت كواهل صغار المنتجين بالضرائب، كالفلاحين والحرفيين ومن لا دخل لهم، أُعفي كبار المنتجين وأصحاب الثروات الكبرى من دفع الضريبة، مقابل هدايا نقدية أو عينية صغيرة منحت للقائمين على شؤون الجباية[3].

وما زاد من تضاؤل العوائد الجبائية هو تراجع الإنتاج الاقتصادي والصناعي والزراعي، تحت تأثير الضغط الضريبي الذي مورس على صغار المنتجين، ما دفعهم نحو الممارسة الكفافية للنشاط، حتى لا

---

[1]محفوظ سعيداني، الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني(مقاربة تحليلية) من مطلع القرن18م/ 12هـ إلى1830م/1245هـ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، إشراف فلة موساوي القشاعي، جامعة الجزائر2، 2011-2012م، ص127.

[2]P. Masson, Des établissements de commerce Français dans l'Afrique Barbaresque 1560-1793, Hachette Paris, 1903, p579.

[3]M. Boudia, La formation sociale de l'Algérie précoloniale «Essaie d'analyses théoriques», O.P.U, Alger, 1981, p316

يكونوا عرضة للابتزاز الضريبي من جانب السُّلطة. فضلا عن تأثير سياسة الاحتكار التجاري الذي مارسته سلطات الإيالة، بخصوص بعض المنتوجات[1]. ذلك الاحتكار التجاري الذي كانت تمارسه حكومات الإيالة لتشرف عن طريقه على قطاعات الإنتاج الرئيسية، رغبة من عناصرها في الحصول على مزيد من الموارد المالية، قد انعكس سلبا على وتيرة الإنتاج؛ حيث سيطر السماسرة اليهود، ووكلاء الشركات الأوروبية على المبادلات التجارية، وأدى تحكم السُّلطة في تحديد الأسعار أيضا إلى عزوف المجتمع عن النشاط الحرفي، وانصراف أصحاب الصنائع والمزارعين عن الإنتاج. وفي معنى ذلك يقول العنتري: "...بحيث أنك لا تجد في ذلك الزمان، ولا في الذي قبله وبعده من يهتم بأمر الزرع أبدا ... من أجل بخس ثمنه.... وكانت أمور الزراعة في زمان الترك ضعيفة لم تتعلق بها أغراض الناس..."[2].

لقد أصبح اهتمام الساكنة في الفضاءات الريفية منصَبًّا على مجرد تحقيق اكتفائهم الذاتي، فكان لثقل المطالب المالية وتجريد الحملات لجمعها، وما يصاحبها من حرق ومصادرات وإجلاء عن المواطن، أثر واضح في نفور السكان عن خدمة الأرض والارتباط بها. فتحولت مجموعات قبلية كبرى إلى الترحل، ولم تعد تمارس إلا الرعي، إلى درجة أضحت فيها السُّلطة لا تجد ما تقتطع منه الضريبة، لو التزمت الوجه الشرعي في ذلك. ناهيك عن تدهور الأسواق التي كانت مقصدا للتجار من مختلف الأوطان والقبائل، بفعل غياب آليات رقابة أمنية، كتلك التي تتطلبها الأسواق الريفية[3]. وبالتالي فقدت الدولة فضاءً مهمًا، كانت تستغله لفرض أعمالها الجبائية، بواسطة الموظفين القياد، والشيوخ المتحالفين[4].

ومع الازدياد المتواصل لمطالب السُّلطة الضريبية، وتضاؤل محاصيل الإنتاج الاقتصادي في الوسط الأهلي، تصاعدت مظاهر الرفض، وكثُرت الثورات وحالات العصيان والتمرد الشعبي. وبالمقابل استفحل شح عوائد البحر تحت تأثير التطور السياسي والعسكري لدول وممالك أوروبا، وامتناعهم عن تقديم الإتاوات وحقوق اتفاقيات السلم والتجارة، ما دفع السُّلطة للبحث عن موارد إضافية داخلية، أو محاولة ضبط تلك

---

[1]ناصرالدين سعيدوني، النظام المالي، ص227.

[2]محمد الصالح العنتري، سنين القحط والمسغبة أو مجاعات قسنطينة، ص17.

[3]تنتمي الأسواق الريفية إلى ما يسمى بالأسواق الانفجارية التي تتطلب ظروف أمنية رائقة لتطورها. أنظر:

F. benet, op.cit, p212.

[4]أنظر:

–نصرالدين سعيدوني، النظام المالي، ص232.

–فلة موساوي القشاعي، النظام الضريبي، ص122.

الموارد بواسطة إعادة ترتيب وتنظيم أجهزتها الإدارية، سواء بخلق وظائف جديدة أو تدعيم صلاحيات بعض الموظفين.

إن وضعية الموارد الاقتصادية الداخلية التي كانت مشتتة تحت إدارة الموظفين قياد الأوطان، يتصرفون فيها بالاختلاس والإخفاء، ويستغلونها لتحقيق مآرب شخصية، قد أثارت انتباه كبار رجالات السُّلطة منذ أوائل القرن18م، فحاول بعضهم العمل على الحد من التدهور المستمر لتلك الوضعية المزرية، بواسطة خلق وظائف جديدة مهمتها التفرغ للتصرف في الجباية وأملاك البايليك العقارية، وتسيير الرأسمال الطبيعي والحيواني.

لقد أصبحت تلك الإصلاحات تقليدا إداريا معمولا به في دار السلطان وبايليك الشرق والتيطري؛ حيث يعين موظفين ينطلقون من مراكز السُّلطة الكبرى، ليكونوا مدعومين بالقوة العسكرية الكافية لاقتطاع الضرائب من الفضاءات الممتنعة، ليعودوا إلى المراكز نفسها، فتسهل بذلك عملية مراقبتهم ومحاسبتهم الدورية من قبل موظفي السُّلطة في المركز. وبذلك يتم منعهم من عقد تحالفات مع الزعامات الأهلية، من خلال عودتهم إلى المركز فور الانتهاء من أداء المهام الموكلة إليهم، وتجديد عقودهم عند كل موسم جبائي[1]. وهي محاولة لمركزة أجهزة الدولة دونما تقنين منصوص، أو إجراءات موثقة؛. وإنما يتم ذلك بالتجارب الفردية والمهام الظرفية؛ حيث كانت هاتان الطريقتان هما السمتان الغالبتان على مسار تطور النُّظُم الإدارية في الجزائر العثمانية.

ونستطيع الفصل بين هذه الوظائف التي اتخذت الجذر اللغوي **ق ا د / قاد** عنوانا لها، من خلال التفريق بين ما هو مختص بالجباية والمهام الضريبية من أولئك الموظفين، وما هو مختص بتسيير أملاك البايليك العقارية والمنقولة، وسنحاول عرض تلك الوظائف حسب اختصاصها الاقتصادي والاجتماعي ضمن المباحث الموالية.

المبحث الأول: قياد مسيرون لأملاك البايليك

1_قياد العزل:

حققت المصادرات وعمليات التهجير التي طالت بعض العشائر مساحات مهمة من الأراضي، أضيفت لتلك التي تملكتها الدولة من خلال مبدأ حق الفتح، وكانت السُّلطة في حاجة لتسيير تلك الأراضي زراعيا

[1]A. Nouschi, Enquête sur le niveau de vie des populations rurales Constantinoises de la conquête jusqu'à 1919, "Essaie d'histoire économique et sociale", P.U.F, paris, 1961, p101.

واستثمارها اقتصاديا، خاصة في الفترات المتأخرة التي شهدت ازدياد حاجة السُّلطة لموارد مالية مضمونة. وقد سميت كل ملكية منها باسم عزل؛ حيث تميزت بعزلتها وسط ملكيات العرش والملكيات الخاصة. ففي دار السلطان وبايليك الغرب وجدت مساحات البايليك مشتتة ومتفرقة، يصعب تسييرها من طرف موظف واحد، ما جعل الإدارة المركزية تلحقها بإدارة قياد الأوطان، أو قايد العرب بالنسبة لعزل دار السلطان[1]. أما ميزتها المتجمعة ضمن دوائر متقاربة في كل من بايليكي التيطري والشرق قد جعلها ملائمة لوضعها تحت إدارة موظف خاص، يسمى قايد العزلة، أو قايد عزل[2] مع إضافة اسم المكان المتواجدة فيه، أو اسم العشائر التي تستغله. ومن بين أراضي العزل التي وضعت تحت تصرف قياد العزل، عزل الزناخرة وعزل التيطري في المدية، وعزل الحامة وعزل التلاغمة في قسنطينة. وللإشارة فإن قايد عزل التلاغمة قد أصبح في عهد الحاج أحمد باي ذا صلاحيات لا تقل عن صلاحيات قياد الأوطان، وأصبح يعرف بقايد تلاغمة بدلا من قايد عزل تلاغمة[3].

إن لجوء السُّلطة إلى إسناد إدارة ممتلكاتها الزراعية لموظف خاص كان يهدف لفرض رقابة حكيمة عليها، بعدما طالها السلب والنهب والإهمال من طرف قياد الأوطان. فعمدت إلى تنصيب قياد مهمتهم تسيير تلك الممتلكات، عن طريق الإشراف المباشر، والإقامة في العزل، خصوصا في مواسم النشاط الفلاحي؛ حيث

---

[1]يقيم قايد العرب في حوش بوعقاب بالقرب من بوفاريك، يساعده وسطاء يسمون مقدمين. أنظر:

Federman et Aucapitain, op.cit, N°11, A 1867, p115.

[2]ظهرت هذه الوظيفة في تونس الحسينية في النصف الأول من القرن 18م، تحت لقب "قايد الأرض"، ويتولى قياد الأرض في تونس مهمة تسيير أملاك البايليك الزراعية، يشرفون على الأنشطة الزراعية فيها، تخزين الغلات، وتوزيع الأراضي البور وتلك التي لا تصلح للزراعة على القبائل لاستغلالها رعويا، مقابل خدمات معينة. أنظر:

M.H. Cherif, Pouvoir et société dans la Tunisie de H'usayn Ben Ali, (1705-1740), P.U.T, Tunis, 1976, T1, p260.

[3]يتفق أغلب الباحثين أن هذا التطور في صلاحيات قايد عزل تلاغمة، كان مقصودا منه الإنقاص من صلاحيات شيخ اولاد عبد النور. أنظر:

- فلة موساوي القشاعي، النظام الضريبي، ص134.
- ناصرالدين سعيدوني، النظام المالي، ص93.

A.D. Tamimi, Histoire de Beylike de Constantine, p121.

يذكر الورتلاني في رحلته أن قايد العزل، الذي يسميه "قايد العزلة" الشيخ ابن حمود، قد استضاف ركب الحج في وادي بوسلام[1].

يوزع قايد العزلة الأراضي على الخماسة، ويمنحهم ثيران الحرث والبدور، مع مقدَّم عيني من القمح أو الشعير للمعاش يسمى الصرمية، عادة ما يكون كل15 يوما، ويخصم من حصة الفلاح عند الحصاد[2]. ويشرف بواسطة أعوانه الشواش والمزارقية على جمع وتسيير أفراد من العشائر القريبة، التي تستفيد رعويا من أراضي البايليك، ويتم تسخيرهم للعمل الطوعي في الحرث والحصاد، مقابل مزايا قليلة، وهو ما يعرف بالتويزة[3]. وقد يلجأ قايد العزل إلى كراء تلك الأراضي مقابل منافع نقدية أو عينية(حكور)، يتسلمها في مواسم جني المحصول، دونما اعتبار للجوائح والخسائر التي تتعرض لها المزروعات.

وفي نهاية مواسم الحصاد يقوم قياد العزل بجمع المحصول ونقله إلى مخازن البايليك، مع قوائم مضبوطة يصادق عليها خواجات المخازن[4]. ونظرا للمداخيل المعتبرة التي يجنيها قياد العزل فقد أضحت وظيفتهم محل تنافس كبير. ففي بايليك التيطري يدفع من أجل الحصول عليها من270 إلى360 فرنك، ولأجل تعويض هذه المبالغ كان الذين يتولونها يفرضون على شيوخ العشائر المستفيدة من استغلال أراضي العزل100ريال بوجو، تحت مسمى "فرض الضيفة"، إضافة لما يمكن إخفاؤه من محاصيل[5].

ويحصل القايد على جزء مما يقدمه الخمّاسة للشيوخ القائمين على مراقبة الأرض من ترضيات، تتمثل في بعض الدجاج والبيض والسمن والزيت والفحم، والخراف وحمولات الخشب في أسوء الحالات[6]. وقد ساهمت هذه الوظيفة في تكريس رقابة فاعلة على ممتلكات السُلطة من العقار الزراعي، وحققت للسلطة عوائد مالية كبرى من جراء بيع محصول تلك الأراضي، وتوجيه جزء منه إلى دار السلطان لتدعيم مخازن البايليك هناك،

---

[1] الحسين الورتلاني، مصدر سابق، ص110.

[2] E. Mercier, «**La propriété indigène en Maghreb**», In: R.S.A.C, 23e V, Constantine, 1898, p278.

[3] حسب الباحثة فلة موساوي القشاعي فإن عزل البايليك وأراضيه قد وفرت العيش لما يقل عن 15000 أسرة من الخماسين. فلة موساوي القشاعي، النظام الضريبي، ص113.

[4] L.Ch. Feraud, Notices historiques sur la tribus des Ouled Abd-Nour, Constantine, 1864, p151.

[5] FEDERMAN et AUCAPITAIN, op.cit, N°11, A 1867, p291.

[6] مرجع نفسه، ص113.

خاصة في مناسبات التدنيش. بالإضافة لما يوفره هؤلاء الموظفون من عوائد مالية ناتجة عن كراء الأراضي للقبائل. كما أن هذه الوظائف نفسها توفر عوائد تنصيب مهمة جدا.

2- قياد العزباوات:

إن الميزة الرعوية الغالبة على مناخ النشاط الفلاحي في إيالة الجزائر، والتي توفر ثروة كبيرة جدا من الماشية والسوائم، قد دفعت السُّلطة العثمانية إلى تطوير آليات مراقبة لهذا القطاع الاقتصادي الهام. فعوضا عن ترك هذا الرأسمال ضمن مهام الشيوخ وقياد الأوطان يتصرفون فيه؛ جُمِع في أيدي موظفين يشرفون على كامل مكوناته في كل قطاع بايليكي. وأطلق عليهم لقب "قايد عزيب"، أو أضيف لاسم الفاعل للفعل "**قاد**" نوع الماشية المتصرف فيها، مثل: قايد الإبل، أو قايد التشنشري. وتتواجد هذه الوظائف بصورة كبيرة في بايليك الشرق، نظرا لتواجد ثروة حيوانية معتبرة ومتنوعة به[1].

يتخذ مصطلح العزيب معاني متعددة عندما نتناوله خارج التحليل السوسيولوجي، فهو إن كان في الأصل يدل على المخيم الرعوي البعيد عن الدوار أو القرية، والذي يتولى حراسته العزاب غير المتزوجين، فهو قد يشير كذلك للدلالة على استغلال فلاحي لمالك غائب عنه بواسطة عمال أُجراء[2]. فالاصطلاح لا يمكن أن نربطه بفكرة الرعاة العزاب بالمدلول الاجتماعي للكلمة، ولكن قد يتخذ معنى البعد وطول الغيبة؛ إذ يقال: أعزبت المسافة أي بعدت، وعزب المكان كان خلوا من الناس، وأعزب الشيء أي أبعده.

فالأصل في العزيب مكان بعيد عن سلطة البايليك توكل لعشيرة مخزنية مهام تسييره، وهو نتاج للمصادرة وأعمال السلب والنهب التي تقوم بها سلطة البايليك في حملاتها العسكرية على القبائل الممتنعة، واستيلائها

---

[1] أرجع الباحث في تاريخ الإدارة العثمانية في بايليك الشرق أحمد سيساوي هذا النظام إلى عهد الباي ازرق عينه في 1771م، إذ كان البايات بعد عودتهم من الغزوات على قبائل الإقليم يعودون بقطعان ماشية تصل أحياناً إلى10000 رأس من الغنم، وفي كل مرة يستولي البايات على قطعان الأغنام والأبقار والجمال والخيول يوزعونها على القبائل ليتكفل بحراستها رعاة أو جلاّبة، وكان هذا الاحتياط يزداد كل سنة، ولم يعد البايات يستطيعون رقابة رعاتهم إلى أن تولى الباي زرق عينه حكم البايليك فنظم هذا الاحتياط، وأنشأ إدارة خاصة تسيّر قطعان وأنعام البايليك، وكانت تلك الأراضي المخصصة لرعي هذه القطعان تسمى عقد البايليك. وكان عقد البايليك تحت رقابة قايد العزيب. ثم قسمت هذه الوظيفة ووزعت على قياد، وهم على التوالي، قايد عزيب الإبل، قايد عزيب البقر، قايد الجلابة، باش بغال، وأخيرا قايد مهور باشا. أنظر: أحمد سيساوي، البعد البايليكي في المشاريع السياسية الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث1838-1871م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف كمال فيلالي، جامعة قسنطينة2، 2013-2014م، ص104.

[2] محمد شرقي، التحولات الاجتماعية بالمغرب من التضامن القبلي إلى الفردانية، إفريقيا الشرق، المغرب، 2009م، ص89.

على قطعان الماشية باعتبارها رأسمال القبيلة الرئيسي. إضافة إلى الضرائب التي تفرض على الأهالي وتُحصَّل عينًا، وهو ما زاد من تنوع أعداد وأحجام قطعان البايليك من خيل وإبل وغنم وبقر[1]. وكان لابد للسلطة أن توفر سبلاً كفيلةً برعاية هذه العوائد، تحميها من اختلاسات قياد الأوطان.

لقد شكل جبل قدمان بجهة بلدة ميلة، عبر مساحة قدَّرها شارل فيرو بـ 4994 هكتار عزيب بايليك الشرق باولاد عبد النور[2]. وأسندت إدارته لموظف سمي قايد العزيب، كلف بمهمة الإشراف على مراقبة قطعان البايليك. ويضطر للاستقرار في العزيب خلال فصل الشتاء لخطورة الفصل على المواشي، وحاجة القطعان إلى عناية مكثفة. وتتولى فرقة الزمول المستقرة ببني يدر مهمة تزويد العزيب بالفرسان المزارقية لحراستها، ويوفر البايليك العبيد الوصفان للرعي. وفي الفترة المتأخرة من العهد العثماني قسمت مهام قايد العزيب بين موظفين، يختص كل واحد منهم بصنف من الماشية، مثل قايد الإبل للجمال، وقايد التشنشري للغنم، وقايد البْقور للبقر، قايد مهور باشا للخيل[3]. وتم إعادة توزيع العزباوات في شرق الإيالة حسب ظروف المناخ والتضاريس، وتوزع الغطاء النباتي الملائم رعوياً؛ إذ خصصت الأحراش للماعز، والحقول للأبقار والغنم، والمروج للخيل والبغال، والبوادي السهبية للإبل[4].

يقوم قياد العزيب بمهمة مراقبة المراعي وتَفقُد أعداد الماشية، وجمع التبن من القبائل الأخرى. يعاونه فرسان يُختارون من بين بعض العشائر المخزنية القريبة، وهي عشائر عادة ما تستفيد من امتيازات رعوية في أراضي البايليك. وقد ابتكر قياد العزباوات طريقة لتسهيل عملية محاسبة الرعاة، والتأكد من صدق ادعائهم موت رؤوس الماشية، بواسطة طبع كل رأس من الماشية بواسطة طابع، يحاسب الراعي أمام القايد بقطعة الجلد المطبوعة حال موته[5].

---

[1]ناصرالدين سعيدوني، النظام المالي، ص93.

[2]سبق العمل بهذه الوظيفة في إيالة تونس، في العهد الحسيني، وهي شبيهة إلى حد بعيد بما وجدت عليه في الجزائر، إذ يطلق على هذا الموظف لقب "**قايد عزّاب**" وما يجعلنا نجزم بالسبق التونسي في استحداث هذه الوظيفة هو وجودها في بايليك الشرق بصورة أوضح من البايليكات الأخرى التي تكاد تنعدم بها. أنظر:

M. Ch. Salhi, op.cit, p288.

[3]Ch. Feraud, Notices sur les Ouled, p121.

[4]P. Boyer, La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française, Hachette, Paris, 1963, p112

[5]أحمد سيساوي، النظام الإداري في بايليك قسنطينة، ص11.

ويتولى القياد مهمة جمع منتوجات المواشي من زبدة وحليب وصوف وجلود، وترسل بعض كميات الحليب والزبدة للاستهلاك السريع في عاصمة المقاطعة. وتوجه الأصواف والجلود إلى المخازن لتجهيزها للبيع في موانئ الشرق، عنابة أو القل؛ حيث يستقر تجار أوروبيون لهذا الغرض. كما يتكفل هؤلاء القياد بإرسال ما يحتاج إليه البايليك من رؤوس غنم، أو خيل أو إبل، أو بغال، أو دواب نقل ضمن رحلتي الدنوش الصغير والكبير إلى دار السلطان. ويعوضون من الخيل والإبل ما فقدته العشائر في مساهمتها العسكرية إلى جانب البايليك في حملاته الطارئة ومحلاته، ويلَبُّون طلبات العشائر المتعاونة والمكلفة بمراقبة المجال، مثل الزمول. وله صلاحيات بيع ما يزيد عن الحاجة[1]. وفي ما يلي نفصل كل وظيفة حسب نوع الماشية:

أ_قايد التشنشري:

تتواجد هذه الوظيفة في بايليك التيطري لوجود فضاء رعوي سهبي صالح لتربية الأغنام؛ إذ يقيم متوليها في البرواقية في فصلي الصيف والخريف، وفي جنوب التيطري في الشتاء والربيع. ويعين الباي هذا القايد من بين العبيد مقابل مبالغ مالية تصل إلى200 بوجو، وأحيانا تمتد من400 إلى800 فرنك[2]. أما في قسنطينة فكانت هذه الوظيفة تسند حتى لبعض المقربين من الباي؛ إذ تولاها محمد نامانامي الذي ارتقى عبر وظيفتي قايد الجابري ثم خليفة الباي إلى منصب باي المقاطعة سنة1824م.[3]

يقوم كل سنة هذا الموظف بجولة في قبائل التل ترافقه فرقة من المزارقية أو المكاحلية، لتحصيل الضرائب على الأغنام، كالأعشار الشرعية، وضرائب أخرى يعتبرها حقا للبايليك مقابل الرعي في أملاكه. كما يشرف على توزيع أغنام البايليك على الرعاة، وتوفير موارد السقي في الصيف، ويطبع أغنام البايليك بطابع خاص لمنع نهبها، ومحاسبة الرعاة على النافقة منها. ويسهر على تموين ثكنات الانكشارية وأبراج النوبات بالكباش وخراف الذبح في الأعياد والمناسبات السعيدة. كما يشرف على جمع وتخزين الأصواف وبيعها في رحبات خاصة في حواضر المدية والبليدة والجزائر، أو يلبي الطلبات التجارية الخارجية عن طريق الموانئ. ويحصل هذا القايد على عوائد من جراء بيع بعض الأغنام التي تؤول إليه نسبة منها أثناء جمع الضرائب[4].

---

[1]سعيد شريدي، مرجع سابق، ص103

[2]Federmane et Aucapitain, op.cit, p217

[3]محمد صالح العنتري، فريدة مؤنسة، ص81.

[4]Ibid, p212

تُعرف هذه الوظيفة عادة في قسنطينة تحت لقب قايد عزيب الجلب، أو قايد الجلب. والجلب هي لفظة تطلق في العرف اللغوي للمنطقة الشرقية على رؤوس الماعز والأغنام. والجلاب هو التاجر الذي يختص ببيع وشراء قطعان المواشي.

ب_قايد عزيب الجمال:

تساعدنا إحدى قصص كرامات مرابط ميلة سيدي بويحي، الشهير باسم بوميات(مئة) ناقة، على فهم مهام قايد عزيب الجمال في بايليك قسنطينة؛ إذ تروي القصة خبر معاقبة شاكر باي قسنطينة لبعض قبائل غرب البايليك، فكلف قايد عزيب الجمال المسمى درنالي، بمصادرة العديد من قطعان الإبل، وساقها نحو قسنطينة، وعندما وصلت القافلة إلى ضواحي ميلة[1] أمر القايد درنالي الرعاة بالتوقف للاستراحة تحت الأشجار المحيطة بالمدينة، وهناك تركت الجمال لحالها. وبينما نام الرعاة وقعت في الحِمى المحيط، فعاثت فسادا في غروسه. وفجأة سُمع دوي انفجار مرعب. فارتطمت الجمال المفجوعة بعضها ببعض، وسقطت منها مائة ناقة ميتة، من جراء غضب الولي الصالح لعدم احترام ضريحه. وبدأت مشكلة قايد العزيب مع سيده الباي؛ إذ خشي أن يلحقه منه العقاب، فتوسل إلى طلبة زاوية سيدي بويحي التدخل لصالحه شافعين لدى الباي، مقابل تقديمه بغلة مسروجة للضريح، إلا أنه حنث وعده فلحقته "**دعوة شر**" وأصبح أعمى ومات بعدها بائسا فقيرا[2].

فبغض النظر عن أنساق الرواية المتعددة والتي هي بحاجة إلى دراسة نقدية مقارنة، فإن قصة القايد درنالي تلخص مهام قايد العزيب وعلاقته بالباي، ووضعه الاقتصادي"**مات بائسا فقيرا**"، وتكشف جليا عن مصادر إبل البايليك[3].

ولا تقف مهام قياد الجمال عند حدود مراقبة العزيب واحتياجات الرعاة، أو توزيع الإبل على القبائل المكلفة برعايتها، بل يتولى هذا القايد مهام بيع الإبل ودفع أثمانها للباي، فمن خلال وثائق الأرشيف التونسي نعرف أن قياد عزيب الجمال كانوا يشرفون على إيصال قطعان إبل إلى تونس لبيعها للسلطة هناك، ضمن صفقة عقدت مع باي قسنطينة. ففي سنة1177 هـ، وصل القايد الخيِّر بوسهمين والقايد بوخضرة، وهما قايدي إبل

---

[1] حسب فيرو فإن عزيب بايليك الشرق كان في ضواحي ميلة حيث تتواجد قبائل اولاد عبد النور وبني يدر. أنظر:
Ch. Feraud, Notices sur les Ouled, p121.

[2] شارل فيرو، جيجلي، ترجمة عبد الحميد سرحان، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2010م، ص54 و55.

[3] مصدر نفسه.

بقسنطينة إلى تونس، يرافقهما09 دواير للحراسة والحماية، و05 رعاة، وتذكر الوثيقة أنهما حصلا على إحسان لكل منهما ثلاثين ريالا، ولكل دايرة عشرين ريالا، وحصل الرعاة بدورهم على ريَال واحد لكل راع[1].

وتدلنا وثائق الأرشيف التونسي على وجود عزيبين للجمال في بايليك قسنطينة، تولى إدارتهما في العادة بعض الأهالي، لقلة أهمية هذه الوظيفة نظرا لصعوبة إخفاء الإبل أو سرقتها. ولذلك أسندت أيضا لبعض العبيد بمن فيهم الوصفان السود. ومن بين العبيد الذين تولوا هذه الوظيفة المسمى علي المملوك في عهد الباي أحمد القلي[2]. ورغم ضآلة موارد هذه الوظيفة المالية إلا أنها شهدت حدة التنافس عليها هي الأخرى، إلى درجة أن بعض البايات المتأخرين أصبحوا يسندونها بمقابل مالي.

ج_قايد عزيب البقور:

يقوم هذا القايد بتوزيع أبقار البايليك على بعض القبائل لرعيها، وله رعاة يستغلهم في أعمال نقل القطعان من عشيرة لأخرى، وأعوان يمرون عبر منازل تلك العشائر لجمع الزبدة المستخلصة من لبن تلك الأبقار، ويتولى هو نفسه إرسالها إلى دار الباي. وكان يحاسب القبائل والرعاة في العزيب بجلود الأبقار في حالة ادعائهم نفوقه[3].

كانت هذه الوظيفة في القرن17م تسند لبعض فرسان الأهالي نظير مزايا ورواتب يحصلون عليها، ثم أضحت في أواخر الفترة العثمانية يحتكرها الأتراك والكراغلة، بل احتدم التنافس عليها، فأضحت تسند للمقربين من كبار الموظفين في البايليك. ففي عهد الباي محمد نعمان منح المنصب للطيب بن السايح، الذي كان أخوه كاتبا للباي[4]. وفي سنة1793م ذكر فيرو، حسب وثائق توفرت له، أن قايد عزيب البقور دفع 2000 ريَال بوجو نظير حصوله على منصبه.[5] وهو رقم يثير الاستفهام حول مدى ما أضحت عليه هذه الوظيفة من أهمية؟.

بعد تدعيم عزل البايليك وأراضيه التي كانت تستغل بواسطة أعمال السخرة وبواسطة نظام الخماسة، فتكون السُّلطة هي الكفيلة بتوفير ثيران الحرث، يتولى هذا القايد أعمال تسويق ما يزيد عن حاجة السُّلطة؛ إذ تشير

---

[1] الأرشيف الوطني التونسي، دفتر 2244، و188، و190.

[2] E. Vayssettes, op.cit, p216.

[3] A. Noucshi, Enquête, p86.

[4] Ibid, p82.

[5] Ch. Feraud, «**Ephémérides**», p312.

وثائق تونسية مؤرخة في سنة1177هـ لاستقبال مُلفِت لأحد قياد عزيب البقر، المدعو المبروك، نظير إيصاله قطيعا من الأبقار، يتكون من1500 رأسا ابتاعتها إيالة تونس من باي قسنطينة. وحصل على إحسان مهم من باي تونس، كما أكرم مرافقيه الدواير الثمانية عشر(18)، وضمن وثيقة أخرى ما يفيد حصول أحمد بن عياشة، وهو قايد عزيب بقور قسنطينة سنة1178م على 50 ريالا كإحسان، نظير خدمات تجارية قدمها لإيالة تونس، تتعلق باقتناء إيالة تونس لقطعان من البقر[1]. وهي مبادلات مكثفة تربط الشرق القسنطيني ببايليكية تونس.

د- قايد مهور باشا:

تحاول المصادر أن تفرق بين هذه الوظيفة ووظيفة خوجة الخيل المهمة جدا في البايليك وفي دار السلطان. أما أوجين فايسات فيجعلها وظيفة واحدة، ومتوليها – حسبه – هو من يسهر على قطعان الخيل والبغال ودواب النقل.[2] وهي السوائم التي تزداد الحاجة إليها في أوقات الحرب والسلم، ففي الحروب يحتاج الجيش لتدعيم فرسانه بالخيل ودواب نقل السلاح ومؤن الإعاشة، وفي فترات السلم يحتاج البايليك إلى ما يكفل له نقل العوائد الضريبية العينية من حبوب وجلود وشموع وفواكه مجففة إلى دار السلطان، أو إلى الموانئ لتصريفها تجاريا[3]. ويرافق قايد مهور باشا خليفة الباي عندما يدنش إلى مدينة الجزائر في فصل الربيع، كما يزود حركة الدنوش الكبيرة والصغيرة بدواب النقل لحمل البضائع، وهي المهمة التي يقوم بها كلما احتاج البايليك لدواب نقل. كما يقوم بنقل تجهيزات النوبة العسكرية المرابطة في المدينة، ويوفر للباي وحاشيته الخيول الأصيلة بالتنسيق مع الباش سايس[4].

هـ- قايد العبيد:

يسمى أيضا "قايد الوصفان"[5] يشكل هذا الموظف حالة استثنائية ضمن تقاليد الاصطلاح الإداري في نُظُم أتراك الجزائر العثمانيين، وقد وقفت الباحثة التركية مريم هوستر على هذا الاستثناء؛ إذ لاحظت أنه في

---

[1]مصدر سابق، ص190.

[2]E. Vayssettes, op.cit, p24.

[3]F. Cresti, «**Quelque réflexions sur la population et la structure sociale d'Alger a la période turque XVI^{e} –XIX siècles**», C.T, N° 137-138, A 1986, p155.

[4]الباش سايس المشرف على تثقيف خيل الباي وكبار الموظفين، وهو متولي تسيير اسطبل الباي، يقوم على اختيار ما يصلح من الخيل لتدريبها، ويتولى خدمتها وتوفير أعلافها.

[5]عبد الله بن محمد الشويهد، مصدر سابق، ص68.

الوقت الذي يطلق لقب أمين أو نقيب على رؤساء المجموعات الحرفية والعرقية، يطلق على المشرف على العبيد لقب "قايد"[1]. ذلك أن تبرير هذا الاستثناء يكشف عن فلسفة أتراك الجزائر في استعمال واستغلال لقب "القايد" بما يحقق عوائد مالية؛ حيث يتلاءم اللقب مع جوهر الاسترقاق الذي لا يمكن أن يخرج عن تحقيق الثروة من خلال بيع العبيد أو تسخيرهم، وحيث يصبح الرقيق عبارة عن جزء هام من أملاك الدولة، إضافة إلى كونهم فئة اجتماعية تعيش في ظروف استثنائية، وعناصرها مرشحة في أي وقت للتحول نحو فئات أخرى بعد العتق. ولذلك يكون متولي شؤون العبيد مسؤولا على تسيير العبيد باعتبارهم إمكانات بشرية في خدمة مصالح الدولة، وحريص في الوقت نفسه على تمثيل هذه الفئة لدى السُّلطة وأجهزتها.

يشرف هذا القايد على توزيع مهام السخرة على العبيد من الأسرى الذين لم يدخلوا ضمن ملكيات خاصة، حسب طلبات الموظفين القائمين على قطاع الخدمات، مثل قايد الفحص وقايد العيون، وقايد الشوارع. ويشرف أيضا على توزيعهم على السجون وعلى القصور، ليكونوا في خدمة كبار الموظفين. وأولئك الذين يوجهون لرعي قطعان البايليك[2]. كما يتولى مهمة بيع عبيد البايليك الذين يزيدون عن حاجة أجهزة السُّلطة. ويحضر قايد العبيد كشاهد عند تدوين عقود العتق، وكضامن أحيانا أخرى لالتزام العتيق تجاه معتقه، فقد حضر سليمان قايد العبيد تدوين عقد عتق قامت به سيدة في حق أمتها، على شرط دفع مؤخر لمبلغ من المال، وجاء في العقد: "والتزم شيخ جماعتها(قايد العبيد) سليمان ... بأداء جميع العدد بدل العتيقة نتيجة الشدة"[3].

ويمثل القايد العبيد في نزاعاتهم القضائية أيضا؛ حيث يحضر مرافعاتهم في المجلس العلمي، ويدلي برأيه فيها. ففي وثيقة من وثائق المحكمة الشرعية لسنة 1223هـ، نلاحظ حضور قائد العبيد المسمى بلال جلسات المرافعة في نزاع بين شقيقين، أعتق أحدهما أَمَة أخيه في غيابه، ورغم أن مالك الأمة طالب ببطلان العتق، وتمسك بحقه في رجوعها لذمته، إلا أن القايد بلال رافع في المجلس لصحة العتق، مطالبا الأخ بقبض ثمن الأمة من أخيه، وهو ما أقنع العلماء أعضاء المجلس، فأصدروا حكما موافقا لرأي القايد.[4]

---

[1]M. Hoxster, «**Taxations des corporation Professionnelles d'Alger à l'époque turc**» In: R.O.M.M, N°36, 1983, p19.

[2]P. Dan, op.cit, p398

[3]الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات المحاكم الشرعية، ع53، م05، و21.

[4]مصدر نفسه، ع53، م6، و13.

يحظى قايد العبيد بمصادر دخل معتبرة؛ إذ يقبض مقابل موافقته على عمليات العتق، مثلما يحصل على نسبة من قيم بيع العبيد. وله نصيب من المال يمنح له نظير توجيهه العبيد للخدمة في القصور، أو حمل أغراض ثقيلة ونقلها. ففي رسالة من المرابط محمد بن عيسى إلى حسين باشا داي الجزائر يعلمه فيها بأنه قد استلم ذبيحة ثور خصص لغداء الناس في زاويته، من السيد الحاج بلخير قايد العبيد مقابل 10 دورو[1].

ويبدو أن بعض قياد العبيد لم تكن مصادر دخلهم كافية لتحقيق الثراء؛ حيث نجد بعض القياد يلجأون لكراء سكن، بسبب عدم امتلاكهم لمنزل، كما في حالة أحد قياد العبيد الذي اكترى دارا خصصها لسكناه، بأجرة كراء قدرت بـ08 ريالات[2]. وقد يرجع ذلك إلى فترة بداية توليه المنصب؛ إذ لم يحصل له الثراء بعد.

رغم أن الغالب في تولية قياد العبيد يكون عادة من بين الذين سبقت له العبودية ثم أعتق، فإنه سرعان ما يتحول من الفئة الدنيا في المجتمع إلى طبقة الميسورين، وهو ما يحصل غالبا بفضل معتقه ، فقلما نجد بين قياد العبيد من لم يكن عبدا عتيقا لأحد كبار الموظفين؛ إذ يستفيد العتيق من علاقات معتقه ومكانته لدى كبار الموظفين، فيتوسط له لتولي وظيفة يقتات من مداخيلها، وعادة ما تكون وظيفة قايد العبيد هي الوظيفة المتاحة. فرابح شاوش قايد العبيد كان عتيق الحاج مصطفى باشا"[3] أما القايد بلخير فهو عتيق الحاج محمد بن بابا علي باشا.[4] والقايد سليمان عتيق حسين باشا،[5] وغيرهم.

المبحث الثاني: القياد الجباة

يتولى هؤلاء القياد مهام جباية ضريبتي العشور والجابري، وضرائب أخرى. ولكن ليس من السهل ضبط مهامهم وصلاحياتهم ضبطا دقيقا، نظرا لاختلاف كل وظيفة من بايليك لآخر، وكذلك للتغير الذي يطرأ على الوظيفة الواحدة من فترة لأخرى، إلى درجة اختفائها في بعض الفترات ثم عودتها في أخرى، أو تغيير اصطلاحها؛ إذ أنها عادة ما تُفعَّل من قبل السُّلطة المركزية في دار السلطان أو في عواصم البايليكات في عهد باي ما، ثم لا يلبث أن يتخلى عنها الباي الذي يخلفه. فقد يتخذ بعض البايات الأقوياء إجراءات إصلاح

---

[1]A. Devoulx, «**Lettres adresses par les Marabouts Arabes du Pacha d'Alger**», In: R.A, N°103, A 1874, p178.

[2]الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات بيت المال، ع30، س 279، و07.

[3]الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات المحاكم الشرعية، ع58، م 143.

[4]مصدر نفسه، ع53، م 05، و 91.

[5]مصدر نفسه، ع53، م 5، و21.

إداري في بعض الأحيان تمس بجوهر النظام الإداري المعمول به، دون استشارة السُّلطة المركزية في دار السلطان؛ كأن يستحدثون وظائف جديدة لم تكن موجودة مسبقا، مثلما فعل صالح باي قسنطينة[1].

كما كان للبحث عن حلول لظاهرة إخفاء المجابي من قبل قياد الأوطان، التي تكرر حدوثها، خصوصا في الفترات المتأخرة، وأضحت ممارسة تؤرق السُّلطة[2]. وكذلك من أجل التخفيف من مهام القياد الموزعة على الجوانب الإدارية والأمنية والجبائية، كان ذلك كله دافعا لإنشاء هذه الوظائف ذات الطابع الجبائي. إضافة إلى الرغبة في تحقيق الثراء الشخصي لدى بعض أفراد السُّلطة، ما دفعهم لسن قوانين جديدة تفرض مغارم أخرى، وبالتالي خلق وظائف جديدة، وحقوق تنصيب إضافية. ويبقى رهان فرض رقابة قوية على الموارد الاقتصادية للإيالة هو الدافع الرئيسي من وراء خلق هذه الوظائف.

ومن خلال تتبع هذه الوظائف فيما يلي نتعرف على تحولاتها وتطورها:

1_ قياد الجابري:

يبدو أن لفظة الجابري كانت تطلق على الضرائب المفروضة على المزارعين الذين يستغلون أراضي البايليك في الجزائر خلال القرنين 16 و17م؛ حيث كانت تلك الأراضي تعرف بأراضي الجوابرية[3]. وهو نظام يقوم على اعتبار تلك الضرائب هي حق للسلطان أو الباب العالي، لأنها تخص أراضي أميرية. غير أن منظور السُّلطة إليها تغيَّر في أواخر الفترة العثمانية، وأصبحت عوائدها توجه للإنفاق على المصاريف الأمنية والعسكرية للبايليك[4].

تمتد جذور هذه الوظيفة في قسنطينة إلى أوائل القرن18م، حينما استحوذت عليها عائلة بن حسين؛ إذ تذكر المصادر أن الباي محمد شعبان قد نذب سنة(1106هـ-1710م) الحاج عباس بن حسين لتحصيل ضرائب أرض البايليك. التي كانت موزعة على زوايا الجهة، كزاوية سيدي سعد بن الحاج وزاوية مبارك بن

[1]اشتهر عن صالح باي قيامه بعدة إصلاحات، جعلت الحكومة المركزية في دار السلطان تتهمه بالسعي للانفصال بالبايليك، وكان ذلك سببا كافيا لعزله من منصبه، ثم قتله بعد أن حاول الثورة. أنظر: فاطمة الزهراء قشي، قسنطينة في عهد صالح باي البايات، ص136.

[2]أرّقت ظاهرة الفرار بالمجبى بايات قسنطينة الأواخر، وأضحى موضوعها محل الكثير من مراسيل البايات للباشوات مثلما أسلفنا في فصل سابق.

[3]ناصرالدين سعيدوني، النظام المالي، ص 85.

[4]M. Worms, Recherches sur la constitution de la propriété dans les pays Musulmans et subsidiairement en Algérie, A. Franck, Paris, 1846 , p392.

مرزوق. وهو ما يمكن أن نعتبره بداية لهذه الوظيفة. وفي سنة1727م نجح عباس بن حسين في اقتطاع قرار تنصيب لمصلحة ولده علي بن عباس مشرفا على مجابي جوابرية قسنطينة؛ حيث أرسل إليه الدولاتلي علي باشا داي رسالة مؤرخة في شهر ربيع الأول1123هـ، يعلمه بتعيين ولده المذكور قايد جابري عمالة قسنطينة[1].

وفي عهد صالح باي تم إعادة تفعيل هذه الوظيفة، وقسمت المقاطعة الشرقية إلى قسمين، منطقة شرقية وأخرى غربية يفصلهما وادي الحمام، وعين على كل منطقة موظف جابي يعرف باسم قايد جابري، ويخضع لسلطة قايد الدار[2]. ويتولى جمع مختلف الضرائب، بما في ذلك العشور والحكور والمعونة[3]. وكان هاذان الموظفان يخرج كل منهما إلى مقاطعته، في فصلي الخريف لتفقد عمليات الحرث، وإحصاء المساحات المزروعة بواسطة تعداد زويجات الحرث[4]. ليعودا في مواسم الحصاد لإعادة تقدير المحاصيل واقتطاع الضريبة عليها[5]. ويكون كل واحد منهما مدعوما بحوالي50 دايرة أو مزراق، و10 من فرسان الصبايحية، وشاوش أو إثنين في بعض الحالات[6]. ويحضر العملية قايد الوطن أو شيخ شيوخها، والشيوخ الصغار أو الوقافين، والفلاح المعني بالدفع، وكان من حق الفلاح الاعتراض على القيمة المجبر عليها.

يرسل القياد عوائد الجابري إلى مخازن البايليك في عنابة والقل وسطورة، من أجل وسقها للتجار الأوروبيين، (حيث راجت تجارة القمح في مرافئ الشرق الجزائري خلال الفترة المتأخرة من العهد العثماني). ويحتفظ البايليك بجزء من الغلات في أبراج تحوي مطامير خاصة، لتنقل في مناسبات التدنيش إلى مدينة الجزائر[7].

---

[1]Ibid, p388.

[2]E. Vayssettes, op.cit, p256.

[3]تقتطع ضريبة الحكور في بايليك قسنطينة كحق كراء أراضي البايليك، وهي عوائد ثابتة للدولة باعتبارها المالكة للأرض. أنظر:

A. Bochard, Les impôts Arabes en Algérie, Libraire Guillaumin, Paris , 1893, p5

[4]فلة موساوي القشاعي، الريف القسنطيني اقتصاديا واجتماعي افي أواخر العهد العثماني(1792–1837)، دبلوم الدراسات المعمقة في تاريخ الجزائر الحديث، جامعة الجزائر، 1983م، ص57.

[5]أحمد سيساوي، مرجع سابق، ص119.

[6]M. Worms, op.cit, p392.

[7]ناصرالدين سعيدوني، النظام المالي، ص86.

تعتبر وظيفة قايد الجابري من أهم الوظائف المخزنية في قسنطينة، وقد شهدت منافسة عليها بين بيوتات المدينة، مثل أولاد بن حسين، عائلة بلبجاوي، عائلة عبد المومن، وعائلة شندرلي، وابن نعمون[1]، كما أسندت في مرات كثيرة لعناصر تركية. وقد وصلت حقوق التنصيب في هذه الوظيفة إلى مبالغ قدرت ما بين5000 و 6000 بياستر[2].

ويُرد هذا التنافس إلى المقادير المالية والعينية التي يحصل عليها الموظفون نظير ممارستهم لمهامهم، فيقبضون حق زمام من الفلاحين، إضافة إلى علاوة مالية من خزينة البايليك تقدر بـ300 ريال بوجو سنويا[3]. سنويا[3]. فضلا عمّا يستطيعون إخفاءه من مجابي، أو السكوت عنه مقابل رشاوى. وقد تعرضت مجابي الجابري لسرقات القياد أنفسهم رغم المراقبة الشديدة التي يفرضها البايات، مثلما حدث في عهد الحاج أحمد باي عندما اختفى قايد الجابري بن البجاوي بالمجبى، وفر إلى جهة مجهولة. وقد اشتكى الحاج أحمد باي منه إلى الداي حسين، ضمن مراسلة يبدو فيها وكأنه يبرر نقص مقادير الدنوش الصغير لذلك الموسم[4].

في سنة 1828م توقف العمل بهذه الوظيفة، كنتيجة لإلغاء ضريبة الجابري[5]، بدعوى مخالفتها للشرع، وتم تفعيل نظام العشور الذي كان سائدا في بايليك التيطري وإقليم دار السلطان.

2- قياد العشور:

يمثل قياد العشور أبرز مظاهر الإصلاح الإداري في الإيالة، ويبدو أن هذه الوظيفة قد استحدثت منذ منتصف القرن18م، وهي شبيهة لما هو موجود في تونس الحسينية منذ أوائل القرن نفسه، حين أوكلت مهمة جباية ضريبة اللَّزمة المفروضة على القبائل(لزمة العرب) لموظف خاص يعرف باسم " القايد اللزام"[6].

يتولى قياد العشور تحصيل ضريبة العشر المفروضة على المحاصيل الزراعية وخاصة القمح والشعير، والتي ينتجها المزارعون ذوي الملكيات الخاصة، وهي الجباية الأساسية في الإيالة، لكون الملكيات الخاصة

---

[1]من بين الذين تولوا وظيفة الجابري بقسنطينة أحمد بن نعمون سنة 1203هـ. أنظر: فاطمة الزهراء قشي، عقود أوقاف صالح باي، ص83.

[2]Idem.

[3]فلة موساوي القشاعي، النظام الضريبي، ص58.

[4]المكتبة الوطنية الجزائرية، رسالة من أحمد باي إلى حسين باشا، مجموعة رقم 1642، و 27.

[5]M. Worms, op.cit, p384.

[6]M. H Cherif, op.cit, 1976, p207.

بلغت نسبتها ثلثي الأراضي الزراعية الخصبة، في بداية الاحتلال الفرنسي[1]. كما أن زكاة العشر هي ضريبة شرعية لا يُستثنى ولا يمتنع أحد عن أدائها.

لقد شملت هذه الوظيفة في أواخر الفترة العثمانية كل مقاطعات دار السلطان وبايليك التيطري. ففي كل وطن قايد يختص بالعشور، باستثناء وطن بني موسى الذي يوظف قايدين اثنين، ووطن بني خليل ثلاثة قياد[2]. أما بايليك قسنطينة فقد تم العمل بهذه الوظيفة منذ القرن17م، دون أن يكون ذلك رسميا؛ إذ أورد أوجين فايسات نص أمر لفرحات باي قسنطينة مؤرخ في ذي القعدة 1075هـ– 1647م، يأمر فيه ولاة أمور البايليك، بتعيين المسمى علي العاصمي عبد الرحمان بن كريفة، متولي عشور جبل أوراس المؤدى للجامع الأعظم، وقد نص الأمر كما يلي: "الحمد لله .... ليعلم من يقف على كتابنا هذا من القياد والعمال والخاص والعام، ببلد قسنطينة سدد الله الجميع. أما بعد فإننا قد أدينا عشور ما يأتي من جبل أوراس للمبجل الشيخ علي العاصمي عبد الرحمان بن كريفة"[3].

ولكن الاستحداث الرسمي لهذه الوظيفة حدث في فترة متأخرة جدا، في عهد الحاج أحمد باي عندما ألغى ضريبة الجابري، وفعَّل نظام العشور بواسطة موظفين إثنين، أحدهما لغرب البايليك وآخر لشرقه، يسمى الأول: "قايد عشور الغرب"، ويسمى الثاني"قايد عشور الشرق"[4].

لم تكن وظيفة قايد العشور خاضعة لقياد الأوطان، بل يتمتع قياد العشور باستقلاليتهم، ويتبعون مباشرة للباي في البايليكات، أو للباشا داي في دار السلطان، بواسطة خوجة الخيل أو آغا العرب. أو يلحق بكاتب العشور المقيم بمدينة الجزائر[5]. ويذكر الزهار أن قياد عشور دار السلطان لا مدخل لقياد الأوطان فيهم، بل هم تابعين رأسا لكاتب العشور بالجزائر، والآغا هو الذي يوليهم[6].

---

[1]فلة موساوي القشاعي، النظام الضريبي، ص62.

[2]ناصرالدين سعيدوني، الحياة الريفية، ص195.

[3]E. Vayssettes, op.cit, p82.

[4]A. Coste, Les impôts Achour et Hokor dans le département de Constantine, A. Jourdan, Alger, Alger, 1911, p07.

[5]ناصرالدين سعيدوني، الحياة الريفية، ص194.

[6]أحمد الشريف الزهار، مصدر سابق، ص48.

ويباشر قايد العشور مهمته بمعونة كاتب وبعض فرسان المخزن من المزارقية أو الدواير، فيخرج في الخريف للوقوف على الأراضي المحروثة، يحصي عدد جابدات الحرث مرفوقا بقايد الوطن أو شيخ شيوخه، وشيخ الفرقة أو الجماعة، والمزارع الذي يباشر الحرث. ويدون كاتبه ما وقف عليه في وثيقة تعرف بالتذكرة[1]. ثم تقدم أحصاءاته وتقديراته لكل قايد عن وطنه، ويرفع قائمة عامة إلى خوجة الخيل، بالنسبة لدار السلطان وبايليك التيطري، وقايد الدار بالنسبة للمقاطعة الشرقية، أين يتم تعديل القوائم أو إقرارها[2].

قبيل موسم الحصاد يخرج قياد العشور لتفقد حالة الزرع؛ حيث يتم إعادة ضبط القوائم والتذاكر، بناء على شكاوى المزارعين. وبعد جنى المحاصيل يعاود الخروج مدعوما بقوة عسكرية، تتكون من بعض فرسان الصبايحية وفرسان القبائل المخزنية، وينضم إليه في كل وطن قايده مع شيوخ عشائر الجهة[3].

واعتمادا على القوائم المعدلة يمر بالدواوير والأحواش، وفي كل حوش ينصب خيمته، وبحضور الشيخ وأمين الحوش أو الوقاف، تجمع إليه الأعشار، ويتولى الشيوخ المهمة بناء على التذاكر المسلمة للمزارعين[4]. وقد يضطر لاستعمال القوة والتغريم، وربما السلب والنهب حال امتناع عرش أو دوار عن دفع ما وجب على مزارعيه.

وعند انتهاء عملية التحصيل يكون الكاتب قد دون كل ما تم جمعه؛ فتحمل الغلات إلى المخازن المركزية. وبخصوص التيطري ودار السلطان ترسل إلى المطامير، أين يكون في استقبالها خوجة مخزن الزرع [5]. أما في بايليك الشرق فترسل إلى برج المعامرة أين يقيم قايد العشور[6].

3_ قايد الدين:

تختص هذه الوظيفة ببايليك الغرب، وتكاد تكون هذه الوظيفة هي نفسها وظيفة قايد العشور، لا تختلف عنها إلا بالاسم؛ إذ يتولى هذا الموظف جباية ضرائب البايليك في الفضاءات الخاضعة، يرافقه 50 فارسا، ويقوم بعمله وفق المراحل التي تتم بها عملية جمع العشور في دار السلطان وبايليك الشرق[7].

---

[1]أحمد الشريف الزهار، مصدر نفسه، ص48.

[2]S. Urbain, «**Notices sur l'ancienne province de Tittry**», T.S.E.F, 1843- 1844, p402.

[3]A. Devoulx, Tachrifat, p20.

[4]M. A Calvelli, Etat de la propriété rural en Algerie, Alger, V. Heints, 1935, p18.

[5]A. Devoulx, Tachrifat, p20.

[6]L. CH Feraud, Notices sur les Ouled… , p8.

[7]W. Esterhazy, De la Domination Turque, p246 .

4_ قايد المرسى:

كانت مهام إدارة المرسى غير منفصلة عن وظيفة قيادة الأسطول، وقد انتقلت مهام إدارة المرسى إلى يد قايد منفصل في فترة لا يمكن تحديدها، رجح المنور مروش أن تكون في أواخر القرن17م[1]. ونرجح أن أصل تسمية المشرف على الميناء باسم قايد المرسى تعود إلى بدايات الفترة العثمانية، في القرن16م[2]. عندما كان يتولى موانئ الإيالات المغاربية قايد صبايحي، مثلما هو الحال بخصوص قايد مرسى تونس، الذي تسميه المصادر أيضا "قايد القمرق(الجمرك)[3].

لم يتوقف تعيين قايد مرسى على ميناء الجزائر فحسب؛ إذ أصبح يعين لكل ميناء من الموانئ قايد مرسى، خصوصا منها تلك التي تشهد حركية رسو مهمة. ومن المراسي التي يديرها قياد نجد ميناء الجزائر، المرسى الكبير بوهران، ومرسى عنابة، ومراسي دلس وبجاية، والقل أحيانا.

يمارس قايد المرسى وظائف قبطان الميناء، يشرف على شرطته وجمركه، ويفحص سفن الحرب والتجارة والناقلين البحريين، الداخلة إليه والخارجة منه. كما يشرف على أعمال الشحن والتفريغ؛ إذ يكلف حارسين بالمهمة لمنع تفريغ السلع دون علمه، ويدفع التاجر مالك المركب للقايد قرشا واحدا عن كل يوم حتى يتم التفريغ، دون حساب أجرة الحمالين الذين يخضعون جميعا لتوجيهاته[4].

ومن المهام الرئيسية التي تناط بهذا الموظف تلك المتعلقة بالمكوس وحقوق الجمرك؛ حيث يقبض حقوق الدخول والخروج المفروضة على السفن وعلى الأفراد؛ إذ يفصل دفتر التشريفات في ذلك، ففي سنة 1812م أصدر الداي الحاج علي شعبان فرمانا يحدد فيه مقدار الضريبة المفروضة على البواخر، والتي يجبيها قايد المرسى؛ على الباخرة المملوءة 23 ريَال، والباخرة الفارغة 16 ريَال، دون أن تُحدد الحمولة. كما يحصل قايد المرسى على حقوق تذاكر دخول الأفراد وامتطاء السفن تقدر بـ 04 ريَال بوجو، من نصيب اليايباشي قائد الحرس01 بوجو، ويدفع للخزينة01 بوجو، ويحتفظ القايد لنفسه ب02 بوجو[5]. ويُحصِّل لمصلحة الخزينة

---

[1] المنور مروش، مرجع سابق،ج2، ص217 .

[2] حسب القنصل الفرنسي لومير فإن قايد المرسى تقع تحت سلطته قوة شُرَطية، يقودها وردیان باشي. يعتبر لومير أن قايد المرسى هو موظف قليل الأهمية، وهو مجرد أحد أعوان وكيل الحرج. جمال قنان، مرجع سابق، ص 228.

[3] P. Grandchamps, op.cit, p40.

[4] مرجع نفسه، ص188.

[5] A. Devoulx, Tachrifat, p54 .

نسبة 05% من قيمة السلع المبتاعة في الميناء، و04% من العملة الداخلة[1]. هذه الأخيرة يفرض عليها رقابة شديدة، لمنع دخول العملات المزورة وخروج العملات الصافية. ويستخلص لحسابه وحساب الترجمان وحارس باب المرسى خمسون(50) قرشا كرسم رسو على السفن، بالإضافة إلى رسم قدره أربعة(04) قروش على كل برميل من الكحول أو الخمر، وثلاثة وخمسين(53) بطقة شيك على كل سفينة أو مركب يباع في الميناء. ويقبض عوايد أخرى قدَّرها مصدر مجهول بـ(07) بياستر يوميا، من جراء بيع عوائد القرصنة[2]. فضلا عن الهدايا التي ترسل إليه من جانب وكلاء الدولة في مدن المتوسط، لتسهيل بريدهم، وترضيات الموظفين وعامة الأتراك. يتولى قائد مرسى ميناء الجزائر مهاما استثنائية تتعلق بالبريد الوارد للباشا، يسلمه له فوريا أو عندما يستقبله كل مساء لعرض حصيلة اليوم[3].

كانت هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي اشتدت المنافسة عليها في أواخر العهد العثماني وارتفعت حقوق التنصيب فيها، فمثلا كان قايد المرسى الكبير يشتري منصبه من باي الغرب بـ10000 سلطاني ذهبي. ويتم تجديد التولية سنويا، ويستمر في إرسال 5000سلطاني إلى الباشا كل شهر عن طريق سيار الباي[4].

أما في مدينة عنابة فإن الفترات التي شهدت تصاعدا كبيرا لأسعار القمح، قد دفعت بايات قسنطينة إلى تعيين قيادا لمرساها، يتولون مراقبة وسق القمح. وقد أصبح قايد مرسى عنابة من أهم موظفي البايليك في عهد صالح باي، للدور الذي قام به كوسيط بين الباي المذكور وتجار القمح الفرنسيين[5].

5_ قايد السوق:

من أجل التحكم في المبادلات التجارية، وقبض حقوق البايليك على السلع والبضائع الموجهة للاستهلاك المحلي في أسواق الإيالة، تم تنصيب موظفين يتولون تلك المهام، خصوصا في الأسواق الكبرى، سواء في مدينة الجزائر، أو خارجها كسوق علي خوجة في بلاد القبائل[6]. ويسمى كل واحد منهم قايد السوق أو قايد الرحبة.

---

[1] جمال قنان، مرجع نفسه، ص188.

[2] Anonyme, Mémoire sur les États Barbaresques, Marseille, 1819, p12.

[3] A. Devoulx, Tachrifat, p22.

[4] P.Boyer, **La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française**, p39.

[5] المكتبة الوطنية الجزائرية، رسالة من صالح باي إلى وكيل الباستيون، مجموعة 1641، و60 و61.

[6] Idem, p113.

يعمل قايد الرحبة تحت سلطة المحتسب[1]. ويساعده موظف يعرف باسم "كاتب الرحبة"، وهو المكلف بتدوين عقود المعاملات التجارية التي تحدث في السوق، مقابل حصوله على02% من أثمان البضاعة المتداولة، ويحصل القايد على08%، ويعود الباقي للبائع[2]. ففي القانون المعمول به في أسواق الدلالين عام 1116هـ(1704م)، يتوجب على بائع الذهب والمجوهرات بالسوق أن يدفع درهما عن كل دينار، أو10 قطع ذهبية عن كل ألف بالنسبة للمبيعات، أي ما نسبته01%، ويأخذ القايد ربع المدفوعات، والباقي يوجه لدار السكة[3].

ويعمل تحت مراقبة قايد الرحبة عون مكس بقبض رسوم المكس على السلع التي تدخل السوق، بالإضافة إلى الدلالين والبراحين الذين يتولون بيع السلع الثمينة، مقابل حصولهم على0.4 % من قيمة المبيع. وكان يراقب أعمال الحمالين ويقبض منهم حقوقا نظير اشتغالهم في السوق، كما يمنع ممارستهم لأي نشاط تجاري داخل السوق، وإذا فعلوا يقتطع عليهم ضرائب إضافية، ونفس الأمر بخصوص الوزانين وحمالين الرمانة[4]. ويعمل قايد الرحبة على التنسيق الدائم مع أمناء الحرف والتجار، فتمتد سلطته لتشمل جميع الفضاء الحضري الذي يضم دكاكين تجارية أو حرفية. كما ينسق مع المشرفين على أبواب المدينة لمراقبة القوافل التجارية الداخلة إليها.

المبحث الثالث: قياد مشرفون على المخازن

تكشف مهام هؤلاء القياد عن واقع اللقب في أواخر الحكم العثماني، فهم موظفون لا يحوزون على صلاحيات عسكرية، ولا مجال جغرافي لسلطتهم. فهم مجرد أمناء مخازن البايليك. يطلق عليهم أيضا اللقب "خوجة" لارتباط وظيفتهم بالتدوين والكتابة. إلا أن اللقب قايد قد حازوه كلقب فخري على سبيل التشريف، ويقتصر وجود هذه الوظيفة على إقليم دار السلطان حيث تتواجد مخازن السُّلطة المركزية. وفيما يلي نقدم عرضا موجزا لهذه الوظائف:

---

[1] المحتسب هو موظف يتولى أمور السوق من حيث تطبيق القوانين وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بها، أصبح يعرف لدى سكان مدينة الجزائر أثناء العهد العثماني بوكيل السوق، وهو الذي يحدد الأسعار والرسوم المتوجبة عليها، ويعاقب مخالفي قانون السوق. أنظر: عبد الله بن محمد الشويهد، قانون أسواق مدينة الجزائر(1695-1705م)، ص41.

[2] سعيد شريدي، مرجع سابق، ص100.

[3] عبد الله بن محمد الشويهد، مصدر سابق ، ص40.

[4] مصدر نفسه، ص ص70،71.

1-قايد مخزن الزرع:

يطلق عليه أيضا خوجة الزرع(كما تنطق باللهجة العامية بسكون الزاي وفتح الراء) أو خوجة مخزن الزرع[1]، وهو المراقب الفعلي أو الخازن للمحاصيل الزراعية من قمح وشعير. أو أمين مخازن الحبوب كالقمح والشعير والفول والذرى وغيره. ودائما ما ينسق هذا الموظف مع قياد العشور أو قياد الأوطان، أو خليفات البايات في رحلات الدنوش الصغرى[2].

2-قايد مخزن التوت:

يسمى أيضا خوجة التوت، ويشرف على مراقبة مزارع أشجار التوت المخصصة لتربية دودة القز من أجل الصناعات الحريرية، ولا يتكفل بفرض الضرائب على محاصيلها فحسب؛ وإنما يفرض رقابة على المنتوج برمته، في إطار سياسة الاحتكار التي تفرضها حكومة الإيالة على هذا النوع من النشاط[3].

3-قايد مخزن الفحم:

يشرف على مخازن الفحم النباتي بفحوص المدينة، ويتولى مهمة قبض حقوق المكس والضريبة على حمولات الفحم الموجهة للبيع في مدينة الجزائر، ومن مهامه أيضا توفير هذه المادة لاستغلالها في صناعات الدولة المختلفة كالأسلحة والبارود، وكذلك تدفئة قصور كبار الموظفين وثكنات الجند الانكشارية[4]. وكثيرا ما نجده على اتصال بقياد الأوطان ذات الفضاء الغابي الكثيف حيث تُنتج كميات كبيرة من الفحم، خصوصا في بلاد القبائل[5].

4-قايد فندق الزيت:

يرتكز نشاطه بفحوص مدينة الجزائر، وبالمناطق الغنية بأشجار الزيتون، وفي الأودية التي تتمركز على ضفافها الطواحين المائية. يقوم بتحصيل أعشار محصول زيت الزيتون، سواء في إقليم دار السلطان، أو في

---

[1]شاع في عرف المغاربة اللغوي إطلاق مفردة الزرع على القمح والشعير، دون سواهما من المزروعات الأخرى، ويقصد بها نبات القمح أو الشعير في حقله، كما يقصد بها حبه المخزّن. وهي نطق دارج للمفردة العربية الزّرع.

[2]N. Saidouni, L'Algérois rurale, p133.

[3]C. Bontoms, Manuel des institutions Algériennes de la domination Turque à l'indépendance, T1, Cujas, France, 1977, p67.

[4]Ibid, p71.

[5]L. CH Feraud, «**La karasta, ou exploitation forestière turque**», In: R.A. N°13, 1869, pp 36-46.

مقاطعات الإيالة الأخرى؛ حيث تصل المخازن التي يشرف عليها مجابي الزيت من المقاطعات الأخرى، كوطن ساباو أو بايليك الشرق. ويشرف هذا القايد على تمويل مخابز البايليك، وثكنات الجيش وقصور الموظفين الكبار بالزيت. وهو القائم على مراقبة نشاط صناعة الصابون الذي يتطلب كميات كبيرة من الزيت[1].

5- قايد الجلد:

يشرف على مخازن تجميع الجلود، فيتعامل مع الجزارين عن طريق أمنائهم، كما ينسق مع القائمين على رعي قطعان البايليك، للحصول على جلود الرؤوس النافقة. ويستغل مواسم النحر لتجميع كميات كبيرة من الجلد، وهي المادة الأولية التي تزداد الحاجة إليها في تصنيع الألبسة العسكرية، كالجرابات والدروع. ويحتاج إليها السراجين والسبابطية الحدائين. يتولى مراقبة محترفي الدباغة في دار السلطان واحتياجاتهم، ويشرف على تصريف منتوجاتهم التي تزيد على الحاجة المحلية؛ إذ يتصل بالتجار السماسرة اليهود ممثلي الشركات التجارية الأوروبية المهتمة بتجارة الجلد[2]. وتعتبر جلود الجزائر وقتها من الأنواع الرفيعة والجميلة إلى درجة وصفها وليام شالر بأنها "قريبة من درجة الكمال"[3].

وهناك موظفين آخرين نجدهم يحملون اللقب قايد ويتولون مخازن أخرى مثل قايد البارود المكلف بالإشراف على محافر ومناجم صناعة البارود، وهو أمين مخزنه، يلبي طلبات ضباط الجيش وكبار الموظفين، يستقبل حمولات البارود المستوردة من ممالك أوروبا أو المهداة لحكومة الإيالة.[4] وهم موظفيين يتولون مهاما تبدو ألقابها أكثر أهمية منها.

---

[1]ناصرالدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية– الفترة الحديثة، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001م، ص325.

[2]مرجع نفسه، ص326.

[3]يتحدث شالر عن الدباغة في الجزائر التي تمكنوا منها، فيقول عنها بأنها "معروفة بكل أسرارها". أنظر: وليام شالر، مصدر سابق، ص94.

[4]A. Devoulx, Tachrifat, p50.

الفصل الثاني: قياد الخدمات الأمنية والاجتماعية

لا تحمل لفظة "**قايد**" عندما تطلق على أغلب وظائف الخدمات الاجتماعية نفس المدلول الإداري الذي تحمله عندما تطلق على مسيري أوطان البايليك، وموظفي الخدمات الاقتصادية. بل تبدو أيضا أنها لا تحمل مدلولات وظيفية؛ بقدر ما لها من حمولة فخرية تشريفية، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار المدلول اللغوي للمفردة "**قائد**"، بمعناها ذي الارتباطات العسكرية؛ حيث تطلق في العادة على من تخلع عليهم صلاحيات قيادية عسكرية. فإذا تأملنا ظاهرة إطلاق اللقب قايد على موظفي بعض الخدمات الاجتماعية تثيرنا مفارقة اصطلاحية، لخلو تلك الوظائف من كل معاني القيادة؛ إذ لا تتعدى وظائفهم مجرد كونهم خدما مأمورين، قلما تجد بينهم من يملك صلاحيات الأمر والنهي، خاصة أولئك الذين يختصون بخدمة كبار الموظفين في قصورهم ومقارهم.

ومن الصعب تفسير الظاهرة في خضم التحولات الغامضة، والنقص الفادح في المصادر الأرشيفية. ولعلنا نجد جذور هذا التقليد في فترة ما قبل الاستقرار الإداري؛ حيث ساهمت ظاهرة بيع المناصب التي استشرت في عهد الباشوات الثلاثيين خلال الربع الأخير من القرن16م، في إطلاق اللقب على كل من يتولى شأنا من شؤون الحكم[1]. ثم ما لبثت أن تطورت الظاهرة على نحو فخري تشريفي. ذلك أن قادة الجيش الأوائل الذين اكتسبوا لقب "**قايد**" عن جدارة واستحقاق هم من سمحت لهم ظروفهم المادية المريحة بشراء مناصب وظائف الخدمات الإدارية الحضرية، وبقوا يحملون اللقب قايد حتى مماتهم. وعلى سبيل التقليد، وكذلك للتشريف، استمر كل من تولى تلك الوظائف يحمل اللقب نفسه، حتى لو لم يكن سليل قطاع الجندية أصلا، وحتى لو أسندت لذوي القدرات المالية الضعيفة، وأصحاب المكانة الاجتماعية المحدودة أو المنحطة، كالأسرى والعبيد.

وقد عكست الظاهرة صورة تراجع مكانة اللقب قايد بين ألقاب الحكم الفخرية، فبعدما كان يطلق على أشرس منافسي الرياس على حكم الإيالة في القرن16م، أضحت في القرن18م تُخلع على موظفين صغار يتولون الإشراف على أحط المهام الخدماتية في الحواضر، ولدى كبار الموظفين. وبدا واضحا أن اللقب قد أضحى

---

[1] F. D de Haedo, Topographie, p61.

يمنح لغير أهله، ويوضع في غير موضعه، نتيجة لاستشراء الرشوة وبيع المناصب والألقاب الفخرية، في ظل غياب النص القانوني[1].

ومحاولة منا لتوضيح تلك التحولات نقوم بعرض تلك الوظائف مقسمة حسب وزنها في النظام الإداري، ونوع الخدمة التي تختص بها، أمنية وحضرية وخاصة.

المبحث الأول: قياد مكلفون بالأمن

وهم من يتولون مهاما تتعلق بحفظ الأمن أو تحقيق شروطه، سواء في الفضاء الحضري المديني مثل قايد الليل أو قايد القصبة أو قايد الفحص. أو أولئك المشرفون على إدارة الدواير والزمالة، وهما مصدر توفير أعوان الموظفين لاستتباب الأمن، يعوضون نقص أجناد الترك. مثل قايد الزمول. وفيما يلي تفصيل كل وظيفة في مهامها وصلاحياتها من حيث إسهامها في تفعيل سلطة الدولة، أو استغلالها في تحقيق مكاسب مادية للعناصر التركية الوافدة إلى الإيالة بحثا عن مصادر الثروة:

1_قائد الليل(المزوار):

تدلنا المصادر على أهمية وظيفة قايد الليل ضمن الجهاز الأمني ذي الطابع الشُّرَطي في مدينة الجزائر منذ أوائل القرن17م، وربما قبل ذلك، ولكن تحت اللقب "مزوار". ونظرا للاختلاف حول اللقب المتداول الدال على هذه الوظيفة نسوق ما أوردته المصادر الأوربية.

فالأسير إمانويل دي أراندا يقول: "يقوم في مدينة الجزائر قايد يسمى مزوار كل ليلة بالطواف..."[2]. أما خواو ماسكاريناس فيقول: "هناك موظف يختص بأمن المدينة... وهو قايد خاص يسمى مزوار"[3]. أما بقية المصادر الأخرى فغالبا ما تسميه بلقبه "المزوار"، ولكنها تشير إليه عادة باسم قايد الليل، مثل الأب دان ولوجي دو تاسي، وغيرهما.

يرجع الباحث حنيفي هلايلي أصول هذه الوظيفة إلى العصر الموحدي؛ حيث كان متوليها بمثابة شيخ القبيلة، يمارس مهام المحتسب[4](الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، وأثناء العهد الحفصي في تونس،

---

[1]أحمد سيساوي، النظام الإداري، ص ص11-18

[2]J. E d'Aranda, op.cit, p102.

[3]J. Mascarinhas, op.cit, p98.

[4]حنيفي هلايلي، "**الشرطة والقضاء في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني بين ثنائية المصادر المحلية والمصادر العربية**"، م.ت.م، ع134، مارس 2009م، ص147.

أصبح المزوار بمثابة حاجب يقوم بدور المنفذ للأوامر والقرارات الصادرة عن الأمير الحفصي. وبعد حلول الأتراك العثمانيين تحولت الوظيفة نحو المهام الأمنية داخل المدينة.

وقد ارتسمت صورة المزوار في المصادر الأوروبية مقترنة بالنساء العموميات، وهو ما أخذت به أغلب كتابات الفرنسيين التي تناولت مدينة الجزائر بالبحث، فلوجي دو تاسي يقْصِر مهمة هذا الموظف على إدارة صنعة البغاء في المدينة، وينسب إليه جمع ضرائب المسجلات منهن، ومعاقبة من يحترفن المهنة دون أن يكن مقيدات في سجلاته[1]، ويؤجر بعضهن لبعض الجنود حسب لوروي[2].

وهناك مصدر آخر يغوص في تفاصيل أدق بخصوص هذه المهام المسكوت عنها في المصادر المحلية؛ حيث يشير إلى أن هذا الموظف يشرف على الراقصات والمغنيات في المدينة، فهن يوضعن تحت سلطته مثلهن مثل بائعات الهوى تماما، وهو الذي يقيم في بعض الأيام من الشهر، وفي ديار مختلفة، حفلات سهر يسمح فيها للجمهور بالدخول[3]. أما النبيري التونسي فيصف هذا الموظف بقوله: "كان يحوس في اتمينان (إطمئنان) المدينة، يطوف بالليل.... فكان ينظر أيضا الغجرات(الغجريات)"[4].

تدلنا الوثائق والنصوص الإخبارية الأخرى على مهام أوسع لقايد الليل؛ حيث يتصرف في جميع أشكال المراقبة والعقاب، وهو الحاكم المطلق للمدينة خلال الليل، ومتولي الخفارة بها، نيابة عن الباشا؛ حيث يقابل الباشا كل صباح قبل غيره من الموظفين ليخبره بجميع الحوادث التي وقعت في المدينة ليلا[5]. وهو ما تعبر عنه عبارة النبيري المذكور: "والصبح يخبر الداي بالوقيعة"[6]. ويتجند تحت سلطته جميع الموظفين الذين يتولون مهاما خدماتية وأمنية، كقايد الشوارع، وقايد العيون، وقايد الفحص، وشيخ القصبة، والباش سركجي

---

[1]L. de Tassy, op.cit, p243

[2]C. Leroy, Etat générale et particulier du royaume et de la ville d'Alger, p64.

[3]يبدو أن المزوار كان مكلفا بمراقبة الأعراس وحفلات الزفاف والختان، وهو الذي يمنح تسريحا بذلك مقابل قبض حق معلوم ولذلك ذهب الأوربيون إلى تفسير ذلك بأنه هو المشرف على جميع حفلات الابتهاج بالمدينة. أنظر: ليبسور و ويلد، رحلة طريفة في إيالة الجزائر، ص34.

[4]يقصد الغجريات وهو يشير للنساء العموميات. أنظر: احميدة اعميراوي، "**مخطوط علي النبيري المرالي العود الجزائري**"، في: بحوث تاريخية، دار البعث، قسنطينة، 2001م، ص46.

[5]T. Shuval, La ville d'Alger vers la fin du XVII^{e} siècle ; Population et cadre urbain, CNRS, Paris, 1998, p122.

[6]احميدة عميراوي: "**مخطوط علي النبيري**"، ص47.

آمر السجن. ويعاونه مجموعة من الشواش والنوبجية المدججين بالسيوف، والذين يتولون حراسة أبواب المدينة؛ إذ يوزع على كل باب رجلين أو ثلاثة، وقد عدهم دي أراندا بحوالي25 رجلا.[1]

وبالإضافة إلى المهام الأمنية يتولى المزوار الإشراف على أعمال مراقبة الأسرى والعبيد في مدينة الجزائر، ومتابعة مدى ممارستهم للأشغال المسخرين لها، كالتنظيف وترصيص الشوارع والحفر والبناء، وغيرها من الأشغال التي تقتضي الضرورة مباشرتها ليلا. كما يراقب تصرفاتهم ويردع مخالفتهم للآداب العامة والأعراف المعمول بها في المدينة؛ إذ يضبط علاقتهم بالساكنة من الحضر والأتراك وعامة المسلمين[2].

ويتولى قايد الليل تنفيذ أحكام الإعدام في حق المحكوم عليهم من الوجق، ويستخدم في ذلك مستعبد مسيحي؛ إذ يأخذ أول أسير يجده في الطريق، أو يأخذ واحد منهم من البادستان، وذلك حتى يتجنب الإحراج الكبير الذي يقع فيه حال إعدامه لأحد أبناء جنسه[3]. أما العقوبات في حق الحضريين، والمالكية عموما، كالضرب بالسياط والفلقة والجلد، فتتم بواسطة أحد شواشه المعروفين بقسوتهم، على مرأى من العامة أمام حانوت الكاهية. في حين ينفذ الإعدام خارج باب عزون، بعد أن يعلن اسم المعدوم وجرمه، وبعد التنفيذ تصفى تركته ويبلغ المزوار الداي بحتف عدوه[4].

إن هذه المهام الموكلة لقايد الليل(المزوار) قد تركت صورته مختزلة في الذاكرة الجماعية لساكنة المدينة وزائريها، ضمن حدود الخوف والقسوة واللاّتسامح والجور والعسف، إلى درجة جعلت الأب دان يسميه "جلاد المدينة"، ويقول عنه أن له مكانة رفيعة في االديوان[5]. ولا يمكن أن نفسر المكانة المهمة لهذا الموظف بين موظفي السُّلطة بما له من صلاحيات العقاب والردع الذي يصل إلى حد الحضر على الحرية ومصادرة الحياة(الإعدام)، ولا حتى لاستخلافه للباشا في تسيير شؤون المدينة ليلا ونهارا. فهناك أسباب وعوامل أخرى تضيف له ما يجعله مهما أمام الباشا نفسه. فصلاحيات العقاب المالي، وإشرافه على تحصيل قيم ضريبة عالية في المدينة، وما يحصّله من هدايا وترضيات ورشاوى، هي العوامل الحقيقية التي تجعل منه موظفا مُهِمّا.

---

[1]J. E d'Aranda, op.cit, p102.

[2]P. Dan, op.cit, p28.

[3]Ibid, p307.

[4]A. Devoulx, Tachrifat, p22.

[5]P. Dan, op.cit, p353.

تدر النساء العموميات، وما يقع ضمن مهامه من الإشراف على مهنة البغاء عوائد معتبرة، تسمح له ظروف تحصيلها بالمناورة وإخفاء الكثير من المقادير. وتتيح له رعونة الزبائن، ووضاعة الموقف، والظروف العامة التي تميز هذه الخدمة، تسليط عقوبات مالية مرتفعة على رواد المواخير. وبالاعتماد على لوجي دو تاسي فإن ما كان يدفعه المزوار من ضرائب البغايا يصل إلى2000 بياستر[1]. مع العلم أن دفع هذه الضريبة يتم كل شهرين قمريين، وليس كل سنة.

كما يشرف المزوار على حقوق إشرافه على تسجيل الموتى، وتصفية تركاتهم لدى بيت المالجي. ويحصل على جزية أهل الذمة من المسيحيين مقابل السماح لهم بممارسة طقوسهم الدينية وإقامة قداس الأحد. وإذا صدق الأب دان فإن المزوار لم يكن يحدد تلك الجزية بقدر ما كانت تخضع لأهوائه وعلاقاته بالقساوسة المشرفين عليها[2].

إن هذه الوظيفة وإن كانت تبدو وضيعة جدا في أعين المحليين والجاليات الأجنبية في المدينة، إلا أنها ظلت محل تنافس بين الراغبين في توليها، لغزارة مداخيلها، وللسلطة المعنوية والمادية التي تتيحها.

2_قايد الفحص:

يتولى هذا القايد مهاما أمنية واستعلاماتية، ويشرف على مجال ترابي واسع يشمل فحوص مدينة الجزائر، التي تمتد من المنطقة الشرقية لإقليم الساحل عبر اثنتي عشر كيلومترا، بعيدا عن أسوار المدينة. وتحده أوطان بني خليل والخشنة، ووطن بني موسى، وهو مجال ينقسم إلى ثلاث فحوص، فحص باب الجديد، وفحص باب عزون، وفحص باب الواد[3]. ويتربع على مساحة تقدر بما لا يقل عن150 كيلومترا مربع. فهذا الموظف يجمع بين المهام الإدارية والمهام الأمنية، فبالإضافة إلى إشرافه على مراقبة المكون البشري المستقر بفحوص المدينة، كأحد أعوان آغا العرب[4]، فهو المسؤول على حماية المدينة من الخارج، عن طريق المراقبة الحثيثة لمحيطها الخارجي من أي تحرك قبلي أو أجنبي من شأنه أن يهدد أمن المدينة[5].

---

[1]L. de Tassy, op.cit, p299.

[2]P. Dan, op.cit, p353.

[3]حنيفي هلايلي، الشرطة والقضاء، ص147.

[4]يخضع سكان الفحص إلى سلطة آغا العرب(آغا الصبايحية) المتحكم في قيادات الساحل وسهل المتيجة، وينوب عنه في المحافظة على النظام وتطبيق الأحكام القضائية والأوامر الإدارية قايد الفحص. أنظر: ناصرالدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الفترة الحديثة والمعاصرة، ج2، م.و.ك، الجزائر، 1980م، ص147.

[5]T. Shuval,op.cit, p123.

ويبدو أن أهمية الوظيفة تكمن في إشرافها على فضاء إنتاج اقتصادي ثري، وملكيات متعددة ومتنوعة، من ضيعات وجنان وبساتين، وأحواش واسطبلات وإقامات ريفية، تعود لكبار موظفي السُّلطة، وأعيان مجتمع مدينة الجزائر. فضلا عن الحصون وأبراج الحاميات، والقناطر المائية والعيون، والمقابر والأضرحة. وقد أورد الباحث نصرالدين سعيدوني تفصيلا للملكيات المنتشرة بفحوص مدينة الجزائر، وهي في أغلبها تعود لكبار موظفي السُّلطة من باشوات، آغوات، قياد، خواجات كبار، أمناء الطوائف والحرف، نقباء الأشراف والأندلسيين[1]. مما جعل من هذا القايد موظفا في خدمة كبار الملاك، يعمل على استغلال جماعات من العمال بالفحص كخماسين ومسخرين لتصريف أعمالهم[2].

ونظر لكثافة وتنوع المظاهر الاجتماعية والاقتصادية في الفحوص فقد تداخلت مهام قايد الفحص مع مهام موظفين آخرين، أبرزهم آغا العرب الذي كان يتحكم في قيادات الساحل وأوطان متيجة، وهو ما جعل سعيدوني يقر بأن قايد الفحص كان ينوب آغا العرب في المحافظة على النظام وتطبيق الأحكام، وتنفيذ عمليات العزل والتغريم وتصفية التركات ومراقبة المقابر[3].

كما تتداخل مهام هذا الموظف مع قايد العيون، فقايد الفحص حسبما تدل عليه الكثير من الوثائق الإدارية كان من مهامه مراقبة مرافق الفحص العامة، بما في ذلك الجسور والعيون والقناطر وأبراج المراقبة والمنشآت العسكرية. فحسب وثيقة من وثائق المحكمة الشرعية، تعود إلى سنة1801م، فإن قايد الفحص حصل على4 دنانير من عوائد وقفية على العيون مقابل خدمته في مراقبة الأسبلة وقناطر الماء[4].

تتكامل مهام قايد الفحص مع قايد الباب وقايد الليل بخصوص معاقبة المجرمين وتنفيذ العقوبات وأحكام القضاء؛ إذ يتولى قايد الفحص مهاما شُرَطية خارج مدينة الجزائر، بمساعدة أعوانه من الشواش، الذين

---

[1] ناصرالدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، ص ص75_84.

[2] لم تكن عوائد الفحص الفلاحية التي استمرت على مدار قرون إحدى أهم ما يدعم المدينة بمختلف أنواع الخضر والفواكه إلا نتاج الأعمال المضنية والمجهودات الشاقة التي بذلها العمال المستأجرين والعبيد المسخرين، تحت إشراف قايد الفحص. ناصرالدين سعيدوني، دراسات وأبحاث، ص148.

[3] ناصرالدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص363.

[4] الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات المحاكم الشرعية، علبة 56 و47.

يحملون سيوفا ويتجولون بين الضياع خصوصا في الليل، على شكل دوريات لحماية الممتلكات، وخاصة تلك التي يقيم ملاكها داخل أسوار المدينة[1].

ويحظى هذا الموظف بالترضيات التي يمنحها البايات وقياد دار السلطان، وكبار موظفي السُّلطة، وقناصل الدول والمبعوثين الدبلوماسيين، في المناسبات السعيدة والأعياد. ويحصل على هدايا من كبار الملاك بالفحص نظير الخدمات الأمنية التي يسديها حفاظا على ممتلكاتهم[2].

3_قايد القصبة في قسنطينة:

يتولى قايد القصبة في مدينة قسنطينة عاصمة البايليك الشرقي مهاما أمنية، وهو يماثل في مهامه المزوار قايد الليل في الجزائر؛ حيث يتولى شرطة المدينة في غياب قايد الدار، خاصة خلال الليل، فحسب أوجين فايسات، فإن هذا الموظف هو من يراقب بنات الهوى أو النساء العموميات؛ إذ يمنحهم تساريح العمل، ويقبض منهم ضريبة على ممارساتهم[3].

كما يراقب حركة الساكنة ليلا، ويتولى التحقيق في السرقات، والتجاوزات في حق الأمن العام. ويطارد الفارين من المجرمين والمحكوم عليهم قضائيا، أو المغضوب عليهم من السُّلطة. وهو من ينفذ أحكام الإعدام. وفي هذا الشأن يذكر فايسات قصة مقتل شيخ فرجيوة مصطفى بن عاشور من قبل قايد القصبة، بأمر من الباي تشكور، ونفذ الإعدام على مشهد من العامة أمام كل أعضاء الديوان وموظفي المخزن[4]. وفي أثناء فتنة صالح باي كان قايد القصبة سليمان زميرلي، وهو الذي تولى مهمة قتل الباي إبراهيم، بأمر من المعزول صالح باي[5].

يساعد قايد القصبة نائب له يسمى خليفة الليل، وهو المنوط بقيادة النوبجية الذين يتولون حراسة المدينة ومرافقها، ويباشرون عمليات خفارة دورية خلال الليل. ويقدم خليفة الليل تقريرا مفصلا لجميع الأحداث المخلة

---

[1]يعرف هؤلاء الأعوان باسم شرطة الأعياد وهم في العادة مسخرون لتنفيذ حكم الإعدام عند باب عزون، أنظر: ناصرالدين سعيدوني، دراسات وأبحاث، ص147.

[2]T. Shuval, op.cit, p124.

[3]E. Vayssettes, op.cit, p28

[4]Ibid, p198.

[5]L. Ch Feraud, «**Éphémérides**», p300.

بالأمن، والتحركات المشبوهة، لرئيسه قايد الليل، هذا الأخير يحمل الحصيلة الكاملة في تقرير مفصل للباي كل صباح؛ حيث يكون أول من يقابل الباي بين الموظفين إذا استثنينا قياد الخدمات داخل القصر [1] .

4_قايد الزمول:

ويسمى أيضا قايد الزمالة، وتشبه مهام هذا القايد مهام قياد الأوطان، فهو يدير مجموعة عشائرية لا تختلف عن باقي المجموعات إلا في علاقتها بالسُّلطة، باعتبارها متعاقدة معها على أداء خدمات عسكرية في وقت الحاجة، مقابل امتيازات اقتصادية تحظى بها[2]، مثل أراضي البايليك لحراثتها، ودعمها بالمركب والسلاح والكسوة السنوية[3]. وقد تتكون الزمالة من فرق سكانية متعددة ومختلفة المشارب والأصول، تصطنعها السُّلطة لتكون جاهزة للنفير العسكري في كل الأوقات، دون أن يعيقها عن أداء الواجب عصبية اجتماعية، أو إحساس بالانتماء. وإذا كانت زمالة بايليك الغرب تخضع لسلطة موظف عربي يحمل اللقب العسكري آغا، فإن الزمالات الأخرى في دار السلطان والتيطري والشرق يلقب الموظف الذي يقودها باسم قايد زمول كذا. يولى من قبل آغا العسكر بخصوص زمول دار السلطان، ومن طرف البايات في البايليكات.

يتولى هذا القايد إدارة المجموعة المخزنية، ينسق مع الإدارة المركزية في حالات السلم والحرب، ويشرف على توفير احتياجات المجموعة من السلاح والخيل والكسوة والأعلاف، ويوزع على فرقها أراضي البايليك لفلاحتها، مع تدعيمها بالبدور وثيران الحرث، وفق نظام الخماسة المعمول به. ويعمل على تحقيق الجاهزية والاستعداد التام لتلبية احتياجات البايليك العسكرية، وهو من يقودها في الحملات الموجهة لإخضاع الثائرين، وتأديب المخالفين. كما يقوم بتوجيه بعض الفرق للمساهمة في تطويع المتمنّعين، وتفعيل الممارسات الإدارية التي يتولاها بعض موظفي السُّلطة. ومراقبة الطرق والمعابر والخناقات، وتأمين القوافل وتحركات الحامية

1تعكس مهام قايد القصبة في قسنطينة المشابهة تماما لوظيفة قايد الليل المزوار في دار السلطان، ما يمكن تسميته علاقة الجزء بالكل، Prototype كما يصفها الباحث إبراهيم خليفة حماش في عمله حول علاقات الإيالة الجزائرية بالباب العالي. أنظر: إبراهيم خليفة حماش، العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من 1798 إلى 1830م، خاتمة الرسالة.

[2]هناك الكثير من المنح التي تقدمها الدولة للمزارقية أو المكاحلية، فرسان هذه القبائل، كالفرس والسلاح وأدوات العمل الفلاحي دون مقابل، مع إعطاء أجور مؤقتة للمقاتلين منهم، تماثل الأجرة التي كانت تصرف لأفراد الجيش الانكشاري. هذا بغض النظر عما يحصلون عليه من الغنائم والأسلاب أثناء مشاركاتهم في الحملات العسكرية. أنظر: ناصرالدين سعيدوني، ورقات، ص217.

[3]أحمد الشريف الزهار، مصدر سابق، ص48.

التركية[1]. ويساعده في هذه المهام أعوانه؛ حيث يترأس كل 50 فارس موظفا يسمى شاوش، ففي أواخر الفترة العثمانية تكون زمول بايليك الشرق من500 فارس، تقاسم قيادتهم من10 إلى15 شواش تحت الإدارة المباشرة لقايد الزمول[2].

لقد أصبح قايد الزمول ببايليك الشرق[3] من أهم موظفي السُّلطة؛ حيث جمع في يده مهاما عسكرية وأخرى جبائية. ومن أشهر قياد الزمول الذين حفظت أخبارهم الذاكرة التاريخية للبايليك الشرقي؛ القايد المعروف باسم كرميش، الذي استغل فرقه المزارقية القوية، وأظهر جرأة كبيرة في معاقبة جهات بلزمة المتمردة، كما ألحق خسائر جسيمة باولاد سلطان، مبديا كفاءة عسكرية وأساليب حربية ناجعة[4]. ونظرا لمكانة هذا القايد في جهاز البايليك، نجده يستحوذ على الوظيفة لمدة طويلة، ويحظى باحتكار وظيفة قايد عزيب البقور لأخيه سنة1174 هـ، ثم لابنه محمد بن كرميش في السنة الموالية[5].

المبحث الثاني: قياد الخدمات الحضرية العامة

هؤلاء الموظفين القياد هم متولوا وظائف الخدمات الحضرية، وتقتصر المصادر على ذكر وجودهم في أهم مدن الإيالة الأربع؛ حيث عواصم المقاطعات. ويزداد ذلك الحصر لانعدام الوثائق الإدارية الخاصة بالمدن الأخرى. إن مدنا مثل عنابة وتلمسان ومازونة ومليانة وبسكرة، لمكونها البشري المعتبر، ووضوح مظاهر

[1]حليمة أمقران، موقع المخزنة في النظام العثماني في الجزائر، مذكرة ماجستير، إشراف احميدة عميراوي، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2004-2005، ص51.

[2]E. Vayssettes, op.cit p37.

[3]تشَكَّل زمول قسنطينة في بداياته الأُلى من عشيرة ولاد بن يدر، وهم فرع من اولاد عبد النور، ثم تحولت هذه الفرقة المخزنية في أواخر الفترة العثمانية(النصف الثاني من القرن18م) إلى جنوب البايليك، وترجع أصول المجموعة التي تم تشكيله منها إلى اولاد سليمان، الذين قدموا إلى أطراف مدينة قسنطينة لمساعدة رجب باي(1666-16749م) لمعاقبة أولاد بلعون غرب بلزمة، الذين هاجموا مدينة قسنطينة. وشكل اولاد سليمان مخزنا يوفر قرابة500 فارسا لبايات قسنطينة، إلى غاية عهد الباي أحمد القلي(1771- 1792م) الذي نقلهم إلى سهول عين مليلة لمراقبة طريق بسكرة والصحراء، وردع اولاد بلعون في جبال بلزمة، وقد أقطعهم صالح باي4000 هكتار. حليمة أمقران، مرجع سابق، ص51 و52.

[4]فلة موساوي القشاعي، النظام الضريبي، ص135.

[5]ما يدل على مكانة هذا الموظف أن وثائق إيالة تونس لا تذكر قايد البقور هذا باسمه، بل تعرفه بأخيه كرميش. أنظر: الأرشيف الوطني التونسي، دفتر إحسانات بايات تونس، و184 و185.

الحياة الحضرية بها، قد حظيت هي الأخرى بتنظيم إداري لا يختلف عن ذاك الذي في مدينة الجزائر أو قسنطينة، غير أن المصادر لم تحفظ لنا مادة خبرية عن تنظيماتها الإدارية[1].

يجب أن نشير إلى إن عملية تصنيف هذه الوظائف وترتيبها ليست سهلة، أمام الاختلاف الواضح بين مسمياتها من مدينة لأخرى. فإذا كانت لفظة "قايد" هي القاسم المشترك دوما، فإن مُضافها الدال على الوظيفة يختلف، رغم تشابهها الكبير، وتطابقها أحيانا. وقد يختلف اللقب التشريفي الأول أحيانا من مدينة لأخرى، كأن يعوض اللقب خوجة أو شيخ أو خليفة اللقب قايد. وفي ما يلي نشرح الوظائف الثلاث الرئيسية ذات الطابع الخدماتي الحضري:

1_ قايد العيون:

إن كثرة العيون بمدينة الجزائر قد أثارت اهتمام ورعاية السُّلطة التي خصصت لمراقبتها وصيانتها جهازا إداريا أوكلت مهمة الإشراف عليه لموظف يعرف باسم "قايد العيون" أو "خوجة العيون". ووضعت تحت سلطته أعوانا إداريين(كتاب وشواش)، وأوقفت على هذه الهيئة مجموعة من العقارات، ينفق من ريوعها على ما يتوجب من إصلاح وترميم وصيانة. كما سمح له بالتصرف في معونات الخيرين، وهبات وصدقات الأفراد بدافع من الأعراف السائدة في تقديس الإنفاق على الماء؛ حيث ساهمت الدوافع الدينية في ازدياد العقارات الموقوفة على هذا القطاع الخدماتي في مدينة الجزائر؛ إذ حرصت الكثير من النصوص الشرعية على ترغيب الناس في إرواء العطشى وعابري السبيل[2]. فمن خلال العبارات التي تنقش على الأسبلة في مدينة الجزائر نعرف مقدار تأثير النزعة الدينية في تطور هذا القطاع الخدماتي الهام. فقد لاحظ رحالة أوروبي ذلك وكتب قائلا: "دائما ما تنقش بالحروف العربية توصية للواردين بصيانة العين، والمحافظة عليها كما يحافظ المؤمن على دينه، ويهبون جزءا من أملاكهم لإدارة العيون"[3].

---

[1] أورد غراماي انموذجا لإدارة تلمسان، وهي شبيهة إلى حد ما بما كانت عليه مدينة الجزائر في عهده. أنظر:

J. P de Gramay, op.cit, p214.

[2] مصطفى بن حموش، المدينة والسُّلطة، ص125.

[3] أ ليبسور ويلد، رحلة طريفة إلى مدينة، لوحة21.

يتولى قايد العيون مهمة الإشراف على بناء العيون والقناطر من أجل ضمان خدمات منتظمة لتوزيع المياه داخل شوارع المدينة وأحيائها، وبساتينها وميضآت مساجدها، خاصة في أشهر الصيف الجافة جدا[1]؛ إذ يدخل تحت إشرافه كل الأحباس الموقوفة على جميع سواقي الماء والقناطر والأسبلة في مدينة الجزائر وفحصها. كما يشرف على دار غسل الصوف الموجودة أسفل دار مصطفى باشا على شاطئ البحر[2]. وهو القائم على أمر حماية هذه الأوقاف من تعديات الطامعين، أو تراجع المحبسين عن أحباسهم. ففي عام1183هـ نازع أحمد قايد العيون السيد أحمد باشا على حانوت عطر أوقفه على نفسه، ثم على عقبه من بعده، ثم على ساقية ماء تدخل المدينة، وبعدها ظهر له أن يتراجع في حبسه، وحكم القاضي الحنفي السيد محمد أفندي ببطلان الرجوع في العقد لصالح قائد العيون[3].

ويحصل هذا الموظف على قيم أجور عمال إصلاح العيون وكل المنشآت التابعة له من وكيل ذكان الأوقاف. ويقدم بدوره حسابات نفقات الأشغال من الإطعام المقدم للعمال، إلى أثمان مواد البناء، إلى العقارات المشتراة أو المكتراة، إلى أجور المستأجرين. يحصل أن يقوم قايد العيون بتجاوزات في حسابات الإنفاق، ويختلس الأموال[4].

تعتبر وظيفة قايد العيون من وظائف الخدمات التي كانت محل تنافس كبير بين الراغبين في توليها، لكونها من أهم الوظائف المخزنية في جهاز الحكم بمدينة الجزائر[5]. ورغم أن سعيدوني نفسه يعتبر أن أهميتها تقتضي أمانة متوليها، ما جعلها تسند في الغالب للمعروفين بالنزاهة والاستقامة وحسن السيرة[6]، إلا أن التنافس عليها يمكن رده لكثرة المبالغ التي تصرف على الأشغال الكبرى من أسبلة، وقناطر لنقل الماء من أعالي العاصمة، وقنوات توزيعها على أحياء المدينة. فقد أثارت ظاهرة كثرة العيون والأسبلة من حيث

---

[1]A. Devoulx, Notices sur les corporation religieuses d'Alger, Alger, 1862, p32.

[2]أ ليبسور وويلد، مصدر سابق، لوحة31.

[3]الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات المحاكم الشرعية، ع22.

[4]مثلما هو الحال بالنسبة لحسابات قدمها قايد العيون لشهر جانفي1669م، إلى وكيل ذكان الأوقاف، تضمنت حساب ثلث أرطال ونصف من اللحم لكل عامل من البنائين النصارى يوميا في أثناء بناء عين. المنور مروش، مرجع سابق، ج2، ص360.

[5]ناصرالدين سعيدوني، "**من المظاهر الأثرية المندثرة بفحص مدينة الجزائر؛ السكة المائية في العهد العثماني**"، مجلة الدراسات التاريخية، ع9،سنة 1995م، جامعة الجزائر، ص 75.

[6]ناصرالدين سعيدوني، ورقات، ص246.

عددها وشكلها، وكل ما يشرف عليه هذا الموظف، كل زائر إلى مدينة الجزائر من الأوروبيين، فالأب دان– مثلا– يحصي مئة(100) عينا بمدينة الجزائر وحدها[1].

ويدعو على التنافس أيضا ما يناله متولي هذه الوظيفة من حظ في الهدايا والترضيات التي يحصل عليها من قياد إقليم دار السلطان، وبايات المقاطعات حال تدنيشهم إلى مدينة الجزائر. فحسب دفتر التشريفات مثلا، فإن قايد العيون يقبض من موظفي بايليك المدية سنة1757م ستة حمولات قمح ومثلها شعير، بالإضافة إلى مؤن أخرى تصله من قياد دار السلطان[2].

2_قايد الدار:

تختص بهذه الوظيفة عاصمة بايليك الشرق قسنطينة، وقد بدأت وظيفة صغيرة من وظائف الخدمات الاجتماعية، يشرف متوليها على قصر الباي، ثم تطورت صلاحياتها ومهامها لتصبح من أهم وظائف البايليك الشرقي؛ إذ لا تتوقف مهامها على داخل المدينة بل تتجاوزها إلى أحوازها. ولم تعد كما كانت في بداياتها عندما كان هذا الموظف يشرف على شؤون دار الباي ومصالحه في المدينة، وقد أشار الباحث خليفة حماش إلى أن وظيفة قايد الدار هي تقليد لوظيفة قيزلر آغاسي(آغا الحريم في اللغة التركية) في قصر السلطان العثماني باسطنبول. وهي وظيفة ترتبط بجناح الحريم في القصر، ويعين فيها عبد من الخصيان[3]. وقد استند الباحث في ذلك إلى نص أورده الزهار، حين يطابق بين الوظيفتين فيقول: "إن السلطان محمود راجعه يوما من الأيام أحد عبيده يلقب بقزلار آغاسي، وبلساننا قايد الدار"[4].

ورغم تطور الوظيفة على ذلك النحو في قسنطينة، فإنها بقيت لدى العناصر التركية تحمل نفس المدلول؛ حيث يتخذ الأثرياء والأعيان في مدينة الجزائر عبدا خصيا يقوم على قضاء حوائج بيوتهم، وتحقيق مطالب ربات البيوت من سوق المدينة ومتاجرها، ويسمى القائم بهذه المهمة "قايد الدار". وقد ورد هذا اللقب في بعض عقود المحاكم الشرعية، التي تعود إلى أوائل القرن19م، يطلق على الوسطاء بين سيدات البيوت وعدول المحكمة الشرعية، ينقلون عنهن تصريح عتق عبيدهن. مثلما ينص عقد مؤرخ في دي القعدة

---

[1]يخبرنا دان بأن بنّاءً أندلسيا اسمه موسى قام ببناء هذه العيون، منذ 25 سنة، وهي التي لم تكن إلا خزانات، وهو من قام بجلب قنطرة ماء من مسافة مرحلتين خارج المدينة. أنظر:

P. Dan, op.cit, p100

[2]A. Devoulx, Tachrifat, p57

[3]خليفة حماش، الأسرة في مدينة الجزائر، ص755.

[4]الحاج الشريف الزهار، مصدر سابق، ص169.

1225هـ، اعتقت فيه "الحرة السيدة عائشة زوجة المرحوم حسن باشا، كان على لسان قائد دارها المكرم علي قائد الدار جميع أمتها المسماة زيد المال"[1]. ونجد الشخص نفسه، بنفس اللقب، وسيطا لدى المحكمة الشرعية ممثلا للسيدة فاطمة بنت حسن الخزناجي؛ إذ جاء في العقد: "...عتقت الولية فاطمة بنت حسن خزناجي زوجة السيد حسن باشا كان على لسان خديمها القايد علي قايد الدار في التاريخ(جمادى الأولى1242) جميع عبدها المسمى مراجي"[2]. ومن خلال العقدين نستشف أن هذا الموظف كان قايد دار الداي حسن باشا؛ إذ توسط لابنته ثم لزوجته. وفي إحدى وثائق الدفاتر الجبائية التونسية تذكر هذه الوظيفة ضمن الحديث عن إحسانات بايات تونس لموظفي السُّلطة في الإيالة الجارة. فقد ورد ذكرا لقايد دار الخزناجي في دار السلطان واسمه علي، بمقدار 50 ريَال بوجو، سنة1177هـ[3].

ولا نستطيع أن نميز الفروق الكبيرة بين واقع الوظيفة في مدينة الجزائر، وواقعها في بايليك الشرق إلا إذا فصلنا في مهامها في قسنطينة؛ حيث تأخذ بعدها الإداري البحث.

قايد الدار في قسنطينة:

يشبِّه إرنست مارسي هذا الموظف بشيخ البلدية في النُّظُم الحديثة[4]. وحسب كولين فإن قايد الدار "يحتل المكانة الثانية في السُّلم الإداري في البايليك، يتولى إدارة القضاء والشرطة، ويشرف على المنشآت العامة، وعزل البايليك"[5]. ويفصل أوجين فايسات في مهامه فيقول: "قايد الدار يتولى إدارة شرطة المدينة، يعضده قايد القصبة، ويقوم بالسهر على مطاردة الفارين من أحكام السُّلطة، وتوقيف ومحاكمة الخارجين عن القانون في المدينة، ويشرف على توزيع المعاشات على كل الموظفين. كما يقدم للجيش التموين الشهري، ويوزع الفرق العسكرية على ثكناتها حال عودتها من المحلات والحملات"[6]. ويدير القسم الأكبر من الأملاك الريفية المحيطة بالمدينة، ويجرد العقارات الواقعة في فيها وفي أحوازها. ويقوم بتخزين محاصيل الحبوب وكل عوائد العشور ومختلف الضرائب العينية. ويشرف على كراء 114 أرض عزل و104أرض جابري، ويأخذ على كل

---

[1]الأرشيف الوطني الجزائر، سجلات المحاكم الشرعية، ع53، م6، ق09، سنة 1225.

[2]مصدر نفسه، ع 58، م6، ق190، سنة 1242هـ.

[3]الأرشيف الوطني التونسي، دفتر إحسانات بايات تونس، و188، مؤرخة في 1177هـ.

[4]E. Mercier, Histoire de Constantine, p250.

[5]G. Colin, Corpus des inscriptions arabes et turques de l'Algérie. Département d'Alger, Ernest Leroux, Paris, 1901, T1, p72.

[6]E. Vayssettes, op.cit, p25.

جابدة 02 بوج[1]. وتحت سلطته يعمل أمناء المجموعات المهنية الحرفية والطائفية، فيتصل بهم ويراقب نشاطاتهم ويتعرف على مشاكلهم ويلبي طلباتهم، ويتسلم منهم الضرائب كل شهرين قمريين ليودعها خزينة البايليك[2].

ومن أبرز مهام قايد الدار إشرافه المباشر على الأوقاف، فبالاعتماد على دوفو الذي توفرت له مجموعة مهمة من الوثائق الخاصة بالوقف، نجد قايد دار قسنطينة أحد أهم أطراف المراسلات المتعلقة بوقفيات مكة والمدينة. فكثيرا ما يورد قيم مالية، هي عوائد عقارات محبوسة على فقراء الحرمين، أرسلها قياد الدار بقسنطينة بصفة دورية سنوية، عن طريق خليفة الشرق أو الباش حانبة. فعلى سبيل المثال، أرسل مصطفى بن الابيض قايد الدار بقسنطينة 440 ريَال صحاح إلى وكيل أوقاف مكة والمدينة سنة 1237 هـ. كما أرسل قايد الدار ابراهيم خوجة بواسطة خليفة باي الشرق 355 ريَال سنة 1239 هـ. وفي السنة الموالية أرسل بكير خوجة قايد الدار 254 ريال لنفس الغرض[3].

وليس أدل على أهمية هذا الموظف أكثر من استخلافه للباي عند خروجه من عاصمة البايليك، سواء عند تدنيش الباي إلى دار السلطان، أو خروجه في محِلة موسمية أو طارئة. فخلال مدة غياب الباي يدير القايد شؤون البايليك بمشورته، بواسطة رسائل متبادلة يحملها الباش سيار على جناح السرعة، يستفسره في الأمور العوارض[4]، ويساعده في ذلك شيخ البلد، الذي يشرف إشرافا أدبيا على العلاقات العامة بالمدينة، وهو المنصب الذي استحوذت عليه عائلة بن الفكون[5].

تبوأ متولي وظيفة قايد الدار المكانة الاجتماعية المميزة في قسنطينة، وقد تنافس على هذا المنصب المخزني بعض بيوتات قسنطينة، وتمكنت عائلة ابن الأبيض من احتكار المنصب منذ سنة1755م حين قلد الباي ازرق عينه محمد بن اعمر بن الابيض الوظيفة، وبقيت وراثية في نسله[6]. ثم حاز عليها مجددا بن

[1] فلة موساوي القشاعي، النظام الضريبي، ص49.

[2] ناصرالدين سعيدوني، ورقات، ص238.

[3] A. Devoulx, «**Notes historique sur les mosquées et autres édifices d'Alger**», In: R. A, N°5, A 1861, p63.

[4] أ. ج هابنسترايت، مصدر سابق، ص88.

[5] معاشي جميلة، الأسر المحلية الحاكمة في بايليك الشرق، ص129.

[6] مرجع نفسه.

البجاوي وبقيت وراثية في أسرته إلى غاية سقوط المدينة في يد الاحتلال الفرنسي[1]. وقد تولاها في بعض الفترات بعض الكراغلة أمثال رضوان خوجة في عهد صالح باي، وحسين باي بوحنك، ومصطفى الوزناجي ومصطفى انجليز[2]. وأسندت أيضا سنة 1239 لإبراهيم خوجة ثم لبكير خوجة، وهم جميعا من رجال الكتابة، فرضوان خوجة المذكور تقدمه المصادر كرجل علم محبا لرجال الدين شديد الاعتناء بطلاب العلم. وهو مؤسس زاوية حي البرداعين سنة 1805م، والتي هدمت اثناء الحملة الفرنسية على المدينة. كما أسندت في عهد تشكور باي ليوسف المملوك مولى صالح باي[3].

ويحظي قياد الدار بفرص ثراء كبيرة جدا تتأتى من خلال ما يحصل له من نصيب في العوائد الضريبية المحصلة، ومن مداخيل الأراضي والجنانات التي يشرف عليها، فضلا عن الهدايا والترضيات التي تمنح له في المناسبات السعيدة وفي غيرها، من طرف أمناء الحرف والمهن وكبار التجار وملاك المتاجر والحوانيت بالمدينة والحمامات، ومختلف الموظفين الذين يسعون لاستئمان جانبه لقربه من الباي وعضويته في الديوان المسيِّر للبايليك.

3_قايد الزبل أو قايد الشوارع:

تقدم المصادر هذا الموظف الذي يتولى مهاما خدماتية اجتماعية في مدينة الجزائر، أو في حاضرة قسنطينة، تحت مسميين، يبدوان أنهما لموظفين يختلفان في مهامهما. ولكن مجرد مقارنة المادة الخبرية في سياقاتها الزمنية، نعرف أن هاتين اللفظتين تدل على الموظف نفسه؛ إذ يسمى قايد الشوارع، أوقايد الزبل، وفي بعض المصادر وردت لفظة "الزوبية "المرادفة لكلمة "الزبل"، وهي اللفظة الأكثر تداولا في مدينة الجزائر.

---

[1]تختلف أراء المؤرخين حول أصول عائلة البجاوي القسنطينية، ففي حين أعادها البعض إلى أصول محلية تنحدر من بجاية، أكد كمال فلالي على كرغلية العائلة. أنظر:

K. Filali, Les Kouloughlis, essai d'histoire d'une fusion d'origine Ottomane dont l'identité Algérienne, In: A.U.R.A.M.A, 3e T, 1999, p72.

[2]E. vayssettes, op.cit, p91et 153 et 165

[3]A. Devoulx, « **Notes historique sur les mosquées et autres édifices d'Alger** », in R.A, A 1859-1860, p68.

يعرف فونتير دو بارادي قايد الزوبية بأنه "ضابط شرطي يتولى مهام نظافة المدينة[1]. ولا تتوقف مهامه على مجرد أعمال النظافة، ولكنه يشرف أيضا على أعمال تبليط شوارع المدينة، وترصيص مجاريها، وأرصفتها[2]. فعبر صفحات السجل(273 صفحة) من سجلات بيت المال يحضر قايد الشوارع كقابض لمصاريف خدمة يوميا، تنفق على إصلاح السواقي وتبليط الشوارع. يعود تاريخ السجل لسنة1201هـ. ومن القرائن الدالة على أن قايد الزبل هو نفسه قايد الشوارع، هي ما ورد في السجل نفسه من مصاريف شراء قايد الشوارع للشطبة[3]. وهي عبارة عن مكانس تجهز من غصون الأحراش .

أغلب أعوان هذا الموظف في أعمال النظافة من فئة البساكرة البرانية، المزودين بالبغال والسلال المصنوعة من الحلفاء[4]، الذين ينتدبهم أمين البساكرة لهذه الأشغال. وهو المسؤول عن ممارساتهم المخالفة للعادة وأخلاقيات المهنة، مثل سرقة المنازل والحدائق، أو التعدي على الحريم في أحياء المدينة، أثناء التنظيف أو الحراسة الليلية[5].

لا تتوقف مهام قايد الزبل على مجرد التنظيف أو الصيانة والتبليط، فالسُّلطة منحت لهذا الموظف اعتبارا يعوض عن وضاعة المهنة، من خلال صلوحيات استقبال البايات ومرافقتهم في تنقلاتهم في المدينة أثناء رحلات الدنوش؛ إذ يتحدث الزهار في مذكراته عن دور قايد الزبل والمزوار في مرافقة البايات المدنشين في تنقلاتهم في دار الإمارة، فيصاحبهم إلى المسجد للصلاة، وإلى دار الباشا قبيل صلاة الصبح، فلا يكاد يفارقه في جميع تحركاته، حاملا فانوسا وسيفا طويلا[6]. وهو الذي يسير أمام الفرقة الموسيقية، وحاملي الرايات في المواكب التشريفية، عند زيارة البايات، أو في احتفالات المناسبات السعيدة.

---

[1]V. de Paradis, op.cit, p258.

[2]F. Khiari, Vivre et mourir en Algerie(L'Algerie ottoman aux XVI^{e}_ XVII^{e} siècle, Un destin confisqué), Le Harmattan, Paris, France, p163.

[3]تسجل دفاتر بيت المالجي قبض قايد الشوارع 231 ريال ثمن الشطبة من وكيل بيت المال. أنظر: الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات بيت المال، ع30، س 273، و53.

[4]تسمى هذه السلال شواري، ولو أصلنا إثيمولوجيا للكلمة لوجدنا أن أصولها لا تخرج عن المفردة شوارع عندما تنطق بلطنة الأتراك.

[5]وهو الإجراء الذي ساهم في تراجع السرقات إلى درجة ندرتها. أنظر: هابنسترايت، مصدر سابق، ص33 و34.

[6]أحمد الشريف الزهار، مصدر سابق، ص42

كما يحصل هذا القايد على العوايد في كل دخول وخروج[1]، ويحصل أيضا على ترضيات قياد الأوطان في المناسبات السعيدة، وحسب "قانون على الأسواق" فإن قايد الشوارع يحصل على نصف ما يدفعه تجار الصوف لحارس باب عزون، نظير أدائه مهام الإشراف على تنظيف رحبة الصوف. وقد بلغت قيمة ذلك سنة1652م، خمسين درهما[2]. كما يدفع وكيل بيت المال مصاريف إصلاح داره مثله مثل باقي كبار موظفي دار السلطان[3]. هذه المهام الأخيرة هي التي جعلت وظيفة قايد الزبل محل منافسة بين الأتراك. فرغم أن بعض المراجع تتحدث عن توليها من قبل برانية المدينة، إلا أن المصادر تفند ذلك[4].

فرغم وضاعة الوظيفة كما تبدو من خلال لفظها أو مهامها، فإنها كانت تثير الرغبة لشغلها؛ فنجد من بين من شغلها من كان يحمل رتبة بولوكباشي، وهي رتبة عالية في رتب الانجشايرية؛ إذ تذكر إحدى وثائق سجلات البايليك حاجي محمد بولوكباشي قايد الزبل، وكان من ملاك الأراضي الزراعية، وواحد من القياد الذين تضمهم قائمة دافعي العشور في مليانة سنة1210هـ[5]. كما نجد بين متولي هذه الوظيفة ابن الحاج قاسم سنة1153هـ[6]، ونرجح جدا أن يكون هذا القايد هو ابن القايد قاسم مالك سباط القايد قاسم المعروف بالمدينة.

المبحث الثالث: قياد الخدمات الخاصة

يُقصد بالخدمات الخاصة تلك الأعمال الموجهة لتحقيق راحة كبار الموظفين كالباشا أو البايات؛ إذ يحظى الباشوات والبايات بتعيين موظفين يشرفون على خدمتهم، وتسيير تشريفاتهم، فيقومون على ترتيب المظاهر البرتوكولية المتعارف عليها. وعادة ما يكونون ممن يثقون بهم، لذلك يُختارون من ضمن فئة العبيد الذين اعتنقوا الإسلام حديثا، لضعف إمكانية ارتباطهم بالزمر الراغبة في الحكم، وبالتالي ضآلة حظوظهم في المساهمة في ترتيب الدسائس ضد أسيادهم.

---

[1] المصدر نفسه.

[2] جمال قنان، نصوص ووثائق، ص106.

[3] الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات بيت المال، علبة30، سجل 271، و50

[4] يستند هذا الطرح إلى وثائق وردت فيها أسماء من قبيل الجيجلي أو المستغانمي كقياد شوارع.

[5] الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات البايليك، علبة 09، سجل 38، و13.

[6] الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات بيت المال، ع 30، سجل 269، و13.

ويتلقى قياد الخدمات الخاصة مقابل خدماتهم رواتب قارة ليتمكنوا من تسديد نفقاتهم اليومية، وبعض الهدايا والترضيات التي تمنح لهم في أثناء زيارات كبار الموظفين للقصر، وفي المناسبات السعيدة[1]. وخاصة من يد قياد الأوطان حال تعيينهم[2]؛ إذ يستغلون موقعهم القريب من الباشا أو البايات للحصول على تلك الترضيات مقابل وساطتهم لديهم، أو عدم التعرض لوشاياتهم[3].

ونحاول فيما يلي عرض مختصر لهذه الوظائف، التي نجدها في مدينة الجزائر، وفي عواصم البايليكات، كقسنطينة ووهران:

1_ قايد المقصورة:

يسمى قايد المقصورة في قسنطينة(في دار السلطان) قايد القصر، وهو الحاجب المكلف بتسيير نفقات وأشغال القصر اليومية، كما يدير أملاك الداي أو الباي، وإقامته الخاصة. وهو بمثابة آغا الحريملك في السراي بالآستانة. يختار هذا الموظف من بين أكثر المقربين للداي أو الباي، الذين يحظون بثقة كبيرة لديهم. وكثيرا ما استحوذ المماليك الخصيان على هذا المنصب، لوضعهم الفيزيولوجي الذي تقتضيه ضرورات الإئتمان على حريم القصر. ومن بين أشهر الذين تولوا هذه الوظيفة في حكومة صالح باي قسنطينة المدعو علي الغربي الذي لعب أدوارا مهمة في الحفاظ على حكم سيده؛ حيث شارك في قتل الباي إبراهيم الشرقي الذي أرسل لعزل صالح باي[4].

يحظى قائد المقصورة[5] بمكانة مميزة لدى العامة والخاصة، فقربه الدائم من الباشا أو البايات وكبار الموظفين الذين يرتادون القصر، يزيد من خشية الجميع من وشايته، وطمعهم في وساطته، التي عادة ما تكون عن طريق الحريم. وذالك ما يجعله المستفيد الأكبر من ترضيات الموظفين والقناصل في المناسبات

---

[1]ناصرالدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ، ص18.

[2]W. Esterhazy, De la domination, p247.

[3]سعيد شريدي، مرجع سابق، ص111.

[4]L. Ch Feraud, «**Ephémérides**», p301.

[5]المقصورة هي حاجز خشبي يكون بأعمدة وقضبان خشبية بضاعة لطيفة، تسمى في عصرنا بـ(الشعرية) توضع في المسجد حول المنبر والمحراب، يصلي فيها السلطان وجماعته خوفا من اغتياله وهو في الصلاة، وأول ما وضعت في المسجد في خلافة عثمان بن عفان، بعد اغتيال عمر في الصلاة وخلف المحراب، وقد بطل استعمالها في عصرنا الحاضر، ورفعت من المساجد منذ شاع استعمال الرصاص. ينظر: محمد أحمد دهمان، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، دار الفكر المعاصر، ط1، بيروت، 1990م، ص143.

السعيدة، وخاصة خلال الحفلات التي يقيمها القصر بمناسبة مولود جديد للباشا أو للباي، أو في حفلات الختان والزفاف والزواج، التي تقام على شرف أبناء البايات أو الدايات[1].

2_ قايد الطامة:

وهو المكلف بتحضير الأكل للداي، والإشراف على الآنية التي تستعمل في ذلك، ويعرف في مدينة قسنطينة باسم: "قايد الطاسة". فإذا تأملنا مفردة الطامة لا نجد لها مدلولا حقيقيا يتوافق مع مهام هذا الموظف، وإذا أخذنا بعين الاعتبار شيوع المفردة في العرف اللغوي لمجتمع مدينة الجزائر؛ حيث تطلق على الماعون وأواني الأكل، وبالمقارنة مع مهام هذا الموظف المرتبطة بتحضير الطعام للباي[2]، نرجح أن تكون مفردة طامة هي نطق أعجمي لكلمة "**طعمة**" من الفعل أطعم، يطعم، والمصدر "الطعام".

3_ قايد السبسي:

ويسمى أيضا في البايليكات قايد غليون الباي، وهو المكلف بتحضير الغليون المعد لتدخين الداي أو الباي، والسبسي هو قصبة تستعمل للتدخين تشبه جوق البحار التي يسمى في لغة الأتراك "سبيسي"، وهي عملية تتطلب اقتناء التبغ والحشائش الجيدة وتعسيلها، والإشراف على صناعة الغليون وتنظيفه[3]. وهو المسؤول على قهوة الباي وشايه وشيشته. وهي إحدى أبرز طقوس الضيافة التي تميز المجالس الأميرية. يختار قايد السبسي من بين الموثوق بهم، لاعتياد الخصوم على تسميم الأمراء في قهوتهم.

4_ قايد الظليلة:

يسمى قايد السيوانة، يشرف على تحضير خيمة الباي أو الداي في أثناء السفر أو الخروج للاستجمام. وهو الذي يحمل مظلته في ظروف الشمس الحارقة، ومطريته في الأوقات الماطرة. يختار من بين الوصفان السود، وكغيره من موظفي الخدمات يحصل هذا القايد على ترضيات نقدية من الموظفين الكبار عند زيارة الباي، أو حال مروره عليهم. ويرافق الباي في رحلة الدنوش، أو في المحِلة فيحصل على هدايا معتبرة من

---

[1]E. Mercier, Histoire de Constantine, p215.

[1]ناصرالدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، مرجع سابق، ص19.

[1]ديران كلكيان، قاموس فرنساوي مصور تركجه دن فرانسجه يه لغات، ، صاحب وطابعى مهران، استنبول، 1329هـ، 1911 م، ص708.

[2]ناصرالدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، مرجع نفسه ، ص19.

[3]ديران كلكيان، قاموس فرنساوي مصور تركجه دن فرانسجه يه لغات، ص708.

شيوخ القبائل الذين يستقبلهم الباي في وطاقه(خيمته). واستغل بعض من تولوا هذه الوظيفة ببايليك الغرب قربهم من الباي فنالوا الترقية وتوسطوا لمقربيهم في الوظيف. ويحدثنا الآغة بن عودة المزاري عن الحاج محمد بن عبد العزيز فيقول: "نال علامة الافتخار الفضية، وكان بدولة الترك قايد الظليلة في القول المجيز، وتولى ابنه الحبيب خليفة آغة الزمالة"[1].

5_ قايد الجبيرة:

مكلف بحمل حقيبة الباي أو الداي، وهو بمثابة الأمين السكريتير في النُّظُم الحديثة، أثناء السفر يعلق الحقيبة في سرج حصان الباي، ويقوم بإحضارها كلما دعت الحاجة إليها، تضم الجبيرة أوراق الحسابات المهمة، ووثائق العهود، والفرمانات والرسائل الأميرية. ويتولى الإشراف على أختام الباي، وختم سجلاته ودفاتره[2].

6_ قايد الطابع:

هي وظيفة اقتصرت على البايليك الغربي، وهو الذي يشرف على أختام الباي، يضع الأختام على سجلات الباي ورسائله، وكل أوراق ودفاتر الحسابات التي يعدها الخوجات، دون الرجوع إلى الباي[3]. ويبدو أن هذه التسمية منقولة من نُظُم المغرب الأقصى؛ حيث توجد بهذه الصيغة. كما استعملت في إيالة تونس تحت اللقب المتداول منذ عهد الحفصيين، وفي بلاطات ملوك المغرب والأندلس، تحت مسمى صاحب الطابع[4].

7–قايد الدربوكة:

ليست لدينا معلومات كافية بخصوص هذه الوظيفة، وهي تبدو خاصة بالإشراف على فرقة الجوق الموسيقية التي ترافق باي قسنطينة في تنقلاته، وتشرف على عزف جوق التشريفات عند استقبال ضيوف فوق العادة. وهي تعرف أيضا باسم باش الطبل[5]. وقد أعثرنا على ذكر لهذه الوظيفة في الدفاتر الجبائية التونسية، من خلال ذكر إحسان الإيالة لموظفي وأعيان إيالة الجزائر. والغريب في الأمر أن متولي الوظيفة

---

[1] الآغة بن عودة المزاري، مصدر سابق، ج2، ص337.

[2] E. Mercier, Histoire de Constantine, p215.

[3] الآغة بن عودة المزاري، مصدر سابق، ج2، ص337.

[4] Encyclopedie de l'Islam, Article. Tabaa.

[5] طبل، الطَّبْلُ الذي يضرب به وهو ذو الوجه الواحد والوجهين، والجمع أطبال وطبول والطبال صاحب الطبل وفعله التطبيل، وحرفته الطبالة، وقد طبل، يطبل والطبلة وهو شيء من خشب يتخذه النساء من أجل اللهو. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير، دار صادر للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م، بيروت، لبنان، ص159.

لم يكن من جنس الذكور، بل امرأة مقربة جدا من الباي، وهي نسيبته(صهرة الباي) وتدعى العمرية؛ إذ حصلت على إحسان قدره 25 شريعي و5 شريعي لمرافقيها الثمانية. وقد وردت في الوثائق تحت لقب "قايد الدربوكة العمرية نسيبة باي قسنطينة"[1]. ولسنا ندري هل كانت هذه الوظيفة تسند للنساء أم أن هذه الحالة التي تخص سنة 1173هـ هي حالة استثنائية؟ وهل تولت هذه السيدة الوظيفة بعد أم قبل مصاهرتها للباي؟.

خلاصة القسم:

من خلال ما تم عرضه نعلم أن الأتراك العثمانيين لم يقتصروا على استغلال اللقب قايد ضمن مدلولاته الوظيفية فحسب، ولكن تم توظيفه كلقب فخري يخلع على أغلب متولي المناصب التشريفية أيضا، بغض النظر عن مهامها الوظيفية. وحققوا من خلال هذا اللقب غايتين؛ إرضاء الراغبين في تولي الوظيف من العناصر التركية والكرغلية، عن طريق إسناد مثل هذه الوظائف لهم تحت لقب يحمل دلالات فخرية كبيرة. فهذه الوظائف التي تجعل من صاحبها مجرد خادم لموظف سامي على بساطتها، يفضل إسنادها للانكشاري باعتباره الأقرب إلى السُّلطة، وعملا على توفير مصدر رزق إضافي لمن لم يسعفه الحظ أو الذكاء للوصول إلى المناصب العليا[2]. فالرغبة الجامحة لتولي مثل هذه الوظائف من قبل الأتراك تعود إلى فترات متقدمة من الوجود العثماني في المغارب؛ حيث رفعت طائفة الانكشارية سنة1567م/975هـ شكوى للباب العالي تحتج على إسناد وظائف أمناء أبواب قصور السُّلطة لحضر مدينة الجزائر، وقد ألح الحكم الشريف على إعطاء هذه الوظائف لطائفة الانكشارية[3].

---

[1] الأرشيف الوطني التونسي، دفتر إحسانات بايات تونس، و182، مؤرخة في 1173.

[2] جميلة معاشي، الانكشارية والمجتمع، ص38.

[3] الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر المهام7 الهمايوني، و20، مؤرخة في صفر 975هـ.

حصيلة البحث

تقييم واستنتاج:

في ختام هذا البحث يمكن تحصيل مجموعة من النتائج التي نلخصها ضمن الفقرات التالية:

-إن اعتماد اللقب "**قايد**" من قبل الأتراك العثمانيين في المغارب، باعتباره موروثا محليا، نجد له أثرا في ثقافة التركمان منذ مساهماتهم الأولى في الحضارة الإسلامية في المشرق، خلال القرون الهجرية الأولى. وقد كان لقوة اللقب وحمولته العسكرية ودلالاته الفخرية العامل الأساسي في احتفاظه بأهميته، رغم تطور الدواوبين ونُظُم الإدارة والحكم في المشرق والمغرب. كما استحوذ اللقب على مكانة مهمة في نُظُم الحاميات النصرانية في المتوسط وبلاد الأندلس. ووجد طريقه إلى ثقافات الشعوب الآرية.

-إن استعمال اللقب "**قايد**" من قبل الأتراك العثمانيين في جنوب المتوسط يعكس مبدأ المحافظة على الوضع واستغلال الموروث المحلي، الذي كرسته فلسفة الحكم العثماني في الجزائر وتونس وطرابلس، ويؤكد ذلك قوة الموروثات الإدارية الأخرى كالمحِلة والمزوار والمَشيَخة. وذلك راجع لنجاح الحفصيين والمرينيين والزيانيين في الاعتماد على قواد الجيش بديلا للمشايخ القبليين، الذين كانوا زعماء ميليشيا قبلية أكثر منهم قادة جيش دولة مركزية. مما حفز الأتراك على تبني مؤسسة القايد بمضامينها وتسميتها المحلية كإحدى دعائم نُظُم سلطتهم الناشئة، واصطلاحاتها الرسمية. رغم غرابتها في لغتهم، وتداولهم لألقاب الإدارة التركية ورتب الانكشارية. وأُبقيَ على اللقب "**قايد**" وتأصل في عرف الإيالة الاصطلاحي، على أساس أنه اللقب الذي يُستطاع من خلاله الحد من تمنع القبائل، والاشتطاط من كبرياء شيوخها، واقتطاع رموز الولاء للسلطة في فضاء ريفي واسع عصي، بوسائل قليلة بسيطة.

– كان قياد الجيش في الغالب قادة لفصائل وزمر بدأت نشاطاتها العسكرية كحرفة ارتزاق وتأثل، ثم تحولوا نحو الانتظام في أجهزة السُلطة الناشئة، طالما كانت تحقق غاياتهم في التربح والثراء. وهو العامل الذي ساهم في استمرار صورة الزمرة والتكسب طاغية على المشهد العسكري وأبعاده السياسية. وقد ميز القرن السادس عشر(16م) تراكم الثروات لدى فئة مهمة عدديا من قواد الجيش، حتى تحولت لتصبح طغمة بيدها القوة العسكرية والمال، فحظيت بالسُلطة، ونافست طائفة الرياس على غزارة مادة البحر، واستطاعت أن تقتطع حق ممارسة الأنشطة البحرية المربحة. كما دفعت السُلطة إلى التنازل عن استراتيجية الحفاظ على الوضع، من خلال الزج بها في ممارسات عسكرية ضد القوى المحلية في الداخل. وقد كان لذاك الدور السياسي والاقتصادي المخيف سببا كافيا، يدفع الآستانة وصدورها العظام لإضعاف القياد من خلال تتريك الجيش وتفعيل نظام الانكشارية.

-تعكس شروط تولية قياد الجيش وقياد الأوطان حالة من الفساد والترهل الإداري، المتفشية في دواليب السُّلطة العثمانية في الجزائر. حيث تطغى بشكل ملفت مظاهر الرشوة وبيع المناصب، وتؤدي الهدية والترضيات المالية دورا بالغ الخطورة في إسناد الوظيف والترقية فيه. وهي حالة تكشف عن حقيقة أهداف الهجرة إلى الإيالة والانخراط في أوجاقها من جانب العناصر التركمانية أو الأعلاج، بين الدوافع الجهادية (مثلما تلح على إبرازها الكتابات التاريخية الوطنية)، وبين البواعث الاقتصادية(حين يكون للمغامرة والرغبة الطبيعية في الكسب والتربح موقعها الذي لا يمكن إلغاؤه).

-لايمكن أن نجزم بشرط واحد ضمن شروط التولية والترقية إلى وظيفة قايد جيش في الجزائر خلال القرن16م، فعنصر الكفاءة العسكرية والقيادية لعب دوره في ظروف تطبعها ضرورة الأداء الجيد والجسارة ، من أجل تحقيق مشروع اجتمعت فيه رغبة السلطنة العثمانية بجميع مؤسساتها، وهمَّة عناصر سمحت لها ظروف دولية، وأخرى على الصعيد الإسلامي لتبرز كصانعة حدث. دون أن نهمل عوامل القرابة وتدخُّل المال كفاعل مهم في الترقية. خاصة بعد استقرار سلطة الإيالة وتوجه قادتها المؤسسين نحو التوسع الداخلي في الأقاليم المجاورة. فالغنيمة والحوافز المالية(التيمارات)، التي يحصل عليها أجناد الدولة وقادتها، ستخلق رغبة في التربح تلبي حاجة الوافدين من بلاد بعيدة كمغامرين، لا يحفزهم إلا الكسب والثراء. وهو ما ينطبق تماما على أولئك القواد والآمرين في الزمر العسكرية المرتزقة لدى سلاطين الدول الآيلة للزوال في المغارب، حتى ينضموا للأتراك وينخرطوا في مشروعهم السياسي في جنوب المتوسط.

-ساهمت مكانة القياد السياسية ووظائفهم العسكرية باعتبارهم كبار ضباط الجيش، وتوليهم المهام العسكرية في بر الإيالة، وما يصاحبها من نشاط جبائي، في الحصول على فرصة التربح والثراء، حتى أضحى أغلب أثرياء مدينة الجزائر في القرنين16 و17م، من بين فئة القياد. ورغم وجاهة قياد الجيش ومكانتهم المهمة جدا، سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، إلا أن الدراسات التاريخية في الجزائر لم تلتفت إليهم، وبقي تاريخ هذه الفئة مهمشا، لم يراع فيه إلا ما تعلق بالحروب والنزاعات، وأهملت مساهماتهم السياسية والاقتصادية وحتى العمرانية. كما أن صورة قواد الجيش ودورهم السياسي والاقتصادي تكشف عن حاجة القرن16م في الجزائر، باعتباره عصر تأسيس الإيالة، لمزيد من الأبحاث التي تفصل في تشَكُّل الجزائر العثمانية، وعلاقتها بالآستانة، وعلاقة الفئة الحاكمة بالمحليين.

-كان قياد الجيش طوال القرن السادس عشر(16م) وأوائل القرن السابع عشر(17م) يمثلون العناصر الأكثر نشاطا ضمن المكون السياسي والاجتماعي والاقتصادي لإيالة جزائر غرب؛ إذ أهلتهم ظروف التأسيس ليكونوا رجال الدولة الرئيسيين؛ حيث ساعدتهم فرصة انشغال رجال البحر بالقرصنة ومجاهدة الحراك الإسباني المكثف في المتوسط، وعملهم المتواصل إلى جانب القادة المؤسسين. تلك المكانة التي تبوأها القياد جعلتهم أكثر تدخلا في شؤون الحكم، وأكثر رفضا لمحاولات الآستانة تجاوز خبرتهم وتهديد مصالحهم؛ وبالتالي كانوا حجر عثرة أمام سياسة العثمنة المتبعة من قبل اسطنبول في إيالات المغارب. ولم يستطع الصدور العظام الحد من نفوذ هذه الفئة إلا بعد مضاعفة أعداد الانكشارية في الأوجاق، وفتح المجال للقياد لممارسة القرصنة. ورغم تراجع دور القياد فإن ضباط الانكشارية الجدد قد أصبحوا عناصر فوضى جديدة في الوجق، استمرت معهم مظاهر الثورة لأجل الرواتب، ورفض الباشوات المبعوثين من اسطنبول.

-إن تفعيل النظام الانكشاري قد قضى تدريجيا على طموحات قياد الجيش، ودفع السُّلطة نحو الحد من صلاحياتهم. فأبقت على مهامهم في إدارة أوطان البايليك والبلدات والمدن الصغيرة؛ نظرا لسمعتهم في الإخضاع وقوتهم في اقتطاع رموز الولاء. ومنحتهم صلاحيات تتصل بالجباية والأمن، ومراقبة المجال الخاضع. وانتزعت منهم مهام التصرف في العناصر المنضوية في الوجق، لتجنب الصراعات الداخلية بين فئات وعناصر الطغمة الحاكمة، والحفاظ على مصالح أفراد الانكشارية باعتبارهم العمود الفقري للسلطة العثمانية في الإيالة.

-إن تطور وظيفة القايد لم يخضع لأي اعتبار أكثر من خضوعه لاعتبار الدخل والعوائد المالية، فنجاح قياد الجيش في استنزاف الأهالي وتفعيل الممارسة الجبائية، كانا عاملين كافيين للمحافظة على هذه الوظيفة رغم تتريك أغلب نُظُم السُّلطة. كما أن نجاح وظيفة القايد في إثراء متوليها كان له أثر في التنافس عليها، مما دفع بالسُّلطة لاتخاذ اللقب "قايد" لقبا لموظفين آخرين تتنوع مهامهم وتختلف، وذلك بغية منح لمسة فخرية على وظائفهم مهما انحطت، وبالتالي الرفع من قيم إسنادها.

-إن وجود القياد دائما ما يكون في نقطة التمفصُل بين السُّلطة والرعية، حتى يكاد يكون كل ما يتصل بالمحليين يشرف عليه دائما قيادا. في حين لا نكاد نجد للقياد سلطة على الأتراك أو الأعلاج؛ إذ يخضع هؤلاء فقط لسلطة البايات أو الآغاوات، وديوان النوبة، أو الخواجات والشواش. ويجعلنا هذا الواقع نستحضر كيفية ترتيب وتنظير نظام الأهالي (الأنديجينا) في فترة الاحتلال الفرنسي.

–هناك عدة شروط راعتها السُّلطة العثمانية في التقسيم الإداري، منها مبدأ ترك الوضع على حاله جريا على سياستها العامة، حيث تنشأ الأقسام الإدارية تبعا لظروف الخضوع أو والولاء، فالفضاءات المتمسكة باستقلالها تترك لمشايخها القبليين مهمة تسييرها وفق أعرافها ومصالحها، وتقتطع منها رموز ولاء لا أكثر. أما الفضاءات القريبة من المدن وأبراج حاميات السُّلطة، أو تلك التي لا تحتمي بمنعة تضاريسية فإن وضعها يدفعها نحو الخضوع لمراقبة السُّلطة، بواسطة الموظفين القياد.

–تنشأ الأوطان عادة وفق سيرورة توسع أو انكماش السُّلطة، فكلما خضعت مجموعة سكانية سارعت السُّلطة لفرض موظف قايد عليها، فتنشأ بذلك مقاطعة إدارية. وقد تفرض السُّلطة نفسها عبر موظف قايد بسبب الخوف المستمر من تأثير استقلالية الشيوخ على مصلحة الدولة. مثلما هو الحال بأطراف منطقة القبائل، حيث فرضت سلطة قايد في ساباو أو بوغني رغم التوتر المتواصل، نظرا لأهمية الإقليم على المشارف الشرقية لعاصمة الإيالة. وكذلك وطن العواسي على حدود إيالة تونس، بمحاداة قلعة أرقو(سنان) الحصينة. كما تنشأ الأوطان حول الأسواق، والمراكز الحضرية والمرافئ البحرية، وحول أبراج السُّلطة.

– لقد حول القياد المَشيَخة إلى إحدى أهم ركائز الحكم العثماني في الفضاءات الريفية لإيالة الجزائر، وقد وُفق الأتراك العثمانيون في المحافظة على هذه الوظيفة في نُظُمهم الإدارية، حيث استغلت في فرض سلطان الدولة على المجال القبلي الذي لم يكن بمقدورها احتواؤه دون تفكيكه بواسطة هذه المؤسسة الأصيلة فيه. واستطاعت السُّلطة بفضل أعوانها القياد، في كثير من الأحيان، أن تحول القبيلة التي لا منعة لها من خصم يعرقل أعمالها إلى حليف يفعِّل هيمنتها على المجال. فبفضل اختيار السُّلطة للمشايخ ضمنت لموظفيها القياد أعوانا يوفون بكل رموز الولاء دونما إثارة للساكنة. واستغنت عن ضرورات حضور الجهاز العسكري في المجال، إلا في الحالات الملحة. ووفرت لنفسها آلية تجنيد في حالات الحاجة، ناهيك عن المداخيل والعوائد المالية التي وفرتها هذه الوظيفة للخزينة وأعيان السُّلطة، وبوسائل اقتطاع بسيطة وغير مكلفة، من خلال ضمانة الشيوخ لدواويرهم وعشائرهم، وبفضل مدفوعاتهم نظير تولي المشيخ.

– تكشف الصلاحيات الممنوحة للقياد من خلعة(زي رسمي) وأختام، ومقر إداري(برج) وأعوان، عن الطابع المؤسساتي لسلطة القياد في الجزائر العثمانية. كما أن حضور القياد في الممارسة الإدارية بدا بارزا جدا خلال كامل قرون الفترة. حتى ارتسمت صورتهم في المخيال الجمعي الجزائري ملازمة للجور والظلم في فرض المجبى، والتعسف في اقتطاع رموز الولاء والخضوع. وهو ما يثير إشكالا كبيرا حول عدم اهتمام

المؤرخين بالقيادات ودورها الإداري، حيث تزداد الحاجة العلمية لمزيد من الدرس التاريخي لهذه الظاهرة الإدارية، في فترة لم تحظ بالاهتمام الكافي.

–لقد مثل القياد عين السُّلطة الساهرة في الحفاظ على الأمن ويدها الأقوى في ردع كل من يحاول المساس به، مثلما كان لهم الدور الرئيسي في فرض الجباية كمصدر تمويل للسلطة، ورمز خضوع أو ولاء لها في الحواضر والأريافن إلى درجة لازمت القياد صورة المجابي والمغارم والمبالغة فيها، ومثّلوا أمنيا كل معاني الرقابة والجور في فرض الاستقرار. كما حفظت الذاكرة المحلية مكانة القياد في تسيير العزل والعزباوات، وارتسمت في أذهان الجزائريين التويزة وأعمال السخرة في ممتلكات البايليك ملازمة لصورة القايد، ولم تمحها إلا ممارسات قياد فترة الاحتلال الأكثر جورا وتعسفا.

–ساهم القياد بقوة في تفعيل سلطة المركز، ونجحوا إلى حد بعيد في فرض الخضوع في غياب الولاء، كما حققوا هيمنة معتبرة على مجال متمنع حصين، واستطاعوا تكريس الحدود الترابية في التقسيم الإداري. وأضعفوا من حركية الحدود الاجتماعية التقليدية، التي ترسمها الذهنية القبلية. كما ساهموا في فك حصار الريف للحواضر وفق أطر قادرة على ملاءمة الأعراف المحلية. فاعتمدوا على التهجير وإعادة التوطين كأسلوب تجزئة وتفكيك، دونما تقويض للبنى الاجتماعية كلية. مما خلق من العشائر المهجرة عنصرا مساعدا وجهاز حكم يشكل آخر حلقات نظام الحكم في العمق الأهلي. وتكشف الممارسة الإدارية المتعلقة بالشق الأمني عن إرادة السُّلطة المركزية وسلطات البايليكات الثلاثة في الاتجاه صوب فرض سلطة ترابية على كامل مجالها، رغم المقاومة التي جوبهت بها من طرف القبائل.

–إن مسألة الضرائب المفروضة على ساكنة إيالة الجزائر خلال الفترة العثمانية هي مسألة بحاجة إلى مزيد من الدراسة المتأنية التي تنأى عن الذاتية، ويغلب الجانب المعرفي العلمي فيها عن الجوانب الهوياتية والإيديولوجية. فرغم اهتمام مجموعة من الباحثين بهذه المسألة إلا أن التراكم المذهل للأبحاث التي انجرَّت خلف أهداف وأغراض ما، في فترة اقتضت ظروفها السياسية والثقافية ذلك، لا تسمح بتصحيح وافي لمجمل تلك الأخطاء. فحتى محاولة إلقاء نظرة على الضرائب، من زاوية القياد مثلا، لن تكون فاعلة وصائبة دون أن تكون متخصصة، ولذلك نأمل أن تخصص دراسة قائمة بذاتها للمهام الجبائية للقياد، علّها تقدم تصويبا وتفصيلا للمسألة بروح علمية موضوعية.

– لقد ساهمت وظائف الخدمات الاقتصادية في تحقيق عوائد مالية معتبرة لخزينة الإيالة من خلال الإشراف المباشر على أملاك البايليك. كما ساهمت في إثراء متوليها القياد، وحققت فرص تربح لكبار

الموظفين الذين منحت لهم هذه الوظائف المتعددة فرصة أخرى للحصول على حقوق تنصيب وهدايا العوايد في المناسبات، وأخرى للترضية. ولم تتوقف أهمية هذه الوظائف على ما تدره من ثروة، فلها قيمتها الإدارية ذات البعد الأمني والتنظيمي؛ حيث تشرف على قطاع جغرافي مهم، وتراقب فئات حرفية منتجة، لم يكن في مقدور السُّلطة أن تتحكم فيه بواسطة قياد الأوطان. كما أن توظيف اللقب قايد قد أعطى قيمة فخرية لوظائف صغيرة تزيد من حدة التنافس عليها، وبالتالي تمنح حقوق تنصيب أكبر نظير توليها. أما الغاية الثانية فتكمن في تدعيم هذه الوظائف بألقاب فخرية تمنح متوليها قدرا معنويا كبيرا، يساعدهم على تسهيل تصريف أعمال السُّلطة، من خلال هيبتهم في أعين العامة.

– إن اختلال العلاقة بين الحاكم والمحكوم لا يعود إلى النظام الإداري القائم في حد ذاته؛ وإنما مرده إلى أسباب استثنائية أخرى، تأصلت فأضحت اعتيادية ومتعارف عليها، مثل إقصاء الأهالي من المشاركة في إدارة أجهزة السُّلطة، وطبيعة الدوافع الحقيقية وراء قدوم العناصر التركية، أصلا وحرفة، وانخراطها في الأوجاق. فالرغبة في إنماء الثروات الشخصية لدى أفراد السُّلطة ساهمت في تفشي الرشوة واستفحال الاختلاس المالي. وما زاد الطين بلة هو القبول بمبدأ بيع المناصب وفق صورة مشوهة من نظام الالتزام. وهو ما أدى بالموظفين إلى محاولة تعويض ماخسروه لقاء مناصبهم، فأثقلوا كاهل الرعية بالمغارم والضرائب المتنوعة.

–لا تكشف شروط إسناد منصب القايد–بما فيهم قياد الخدمات الاجتماعية– عن عنصرية الأتراك مثلما تروج له المصادر والكتابات التاريخية والسيوسيولوجية الأوروبية؛ إذا علمنا أن من بين الذين تولوا الوظيفة أعلاجا ويهودا متأسلمون، وبعض المشارقة من عرب مصر والشام، فضلا عن بعض العبيد الوصفان. ولكن تكشف عن التخوف الدائم للطغمة التركية من إمكانية هيمنة المحليين على الوظائف، فيقصى منها الأتراك جملة، وهو تخوف مبرر قياسا بقلة العناصر التركية مقارنة بالساكنة في حواضر الإيالة وفي فضاءاتها الريفية الشاسعة.

–يدخل العامل الاقتصادي كمحرك للممارسات الإدارية التركية في الجزائر، وموجه لجميع المظاهر الحضارية. فالنظام الإداري كان ذو ارتباط وثيق بالوقائع الاقتصادية التي عرفتها البلاد مثل: انخفاض وارتفاع عوائد القراصنة، والإتاوات المفروضة على الدول، وتأثير المجاعات، واحتياجات عناصر السُّلطة المالية، أمام التغيير المتكرر في تعيين الأفراد على المناصب في مختلف قطاعاتها. فالملاحظ أن الوظائف المكونة للجهاز الإداري بأسره لم تكن تخرج في الغالب عن الجباية، بما في ذلك الوظائف الدينية والخدمات،

هذه الأخيرة إن لم تكن تجبي فهي تحصل على الهدية، وتفرض المغارم وتؤدي حقوق التنصيب، ووظيفة القايد أحسن شاهد على ذلك.

-كان لتدخل أهواء أفراد السُّلطة على المستوى العالي ونُزعاتهم الشخصية في سياسة الرعية أثره في إضعاف ثقافة التوثيق وممارسة التقنين الإداري؛ إذ كانت فكرة "عادة قديمة" أو "التقليد المتعارف عليه"، قاعدة حكم ملزمة أهم من نصوص الخط الهمايوني وعهد آمان. كما تدخل النزعة الفخرية في توجيه ثقافة السُّلطة، كتضخيم ألقاب الوظائف في غير محله، وهي ثقافة العصر عموما والأتراك بصفة خاصة.

-إن الكتابات التاريخية التي صدَّرت صورة سلطة الإيالة شبيها لما يعرف في الأدبيات السياسية بدولة المدينة كانت مجانبة للصواب، فصورة المدينة دولة القراصنة، سيدة البحر كما صورت قرطاج من قبل الاسطوغرافيا الرومانية، أمر لا يستقيم مع وجود مظاهر السُّلطة في العمق الاجتماعي والجغرافي، يمثلها قياد أتراك أو كراغلة، وهو ما تعكسه وظائف قياد الأوطان والقياد الجباة. فحتى المحِلة كمؤسسة مترحلة كانت ممارسة إدارية موسمية متكاملة مع مهام القياد في الأوطان. ويدعم ذلك أيضا وجود قياد الخدمات الاجتماعية في بعض الحواضر التي تقل بها الجاليات التركية، ووجود موظفين قياد يختصون بالممارسة الاقتصادية في كل البايليكات.

-إن أغلب الكتابات التاريخية التي تناولت الإدارة والحكم العثماني في الجزائر قد عمدت إلى محاولة إسقاط نُظُم الدولة الحديثة على الواقع في الجزائر، ما أوقعها في ممارسة تقييمية خاطئة، لم تراع فيها الشروط الاجتماعية والثقافية.

-لقد تفطنت إدارة الاحتلال الفرنسي منذ بداياتها الأولى إلى أهمية وظيفة القايد في إخضاع الفضاء الريفي، وتشديد القبضة على مجاله، بواسطة إمكانياته الاجتماعية. فحافظت على الوظيفة بمتوليها السابقين، شريطة الإذعان والولاء لسلطة الاحتلال. وحدَّت من صلاحياتهم العسكرية والأمنية. وقد فعّلت جهاز القايدة لاستغلال المكون القبلي لصالحها، هذا الأخير شرعت في تقويضه وتفكيك أركانه، بواسطة قوانين تفتيت الملكية من أجل إضعاف الصُّف، وفرض هيمنة ترابية تمكنها من المزيد من الاستنزاف المالي، والمسخ الاجتماعي والثقافي.

– إن وظيفة القايد لا تزال بحاجة إلى دراسات أعمق تفكك من خلالها شفرات الفلسفة الإدارية التركية في الجزائر. وتُستجلى عبرها الكثير من المظاهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتعرف بواسطتها حقيقة الوجود التركي بعيدا عن وجدانيات الجهاد والانتماء الديني، وبعيدا عن الحصر المبرمج للسلطة العثمانية في

مدينة الجزائر دون غيرها، وهو فعل مؤسس على نظريات جاهزة محكومة فقط بنظرة ذلك الأوروبي الأسير أو المفتدئ أو الجاسوس أو القنصل. فالبحث في وظيفة القايد يجبرنا على الخروج من مدينة الجزائر إلى رحابة الفضاء الريفي، ويفرض علينا الاشتغال على مجالات مدجنة وأخرى مهمشة.

-هذه بعض المقاربات التي تم التوصل إليها من خلال محاولة الإجابة على الإشكاليات المطروحة في هذه الدراسة، عسى أن تشكل المنطلق نحو أبحاث مستقبلية، مكملة لهذا الجهد العلمي المتواضع، من قبل باحثين مهتمين بهذا الموضوع الشيق والهام في تاريخ الجزائر العثمانية، على أمل أن تتاح لهم وسائل بحث وتقنيات منهجية تقدم الأفضل.

****



ملاحق



الشكل 01:

أمر سلطاني لأمير أمراء ولاية جزائر غرب قايد الجيش سليمان

الأرشيف العثماني (كاغدخانة)، اسطنبول

نص الوثيقة

هذا مرسومنا الشريف العالي السلطاني وأمرنا المنيف السامي الحاقاني لازال نافذا بالعون الرباني ومطاعا له بالمن السبحاني قد أرسلناه إلى فخر الأعيان ذخر الأقران قايد الجيش الجيوش سليمان زيد مجده بنهي اليدان أمير الأمراء الكرام بولاية جزاير المغرب سابقا قابودان علي باشا دام إقباله قد عرض منك خلوص الطوبة لدتنا(كذا) السنية وحسن معاشرتك مع جيوش الإسلام ومثابرتك على إتمام الأمور المهام وبذل السعي والاجتهاد بخلوص الفؤاد في أمر الجهاد وورد اتصا(كذا) إلى عقبتنا العلية من أعيان ولاية تونس المحمية فلا يخفي عليك أن تلك الديار كساير ممالكنا الجلية الاعتبار والعساكر المنصورة فيها كجندنا .... بل هم أعز عندنا من هؤلاء قدرا وشرفا من حيث أنهم يواضبون الجهاد ويحرسون البلاد عن(كذا) فساد المفسدين وإضرار أعداء الدين لأن أقصى مراد حضرتنا منها ومن كان فيها من رعاياها وعلمائها وصلحائها وفقرائها وضعفائها أن يكونوا مصونين مأمونين بأنفسهم وأموالهم وأهلهم وعيالهم ومساكنهم ومواطنهم من مضرة العدي وفساد المفسدين في أيام عدالتنا مرفهين مطمئنين مواظبين على الدعاء بالخير لدولتنا الباهرة ودوام سلطتنا الزاهرة ولأجل هذا ألحقنا تلك الولاية بلواء الموفى إليه وقررنا الوكيل المزبور على وكالته قايما مقام إيالته فعليك تتحد وتتفق معه أكمل الاتفاق وتكون معه دايما على أجمل الوفاق فيما يتعلق بصيانة عرض الدولة والدين وإجراء أحكام الشرع المبين وترفيه قلوب المؤمنين ودفع فساد المفسدين ورفع مضرة أعداء الدين المتين ويعاشر مع العشاير حسن المعاشرة ويعامل مع العساكر ويظاهر أقوى المظاهرة ويعين بالعساكر وبالزواد والذخاير إن استعان هو منك بحيث يتحقق عند الداني والقاصي ولدى كل مطيع وعاصي كأنكم نفس واحدة عارية من سوء الشقاق والاختلاف والولاية محروسة الجوانب والأطراف بكمال الوفاق والإئتلاف إذ ذاك ريعة لإصلاح أحوال الخواص والعوام ووسيلة لإعلاء كلمة الإسلام والسلام والحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.



A.{DVNSMHM.d.00010

الشكل 02:

أمر سلطاني لرمضان قايد تونس

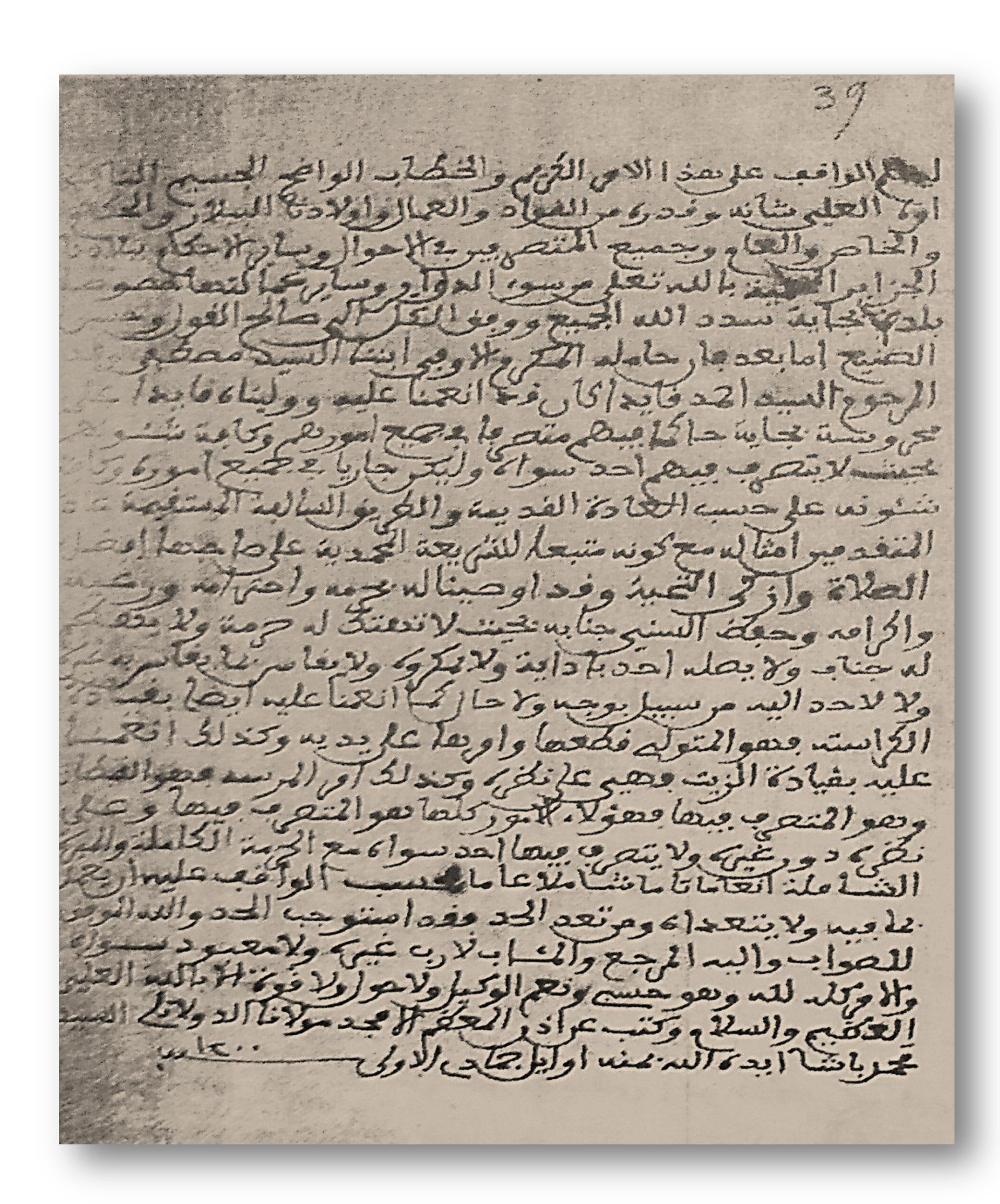
الأرشيف العثماني (كاغدخانة)، اسطنبول

نص الوثيقة:

هذا مرسومنا الشريف العالي السلطاني وأمرنا المنيف السامي الحاقاني لازال نافذا ومطاعا له بالعون الرباني قد أرسلناه إلى فخر الأفاضل والأعيان رمضان زيد مجده قايد تونس القايم مقام أمير الأمراء الكرام قبودان علي باشا دام إقباله وإلى كل من يأتي قايدا بعده ثمة ننهي إليه أنه قد صدرت مراحمنا الجليلة السلطانية وظهرت عواطفنا الجميلة الحاقانية في مفاخر الصلحاء السالكين مراجع الفضلاء الصالحين الشيخ أمود بن عبد القادر الفتوصوتي والشيخ محمد الغرياني والشيخ محمد الفاسي المتوطنين ثمة فأمرنا بأن لا يدخل أحد من الولاة والحكام والقوايد(كذا) والأمراء الكرام وغيرهم ممن في يده حكم على الأنام في الزوايا الكاتبة في أيديهم وتحت تصرفهم المستقلة إليهم من آبائهم وأجدادهم فيتصرفون فيها كما تصرفوا من قبل ولم يتعرض لهم أحد في ذلك الباب ويكون كل منهم في أيام سلطتنا محميا مصونا مرفها مطمئنا تحت حكومتنا وظل عدالتنا البهية فيدعون لنا بالخير في أبرك الأمكنة والأقطار وأشرف الأزقة والأمصار بالعشي والإبكار والليلي الأسحار والسلام والحمد لله وحده.

وحفظا للبلاط وصون العباد ودفع المحن والرزايا عن جميع الرعايا وإحياء شرائع الدين المتين وإجراء قوانين سيد المرسلين ليكون أهالي الإسلام وأمة خير الأنام في تلك الأراضي المباركة في ظل ظليل وعدل جميل تحت كنف حماية سلطتنا السنية وفي زمن خلافتنا الفائقة عن أيمانهم وعن شمائلهم محفوفين بإكمال الراحة.... لا خوف عليهم ولاهم يحزنون.

979هـ



39

ليعلم الواقف على هذا الأمر الكريم والخطاب الواضح الجسيم الدال
أنه العلي شأنه وقدره من القواد والعمال وأولاد البلاد و[illegible]
والخاص والعام وجميع المتصرفين في الأحوال وسائر الأحكام ببلاد
الجزائر [illegible] بالله تعالى من سوء الدوائر وسائر ما يتعلق خصوصا
بلدة بجاية سدد الله الجميع ووفق الكل إلى صالح القول و
الصحيح أما بعد فإن حامله المكرم الأوجه ابننا السيد مصطفى
المرحوم السيد أحمد قائدا أي أن قد أنعمنا عليه ووليناه قائدا
[illegible] وسنة بجاية حاكما فيهم متصرفا في جميع أمورهم وحاجة شئو
نهم بحيث لا يتصرف فيهم أحد سواه وليكن جاريا في جميع أموره
وشئونه على حسب العادة القديمة والعرف السالفة المستقيمة
المتقدمين أمثاله مع كونه متبعا للشريعة المحمدية على صاحبها أفضل
الصلاة وأزكى التحية وقد أوصينا له بحرمه واحترامه وتوقيره
وإكرامه وجعله في جنابه بحيث لا تنتهك له حرمة ولا يتعدى
له جناب ولا يصله أحد بأذية ولا بمكروه ولا [illegible]
ولا لأحد إليه من سبيل بوجه ولا حال ثم أنعمنا عليه أيضا بقيادة
الكراستة فهو المتولي قطعها وأوردها على يديه وكذلك أنعمنا
عليه بقيادة الزيت فهي على نظره وكذلك أمر المرسى فهو القبطان
وهو المتصرف فيها فهؤلاء الأمور كلها هو المتصرف فيها وعلى
نظره دون غيره ولا يتصرف فيها أحد سواه مع الحرمة الكاملة والمبرة
الشاملة أنعاما تاما شاملا عاما بحسب الواقف عليه أن يعمل
بما فيه ولا يتعداه ومن تعدى الحد فقد استوجب الحد والله الموفق
للصواب وإليه المرجع والمآب لا رب غيره ولا معبود سواه
والأمر كله لله وهو حسبي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي
العظيم والسلام وكتب عن إذن المعظم الأمجد مولانا الدولاتلي السيد
محمد باشا أيده الله بمنه أوائل جمادى الأولى
عام 1200

الشكل 03:

أمر من محمد باشا إلى أهل بجاية بتعيين مصطفى بن أحمد قائدا وناظرا للكراستة وللزيت وقبطانا للميناء.

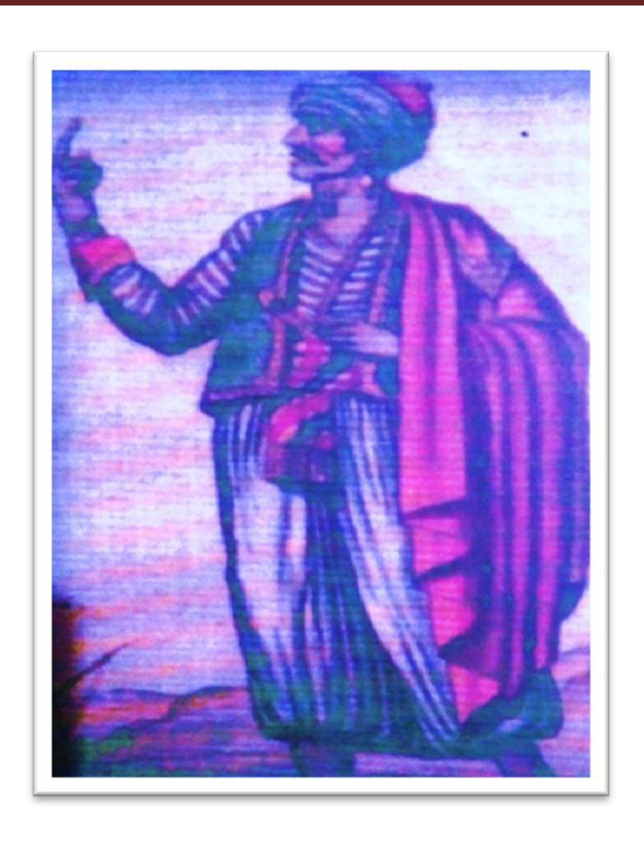
(أوائل جمادى الأولى **1200**هـ- مارس **1786**م)

المكتبة الوطنية الجزائرية: قسم المخطوطات، ملف **3206**، الملف الثالث، ورقة **39**.

أمر من محمد باشا إلى أهل بجاية بتعيين مصطفى بن أحمد قائدا

وناظرا للكراستة وللزيت وقبطانا للميناء

ليعلم الواقف على هذا الأمر الكريم والخطاب الواضح الجسيم النافذ أمره العلي شأنه وقدره من القواد والعمال وأولادنا البايلار والحكام والخاص والعام وجميع المتصرفين في الاحوال وساير الأحكام ببلادنا الجزائر المحمية بالله تعالى من سوء الدوائر وساير عمالتها خصوصا بلد بجاية سدد الله الجميع ووفق الكل إلى صالح القول وحسن الصنيع أما بعد فإن حامله المكرم الأوفى إبننا السيد ولد المرحوم السيد أحمد قايدا كان قد أنعمنا عليه وولبناه قايدا على محروسة بجاية حاكما فيهم متصرفا في جميع أمورهم وكافة شئونهم بحيث لا يتصرف فيهم أحد سواه وليكن جاريا في جميع أموره وكافة شئونه على حسب العادة القديمة والطريق السالفة المستقيمة عادة المتقدمين أمثاله مع كونه متبعا للشريعة المحمدية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية. وقد أوصينا له بحرمه واحترامه ورعيه وإكرامه وحفظ السني جنابه بحيث لا تهتك له حرمة ولا يهظم له جناب ولا يصله أحد بإداية ولا بمكروه ولا يقاسي بما يقاسي به غيره ولا لأحد إليه من سبيل بوجه ولا حال كما أنعمنا عليه كما أنعمنا عليه أيضا بقيادة الكراستة فهو المتولي قطعها وأمرها على يديه وكذلك أنعمنا عليه بقيادة الزيت فهي على نظره وكذلك أمر المرسه فهو القبطان وهو المتصرف فيها فهؤلاء الأمور كلها هو المتصرف فيها وعلى نظره دون غيره ولا يتصرف فيها أحد سواه مع الحرمة الكاملة والبركة الشاملة إنعاما تاما شاملا عاما فحسب الواقف عليه أن يعمل بما فيه ولا يتعداه ومن تعد الحد فقد استوجب الحد والله الموفق للصواب وإليه المرجع والمئاب لا رب غيره ولا معبود سواه والأمر كله لله وهو حسبي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم والسلام وكتب عن إذن المعظم الأمجد مولانا الدولاتلي السيد محمد باشا أيده الله بمنه اوايل جمادى الأولى سنة 1200هـ.



قايد من العهد التركي بالبرنوس الأحمر



صورة لرجل بالبرنوس الأبيض

الشكل04: برنوس القايد وبرنوس الشيخ



الشكل 05:

نماذج لأختام قياد بايليك الشرق

مستخرج من عريضة الحاج أحمد باي إلى مجلس العموم البريطاني

TEMIMI (A. D): Le Beylike de Constantine et Hadj Ahmed Bey(1830-1837), Publication de R.H.M, V 1, Tunis, 1978.

برج حمزة

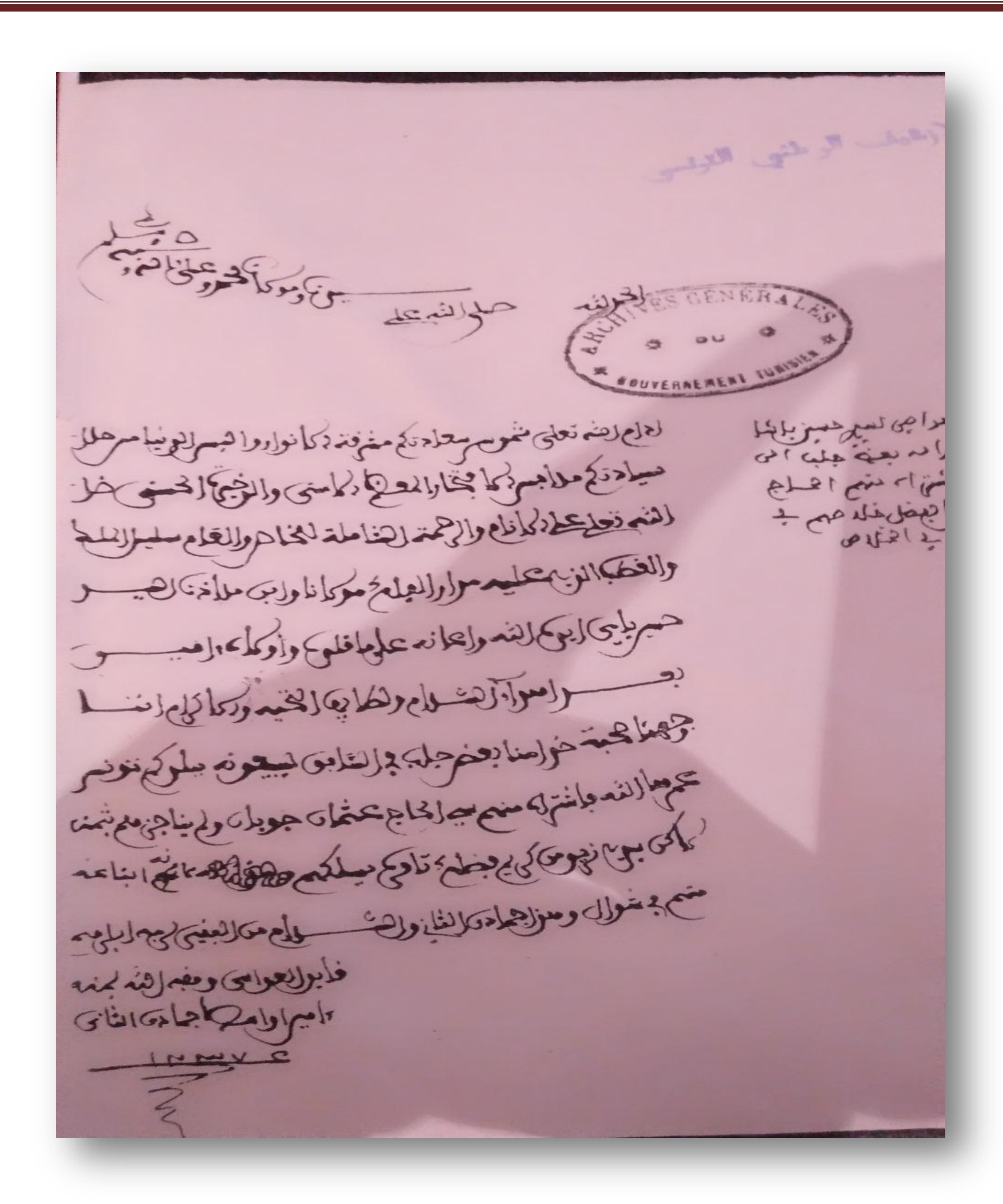


برج تمنفوست



الشكل06:

صور لأبراج من العهد التركي



ادام الله تعالى شموس سعادتكم مشرقة وانوارها [illegible]

سيادتكم ملابس [illegible] بمختار المعالي [illegible] والرخي الحسنى [illegible]

الله تعالى على [illegible] والرحمة الشاملة للخاص والعام سليل الملك

والغضب الذي عليه مدار الفلاح مولانا وابن مولانا الامير

حسين باي ايدكم الله واعانه على ما قلده واولاه امين

بعد اهداء السلام ولطايف التحية [illegible] انما

وجهنا محبة خدامنا بعض جلب [illegible] ليبيعوه ببلدكم تونس

حرسها الله واشتراه منهم سي الحاج عثمان جوبان ولم يناجي معهم بثمنه

[illegible] ابتاعه

منهم في شوال ومن جمادى الثاني والسلام من الفقير الى ربه [illegible]

قايد العواسي وفقه الله بمنه

[illegible] جمادى الثاني

عام 1237

الشكل 06:

رسالة من قايد الحراكتة (العواسي) إلى

حسين باشا باي تونس

الأرشيف الوطني التونسي، ملف رقم: ، ورقة 41.

رسالة من قايد الحراكتة (العواسي) إلى
حسين باشا باي تونس

الحراكتة

صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

أدام الله تعالى شموس سعادتكم مشرقة بالأنوال وألبس الدنيا من حلال سيادتكم ملابس الافتخار المعظم الأسنى والرضى الحسنى ضل الله تعالى على الأنام والرحمة الشاملة على الخاص والعام. سليل الملك والقطب الذي عليه مراد البلد مولانا وابن مولانا السيد حسين باي أيده الله وأعانه على ما قلده وأولاه آمين.

بعد إسداء السلام ولطائف التحية والإكرام إننا وجهنا صحبة خدامنا بعض جلب في السابق يبيعونه ببلدكم تونس عمرها الله فاشترى منهم سي الحاج عثمان جوبان ولم يناجز عنهم بثمن ..... نرجو من كريم فضلكم تأمر يسلكهم ما كان ابتاعه منهم في شوال وأول جمادى الثاني. والسلام من الفقير لربه إبراهيم

قايد العواسي وفقه الله بمنه آمين

أواسط جمادى الثاني

عام 1238 هـ



الشكل 08:

وثيقة تحدد وطن زردازة من أوطان عمالة قسنطينة

في أوائل الاحتلال الفرنسي

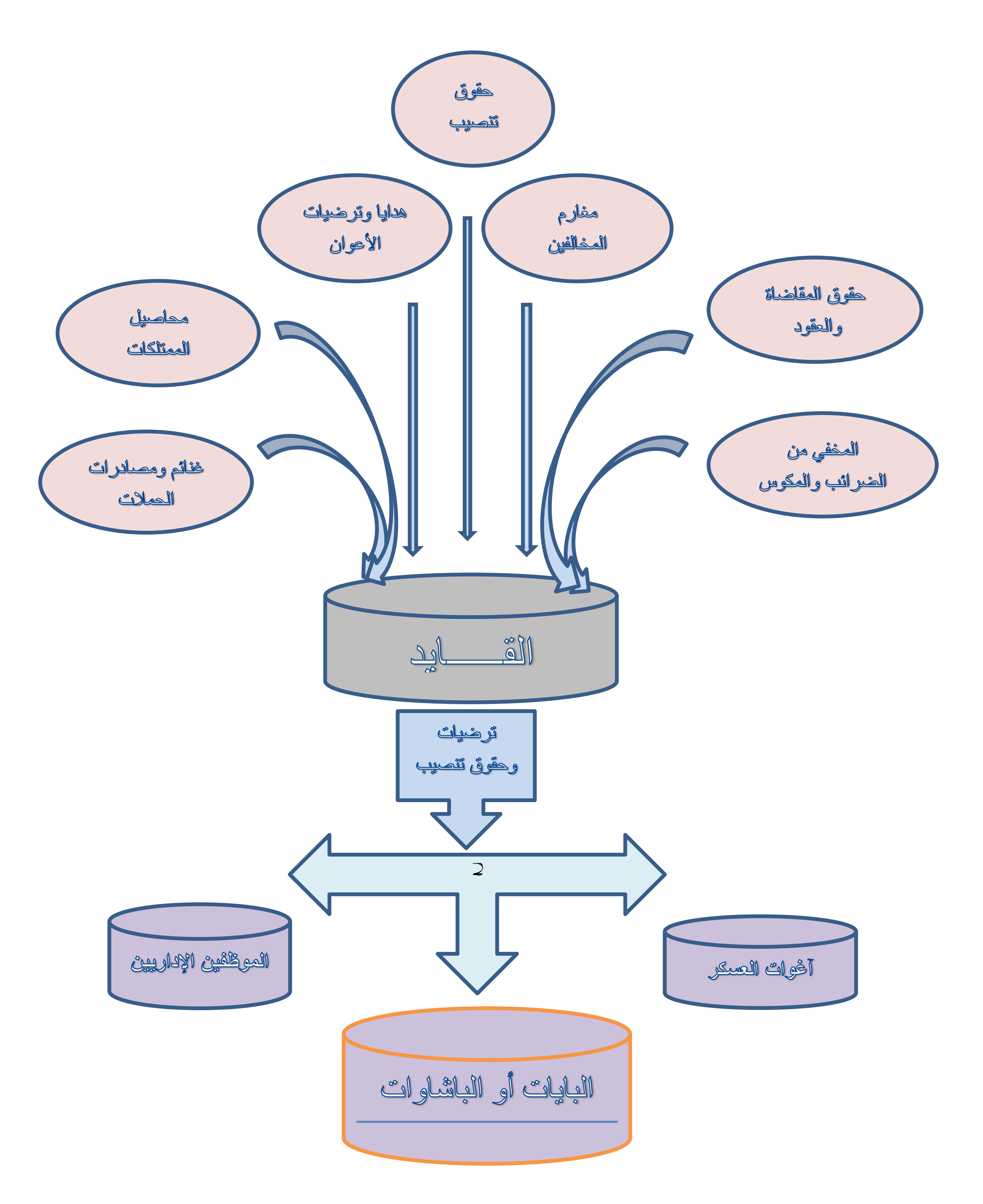
Archives d'Aix En Provence(A.O.M) France

Série: OUTHANES

نص الوثيقة:

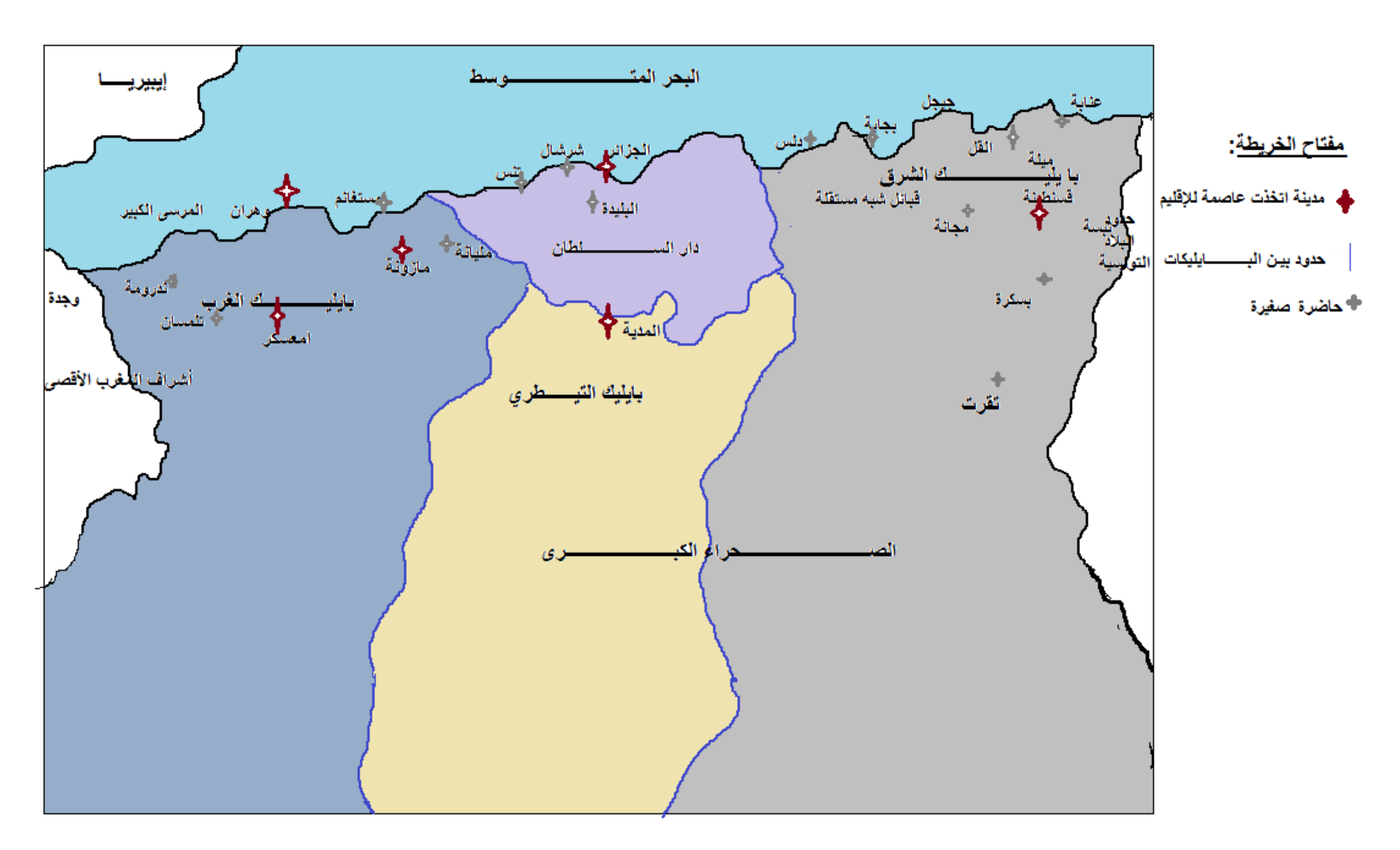
سبحان الله وحده

ليعلم من يقف على أمرنا هذا الكريم وخطابنا الواضح الجسيم أننا جعلنا حدا فاصلا بين وطن زردازة ووطن من يليهم من اعراش السكيكدة(كذا) يرجع إليه عند الاختلاف ويكون العمل عليه ولا يخالفه أحد قطعا لصرف وإزالة الشنئان المؤدي إلى التباغض والعدوان وبدؤه من ضريح الشيخ البركة سيدي طكوك نفعنا الله به. مابين المكانين بين اولاد جبارة والهزابرة واولاد مسعود حي من زردازة ثم ينحدر مع شعبة عين الجلة إلى أن يصل إلى وادي طربانة ثم يصعد مع الوادي المذكور إلى أن يبلغ إلى راس واد اليتيمة ثم يصعد إلى راس الذراع المعروف بالكرمات المزين .ثم ينحدر شرقا إلى العين المعروفة بالكرمات المزين ويستمر كذلك إلى أن ينتهي إلى شعبة المغاسل يمر معها إلى أن تجتمع بشعبة اللبان ويصعد مع شعبة اللبان إلى كهف عبد الله الشايب ومنه إلى سافل شعبة السفرجلة ويصعد مع الشعبة المذكورة إلى راس جبل الحرقوات فيمر مع الريح إلى أن يبلغ رأس جبل قطارة ثم مع الريح أيضا إلى أن يرجع إلى هذا الحد وهو ضريح سيدي طكوك المذكور، فيبتدئ منه ثانيا مارا على وسط راس جبل تزرايت إلى أن يصل إلى رأس شعبة البرقون الكاينة بطرف الوادي الجديد يمنة، فما كان على يمين الشعبة يجب انحدار الماء وهو لاولاد مسعود. وما كان على شمالها فهو لاولاد جبارة، ثم يمر الحد على ... الفاصلتين بين اولاد مسعود واولاد سيدي عبد الرزاق المرابطين المنتسبين الى اولاد جبارة وقد كانت بلادهم أرضا مستقلة غير داخلة في غيرها قبل استلاء الدولة الفرنصوية والآن أصبحت في اولاد جبارة. ثم يشق لحد الوادي ويصعد معه إلى شعبة بوحليب ثم يمتد معها مارا على طرف الجنة الصغرى المشجرة بالهندي التي فوق أرض بوحليب إلى أن ينتهي إلى رأس كهف النمرة. ثم يمر شرقا مع الريح إلى رأس الجبل المعروف بالزنات ثم ينحدر إلى شعبة موت الضباب ويمر معها إلى أن تبلغ لوادي الصفصاف....إلخ.



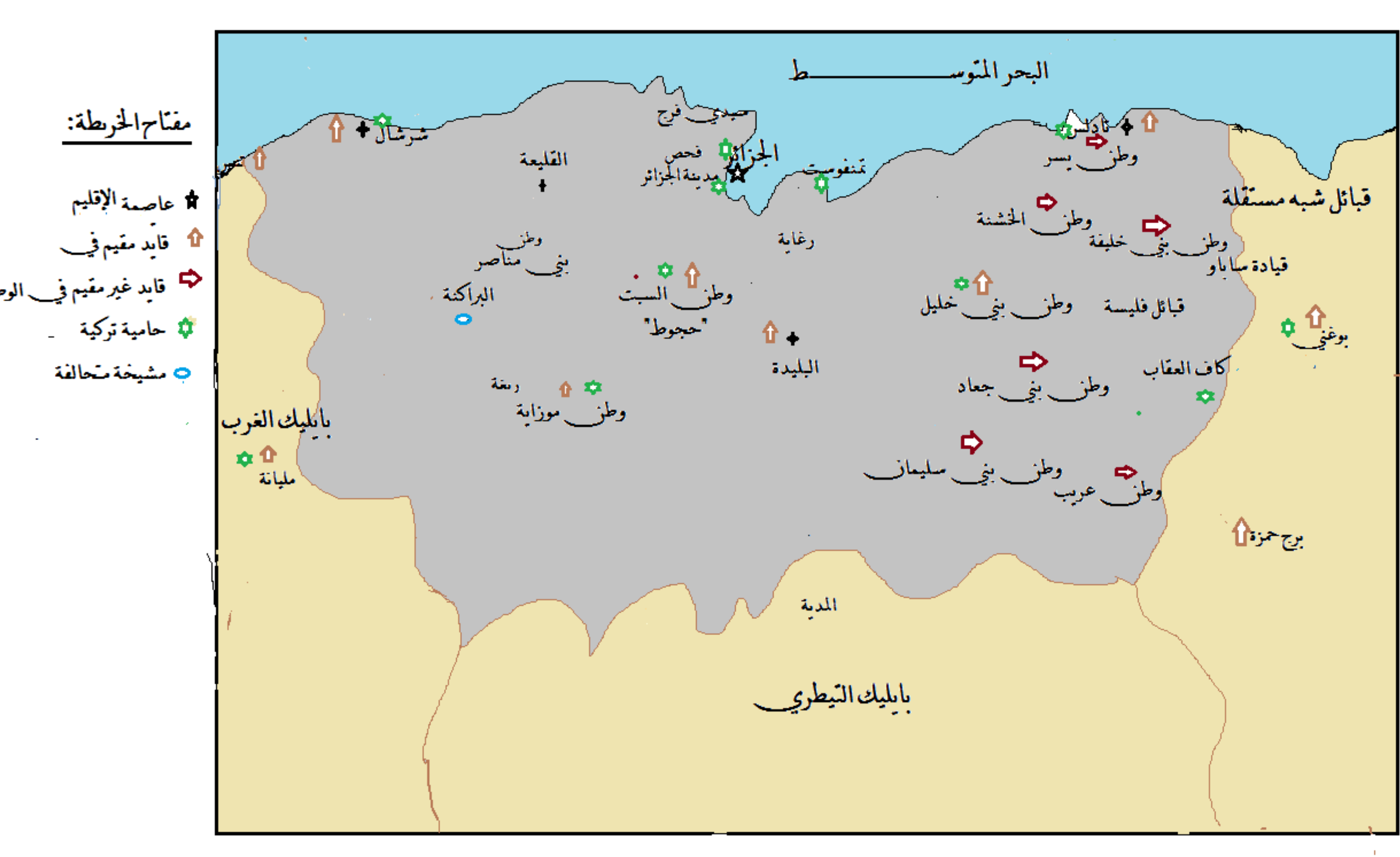
الشكل09 : رسم بياني يوضح مصادر ثروات القياد

الرسم من إعداد الباحث



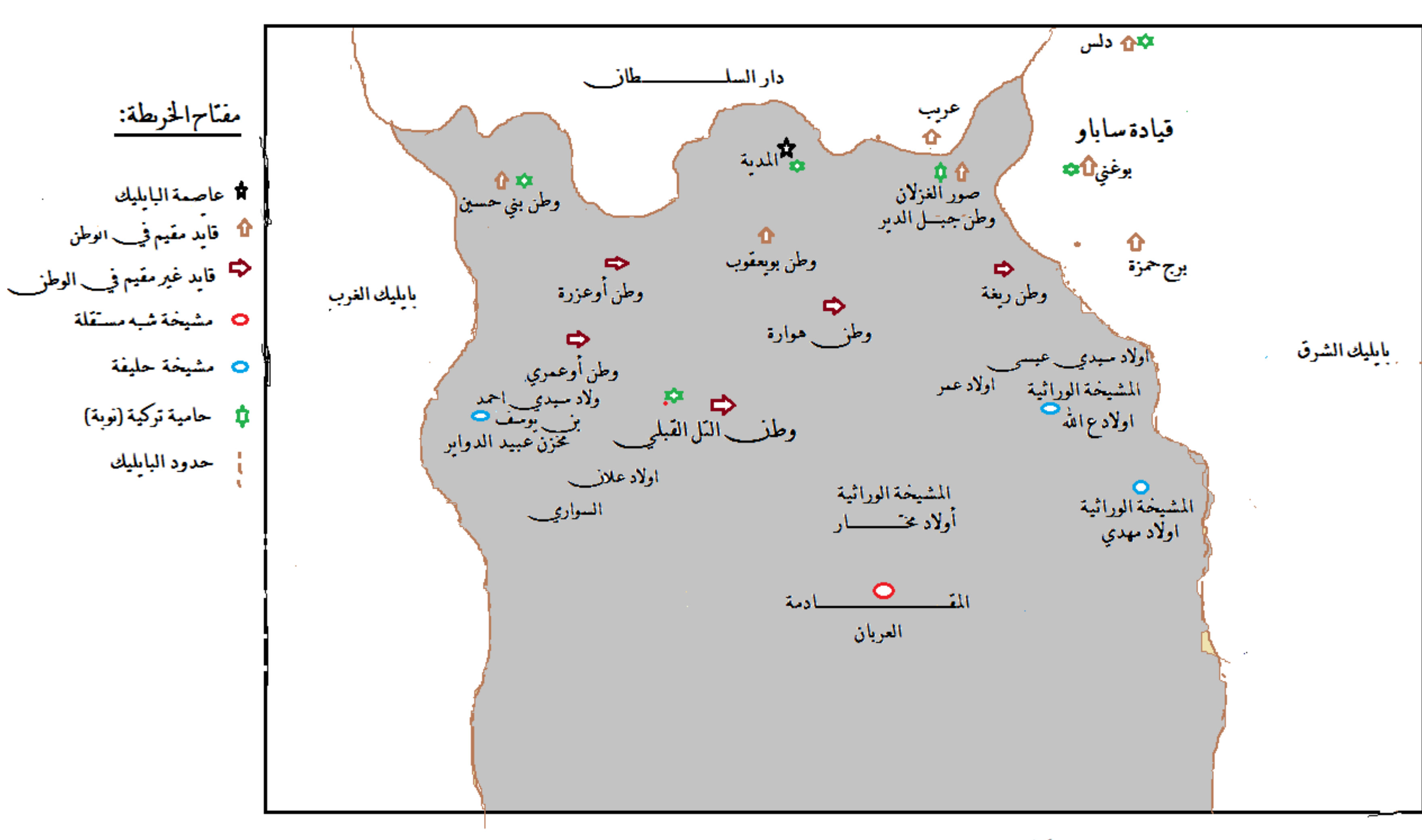
الشكل10: خريطة التقسيمات الإدارية (البايليكات)

المصدر: الخريطة من إعداد الباحث



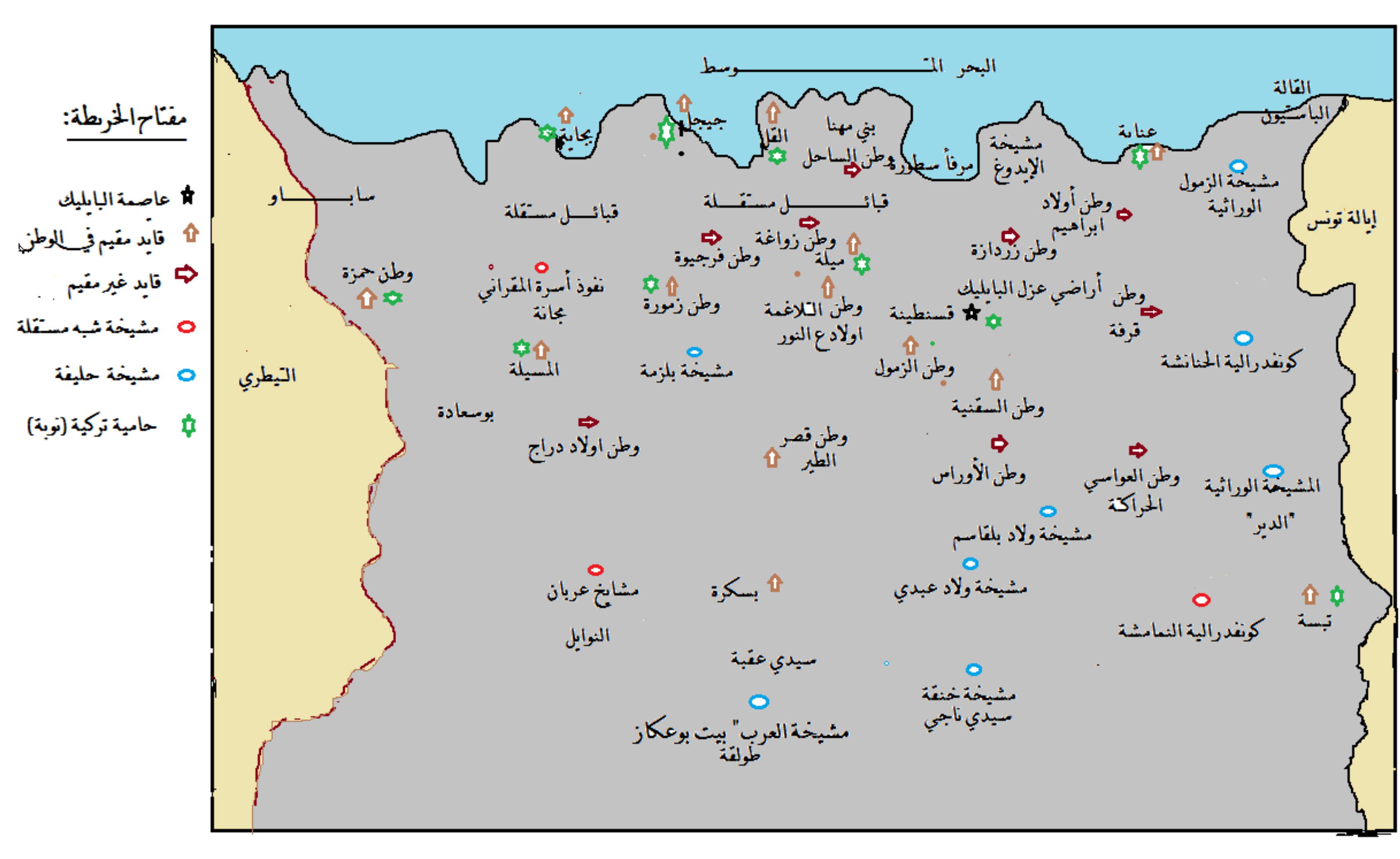
الشكل 11 : خريطة التوزيع الإداري لإقليم دار السلطان

المصدر: الخريطة من إعداد الباحث



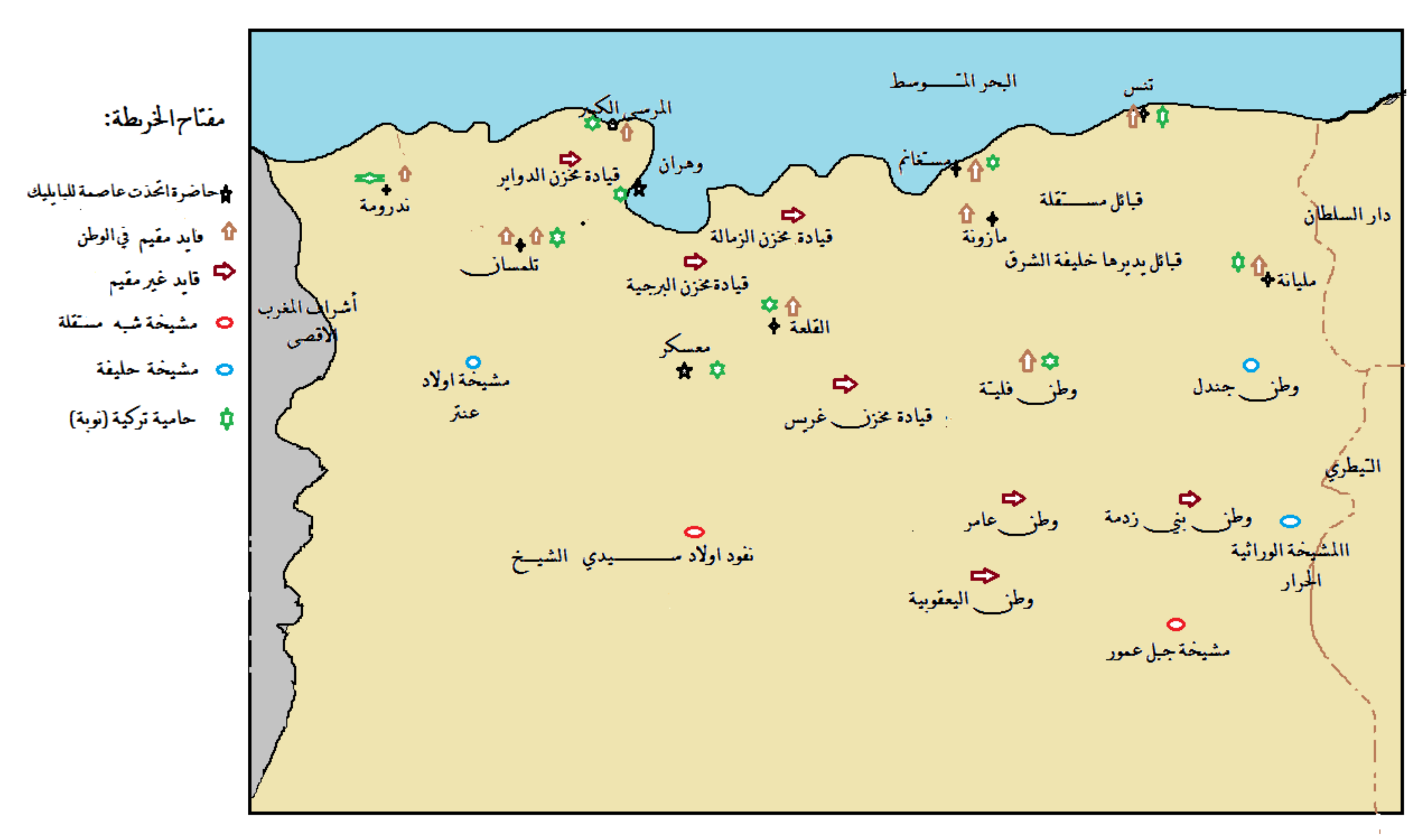
الشكل 12: خريطة التوزيع الإداري لبايليك التيطري

المصدر: الخريطة من إعداد الباحث



الشكل 13 : خريطة التوزيع الإداري لبايليك الشرق

المصدر: الخريطة من إعداد الباحث



الشكل14:خريطة التوزيع الإداري لبايليك الغرب

المصدر: الخريطة من إعداد الباحث

بيبليوغرافية البحث

1_ رصيد الأرشيف الوطني الجزائري:

أ_ وثائق دفتر المهام الهمايوني:

رقم الدفتر	رقم الوثيقة	تاريخ الوثيقة	رقم الدفتر	رقم الوثيقة	تاريخ الوثيقة
دفتر مهم 21	و645	980ه	دفتر مهم 01	و14	963ه
دفتر مهم 22	و252	981ه	دفتر مهم 02	و11	963ه
	و15	د. ت		و14	د. ت
	و22	د. ت			
دفتر مهم 23	و139	981ه	دفتر مهم 04	و15	963ه
دفتر مهم 24	و145	981ه		و29	968ه
	و73	981ه			
دفتر مهم 25	و248	982ه	دفتر مهم 06	و218	981ه
دفتر مهم 28	و252	981ه		و41	980ه
دفتر مهم 30	و532	993ه	دفتر مهم 07	و20	975ه
//	و185	985ه		و58	976ه
دفتر مهم 42	و45	989ه		و68	976ه
	و55	989ه		و58	976ه
			دفتر مهم 12	و31	979ه
دفتر مهم 46	و326	990ه		و427	979ه
دفتر 47	و15	991ه			

ب_ وثائق المحكمة الشرعية:

العلبة	السجل	الوثيقة	تاريخها
ع09	**س1**	**و2**	**991ه**
ع13	**س1**	**و1**	**1180ه/1785م**
ع16	**س5**	**و32**	**1220ه/1806م**

ع19	س4	و5، و8	د. ت
	س5	و15	1188هـ/1793م
ع22		و17	د.ت
ع23	س03	و47	991هـ/1583م
ع27	/	و45	960هـ/1553م
ع28	س1	و64	1190هـ/1775م
	س1	و63	1191هـ/1776م
	س1	و18	1161هـ/1747م
	س2	و90	1196هـ/1781م
	س2	و118	1241هـ/1827م
39	س4	و53	1121هـ/1709م
ع41	س1	و18	1233هـ
ع53	م05	و21	د.ت
ع52	س5	و158، و159	1233هـ و1243هـ
//	//	و90	د.ت
//	م06	و13	د.ت
//	م06	و07	د.ت
//	//	و09	1225هـ/1811م
	//	و13	د.ت
ع58	م06	و143	د.ت
//	//	و190	1242هـ/1226م
ع89	س3	و68	1125هـ/1713م
ع112		و68	1215هـ/1801م
ع114-115	/	و25	990هـ/1583م
ع119-120	/	و11	1144هـ/1732م
ع124	/	و71	1128هـ/1714م
//	/	و80	1237هـ/1821م
علبة 228	/	و18	1161هـ/1747م

ج_ سجلات البايليك وبيت المال

العلبة	السجل	الوثيقة	العلبة	السجل	الوثيقة
ع09	س31	و14، و17، و23، و25	ع10	س46	و05، و06
//	س38	و13، و15، و18، و19	//	س47	و11، و23
//	س39	و10، و11، و06، و04	ع12	س69	و09
//	س48	و06	ع25-30	س107	و08، و23
علبة10	س40	و10، و13، و27	//	س269	و10، و13
//	س41	و20، و17، و36	//	س273	و50، و30، و53
//	س45	و04، و18، و19	ع33-34	س112	و22، و41

2_ رصيد المكتبة الوطنية الجزائرية:

الرسائل:

الملف	الوثيقة	الملف	الوثيقة
م1641	**و60، و61، و67، و71، و77، و80**	**م1642**	**و16، و27، و28**
م3205	**و42**	**م3190**	**و42، و45**
م3090	**و270**	**م3091**	**و301**
3190	**و42، و43، و44**	**م3203**	**و15**
م3206	**و49**		

المخطوطات:

-الجزولي(محمد بن سليمان)، كعبة الطائفين.

-بن زرفة(مصطفى)، الرحلة القمرية في السيرة المحمدية، ملف3322.

-خوجة(حسان)، تاريخ بايات وهران، ملف 1634.

3-رصيد الأرشيف الوطني التونسي:

-دفتر إحسانات بايات تونس، ملف 2144.

و176، و177، و180، و182، و184، و185، و188، و190، و206.

-مكتوب من ابراهيم قايد العواسي إلى حسين باشا تونس، ملف 384، ورقة 21.

4- المصادر باللغة العربية:

-ابن الخطيب(لسان الدين)، اللمحة البدرية في الدولة النصرية، تحقيق محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، 1928م.

-ابن المفتي(حسين بن رجب شاوش)، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، جمع وتحقيق فارس كعوان، بيت الحكمة، العلمة، الجزائر، 2010م.

-ابن حمادوش(عبد الرزاق)، رحلة ابن حمادوش الجزائري المسماة "لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال"، تحقيق أبو القاسم سعد الله، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1983.

-ابن خلدون(عبد الرحمان)، المقدمة، دار الكتاب العربي، بيروت، 1974م.

-ابن خلدون(عبد الرحمان)، تاريخ العبر والمبتدأ والخبر في أخبار ملوك العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من دوي السلطان الأكبر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ج6.

-ابن مرزوق(التلمساني)، المسند الصحيح الحسن في مآثر مولانا أبي الحسن، تحقيق ماريا خيسوس فيجيرا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م.

-ابن مريم(التلمساني)، البستان في ذكر العلماء والأولياء بتلمسان، مراجعة محمد بن أبي شنب، المطبعة الثعالبية، 1908م.

-ابن مسايب(محمد بن أحمد)، ديوان ابن مسايب، إعداد الحفناوي أمقران السحنوني وأسماء نسيغاوي، م.و.ك، الجزائر، 1989م.

-ابن وردان، مستند تاريخ مملكة الأغالبة، تحقيق وتعليق محمد زينهم عزب، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1988م.

-أبو راس(الناصري)، عجائب الأسفار ولطائف الأخبار، ج2، منشورات CRASC، وهران، 2008م.

-البوني(أحمد بن قاسم)، التعريف ببونة إفريقية بلد سيدي أبي مروان الشريف، تقديم وتعليق سعيد دحماني، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2001م.

-التنسي(محمد بن عبد الله)، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان، مقتطع من نُظُم الدرر والعقيان في بيان شرق بني زيان، تحقيق وتعليق محمود بوعياد،ANEP، الجزائر 2010.

-الحضيكي(أبو عبد الله محمد)، الرحلة الحجازية، ضبط وتعليق عبد العالي لمدبر، مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، الرباط، 2000م.

-الراشدي(أحمد بن سحنون)، الثغر الجماني في ابتسامة الثغر الوهراني ، تحقيق المهدي البوعبدلي، دار البعث، قسنطينة، 1994م.

-الزركشي(محمد بن إبراهيم)، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تحقيق محمد ماضور، ط2، المكتبة العتيقة، تونس، 1989م.

-الزهار(أحمد الشريف)، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب اشراف لجزائر، تحقيق أحمد توفيق المدني، ط2، م.و.ن.ت، الجزائر، 1980.

-الزياني(أبو القاسم)، الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برا وبحرا، تحقيق وتعليق عبد الكريم الفيلالي، دار المعرفة، الرباط، 1991م.

-الزياني(محمد بن يوسف)، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تحقيق وتقديم المهدي بوعبدلي، ط1، عالم المعرفة، الجزائر، 2013م.

-الشويهد(عبد الله بن محمد)، قانون أسواق مدينة الجزائر(1695-1705م)، تحقيق وتقديم وتعليق ناصرالدين سعيدوني، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م.

-العنتري(محمد الصالح)، سنين القحط والمسغبة أو مجاعات قسنطينة، تحقيق رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م.

-العنتري(محمد الصالح)، فريدة مؤنسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها، تحقيق وتعليق يحي بوعزيز، د.م.ج، الجزائر.

-العياشي(أبو سالم)، الرحلة العياشية 1661-1663م، تحقيق وتقديم سعيد الفاضلي وسليمان القرشي، ط1، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبوظبي، الإمارات العربية المتحقيقدة، 2006م.

-الغبريني(أبو العباس أحمد)، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تحقيق رابح بونار، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1981.

-الفكون(عبد الكريم الحفيد)، منشور الهداية في حال من ادعى العلم والولاية، تحقيق أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987م.

-المزاري(بن عودة)، طلوع سعد السعود في أخبار وهران ومخزنها الأسود، تحقيق يحي بوعزيز، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998م.

-المقريزي(تقي الدين) المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، مطبعة بولاق، مصر، 1911م، ج1.

-المكناسي(محمد بن عبد الوهاب)، رحلة المكناسي، إحراز المعلي والرقيب في حج بيت الله الحرام وزيارة القدس الشريف والخليل والتبرك بقبر الحبيب، تحقيق وتقديم محمد بوكبوط، ط1، م.ع.د.ن، بيروت، 2003م.

-المنداسي(سعيد بن عبد الله التلمساني)، ديوان المنداسي، تحقيق وتقديم رابح بونار، ش.و.ن.ت، الجزائر، د. ت.

-الناصري(أبو عبد الله محمد بن عبد السلام)، الرحلة الناصرية الكبرى، تحقيق المهدي الغالي، دار أبي الرقراق، الرباط، 2013م.

-الورتلاني(محمد الحسين)، الرحلة الورتلانية أو نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، تحقيق محمد بن أبي شنب، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1974م

-الوزان (الحسن)، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

-الوهراني(مسلم بن عبد القادر)، أنيس الغريب والمسافر، تحقيق رابح بونار، م.و.ن.ت، الجزائر، 1974م.

-باشي (مصطفى نوري)، نتائج الوقوعات، اسطنبول، 1327هـ.

-بربروجر(أدريان)، مع الأمير عبد القادر رحلة وفد فرنسي لمقابلة الأمير في البويرة(1837-1838)، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2005م.

-بلانتيت(أوجان)، مراسلات دايات الجزائر إلى ملوك ووزراء فرنسا، ترجمة وتحقيق ججي إلياس وسلامنية بن داود، ط1، دار الوعي، 2013م، ج1.

-بن باديس(المكي)، تقرير الأحكام الشرعية التي تناسب لصوص البوادي في الأوطان الجزائرية، تقديم وتعليق وتحقيق عبد المالك حداد، ط1، الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014م.

-بن هطال(أحمد التلمساني)، رحلة محمد الكبير "باي الغرب الجزائري" إلى الجنوب الصحراوي الجزائري، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم الجزائري، عالم الكتب، القاهرة، 1969م.

-خوجة(حمدان بن عثمان)، المرآة، ترجمة وتحقيق محمد العربي الزبيري، م.و.ن.ت، الجزائر، د.ت.

-دو هايدو(دياغو)، تاريخ ملوك الجزائر، ترجمة أبو لؤي عبد العزيز الأعلى، مطبعة دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2013م.

-شالر(وليام)، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر(1816-1824م)، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1982م.

الصابي(الهلال بن المحسن)، الوزراء أو تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة الأعيان، دت.

العطار(أحمد بن مبارك)، تاريخ بلد قسنطينة، تحقيق عبد الله حمادي، نوميديا للطباعة والنشر، قسنطينة، د.ت.

-عميراوي(احميدة)، الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني(مذكرات تيدنا أنمودجا)، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،2003م.

-فايست(أوجين)، تاريخ بايات قسنطينة في العهد التركي(1792-1873م)، ترجمة صالح نور، تقديم عبد الرحمن شيبان، ط1، دار طليطلة، 2013م.

-كاري(ماثيو)، مختصر في تاريخ الجزائر، ترجمة علي تابليت، ثالة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.

-كريخال(مارمول)، إفريقيا، ترجمة محمد حجي وآخرون، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، 1989م.

-مجهول(مؤلف)، كتاب غزوات عروج وخير الدين، تصحيح وتعليق نور الدين عبد القادر، المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1934م.

-محمد العربي(الزبيري)، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وأحمد بوضربة، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1973م.

-مسكويه(أحمد بن محمد بن يعقوب)، تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحقيق سيد كسروي حسن، ط1، دار الكتب العلمية، 2003م، مج5.

-ميكيافيلي(نيكولا)، الأمير، ترجمة يوسف أحمد باجي، الدار التونسية للنشر ، تونس، 1974م.

-هابنسترايت (ج.أو) رحلة العالم الألماني(ج.أو.هابنسترايت) إلى الجزائر و تونس وطرابلس(1145هـ/ 1732م)، ترجمة وتقديم وتعليق ناصرالدين سعيدوني، ط2، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2008م.

4- المصادر باللغات الأجنبية:

-ANONYME, Aperçu historique, statistique et topographique sur l'état d'Alger à l'usage de l'armé expéditionnaire d'Afrique, rédigé au dépôt général de la guerre, 2e Ed, Tupographie de J. Pinard, imp. du roi, Paris, 1830.

-ANONYME, Mémoire sur les États Barbaresques, Marseille, 1819.

-ANONYME, Voyage à Alger ou description de cette ville, de ses environs et du royaume d'Alger que l'état de son commerce, de ses forces de terre et de mer, Paris, 1830.

-ARANDA(J. E d'), relation de la Captivité et Liberté du Sieur Emanuel d' Aranda jadis esclave à Alger, Pré. de Latifa El Hassar-Zeghari, CASBAH, Algérie, 2004.

-BEN MANSOUR(A.H), Alger au XVI^{e}-XVII^{e} siècle, Journal de Jean-Baptiste Gramaye «Evêque d'Afrique», CERF, Paris, 1998.

-D'ARVIEUS(Chevalier), Mémoires contenant ses voyages à Constantinople, dans L'Asie, la Syrie, la Palestine, L'Egypte et la Barbarie, recueillis par le Père Labat, Tos, Paris, 1735.

-DAN(p), Histoire de Barbarie et de ses corsaires, Pierre ROCOLET, Paris, 1637.

-GENTY(M. P de Bessy), **De L'établissement des France dans la Régence d'Alger**, 2^{e} Ed, 2T, Librairie Ed. Firman Didot frères, Paris, 1839.

-HAEDO(f .D de), Histoire de rois d'Alger, trad. et annotée de H. D. de Grammont, Alger,

-HAEDO(F.D de), Topographie et histoire générale d'Alger, Tradition de l'Espagnole et notes de A. Berbrugger et Dr. Monnereau, Présentation de A. Rebbahi, 3° Ed, Grand-Alger-Livres, 2007.

-KNIGHT(F), A relation of seven years slavery under the Turks of Argeir, suffered by an English captive merchant, London, 1640.

-MASCARENHAS(J), Esclave à Alger, tra. et pré. de Paul Teyssier, Ed. Chandeignem.

-PANANTI(Ph), Relation d'un séjour à Alger en 1612, Trad. De l'éspagnol par Monnreaut Berbrugger, imp. A. Valawalid, 1870.

-PARADIS(V. de), Tunis et Alger au 18^{e}siècle, Mémoires et observations rassemblés et présentés par Joseph Cuoq, Sindibad, Paris, 1983, p118.

-PEYSSONNEL et DESFONTAINE, Voyages dans les régences de Tunus et d'Alger, Paris,1838, T 2, p374.

-POIRET(Abbe), Voyage en Barbarie, ou, Lettres écrites de l'ancienne Numidie pendant l'année 1785 et 1786, 1ère partie, Paris.

-SHAW(T), voyage dans la régence d'Alger, traduit de l'anglais par Mac Carthy(J), 2^{é} Ed, Bouslama, Tunis.

-TASSY(L. de), Histoire du royaume d'Alger avec l'état présent de son gouvernement, et ses forces de terre et de mer, de ses revenus, police, justice, politique, et commerce, préface. de Noël Laveau, André Nousché, Ed. Loysel, Paris, 1992.

5- المراجع باللغة العربية:

- موساوي القشاعي(فلة)، الواقع الصحي والسكاني في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي 1518-1871م، منشورات بن سنان، الجزائر، 2013م.

-أبو جرة(حسين)، الطاعون وبدع الطاعون الحراك الاجتماعي في المغرب بين الفقيه والطبيب والأمير، (1350- 1800م)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011م.

-أرشيبالد(لويس)، القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط، ترجمة أحمد محمد عيسى ومحمد شفيق غربال، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، دت.

-اعميراوي(احميدة)، بحوث تاريخية، دار البعث، قسنطينة، 2001م.

-اعميراوي(احميدة)، جوانب من السياسة الفرنسية في الجزائر وردود الفعل منها، دار البعث، قسنطينة، 1984م.

-الأرقش(دلندة، وآخرون)، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003م.

-إلتر(عزيز سامح)، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة عبد السلام أدهم، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1969م.

-الحباشي(محمد علي)، العروش من النشأة ....إلى التفكك؛ بحث تاريخي اجتماعي في أرياف الإيالة التونسية وسكانها من 1574 إلى 1975، ط2، الشركة التونسية لنشر وتنمية فنون النشر، تونس، 2012م.

-السبتي(عبد الأحد)، بين الزطَّاط وقاطع الطريق؛ أمن الطرق في مغرب ما قبل الاستعمار، ط1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 2009م.

-الطيبي(محمد)، الجزائر عشية الغزو الاحتلالي؛ دراسة في الذهنيات والبنيات والمآلات، ط2، دار ابن النديم، الجزائر، 2010م.

-العروي(عبد الله)، مجمل تاريخ المغرب، ط2، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2000م.

-القبلي(محمد)، الدولة والولاية والمجال في المغرب الوسيط علائق وتفاعل، ط1، دار توبقال للنشر، الرباط، المغرب، 1997م.

-القبلي(محمد)، حول تاريخ المجتمع المغربي في العصر الوسيط، مقدمات أولية وقضايا، منشورات الفنك، الدار البيضاء، المغرب، 1998م.

-الماجري(لزهر)، قبائل ماجر والفراشيش خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر(في جدلية العلاقة بين المحلي والمركزي)، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات، منوبة، تونس، 2005م.

-المدني(أحمد توفيق)، محمد عثمان باشا داي الجزائر1766-1791م سيرته، حروبه، أعماله، نظام الدولة والحياة العامة في عهده، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1986م.

-المنصور(محمد)، المغرب قبل الاستعمار، المجتمع والدولة والدين، 1792-1822م، ترجمة محمد حيدة، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-المغرب الأقصى، 2006م.

-المؤذن(عبد الرحمن)، البوادي المغربية قبل الاستعمار قبائل إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المغرب، 1995م.

-إينالجيك(خليل)، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار ترجمة محمد الأرناؤوط، دار المدارس الإسلامية، بيروت، 2002م.

-بروفنسال(ليفي)، رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية، المطبعة الاقتصادية، الرباط. د.ت.

-بعيزيق(صالح)، بجاية في العهد الحفصي، دراسة اجتماعية واقتصادية، منشورات جامعة تونس الأولى، 2006م.

-بن الشيخ(التلي)، دراسات في الأدب الشعبي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.

-بن جمعة(بلقاسم ابراهيم)، الاقتصاد والمجتمع في الإيالة التونسية، منشورات كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، تونس، 2002م.

-بن حموش(مصطفى)، المدينة والسُّلطة في الإسلام نموذج الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، 1990م.

-بن سليمان(فاطمة)، الأرض والهوية نشوء الدولة الترابية في تونس 1574-1881م، منشورات Edicsiences ، تونس، 2009م.

-بوبريك(رحال)، مدخل إلى الأنتربولوجيا، دار أبي الرقراق للطباعة والنشر، المملكة المغربية، 2014م.

-بوعبدلي(المهدي) ونصرالدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ؛ العهد العثماني، م.و.ك، الجزائر، 1984م.

-بولانتزاس(نيكولاس)، نظرية الدولة، ترجمة ميشيل كيلو، ط2، التنوير للنشر والتوزيع، 2010م.

-بولعسل(أحسن)، الضرائب في المغرب الإسلامي منذ عهد الولاة حتى سقوط الموحدين 96-668هـ 715-1269م، تقديم عبد العزيز فيلالي، ط1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2013م.

-بيات(فاضل)، الدولة العثمانية في المجال العربي؛ دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا (مطلع العهد العثماني-أواسط القرن 19م)، م.د.و.ع، بيروت، 2007م.

-تيتاو(حميد)، الحرب والمجتمع بالمغرب خلال العصر المريني، منشورات عكاظ، الدار البيضاء، المغرب، 2008.

-جعيط(هشام)، تأسيس الغرب الإسلامي القرن الأول والثاني الهجري / السابع والثامن الميلادي، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، 2008م.

-جغلول(عبد القادر)، تاريخ الجزائر الحديث؛ دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس، مراجعة خليل أحمد خليل، ط2، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1982م.

-حسن(محمد)، المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي، منشورات كلية العلوم الإنسانية، جامعة تونس الأولى، 1999م، ج1.

-حماش(خليفة)، وثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، منشورات جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ج1، قسنطينة، 2013م.

-خنوف(علي)، تاريخ منطقة جيجل قديما وحديثا، ط2، منشورات الأنيس، الجزائر، 2011م.

-دادي(مارية)، تاريخ مدينة وجدة من التأسيس إلى سنة 1830م، ط1، منشورات كلية الآداب، جامعة محمد الأول- وجدة، 2004م، ج2.

-داهش(محمد علي)، الدولة العثمانية والمغرب إشكالية الصراع والتحالف، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 2011م.

-دحماني(توفيق)، دراسة في عهد الأمان؛ القانون الأساسي السياسي والعسكري للجزائر وثائق تنشر لأول مرة، منشورات الدار العثمانية، الجزائر، 2009م.

-سالم(عبد العزيز سالم)، بحوث إسلامية في التاريخ والحضارة والآثار، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج2.

-سبنسر(وليام)، الجزائر في عهد رياس البحر، تعليق وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006م.

-سعد الله(أبوالقاسم)، تجارب في الأدب والرحلة، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م.

–سعيدوني(ناصرالدين)، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر(دار السلطان) أواخر العهد العثماني ر(1791–1830)، ط.خ، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

–سعيدوني(ناصرالدين)، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792– 1830، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م.

–سعيدوني(ناصرالدين)، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية– الفترة الحديثة، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2010م.

–سعيدوني(ناصرالدين)، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديثة والمعاصرة، م.و.ك، الجزائر، 1988م، ج2.

–سعيدوني(ناصرالدين)، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الفترة الحديثة والمعاصرة، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1980م.

–سعيدوني(ناصرالدين)، ورقات جزائرية؛ دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009م.

–سي يوسف(محمد)، أمير أمراء الجزائر علج علي باشا، دار الأمل للطباعة والنشر، الجزائر، 2009م.

–شرقي(محمد), التحولات الاجتماعية بالمغرب من التضامن القبلي إلى الفردانية، إفريقيا الشرق، المغرب، 2009م.

–شفيق(توفيق اسماعيل)، المماليك الشراكسة، ط1، دار رسلان، سوريا، 2009م، ص23.

–شقير (محمد)، تطور الدولة في المغرب إشكالية التكون والتمركز والهيمنة من القرن 03 قم إلى القرن 20م، ط2، مطابع إفريقيا الشرق، المغرب، 2006م.

–شنتوف(الطيب)، دراسات في تاريخ الجزائر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ترجمة أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012م.

–شوفاليه(كورين)، الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر 1510–1541م، ترجمة جمال حمادنة، د.م.ج، بن عكنون، الجزائر، د. ت.

–طيبي(محمد)، الجزائر عشية الغزو الاحتلالي دراسة في الذهنيات والبنيات والمآلات، ط1، دار ابن النديم، الجزائر، 2009.

–فوزي(فاروق عمر)، قراءات ومراجعات نقدية في التاريخ الإسلامي، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008م.

–فيرو(شارل)، جيجلي، ترجمة عبد الحميد سرحان، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2010م.

–فيلالي(عبد السلام)، الجزائر الدولة والمجتمع، ط1، دار الوسام العربي، الجزائر، 2013م.

قشي(فاطمة الزهراء)، قسنطينة في عهد صالح باي البايات، منشورات ميديا بلوس، قسنطينة، الجزائر، 2005م.

قنان(جمال)، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث(1500–1830)، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، 1987م.

–لاكوست(إيف) وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة رابح اسطنبولي ومنصف عاشور، د.م.ج، الجزائر، دت.

–ليبسور(أ. و ويلد)، رحلة طريفة إلى مدينة الجزائر ترجمة محمد جيجلي، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2010م.

–متز(آدم)، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام، ترجمة محمد عبد الهادي أبوريدة، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.

–محرز (أمين)، الجزائر في عهد الآغوات(1659–1671م)، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م، ص27.

–مروش(المنور)، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني؛ القرصنة، الأساطير والواقع، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

–معاشي(جميلة)، الأسر المحلية الحاكمة في بايليك الشرق الجزائري(من القرن 10هـ (16م) إلى 13هـ(19م)، د.م.ج، الجزائر، 2015م.

-نصر(ثريا)، تاريخ أزياء الشعوب، عالم الكتب، مطبعة النيل، القاهرة، 1998م.

-هنية(عبد الحميد)، تونس العثمانية الدولة والهوية والمجال، منشورات تبر الزمان، تونس، 2012م.

-هوبكنز(ج. ف. ب)، النُظُم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى، ترجمة أمين توفيق الطيبي، الدار العربية للكتاب، لبيا، 1980م.

-ودان(بوغفالة)، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينتي المدية ومليانة في العهد العثماني، مكتبة الرشاد، سيدي بلعباس، الجزائر، 2009م.

-ولد السعد(محمد المختار)، الفتاوى والتاريخ؛ دراسة لمظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا من خلال فقه النوازل، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000م.

-يلماز(أوزوتا)، موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري، مج2، ترجمة عدنان محمد سليمان، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2010م.

6- المراجع باللغات الاجنبية:

-BAUDICOURT(L. de), La guerre et le Gouvernement de l'Algérie, Paris,1853.

-BELHAMISSI(M), Histoire de la marine algérienne (1516-1830), 2e éd., ENAL, Alger, 1986 .

-BENNASASSAR(B et Lucile),Les Chrétiens d'Allah, l'histoire extraordinaire des renégats; XVI^{e}-XVII^{e} siècles, Perrin, Paris, 1989.

-BERQUE(J), L'intérieure du Maghreb 16^{é}-19 siècles, Gallimard, Paris, 1978.

-BERTEUIL(A), L'Algérie Françaises, Histoire–Mœurs–Coutume– Industrie–Agriculture, 2T,Dentu. Libraire-Ed, Paris, 1856, T 1.

-BOCHARD(A), Les impôts Arabes en Algérie, Libraire Guillaumin, Paris , 1893.

-BONTEMS(C), Manuel des institutions algériennes de la domination Turc à l'indépendance, T01, (la domination Turque et le régime militaire 1518-1870), Ed. Cujas, Paris, 1976.

-BOUDIA(M), la formation sociale algérienne précoloniale « Essaie d'analyser théorique », O. P. U Alger, 1981.

-BOUDICOURT(L. de), La guerre et le gouvernement de l'Algérie, Paris, 1853.

-BOUYAC(Réné), Histoire de bone, Imprimerie de COURRIER, Bône, 1891 .

-BOYER(p), La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française, Hachette, Paris, 1963.

-BOYER(P), L'évolution de L'Algérie Médiane (Ancienne département d'Alger de 1830) Maison–Neuve, Paris .

-BUSSY(G. de), De l'établissement des Français dans la Régence d'Alger, T2, 2^{é} Ed, Paris, 1839.

-CALVELLI(M. A. E), Etat de la propriété rural en Algérie, Alger, V. Heints, 1935.

-CARETTE et WARNIER, Description et division de L'Algérie, Librairie de l'Université Royale de France ,1847, Paris.
-CHALONDON(Ferdinand), Histoire de la domination normande en Italie et en Sicile, Paris, 1907.
-CHEHRIT(K), Les janissaires, Origines et histoire des milices turques des provinces ottomanes et tout spécialement celle d'Alger, Éd Grand-Alger-Livres, Alger, 2005.
-CHERIF(M. H), Pouvoir et société dans la Tunisie de H'usayn Ben Ali, (1705-1740), T1, P.U.T, Tunis, 1976.
-COLIN(G), Corpus des inscriptions Arabes et Turques de l'Algérie. T1, Département d'Alger, Ernest Leroux, Paris, 1901.
-COLLOT(Claude), Les institutions de l'Algérie durant la période Coloniale (1830-1962) ,O.P.U, Alger ,1987.
-COSTE(A), Les impôts Achour et Hokor dans le département de Constantine, A. Jourdan, Alger, 1911.
-D'ESTRY(S.), Histoire d'Alger depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours, Ed. Tours, 1845.
-DERMENGAM(E), Le culte des saints dans l'Islâm Maghrébin, Collection L'espèce Humaine, Gallimard, Paris, 1954.
-DEVOULX(A), Tachrifat, Alger, Imprimerie du Gouvernement.
-DEVOULX(A). Notices sur les corporation religieuses d'Alger, Alger, 1862.
-DHINA(A), Les états de l'Occident Musulman aux XIII, XV[e] siècles, Institutions gouvernementales et administratives, O.P.U, Alger.
-ESTABLET (Colette), Etre un caid dans l'Algerie coloniale, CNRS, Paris, 1991.
-ESTERHAZY(W), Domination Turque sur l'ancienne Régence d'Alger , Ch.Gosseline, Paris, 1840.
-FERAUD(L.Ch), Histoire des villes de la province de Constantine, Gigli, L. ARNOLET, Constantine, 1870 .
-FEY(H. L), Histoire d'Oran avant, pendant et après la domination Espagnole, Adolph Perrier, Oran, 1850.
-FICHER(Sir Godfrey), Légende Barbaresque, trad. et annoté par Farida Hallal, O.P.O, Alger, 1991.
-FORGO(Ch du.), L'Espagne Catalogne et le Maghreb aux XIII, XV[e] siècles, Paris, 1966.
-FREDJ(Mohamed Seghir), Histoire de Tizi Ouzou (Histoire de la ville et de sa région, des origines à 1954), EAP, Alger,1990.

-GAID(M), Chronique des beys de Constantine, O.P.U, Alger.
-GAID(M), L'Algérie sous les Turcs, Ed. Mimouni, Alger, 1991.
-GRAMMONT (H. D de), Histoire d'Alger sous la domination turque1515-1830, pré. de Lamnouar Merouche, Ed. Bouchene, Alger, 2002.
-GRANDCHAMP(Pierre), La France en Tunisie à la fin de 16^{e} siècle (1582- 1600), Société Anonyme de l'imprimerie rapide, Tunis, 1920.
-GRANGAUD(Isabelle), La ville imprenable, Une histoire sociale de Constantine au 18^{e} siécle, Média-Plus, Constantine, 2009 .
-KADDACHE(M), L'Algérie durant la période ottomane, O.P.U., Alger, 1991.
-KHIARI(Farid), Vivre et mourir en Algérie(L'Algérie ottoman aux XVI^{e}_ $XVII^{e}$ siècle; un destin confisqué), Le Harmattan, Paris, France..
-MASSON(p), Des établissements de commerce Français dans l'Afrique Barbaresque 1560-1793, Hachette Paris, 1903.
-MERCIER(E), Histoire de Constantine, Ed. Mari et Biron, Constantine, 1903.
-MEROUCHE(L), Recherches sur l'Algérie Ottomane, Monnaies prix, revenues (1518-1830), Ed. Bouchene, 2002, p202.
-NORBERT(Etias), La société du cour, Calnann-Levy, 1974.
-NOUSCHI(A), Enquête sur le niveau de vie des populations rurales Constantinoises de la conquête jusqu'à 1919, Essaie d'histoire économique et sociale, P.U.F, paris, 1961.
-RAHEM(KARIM), Le sillage de la tribu, imaginaires politiques et histoire en Algérie (1843-1993), Riveneuve, 2008.
-RESTENWALD(G), Le contrat de Khammasat dans l'Afrique du nord; Contribution à l'étude de législations Algérienne et Tunisienne, Redonne, Paris, 1912.
-ROBE(E), De L'impôt Foncier en Algérie, Bastide, Alger, 1871.
-SAIDOUNI(N), l'Algérois rural à la fin de l'époque Ottomane (1791_1830), Dar Al'gharb Al'islami, Bairouth, 2001.
-Sander(Rang) et Denis (Brahimi), Fondation de la Régence d'Alger, Chronique arabe du $16^{éme}$ siecle, Paris, 1837, 2^{e} vol .
-SHUVAL(T), La ville d'Alger vers la fin du $XVII^{e}$ siècle; Population et cadre urbain, CNRS Éditions, Paris, 1998 .
-TABET(Élie), Notes sur l'organisation des tribus et l'Étymologie des nom propres; Ethnologie Arabe, Imp. De l'Association Ouvrière, Oran, 1882.
-TAKAYAMA(Hiroshi), The administration of the Norman kingdom of Sicily, E.J. Brill, Leiden, New York, 1993, p189.

-TEMIME BLILI(Leila), Sous le toit de l'empire, la Régence de Tunis 1535-1666; genèse d'une province Ottomane au Maghreb, T1, Ed. SCRIPT, Tunis, 2012.

-TEMIMI(A.D), Le Beylike de Constantine et Hadj Ahmed Bey(1830- 1837), Publication de R. H. M, V 1, Tunis, 1978.

-TOLAN(J) et JOSSERAND (Ph), Les relations entre le monde Arabo-Musulman et le monde Latin (milieu Xème-milieu XIIIème.), Bréal, Paris, 2000.

-TROUSSEL(L.M), Les Impôts Arabes en Algérie, leur suppression, leur remplacement, Bastide, Alger, 1922.

-VAYEESTES(E), Histoire de Constantine sous la domination turque de 1517-1837, Pré. de Ourda Siari Tengour, Ed. Bouchène, Paris, 2002.

-VIALATTE(Paul), Des impôts directs en Algérie et principalement dans la province de Constantine, Imp de L. MARLG, Constantine, 1879.

-WEISMAN(H), Les Janissaires , Etude de l'organisation Militaire des Ottomanes ,Ed . L.O, Paris ,1964.

-WORMS(M), Recherches sur la constitution de la propriété dans les pays Musulmans et subsidiairement en Algérie, A. Franck, Paris, 1846.

-YACONO(X), les bureaux arabes et évolution du genres de vie indigène dans l'ouest des Tell Algérien(Dahra, Chelif, Ouarsenis, Sersou) , T1, Ed. Larousse, Paris, 1953.

7-أطاريح رسائل الدكتوراه و مذكرات الماجستير:

-القضومي(سليم)، قياد البلاد التونسية(1860-1937) دراسة لنيل الدكتوراه في التاريخ المعاصر، إشراف الهادي التيمومي، جامعة تونس الأولى، 1999-2000م.

-أمقران(حليمة)، موقع المخزنة في النظام العثماني في الجزائر، مذكرة ماجستير، إشراف احميدة عميراوي، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2004-2005م.

-بلهادي(عبد الحميد)، علاقة السُّلطة بالمجتمع الريفي بالبلاد التونسية خلال القرن 19م، مثال قبيلة السواسي 1836-1882م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدراسات المعمقة، إشراف أحمد لزهر الغربي، جامعة تونس الأولى، 2001-2002م.

-بن(صحراوي كمال)، أوضاع الريف في بايلك الغرب الجزائري في أواخر العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف دحو فغرور، جامعة وهران، 2012- 2013م.

-بوراس(رفيق)، الأوضاع الاجتماعية بالمغرب في عهد الخلافة الفاطمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي، تحقيق إشراف محمد الصالح مرمول، جامعة منتوري- قسنطينة، 2007-2008م.

-بوضرساية (بوعزة)، الحاج أحمد باي رجل دولة ومقاوم (1826- 1848م)، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر، 1990-1991م.

-حماش(إبراهيم خليفة)، الأسرة في الجزائر خلال العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف فاطمة الزهراء قشي، جامعة منثوري- قسنطينة، 2006م.

-حماش(إبراهيم خليفة)، العلاقات بن إيالة الجزائر والباب العالي من 1798 إلى 1830م، رسالة ماجيستير، إشراف خليل عبد الحميد عبد العالي ، قسم التاريخ ، جامعة الإسكندرية ، 1988م.

-دحدوح(عبد القادر)، مدينة قسنطينة خلال العهد العثماني(دراسة عمرانية أثرية)، رسالة لنيل الد كتوراه في الآثار الإسلامية، إشراف عبد العزيز العرج، ج1، بوزريعة، 2009-2010م.

-دحماني(توفيق), الضرائب في الجزائر (1206هـ_ 1282هـ، 1792م_1865م) دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الدكتور عمار بن خروف، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008م.

-دحماني(توفيق)، النظام الضريبي في بايلك الغرب خلال العهد العثماني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف عمار بن خروف، جامعة الجزائر، .

-زيتوني(إسحاق)، البحرية الجزائرية وتأثيراتها في العلاقات الجزائرية الفرنسية السياسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، جامعة غرداية، 2011- 2012 م.

-سعيداني(محفوظ)، الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني(مقاربة تحليلية) من مطلع القرن 18م/ 12 هـ إلى 1830م/1245هـ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، إشراف فلة موساوي القشاعي، جامعة الجزائر2، 2011-2012م.

-سيساوي(أحمد)، البعد البايليكي في المشاريع السياسية الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث1838-1871م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف كمال فيلالي، جامعة قسنطينة2، 2013-2014م.

-سيساوي(أحمد)، النظام الإداري لبايليك الشرق (1791-1830م)، مذكرة ماجستير، إشـراف ياسر حسنين عباس، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 1987-1988م.

-شريدي(سعيد)، تطور وظيفة القايد في الجزائر خلال العهد العثماني 1520-1837م، مذكرة مقدمة لنيل. شهادة الماجستير في التاريخ، أشراف أحمد صاري، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2005-2006م.

-صغيري(سفيان)، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671-1830)، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، 2011-2012.

-طوبال(نجوى)، الزواج وواقع المصاهرات بمجتمع مدينة الجزائر الفترة العثمانية 1710-1830م، رسالة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، إشراف الأستاذ الدكتور أرزقي شويتام، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2013-2014م.

-قندوز(رقية)، مراسيم الدنوش ورمزيته في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني، إشراف فاطمة الزهراء قشي، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2005_2006.

-معاشي(جميلة)، الأسر المحلية الحاكمة في بايليك الشرق الجزائري من القرن 10 هجري إلى القرن 13هـ (16-19م) دراسة اجتماعية سياسية، مذكرة ماجيستير في التاريخ، جامعة قسنطينة 1992م

-معاشي(جميلة)، الإنكشارية والمجتمع ببايليك قسنطية في نهاية العهد العثماني، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث إشراف كمال فيلالي، قسنطينة، 2007-2008م.

-موساوي القشاعي (فلة)، الريف القسنطيني اقتصاديا واجتماعي افي أواخر العهد العثماني (1792-1837)، دبلوم الدراسات المعمقة في تاريخ الجزائر الحديث، جامعة الجزائر، 1983م.

-موساوي القشاعي(فلة)، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني(1771-1837)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف ناصرالدين سعيدوني، جامعة الجزائر، 1989-1990م.

-هويدي(سلوى)، أعوان الدولة للإيالة التونسية1735-1814م... الأفراد- المجموعات، شبكات العلاقات، أطروحة دكتوراه، جامعة تونس الأولى، إشراف الصادق بوبكر، 2008-2009م.

8- أطاريح ورسائل الدكتوراه باللغات الأجنبية:

-HENIA(A.H), Les rapportes du Grid avec le Beylik 1676-1840, Thèse de doctorat de 3é cycle, Tunis, 1978.

-NORDMAN(Daniel), La notion de frontière en Afrique du Nord, (vers 1830- vers 1912), thèse de 3é cycle, Montpellier III, 1979.

9- المقالات باللغة العربية:

-اعميراوي(احميدة)، "**مخطوط علي النبيري المرالي العود الجزائري**"، في: بحوث تاريخية، دار البعث، قسنطينة، 2001م.

-الباهي(مبروك)، "**القبيلة والدولة في إيالة تونس، نهاية التنافس السياسي**"، في: الذاكرة والهوية أعمال مهداة إلى عبد المجيد القدوري، تنسيق محمد جادور وآخرون، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقص.

-التميمي(عبد الجليل)، "**الملكية العقارية ونظام الزعامت والتيمار بإيالة تونس العثمانية(1574-1588م)، في: دراسات في التاريخ العثماني المغاربي خلال القرن السادس عشر**"، ط1، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس 2009م.

-التميمي(عبد الجليل)، "**رسالة من أعيان قسنطينة إلى السلطان سليمان القانوني في شان صالح رايس(963هـ-1555م)**"، م.ت.م، ع83-84، جويلية 1996م.

-التميمي(عبد الجليل)، "**عثمنة إيالة الجزائر وتونس وطرابلس على ضوء المهمة دفتري(1559-1595)**"، م.ت.م، ع121، مارس2006.

-التميمي(عبد الجليل)، "**محاور مرجعية لدراسة الإدارة العثمانية بالولايات المغاربية أثناء العهد العثماني**"، اعمال المؤتمر العالمي الرابع للدراسات العثمانية حول: الحياة الإدارية وبروز القوميات ودور الأقليات في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، جمع ومراجعة وتقديم عبد الجليل التميمي، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، زغوان، تونس، 2006م.

-التيمومي(الهادي)، "**مهنة الخماسة في تونس بين التشريع والواقع(1861-1875)**"، في: المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، منشورات المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، قرطاج، تونس، 1999م.

-السعداوي(ابراهيم)، "**تطور فئة وجهاء المال بإيالة تونس خلال فترة 1574- 1705م**"، م.ت.م، ع123، مارس 2006م.

-الطبايلي(عبد الحفيظ)، "**اللغة وانتقال المعارف ملاحظات حول المصطلحات البحرية العثمانية**،" في: انتقديمال الافكار والتقنيات في المغارب والعالم المتوسطي، تنسيق عبد الرحيم بن حادة وآخرون، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 160، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المملكة المغربية، 2009م.

-المحواشي(منصف)، "**الحرابة في حياة البدو في إفريقية، نحو مقاربة إناسية سياسية**"، في كتاب: الأزمات في تاريخ المغرب الكبير، جمع وتعليق مبروك الباهي، تونس، 2011م.

-المرزوقي(فتحي)، "**المخزن ومخزنة القبائل التونسية من أوائل العهد الحفصي إلى بدايات الحكم العثماني(1230-1686م)**"، م.ت.م، ع132، جويلية 2008، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس.

-النجار(ياسين)، "**أسواق جزيرة جربة**"، في: شبكات التواصل في المغارب والعالم المتوسطي"، تنسيق عبد الرحيم بن حادة وآخرون، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2008.

-الهويدي(سلوى)، "**أعوان الدولة للإيالة التونسية 1735-1814: الأفراد- المجموعات- شبكة العلاقات**"، مجلة Ibla، نونس، ع205، 2010/1،.

-الواليش(فتيحة)، "**فئة المعتقين بمدينة الجزائر نهاية القرن 18م إلى منتصف القرن 19م من خلال وثائق المحاكم الشرعية**"، أعمال المؤتمر التاسع للدراسات العثمانية، أيلول 2000م، العائلة والمهمشون في العالم العثماني؛ النساء والأطفال والفقراء، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، أوت 2002م.

-اليوزبكي(توفيق سلطان)، "**الحضارة الإسلامية في الأندلس وأثرها في أوروبا**"، مجلة ثقافتنا للدراسات والبحوث، المجلد5، العدد20، 2010.

-أميلي(حسن), "**النظام العسكري في الولايات المغاربية العثمانية من خلال المؤرخين الفرنسيين نيكولا دي نيكولاي والراهب بيير دان**"، في: العثمانيّون في المغارب من خلال الأرشيفات المحليّة والمتوسطيّة، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2005م.

-بن طاهر(جمال)، "**المشايخ بالبلاد التونسية في العصر الحديث بين التأثل والارتزاق**"، في كتاب: المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، تنسيق الهادي التيمومي، المجمع التونسي للعلوم والفنون والآداب، بيت الحكمة، تونس، 1999م.

-بن عمر(حافظ)، "**مؤسسة المَشيَخة من ديمقراطية القبيلة إلى بيروقراطية الدولة**"، م.ت.م، ع102-103، مارس 2001م.

-بوتشيش(ابراهيم القادري)، "**الجاليات المسيحية بالمغرب الإسلامي خلال عصر الموحدين، صفحة مبكرة من صفحات التعايش والتسامح بين الإسلام والمسيحية**"، في: الغرب الإسلامين قراءات جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1994م.

-تون(فرنك)، "**استرهازي والبحاثة عن الجزائر في القرن 19م**"، تعليق محمد ضيف الله، م.ت.م، ع81-82، جوان 1996م.

-حجي(محمد)، "**العلاقات المغربية العثمانية في القرن 16م**"، م.ت.م، ع13، سبتمبر 1982م.

-حليمي(عبد القادر)، "**القروض والنقود في مدينة الجزائر أثناء العهد التركي**"، الأصالة، ع7، الجزائر، 1972م.

-ساحلي(خليل)، "**وثائق عن المغرب العثماني أثناء حرب مالطة سنة 1555م**"، م.ت.م، ع7-8، جانفي 1977م.

-سعدالله(أبوالقاسم)، "**دفتر محكمة المدية أواخر العهد التركي 1255/ 1839م**"، في مجلة الثقافة، الجزائر، 1984 .

-سعيدوني(ناصرالدين)، "**الإنسان الأوراسي وبيئته الخاصة، دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة الأوراس قبل و أثناء الاحتلال**"، الأصالة، عدد61 ، سنة 1978م.

-سعيدوني(ناصرالدين)، "**الشبكة الدفاعية العثمانية حول بلاد القبائل**"، في: تحقيقية تقدير متوسطية لأندري ريمون، جمع وتقديم عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 2004م، ج2.

-سعيدوني(ناصرالدين)، "**رسالة من أعيان مدينة الجزائر إلى السلطان سليمان القانوني في شأن صالح رايس(963هـ-1555م)**"، م.ت.م، 832-84 جويلية 1996م.

-سعيدوني(ناصرالدين)،" **دور قبائل المخزن في تدعيم الحكم التركي بالإيالة الجزائرية**"، الأصالة، عدد32، سنة 1976.

–سي يوسف(محمد)، "**من خصائص النظام الإداري في بايليك التيطري خلال العهد العثماني**"، م.ت.م، أعمال المؤتمر العالمي الرابع للدراسات العثمانية حول: الحياة الإدارية وبروز الأقليات في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، جمع وتقديم عبد الجليل التميمي، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية، زغوان، تونس.

–صولة(عماد)، "**مورفولوجية السكن الريفي بالشمال التونسي**،" م.ت.م، ع124، جوان 2006م.

–طيان(ساجد شريفة)، "**ملابس المرأة وأزياؤها بمدينة الجزائر في العهد العثماني**"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 15–16، الجزائر، 2012–2013م.

–عبد القادر(حميد)، "**صراع المركز والمحيط وإضعاف منطق الدولة**"، صحيفة الخبر اليومية ،ع4082، 10ماي 2004.

–عيسى(لطفي)، "**الجدور الوسيطية للدولة الحديثة ببلاد المغرب**"، مجلة معهد الآداب– إبلا، السنة 61، ع 182.

–غضبان(أكرم حسين)، "**الإقطاع في عهد الموحدين**"، مجلة آداب البصرة، ع51، 2010م.

–فنيتير(المصطفى)، "**نمط عيش النخب المخزنية في البوادي المغربية، نموذج قائد قبيلة عبدة: عيسى بن عمر العبدي**"، في: تحية تقدير متوسطية لأندري ريمون، ج2، جمع وتقديم عبدالجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 2004م.

–موساوي القشاعي(فلة)، "**وباء الطاعون في الجزائر العثمانية، دوراته وسلم حدته وطرق انتقاله**"، مجلة دراسات إنسانية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، عدد1، سنة 2001.

–موساوي القشاعي(فلة)، **النظام الضرائبي في ريف بايلك قسنطينة خلال العهد العثماني(1771–1837م)**"، م.ت.م، السنة22، ع79–80، ماي 1995م، صص661–668.

–هلايلي(حنيفي)، "**الشرطة والقضاء في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني بين ثنائية المصادر المحلية والمصادر العربية**"، م.ت.م، ع134، مارس 2009م.

–هنية(عبد الحميد)، "**المبادلات الداخلية وتحييز المجال في البلاد التونسية خلال العهد الحديث**"، في: شبكات التواصل في المغارب والعالم المتوسطي، تنسيق عبد الرحيم بن حادة وآخرون، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2008.

11– المقالات باللغات الأجنبية:

–AUCAPITAINNE et FEDERMAN, « **Notice sur l'histoire et administration du Beylek de Titri** », R.A, N°18, 1867.

–BASET(R), « **Notes de lexicographie de Bni Mnaser** », In: R.A, A 1884.

–BASSET (Réné), « **Notes de lexicographie de Beni Menacer** », In: Journal Asiatique, A 1884

–BENET (F), «**Les marchés explosives dans les montagnes Berbères** », In :Les Systèmes Economiques dans l'Histoire et la Théorie, Paris, 1975.

–BERQUE(A), «**Esquisse d'une histoire de la seigneurie Algérienne.**», In: R. M, N° 02 et N° 07, Paris, 1949.

–BOYER (P), « **Les rénégats et la marine de la régence d'Alger** » In: R.O.M.M, N°39, 1985.

-BOYER(P), "**Le probleme Kouloughli**, In: R.O.M.M, 1970.

-BOYER(P), «**Des Pachas Triennaux à la révolution d'Ali Khodja Dey**», In: R.H, N°244, 1970.

-BOYER(P), «**Le problème kouloughli dans la régence d'Alger**», In: R.O.M.M. N°spécial, 1970.

-Boyer(Pierre), «**Alger en 1645 d'apres les notes de R.Pherault**», In: R.O.M.H, N°17, 1974.

-COLOMBE(M), «**Contribution à l'étude du recrutement de l'odjak d'Alger**», In: R.A. N°18, 1943.

-CRESTI(F), «**Quelque réflexions sur la population et la structure sociale d'Alger a la période turque XVI^e –XIX siècles**», C.T, N° 137- 138, A 1986.

-DELPHIN(G), «**Les séances d'El-Aouali** » in: 3journal Asiatique recueil et mémoire et de notice relatifs aux études orientales, 11^s, T 04, Earnest le Roux, 1914.

-DENY J), «**Les registres de solde des janissaires**», In: R. A, N°43, A 1920.

-DEVOULX(A), «**Notes historique sur les mosquées et autres édifices d'Alger** , In: R.A, A 1859 -1860.

-DEVOULX(A), «**Notes historique sur les mosquées et autres édifices d'Alger** », In: R. A, N° 5, A 1861.

-DEVOULX(A), « **Les Edifices religieuse de l'ancienne régence d'Alger** », In: R.A, n° 14, A 1870.

-DEVOULX(A), «**assassinat du pacha Mohammed Teclirli** », In: R.A, N° 15, A 1871.

-DEVOULX(A), «**La première révolte des Janissaires d'Alger** », In: R.A, N°15, A 1871,

-DEVOULX(A), «**Les édifices religieuse de l'ancien Alger** », N°14, A 1870.

-DEVOULX(A), «**Lettres adressés par les Marabouts Arabes du Pacha d'Alger** » , In: R.A, A 18, N° 103, 1874.

-DJELLALI(Abderrazak), «**Le caïdat en Algérie au XIX^e siècle** » In: Bourgeoisies et notables dans le monde arabe (XIXe et XXe siècles), C.M , N°45, 1992.

-DUMAY(L) : «**Projet pour l'entreprise d'Alger**», In: Recueil historique contenant diverses pièces curieuses de ce temps, Christopher Van Dyck, Cologne, 1966.

-FEDERMAN et AUCAPITAIN, «**notices sur l'histoire d'administration du beylik de titteri** », In: R.A, N° 61, janvier 1867 et, N° 49, A 1865.

-FERAUD(Ch), « **Monographie de Ouled Abdenour** », In: R. S. A.C, A 1846.

-FERAUD(CH), «**Les Hrar seigneurs de Hnancha, études historique sur le province de Constantine**», In: R.A, N°103,A 18, janvier 1874.

-FERAUD(Ch), «**Mœurs et coutumes Kabyles**», R. A, N° 7, A 1862.

-FERAUD(L) : «**La karasta, ou exploitation forestière turque** », In: R.A. N° 13, 1869.

-FERAUD(L. Ch), «**Histoire des villes de la province de Constantine, Setif** », In: R.S.A.C, A 1872.

-FERAUD(L.CH), «**Ephémérides d'un secrétaire officiel sous la domination**

-FILALI(K), « **Les Kouloughlis, essai d'histoire d'une fusion d'origine Ottomane dont l'édentité Algérienne** », In: A.U.R. A.M. A, 3eT, 1999.

-FILALI(K), «**Le présent colonne vertébrale de régime ottomane en Algérie**», In: A.U.R.A.M.A, Université de Constantine, 2000.

-GALLISSOT(R), «**Le Maghreb précolonial; Mode de production Archaïque ou Mode de production féodel ?**», In: La Pensée, N° 142, Paris, 1968.

-GODELIER(M), «**L'Etat: les processus de sa formations, la diversité de ses formes et de ses bases**», Revue International des Sciences Sociales , V17, N°4, 1980.

-GRAND CHAMP(P), Le prétendu voyage de William L. Ghetgow, R. A, NO:91, A1947.

-GUICHARD(D), «**Orient et occident: Peuplement et société**», In: Habitats et frontières et organisations de l'espace en Méditerranée médiévale, Leyon, 1983.

-GUIN(L), «**Notice sur le Chikh Gassem des Guechtoula**», R.A, N°5, A 1861.

-HENIA(a), **Réseaux d'échange des subsistances dans la Tunisie de l'intérieur et territorialisation aux 18 eme et 19 eme siècles**, In (), Villes et territoires au Maghreb: itinéraires d'une recherche, cordination de HENIA (A), Cahiers de l'I.R.M.C, N° 1, Tunis , 2000.

-HOEXTER(Miriam), «**Texation des corborations professionelles d'Alger a l'epoque Turque** », In: R.O.M.M, N°36, 1983.

-JULIENNE(M), «**Les RIR'A de la subdivision de Miliana**», R. A, N°1, A 1856.

-MARIN(Jean-Yves), «**Les Normands, rois de Sicile** », L'Histoire, N°226, 1998.

-MERCIER(E), «**La propriété indigène en Mag'reb**», In: R.S.A.C, 23eV, Constantine, 1898.

-MEROUCHE(L), «**Les Fluctuations de la Monnaie dans l'Algérie Ottomane** », in: Mélanges Charles-Robert Ageron, Ed par, Abdeljelil Temimi, FTERSI, Zaghouan, 1996.

-MILLIOT(L), «**Le gouvernemment et l'administration de l'Algerie**» In: L'œuvre législative de la France en Algerie, F.Alcan, Paris, 1930 .

-MOUSSAOUI EL.KECHAI (Fella), «**Présentation of doctoral thesis status: Health and population in Algeria, the Ottoman period to the French conquest,(1515-1871)** », Birinci uluslarasi Osmanli medeniyeti bulusmasin. Baskani Tavsanli. Kutyli, Turquie, 27-29 Mars 2015

-MOUSSAOUI EL-KACHAI(F), «**Approche historique de la fiscalité en Algérie (1515-1837)**», Colloque International sur le développement local, Univ. Tizi ouzou, 21-23 février 1992.

-MOUSSAOUI EL-KECHAI(Fella), «**La fabrication de la monnaie dans l'Algerie Ottomane(1515-1830)**», In: Arab Historical Review for Ottoman Studies, 17e Anneé, N° 34, Tunis, Octobre 2006.

-PHARAON(F), «**Notes sur les tribus de la subdivision de Medea** », R.A, N°02, A1857, p303

-PIGNON(J), «**La milice des janissaires de Tunis au temps des Deys (1590-1650)**», In: C.T , N°15, 1956.

-RINN(L), «**Le Royaume d'Alger sous le Dernier Dey** », In: R.A, N°42-43, 1897-1899.

-ROBIN (L), «L**es Ouleds Ben Zamoum**»,, R. A, N°19, A 1875.

-ROBIN (L), «**Note sur l'organisation militaire et administrative des Turcs dans la Grand Kabylie**», R. A, N°17, A 1873.

-ROBIN (L), «**Notes historiques sur la Grand Kabylie**», R. A, N°20, A 1876.

-ROBIN(L), «**Le Bey Mohammed ben Ali Ed-Debbah**», R. A, N° 17, A 1873.

-ROBIN(L), «**Note sur Yahia Agha**», R. A, N°18, A 1874.

-ROBIN:(L), «**Le Bey Mohammed Ed-Debbah**», In: R. A, N° 17, A1873.

-TAUXIER(A), «**Une expédition du Turcs contre les Flissa** », R. A, N° 19, A 1875.

-TEMIMI(A) : «**Les régences d'Alger et de Tunis et de Tripoli d'après le Muhimme Defteri (1559-1595)** », In: R.H.A.E.O, N° 34, octobre 2006.

-TEMIMI(A), «**Le Gouvernement Ottoman face au problème morisque** », In: : Les morisques et leur temps, Éditions du CNRS, Paris, 1983.

-THEDENAT: «**Memoirs, ou, les adventures de Thédenat, exclave d'un Bey d'Afrique (18e siècle)**» , publié par M. Emerit, In: R. A, N° 92, A 1948.

-TREPS(Marie), « **Accidents de parcours** ». In: Communications, 77, 2005. p222.

Turque à Alger de 1775 à 1805», In: R.A, N°18, A 1874.

-URBAIN(I), « **Notices sur l'ancienne province de Tittry** », T.SE.F, 1843-1844.

-WATBLED(E), «**Documents inédites sur l'assassinat du Pacha Teclirli (1556-1557)**»,in: R.A, N°15, A: 1871.

12- المعاجم والقواميس والموسوعات باللغة العربية:

-ابن منظور (محمد)، لسان العرب، بولاق، القاهرة، ط1303هـ-1883م.

-الشهابي(قتيبة)، معجم ألقاب السلطان في الدولة الإسلامية من العصر الراشدي حتى بداية ق 20م، مكتبة الأسد، دمشق، د.ت.

-القاضي باشا(عفت)، معجم الألفاظ الإنجليزية من أصل عربي، مطبعة نوفل، بيروت، 2000م.

-المعجم الوسيط، منشورات مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط4، القاهرة، 2004م.

-بوزيدة(عبد الرحمان، وآخرون)، قاموس الأساطير الجزائرية، مركز البحث في الأنتربولوجية الاجتماعية والثقافية، منشوراتC.R.A.S.C، وهران، 2005.

-بونت(بيار، وآخرون)، معجم الإثنولوجيا والأنتربولوجيا، ترجمة مصباح الصمد، منشورات المعهد العالي العربي للترجمة، ط1، لبنان، 2006م.

-حلاق(حسان) وصباغ (عباس)، المعجم الجامع في المصطلحات العثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية والأيوبية المملوكية (المصطلحات الإدارية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والعائلية)، ط1، دار النهضة العربية، لبنان، 2009م.

-دهمان(محمد أحمد)، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1990م.

-زناتي(أنور محمود)، قاموس المصطلحات التاريخية(إسلامي وسيط، حديث ومعاصر)، مكتبة الأنجلو مصرية، 2007م.

صابان(سهيل)، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، منشورات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000.

-قاجة(جمعة أحمد)، موسوعة فن العمارة الإسلامية، ط3، دار المتلقي للطباعة والنشر، لبنان، 2001م.

-كلكيان(ديران), قاموس فرنساوي مصور تركجه دن فرانسجه يه لغات، صاحب وطابعى مهران، استنبول، 1329هـ، 1911م.

13- المعاجم والقواميس والموسوعات الأجنبية:

-BEN CHENEB(M), Mots Turks et persans conserves dans le parler Algérien, JULEE CARBONEL Editeur, 1922.

-Encyclopédie de l'Islam, Ed .j Brill, Paris ,1950-1960.

فهرس الموضوعات

فهرس المحتوى

الصفحة	الموضـــــــــــــــــوع
08	**مقدمة**
27	**مدخل: خصائص النظام الإداري العثماني في الجزائر**
41	**القسم الأول: قياد الجيش في أوائل العهد العثماني(ق16م)**
42	**الفصل الأول: أصول وظيفة القايد قبل التواجد العثماني في الجزائر**
42	المبحث الأول: "القائد" المفردة والوظيفة في الحضارة الإسلامية
44	المبحث الثاني: وظيفة القائد في الفضاء المتوسطي
48	المبحث الثالث: قواد الجيش في المغارب
54	**الفصل الثاني: مكانة قواد الجيش السياسية**
54	المبحث الأول: تشكل طائفة القياد
67	المبحث الثاني: هيمنة قواد الجيش في أواخر القرن16م
75	المبحث الثالث: مهام قواد الجيش
81	**الفصل الثالث: شروط تولية قياد الجيش**
81	المبحث الأول: الكفاءة والولاء
87	المبحث الثاني: الرشوة والمحسوبية
94	المبحث الثالث: الأصول الاجتماعية لقياد الجيش
99	**الفصل الثالث: وضعية قياد الجيش الاقتصادية والاجتماعية**
99	المبحث الأول: عوائد المنصب
106	المبحث الثاني: ثروات قياد الجيش
114	**القسم الثاني: قياد الأوطان وصلاحياتهم**
115	**الفصل الأول: الأوطان والهيكلة الإدارية**

المبحث الأول: إشكالية تطور وظيفة القايد في القرن17م	115
المبحث الثاني: التقسيمات الإدارية	119
المبحث الثالث: "الوطن" اللفظة والمدلول	126
المبحث الرابع: الحدود بين الأوطان	129
المبحث الخامس: أوطان مهمة	134
الفصل الثالث: الشيوخ أعوان القياد	140
المبحث الأول: المشيخة وشروطها	140
المبحث الثاني: تدخل القياد في تعيين الشيوخ	145
المبحث الثالث: مهام الشيوخ	152
الفصل الثالث: صلاحيات قايد الوطن	158
المبحث الأول: رموز التولية	158
المبحث اللثاني: إقامة القياد	162
القسم الثالث: مهـــام قياد الأوطـــــان	169
الفصل الأول: المهام الجبائية	170
المبحث الأول: الجباية والشرعية السياسية لسلطة إيالة الجزائر	170
المبحث الثاني: الإحصاء الجبائي	175
المبحث الثالث: الضرائب التي يقتطعها القياد	179
الفصل الثاني: المهام الأمنية	188
المبحث الأول: استتباب الأمن	189
المبحث الثاني: مراقبة العملات ونشاط الأجانب	198
المبحث الثالث: الإشراف على الأسواق	207
المبحث الرابع: أوطان الحدادة (صلاحيات استثنائية)	214
الفصل الثالث: المهام القضائية والإدارية	221

المبحث الأول: إدارة القضاء في الأوطان	221
المبحث الثاني: تسيير أملاك البايليك	231
المبحث الثالث: مهام الإمداد والإسناد	236
القسم الرابع: مكانة قياد الأوطان الاقتصادية والاجتماعية	248
الفصل الأول: شروط ترقية القياد	249
المبحث الأول: أصول القياد الحرفية والإثنية	250
المبحث الثاني: دور القرابات والمصاهرات	2253
المبحث الثالث: دور الالتزام و بيع المناصب	259
الفصل الثاني: ترقية قياد الأوطان (شروط الترقية وحدودها	263
المبحث الأول: شروط الترقية	263
المبحث الثاني: حـــدود الترقية	270
الفصل الثالث : واقع القياد الاقتصادي والاجتماعي	276
المبحث الأول: ثروات القياد	276
المبحث الثاني: مدفوعات القياد من الضرائب	282
المبحث الثالث: جور القياد	285
القسم الخامس: قياد الخدمات الاقتصادية والاجتماعية	292
الفصل الأول: قياد الخدمـــــات الاقتصـــادية	294
المبحث الأول: قياد مسيرون لأملاك البايليك	296
المبحث الثاني: القياد الجباة	306
المبحث الثالث: قياد مشرفون على المخازن	314
الفصل الثاني: قياد الخدمات الأمنية والاجتماعية	317
المبحث الأول: قياد مكلفون بالأمن	318
المبحث الثاني: قياد الخدمات الحضرية العامة	325

خاتمة	339
ملاحق	348
بيبليوغرافية البحث	368
فهرس الموضوعات	391